عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ

في إعْرَاب الحَديث النَّبَوي

لِجَلَال الدِّين السّيُوطي
(ت ٩١١ هـ)

الجُزء الأوّل

حَقّقه وَقدم لـه
دكتور سَلمَان القضَاة

دار الجيل
بيروت

عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ

في إعراب الحديث النبوي





مقدمة

هذا الكتاب أثر بارز من آثار جلال الدين السيوطي، فهو ثالث وآخر كتاب خصص لإعراب الحديث النبوي تضمّه المكتبة العربية، فلم يسبقه في هذا المجال غير كتابين هما: (إعراب الحديث النبوي) لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ للهجرة، و(شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ للهجرة.

والكتاب ذو صلة وثيقة بعلمين عزيزين شريفين هما: علم الحديث النبوي، وعلم النحو العربي، ومن هذا الاتصال يكتسب قيمة كبيرة. ومادته تكشف عن جانب مهم من جوانب النشاط النحوي الذي اتخذ من الحديث النبوي ميداناً له.

ولقد تعرفت إلى هذا الكتاب إبّان تحضيري لدرجة الدكتوراه التي كان موضوعها: القضايا النحوية في كتب إعراب الحديث النبوي، ومنذ ذلك الحين توثقت صلتي به، واستهوتني تلك الكنوز من الآراء النحوية التي يحويها، وأغرمت بتلك الاجتهادات النحوية التي أخذها السيوطي عن علماء الحديث وشراحه أو أضافها هو، وبتلك المناقشات الطريفة التي تمزج النحو والبلاغة بأصول الفقه، فعلماء الأصول والفقهاء لا يتقيدون ـ في كثير من الأحيان ـ بالقواعد النحوية الصارمة إذا تعارضت مع المقصد الشرعي للحديث، بل يبحثون ببراعة فائقة عن تأويل يوائم بين المقصد الشرعي والقاعدة النحوية، ولذا كان لهذا الكتاب نكهته الخاصة.

وعزمت بعد ذلك على إخراجه ونشره، فجمعت مخطوطاته، ووجدت أن أوفاها

تضم ما يربو على ألف وسبعمائة حديث، وأكثرها اختصاراً تضم قرابة ألف ومائة حديث، وبدأت مشروع تحقيقه بدعم من جامعة اليرموك، واستغرق هذا العمل ثلاث سنوات.

وعندما أصبحت في المراحل الأخيرة من العمل ظهرت نسخة مطبوعة تحمل اسم الكتاب نشرتها دار الباز بتحقيق أحمد عبد الفتاح تمام وسمير حسين حلبي، فظننت للوهلة الأولى أن جهدي وجهد الفريق الذي يعاونني كان يجب أن يُبذل في مجال آخر، ولكنني بعد اطلاعي على النسخة المطبوعة، وجدتها ناقصة مفتقرة إلى عناية كبيرة، وذلك للأسباب الآتية:-

أولا: اعتمد محققاها على نسخة مخطوطة واحدة، وهي أكثر نسخ الكتاب اختصاراً، وأقلها صحة، وهي تنقص عن إحدى النسخ التي اعتمدت عليها بما يزيد على ستمائة حديث.

ثانياً: كثرة الأخطاء النحوية لا أقول، بسبب جهل المحققين بالنحو وقضاياه، وبأسماء النحاة وكتبهم، بل بسبب عدم التدقيق.

ثالثاً: كثرة الأخطاء الغريبة في متون الأحاديث الشريفة، بسبب عدم الرجوع إلى نصوصها في مصادرها في مسند الامام أحمد، وكتب الحديث الأخرى، أو بسبب عدم تدقيقها بعد الطبع.

رابعاً: المحققان لا يفرقان في كثير من الأحيان بين متن الحديث وإعرابه، فهما يضمان جزءاً من إعرابه إلى المتن أو العكس، وقد وقع ذلك في مواضع كثيرة.

هذه الأخطاء الواضحة الكثيرة، والنقص الهائل الذي يزيد على الثلث، والحرص على خدمة الحديث الشريف خدمة تليق به، جعلتني أسير قدماً في إتمام هذا السفر الثمين، وها أنذا أقدمه للقراء بالصورة التي أرادها له مؤلفه أو بما يقرب منها، إن شاء الله.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة الاّ أن أعبر عن شكري العميق لأخي فضيلة الدكتور أمين القضاة أستاذ الحديث في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية الذي قبل أن يشـاركني هذا الجهد الكبير، وقد وفّى بوعده الى أن حالت ظروف قاهرة بينه وبين مواكبة السير في هذا العمل، وكان ذلك بعد أن أتممنا الجزء الأول معاً.

وقـد أعـانني الله على إتمـام أجـزائـه الثلاثة الأخرى بمساعدة فريق من طلبة الدراسات العليا في جامعة اليرموك والجامعة الأردنية. فلهم ولكل من أسدى إليّ يد العون جزيل شكري وتقديري.

وبعـد، فلعلّي أقـدم لعشـاق النحـو العـربي كتـاباً يفرحهم، ويثري مكتبتهم النحوية، ويوجّه أنظارهم الى هذا المنحى، الذي يتخذ من الحديث النبوي ميداناً له، وأسال الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

د. سلمان القضاة



جلال الدين السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١)

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضري الأسيوطي.

نشأ في أخريات عصر المماليك حيث بلغت الحركة العلمية والفكرية مرتبة عالية من التقدم والرقي، فقد أصبحت مصر بعد انتصار المماليك على التتار في «عين جالوت» مركز جذب يستقطب أنظار العلماء والمفكرين في شرق العالم الإسلامي وغربه، ورافق ذلك إحساس المماليك مسؤوليتهم عن التراث العربي الإسلامي الذي كاد يضيع في غمرة المصائب الجليلة التي مُنِي بها العالم الإسلامي في بغداد والأندلس، فعملوا على نشر الثقافة العربية الإسلامية مستعينين بالعلماء من أبناء مصر وبالعلماء الوافدين من شتى أقطار العالم الإسلامي.

ولقد عمل المماليك على إنعاش الحركة الثقافية بشتى الوسائل:ـ

فبنوا المدارس، وعمروا المساجد، وأسسوا الخوانق والرُّبط، وبالغوا في إجلال العلماء، وأحلّوهم مكانة عالية من الاحترام والتقدير والمهابة، وأجزلوا لهم العطاء، ووفروا لهم ما يحتاجون إليه، فأخذ الطامحون من طلبة العلم يتسابقون في الوصول إلى هذه المكانة المرموقة بالجدّ والدراسة والتنافس في مجال التأليف.

في هذا الجو العلمي الثقافي النّشط نشأ السيوطي وترعرع في رياض تلك الحركة العلمية الفكرية المزدهرة، وتمكّن من استيعاب ثقافة عصره، بفضل وعيه وذكائه واجتهاده، ووصل إلى أعلى مراتب العلم والمعرفة في ذلك الزمان، فبرّز في جلّ علوم

عصره، إلى حدّ جعل منه دائرة معارف متحركة ونجماً ساطعاً في سماء القرن التاسع وأوائل القرن العاشر، تشرئبّ إليه أعناق الطلبة والعلماء والمهتمين بشؤون العلم والفكر.

والسيوطي لم يكلفنا مشقة البحث عن حياته وسيرته العلمية، ولم يترك هذه الأمور مجالاً للاجتهاد والاستنتاج، لأنه كتب ترجمته الذاتيه بنفسه وسجلها في كتابين من كتبه: الأول: التحدّث بنعمة الله[1]: وفيه ترجمة مطولة استوعبت كل جوانب حياته وسيرته العلمية، والثاني: حسن المحاضرة[2]: وفيه ترجمة مختصرة، وفيما يلي إيجاز لما ورد في الترجمتين السابق ذكرهما:ـ

نشأ السيوطي في بيت علم، فوالده هو العلامة كمال الدين أبو بكر بن محمد[3] من فقهاء الشافعية، تولى القضاء بأسيوط قبل قدومه إلى القاهرة ودرس الفقه بالجامع الشيخوني، وخطب بجامع ابن طولون، وصنّف بعض الكتب في الفقه والنحو، وقد تأثر السيوطي بهذه البيئة العلمية منذ نعومة أظفاره، فقد أحضره أبوه مجلس الحافظ ابن حجر، وهو في سن الثالثة، وشرع في حفظ القرآن في سنّ مبكرة فأتمّ حفظه وهو دون الثامنة. ولما توفي أبوه وهو لم يتم السادسة من عمره، عوضه الله إماماً جليلاً كان من بين الأوصياء عليه هو كمال الدين بن الهمام صاحب فتح القدير.

أخذ السيوطي العلم عن ستمائة شيخ كما ذكر في كتابه حسن المحاضرة[4]، ونقل ذلك عنه تلميذه الشعراني في ذيل الطبقات[5]، وبلغ عدد شيوخه في الرواية سماعاً وإجازة نحو مائة وخمسين شيخاً، ومن أبرز شيوخه: تقي الدين الشُّمُنيّ

---

(١) تحقيق إليزابيث ماري سارتين ـ جامعة كمبرج، نشر المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة ١٩٧٢ .

(٢) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم القاهرة ـ ١٩٦٧ .

(٣) حسن المحاضرة: ١/٤٤١ .

(٤) المرجع السابق نفسه، والتحدث بنعمة الله : ٤٣ .

(٥) ذيل الطبقات الكبرى: ٢١ .

المتوفى سنة ٨٧٢ للهجرة، ومحي الدين الكافيجي المتوفى سنة ٨٧٩ للهجرة، وشرف الدين المناوي المتوفى سنة ٨٧١ للهجرة، وسراج الدين البلقيني وغيرهم. كما أنه أخذ العلم عن عدد من النساء اللواتي اشتهرن بالعلم والصلاح في عصره ومنهنّ: فاطمة بنت علي بن اليسير[١]، ورقية بنت عبد القوي الجاوي[٢].

عمل السيوطي على توسيع آفاقه العلمية، والخروج بها من النطاق المحلّي، فزار الديار المقدسة للحج، ثم قام بجولات في بلاد الشام والهند والمغرب وبلاد التكرور في السودان، وأثرت هذه الرحلات في تفكيره العلمي، وتركت بصماتها في كثير من مؤلفاته.

امتاز السيوطي بأنه صاحب «عقلية موسوعية»، فقد تعددت قراءاته ومعارفه حتى شملت أكثر فروع العلم والمعرفة في عصره، وكان كثير الاطلاع، سريع الاستيعاب، قادراً على التعبير عن أفكاره قولاً وكتابة، فضلاً عن كثرة أساتذته وشيوخه، فانعكست هذه الثقافة الواسعة المتنوعة على تفكيره العلمي، فأصبح تفكيره موسوعياً أيضاً.

كان تعليمه ذا طابع ديني، فاشتغل بتدريس الفقه في الجامع الشيخوني خلفاً لوالده، وتصدّى للإفتاء وإملاء الحديث بجامع ابن طولون، ودرّس الحديث بالخانقاه الشيخونية.

أشــار السيوطي إلى أنّ أدوات الاجتهـاد قد كملت لديه[٣]، وتمنّى أن يكـون المبعوث على رأس المائة التاسعة لتجديد دين الأمة، كما كان شيخه البلقيني مبعوث المائة الثامنة[٤]، وأومأ السيوطي إلى ذلك معتمداً على نبوغه في شتّى معارف عصره،

---

(١) بغية الوعاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، طبع عيسى الحلبي، القاهرة ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م. صفحة: ٤٥٦.

(٢) المرجع السابق نفسه: ٤٦٠.

(٣) حسن المحاضرة: ١/١٥٧.

(٤) المرجع السابق: ١/١٥٠.

وعلى كونه مصرياً، لأن من شروط المبعوثين على رؤوس القرون أن يكونوا مصريين كما كانوا يعتقدون[١].

نبوغ السيوطي، وسمعته التي طبقت الآفاق، ووفرة مؤلفاته، ألَّبَتْ عليه عدداً من أقرانه ومنافسيه، فطعنوا في طباعه ومواهبه وعلمه ومؤلفاته، بل إن المتصوفة نسبوا إليه أكْل أموال الأوقاف التي يشرف عليها، وكان من أبرز خصومه السخاوي، حيث حمل عليه حملة شنيعة في كتابه «الضوء اللامع»، واتهمه بنسبة كثيرٍ من الكتب لنفسه دون وجه حقّ، وبأنه لم يأخذ العلم مشافهة عن العلماء، ورماه بالجهل في كثير من العلوم إلى غير ذلك من التهم التي لا يخفى على قارئها تحامل السخاوي.

ولكن هذه الحملة لم تكن لتؤثر أو تنقص من قيمة السيوطي العلمية، ومكانته الرفيعة، يقول الشوكاني بعد أن ذكر تُهَمَ السخاوي:

(جرت عادة الله سبحانه كما يدل عليه الاستقراء برفع شأن من عُوديَ لسبب علمه وتصريحه بالحق، وانتشار محاسنه بعد موته، وارتفاع ذكره، وانتفاع الناس بعلمه، وهكذا كان أمر صاحب الترجمة (السيوطي)، فإن مؤلفاته انتشرت في الأقطار، وسارت بها الركبان إلى الأنجاد والأغوار، ورفع الله له من الذكر الحسن والثناء الجميل ما لم يكن لأحد من معاصريه، والعاقبة للمتقين)[٢].

ومن المسلم به عند علماء الجرح والتعديل أن الجرح لا يقبل ممن كان بينه وبين المجروح جفاء لوجود شبة التعنت.

اعتزل السيوطي العمل الحكومي، واعتكف في بيته بعد أن بلغ الأربعين من عمره إثر عزله من مشيخة الخانقاه البيبرسيّة، ورفض أن يجرب حظه في الحياة العامة من جديد، بل إنه أغلق نوافذ بيته المطلة على النيل بالروضة، وانقطع للتأليف حتى

---

(١) المرجع السابق نفسه: ١/١٥١.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ لشيخ الاسلام محمد بن علي الشوكاني.

لقي ربه في التاسع عشر من جمادى الأولى سنة ٩١١ للهجرة ـ ١٥٠٥ للميلاد، ودفن بجوار خانقاه قوصون خارج باب القرافة بالقاهرة[١]، وقام العلامة أحمد تيمور بتحقيق موضع قبره، وألف رسالة صغيرة في ذلك سماها: (قبر السيوطي وتحقيق موضعه)[٢].

تؤكد جميع المصادر أن السيوطي بعد أن اعتزل الحياة العامة، زهد في الكسب، ورغب عن متع الدنيا، وتعفف عما بأيدي الناس، وردّ هدايا الملوك والعظماء، وتفرغ للكتابة والذكر والعبادة، قال تلميذه الشعراني:

(أخبرني الشيخ عبد القادر الشاذلي: لما بلغ الشيخ جلال الدين أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة، والإعراض عن الدنيا وأهلها، حتى كأنه لم يعرف أحداً منهم)[٣].

وتفيد المصادر أيضاً أن بعض خصوم السيوطي تخلوا عن اتهاماتهم له بالسرقة بعد أن ألف كتابه المسمّى (الفارق بين المؤلف والسارق)، ومنهم القسطلاني، الذي مشى من القاهرة إلى الروضة حيث كان السيوطي معتزلاً، فوصل إلى بابه ودقّه، فقيل له: من أنت؟ فقال: أنا القسطلاني جئت إليك حافياً ليطيب خاطرك، فقال له السيوطي: قد طاب، ولم يفتح الباب[٤].

منهجه في دراسة النحو واللغة وتَأَثُّرُهُ بالعلوم الشرعية:

لم تكن الدراسات التخصصية معروفة في عصر السيوطي، بل كان على من يطمح إلى رتبة العلماء أن يلمّ بثقافة عصره، وأن يدرس شتى العلوم والمعارف المنتشرة في زمنه، كعلوم القرآن وعلوم الحديث والأصول والكلام واللغة والنحو والفقه

(١) بدائع الزهور في وقائع الدهور: لمحمد بن أحمد بن إياس، تحقيق محمد مصطفى القاهرة ١٩٦٠م.

(٢) طبعت بالمطبعة السلفية سنة ١٣٤٦ للهجرة، بالقاهرة.

(٣) لواقح الأنوار القدسية للشعراني نقلا عن السيوطي النحوي صفحة ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ـ الطبعة الأولى القاهرة ١٣٦٢ للهجرة ـ ١٩٤٣ للميلاد.

وغيرها. وكان لعلم النحو مكانة بارزة بين هذه العلوم، لأنه من علوم الآلة التي لا يستغني عنها العالم مهما كان اتجاهه، لذا كان من العسير فصل الدراسات النحوية واللغـوية عن الدراسات الأخرى، ولا أدل على ذلك من أن علماء النحو في ذلك العصر كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات والتاريخ وغيرها، فابن عقيل النحوي المعروف كان يدرس الفقه في المدرسة الخروبية[1]، والسمين الحلبي كان يدرس القراءات في جامع ابن طولون[2]، وابن واصل الذي كان بارعاً في التاريخ كان يدرس النحو أيضاً وكان أبو حيان ممن أخذوا النحو عنه[3].

والسيوطي شأنه شأن علماء عصره ـ أقبل على شتى العلوم المعروفة آنذاك يعبّ منها عبّاً حتى تبحر في معظمها، وألم بما تبقّى منها، باستثناء الحساب والمنطق فقد أعرض عن الأول لصعوبته، وأعرض عن الثاني لأن ابن الصلاح أفتى بتحريمه.

وقد ذكرنا أن السيوطي نشأ في بيت علم ودين، وكان تعليمه ذا طابع ديني وتمكن من استيعاب علوم وجهود القرون التي سبقته، فأثر ذلك كله في تحديد منهجه في دراسة النحو واللغة، فجاءت كل جهوده في هذا المجال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلوم التي نشأت في ظلال القرآن، ووجهت لخدمة النصّ القرآني.

والسيوطي لمن يكن مبتدعاً لهذا المنهج الذي يصل النحو واللغة بعلوم الدين الأخرى كعلوم القرآن والحديث والفقه والأصول والسيرة والتاريخ وغيرها، لأن المنهج العلمي العام في دراسة اللغة سار في هذا الاتجاه منذ نشأته واستوائه على أصوله في القرون الأربعة الأولى، وجهود السيوطي وأعماله تصور لنا خصائص ذلك المنهج في مراحله الأولى، مضافاً إليها ما أضافته القرون المتتالية حتى عصر السيوطي.

ولقد أخذ السيوطي يضرب في كل ميدان يصل اللغة بهذه العلوم، بل إنه لا يكاد

---

(١) خطط المقريزي: ٢/٢٦٩.

(٢) حسن المحاضرة: ١/٥٣٦.

(٣) بغية الوعاة: ١/١٠٨

يكتب شيئاً في اللغة إلّا في ضوء هذا التأثير العام، ومن اليسير أن تضع يديك على ذلك في كل ما كتب على وجه التقريب، فهو يصل اللغة بالقرآن وبالحديث وبالأصول وبكل ما يتصل بالدين على العموم[1].

ففي مجال القرآن كان السيوطي يعتقد أن وظيفة علوم اللغة هي خدمة النصّ القرآني، ففي مقدمة كتابه (الإتقان في علوم القرآن) ذكر العلوم التي يحتاج إليها المفسّر وهي خمسة عشر علماً أولها اللغة وثانيها النحو وثالثها التصريف ورابعها الاشتقاق وخامسها علم المعاني وسادسها علم البيان وسابعها علم البديع . . . . . الخ[2] فهو يضع علوم اللغة بفروعها المتعددة في مقدمة العلوم التي يحتاج إليها المفسر، ومن هنا كانت جلّ مؤلفاته في مجال النحو واللغة متصلة بالقرآن الكريم أو بغيره من العلوم الشرعية. فها هو يخصص القسم السابع والثلاثين من كتاب الإتقان لدراسة اللهجات العربية التي كانت سائدة قبل نزول القرآن الكريم.

ومن ناحية أخرى ألف السيوطي كتابين لدراسة ما ورد في القرآن الكريم بغير لغة العرب وهما: المهذب[3] والمتوكلي[4]. وهذا موضوع مهم أيضاً سوف يظل له مكانة في الدرس اللغوي بما يقدم للبحث من مادة تفيد في معرفة حياة اللغة وتطورها وقوانين اتصالها بغيرها من اللغات[5]. وقضية التعريب التي اهتم بها علماء العربية منذ وقت مبكر تعد مرحلة مهمة من مراحل نشوء المنهج المقارن في الدراسات الحديثة.

والسيوطي يصل اللغة والنحو بالحديث خاصة، فإذا تصفحنا كتبه المختلفة وجدناه صبغها بالصبغة الحديثية إعراباً لمشكلاتها، أو توضيحاً لمعانيها، أو حلاً

(١) بحث عبده الراجحي ألقاه في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٧٦ لإحياء ذكرى السيوطي وطبعت أبحاثها في كتاب خاص.

(٢) الاتقان في علوم القرآن: ٢/١٧٩ ـ ١٨٠.

(٣) المهذب فيما ورد في القرآن من المعرب: مخطوط بدار الكتب المصرية ـ ٨٥ لغة.

(٤) طبعته مطبعة الترقي في دمشق سنة ١٣٤٨ للهجرة.

(٥) انظر بحث الدكتور عبده الراجحيّ في ندوة الدراسات التاريخية سنة ١٩٧٦ للميلاد.

لمسائلها أو غير ذلك، وليس هذا بغريب على عالم قضى عمره في خدمة السنة النبوية وعلومها جمعاً وشرحاً ونقداً وتمحيصاً وحفظاً وتعديلاً وتوثيقاً وتضعيفاً وإعراباً، وألف في ذلك المؤلفات الكثيرة حتى إننا قد أحصينا له مائتين واثنين من الكتب التي تتعلق بالحديث رواية ودراية وحسبه من ذلك كتاب (تدريب الراوي) الذي يعدّ من أهم كتب علوم الحديث.

ومن أبرز أعماله الدالة على وصله النحو بالحديث كتابه: (عقود الزبرجد على مسند أحمد) الذي نقوم بتحقيقه ونشره، وسوف نفصل القول فيه في موضعه من هذا التقديم إن شاء الله.

والسيوطي يصل النحو بالفقه، ومن أدلّ الأمثلة على ذلك كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)، فقد جعله على نسق كتاب آخر من كتبه في الفقه وهو: (الأشباه والنظائر في الفقه)، وهو يشير إلى ذلك في مقدمة الكتاب فيقول: (واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر)[1].

وهو يصل النحو بعلم الأصول، ومثال ذلك كتابه: (الاقتراح في علم أصول النحو) فهو يذكر في مقدمته أنه بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه[2]، ثم يقول: ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم[3]، ولذا نراه في أولى مسائل الكتاب يحدّ أصول النحو على طريقة الأصوليين فيقول: (أصول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل)[4].

---

(١) مقدمة الأشباه والنظائر في النحو: ٤.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو: ٢١.

(٣) المرجع السابق نفسه: ٢٢.

(٤) المرجع السابق نفسه: ٢٧.

فالسيوطي - إذن - في دراسته للغة والنحو يتحرك في حيز العلوم الشرعية، ويتصل بها بسبب أو بآخر، فأحياناً يظهر هذا الاتصال في محاكاة كتب العلوم الشرعية في مناهجها وطرائقها كما فعل في المزهر والاقتراح وغيرها، وأحياناً يظهر في تصنيف الكتب والرسائل التي تتناول موضوعات دينية تتصل بالقرآن أو الحديث أو الفقه أو غيرها، ومن ذلك كتاب: «المتوكلي»، وكتاب «المهذب»، وكتاب «عقود الزبرجد»، ورسالته المسماة: «أصول الكلمات»[١]، وكتاب «الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة»[٢]، الذي جمع فيه أسماء الرسول ﷺ وبين اشتقاقها وضبطها وتصريفها.

آثاره العلمية:

لقد أضاف السيوطي عدداً كبيراً من الكتب إلى المكتبة العربية وقد تناولت تلك الكتب شتى العلوم والمعارف التي كانت معروفة في عصره، كعلوم القرآن، والحديث، والفقه، والأصول، والأدب، والتاريخ، والمعارف العامة، وهي تتراوح بين النثر العلمي المطلق، والنثر الفني الذي يتناول موضوعات الفكر والقيم الأخلاقية، أو يستهدف ضروباً من الإمتاع والمؤانسة والطرافة، فضلاً عن بعض العلوم التي نظمها شعراً.

وقد بلغت مؤلفاته حين ألف «حسن المحاضرة» نحو من ثلاثمائة مصنف[٣]، وما بين كبير في مجلد أو مجلدات، وصغير في كراريس، أو أوراق، أو صفحات، بل في صفحة واحدة أحياناً.

أما عدد مؤلفات السيوطي كلها فيدور حوله خلاف، فابن إياس يذكر أنها بلغت ستمائة كتاب[٤]، وبروكلمان يقول إنها تزيد على أربعمائة[٥]، وأحصى له فلوجل

---

(١) رسالة صغيرة ضمن كتاب المتوكلي، مطبعة الترقي - دمشق ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م.
(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم: (٢٣٣١٦ب).
(٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٩.
(٤) بدائع الزهور: ٣/ ٦٣.
(٥) تاريخ الأدب العربي: ٢/ ١٤٥.

خمسمائة وواحداً وستين كتاباً[1]، وقد استطاع أحمد الشرقاوي إقبال أن يحصي له سبعمائة وخمسة وعشرين كتاباً، طبع منها ما يزيد على المائتين[2].

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، فإن الذي لا شك فيه أن مؤلفاته كانت وفيرة حتى لو اعتمدنا أقل الأرقام التي ذكرها الدارسون والمؤرخون، وهذه الوفرة في عدد مؤلفاته جعلت منه غرضاً لسهام خصومه، فرموه بتهمة الاختلاس والسطو على مؤلفات الآخرين كما أشرنا سابقاً.

والمتأمل في حياة السيوطي ونشأته وظروف عصره، وثقافته الواسعة المتنوعة وكثرة شيوخه، وفي قدراته العالية ومواهبه وطموحاته، واعتزازه بنفسه، لا يستغرب هذه الكثرة في مؤلفاته، وذلك للأسباب التالية:

أولاً ـ عاش السيوطي في عصر المجاميع والموسوعات، وكانت طبيعة التأليف آنذاك تتمثل في اختصار الكتب المطولة، أو شرح الكتب الموجزة والتعليق عليها، أو جمع ما يتعلق بموضوع معين ووضعه في كتاب، إلى غير ذلك من نشاطات التأليف التي تفي بحاجات الثقافة والعلم في ذلك العصر، ولم يكن السيوطي إلا واحداً من أبناء عصره، فأقبل على تراث السابقين يجمعه ويشرحه ويلخصه ويعلق عليه، ويستدرك ما فات سابقيه وهو في كل ذلك يعزو كل ما يأخذه من كتب الآخرين إليهم.

ففي عقود الزبرجد[3] الذي نحن بصدد تحقيقه ذكر في المقدمة أنه اعتمد على كتابين في تأليفه هما: إعراب الحديث النبوي للعكبري، وشواهد التوضيح لابن مالك، وأدخلهما كاملين في كتابه محافظاً على آرائهما إليهما في كل موضع، وزاد على مادتيهما أكثر من أربعة أضعافها، مستعيناً بقرابة مائة وستين كتاباً، عزا الآراء

---

(١) المرجع السابق نفسه: ١/١٥٧.

(٢) انظر كتاب: مكتبة الجلال السيوطي، لأحمد الشرقاوي إقبال. دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(٣) انظر هذا الكتاب: ١/٥ ومنه نسخ أخرى في الرباط واستانبول.

لأصحابها في كل موضع من كتابه.

وفي كتابه: (دَرّ السحابة في من دخل مصر من الصحابة)[1] ذكر السيوطي أن الإمام محمد بن ربيع الجيزي ألف في ذلك مجلداً ذكر فيه مائة ونيفاً وأربعين صحابياً، وقد فاته مثل ما ذكر أو أكثر، فألف كتاباً استوعب فيه ما ذكره ابن ربيع وزاد عليه ما فاته من تاريخ ابن عبد الحكم، وتاريخ ابن يونس، وطبقات ابن سعد، وتجريد الذهبي وغيرها، حيث بلغ ما زاده ثلاثمائة. وهذه سمة غالبة على عدد كبير من مؤلفاته.

ثانياً ـ إن نظرة فاحصة إلى مؤلفات السيوطي تنفي عنه تهمة الاختلاس، وشعور الاستغراب لهذا العدد الوفير من الكتب التي خلفها، ففي حين كان بعضها يتكون من مجلد أو عدة مجلدات، كان بعضها الآخر يتكون من صفحة أو صفحات، فقد كان السيوطي فقيهاً تصدر للإفتاء، فهو حين يسأل يجيب مشافهة أو كتابة، فيدون إجابته في كراسة، ويضع لها اسماً، ويعدّه مصنفاً يضمه إلى قائمة مصنفاته، ومن أدلة ذلك كتابه: (الحاوي للفتاوي) الذي يقع في ٩٨٠ صفحة، حيث جمع فيه السيوطي ثمانية وسبعين مؤلفاً منفرداً من مؤلفاته، أغلبها فتاوى أو أبحاث منفردة.

ثالثاً ـ تؤكد جميع المصادر أن السيوطي اعتزل الحياة العامة بعد الأربعين وعاش في خلوة في جزيرة الروضة وانقطع للتأليف والعبادة حتى وافاه الأجل وهو في الحادية والستين، أي لمدة واحد وعشرين عاماً، وكان بدأ التأليف قبل فترة العزلة بثلاثة وعشرين عاماً، فيكون المجموع أربعة وأربعين عاماً قضاها في التأليف، فليس عجيباً إذن أن يغزر إنتاجه إلى هذا الحد، ففي عصرنا الحاضر وهو عصر الانشغال بالحياة المعقدة، يؤلف العالم أكثر من خمسين كتاباً في موضوع تخصصه، ولا نستغرب منه ذلك، فكيف نستغرب من أمر السيوطي المتخصص في عدة فروع من العلوم والمعارف، مع ما كانت عليه حياته من البساطة، ومع تفرغه أعواماً طويلة للتأليف!؟

بقي أن نلقي الضوء على مؤلفات السيوطي ومناحي التأليف عنده، ويمكن أن

(١) در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة: ٧٢.

نجمل ذلك على النحو التالي :

في مجال الدراسات القرآنية صنف السيوطي عدداً كبيراً من الكتب شملت مباحث واسعة ووافية من شتى علوم القرآن وقراءاته وتجويده وطبقات مفسريه، إلى غير ذلك مما يتعلق بالكتاب الكريم، ومن أهم كتبه في هذا المجال :

١ ـ الإتقان في علوم القرآن، وقد تناول فيه مباحث علوم القرآن .
٢ ـ لباب النقول في أسباب النزول.
٣ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور.
٤ ـ تفسير الجلالين، وهو تفسير يقوم على الرأي .

وفي مجال الحديث الشريف صنف السيوطي ما يزيد على المائتين من الكتب، تناولت رواية الحديث وجمعه وشرحه وتخريجه وإعرابه، وتناول بعضها علم الحديث دراية، ومن أشهر كتبه في هذا المجال :ـ

١ ـ جمع الجوامع (الجامع الكبير)، ويحتوي على ثمانين ألف حديث من الكتب الستة وغيرها. ثم اختصره في الجامع الصغير.
٢ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة .
٣ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .
٤ ـ التوشيح على الجامع الصحيح، وهو شرح لصحيح البخاري .
٥ ـ طبقات الحفاظ، وهو تلخيص لطبقات الذهبي .
٦ ـ ألفية السيوطي في علوم الحديث، وهي منظومة شعراً .

وفي مجال النحو واللغة صنف السيوطي عدداً من الكتب المهمة، تناولت في بعضها أصول النحو وتاريخ نشأته، وجمع في بعضها الآخر جهود القدماء شارحاً ومعلقاً، ومن أهم كتبه في هذا المجال :

١ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها .
٢ ـ (جمع الجوامع) في النحو، وشرحه : (همع الهوامع) .

٣ ـ الاقتراح في علوم أصول النحو.

٤ ـ ألفيته المسماة (الفريدة) وشرحها: (المطالع السعيدة).

٥ ـ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، وهو ثالث وآخر كتاب في إعراب الحديث ضمته المكتبة العربية.

أما في مجال الدراسات التاريخية فقد نهج السيوطي نهج مدرسة ابن خلدون في التاريخ، فلم يكتف بسرد الحوادث والوقائع والأخبار، وإنما نظر إليها نظرة فلسفية تقوم على التعليل والتحقيق والبحث في الأسباب والنتائج، ومن أهم كتبه في التاريخ:

١ ـ الشماريخ في علم التاريخ.

٢ ـ تاريخ الخلفاء.

٣ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة.

وللسيوطي آثار كثيرة في مجال الكتابات الأدبية، وتتمثل هذه الآثار في مقدمات بعض كتبه التي يوضح فيها منهجه وفكرته، ومن ذلك مقدمة كتاب الأشباه والنظائر، وعقود الزبرجد على سبيل المثال، ومنها رسائله إلى الحكام والعلماء وأشهرها رسالته التي بعث بها إلى بلاد التكرور.

ولكن أهم آثار السيوطي في هذا المجال هي كتاباته التي يمكن أن تدخل تحت عنوان (المقالات) أو (المقامات) الأدبية؛ تذكر المصادر أنه كتب في هذا المجال أكثر من أربعين مقامة، وذكر الدكتور مصطفى الشكعة أنه قام باستقصائها فوقع على ثماني عشرة مقامة منها حتى الآن[1]، وذكر أن هذه المقامات تأتي أحياناً في إطار مقال وأحياناً في إطار مناظرة، وأحياناً في إطار مفاخرة، وأحياناً في إطار قصص كما في المقامات، ومن أشهر مقاماته: المقامة السندسية في النسبة المصطفوية، والمقامة اللؤلؤية والمقامة النيلية، ومقامة النساء المسماة (رشف الزلال من السحر الحلال).

---

(١) انظر بحث الدكتور مصطفى الشكعة الذي ألقاه في ندوة الجمعية التاريخية لإحياء ذكرى السيوطي عام ١٩٧٦م.

عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد

اسم الكتاب ونسبته:

ذكر السيوطي كتاب «عقود الزبرجد» ضمن قائمة مؤلفاته التي عدّدها في ذيل ترجمته الذاتية في كتابه «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»[1]، وذُكر في فهرس مؤلفات السيوطي المحفوظ في دار الكتب المصرية[2]، كما جاء ذكره في كتب التاريخ والتراجم التي تحدثت عن السيوطي ومؤلفاته[3]، فضلاً عن أنّ جميع نسخه المخطوطة التي اطّلعنا عليها يتصدرها اسم الكتاب منسوباً إلى السيوطي[4] وفوق هذا كله فالكتاب نفسه يؤكد لنا نسبته إلى السيوطي، بدءاً بمقدمته[5] وانتهاء بالمواضع التي يحيل فيها المؤلف على كتبه الأخرى[6].

وقد أطلق السيوطي على كتابه هذا اسمين:

الأول: «عقود الزبرجد على مسند أحمد» لأنه أراد أن يخصّصه لإعراب أحاديث مسند أحمد التي يشكل إعرابها، ولكنه ـ انطلاقاً من عادته في الجمع والاستيعاب لكل ما سبقه ـ أدخل فيه عشرات الأحاديث من غير هذا المسند، فأباح للقارىء أن

---

(١) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: ٣٣٩ وما بعدها.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم «٣٢» مجاميع.

(٣) انظر مكتبة الجلال السيوطي لأحمد الشرقاوي اقبال ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٤) انظر مخطوط رقم ٩٣ حديث بدار الكتب المصرية، ومخطوط رقم ٨٥٧ حديث طلعت بدار الكتب أيضاً، ومخطوط رقم ٣٢٢ حديث بمعهد المخطوطات بالميكروفيلم.

(٥) انظر مقدمة هذا الكتاب ١/٦٧، ٦٨.

(٦) السابق: ١/٣٤٥، حديث ١١٣٤.

يطلق عليه اسماً آخر هو «عقود الزبرجد في إعراب الحديث» وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب فقال[1]: (فإن شئت فسّمه «عقود الزبرجد على مسند أحمد» وإن شئت فقل: «عقود الزبرجد في إعراب الحديث» ولا تتقيد).

الغاية من تأليفه:

لقد ذكرنا سابقاً عندما تحدثنا عن منهج السيوطي في دراسة النحو واللغة أن جهوده في هذا المجال ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعلوم التي نشأت في ظلال القرآن، ووجّهت لخدمة كل ما يتصل بالدين.

ولعل كتاب «عقود الزبرجد» واحد من أصدق الأمثلة التي تؤيّد ما ذهبنا إليه، فاسم الكتاب يوحي للوهلة الأولى أنه من كتب الحديث، وقد سلكه السيوطي نفسه في عداد مؤلفاته في الحديث عندما سردها في «حسن المحاضرة» وتبعه في ذلك كل من ذكر هذا الكتاب، حتى إن النّسخ المخطوطة منه تذكر تحت رمز «حديث»، مع أنّ الكتاب في النحو، بل في أخص خصوصيات النحو وهو «الإعراب».

والكتاب أيضاً مرتّب على طريقة مسانيد الصحابة، وهو في ذلك يحاكي كتب المسانيد التي جمعت الأحاديث ورتّبتها حسب مرويات الصحابة.

وفوق هذا وذاك، فالكتاب ـ وإن كان موضوعه «الإعراب» ـ فإنّ هذا الإعراب قد وُجِّه لخدمة الحديث الذي يفصِّلُ مجمل القرآن ويعدّ المصدر الثاني للتشريع بعده.

لقد تركت علوم الحديث بصماتها الواضحة على اسم هذا الكتاب ومنهجه وموضوعه، والغاية من تأليفه.

على أنّ هناك أهدافاً أخرى توخّاها السيوطي من تأليفه لهذا الكتاب، وأفصح عنها في مقدمته فقال: [2] «أكثر العلماء قديماً وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن

---

(١) السابق: ١/٦٨.

(٢) عقود الزبرجد بتحقيقنا ١/٦٧.

الكـريم ولم يتعـرّضوا في إعراب الحديث سوى إمامين: أحدهما الإمام أبو البقاء العكبري فإنه لمّا ألّف إعراب القرآن المشهور أردفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند أحمد وأعربها إلاّ أن اختصاره ونزرة ما أورده فيه من النزر القليل لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل، والثاني الإمام جمال الدين بن مالك فإنه ألف في ذلك تأليفاً خاصّاً بصحيح البخاري يسمى التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، وقـد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث مستوعب جامع وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع، شامل للفوائد البدائع شاف، كافل بالنقول والنصوص كاف، أنظم فيه كل فريدة، وأسفر فيه النقاب عن كل خريدة، وأجعله على مسند أحمد مع ما أضمّه إليه من الأحاديث المزيدة. . . . ».

نستفيد من النص السابق أن السيوطي أراد أن يجمع جهود السابقين في ميدان إعراب الحديث، ويتدارك ما فاتهم، ويزيد عليهم ما تقتضي الحاجة زيادته، لأنه لاحظ نقصاً في مكتبة إعراب الحديث، على حين كانت مكتبة إعراب القرآن تغصّ بالمصنفّات القديمة والحديثة، فأراد أن يستدرك هذا النقص، ومن هنا قلنا إنّ جهوده في مجال النحو واللغة كانت مرتبطة بالدّين.

ولكن، لماذا جعل السيوطي مسند الإمام أحمد محوراً لكتابه دون غيره من كتب الصحيح التي تفوقه شهرة وصحة؟؟؟

لقد أجاب السّيوطي عن هذا السؤال فذكر لنا سببين:

الأول: أنّه وضع على كتب الحديث المشهور تعليقات ولم يبق إلاّ مسند أحمد، لأنّ كبـر حجمـه وعـدم تداوله بين الطلبة كتداول كتب الحديث الأخرى منعه من ذلك[1]، فأراد أن يكون هذا التصنيف عوضاً له عن التعليقة.

---

(١) ذكـر في المقدمة: ١/٦٧ (مقدمة هذا الكتاب) أنه وضع تعليقة على كل من الموطأ ومسند الشافعي ومسند أبي حنيفة والكتب الستة ولم يبق إلا مسند أحمد لكبر حجمه وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب السابقة.

والثـاني: أنه وجد أن مسند أحمد جامع لغالب الحديث المتكلّم على إعرابه قال[1]: «فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عَوَّضْتُهُ بمسند أحمد عوضاً ممّا كنت أرومه عليه من التعليقة لكونه جامعاً لغالب الحديث المتكلّم على إعرابه».

نسخة المخطوطة:

كتـاب «عقـود الـزبرجد» لم يطبع بعد، وقد عثرنا على عدة نسخ منه ما تزال مخطوطة في دار الكتب المصرية وغيرها من المكتبات وهي:

النسخة الأولى: ورمز لها بالرمز «أ».

وهي موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم **٩٣** حديث، وهي أقدم نسخ الكتاب فقد كتبت سنة ٨٨٠هـ في حياة المؤلف، وتقع في «١٦٥» لوحة كبيرة جدّاً، وكلّ لوحة تضم صفحتين.

وهي مكتوبة بخط صغير جداً، تصعب قراءته لصغر حروفه ورداءة نوعه، وبها آثار أرَضَـة في عدّة مواضع، وآثار رطوبة ولكنها لم تتلفها، وعلى الصفحة الأولى اسم الكتاب ومؤلفه، وقيد تملّك باسم «الحاج إبراهيم باشا» كما سجّل بعد قيد التملك عدد لوحـات الكتاب، وهي «١٦٤» حيث لم تدخل الورقة التي كتب عليها عنوان الكتاب واسم صاحبه ضمن العدد، ولم يذكر عليها اسم الكاتب، بل اكتفى بالقول: «كتبه أصغر الناس جرماً غفر الله له ولوالده، يوم العرض عليه».

النسخة الثانية: ورمز لها بالرمز «ب».

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضاً، تحت رقم «**٢٤١٢٥**» وهي مصورة عن النسخة «أ» مكبرة أيضاً، ولعلها أسهل استعمالاً من النسخة بسبب تكبير حروفها.

النسخة الثالثة: ورمز لها بالرمز «حـ»:

---

(١) السابق نفسه ١/٦٧.

وهي موجـودة في دار الكتب المصـرية أيضاً تحت رقم (ب ١٩٦٩٦)، وهي مكتوبة بخط اليد من النسخة «أ» بإشراف دار الكتب، وهي مقسمة إلى ثلاثة أجزاء كبيرة، على ورق مصقول من القطع المتوسط، في الصفحة «٢١» سطراً تقريباً وفي السطر عشر كلمات في المتوسط، ويقع الجزء الأول في «٤٥٨» صفحة، وهو مكتوب بخط «عبد الوهاب محمد ندنبه» وخطه عادي، فيه أخطاء كثيرة ويشتمل هذا الجزء على «٦١» لوحة من المخطوطة «أ» أي أنه ينتهي في الثلث الأول من النسخة «أ» المذكورة.

والجزء الثاني يقع في ٤٠٠ صفحة، بخط «حسن زيدان طلبه» من موظفي دار الكتب سابقاً، وخطه نسخي جيد ويصل فيه إلى نهاية اللوحة رقم «١١٩» من النسخة «أ» وانتهى من كتابته يوم الجمعة ٢٢ من ذي الحجة سنة ١٣٥٥هـ الموافق ٥ مارس ١٩٣٧.

ويقـع الجـز الثـالث في ٢٩٦ صفحـة، وهو بخط «حسن زيدان طلبه» أيضاً وبالمواصفات نفسها، وينتهي بنهاية المخطوطة «أ» وفرغ كاتبه منه يوم الثلاثاء ٩ صفر سنة ١٣٥٦هـ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٧م.

ويؤخذ على هذه النسخة ما يلي:

١ ـ كثرة الأخطاء، وقد وقفت عليها أثناء قراءتي لها ومقارنتها مع النسخ الأخرى، وتعود هذه الأخـطاء إلى رداءة خط النسخـة الأصلية، أو إلى التلّف النـاتج عن آثار الأرَضَة، أو إلى عدم معرفة الناسخين بالنحو والشعر وأسماء النحاة وكتبهم.

٢ ـ أن هذه النسخة مقمسة إلى ثلاثة أجزاء تقسيماً اعتباطياً لا تقوم على أي أساس مع أن النسخة الأصلية التي نقلت عنها غير مقسّمة إلى أجزاء.

٣ ـ أغفل الناسخان ذكر أرقام صفحات المخطوطة الأصلية على هوامش المخطوطة المصنوعة، ممّا صعّب أمر المقارنة بين النسختين.

النسخة الرابعة: ورمز لها بالرمز «د».

وهي موجودة في مكتبة أيا صوفيا تحت رقم «٨٧٦» ومنها نسخة بالميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية تحت رقم «٣٢٢» حديث، وتقع في ٣٦٥ ورقة كل ورقة تتضمن صفحتين، مقاس الصفحة ٢٠×١٣,٤سم.

وهي نسخة نفيسة كتبت من خط المؤلف، وعلى الصفحة الأولى اسم الكتاب واسم مؤلفه، وقيود تملك باسم محمد بن زين الدين الشامي، ومحمد بن عبده زيد الدين، وعليها ما يثبت أنها وقف من السلطان محمود خان. وعلى الصفحة الأخيرة ما يفيد أنها كتبت بخط الكاتب بالقسمة العربية المحمية، وكان الفراغ منها في غرّة المحرم سنة ١٠٣٧هـ.

وعلى هامش الصفحة الأخيرة أيضاً، ملاحظة بسطور مائلة، بخط الكاتب نفسه تقول: «هذا آخر ما وجد في النسخة التي نقلت من خط المؤلف رحمه الله، ولم يوجد غير ذلك. والله أعلم».

والنسخة مقسمة إلى جزأين، وبعد مقارنتها بالنسخة «أ» وجد أن النسخة «أ» أتمّ لأنها تحتوي على كثير من الأحاديث التي لم تذكر في النسخة «د»، كما أنّ ترتيب الأحاديث والأجزاء لا يتفق مع النسخة ـ أ ـ في كثير من المواضيع.

النسخة الخامسة: ورمز لها بالرمز «هـ».

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضاً تحت رقم «٨٥٧ حديث طلعت»، وتقع في «٧٥» ورقة، تتضمن كل ورقة صفحتين، كل صفحة «٣٧» سطراً، وهي مكتوبة بخط نسخي جميل جداً، ورؤوس الأحاديث ملونة بالحمرة» وهي مقسمة إلى جزأين في مجلد واحد، بخط «عبد الملك بن عبد الوهاب البزازي المكي» الذي انتهى من كتابتها في ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨هـ.

وهذه النسخة مطابقة إلى حد كبير للنسخة ـ د ـ مما يثبت أنها نقلت عنها لأن ـ د ـ أقدم من ـ هـ ـ تاريخاً، أو أنهما أخذتا من أصل واحد.

ولقد تبيّن لنا أن النسخة «أ» أتم النسخ وأقدمها، فهي مكتوبة في حياة المؤلف سنة ٨٨٠هـ، أي قبل وفاة السيوطي بحوالي واحد وثلاثين عاماً، وتبيّن لنا أن النسخة التي أعـدّتها دار الكتب عن هذه النسخة هي أسهل النسخ وأوضحها، ويبلغ عدد صفحاتها «١١٥٤» صفحة، فاعتمدناها أصلاً في التحقيق.

محتوياته:

ذكر السيوطي في مقدمة كتابه أنه لاحظ نقصاً واضحاً في مكتبة إعراب الحديث النبوي، على حين كانت مكتبة إعراب القرآن تغصّ بالمصنفات القديمة والحديثة فأراد أن يكمل هذا النقص، بتأليف كتاب في إعراب الحديث «مستوعب جامع وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع»[١].

ونظر السيوطي فوجد أنه لم يسبقه في هذا الفن غير اثنين هما: العكبري في كتابه «إعـراب الحـديث النبـوي»، وابن مالـك في كتـابـه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، والأول شديد الاختصار، يعالج الأحاديث المشكلة في «جامع المسانيد» لابن الجوزي، والثاني مخصّص لصحيح البخاري، ووجد السيوطي أن معـظم الأحاديث المتكلّم على إعرابها موجودة في مسند الإمام أحمد فضلاً عن أحاديث أخرى في غير المسند.

كل هذه الأسباب جعلت السيوطي يصنف كتابه «عقود الزبرجد» بحيث يجمع فيه جهود السابقين واللاحقين، فأدخل كتاب العكبري في كتابه كاملاً، وأدخل فيه معظم كتاب ابن مالك، ونظر في كتب شرح الحديث وغريبه، فأخذ منها كلّ ما يتعلق بموضوع كتابه، والذي يقرأ الكتاب يعجب لكثرة المصادر التي أخذ عنها السيوطي، ولذا فقد آثرنا أن نفرد مصادره لهذا الكتاب تحت عنوان مستقل.

لقد ذكرنا سابقاً أنّ السيوطي أباح للقارىء أن يطلق على كتابه واحداً من اسمين

---

(١) عقود الزبرجد بتحقيقنا ١/٦٧.

«عقود الزبرجد على مسند أحمد» أو «عقود الزبرجد في إعراب الحديث»، ولكن عندما فحصنا مادة الكتاب وجدنا أنّ الاسم الثاني أكثر دلالة على الكتاب، لأن الكتاب في الحقيقة يحتوي على مئات الأحاديث من غير مسند أحمد، وإن كانت معظم أحاديثه التي بحثت من مسند أحمد، ولا يمكن اعتماد الاسم الأول إلّا على سبيل التّغليب، ولولا أنّ السيوطي شعر بالحرج لأنّه وضع تعليقة على كل واحد من كتب الحديث المشهورة إلّا مسند أحمد لما خصّه بالذّكر في عنوان كتابه، وهو يصرّح بذلك في مقدمة الكتاب فيقول[1]: «وقد عوّقته بمسند أحمد عوضاً ممّا كنت أرومه عليه من التعليقة».

ويعدّ الكتاب موسوعة في إعراب الحديث النبوي فهو يشتمل على جهود الذين سبقوا السيوطي في هذا المجال بشكل يكاد يكون كاملاً، سواء أكانت هذه الجهود في كتب مستقلة ككتابي العكبري وابن مالك، أم آراء متفرقة في بطون كتب النحو في المشرق والمغرب، أم آراء وتوجيهات في كتب شرح الحديث وغريبه، بل إنّه كثيراً ما يلجأ إلى كتب الفقه ليستعين بها على توجيه الآراء النحوية.

ومن أبرز ما يضمّه الكتاب تلك الرسائل المتخصصّة في مسألة أو قضية بعينها، وقد تطول هذه الرسائل فتبلغ عشرات الصفحات، وقد تقصر فلا تتعدى بضع صفحات، وقد ضم الكتاب بين دفّتيه أربع عشرة رسالة، منها خمس للسيوطي، وتسع لغيره من العلماء، ومن هذه الرسائل: رسالة ابن لب الغرناطي في مسألة الباء ودخولها على مفعول بدّل وأبدل[2]. ورسالة ابن جني في إعراب حديث «ذكاة الجنين ذكاة أمّه»[3]. ورسالة ابن هشام في إعراب حديث الغسل[4]، ورسالة ابن السيد البطليوسي

---

(١) انظر مقدمة هذا الكتاب ١/٦٨.

(٢) عقود الزبرجد ١/١٨٩ وما بعدها.

(٣) السابق نفسه ١/٢٥٦.

(٤) السابق نفسه ١/٢٦٠ وما بعدها.

في حديث «فيما سقت السّماء والعيون والبعل العُشْر»[1]، ورسالة للسيوطي اسمها «كراسة الأذن في توجيه لاها الله إذن»[2]، ورسالة للشيخ تقي الدين السّبكي في «لو» ودخول «أل» عليها[3].

مصادره:

ظاهرة الجمع والاستيعاب التي كانت سائدة في عصر المؤلف، التي أشرنا إلى أسبابها وأهدافها سابقاً، تظهر واضحة جلية في هذا الكتاب، فقد جمع فيه مؤلفه كل جهود السابقين في مجال إعراب الأحاديث المشكلة، فذكر آراءهم وتعليقاتهم وتوجيهاتهم بنصّها، وأورد رسائلهم التي تعالج القضايا المهمة بحذافيرها بل إنه أدخل في كتابه كتباً كاملة لم يغادر منها صغيرة ولا كبيرة إلاّ ضمّنها كتابه.

ولم يقتصر اعتماده على كتب إعراب الحديث، بل تعداها إلى جمع آراء النحاة المبسوطة في كتبهم الكثيرة، بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، قدماء ومحدثين، ثم مال إلى كتب اللغة وغريب الحديث، فاستخرج منها الآراء النحوية المتناثرة في ثناياها، ثم عاج على كتب شرح الحديث الكثيرة الضخمة فاستخلص منها التوجيهات النحوية للأحاديث المشكلة، وانثنى بعد ذلك كلّه إلى كتب الفقه فأخذ منها ما يساعده على ترجيح رأي نحوي على آخر، أو ما يعينه على توجيه مشكل نحوي بما يتفق مع المقصد الشرعي والفقهي للحديث.

وقد أظهر السيوطي براعة فائقة في استقصاء الآراء التي تدور حول كل قضية من قضايا إعراب الأحاديث، وكشف عن قدرة فائقة في تنسيق تلك الآراء وأحسن عرضها والربط بينها، بحيث يحسّ القارىء بأنه لم يترك زيادة لمستزيد.

---

(١) السابق نفسه ٢/حديث ٥٨٧.

(٢) السابق نفسه ٢/حديث ١١٣٨.

(٣) السابق نفسه ٢/حديث ١٢١٧.

ولم ينس السيوطي أن يطلّ علينا بين الفينة والفينة بشخصيته النحوية الذكية من بين القضايا الكبيرة، فيرجّح رأياً على رأي، أو ينصب رأياً خاصاً به يطاول آراء كبار النحاة والمحدّثين.

ويكفي للتدليل على غزارة مادة الكتاب وكثرة مصادره أن نذكر أنّ كتابي العكبري وابن مالك في إعراب الحديث اللّذين أدخلهما السيوطي في ثنايا كتابه، قد ذابا في خضمّ كتابه الضخم.

والسيوطي يعزو كل الآراء التي أخذها عن العلماء إلى أصحابها، ولكنه لم ينهج طريقة ثابتة في ذكر مصادره، فهو أحياناً يذكر اسم العالم مختصراً، أو اسم الشهرة دون ذكر اسم كتابه الذي أخذ عنه، وأحياناً يذكر اسم الكتاب دون ذكر اسم صاحبه مكتفياً بشهرة ذلك الكتاب في زمنه، وأحياناً يقول: «قال صاحب كذا» ويذكر اسم الكتاب الذي اشتهر صاحبه به، وأحياناً يذكر المؤلف وكتابه، وأحياناً يذكر اسم المؤلف كاملاً، كما أنه لا يغفل ذكر الألقاب العلمية التي وصل أصحابها إلى مرتبتها فيذكر قبل أسمائهم قائلاً: قال الشيخ........ أو قال القاضي..... أو قال الأستاذ....... أو قال شيخ الإسلام........ وما إلى ذلك من ألقاب علمية كانت شائعة في ذلك الزمان.

منهج التحقيق:

لقد كان هدفنا الأول إخراج الكتاب بالصورة التي أرادها له مؤلفه، فقمنا بتفريغه من نسخة المخطوطة، وقارنّا بين تلك النسخ وأثبتنا مواضع الخلاف في الهوامش، وأشرنا إلى مواضع النقص والزيادة، إذ انفردت النسخة (أ) بزيادة ما يربو على ستمائة حديث لم ترد في النسخ الأخرى.

وتتبعنا الأحاديث التي أورد السيوطي أجزاء منها، فأشرنا في الهامش إلى ما يلزم ذكره من متن الحديث، وعزونا رواياتها إلى مصادرها مبتدئين بمسند أحمد، لا لأنه الأهم لدينا، بل لأن كتاب عقود الزبرجد مخصص لإعراب مشكلات في أحاديث

مسند أحمد في الدرجة الأولى، ثم أضيف إليها أحاديث أخرى من الصحيحين وسائر الكتب الصحاح وغيرها.

وتتبعنا الشواهد النحوية، وعزوناها إلى مصادرها، وأشرنا إلى مظانّها في كتب النحو خاصة، واعتمدنا كثيراً على «معجم شواهد العربية» للأستاذ عبد السلام هارون، ومعجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا حداد.

وتتبعنا الآيات القرآنية وقراءاتها وأشرنا إلى مواطنها في القرآن الكريم وكتب القراءات عند اقتضاء الحاجة، ونصصنا على ذلك في حواشي الكتاب وفهارسه.

وترجمنا لأصحاب المسانيد الذين رتب السيوطي كتابه عليهم ترتيباً هجائياً، واكتفينا بأن تكون الترجمة مختصرة وأشرنا إلى مصادرها.

ولم نبالغ كثيراً في إثبات التعليقات النحوية، وشرح الشواهد خوفاً من تضخم الكتاب وإثقاله بتعليقات لا تلزم القارىء المختصّ، واكتفينا بإحالة القارىء على مصادر المؤلف في كتب إعراب الحديث النبوي ومواطن ورود الشواهد النحوية.

عند اختلاف النسخ في عبارة أو كلمة كنا نختار أقربها إلى الصواب وننصّ في الهامش على ما ورد في النسخ الأخرى.

وحسبنا أننا حاولنا بذل قصارى جهدنا، ليخرج هذا الكتاب أقرب ما يكون إلى الدقة والضبط، فإن أخطأنا أو سهونا، فإننا نطمع بوصول ملاحظات الأساتذة القراء لتقويم اعوجاجنا وتصويب أخطائنا، وجَلَّ من لا يسهو ولا يخطىء.

منهج السيوطي في «عقود الزبرجد»:

بدأ السيوطي كتابه بمقدمة لطيفة ضمّنها عدة أمور تلقي الضوء على الأسباب الداعية إلى تأليف الكتاب، وتعرّف بالكتب التي سبقته في بابه وتبين قيمة الكتاب وتثني عليه ثناء عاطراً، وتتعرض لمواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، وتقدم منهج الكتاب بصورة تنير الطريق أمام القارىء، بل إنّه لم ينس أن يذكر لنا فلسفته في اختيار اسم الكتاب، أو اسمي الكتاب كما ذكرنا سابقاً.

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص هذه الأمة بالإسناد
والإعراب . والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والآل والأصحاب . وبعد فقد أكثر العلماء قديماً
وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن الكريم . ولم
يتعرضوا للتصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين
أحدهما الإمام أبو البقاء العكبري والثاني الإمام
جلال الدين الخ . وقد استخرت الله تعالى في
تأليف كتاب إعراب في الحديث مستوعب جامع
ومبني على رياض المسانيد والجوامع فهو جامع
شامل للفوائد البدائع شافي . كافل بالمنقول
والنصوص كافي . انظم فيه كل درة فريدة وأنثر
فيه النظام عن وجه الخريدة . وأجعله على مسند أحمد
مع ما ضمه إليه من الأحاديث المزيدة . وأرتبه على
حروف المعجم في مسانيد جميع الصحابة والنشئ لمن
جاد العربية كل سحابه وأعلم أني لي على كتاب من
الكتب الستة

كلا

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم موجباً
للفوز بجنات النعيم إنه البر الرحيم

مقدمة

اعلم أن كثيراً من الأحاديث) الخ

وأرشدة

يتكرر كثيراً في الحديث قول الراوي

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

وقد اختلف هل يتعدى سمعت الى مفعولين نحو زيد

الفارسي لكن لابد ان يكون الثاني مما يسمع نحو

سمعت زيداً قال كذا فلو قلت سمعت زيداً اخاك

لم يجز: والصحيح تعديته لمفعول واحد وما وقع

بعده منصوباً فعلى الحال والاول على تقدير

مضاف اي سمعت قول رسول الله صلى الله عليه

وسلم لأن السمع لا يقع على الذوات ثم بين هذا

المحذوف بحالة المذكور وهي يقول وهي حال مبينة

ولا يجوز حذفها:

وقال الزمخشري في قوله تعالى سمعنا منادياً

تقول سمعت رجلاً يتكلم فتوقع الفعل على الرجل

وتحذف المسموع لانك وصفته بما يسمع او جعلته

حالاً منه فأغناك عن ذكره ولولا الوصف او الحال

لم يكن منه بد. وان يقال سمعت كلامه:

وقال الاصبهاني الاصل في سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم سمعت قول رسول الله فاضمر

القول وجعله حالاً ليفيد الابهام والتبيين وهو

اوقع في النفس من الاصل

وانشد سبيل الامام ابو محمد بن السيد البطليوسي

سنة ثمانين وثمانمائة. اللهم اغفر لكاتبه ومؤلفه وقارئه
ولكل المسلمين. والحمد لله رب العالمين. كتبه اصغر الناس
جرما واكبرهم جرما غفر الله له ولوالده يوم العرض عليه
:. وغفر الله جل وعلا لمن قال :.
:. آمين :.

بعون الله وحسن توفيقه انتهى الجزء الثالث من عقود الزبرجد
على مسند الامام احمد لجلال الدين السيوطي وبه تم الكتاب
وكان تمام نسخه يوم الثلاثاء التاسع من صفر الخير سنة ست
وخمسين بعد الثلثمائة والالف من الهجرة النبوية الموافق
٢٠ ابريل سنة ١٩٣٧ ميلادية بنفقة دار الكتب المصرية العامرة
نقلا عن نسختها الخطية المحفوظة بها المدلول عليها رقم
(٩٢ م حديث) على يد ناسخه حسن زيدان طلبة غفر الله له ورحمه
ووالديه وسائر المسلمين. وصلى الله على سيدنا محمد النبي
الامي وعلى آله وصحبه ومن تبعه باحسان وعلى جميع الانبياء
:. والمرسلين. وسلم تسليما كثيرا :.
:. كثيرا كثيرا :.
تم

كتاب عقود الزبرجد
على مسند الإمام أحمد
لشيخ الإسلام العلامة المحقق
المحدث المدقق
جلال الدين
السيوطي
الشافعي

٥٠٢

٨٥٧

٨٢٩

الورقه الاولى من النسخـــة
- ب -
ويظهر فيها اسم الكتاب واســـم
مؤلفــــه
- ٢٤ -

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واتمم بخير يا كريم

الحمد لله الذي خص هذه الامة

على سيدنا محمد وعلى الآل والاصحاب

وتحبثا من التصنيف في اعراب ا ل

في اعراب الحديث سوى امامين احدهما الامام ابو البقا العكبري

فانه لما الف اعراب القرآن المشهور اردفه بتاليف لطيف في اعراب

الحديث اورد فيه احاديث كثيرة من مسند احمد واعربها الا انه

لاختصاره ونزر ما اورده فيه من النزر القليل لا يروي الغليل

ولا يشفي العليل والثاني الامام جمال الدين بن مالك فانه الف في

ذلك تاليفا خاصا بصحيح البخاري يسمى التوضيح لمشكلات الجامع

الصحيح وقد استخرت الله تعالى في تاليف كتاب في اعراب الحديث مستوعب

جامع وغيث على ما من كتب المسانيد والجوامع هامع شامل للفوايد

البدايع

للفوائد البدائع شافية كافل بالنقول والنصوص كافيه انظم فيه
كل فريدة، واسفر فيه النقاب عن وجه كل خريدة ثم اني جعلته على مسند
احمد مع ما انضم اليه من الاحاديث المزيدة، وارتبه على حروف
المعجم في مسانيد الصحابة، وانشئ له من بحار كتب العربية كل كتابة،
واعلم ان الحاجة الى كل كتاب من الكتب المشهورة في الحديث بتعليقة وهي
الموطا، ومسند الشافعي، ومسند ابي حنيفة، والكتب الستة ولم
يبق الا مسند احمد ولم يمنعني من الكتابة عليه الا كبر حجمه جدا،
وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب المذكورة وقدرت التعليقة
المنهية تجي في عدة مجلدات والتعاليق التي كتبتها لا تزيد التعليقة
منها على مجلد فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عرفته
مسند احمد عوضا مما كنت ارومه عليه من التعليقة ولكونه جامعا
لغالب الحديث المتكلم على اعرابه، فان شئت فسمه عقود الزبرجد
على مسند احمد وان شئت فقل عقود الزبرجد في اعراب الحديث
النبوية، والله اسال ان يجعله خالصا لوجهه الكريم، موجبا
للفوز بجنات النعيم، انه البر الرحيم،

مقدمة

اعلم ان كثيرا من الاحاديث رواها الرواة بالمعنى فزادوا فيها
ونقصوا ولحنوا وابدلوا الفصيح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد
تروى بالفاظ المتعددة منها ما يوافق الاعراب والفصيح ومنها
ما يخالف ذلك وقد قال الحافظ فتح الدين بن سيد الناس اذا

قال الكرماني بهمزة الاستفهام وحذفها خبر مبتدأ محذوف اي هي اية وقوله فاوحي الي انكم تفتنون في قبوركم مثل
او قريب لا ادري اي ذلك قالت اسماء من فتنة الدجال قال الكرماني مثل او قريب كلاهما بغير تنوين منهما فان
في فتنة الدجال فان قلت فكيف جاز الفصل بينها وبين ما اضيفا اليه باجنبي وهو قوله لا ادري اي ذلك قالت
اسماء قلت هي جملة معترضة مؤكدة لمعنى الشك المستفاد من كلمة او والمؤكدة للشيء لا تكون اجنبية منه كما
في قوله يا تيم تيم عدي فان قلت فهل يصح ان يكون لشيء واحد مضافان قلت ليس هنا معها مضافان بل مضاف واحد
وهو احدهما لا على التعيين ولئن سلمنا فتقديره مثل فتنة المسيح او قريب فتنة المسيح فحذف احد اللفظين
لدلالة الآخر عليه نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد فان قلت فما توجيهه على وجود من قبل
لفظ فتنة ومن لا يتوسط بين المضاف والمضاف اليه فما التلفظ قلت لا نسلم امتناع اظهار حرف الجر بينهما
اذ بعضهم قال به والله تعالى اعلم تم الجزء الثاني من عقود الزبرجد على مسند الامام احمد لمولانا الشيخ الاستاذ
خاتمة المحققين جلال الدين السيوطي رحمه الله وكان الفراغ من كتابته

على يد الفقير الى ربه الغني عبد الملك بن عبد الوهاب

البزازي المكي في اليوم الخامس من جمادى

الثانية سنة ثمان وثمانين

ومائتين والف من هجرة

من له الكمال والشرف

صلى الله وسلم

عليه وعلى

آله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي خص هذه الأمة ... على سيدنا محمد والآل والأصحاب.

وبعد فلم أر من صنف في إعراب ... في إعراب الحديث سوى ما جمع ...

الإمام أبو البقاء العكبري ... لما ألف إعراب القرآن المشهور وأردفه بتصنيف في إعراب الحديث أورد فيه أحاديث

كثيرة من مسند أحمد وأعربها إلا أنه لا اختصار ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

والجوامع ... [illegible]

من ... مسند أحمد ... من الأحاديث ... [illegible]

[illegible] ... من الكتب المشهورة في الحديث ...

[illegible] ... مسند أحمد ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

إعراب الحديث ... [illegible]

من كثير من الأحاديث ... الرواة ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

من الحديث ... [illegible]

[illegible]

بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث

لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب قال وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا

فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه

فليس كما رأى وقال أبو حيان في شرح التسهيل قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات

القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين

الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة

البصريين والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا

المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس وقد جرى الكلام في ذلك مع

بعض المتأخرين الأذكياء فقال إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لو

وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد

قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها في هذه القصة فتعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم

يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف

ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى وأما

ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال وقد قال سفيان الثوري إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني

إنما هو المعنى ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى الأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من

الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب و

نعلم قطعا من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها

وأجزلها وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم والمصنف قد أكثر

من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة و

كان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم

يجب بشيء قال أبو حيان وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم

المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب

الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث انتهى كلام أبي حيان وقال القاضي [illegible] في شرح مسلم [illegible] إذ وقع في [illegible]

[illegible] وقال أحمد بن حنبل [illegible] لم يكونوا يلحنون [illegible] شيئا تقوله العرب [illegible] لم

يكن من لغة قريش لأنه عليه الصلاة والسلام كان يكلم الناس بألسنتهم وإن كان لا يوجد في كلام العرب [illegible] رسول الله صلى الله

عليه وسلم [illegible]

[illegible]

[illegible] ككتاب [illegible]

[illegible] الكتب التي [illegible]

قال [illegible]

من أخرجها أصحاب الكتاب من الستة المشهورة وما لم يكن فيها [illegible] في المسند [illegible]

فائدة [illegible] في الحديث قول الراوي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]

[illegible] سمعت [illegible]

[illegible] سمعت كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

فرغ من ... [illegible]

وبعد الاسد فان تلك ... [illegible] ... من قبل [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... الجزء الثاني ... [illegible]

... [illegible]

[illegible]

وقد تناولنا ـ فيما سبق من هذا الفصل ـ كل الأمور التي وردت في مقدمة الكتاب، ولم يبق إلاّ أن نبسط القول في منهجه.

لقد ذكر السيوطي أنّه جعل كتابه على مسند أحمد مع ما يضّمه إليه من الأحاديث المزيدة، وأنه رتّبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة، ورمز على كل حديث رمز من أخرجه من أصحاب الكتب المشتهرة.

ثم ذكر في نهاية مقدمة الكتاب تحت عنوان «فصل»، أنه أورد جميع كلام أبي البقاء معزواً إليه، ليعرف قدر ما زاده عليه، وأنه تتبع ما ذكره أئمة النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث وأوردها بنصّها معزوة إلى قائليها، لأن بركة العلم في عزو الأقوال إلى قائليها، ولأن ذلك من أداء الأمانة وتجنّب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصانيف، «لا كالسارق الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب من تصانيفي وهي: «المعجزات الكبرى»، و«الخصائص الصغرى»، و«مسالك الحنفاء»، و«كتاب الطيلسان»، وغير ذلك، وضمّ إليها أشياء من كتب العصريين، ونسب ذلك لنفسه، من غير تنبيه على هذه الكتب التي استمدّ منها»[1].

لقد وفّى المؤلف بكل ما جاء في مقدمة كتابه، فهو عند بحثه للمسائل النحوية والإعرابية يبرز الأقوال التي جاءت فيها، والردود التي وردت بأسماء أصحابها، مما يدل على سعة اطّلاعه وحرصه على تقليب المسألة من كلّ ناحية، واستيفاء كل ما دار حولها، وهو يعرض هذه الأقوال وتلك الردود بمهارة فائقة، فيقول: قال شيخنا كذا، وقال فلان في كتابه كذا، وقال ثالث كذا، وقال رابع كذا... وأحياناً يقول: قلت كذا... ويذكر تعليقه على الآراء السابقة أو ترجيحه لأحدها على غيره من الآراء.

أما الظواهر العامة التي تميّز هذا الكتاب فهي.

الظاهرة الأولى: الأمانة العلمية الدقيقة:

تتمثل الأمانة العلمية عند المؤلف في عزو الآراء إلى أصحابها، مهما كانت هذه

---

(١) انظر مقدمة هذا الكتاب ١/ ٧٠، ٧١.

الآراء، وكائناً من كان أصحابها، وللسيوطي فلسفة خاصة في هذا الأمر: فهو يرى أن بركة العلم في عزو الأقوال إلى قائليها، وأن هذا العمل من أداء الأمانة وتجنب الخيانة وهو مطلب ديني، ثم إنه من أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف.

ولهـذا نجد المؤلف في كتابه يحرص حرصاً شديداً على عزو الآراء إلى أصحابها، وهو يصرّح بهذا في مقدمة الكتاب كما ذكرنا، ويطبِّقه في كل صفحة من صفحاته، ففي حديث أبي بن كعب رضي الله عنه «ففضْتُ عَرَقاً وكأنّما أنظر إلى الله فَرَقاً»[1] ذكر السيوطي أن «عرقاً» و«فرقاً» منصوبان على التمييز، ثم أورد رأي ابن مالك في شرح التسهيل معزوّاً إليه، ثم قول الزمخشري في «المفصل» ثم قول الهَرَوي معزواً، ثم قول أبي حيان في «البحر» معزواً، ثم قول أبي البقاء معزواً، ثم قول التوربشتي في «شرح المصابيح» معزواً، ثم قول الطّيبي في «شرح المشكاة» معزواً، ثم قول المظهري معزواً إليه أيضاً.

والسيوطي يحافظ على هذا المنهج الدقيق في عزو الآراء والأقوال إلى أصحابها حتى تلك الرسائل التي خصصها لبحث مسألة بعينها، ومثال ذلك رسالة «رفع السِّنَة في نصب الزِّنَة» التي خصّصها لإعراب حديث «سبحان الله عدد خلقه وسبحان الله رضى نفسه، وسبحان الله زنة عرشه، وسبحان الله مداد كلماته»: فقد ذكر السيوطي أنه سئل قديماً عن إعراب كلمة «زنة» فأجاب بأنه نصب على الظّرف، «فاستغربه جاهلون، وخلطوا فيما ليس لهم به علم، فألّفت في ذلك تأليفاً سمّيته رفع السنة في نصب الزّنة»[2]، وفي هذه الرسالة يذكر السيوطي أنّ التقدير في الحديث السابق «قَدْرَ زِنَةِ عرشة»، فلمّا حذف الظّرف «قدر» قام المضاف إليه مقامه في إعرابه[3].

ثم ذكر آراء العلماء في إعراب كلمة (زنة): فذكر أنّ المظهري في شرح المصابيح أعربها مصدراً[4]، وأن الأشرفي في شرحه قد سبق المظهري إلى ذلك وأورد

---

(١) عقود الزبرجد بتحقيقنا ١/٧٣.
(٢) المصدر السابق ١/٤٢٦.
(٣) السابق ١/٤٢٧.
(٤) المصدر السابق ١/٤٢٦.

قوله(١)، ثم ردّ رأييهما وبيّن فساده، ثم ذكر رأي الخطّابي في «معالم السنن» وابن الأثير في «النهاية»، ثم أورد قول الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»، وأنه أعرب «عدد» مصدراً، و«رضى» ظرفاً، و«زنة» حالاً، ثم استشهد بقول الخطيب التبريزي والمرزوقي في «شرح الحماسة» على مجيء «قدر» منصوباً على الظّرفية، وبقول ابن يسعون في شواهد الإيضاح، وبقول الطّيبي في «شرح المشكاة» وبقول ابن مالك في «التّسهيل» بأن ما يدّل على «مقدار» يصلح للظرفية القياسية، وبقول ابن هشام في «توضيحه»، بأن المصدر ينوب عن الظرف إذا كان معيّناً لمقدار، وبقول أبي حيّان في «شرح التسهيل» منقولاً عن الصّفّار في «شرح كتاب سيبويه».

ثم ذكر أنّ نصب «زنة» بخصوصها على الظرفية منصوص عليه من سيبويه وأئمة النّحو(٢)، وذكر رأي ابن مالك في «شرح التسهيل»، ورأي أبي حيّان في «شرح التسهيل» منقولاً عن سيبويه، ثم رأيه في «الارتشاف» منقولاً عن سيبويه أيضاً، ثم استشهد بقول التّوربشتي في شرح المصابيح بأنّ معنى «زنة عرشه» ما يوازنه في التقدير(٣)، وهذا الشرح يؤيد وجهة نظر السيوطي، وهو هنا يستعين بشرّاح الحديث على تأييد ما ذهب إليه.

ثم ذكر السيوطي أنهم خرّجوا على الظّرفية ما هو أبلغ من ذلك(٤)، أي من كلمة «قدر»، وهو كلمة «عقالاً» في قول ابن العدّاء الكلبي:

سَعَىٰ عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَداً ... فكيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرٌو عِقَالَيْنِ(٥)

وذكر قول ابن الأثير في النّهاية(٦): «نصب عقالاً على الظّرف، أراد مدّة عقال،

---

(١) المصدر السابق ١/٤٢٦.

(٢) المصدر السابق ١/٤٣٠.

(٣) المصدر السابق ١/٤٣٠.

(٤) المصدر السابق ١/٤٣٠، ٤٣١.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٤، إذْ قال إنّ: «عقالاً وعقالين منصوبان على الظرف، والسّبد: الشّعر والوبر»، انظر النهاية لابن الأثير: مادة «عقل» ٣/١٨١.

(٦) عقود الزبرجد: ١/٤٣١، وانظر النهاية لابن الأثير: ٣/١٨١.

والعقال: صدقة عامر».

ثم أورد قول ابن يعيش في «شرح المفصل»[1]: «من المنصوب على الظّرف قولهم: سير عليه ترويحتين، وانشطر به نحر جزورين، والمراد مدّة ذلك أي مدّة ترويحتين، ومدّة نحر جزورين.

ثم ذكر قول أبي البقاء[2] في حديث «لِيُصَلِّ أحدُكُمْ نَشَاطَهُ» أن نشاطه منصوب على الظّرف، أي مدة نشاطه. وأورد قول الأشرفي في شرح المصابيح الذي أجاز أن يكون «نشاطه» بمعنى الوقت، وأن يراد به الصّلاة التي نشط لها.

ثم ناقش السيوطي أقوال طائفة من العلماء[3] رأوا أنّ إعراب كلمة «زنة» وأخواتها في الحديث، صفة لمصدر مذكور أو مقدّر، وفنّد هذا الرأي، ولم يجز إعرابها «حالاً». ثم ذكر وجوهاً أخرى جائزة ولكنّها لا ترقى إلى مستوى الوجه الذي رآه، وهو نصب كلمة «زنة» وأخواتها على الظرفية.

لقد استعرضت المسألة السابقة بسرعة لأن هدفي كان إلقاء الضوء على التزام السيوطي بعزو الآراء إلى أصحابها بدقّة كاملة، دون كلل أو ملل، وهو لا يرى في ذلك غضاضة، ولعلّ في ذلك أبلغ ردّ على من اتهمه بالسرقة والسطو على كتب الآخرين.

الظاهرة الثانية: اعتزاز المؤلف بكتابه وآرائه:

السيوطي شديد الاعتزاز بكتابه هذا وبمؤلفاته الأخرى، وقد أبرز أهمية هذا الكتاب وأثنى عليه كثيراً، قال في مقدمته[4]: «وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث مستوعب جامع، وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع، شامل للفوائد البدائع شاف، كافل بالنّقول والنّصوص كاف، أنظم فيه كل

---

(١) عقود الزبرجد ١/ ٤٣١.

(٢) السابق نفسه ١/ ٤٣١.

(٣) السابق نفسه ١/ ٤٣١ وما بعدها.

(٤) السابق نفسه ١/ ٦٧.

فريدة، وأسفر فيه النّقاب عن كلّ خريدة. . . . .

ويتجلى اعتزازه بكتابه وبشخصيته العلمية في أنّه أخذ على الكتب التي سبقته في هذا الباب اختصارها ونزرة ما فيها كما هو الحال في كتاب العكبري «إعراب الحديث النبوي» أو تخصّصها في إعراب أحاديث كتاب واحد من كتب الحديث، كما هو الحال مع كتاب ابن مالك «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» للبخاري، وبيّن السيوطي أنّه سيتدارك هذا النقص بكتابه هذا.

وإذا دخلنا في الكتاب، وفحصنا المسائل التي أبدى رأيه فيها، رأينا مدى اعتزازه بآرائه وإصراره عليها، حتى لو خالفه كلّ العلماء فيما ذهب اليه، ومن أمثلة ذلك ما رأينا من إصراره على إعراب كلمة «زنة» ـ قبل قليل ـ ظرفاً برغم ورود آراء كثيرة تخالفه في رأيه[1].

ومن ذلك توجيهه لحديث «. . . لاها الله إذن. . . » حيث يرى أئمة اللغة قديماً وحديثاً ـ كما قال السيوطي ـ[2] أنّه تصحيف من الرواة وأن صوابه «لاها الله ذا» ومع ذلك فإنّ السيوطي يورد أحاديث كثيرة لرواة آخرين، وردت فيها هذه الصّيغة، ويقرر أنّ «إذن» هنا حرف جواب، لأن صيغة «لاها الله» للقسم. وسوف نفصّل القول في هذه المسألة في مكانها إن شاء الله، والأمثلة على ذلك كثيرة.

الظاهرة الثالثة ـ الاستيعاب والاستقصاء:

عُرِف عصر السيوطي بأنه عصر الموسوعات العلمية، أو عصر الجمع والاستيعاب ومؤلفات السيوطي تمثل ذلك الاتجاه الذي ساد في عصره أصدق تمثيل، وكتابه: «عقود الزبرجد» واحد من كتبه التي تتجلى فيها ظاهرة الجمع والاستيعاب بأوضح صورها، ويمكن تتبع هذه الظاهرة في كتابه هذا في اتّجاهين متضافرين:

---

(١) انظر تفصيل المسألة في هذا الكتاب ١/٤٢٥ وما بعدها.

(٢) انظر المصدر السابق: ٢/حديث ١١٣٨.

الاتجاه الأول:

حرص المؤلف على استيعاب جميع الكتب والرسائل التي سبقته في باب إعراب الحديث، وإدخالها في كتابه.

والاتّجاه الثاني:

حرصه على استقصاء جميع الآراء التي سبقته والأقوال التي تتعلق بالمسألة الواحدة من مسائل إعراب الحديث، سواء أكان أصحاب هذه الأقوال نحاة أم لغويين أم من شراح الحديث أم من الفقهاء أم من غيرهم.

ففي مجال الاتجاه الأول نظر السيوطي فوجد أنه لم يسبقه في هذا الباب غير اثنين هما: العكبري في كتابه «إعراب الحديث النبوي»، وابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، فأورد كتاب العكبري كاملاً في كتابه، وصرح بذلك في المقدمة فقال[1] «قد أوردت جميع كلام أبي البقاء معزواً إليه ليعرف قدر ما زدته عليه»، وأورد كتاب ابن مالك جلّه إن لم يكن كلّه، وأعني بذلك أنه أورد جميع آرائه، ولكنه كان يتصرف فيها أحياناً بالاختصار أو التجزئة، أما أقوال العكبري فيوردها بنصها.

ثم نظر السيوطي فوجد أن هناك مجموعة من الرسائل التي تخصصت لإعراب حديث بعينه، أو ظاهرة نحوية وقعت في عدد من الأحاديث، فأورد جميع هذه الرسائل في كتابه، سواء أكانت هذه الرسائل له أم لغيره من العلماء، وهذه الرسائل هي:

١ ـ رسالة أبي سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطي[2] في مسألة الباء ومحل دخولها من مفعول «بدَّل» أو «أبدل»، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة عند تناوله للحديث الشريف (. . . قَدْ بَدَّلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَداً فِي الجنَّةِ).

---

(١) انظر هذا الكتاب ١/ ٧٠.

(٢) السابق نفسه ١/ ١٨٩.

٢ ـ رسالة «ابن جنّي»[1] في إعراب حديث «ذَكاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ».

٣ ـ رسالة «ابن هشام»[2] في إعراب «حديث الغُسْل».

٤ ـ رسالة «السيوطي»[3] في إعراب حديث: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليومِ الآخرِ فَعَلَيْهِ الجُمُعة يوم الجُمُعة إلاّ مريضٌ أو امرأةٌ. . .».

٥ ـ رسـالـة «السيوطي»[4] في مسـألة «وَلاَ يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ» التي وردت في حديث القنوت، ولم يورد السيوطي رسالته كلّها هنا، ولكنه ذكر أنها مودعة في كتابه «الفتاوى».

٦ ـ رسالة «السيوطي»[5] المسماة: «رفع السِّنَةِ في نَصْبِ الزِّنَة» وهي خاصّة بإعراب حديث: «سُبْحـانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، وسبحانَ اللهِ رِضَى نَفْسِهِ، وسبحانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، وسبحانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

٧ ـ رسالة «ابن هشام»[6] في إعراب حديث: «كَأَنَّكَ بالدُّنيا لَمْ تَكُنْ وبالآخرةِ لَمْ تزلْ».

٨ ـ رسالة «محمد بن السيد البَطَلْيُوسِي»[7] في حديث: «فِيمَا سَقَتِ السَّماءُ والعيون والبعل العشر».

٩ ـ رسالة الشّيخ «تقي الدين السّبكي»[8] المسماة: «الوحدة في معنى وحده» وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في معرض إعرابه للحديث الشريف: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ لَا إِلَهَ إلاَّ الله وحدَه لا شريكَ له، له الملكُ وله الحمدُ وهو على كلِّ شيءٍ قدير، كانَ لَهُ كعدْلِ رَقَبَةٍ».

---

(١) السابق نفسه ١/٢٥٧.

(٢) السابق نفسه ١/٢٦٠.

(٣) السابق نفسه ١/٢٨٥.

(٤) المصدر نفسه: ١/٣٤٥.

(٥) المصدر نفسه: ١/٤٢٦.

(٦) المصدر نفسه: ١/٤٧٦.

(٧) المصدر نفسه ٢/حديث ٥٨٧.

(٨) المصدر نفسه: ٢/حديث ١١٣٧.

١٠ ـ رسالة «السيوطي»[١] المسماة: «كراسة الأذن في توجيه لاها الله إذن». وهي مخصّصة لإعراب حديث «. . . لَاهَا الله إذنْ لا يعمدُ الى أَسَدٍ من أُسْدِ الله يُقَاتِلُ عن اللهِ وعن رسولِهِ فيعطيك سَلَبَهُ. . . .».

١١ ـ رسالة للسيوطي[٢] يجيب فيها على سؤال من الاسكندرية حول إعراب حديث «. . . لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هٰذِهِ الأُمَّةِ يهوديّ ولا نصرانيّ ثم يموتُ ولَمْ يؤمن بالذي أُرسلتُ إلَّا كان من أصحاب كالنّار».

١٢ ـ رسالة «القسطلاني»[٣] في إعراب حديث: «كَلِمَتَان خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إلى الرَّحمٰنِ، سُبحانَ اللهِ وبحمدِهِ سبحانَ اللهِ العظيمِ . . .»، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في هامش كتابه، وذكر أن القسطلاني أوردها في شرحه على البخاري ـ باب فضل التسبيح.

١٣ ـ رسالة الشيخ «كمال الدين بن الهمام»[٤] في إعراب قوله ﷺ: «كَلِمَتَان خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إلى الرَّحمٰنِ، سُبحانَ اللهِ وبحمدِهِ سبحانَ اللهِ العظيمِ . . .»[٥].

١٤ ـ رسالة الشيخ «تقي الدين السبكي»[٦] المسماة: «بَيْنَ مَنْ أَقْسَطُوا وَمَنْ غَلَوْا في حُكْمِ مَنْ يقولُ: لَوْ»، وهي في إعراب حديث: «إِيَّاكَ واللوَّ فَإِنَّ اللَّوَّ تفتحُ عملَ الشَّيطانِ».

---

(١) المصدر نفسه: ٢/حديث ١١٣٨.

(٢) السابق نفسه: ٣/حديث ١١٨٨.

(٣) المصدر السابق: ٣/.

(٤) المصدر السابق: ٣/حديث ١٢١٠ (هامش).

(٥) نلاحظ أن السيوطي في معرض إعرابه للحديث «كلمتان خفيفتان . . . .» أورد رسالتين هما: رقم ١٢ ورقم ١٣، فضلا عن الآراء والأقوال الأخرى، وهذا أكبر دليل على حرصه على الجمع والاستقصاء.

(٦) انظر هذا الكتاب ٣/حديث ١٢١٧.

كان هذا هو الاتّجاه الأول الذي تجلّت فيه ظاهرة الجمع والاستيعاب عند السيوطي، وهو يرمي إلى جمع الكتب والرسائل الخاصة بإعراب الحديث وتضمينها كتابه.

أما الاتّجاه الثاني فهو يرمي إلى استقصاء جميع الآراء والأقوال التي تتعلق بكل مسألة من مسائل إعراب الحديث، ومن أوضح الأمثلة على ذلك إعرابه لحديث: «... لَاهَا الله إِذَنْ...»[1]، فقد ألف السيوطي في هذه المسألة رسالة سمّاها: «الأذن في توجيه لاها الله إذن»: وذكر في بدايتها أنّ أئمة اللغة اتفقوا على أن قوله «إذن» من تصحيف الرواة، وأن صوابه «لاها الله ذا»، ونازعهم الحافظ ابن حجر، ثم أورد قول الخطّابي في معالم السّنن بأن «الهاء» بدل من الواو كأنه قال: «لا والله يكون ذا»، ثم قول المازني بأنّ معناه: «لاها الله ذا يميني» ثم قول أبي زيد بأن «ذا» زائدة وفيها لغتان المدّ والقصر، ثم قالوا: ويلزم الجرّ بعدها كما يلزم بعد الواو ثم أورد قول الجوهري بأن «ها» للتّنبيه وقد يقسم بها، ثم أورد قول القاضي عياض في شرح مسلم في قول عائشة في حديث بريرة: «لاها الله إذن»، وأن صوابه «لاها الله ذا»، ثم أورد قول أبي حاتم في «البارع» «يقال: «لاها الله ذا» في القسم، والعرب تقوله بالهمزة والقياس تركه، ثم أورد قول ابن القوّاس في «شرح ألفية ابن معط»، الذي أورد قول الخليل وقول الأخفش، ثم استشهد بما رواه الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في «جامع المسانيد» من أحاديث مناظرة، ثم أورد قول أبي البقاء في «إعراب الحديث»، ثم قول ابن مالك في «شرح التسهيل»، ثم قول الكرماني الذي صحّح المعنى على قول «إذن»، ثم قول «صاحب المفهم» بأن الرواية المشهورة بالمدّ والهمز، ثم استشهد بقول النووي في شرح مسلم في حديث «بريرة» ثم بقول المازني الذي عدّه (لحناً) ثم كرر قول الخطابي الأول، وقول أبي زيد، وقول أبي حاتم السجستاني، ثم أورد

---

(١) السابق ٢/حديث رقم ١١٣٨ وما بعدها، مع ملاحظة أن ايرادي لهذه المسألة كان هدفه توضيح ظاهرة الاستقصاء عند السيوطي، أما بحث المسألة من الناحية النحوية فسوف يكون في موضعه.

قول الزركشي في التنقيح بروايته ممدوداً ومقصوراً، ثم قول جماعة من النحاة بأنّ فيه لحنين، هما مدّ «ها» وإثبات الألف في «ذا»، ثم قول ابن جنّي في «اللّمع»، ثم قول الـرضي في باب الإشـارة، ثم أورد قول الأخفش ثم قول ابن يعيش في «شـرح المفصّـل»، ثم قول الخليل، ثم قول المبرّد، ثم قولاً آخر للأخفش ثم أورد رواية القرطبي الذي صحّح رواية الحديث ونفى عنه الخطأ، ثم قول الطّيبي الذي صحح رواية الحديث ومعناه، ثم أورد السيوطي قول أبي جعفر الغرناطي نزيل حلب الذي تعجّب ممّن يشكّـك في الـروايات الثـابتـة، ثم قول الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»، الذي صحح الرواية وأيّدها بورود هذه الصيغة في كثير من الأحاديث، وأورد السيوطي جميع الأحاديث المناظرة واستشهد ببعض الآيات القرآنية من تفسير «ابن جرير» وأبي موسى المدينيّ في «المغيث»، ثم قال في خاتمة الرسالة «وإذا تقرر ذلك أمكن حمل ما ورد من هذه الأحاديث عليه، فيكون التقدير: «لا والله . . .»[1].

الظاهرة الرابعة ـ وضوح الشخصية «الحديثية»:

قضى السيوطي حياته في خدمة السّنّة النبوية وعلومها، وقد أحصينا له ما يربو على مائتي كتاب تتعلق بالحديث الشريف رواية ودراية، ومن هنا فقد صبغ مؤلفاته بالصّبغة الحديثية كما ذكرنا في مستهّل هذا الفصل.

ولو طبقنا هذه الظاهرة على كتاب «عقود الزبرجد» الذي ندرسه، لوجدناها تتجلى في ثلاثة أشكال:

الأول: الهدف من تأليف الكتاب.

والثاني: ترتيبه واسمه.

والثالث: مادّته ومسائله.

وقد تحدثنا عن الهدف الذي حدا بالسيوطي إلي تأليف هذا الكتاب، وتحدثنا

---

(١) انظر هذا الكتاب ٢/حديث رقم ١١٣٨.

أيضاً عن الترتيب الذي سار عليه المؤلف في عرض مسائله، وألقينا الضوء على اسمي الكتاب كما وضعهما مؤلفه، ولا داعي لإعادة ذلك هنا.

أما مادة الكتاب فلا بد من أن نمخر عبابها لإبراز شخصية المؤلف «الحديثية» التي تركت بصماتها الواضحة المتعددة على معظم صفحات الكتاب ومسائله، ويمكن تتبع هذه البصمات في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي:

الأول: إيراد الروايات المتعددة للحديث الواحد.

الثاني: الاستعانة برواية معينة في تأييد توجيه نحوي أو غيره.

الثالث: الاستعانة بالآراء النحوية في تأييد مذهب فقهي أو اعتقادي.

ويدلّ الاتجاه الأول على معرفته الواسعة بروايات الأحاديث وطرقها المتعددة، وهو في هذا الاتجاه يكتفي بإيراد جميع روايات الحديث معزوّة إلى مصادرها ومن أمثلته: حديث: «لا يشكر الله من لا يشكر النّاس»[1]، فقد ذكر السيوطي رأي أبي البقاء المؤيد لرواية رفع المضارع «يشكر» في الموضعين، وأن «مَنْ» بمعنى الذي، ثم ذكر رأياً آخر على جعل «من» شرطية، ثم ذكر رواية الحافظ العراقي في أماليه بأن المعروف المشهور في الرواية النصب في اسم «الله» تعالى وفي «الناس» ثم أورد رواية القاضي أبي بكر بن العربي بأنّه روى برفعهما ونصبهما ورفع أحدهما ونصب الآخر، وختم السيوطي بقوله[2]: «فهذه أربعة أوجه. انتهى».

ولكننا نجد السيوطي في مواضع أخرى يسترشد بالروايات في تأييد توجيهاته وآرائه، ففي حديث[3]: «لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الّذي أسمع»، ذكر السيوطي أقوالاً في إعرابه ومعناه ثم قال[4]: «قلت: والذي يخطر

---

(١) انظر هذا الكتاب: ١/١١٥.

(٢) السابق نفسه: ١/١١٦.

(٣) المصدر السابق: ١/٣٦٤.

(٤) المصدر السابق نفسه: ١/٣٦٤.

لي أنّ» «لا» زائـدة[1]، وأنّ معناه: لولا أن تموتوا من سماعه، فإنّ القلوب لا تطيق سمـاعـه فيصعق الإنسـان لوقتـه، فكنّى عن الموت بالتّدافن، ويرشد إليه قوله في الحديث الآخر: «لَوْ سَمِعَهُ الإنسانُ لصُعِق» أي: مات، وفي مسند أحمد: «لولا أن تدافنوا» بإسقاط «لا»، وهو يدلّ على زيادتها في تلك الرواية».

فالسيوطي استعان بالحديث الآخر ثم برواية مسند أحمد على أن «لا» من زيادات الرّواة، ليؤيّد رأيه في تفسير معنى «لولا أن تدافنوا» أي «لولا أن تموتوا»، وهو مخالف لرأي «الطّيبي» الذي أورده السيوطي في بداية التّدافن حذراً من عذاب القبر، وَلاَنْشَغَلَ كلٌّ بخويصته حتى يفضي بهم إلى ترك التّدافن»[2].

وفوق هذا نجد السيوطي يسخّر النّحو واللغة لإلقاء الضوء على الخلافات الفقهية والاعتقادية، ومن ذلك حديث الوضوء: «. . . فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ»[3]، فالشافعية يرون أنّ مَسْحَ بعضِ الرأس يجزىء في الوضوء، لأنّ «الباء» في الحديث السابق «للتّبعيض» أي: فمسـح ببعض رأسـه، وغير الشـافعية يرون أنّ «الباء» للتّعدية، يجوز حذفها وإثباتها، فيكون المعنى: فمسح رأسه وقال آخرون: هي للإلصاق وقال غيرهم: هي زائدة.

ولكن السيوطي لا يكتفي بإيراد هذه الآراء، بل يورد قول النّووي بأنّ بعض أهل العـربية يرون أنّ البـاء إذا دخلت على فعـل يتعدّى بنفسه كانت للتّبعيض، كقوله تعالى: **﴿وامسحوا برءوسكم﴾**[4] **فإن لم يتعدّ فللإلصاق كقوله تعالى: ﴿ولْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ العَتِيقِ﴾**[5].

وكأنّ السيوطي هنا ينتصر للمذهب الشافعي دون أن يصرح بذلك لفظاً لأنه: ما

---

(١) يقصد «لا» في قوله: «. . . . . أن لا تدافنوا».

(٢) السابق نفسه ١/٣٦٤.

(٣) السابق نفسه: ١/٤١٥.

(٤) سورة المائدة الآية ٦.

(٥) سورة الحج الآية ٢٩.

دام الفعل «مسح» يتعدّى بنفسه دون حاجة إلى الباء، فما معنى وجود هذه الباء؟ لا بد أن دخولها كان لإفادة معنى آخر، وهو التبعيض.

ومثال آخر يتعلق بالخلافات الاعتقادية وهو حديث: «من قال أشهد أن لا اله إلّا الله وأنّ محمّداً عبده ورسوله وأنّ عيسى عبدالله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه..»[1]، فقد روي أن عظيماً من النصارى سمع قارئاً يقرأ: وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه «فقال: هذا دين النّصارى، يعني هذا يدل على أن عيسى عليه السلام بعض منه، فأجاب عليّ بن الحسين: إن الله تعالى يقول أيضاً: ﴿وسخَّرَ لكمْ ما في السمّاواتِ وما في الأرضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾[2]، فلو أريد بقوله: «وروح منه» بعض منه، أو جزء منه لكان قوله ههنا: «جميعاً منه» معناه: بعض منه أو جزء منه، فأسلم النّصراني[3]، ولذا فقد أورد السيوطي قول «الطّيبي بأنّ الإضافة في «منه» للتّشريف».

والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب.

الظاهرة الخامسة ـ وضوح الشخصية «النحوية»:

تتجلّى شخصية السيوطي النّحوية في كتابه «عقود الزبرجد» في أشكال متعددة هي:ـ

أولاً: استقصاء الآراء النحوية التي تتعلق بكل مسألة من مسائل كتابه، مما يدل على سعة اطّلاعه، ووفرة محصوله واستيعابه لما سبقه من تراث نحوي.

ثانيا: ترجيح رأي على غيره.

ثالثاً: تضعيف الآراء الواردة حول مسألة معينّة، والإتيان برأي جديد يفضلها.

رابعاً: التعقيب على آراء كبار النحاة وبيان ما فاتهم معرفته.

خامساً: تغليط بعض الآراء، وذكر الصواب في ذلك.

سادساً: البدء بذكر رأيه والاستشهاد له بآراء النّحاة الآخرين.

---

(١) السابق نفسه: ١/٤١٠. (٢) سورة الجاثية الآية ١٣.

(٣) المصدر السابق: ١/٤١١.

أما الأول فقد استشهدنا له فيما سبق، ولعل في ذلك ما يغني عن التمثيل له هنا.

وأما الثاني: وهو ترجيح رأي على غيره، فالشواهد عليه كثيرة نذكر منها على سبيل المثال حديث: «لا يزالُ النّاسُ يتساءلونَ حتّى يقولونَ هذا اللهُ خلقَ كلَّ شيءٍ - بالنون»[1].

فبعد أن يعالج السيوطي مسألة إثبات النون في «يقولون» بعد «حتى» يذكر قول «زين العرب» بأن لفظ الجلالة «الله» في الحديث السابق عطف بيان لهذا وجملة «خلق...» خبر «هذا»، ثم يذكر قول الطيبي، الذي يرى أنّ إعراب «هذا» مفعول، «والمعنى: حتى يقال هذا القول»، أو مبتدأ حذف خبره، أو يكون «هذا الله» مبتدأ وخبر، أو «هذا»: مبتدأ ولفظ الجلالة الله «عطف بيان عليه»، و«خلق...» خبره.

بعد أن يورد السيوطي كل هذه الوجوه يعلق بقوله[2]: وأولى الوجوه أن «هذا» مبتدأ حذف خبره، لكن تقديره أن يقال: «هذا مقررٌ أو مسلّم» وهو أنّ الله خلق الخلق، فما تقول في الله؟......».

ومن ترجيحاته التي يؤيدها بالاعتماد على الرواية الصحيحة، وعلى المعنى المقصود من الحديث، ما جاء في حديث: «بَدَأَ الإسلامُ غَريباً وسيعودُ غَريباً كَمَا بَدَأَ»[3].

فقد أورد السيوطي قول القرطبي بأنّ الرواية في «بدأ» بالهمزة وفيه نظر، لأن «بدأ» يتعدّى إلى مفعول كقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾[4].

ثم أورد قول صاحب الأفعال بأنّ «بدأ» محمول على «طرأ» فيكون لازماً لأنّ

---

(١) السابق نفسه: ٣/حديث١٣٣٣.

(٢) المصدر السابق: ٣/حديث ١١٣٣.

(٣) السابق نفسه: ٣/حديث ١٤٨٦.

(٤) سورة الأنبياء الآية ١٠٤.

العرب تحمل اللازم على المتعدي والمتعدي على اللازم. ثم ذكر أنّ بعض أشياخه أنكر الهمز وزعم أنه «بدا» بمعنى ظهر غير مهموز.

فقال السيوطي[1]: «وهذا فيه بعد من جهة الرواية والمعنى، فأما الرّواية بالهمز فصحيحة النقل عمّن يعتمد على علمه وضبطه. وأما المعنى فبعيد عن مقصود الحديث، فإنّ مقصوده أنّ الإسلام نشأ في أول أمره في آحاد النّاس وقلّة ثم انتشر وظهر، وأنّه سيلحقه من الضعف والاختلاف حتّى لا يبقى إلّا فى آحاد الناس وقلة».

ومن المواضع التي ضعّف فيها رأي غيره، وأتى برأي اقوى، ما جاء في حديث[2]: «من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرّة، لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل ممّا جاء به إلّا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه».

فقد أورد السيوطي قول الشيخ أكمل الدين بأنّ[3]: «في الكلام حذف يدل عليه سياقه وتقديره - والله أعلم - لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل ممّا جاء به أو بمثله إلّا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه، ليكون قائل الزّائد أفضل والقائل مثل ما قال آتياً بالمثل، ولولا التقدير لزم أن يكون الآتي بالمثل آتياً بأفضل، وليس كذلك...».

فعلّق السيوطي على قول الشيخ أكمل الدين قائلاً[4]: «الأولى أن يجعل «أو» بمعنى «الواو» أي: قال مثل ما قال وزاد عليه، وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير».

ومن استدراكه وتعقيبه على آراء النّحاة المشهورين ما جاء في حديث سؤال القبر: «... فَيَرَاهُمَا كِلاَهُمَا...»[5] فقد ذكر أبو البقاء أنّ «كلاهما» في بعض الروايات بالألف وهو خطأ، والصّواب: «كليهما» بالياء لأنه توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى الضمير فيكون بالياء في النصب والجر لا غير[6].

---

(١) المصدر السابق: ٣/حديث ١٤٨٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣/حديث ١٢٩٦.

(٣) المصدر نفسه: ٣/حديث رقم ١٢٩٦.

(٤) المصدر نفسه: ٣/حديث رقم ١٢٩٦.

(٥) السابق نفسه: ١/٣٠٦.

(٦) المصدر السابق: ١/٣٠٦، وانظر أيضاً «اعراب الحديث النبوي» للعكبري: ٤٨.

وهنا يستدرك السيوطي ما فات أبا البقاء العكبري، فيذكر قول ابن النّحاس في التعليقة[1]: «للعرب في «كلا» ثلاث لغات، فمنهم من يجعلها بالألف على كل حال مع المظهر والمضمر أيضاً، ومنهم من يجعلها بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر مع المظهر والمضمر أيضاً، ومنهم من يفرّق بين حاليها في المظهر والمضمر، فيجعلها مع المظهر بالألف على كلّ حال، كاللغة الأولى، ويجعلها مع المضمر بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، كاللغة الثانية، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى».

فالسيوطي هنا يأخذ على العكبري تخطئته لرواية «كلاهما» بالألف، حين يذكر أنّها تصحّ على بعض لغات العرب.

ومن المواضع التي غلّط فيها غيره، ما جاء في إعراب حديث[2]: «مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى يَبْلُغَا جَاءَ يَوْمَ القِيامةِ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ. . .»، فقد ذكر الشيخ أكمل الدّين في شرح المشارق أنّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، ففي «جاء» ضمير يعود إلى «مَنْ» وقوله «هو تأكيد له، وقوله: «أنا» معطوف عليه، وتقديره: «هو وأنا»، ثم قدّم «أنا» لكونه صلّى الله عليه وسلم أصلاً في تلك الخصلة، أو قدّم في الذّكر لشرفه.

وهنا يتصدى السيوطي لهذا التوجيه الإعرابي فيقول: «ليس هذا الإعراب سديداً، لأنّ تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز، والأولى أن يجعل «أنا» مبتدأ، و«هو» معطوف عليه، و«كهاتين» الخبر، والجملة حالية بدون «الواو» نحو: «اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ»[3].

ومن المواضع التي تتجلّى فيها شخصيّة السيوطي النّحوية، تلك الأحاديث التي يبدأ إعرابها برأيه هو، ثم يسشتهد لرأيه بأقوال كبار النّحاة، ممّا يعزّز اطمئنان القارىء

(١) المصدر السابق: ١/٣٠٦.

(٢) الحديث في مسلم ـ باب فضل الاحسان إلى البنات ـ رقم (٢٦٣١)، وهو بلفظ: «تبلغا» بالتاء.

(٣) سورة البقرة الآية ٣٦.

إلى ما ذهب إليه، ومن أمثلة ذلك الحديث[1]: «ألا سائل يعطى ألا داع يجاب، ألا سقيم فيشفى، ألا مذنب يستغفر فيغفر له».

بدأ السيوطي إعـراب هذا الحـديث بقـولـه: «قلت: «ألا» هذه ليست التي للاستفتاح، ولا التي للعرض والتحضيض، لأنّها، تختّص بالفعل، بل هي المركبة من «همزة الاستفهام» و«لا» النافية للجنس.

ثم قال: قال الأندلسي: وقد تكون «ألا» مركّبة من همزة الاستفهام و«لا»، ويكون لها حينئذ معنيان، الإنكار والتوبيخ، والثاني التمنّي، ولا يتغير حكمها ولا عملها عما كانت عليه قبل التركيب.

ثم قال: وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»: اذا اقترنت همزة الاستفهام بـ «لا» في غير تَمَنٍّ وعرض فلها مع مصحوبها من تركيب وعمل ما كان لها قبل الاقتران، نحو: «لا رجل في الدار» بالفتح، قال الشاعر:

ألا طعانَ ألا فرسانَ عادية . .

وقال: ألا ارعواءَ لمن ولّت شبيبته.

ثم قال السيوطي: «وزعم الشلوبين: أنّه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفس دون إنكار وتوبيخ، ورد عليه الجزولي بإجازة ذلك.

ثم ختم السيوطي هذه الآراء بقوله: «والصحيح أن ذلك جائز لكنه قليل، ومثال ورودها في تمنّ قوله:

أَلَا عَمْـرَ وَلَّـى مُسْتَـطَاعٌ رُجُـوعُـهُ ... فيرأبَ ما أَثْـأَتْ يَدُ الـغَـفَـلَاتِ[2]

فنصب «يرأب» لأنّه جواب تمنّ مقرون بالفاء.

---

(١) السابق ٣/حديث رقم ١٤٤٦ برواية (ألاداع) بلاياء وانظر المسند ١/١٢٠، وسنن الدارمي ١/٣٤٨.

(٢) مجهول القائل: انظر مغني اللبيب: ٩٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣.

إعراب الحديث
بين
العكبري وابن مالك والسيوطي

تضمّ المكتبـة العربية ثلاثة كتب في إعراب الحديث هي: «إعراب الحديث النبـوي» للعكبـري، و«شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك، و«عقود الزبرجد في إعراب الحديث» للسيوطي ويجدر بنا أن نعقد مقارنة بين هذه الكتب الثلاثة، لأن ذلك يلقي مزيداً من الضوء على هذا النوع من المصنفات.

وسوف تسير هذه الموازنة في ثلاثة اتجاهات:

الأول: السّبق والرّيادة في التأليف في هذا الفن.

الثاني: المادة الحديثية التي تناولتها هذه الكتب.

الثالث: المنهج الذي سار عليه أصحابها، أو الطريقة التي عالجوا بها المشكلات النحوية التي وقعت في الأحاديث.

أما من حيث الرّيادة والسبق، فقد حاز أبو البقاء العكبري قصب السبق في هذا الميدان، وهو ميدان خطير، لا يقتحمه إلاّ عالم كبير، وقد كان العكبري أهلاً له، وتلاه في ذلك ـ ابن مالك، ثم تلاهما السيوطي.

وأما من حيث المادة الحديثية فقد اعتمد العكبري على «جامع المسانيد لابن الجوزي» وهو كتاب ضخم يقع في سبعة مجلدات لم تصل إلينا كلّها[1]، ولكننا نعلم

---

(١) الجزء الأول في دار الكتب المصرية برقم (حديث ١٩١)، والأول والثاني والسابع من مصورات اليمن في دار الكتب أيضا برقم (ب ٢٩٠٢٨) والخامس والسادس في مجلد واحد بالمكتبة =

أن ابن الجوزي جمع في كتابه الصحيحين «صحيح البخاري وصحيح مسلم»، وجامع الترمذي، ومسند أحمد بن حنبل[1]، بينما اعتمد ابن مالك على صحيح البخاري فقط، لأن فكرة كتابه كانت جانباً من عملية تحقيق البخاري على يد اليونيني، وأما السيوطي فقد اعتمد على مسند أحمد في الدرجة الأولى، وضم إليه مئات من الأحاديث المتكلم على إعرابها في كتب الحديث الأخرى.

وأما من حيث المنهج، فهنالك تغير كبير بين المناهج التي سلكها كل واحد من المؤلفين الثلاثة في التعامل مع المشكلات الإعرابية التي وقعت في الأحاديث النبوية.

فالعكبري يبدو من خلال كتابه شديد المحافظة على قواعد النحويين السابقين متعبداً آراءهم، دائراً في فلكهم، ما إن يعارض رأي البصريين حتى يعتمد رأي الكوفيين، وما إن يضعّف رأي الكوفيين حتى يلتزم رأي البصريين ولذا نراه يُخضِع الأحاديث للقواعد النّحوية المقرّرة، ويقلّبها على الوجوه الممكنة، والتأويلات المحتملة، فإن استقامت على أحدها، رضي به، وإن لم تستقم رمى الرواية بالخطأ أو اتّهم الراوي بالسّهو، أو ألصق به تهمة اللّحن.

وقد أدى هذا الغلوّ في التزام قواعد النحويين وإخضاع الأحاديث لها، إلى وقوعه في عدة أخطاء استدركها عليه النّحاة الآخرون، منها على سبيل المثال: حديث[2] «... فَيَأْتِي القَبْرَ فَيَرَاهُمَا كِلاَهُمَا»، فقد عدّ قوله «كلاهما» بالألف خطأ، وأنّ الصحيح أن يقول «كليهما»، مع أن إعراب «كلا» بالألف في كل أحوالها لغة ذكرها النحويون. والأمثلة على ذلك كثيرة[3]، وسأذكرها في موقعها إن شاء الله.

= الأزهرية نسب خطأ لابن كثير كما أخبرني أحد الباحثين في مجال الحديث.

(١) انظر الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني: ص ١٧٦.

(٢) اعراب الحديث للعكبري: ٤٨.

(٣) انظر على سبيل المثال المرجع السابق: ٢٣، ٦٨، ١١١، ١٦٥.

كما أن نظرة الشك التي كان يوجهها العكبري إلى روايات الأحاديث، مضافاً إليها كفّ بصره، واعتماده على قراءة تلاميذه، أوقعه في نوع آخر من الأخطاء سببه عدم الدّقة في الضّبط أو النقل أو القراءة، فاعتمد على قراءة تلاميذه ولم يدقق في المصادر التي يستقي منها الأحاديث، وهي «جامع المسانيد لابن الجوزي» والكتب التي أخذ عنها ابن الجوزي وهي الصحيحان والترمذي ومسند أحمد، فرمى بعض الأحاديث باللحن وهي منه براء، لأنها في المصادر التي اعتمد عليها هو وتلاميذه تختلف عمّا ورد في كتابه، ومثال ذلك رواية العكبري لحديث الحارث بن حسان: «فَمَرَّتْ سَحَابَانِ سُودٌ فَنُودِيَ مِنْهَا» والرواية في «جامع المسانيد» لابن الجوزي[1]، ومسند أحمد بن حنبل[2] «سحابات» وبذلك لا يكون في الحديث مشكل، والأمثلة على ذلك كثيرة أيضاً[3].

أما ابن مالك فقد كان متحرراً من التبعيّة لآراء السابقين، جانحاً إلى التجديد والاجتهاد، ميّالاً إلى توسيع آفاق اللّغة ومصادر الاستشهاد لها، شديد الاحترام للسماع.

نظر ابن مالك في الأحاديث فاطمأن الى رواياتها، وخاض غمار علومها رواية ودراية فخبر كنهها، واستراحت نفسه إلى هذه النصوص الحديثيه التي بُذِلت في صونها ونقلها أعظمُ الجهود، فجعل القواعد النّحوية خاضعة لنصوص الأحاديث، وجمع الأشباه والنظائر التي تؤيدها في القراءات القرآنية والأحاديث الأخرى والأشعار والأقوال الفصيحة المأثورة، واستنبط منها قواعده، وتجنب أمر الخوض في التأويلات

(١) جامع المسانيد، مخطوطه بدار الكتب رقم ١٩١ : ج١/ورقة ١٧٥ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ٤٨٢/٣ .

(٣) انظر على سبيل المثال: حديث (٣٢٠) في كتاب العكبري وقارنه بما جاء في جامع مسانيد ابن الجوزي: ٥٢/٥، وصحيح مسلم ١٣٩/١١، وحديث (٣٧٦) في كتاب العكبري وقارنه برواية جامع ابن الجوزي: ١٣/٧، ومسند أحمد ٤٥٠/٣ .

البعيدة للأحاديث كما فعل العكبري، أو اتّهامها باللّحن كما فعل غيره ممّن قاسوها على قواعد النحويين.

أما السيوطي فقد قام منهجه على جمع آراء العكبري وابن مالك وغيرهما من النحاة، واستخرج آراء شُرّاح الحديث وأصحاب كتب الغريب وتوجيهاتهم النحوية، والغوص في كتب الرواية والفقه وغيرها، واستقصاء كل ما يدور حول الحديث المشكل، وتضمينه كتابه، وليس له فضل جمع هذه الآراء وحفظها وتنسيقها فحسب، وإنّما له جهود طيبة في نقدها وتوضيحها، أو تضعيفها وتغليطها في كثير من الأحيان، وإيراد وجوه أقوى وأقرب إلى طبيعة اللغة.

لقد قام منهج العكبري على إخضاع نصوص الأحاديث للقواعد النحوية، وقام منهج ابن مالك على إخضاع القواعد النحوية لنصوص الأحاديث، وقام منهج السيوطي على جمع آراء السابقين وارتضائه لها في غالب الأحيان وتغليطه لها في أحيان أخرى.



عقود الزّبرجد
على مسند الامام أحمد

لجلال الدين السيوطي

(ت ٩١١هـ)



بسم الله الرحمن الرحيم[١]

الحمد لله الذي خصّ هذه الأمة بالإسناد والإعراب، والصلاة والسلام[٢] على سيدنا محمد والآل والأصحاب.

وبعد،

فقـد أكثر العلماء قديماً وحديثاً[٣] من التصنيف في إعراب القرآن الكريم ولم يتعـرضـوا للتصنيف[٤] في إعراب الحديث سوى إمامين: أحدهما الإمام أبو البقاء العُكْبَرِي[٥] والثاني الإمام جمال الدين الخ[٦].

وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب إعراب في الحديث مستوعب جامع، وغيث على رياض المسـانيد والجوامع[٧]، فهو جامع شامل للفوائد البدائع شاف، كافل بالنقول والنصوص كاف، أنظم فيه كل درة فريدة[٨]، وأسفر فيه النظام عن وجه

---

(١) زاد في ب: رب يسّر وأتمم بخير فأنت كريم. وزاد في حـ: وبه العون.

(٢) قوله: بالإسناد والاعراب، والصلاة والسلام: سقط من ب، حـ وبقي مكانه فارغاً.

(٣) قوله: وبعد فقد أكثر العلماء قديما: ساقط من ب، حـ، ومكانه فارغ.

(٤) قوله: القرآن الكريم، ولم يتعرضوا للتصنيف: ساقط من ب، ح، مكانه فارغ.

(٥) زاد في ب، حـ، : فإنه لمّا ألف إعراب القرآن المشهور أردفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند أحمد وأعربها، إلا انه لاختصاره ونزرة ما فيه من النزر القليل لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل.

(٦) في ب، حـ: فإنـه ألف في ذلك تأليفاً خاصّاً بصحيح البخاري يسمى التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح.

(٧) في ب، حـ: كتب المسانيد والجوامع.

(٨) في ب، حـ: كل فريدة حيث سقطت كلمة: درة.

الخريدة[1]، وأجعله على مسند أحمد مع ما أضمه إليه من الأحاديث المزيدة وأرتبه على حروف المعجم في مسانيد جميع الصحابة [2]، وأنشىء له من بحار العربية كل سحابة، واعلم أنّ لي على كل كتاب من الكتب الستة المشهورة في الحديث تعليقة وهي: الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة والكتب الستة، ولم يبق إلا مسند أحمد ولم يمنعني من الكتابة عليه، إلّا كبر حجمه جداً، وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب المذكورة، وقدرت التعليقة عليه تجيء في عدة مجلدات، والتعاليق التي كتبتها لا تزيد التعليقة منها على مجلد، فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عوقته بمسند أحمد، عوضاً مما كنت أرومه عليه من التعليقة، ولكونه جامعاً لغالب الحديث المتكلم على إعرابه، فان شئت فَسَمِّه عقود الزبرجد على مسند أحمد، وان شئت فقل عقود الزبرجد في إعراب الحديث ولا تتقيد.

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، موجباً للفوز بجنات النعيم، إنه البر الرحيم.

مقدمة:

اعلم أن كثيراً من الأحاديث رواها الرُّواة بالمعنى فزادوا فيها ونقصوا ولحنوا، وأبدلوا الفصيح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد يروي بألفاظ متعددة، منها ما يوافق الإعراب والفصيح، ومنها ما يخالف ذلك، وقد قال الحافظ فتح بن سيد الناس: إذا ورد الحديث على وجهين: ما يوافق الفصيح وما يخالفه، فالموافق للفصيح هو لفظ النبي ﷺ لأنه لم يكن ينطق إلا بالفصيح، وقد نقل هذا الكلام عن المُزَني، قال أبو عاصم العبادي - من متقدمي أصحابنا - في طبقاته: قال المزني: لا يروى من الحديث خطأ، فإن النبي ﷺ أفصح العرب فلا يجوز أن يروى خطأ.

---

(١) في ب، حـ: وأسفر فيه النقاب عن وجه كل خريدة.

(٢) في ب، حـ: في مسانيد الصحابة.

وقال أبو الحسن بن الضائع ـ بالضاد المعجمة ـ في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب، قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: قد أكثر ابن مالك من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك والأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تقل بتلك الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل نجزم بأنه قال بعضها، إذْ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان

الثوري: إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى، ومن نظر في الحديث أدنى نظر عَلِمَ العِلْمَ اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصحَ الناس فلم يكن ليتكلم إلّا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم.

وابن مالك قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان أخذ عن ابن مالك، قلت له: يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يجب بشيء. قال أبو حَيَّان: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدىء: ما بال النَّحْويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث. انتهى كلام أبي حيان.

وقال القاضي عياض في «شرح مسلم»: قال الشعبي: إذا وقع في الحديث اللحن البيِّن يعرب، وقاله أحمد بن حنبل. قال: لأنهم لم يكونوا يلحنون، وقال النسائي: إن كان شيئاً تقوله العرب فلا تغير وإن لم يكن من لغة قريش، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يكلم الناس بألسنتهم، وإن كان لا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن.

فصل:

قد أوردت كلام أبي البقاء معزواً إليه ليعرف قدر ما زدته عليه وتتبعت ما ذكره أئمة

النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث وأوردتها بنصها معزوة إلى قائليها لأن بركةَ العلم عزوُ الأقوال إلى قائلها، ولأن ذلك من أداء الأمانة وتجنب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف لا كالسارق الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب من تصانيفي وهي المعجزات الكبرى والخصائص الصغرى ومسالك الحنفاء وكتاب الطيلسان وغير ذلك، وضم إليه أشياء من كتب العصريين ونسب ذلك لنفسه من غير تنبيه على هذه الكتب التي استمدّ منها، فدخل في زمرة السارقين وانطوى تحت ربقة المارقين، فنسأل الله تعالى حسن الخلاص والإخلاص والنجاة يوم يقال للمعتدين: (لات حينَ مناص)[1].

وقد رمزت على كل حديث رمز مَنْ أخرجه من أصحاب الكتب الستة المشتهرة وإن لم يكن فيها ولا في المسند صرحت بذكر من أخرجه من أصحاب الكتب المعتبرة.

فائدته:

يتكرر كثيراً في الحديث قول الراوي: سمعت رسول الله ﷺ يقول. وقد اختلف هل يتعدى سمعت إلى مفعولين، فجوّزه الفارسي، لكن لا بد أن يكون الثاني مما يسمع نحو: سمعت زيداً قال كذا، فلو قلت سمعت زيداً أخاك، لم يجز. والصحيح تعديته لمفعول واحد[2]، وما وقع بعده منصوباً فعلى الحال والأول على تقدير مضاف أي سمعت قول[3] رسول الله ﷺ، لأن السمع لا يقع على الذوات، ثم بيّن هذا المحذوف بحاله المذكور[4]، وهي: يقول، وهي حال مبيّنة ولا يجوز حذفها.

وقال الزمخشري: في قوله تعالى «سَمِعْنَا مُنَادِياً»[5]: تقول: سمعت رجلاً

(١) سورة ص الآية ٣ بلفظ (ولات) بدل (لات).

(٢) في ب، حـ: تعديتها إلى واحد.

(٣) في ب، حـ: سمعت كلام.

(٤) في ب، حـ: بالحال المذكور.

(٥) سورة آل عمران آية ١٩٣.

يتكلم، فتوقع[1] الفعل على الرجل وتحذف المسموع لأنك وصفته بما يسمع أو جعلته حالاً منه[2] فأغناك عن ذكره، ولولا الوصف أو الحال لم يكن بدّ وأن يقال: سمعت كلامه.

وقال الطَّيْبي: الأصل في سمعت رسول الله ﷺ[3] سمعت قول رسول الله، فأُضمر[4] القول وجُعل حالاً ليفيد الإبهام والتبيين وهو أوقع في النفس من الأصول.

فائدة:

سئل الإمام أبو محمد بن السِّيدِ البَطَلْيُوسِي عن قولنا: رضي الله عنه، ورضوان الله عليه، هل عليه هنا مبدلة من عن[5] كما يبدل بعض الحروف من بعض فيسوغ[6] فيها على وعن، أم ليست مبدلة؟ فأجاب: ليست «على» هنا مبدلة من «عن» التي حكم رضي أن يتعدى بها بدليل أن عليه قد صارت خبراً عن المبتدأ ولو كانت بدلاً من عن لكانت صلة[7] الرضوان ولم يصح أن يكون خبراً عنه، وعن مضمنة في الكلام كأنه قال: رضوان الله عنه سائغ عليه أو واقع عليه ونحو ذلك[8].

---

(١) في ب، حـ: فوقع.
(٢) في ب، حـ: حالاً عنه.
(٣) قوله: ﷺ: سقط من ب، حـ.
(٤) في ب، حـ: فأخر.
(٥) في ب، حـ: عنه.
(٦) في ب، حـ: فتسوغ.
(٧) في ب، حـ: من صلة.
(٨) به هذه الفائدة ورد في ب، حـ فائدة أخرى هذا نصّها:

فائدة: سئل ابن الحاجب عن إعراب غير في قولهم: هذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن فلان غير فلان، أننصب غير أم نرفع؟ فأجاب: بما نصه: إن جعلت نعلم متعدياً إلى مفعولين أحدهما: أحداً، والثاني: رواه، كما تقول: ما أظن أحداً رواه عن فلان ـ وهو الظاهر ـ فالفصيح الرفع على البدل من الضمير المرفوع المستتر في «رواه» العائد على أحد لأنه المنفي في لا يعلم، ويجوز نصبه على الاستثناء، وهي قراءة ابن عامر، ولا يجوز أن يرفع على أن يكون فاعلاً «رواه»، لأن في «رواه» ضمير فاعل عائد على أحد فلا يستقيم أن يرفع به فاعل آخر، فإن جعلت نعلم بمعنى نعرف المتعدي إلى واحد كان رواه صفة له كأنك قلت: لا نعرف راوياً غير فلان =

مسند أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه[1]

[1] حديث: «فَفِضْتُ عَرَقاً وكَأَنَّما أَنْظُرُ إِلَىٰ اللهِ فَرَقاً»[2].

هما[3] منصوبان على التميز، فالأول محوّل عن الفاعل، والأصل: ففاض عرقي، فحول الإسناد إلى ضمير المتكلم، وانتصب (عرقاً) على التمييز.

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: مميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية[4] مبهمة النسبة، وإنما أطلق على هذا النوع بخصوصه مع أنّ كل تمييز فضلة يلي جملة[5] لأن لكل واحد من جزأي الجملة في هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع بالتمييز بخلاف

= تعين النصب فعليه بدلاً أو استثناء كقولك: ما أكرمت أحداً راوياً غير زيد، لا يجوز غير إلاّ النصب، نقلته من خط ابن الضائع في تذكرته وهو نقله من خط ابن الحاجب.

(1) هو أُبيُّ بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري، سيد القراء، وكان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدراً والمشاهد، أخرج الأئمة أحاديثه في صحاحهم، وكان من كُتّاب النبيّ ﷺ، وقد روى عنه عدد من الصحابة، قيل توفي سنة ٢٢هـ، ورجح الواقدي أن وفاته سنة ٣٠هـ، انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ١/٢٦.

(2) ونصّ الحديث: (. . . عن أُبي بن كعب، قال: كنت في المسجد فدخل رجل فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فقمنا جميعاً فدخلنا على رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل هذا فقرأ قراءة غير قراءة صاحبه، فقال لهما النبي عليه الصلاة والسلام اقرأا، فقرأا، فقال: أصبتما، فلما قال النبي ﷺ الذي قال كبر عليّ ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى الذي غشيني ضرب في صدري ففضت عرقاً وكأنما أنظر إلى الله تبارك وتعالى فرقاً، فقال: يا أُبيُّ إنّ ربي تبارك وتعالى أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هَوِّنْ على أمتي، فأرسل إليّ أن اقرأ على حرفين، فرددت إليه أن هَوِّنْ على أمتي، فأرسل إليّ أن اقرأ على سبعة أحرف ولك بكل ردة مسألة. . . .) مسند أحمد ٥/١٢٧ ـ ١٢٩ بلفظه، ومسلم بشرح النووي ٦/١٠١.

(3) سقطت كلمة (هما) من ب، حـ.

(4) في ب، حـ: بجملة ما ذكر بعد جمعة فعلية، وهو خطأ والصحيح ما ورد في أ.

(5) في ب، حـ: على جملة.

غيره فإن الإبهام[1] في أحد جزأي الجملة[2]، فأطلق على مميزه[3] مميز مفرد، وعلى هذا النوع مميز جملة، والأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً كقولك في: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، ﴿واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[4]: طابت نفسُ زيدٍ، واشتعل شيبُ الرأسِ.

وقال الزمخشريّ في «المفصّل»: هذه التمييزان مزالة عن أصلها، إذ[5] الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشتعال وأن يقال: طابت نفسه، وتصبب عرقه، واشتعل شيب رأسي، لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل، والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد، قال ابن يعيش في شرحه: ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً الى جزء منه فصار مسنداً إلى الجمع، وهو أبلغ في المعنى. والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب، ثم أسند فيه[6] اللفظ إلى زيد تمكن المعنى، ثم لما احتمل أشياء كثيرة، وهو أن تطيب نفسه بأن ينبسط ولا ينقبض[7]، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن تصفو أخلاقُهُ[8]، بيّن المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل: طاب زيد نفساً، وكذلك الباقي، فهذا معنى التوكيد[9]، والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد. انتهى.

وأما الثاني فليس محمولاً عنه شيء[10] وإنما هو مبين بجهة[11] التشبيه نحو: أنت

---

(١) سقطت من ب، حـ قوله: يرتفع بالتمييز بخلاف غيره فإن الإبهام...

(٢) في ب، حـ: في أحد جُزْأَي جملته.

(٣) في ب، حـ: على غيره.

(٤) سورة مريم آية ٤.

(٥) في ب: اذن.

(٦) في ب، حـ: في.

(٧) في ب، حـ: بأن تنبسط نفسه ولا تنقبض.

(٨) في ب، حـ: بخلافه.

(٩) في ب، حـ: فهذا معنى قوله.

(١٠) في ب، حـ: فليس محولاً عن شيء. وهو الصحيح.

(١١) في ب، حـ: لجهة.

الأسد شجاعةً، والبحرُ كرماً، والخليفةُ هَيْبَةً.

وفي رواية[1] هذا الحديث عند مسلم: (فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلاَ إِذْ كُنْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ)[2]، قال القاضي عياض: معنى سقط في نفسي: أي اعترته حيرة ودهشة.

قال الهَرَوي: في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[3]: أي تحيروا وندموا، يقال للنادم المتحير على فعل فعله: سُقِطَ في يده، وهو كقوله: قد حصل في يده من هذا مكروه، انتهى.

وقال أبو حيان في «البحر»: ذكر بعض النحويين أن قول العرب: سقط في يده: فعل لا يتصرف، فلا يستعمل منه مضارع ولا اسم فاعل ولا مفعول وكان أصله متصرفاً تقول: سقط الشيء إذا وقع من علو، فهو في الأصل متصرف لازم، وسقط مبني للمفعول، والذي أوقع موقع الفاعل هو الجار والمجرور كما تقول: جُلِس في الدار، وضُحِك من زيد، وقيل: سقط يتضمّن مفعولاً، وهو هٰهنا المصدر الذي هو الإسقاط، كما يقال: ذُهِبَ بزيد، قال أبو حيان: وصوابه: وهو هنا ضمير المصدر الذي هو السقوط، لأن سقط ليس مصدره الإسقاط، وليس نفس المصدر هو المفعول الذي لم يسمّ فاعله، بل هو ضميره انتهى.

وقوله: وَلاَ إِذْ كُنْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ[4]. قال أبو البقاء[5]: تقديره ولا أشكل عليّ حال القرآن إذ أنا في الجاهلية كإشكال هذه القصة عليّ.

---

(١) في ب، حـ: وفي أول.

(٢) انظر مسلم ـ كتاب المسافرين ـ بيان أن القرآن أُنْزِلَ على سبعة أحرف ١/٥٦١ حديث رقم ٢٧٣.

(٣) سورة الأعراف آية ١٤٩.

(٤) صحيح مسلم ١/٥٦٢، وهو جزء من الحديث نفسه.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٦.

وقال التوربشتي في «شرح المصابيح»: فهل فاعل سُقِط محذوف أي فوقع في نفسي من التكذيب ما لم أقدر على وصفه ولم يوصف[1] بمثله ولا إذ كنت في الجاهلية.

وقال الطيبي في «شرح المشكاة»: قد أحسن[2] هذا القائل وأصاب في هذا التقدير، ويشهد له قوله: فلما رأى رسول الله ﷺ غَشِيَني[3] أي من التكذيب، فـ(من) على هذا بيانية والواو في (ولا إذْ كنت) تستدعي معطوفاً عليه منفياً[4] وهو هذا المحذوف، وهذا أصله[5] في العربية من جعل[6] (ولا إذ كنت) صفة لمصدر محذوف كما قدره المظهري حيث قال: يعني وقع في خاطري من تكذيب النبي ﷺ في تحسينه[7] لشأنهما تكذيباً أكثر من تكذيبي إياه قبل الإسلام، لأن واو العطف مانعة منه، ولو ذهب إلى إطلاقه لجاز التعسف[8]، قال: وذكر المظهري أن (عرقاً وفَرَقاً) منصوبان على التمييز، والظاهر أن يكون (فَرَقاً) مفعولاً له أو حالاً، لأنه لا يجوز أن يقال: انظر فَرَقي، قال: وقوله: فوددت إليه أن هوّن على أمتي[9]: يجوز أن تكون أن مفسرة لما في وددت[10] من معنى القول، ويجوز أن تكون مصدرية[11] وإن كان مدخوله أمراً، وجوز ذلك صاحب الكشاف نقلاً عن سيبويه.

---

(١) في ب، حـ: ولم أعهد.

(٢) في ب، حـ: قد أفتى.

(٣) في ب، حـ: ما غشيني. وهو الصحيح.

(٤) في ب، حـ: ولا المؤكدة توجب أن يكون المعطوف عليه منفياً.

(٥) في ب، حـ: وهذا أشد.

(٦) في ب، حـ: من نقل.

(٧) في ب، حـ: تحسيبه.

(٨) في ب، حـ: لأن واو العطف مانعة ولو ذهب إلى الحال لجاز على التعسف.

(٩) في ب، حـ: وقوله أن هوّن على أمي. والصحيح على أمتي.

(١٠) في ب، حـ: رددت «وهو تحريف».

(١١) في ب، حـ: ويجوز أن يكون مصدرياً.

وقوله: (وَلَكَ بِكُلِّ ردّةٍ مَسْأَلَةٌ تسألنيها)[1]: صفة مؤكدة لمسألة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[2] أي مسألة ينبغي لك أن تسألها، وأن لا تخيب فيها. انتهى.

[٢] حديث اللُّقَطَة: «. . . فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعْ بِهَا»[3].

قال ابن مالك في توضيحه[4]: تضمّن هذا الحديث حذف جواب إنْ الثانية، وحذف الفاء من جوابها، فإن الأصل: فإنْ جاء صاحبها أخذها وإلّا يجئ فاستمتع بها.

[٣] حديث: «يغسلُ ما مسَّ المرأةَ منه»[5].

قال أبو البقاء[6] ـ وهو أول حديث ذكره في إعرابه:ـ

ما: بمعنى الذي، وفاعل مسّ مضمر فيه يعود على الذي، وصلتها مفعول يغسل، والمرأة مفعول مسّ، لا يجوز أن ترفع المرأة بمسّ على معنى ما مسّت المرأة لوجهين:

أحدهما: أن تأنيث المرأة حقيقي ولم يفصل بينها وبين الفعل، فلا وجه لحذف التاء.

---

(١) جزء من الحديث السابق نفسه.

(٢) الأنعام آية ٣٨.

(٣) أخرجه البخاري، انظر فتح الباري: ٩١/٥، ومسلم ١٣٥٠/٣، وابن ماجة ٨٣٧/٢، ٨٣٨، والموطأ ٧٥٧/٢، والمسند ١٢٦/٥، ١٢٧ بلفظ فيه اختلاف.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٣٣.

(٥) المسند ١١٣/٥، والبخاري ـ كتاب الغسل، انظر في فتح الباري ٨١/١.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٣.

والثاني: أن إضافة اللمس إلى الرجل والى أبعاضه حقيقة، قال تعالى: ﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[1]، وإضافة اللمس إليها في الجماع تجوز. انتهى.

[٤] حديث موسى والخضر[2].

قال أبو البقاء[3]: قوله: «أنّى بأرضك السلام»: في «أَنَّىٰ» هنا وجهان: أحدهما معنى أين[4]، كقـولـه تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ﴾[5] أي أين لك هذا، فهي ظرف مكان،

---

(١) سورة النساء آية ٤٣.

(٢) المسند ١١٨/٥، وأخرجه البخاري، انظر فتح الباري ٤٣١/٦ - ٤٣٣ - كتاب الأنبياء - باب حديث الخضر، والشاهد ص ٤٣٢، وأخرجه مسلم ١٨٤٨/٤ - كتابٌ الفضائل باب فضائل الخضر، وتتمة الحديث:

(... حتى انتهيا إلى الصخرة فاذا رجل مسجىً عليه ثوب، فسلم موسى عليه فقال: وأنّى بأرضك السلام، قال: أنا موسى، قال: موسى بني اسرائيل؟ قال: نعم، أتبعك على أن تعلمني مما علمت منه رشداً، قال يا موسى إني على علم من الله تبارك وتعالى لا تعلمه، وأنت على علم من الله عَلَّمَكَهُ الله، فانطلقا يمشيان على الساحل، فمرت سفينة فعرفوا الخضر، فحمل بغير نَوْل فلم يعجبه، ونظر في السفينة فأخذ القَدُومَ يريد أن يكسر منها لوحاً فقال: حملنا بغير نول وتريد أن تخرقها لتغرق أهلها. قال: ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً. قال: إني نسيت، وجاء عصفور فنقر في البحر. قال الخضر: ما ينقص علمي ولا علمك من علم الله تعالى إلا كما ينقص هذا العصفور من هذا البحر. فانطلقا حتى أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يُضَيِّفوهما، فرأى غلاماً فأخذ رأسه فانتزعه، فقال: أقتلت نفساً زاكية بغير نفس، لقد جئت شيئاً نكراً، قال ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً - قال سفيان: قال عمرو: وهذا أشد من الأولى - قال فانطلقا فاذا جدار يريد أن ينقض فأقامه - وأرانا سفيان بيديه فرفع يديه هكذا رفعاً فوضع راحتيه فرفعهما ببطن كفيه رفعاً - فقال: لو شئت لاتخذت عليه أجراً، قال هذا فراق بيني وبينك. قال ابن عباس: كانت الأولى نسياناً، فقال رسول الله ﷺ: يرحم الله موسى لو كان صبر حتى يقصّ علينا من أمره.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٥.

(٤) في ب، حـ: من أين.

(٥) في ب، حـ: النص الصحيح للآية وهو: (أَنَّىٰ لَكِ هذا)، آل عمران آية ٣٧، وفي أ: لكما، وهو خطأ.

والسلام مبتدأ والظرف خبر عنه، والثاني: بمعنى كيف[١] أي: كيف بأرضك السلام؟ ووجه هذا الاستفهام أنه لما رأى ذلك الرجل في قفر من الأرض استبعد علمه[٢] بكيفية السلام.

فأما قوله (بأرضك): فموضع[٣] نصب على الحال من السلام، والتقدير: من أين استقر السلام كائناً بأرضك؟ وقوله (موسى بني اسرائيل)[٤] أي أنت موسى بني اسرائيل، فأنت مبتدأ وموسى خبره. وقوله (فكلّموهم أن يحملوهما فعُرف الخضر فحملوهما)[٥]، والمعنى أن موسى والخضر ويوشع قالوا لأصحاب السفينة: هل تحملوننا؟ فعرفوا الخضر فحملوهم، فجمع الضمير في كلموهم على الأصل، وثنّى يحملوهما لأنهما المتبوعان ويوشع تبع لهما، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾[٦] فثنى ثم وَحَّدَ لِمَا ذكرنا.

وقوله: (قوم حملونا)[٧]: أي هؤلاء قوم، أو هم قوم، فالمبتدأ محذوف، وقوم خبره. وقوله: (فأخذ برأسه)[٨]: في الباء وجهان أحدهما: هي زائدة أي أخذ رأسه، والثاني: ليست زائدة، لأنه ليس المعنى أنه تناول رأسه ابتداء، وإنما المعنى جرّه إليه برأسه ثم اقتلعه، ولو كانت زائدة لم يكن لقوله اقتلعه معنى زائد على أخذه.

وقوله: (لَوَ دِدْنا لَوْ صَبَرَ)[٩]: «لو» هنا بمعنى أَنْ الناصبة للفعل كقوله تعالى:

---

(١) في ب، حـ: هي بمعنى كيف.

(٢) في ب، حـ: علمه، وهو الصحيح.

(٣) في ب، حـ: فموضعه.

(٤) جزء من حديث الخضر نفسه.

(٥) جزء من حديث الخضر نفسه.

(٦) سورة طه آية ١١٧.

(٧) جزء من حديث الخضر نفسه.

(٨) جزء من حديث الخضر نفسه.

(٩) جزء من حديث الخضر نفسه.

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[1] ، ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[2]، وقد جاء بأن في قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾[3]، وصبر: بمعنى يصبر، أي: وددنا أن يصبر. انتهى كلام أبي البقاء.

قلت: بقي فيه أشياء منها قوله (موسى بني إسرائيل): فيه إضافة العلم وهو موسى إلى بني إسـرائيل، والقاعدة النحوية أن العَلَمَ لا يضاف لاستغنائه بتعريف العلمية عن[4] تعريف الإضافة، إلّا أنه جاء إضافة العلم قليلاً في قول الشاعر:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُم[5]

فأوِّل على أنه تخيل فيه التنكر لوقوع الاشتراك في مسمى هذا اللفظ، وكذا يؤول في هذا الحديث.

قال ابن الحاجب: شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف، قال الرضي: فإن كان ذا لامٍ حذف لامه، وإن كان عَلَماً نكّر بأن يجعل واحداً من جملة من سمّى بذلك اللفظ، قال: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه[6]، إذ لا مَنْع من اجتماع التعريفين كما في النداء نحو: يا هذا، ويا عبدالله، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متّصف به معنى نحو: زيد الصدق يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلّا زيدٌ واحد، ومثله قولهم: مضر الحمراء، وأنمار الشاء[7] وزيد الخيل، فإن الإضافة

---

(١) سورة القلم آية ٩ ، وقد وردت في أ: تدهنوا وهو خطأ.

(٢) سورة النساء آية ٨٩.

(٣) سورة البقرة آية ٢٦٦ ، وقد سقطت كلمة (له) من ب، حـ.

(٤) في ب، حـ: بتعريف العلمية نحو.

(٥) في ب، حـ: يوم النقـا، وهـو الصحيح. والبيت لرجـل من طيء في الكـامـل ١٠٣/٢، والمفصل٩، واللسان (زيد) ١٨٣/٤ ، والخزانة ٣٢٧/١.

(٦) في أ: تعرفيه. وهو تحريف والصحيح: تعريفه كما في ب، ح.

(٧) في ب، حـ: أنهار الشتاء، وهو تحريف، انظر شرح الكافية ٢٧٤/١ .

فيها ليست للاشتراك المتفق[1]. انتهى.

وقـوله: (ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلاّ كنقرة هذا العصفور من هذا البحر)[2]: ليس هذا الاستثناء على ظاهره لأن علم الله لا يدخله النقص، فقيل نقص بمعنى أخذ، وهو توجيه حسن، فيكون من باب التضمين، ويكون التشبيه واقعاً على الأخذ لا على المأخوذ منه، وقيل المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول التبعيض، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تتبعّض[3]، والمعلوم هو الذي يتبعض وقيل هو من باب قول الشاعر:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُم ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ[4]

لأن نقر العصفور لا ينقص البحر. وقيل «إلّا» بمعنى ولا، أي ولا نقرة العصفور كما قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُم حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[5]، أي ولا الذين ظلموا، لكن قال ذلك[6] أبو حيان في البحر: إن إثبات إلّا بمعنى «ولا» لا يقوم عليه دليل.

وقـولـه: (إنّي عَلى علم من علم الله)[7]، على[8]: هنا للاستعلاء المجازي:

وقوله: (فبينما هم في ظل صخرة في مكان ثريان)[9]: قال ابن مالك في توضيحه[10]:

---

(١) في ب، حـ: ليست للاشتراك المنفق (بالنون).

(٢) جزء من الحديث نفسه.

(٣) في ب، حـ: صفة قدرته لا يتبعض.

(٤) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه ٦، والكامل للمبرد: ٣٢، ١٩٦، وهمع الهوامع: ١/٢٣٢، والدرر اللوامع: ١/١٩٥.

(٥) سورة البقرة آية ١٥٠.

(٦) كلمة (ذلك) سقطت من ب، حـ: وهو أصح.

(٧) جزء من حديث موسى والخضر نفسه.

(٨) (على) كتب في ب، حـ هكذا: علا.

(٩) جزء من حديث موسى والخضر نفسه.

(١٠) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: ١٥٦.

هو بلا صرف، وفيه شاهد على أن منع فعلان ليس مشروطاً بأن يكون له مؤنث على (فعلى)، بل شرطه أن لا تلحقه تاء تأنيث، ويستوي في ذلك بما لا مؤنث له من قبل المعنى كلحيان، وما لا مؤنث له[1] من قبل الوضع كثريان، وما لا مؤنث له على فعلى في اللغة المشهورة كسكران. انتهى.

وقال الكرماني: اللام في قوله «لَوَ دِدْنا» جواب قسم محذوف، وهذا حكم كل فعل وقع مصدراً بلو بعد فعل المودة.

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿**وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ**﴾[2] ودوا إدْهانكم[3]، «**ونقص**» بصيغة المجهول، ومن أمرهما مفعول مالم يسمّ فاعله.

[٥] حديث «فَشَـرَخَ سقف بيتي»[4] الحديث[5]، «**ثم جاء بِطَسْتٍ من ذهب مملوءاً حكمةً وإيماناً فأفرغها في صدري**».

قال أبو البقاء[6]: مملوءاً: على الحال[7]، وصاحب الحال «طست» لأنه وإن كان نكرة فقد وصف بقوله: من ذهب، فقرب من المعرفة، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الجار لأن تقديره: بطست كائن من ذهب، أو مصنوع من ذهب، فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار، ولو روي بالجر جاز على الصفة. وأما (حكمةً

---

(١) في أ سقطت كلمة (لا) من هذه الجملة وهو خطأ: انظر توضيح ابن مالك: ١٥٦.

(٢) سورة القلم آية ٩.

(٣) في ب، حـ: ادهانك. وهو أصح لأن المخاطب واحد.

(٤) المسند ٥/١٢٢، ١٤٣، وأخرجه البخاري ـ كتاب الصلاة، انظر فتح الباري ١/٩٧، وأخرجه مسلم ـ كتاب الإيمان ١/١٥٠ حديث رقم ٢٦٤، ٢٦٥، والنسائي ـ كتاب الصلاة ١/٢١٧، وروايته في ب، حـ: فرج سقف ....

(٥) زاد في ب، حـ: وفيه.

(٦) إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء: ٧.

(٧) في ب، حـ: بالنصب على الحال.

وإيماناً) فمنصوبان على التمييز. قال: والطست مؤنث ولكنه غير حقيقي فيجوز تذكير صفته حملاً على معنى الإناء. انتهى.

[٦] حديث «**أتدري أيُّ آيةٍ في كتابِ اللهِ معك أعظمُ**»[١] قال أبو البقاء[٢]: لا يجوز في أيّ ههنا إلّا الرفع على الابتداء، وأعظم خبره، وتدري: معلق عن العمل لأن الاستفهام لا يعمل فيه الفعل الذي قبله، وهو كقوله تعالى: ﴿**لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى**﴾[٣]، ومثله في حديث ليلة القدر: (أنا والذي لا إله غيره أعلم أيُّ ليلة هي)[٤]، فهي الخبر. وفي حديث عمران بن حصين: (أتدرون أيُّ يومٍ ذاك)[٥]: أي: مبتدأ، وذاك: خبره، وقيل: ذاك: المبتدأ، أي: الخبر، ولا يجوز نصبه بتدرون ألبتة[٦]. قلت: وفيه: (فضرب في صدري)[٧].

[٧] حديث: «**أنّه سأل رسول الله ﷺ عن سورة وعده أن يعلمه إياها فقال أُبيٌّ: فقلت: السورة التي قلت لي**»[٨].

قال أبو البقاء[٩]: الوجه النصب على تقدير: اذكر لي السورة أو علمني، والرفع

---

(١) المسند ١٤٢/٥، والحديث عن عبدالله بن رباح عن أبيه أن النبي ﷺ سأله: أي آية في كتاب الله أعظم؟ قال: الله ورسوله أعلم. فرددها مراراً ثم قال أُبي: آية الكرسي، قال: ليهنك العلم أبا المنذر...) وانظر أيضا المسند ٥٨/٥ بلفظ قريب. والحديث أخرجه أبو داود ٣٧/٤ والدارمي ٤٤٧/٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٦.

(٣) سورة الكهف آية ١٢.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة ـ باب الترغيب في قيام رمضان حديث رقم ٧٦٢ ـ ٥٢٥/١. وصاحب القسم هو أبي بن كعب.

(٥) المسند ٤٥٣/٤ وانظر إعراب الحديث النبوي: ١٦٠.

(٦) زاد في ب، حـ: بعد كلمة البتة انتهى.

(٧) هكذا في الأصل ولم يذكر السيوطي شيئاً حول هذه الجملة، وليس في روايتي المسند هذا اللفظ، وفي الرواية الثانية ٥٨/٥: فوضع يده بين كتفي أو بين ثديي.

(٨) المسند ١١٤/٥، وأخرجه مالك في الموطأ ـ باب ما جاء في القرآن ١٠٤/١ ـ ١٠٥.

(٩) إعراب الحديث النبوي: ٧.

غير جائز إذ لا معنى للابتداء هنا.

[٨] حديث: «كان رسولُ الله ﷺ يعلِّمُنَا إذا أصبحنا أصبحنا على فطرة الإسلام وكلمةِ الاخلاص وسُنَّة نبينا ﷺ وملةِ أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين»[١]

قال أبو البقاء[٢]: تقديره: يعلمنا إذا أصبحنا أن نقول: أصبحنا على كذا فحذف القول للعلم به كما قال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[٣] أي يقولون: سلام عليكم[٤].

قلت: «وعلى» هنا[٥]، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه: (على) إذا استعلمت نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدىً مِن رَّبِّهِمْ﴾[٦] تدل على الاستقرار والتمكن من ذلك المعنى، لأن الجسم إذا علا شيئاً تمكن منه واستقر عليه.

[٩] حديث «كَأَيِّنْ تَقْرأُ سُورةَ الأحزابِ، أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدّها قال: ثلاثاً وسبعين آيةً قال: قَطُّ»[٧].

قال أبو البقاء[٨]: أما «كأين» فاسم بمعنى كَمْ وموضعها نصب بتقرأ أو تعدّ. وقوله: (ثلاثاً وسبعين) منصوب بتقدير أعدّها ثلاثاً وسبعين، فهو مفعول ثانٍ، وأما قطُّ فاسم مبني على الضم، وهو للزمان الماضي خاصة، ومنهم من يضم القاف، ومنهم

---

(١) المسند ١٢٣/٥، وأخرجه الدرامي ـ كتاب الاستئذان ـ باب ما يقول إذا أصبحنا ٢٩٢/٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٧.

(٣) سورة الرعد آية ٢٣، ٢٤.

(٤) في ب، حـ: أي يقولون سلام.

(٥) الجملة السابقة سقطت من ب، حـ.

(٦) سورة البقرة آية ٥.

(٧) المسند ١٣٢/٥ بلفظ «كائن» في الموضعين ولفظ الرواية الثانية التي ذكرها: كم تقرأون سورة الأحزاب..

(٨) إعراب الحديث النبوي: ٨.

من يفتح القاف ويخفف الطاء ويضمها، ولا وجه لتسكينها هنا، والتقدير: ما كانت كذا قطّ. انتهى.

قلت: في كأيّن خمس لغات، قال ابن مالك في الكافية الشافية:

وفي كَأَيِّنْ مثل كائِنْ وكَإِنْ وهكذا كَيْءٍ وكَأْيِنْ فاستَبِنْ

وقال في شرحها: أصلها كأيِّن وهي أشهرها وبها قرأ السبعة إلّا ابن كثير، ويليها كَائِنْ وبها قرأ ابن كثير[1]، وقرأ الأعمش وابن محيصن وكَأْيِن بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة في وزن كَعْيِن، ولا أعرف أحداً قرأ باللغتين الباقيتين.

وقال ابن الأثير في النهاية[2]: في هذا الحديث أقطّ؟ بألف استفهام أي أحسب؟ قال ومنه حديث حبيرة بن شريح: لقيت عقبة بن مسلم فقلت له: بلغني أنك حدثت عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا دخل المسجد: أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم، قال: أقطّ؟ قلت: نعم.

وقال الأندلسي في شرح المفصل: قطّ مخففة ومشددة؟ فالمخففة معناها حسب، وهي مسكنة ومبنية لوقوعها موقع فعل الأمر، والمشددة معناها ما مضى من الزمان، وبنيت لأنها أشبهت الفعل الماضي، إذْ لا تكون إلّا له، ولأنها تضمنت معنى

(١) انظر «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧هـ) تحقيق د. محيي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة ط٢ بيروت ١٩٨١: ٣٥٧/١، وكتاب سيبويه ١٧٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٠٥/١ - ٣٠٧، وفقه اللغة ٥٣٦، ومغني اللبيب ١٨٧، ومعاني القرآن ٤٨٩/١، وشرح المفصل ١٣٥/٤، والصاحبي ١٦١، والتسهيل ١٢٥، وهمع الهوامع ٧٦/٢.

(٢) وقال الزمخشري في الفائق ٢٩١/٣: يقال كأيّن رجلاً عندي؟ وبكأين هذا الثوب، وأصلها كأي، فقدمت الياء على الهمزة ثم خففت فبقي كيّء بوزن طيء، ثم قلبت الياء ألفا كما فعل في طائي.

«في»، لأن حكم الظرف أن يحسن فيه «في»، ولما لم يحسن ظهوره هنا مع أنه اسم زمان دلّ على أنها مضمنة لها، وحركت لالتقاء الساكنين، وضمت لأنها أشبهت منذ، لأنها في معناها، فإذا قلت: ما رأيته قطّ، فمعناه: ما رأيته منذ كنت. انتهى.

[١٠] حديث «**أنّهم جمعوا القرآن في مصاحفَ في خلافةِ أبي بكرٍ وكان رجالٌ يكتبون ويُمْلَى عليهم...**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يُمْلَىٰ: بضم الياء لا غير، وماضيه: أملّ، وفي القرآن: ﴿**أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ**﴾[٣]، وفيه لغة أخرى: أَمْلَى عليه فهي تملى عليه[٤]: قلت: ذكر أن أَمَلَّ على لغة الحجازيين[٥]، وأملى يملي لغة.

[١١] حديث: «**لمَّا كانَ يومُ الفتحِ قالَ رجلٌ: لا قريشَ بعدَ اليومِ**»[٦].

قلت: هو من مشاهير الأحاديث التي تكلمت النحاة على تخريجها لدخول «لا» فيه على المعرفة وبنائها معها على الفتح وذلك على خلاف القاعدة، ومثله قول عمر بن الخطاب: قضيةٌ ولا أباَ حسنٍ لها، في أشياء أخر، ونسوق كلام النحاة في ذلك:

قال ابن مالك في شرح الكافية: وقد يتأول العلم بنكرة فيجعل اسمَ «لا» مركبا

---

(١) المسند ٥/١٣٤.

(٢) اعراب الحديث النبوي: ٨.

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٤) في ب، حـ: أملى يملي ومنه قوله تعالى: ﴿فهي تملى عليه﴾ والنص في كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري الذي أخذ منه وهذا النص مطابق لما جاء في النسخة أ.

(٥) سقطت كلمة (على) من ب، حـ في الجملة السابقة.

(٦) المسند ٥/١٣٥.

معها إنْ كان مفرداً كقول الشاعر:

أَرَى الحاجاتِ عندَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلاَ أميةَ فِي البَلادِ[1]

وكقول الآخر:

لا هيثم الليلة للمطيّ[2]

ومنصوباً بها إنْ كان مضافا كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها[3]، ولم يقولوا: ولا أبا الحسن، فلو كان المضاف مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، أى ملازم له[4]، لم يجز فيه هذا الاستعمال. وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان:

أحدهما: أنه على تقدير إضافة (مثل)إالى العلم ثم حذف (مثل) فخلفه المضاف إليه في الإعراب والتنكير.

والثاني: أنه على تقدير: لا واحد من مسميات هذا الاسم، وكلا القولين غير مرضٍ: أما الأول فيدل على فساده أمران أحدهما: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة منوية لم يحتج إالى ذلك.
والثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمِثْل، كقول الشاعر:-

تبكّى على زيدٍ ولا زيدَ مثله بريء من الحمَّى سليم الجوانحِ[5]

---

(١) لعبد الله بن الزبير الأسدي، وهو برواية (بالبلاد) عند سيبويه: ٢/٢٩٧، والأشموني ٢/١٠، والأغاني: ١٠/١٧١ (بولاق) منسوباً الى عبد الله بن فضالة، وشرح المفصل ٢/١٠٢، والمقرب ١/١٨٩.

(٢) نسبه في الدرر ١/١٢٤ إلى بعض بني دبير، وعجزه: ولا فتى مثل ابن خيبري.

(٣) وقع ارتباك وتكرار في ب، حـ بعد هذا الموضع.

(٤) سقطت هذه الجملة ب، حـ.

(٥) قائله مجهول، انظر المقرب ١/١٨٩، خزانة الأدب ٢/٩٨، همع الهوامع ٢/١٩٦، الدرر ١/١٢٤.

فلو كانت إضافة «مثل» منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله، وذلك فاسد.

وأما قول الثاني فضعفه بيِّن لأنه يستلزم أن لا يستعمل هذا الاستعمال إلاَّ عَلَم مشترك فيه كزيد، وليس ذلك لازماً كقولهم: لا بصرةَ لكم، ولا قريشَ بعد اليوم، وكقول النبي ﷺ: (إذَا هَلَكَ كِسْرى فلا كِسْرى بَعْدَهُ)[1]، وإنما الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيءَ يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضَمِّن العلم هذا المعنى، وجرِّد لفظه مما ينافي ذلك. انتهى كلام ابن مالك في شرح الكافية.

وقال في شرح التسهيل: وقد يؤول العلم بنكرة فيركب مع لا إن فرداً[2]، أو ينصب بها إن لم يكن مفرداً، فالأول كقول النبي ﷺ: (إذا هَلَكَ قَيْصَر فلا قيصرَ[3]، وَإِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ)، وكقول الراجز:ـ

إنَّ لَنَا العُزَّى وَلاَ عُزَّى لَكُم

والثاني نحو: قضية ولا أباحسن لها، لما أوقعوا العلم موقع نكره جردوه من الألف واللام إن كانتا فيه كقوله: ولا عزّى لكم، أو فيما أضيف إليه كقولهم: ولا أباحسنٍ، فلو كان العلم (عبدالله) لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام، وكذا عبد الرحمن على الأصح، لأن الألف واللام لا يفترقان[4] منه إلا في النداء، وقدّر قوم العَلَم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه حذف مضافه وأقيم العلم مقامه في الإعراب والتنكير كما فعل بأيدي سبأ في قولهم: تفرقوا أَيْدِيَ سَبَإٍ، يريدون مثل أيدي سبأ، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه في النصب على الحال، وقدره آخرون

---

(١) المسند ٢/٢٣٣، وأخرجه البخاري ـ كتاب الأيمان والنذور ـ باب كيف كانت يمين النبي ﷺ: فتح الباري ١١/٥٢٣، ومسلم ـ الفتن ـ حديث ٢٩١٩.

(٢) على تقدير: إن كان مفرداً.

(٣) الحديث السابق، والنص في ب، حـ: إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده.

(٤) في ب، حـ: لا ينتزعان.

بلا مسمى بهـذا الاسم، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم، ولا يصح واحد من التقديرات الثلاثة على الاطلاق:ـ

أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدهـا: ذكر (مثل) بعده كقول الشاعر:ـ

تبكّي على زيد ولا زيد مثله

فتقدير مثل قبل زيد مع ذكر مثل بعده وجعله خبراً[1] يستلزم وصف الشيء بنفسه، إذ الإخبار عنه بنفسه وكلاهما ممتنع.

الثاني: أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفي مسمّى العلم المقرون بلا، فإذا قدر «مثل» لزمه[2] خلاف المقصود، لأن نفي مثل الشيء لا تعرض فيه لنفي ذي المثل.

الثالث: أن العَلَم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد، فلا يكون في نفيه فائدة نحو: لَا بَصْرةَ لَكُمْ، ومن الأعلام المعاملة بذلك ماله مسميات كثيرة كأبي حسن، وقيصـر، فيقدر ما كان هكذا بلا مسمى بهذا الاسم، أو بلا واحد من مسمياته لا يصحّ لأنه كذب، فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد بل يقدر ما ورد منه بما يليق به وبما يصلح له، فيقدر ولا زيدَ مثله: بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر لا قريشَ بعد اليوم: بلا بطن من بطون قريش بعد اليوم، ويقدر ولا أبَا حسن لها، ولا كسرِى بعده ولا قيصرَ، وكذا لا أُميَّةَ ولا عُزّى، ولا يضر في ذلك عدم التعرض لنفي المثل، فإن سياق الكلام يدل على القصد. انتهى.

وقال الرضي: اعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة، فينصب بلا التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه نحو: لا حَسَنَ في الحسن البصري

---

(١) في ب، حـ: وصفاً أو خبراً.

(٢) في ب: لزوم، وفي ح: لزم.

ولا صَعِقَ في الصَّعِق، أو مما أضيف إليه نحو: لا امْرَأَ قيس، ولا ابنَ زبير، ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبدالله وعبد الرحمن، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال: لا هيثَمَ الليلة للمطي.

وقال:ـ

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أمَيةَ في البلادِ[1]

ولتأويله بالنكرة وجهان: إما أن يقدر مضاف هو «مثل» فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام، وإنما يجعل في صورة المنكر بنزع اللام وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرّف كان لرعاية اللفظ وإحكامه[2]، ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل: يمتنع وصفه لأنه في صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة.

وأما أن يجعل العَلَم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها: ولا فيصلَ لها، إذ علي رضي الله عنه كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي ﷺ: أقضاكم عليّ، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه كالمنكر، وهذا كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار قهار، فينصرف موسى وفرعون لتنكيرهما بالمعنى المذكور. انتهى.

[١٢] حديث «إنَّ مَطْعَمَ ابنِ آدمَ جُعِلَ مثلاً للدنيا وإنْ قَزَّحَهُ ومَلَّحَهُ فانْظُرْ إلَى مَا يَصِير»[3].

---

(١) سبق ذكره في أول هذا الحديث.

(٢) في ب، حـ: لرعاية اللفظ وإصلاحه.

(٣) المسند ٥/١٣٦، والبخاري ـ المناقب ـ باب خاتم النبيين ـ انظر فتح الباري ٦/٥٥٨، ومسلم ـ كتاب الفضائل ـ حديث: ٢٢٨٦.

قلت: ما: موصولة، وعائد (ما) محذوف لأنه جر بمثل الحرف الذي جر الموصول به، والتقدير: إلى ما يصير إليه، ونظر يتعدى.

[١٣] حديث «جَاءَتِ الرَّاجِفَةُ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ»(١).

قلت: هذه الجملة الفعلية حال من الراجفة، وقوله: جاء الموت بما فيه: جملة الجار والمجرور حال من الموت، الباء للمصاحبة. وقوله: (أرأيت إنْ جعلت صلاتي كلها عليك)(٢): أرأيت هنا بمعنى أخبرني، وقوله: (إذن يَكْفِيَكَ الله ما همَّك من دنياك وآخرتك)(٣): إذن هنا للجواب والجزاء معاً(٤)، وهي ناصبة للفعل لاستيفائها الشروط من التصدر وغيره.

[١٤] حديث: «مَثَلي في النَّبِيِّينَ كَمَثَلِ رجلٍ بَنَىٰ داراً فأحسنها وأكملها وترك فيها مَوْضِعَ لَبِنَةٍ لم يضعْها، فجعلَ الناسُ يَطُوفونَ بالبُنْيانِ ويعجبون منه ويقولون: لَوْ تَمَّ مَوْضِعَ اللَّبِنَةِ»(٥).

فقلت(٦): جعل: لها معان أحدها: الشروع في الفعل كأنشأ وطفق، ولها اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يكون غالباً إلا فعلاً مضارعاً مجرداً من أن، وهي في هذا الحديث بهذا المعنى، قال ابن مالك: وقد يجيء جملة فعلية مصدرة بإذا كقول ابن

---

(١) المسند ١٣٦/٥، وأخرجه الترمذي ـ كتاب القيامة ـ ٦٣٦/٤ حديث رقم ٢٤٥٧، وتكملة الحديث: جاء الموت بما فيه.

(٢) هذا الحديث منفصل عن الذي قبله، انظر المسند ١٣٦/٥.

(٣) الحديث السابق نفسه.

(٤) انظر حول هذه المسألة: سيبويه ٢٣٤/٤، معاني الحروف للرماني ١١٦، حروف المعاني للزجاجي: ٦، الإتقان ١٩٦/١.

(٥) المسند ١٣٧/٥، والترمذي ٥٨٦/٥ رقم ٣٦١٣.

(٦) في ب، حـ: قلت.

عباس: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً.

الثاني: بمعنى: اعتقد، فتنصب مفعولين نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثاً﴾[1].

الثالث: بمعنى صيّر، فتنصب مفعولين أيضاً نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾[2].

الرابع: بمعنى أوجد وخلق، فيتعدى إلى مفعول واحد نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[3].

الخامس: بمعنى أوجب نحو: جعلت للعامل كذا.

السادس: بمعنى ألقى نحو: جعلت بعض متاعي على بعض.

[١٥] حديث **«قال مَعْبدُ: أَيْ رسول الله يخشى عليّ من شبهة»**[4].

قال أبو البقاء[5]: أي: بفتح الهمزه وتخفيف الياء مقلوب يا، وهو حرف نداء.

[١٦] حديث شرح الصدر[6]: قال أبو البقاء[7]: قوله: **«فرجعتُ بِهَا أغْدُو بِهَا رِقَّةً على الصغيرِ ورحمةً للكبيرِ»**:

تقديره: ذا رقة وذا رحمة، وهو منصوب على أنه خبر أغدو، وهي من أخوات

---

(١) سورة الزخرف الآية ١٩.

(٢) سورة الفرقان الآية ٢٣.

(٣) سورة الأنعام الآية ١.

(٤) المسند ٥/١٣٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٩.

(٦) المسند ٥/١٣٩، وأخرجه البخاري ـ كتاب الأنبياء ـ باب ذكر إدريس ـ فتح الباري ٦/٣٧٤، ومسلم ـ كتاب الإيمان ـ حديث ٢٦٠، ٢٦١.

(٧) إعراب الحديث النبوي: ٩.

كان، فحذف المضاف ونصب المضاف إليه، قلت: ويجوز أن يكونَ النصب على الحال .

[١٧] حديث: «إذا كانَ يومُ القيامةِ كنتُ إمامَ النبيينَ وخطيبَهم وصاحبَ شفاعتِهم غَيْرَ فَخْرٍ»(١)

قلت: «كان» في أول الحديث تامة بمعنى وجد، ويوم القيامة بالرفع فاعلها، وكان الثانية ناقصة، والتاء اسمها، وإمام خبرها، وقوله: غير فخر: منصوب على الحال.

قال التُّوربشْتِي: إمام النبيين: بكسر الهمزة، والذي يفتحها وينصب على الظرف لم يصب. وقال الرافعي في تاريخ قزوين: قوله: وصاحب شفاعتهم: يجوز أن يريد: وصاحب الشفاعة لهم .

[١٨] حديث: «يُوشِكُ الفراتُ أن يُحْسَرَ عن جبلٍ من ذهبٍ»(٢)

قال ابن مالك(٣): اقتران خبر «أوشك» بأَنْ أكثر من تجريده منها بعكس كاد، كقوله:

وَلَـوْ سُئِـلَ النَّـاسُ التـرابَ لأَوْشَكُـوا إِذَا قِيلَ هَاتُـوا أَنْ يَمَـلُّوا ويَمْـنَـعُـوا(٤)

---

(١) المسند ٥/١٣٧، والترمذي ٥/٥٨٦ رقم ٣٦١٣، وابن ماجة ٢/١٤٤٣ رقم ٤٣١٤.

(٢) المسند ٥/١٣٩، والبخاري ـ الفتن ـ باب خروج النار ـ فتح الباري ١٣/٧٨، ومسلم ـ الفتن ـ ٤/٢٢١٩، وأبو داود ـ كتاب الملاحم ـ باب حسر الفرات عن كنز ٤/١١٥ رقم ٤٣١٣، والترمذي ـ صفة الجنة ـ ٤/٦٩٨ رقم ٢٥٦٩، وابن ماجه ـ الفتن ـ ٢/١٣٤٣ رقم ٤٠٤٦.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٤٣.

(٤) قائله معبد الضبي: مجالس ثعلب ٤٣٣، أمالي الزجاجي ١٩٧، شذور الذهب ٢٧٠، شرح الشواهد للعيني ٢/١٨٢، التصريح للشيخ خالد ١/٢٠٦ همع الهوامع ١/١٣٠، الدرر اللوامع ١/١٠٦، شرح الأشموني ١/٢٠٦، لسان العرب (أوشك).

ومثال التجريد قوله: (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ[1]) الخ، واختص كاد وأوشك باستعمال مضارعهما، وسائر أفعال المقاربة لزمت لفظ الماضي، قلت: ففي الحديث شاهد للأمرين[2].

[١٩] حديث: «صلّى بِنَا رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الصبحَ فقالَ: شاهدٌ فلان؟ فَقَالُوا: لاَ»[3].

قال أبو البقاء[4]: يريد الهمزة فحذفها للعلم بها، وهو مرفوع بأنه خبر مقدم، وفلان مبتدأ، ويجوز أن يكون «شاهد» مبتدأ لأن همزة الاستفهام فيه مرادة، ولو ظهرت لكان مبتدأ ألبتة، وفلان فاعل سدّ مسدّ الخبر[5]. انتهى.

قلت: الحديث رواه[6] أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: أشاهد، بإثبات الهمزة، فعرف أنّ إسقاطها من تصرف الرواة، وقوله: صلى بنا: قال الطيبي: أي أمَّنا، والباء إما للتعدية، أي جعلنا مصلين خلفه، أو للحال أيّ صلى ملتبسين بنا[7].

---

(١) لأمية بن أبي الصلت، وتمامه: . . من مَنِيَّتِه في بعض غرَّاتِه يوافقها، وهو من شواهد سيبويه ٤٧٩/١، وابن عقيل ١٢٦/١، والأشموني ٢٦٢/١، وقد ذكر الشاهد بتمامه في ب، حـ وجاءت بعده كلمة قال وهي ساقطة من أ.

(٢) في ب، حـ: للأمرين معاً.

(٣) المسند ١٤٠/٥، والبخاري ـ الأذان ـ ٣٢/٩، ٣٤، ومسلم ـ الصلاة ـ ٣٢٥/١ بالمعنى، وأبو داود ١٥١/١ رقم ٥٥٤، والنسائي ـ باب الرخصة في أن يقال للعشاء العتمة ـ ٢٦٩/١، وابن ماجه بالمعنى ـ كتاب المساجد ـ ٢٦١/١، والدارمي ـ باب أيّ صلاة المنافقين أثقل ـ ٢٩١/١.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ١٠.

(٥) في ب، حـ: يسد مسد الخبر.

(٦) في ب، حـ: الحديث أخرجه.

(٧) في ب، حـ: ملتبسة بنا.

وقوله: ولو يعلمون ما فيهما لأتَوْهما حَبْواً[1]: يحتمل أن يكون من باب حذف كان واسمها بعد لو، وهو كثير والتقدير: ولو كان الإتيان حبواً، ذكره الطيبي، قال: ويجوز أن يكون التقدير: ولو أتوهما حابين، تسمية[2] بالمصدر مبالغة.

قولـه: وإن الصفّ الأول على مثل صف الملائكة: قال الطيبي: قوله: على مثل: خبر إنّ والتعلق كائن.

[٢٠] حديث الصـدقة، قوله: «**فَلَمَّا جَمَعَ إليَّ ماله لم أحبّ فيه إلاّ ابنةَ مخاضٍ، فأخبرتُهُ أنها صدقتُهُ فقال: ذَاك ما لا لبنَ فيه ولا ظهر**»[3].

قلت: الإشارة بذاك وهو صيغة المذكور[4] إلى ابنة مخاض وهي مؤنث، وكذا ضمير فيه عائد إليه لأنه ينزل المؤنث منزلة المذكر على إرادة الشخص[5].

وقـوله: وقد عرضت عليّ[6] ناقة فتية سمينة ليأخذها فأبى عليّ وها هي ذه قد جئتـك بها[7]: قال ابن مالك في شرح التسهيل: تفصل ها التنبيه من اسم الإشارة المجرد بأَنا وأخواته كثيراً كقولك: هاأناذا، وها نحن أولاء، إلى ها هنّ أولاء، ومنه قول السائل عن وقت الصلاة: ها أنا ذا يا رسول الله، وقوله تعالى: ﴿**هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ**﴾[8]. انتهى.

---

(١) جزء من الحديث نفسه في ب، حـ، وأثبت على أنه حديث آخر في أ وهو غير صحيح.

(٢) في ب، حـ: تسميته.

(٣) المسند ١٤٢/٥ برواية: لم أجد عليه فيها الاّ ابنة مخاض ذاك ما لا لبن فيه ولا ظهر، وفي ب، حـ: لم أجد عليه فيه.

(٤) في ب، حـ: المذكر وهو الصحيح.

(٥) في ب، حـ: على إرادة معنى الشخص.

(٦) في ب، حـ: عليه.

(٧) جزء من الحديث السابق نفسه، وقد ورد في الحديث أنه أعاد العبارة مرتين: الأولى بلفظ ها هي هذه قد جئتك بها، والثانية: ها هي ذِه قد جئتك بها.

(٨) سورة آل عمرآن الآية ١١٩.

وفي حديث جابر[1] في الذي اخترط سيفه: قال رسول الله ﷺ: فقال لي: من يمنعك منّي؟ قلت: الله، فها هو ذا جالساً[2].

وفي حديث جُلَيْبيب[3] فقالوا يا رسول الله ها هو ذا الى جنب سيفه قد قتلهم ثم قتلوه. وقال الأندلسي في شرح المفصل: وأما قولهم: هاأنا ونحوه: فها عند سيبويه داخلة على الأسماء المضمرة، وعند الخليل مع الأسماء المبهمة[4] في التقدير على أنهم أرادوا أن يقولوا: هذا أنا، فجعلوا أنا بين ها وذا.

وقال السيرافي: «ها» في هذه الحروف للتنبيه، والأسماء بعدها مبتدآت، والخبر أسماء الإشارة «ذا» أو نحوه، وإن شئت جعلت أنت ونحوه الخبر، والإشارة ذا أو نحوه هي الاسم[5]، وقال: وإنما يقول القائل: ها أنا ذا، إذا طَلَبَ رجُلاً لم يدر أحاضر هو أم غائب، فيقول المطلوب: ها أنا ذا، أي الحاضر عندك.

قال ابن الأنباري: إنما يجعلون المكني بين ها وذا إذا أرادوا القريب في الإخبار بمعنى ها أنا ذا ألقى فلاناً قد قرب لقائي إياه، قال: وقول العامة: هو ذا ألقى فلاناً، خطأ عند جميع العلماء لأن العرب إذا أرادوا[6] هذا المعنى قالوا: ها هو ذا يلقى فلاناً، وها أنا ذا ألقى فلاناً، وأنشد قول أمية:

---

(١) المسند ٣/٣١١، وأخرجه البخاري ـ الجهاد ـ باب من اخترط سيفه ـ فتح الباري ٦/٩٦ رقم ٢٩١٠، وكرر البخاري بالأرقام التالية: ٢٩١٣، ٤١٣٤، ٤١٣٥، ٤١٣٦.

(٢) في صحيح البخاري حديث رقم ٢٩١٣: جالس بالرفع، انظر فتح الباري ٦/٩٧، وفي المسند: فشام السيف فجلس، كذلك في بعض روايات البخاري.

(٣) المسند: ٣/١٣٦، واسم الرجل جليبيب تصغير جلباب، انظر ترجمته في الإصابة لابن حجر ٢/٩٣، وهذا الحديث ذكره أحمد ضمن قصة طويلة في تزويجه بالأنصارية، المسند ٣/١٣٦.

(٤) في ب، حـ: المبنية.

(٥) في ب، حـ: والاشارة هي الاسم، وسقط منهما قوله: ذا أو نحوه.

(٦) في ب، حـ: لأن العرب إذا أرادت.

لَبَّيْكُمَا لَبَّيْكُمَا هَا أَنَا ذَا لَدَيْكُمَا[1]

انتهى.

وقال في موضع آخر: قولك ها أنا ذا[2] إنما يقع جواباً لمن طلب إنساناً شك في أنه[3] حاضر أم غائب فيقول مجيباً له: ها أنا ذا، ولا يقول مبتدئاً ها أنا، فتعرف بنفسك لأنك إذا أشرت إلى نفسك بذا فالإخبار بـ (ها أنا) لا فائدة فيه. انتهى.

قوله: فإن تطوعت فخير[4]: هو على الأصل، وجاء قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً﴾[5] بالنصب على إسقاط الخافض.

مسند أُبَيّ بن مالك رضي الله عنه[6]

[٢١] حديث: «مَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا ثُمَّ دَخَلَ النَّارَ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ فَأَبْعَدَهُ اللهُ وَأَسْحَقَهُ»[7].

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: إذا كان جواب الشرط ماضياً لفظاً لا معنى لم يجز اقترانه بالفاء إلّا في وَعْدٍ أو وعيد، لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضي المعنى، فعومل معاملة الماضي حقيقة، مثال قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ

---

(١) لأمية بن الصلت، انظر الأغاني ٣/١٨٢، حاشية الدمنهوري ٩٨، والبيت ليس في ديوانه.

(٢) في ب، حـ: هأنا ذا لديكما.

(٣) في ب، حـ: شكّ أنه.

(٤) الحديث نفسه.

(٥) سورة البقرة ١٥٨.

(٦) هو أبي بن مالك القشيري من بني عامر بن صعصعة، وليس له عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث، انظر ترجمته في: الإصابة ١/٢٧، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/١٣٧، طبقات ابن سعد ٧/٧١، أسد الغابة في معرفة الصحابة ١/٧٣.

(٧) المسند ٤/٣٤٤، ٥/٢٩، وأخرجه عن طريق أبي هريرة بلفظ قريب ٤/١٩٧٨ كتاب البر والأدب.

﴿وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾[1] ويجوز أن تكون الفاء عاطفة ويكون التقدير: ومن جاء بالسيئة فكبّت وجوههم في النار فيقال لهم هل تجزون. انتهى.

والحديث من قبيل الوعد فلذلك اقترن بالفاء.

مسند أحمر بن جَزْء[2]

[٢٢] حديث: «إِنْ كُنَّا لَنَأْوِي لرسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُجَافِي مِرْفِقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ»[3].

«إِنْ» هنا المخففة من الثقيلة، واللام في «لنأوي» لام الابتداء الفارقة بينها وبين إِنْ النافية.

ومثله في حديث زياد بن لَبِيد: (ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ ابْنَ أُمِّ لَبِيدٍ إِنْ كنتُ لأراكَ مِنْ أفقهِ رجل بالمدينة)[4].

وفي حديث أبي سعيد: (إِنْ كانَ النبيُّ من الأنبياءِ لَيُبتلى بالقملِ حتى تقتله، وإِنْ كان النبيُّ من الأنبياءِ ليبتلى بالفقر، وإِنْ كانُوا لَيَفْرحون بالبلاءِ كما تفرحون بالرَّخاء)[5].

وفي حديث سؤال القبر: (قد علمنا إِنْ كُنْتَ لمؤْمِناً)[6].

---

(١) سورة النمل ٩٠.

(٢) هو أحمر ـ بالراء ـ بن جَزْء بفتح الجيم بن شهاب الدوسي، انظر ترجمته في: الإصابة ١/٣٠، تهذيب التهذيب ١/١٩٠، الاستيعاب بذيل الإصابة ١/١٣٧.

(٣) المسند ٤/٣٤٢، ٥/٣٠، والرواية الأولى هي التي اعتمدها السيوطي هنا.
وأخرجه ابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة ١/٢٨٧ رقم ٨٨٦.

(٤) المسند ١/٣١، ٢/٧٠، ٤/١٦٠، ٥/٢٣١.

(٥) المسند ٣/٩٤.

(٦) أخرجه البخاري ـ كتاب الوضوء ـ ١/٢٨٨.

وفي حديث أنس: (إنَّكم لتعملون أعمالاً هي أدنى في أعينكم من الشعر إنْ كُنَّا لنعدُّها على عهد رسول الله ﷺ من المُوبِقَات)[1].

وفي حديث بريدة: (بُعِثْتُ أَنَا والساعة جميعاً إنْ كادتْ لَتَسْبِقُنِي)[2].

مسند أسامة بن زيد[3]

[٢٣] حديث: «قلتُ يا رسولَ الله: إنَّكَ تصومُ حتى لا تكادُ تفطر، وتفطرُ حتى لا تكاد تصوم إلا يومين، قال: أيّ يومين؟»[4].

قال أبو البقاء[5]: تقديره: أي يومين هما؟ فحذف الخبر للعلم به، ويجوز النصب على تقدير: أيّ يومين أصوم، أو أي يومين أديم صومهما، والرفع أقوى. انتهى.

قلت[6] وفي رواية النسائي في هذا الحديث: (حتى لا تكاد أن تفطر)[7] بإثبات أنْ. وإسقاطها كما في رواية أحمد أفصح.

---

(١) المسند ٣/٣، والبخاري - الرقاق - باب ما تبقى من محقرات الذنوب ١١/ ٣٢٩ رقم ٦٤٩٢.

(٢) المسند ٤/٣٠٩، ٥/٩٢، ١٠٣، ١٠٨.

(٣) هو أسامة بن زيد بن حارثة، يكنى أبا محمد، وأمه أم أيمن حاضنة النبي ﷺ، وكان قد عقد له النبي ﷺ قبل وفاته لغزو الأردن وفلسطين، وأنفذ أبو بكر هذا الجيش إبَّان خلافته، توفي أسامة سنة ٥٤ للهجرة، وله أحاديث كثيرة. زاد في ب: مسند أسامة بن زيد رضي الله عنهما، وفي ح: رضي الله تعالى عنه.

(٤) المسند ٥/٢٠١، والنسائي - كتاب الصيام باب صوم النبي ﷺ - ٤/٢٠١ - ١٠٢.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ١٠.

(٦) كلمة (قلت) ساقطة من ب،ح.

(٧) سنن النسائي - كتاب الصيام - باب صوم النبي ﷺ ٤/٢٠١ - ٢٠٢.

[٢٤] حديث «**فقال عبد الله بن أبيّ: لا أحسن من هذا**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: فيه وجهان أحدهما: الرفع[٣] على أنه صفة لاسم لا المحذوف، ومِنْ: خبر لا، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، وتكون مِنْ متعلقة بأحسن، أي: لا شيء أحسن من كلامه هذا في الكلام أو في الدنيا. الثاني: أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره: ألا فعلت أحسن من هذا؟، وحذف همزة الاستفهام لظهور معناها. انتهى.

قال القاضي عياض: روي: لا حسن من هذا، بالقصر من غير ألف[٤]، قال وهو عندي أظهر، وتقديره: أحسن من هذا أن تقعد في بيتك ولا تأتينا، ثم قال أبو البقاء[٥]: وفيه: (ولقد اصطلح أهل هذه البحيرة أن يتوجوه فيعصبونه بالعصابة) الوجه في رفع يعصبون أن يكون في الكلام مبتدأ محذوف تقديره: فهم يعصبونه، أو فإذا هو يعصبونه، ولو روى يعصبوه بحذف النون لكان معطوفاً على يتوجوه، وهو صحيح المعنى. انتهى.

وقوله في أول الحديث: (ركب على حمار على إكاف على قطيفة): قال الكرماني: فإن قلت: قال النحاة: لا تتعدد صلات الفعل بحرف واحد، قلت: الثالث بدل عن الثاني، وهو عن الأول[٦]، فهما في حكم الطرح، قال وقوله: (إن كان حقاً) يصح تعليقه بما قبله وهو أحسن[٧] مما تقول، وبما بعده وهو: لا تُؤذِنا به في مجالسنا.

---

(١) المسند ٥/٢٠٣، والبخاري - التفسير - باب ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب ٨/٢٣٠ رقم ٤٥٦٦، ومسلم - الجهاد والسير - باب دعاء النبي ﷺ وصبره ٣/١٤٢٢ رقم ١٧٩٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ١١.

(٣) زاد في ب، حـ بعد هذا الموضع: على أنه خبر لا والاسم محذوف تقديره: لا شيء أحسن من هذا، والثاني النصب وفيه وجهان: أحدهما: أنه صفة.

(٤) التقدير: الأحسن من هذا، ثم حذف الألف وقصر الهمزة.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ١١ - ١٢.

(٦) أي والثاني بدل عن الأول.

(٧) في ب، حـ: يصح تعلقه بما قبله وهو الأحسن.

[٢٥] حديث «قد كنت أنهاك عن حبّ يهود»[١].

قال الكرماني: هذا اللفظ[٢] مع اللام ودون اللام معرفة، والمراد به اليهوديون، ولكنهم حذفوا ياء النسبة كما قال: زنجي للفرق بين المفرد والجماعة.

وقال السخاوي في شرح المفصل: يهود ومجوس علمان، ودخول الألف واللام فيهما في قولهم: اليهود والمجوس كان[٣] لما حذفت ياء النسبة عوضاً عنها على ذلك قول الشاعر[٤]:

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرانَها صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ[٥]

وقال في موضع آخر: اختلف في يهود: فمن قال إنه أعجمي صرفه لأنه من الأعجمي الذي تكلمت به العرب، وأدخلت فيه الألف واللام، فكان مثل الديباج والإبريسم، وأما قول الشاعر: فرت يهود ـ البيت ـ فيهود فيه اسم قبيلة، والمانع من الصرف التأنيث والعلمية، ومن قال إنه عربي، وإنه من هاد يهود إذا رجع لم يصرف إذا سمي به، لأنه على مثال يقوم.

[٢٦] حديث: «قال رويداً أيّها الناسُ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةَ»[٦].

قال أبو البقاء[٧]: الوجه أن ينصب السكينة على الإغراء، أي: الزموا السكينة،

(١) المسند ٥/٢٠١، وأبو داود ـ كتاب الجنائز ـ باب في العيادة ٣/١٨٤ رقم ٣٠٩٤، وهو في ب، حـ بلفظ: مذ كنت أنهاك عن حب يهود.

(٢) يقصد لفظ (يهود).

(٣) سقطت كلمة كان من ب، حـ.

(٤) في ب، حـ: يدل على ذلك قول الشاعر.

(٥) للأسود بن يعفر: ديوانه: ٦١، ومجالس ثعلب ٥٨٩، واللسان ـ هود ـ ٤/٤٥١، صمم ١٥/٢٣٨، وهو بلا نسبة في المخصص ١٦/١٠٢ والأشموني ٣/٨١.

(٦) المسند ٥/٢٠٢، والبخاري بمعناه ـ الحج ـ باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسكينة من الإفاضة/ فتح الباري ٣/٥٢٢ رقم ١٦٧١، ومسلم بمعناه أيضاً ـ الحج ـ ٢/٨٩١ رقم ١٢١٨.

(٧) إعراب الحديث النبوي: ١٢.

كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[1]، ولا يجوز الرفع لأنه يصير خبراً، وعند ذلك لا يحسن أن يقول: رويداً أيها الناس، لأنه لا فائدة فيه. انتهى.

وقال الرضي: رويداً في الأصل تصغير (رواداً) مصدر أرود، أي أرفق تصغير الترخيم أي: أرفق رفقاً، وإن كان تصغيراً قليلاً، ويجوز أن يكون تصغير (رود) بمعنى الرفق، عدّى إلى المفعول به مصدراً أو اسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه، وتجيء على ثلاثة أقسام:

أولها: المصدر وهو أصل الباقيين نحو: رويد زيد، بالإضافة إلى المفعول كضرب الرقاب، ورويداً زيداً، كضرباً زيداً.

الثاني: أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، إمّا صفة للمصدر نحو: سير سيراً رويداً، أي مرودين[2]، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف. وقوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾[3] يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال.

الثالث: أن ينقل المصدر إلى اسم الفعل لكثرة الاستعمال، بأن يقام المصدر مقام الفعل، ولا يقدر الفعل قبله نحو: رويداً زيداً، بنصب زيد[4]، وإنما فتح رعاية لأصل الحركة الإعرابية، وقولهم: رويدك زيداً، يحتمل أن يكون اسم فعل والكاف حرف، وأن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل كما مرّ. انتهى.

وقال الزمخشري في المفصل: في رويد أربعة أوجه: هو في أحدها مبني وهو إذا كان اسماً للفعل، وهو فيما عداه معرب، وذلك أن تقع صفة كقولك: ساروا

---

(١) سورة المائدة ١٠٥.

(٢) النص في ب، حـ: سر سيراً رويداً أي مروداً، أو حالاً نحو: سيروا رويداً أي مرودين. وهو الصحيح.

(٣) سورة الطارق ١٧.

(٤) في ب، حـ: زيداً.

رويداً[1]، حالا كقولك: ساروا رويداً، ومصدراً في معنى إرواداً، ومضافاً كقولك: رويد زيد.

[٢٧] حديث: «**قلتُ يا رسولَ اللهِ: الصلاة قال: الصلاة أمامك**»[2].

قال أبو البقاء[3]: الوجه النصب على تقدير: أتريد الصلاة، أو تصلي الصلاة. انتهى.

وقال القاضي عياض: هو بالنصب على الإغراء، ويجوز الرفع على إضمار فعل، أي كانت الصلاة أو حضرت، وقوله: الصلاة: بالرفع، وأمامك: خبره.

وقال ابن مالك: يجوز في قوله: يا رسول الله الصلاة: النصب بإضمار فعل ناصب (اذكر أو أقم) أو نحو ذلك، والرفع بإضمار حضرت أو كانت أو نحو ذلك.

[٢٨] حديث: «**أَلا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِه**»[4].

قلت: أَلا: بفتح الهمزة والتشديد، حرف للتحضيض مثل هلّا، وذكر المالقي في رصف المباني أنها الأصل، وهلا مبدلة منها، أبدلت الهاء من الهمزة، قال ولا تنعكس القضية، لأن إبدال الهمزة هاء أكثر من إبدال الهاء همزة، والحمل على الأكثر أولى.

---

(١) في ب، حـ: ساروا سيراً رويداً، هو الصحيح.

(٢) المسند ٥/٢٠٠، ومسلم ـ الحج ـ ٢/٩٣١ رقم ١٢٨٠، والنسائي ـ كتاب المواقيت ـ باب الجمع ١/٢٩٢، والدارمي ـ المناسك ـ الجمع بين الصلاتين ٢/٥٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٢.

(٤) المسند ٥/٢٠٧، ومسلم ـ الايمان ـ ١/٩٦ رقم ١٥٨، وأبو داود ـ الجهاد ٣/٤٤ رقم ٢٦٤٣، وابن ماجه ـ الفتن ٢/١٢٩٦ رقم ٣٩٣٠.

[٢٩] حديث: «إنّ رجلاً قال: يا رسول الله إنّي أعتزل عن امرأتي، قال: وَلِمَ؟ قال: شَفَقاً على ولدِها، فقال: إنْ كان كذلك فَلَا، ما ضار ذلك فارس والروم»[١]

قال أبو البقاء[٢]: التقدير: فلا تعزل لهذا الغرض، فـ «لا» هي تمام الجواب ثم قال: ما ضار ذلك فارس.....

[٣٠] حديث: «لَمْ يأْتِنِي جبريلُ منذُ ثلاثُ»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: هو بضم الذال، وثلاث بالرفع لا غير، لأنه ذكر ذلك لقدر مدة الانقطاع، أي: أمدُ ذلك ثلاثُ ليالٍ، ومنذ لها موضعان:-

أحدهما: أن تكون للحاضر بمعنى في، فتكون حرف جر تجر ما بعدها كقولك: أنت عندنا منذ اليوم، أي في اليوم.

والثاني: أن يذكر لبيان المدة لا غير، كقولك: ما رأيته منذ يومان، وإن ذكرتها لابتداء مدة الانقطاع كقولك: ما رأيته مذْ يومُ الجمعة رفعت أيضاً على تقدير: أول ذلك يوم الجمعة، ويجوز الجر على ضعف بمعنى مِنْ. انتهى.

[٣١] حديث: «قمتُ على بابِ الجنّةِ فإذا عامّةُ من دَخَلَها المساكينُ وإذا أصحاب

---

(١) المسند ٥/٢٠٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ١٢.

(٣) المسند ٥/٢٠٣، والبخاري بمعناه ـ اللباس ـ باب التصاوير ـ فتح الباري ١٠/٣٨٠ رقم ٥٩٤٩، وأيضاً ١٠/٣٩١ رقم ٥٩٦٠، ومسلم ـ اللباس ـ ٣/١٦٦٤ رقم ٢١٠٤ والنسائي ـ كتاب الزينة ـ باب التصاوير ـ ٨/٢١٢ ـ ٢١٤، وابن ماجه ـ اللباس ـ ٢/١٢٠٤ رقم ٣٦٥١، والموطأ ٢/٩٦٦، والدارمي ـ باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تصاوير ـ ٢/٢٨٤.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ١٣.

الجد محبوسون»[1]

قال أبـو البقـاء[2]: إذا هنـا للمفاجأة، وهي ظرف مكان، والجيد هنا أن ترفع «المساكين» على أنه خبر «عامة» من دخلها، وكذلك رفع (محبوسون) على أنه الخبر، وإذا ظرف للخبـر، ويجـوز أن تنصب (محبـوسين) على الحـال ويجعـل إذا خبراً والتقدير: فالبحضرة أصحاب الجد، فيكون (محبوسين) حالاً، والرفع أجود، والعامل في الحال إذا وما يتعلق به من الاستقرار، «وأصحاب» صاحب الحال. انتهى.

[٣٢] حديث الطاعون: **«وإذَا وَقَعَ بأرضٍ وأنتم بها فلا تَخْرُجُوا، لا يخرجكم إلاّ فِراراً منه»**[3]

قال النـووي: روي (إلاّ فِراراً) بالـرفع والنصب، وكلاهما مشكل، لأن ظاهره المنع من الخروج لكل سبب إلاّ للفرار، وهذا ضد المراد، وقال بعضهم: لفظة إلاّ هنـا غلط من الراوي، وصوابه حذفها كما هو المعروف في الروايات. ووجه طائفة النصب فقالوا هو حال، وكلمة إلاّ للإيجاب لا للاستثناء وتقديره: لا تخرجوا إذا لم يكن خروجكم إلاّ فراراً منه.

وقـوله في الرواية الآخرى: (إذا سمعتم به بأرض): قال الطيبي: الباء الأولى زائدة على تضمين سمعتم معنى أخبرتم، وبأرض حال.

---

(١) المسند ٥/٢٠٥، والبخاري ـ النكاح ـ ٩/٢٩٨ رقم ٥١٩٦، وـ كتاب الرقاق ـ باب صفة الجنة ١١/٤١٥ رقم ٦٥٤٧، ومسلم ـ الذكر والدعاء ـ باب أشهر أهل الجنة ٤/٢٠٩٦ رقم ٢٧٣٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ١٣.

(٣) المسند ١/١٧٨، ١٨٠، ١٨٦، ٣/٤١٦، ٤/١٧٧، ١٨٦، ٥/٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠ البخاري ـ الطب ـ باب ما يذكر في الطاعون ٦/١٧٨ برقم ٥٧٢٨، ومسلم ـ السلام ـ باب الطاعون والطيرة ـ ٤/١٧٣٧ برقم ٢٢١٨.

[٣٣] حديث: «إِنَّمَا يرحمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَماء»[١].

قال أبو البقاء[٢] يجوز في «الرحماء» النصب على أن يكون ما كافة كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُم الْمَيْتَةَ﴾[٣]، والرفع على تقدير الذي يرحمه الله، وأفرد على معنى الجنس كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾، ثم قال: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾[٤] قال: وقد أفردت هذه المسألة بالكلام وذكرت فيها وجوهاً كثيرة في جزء مفرد[٥].

وقال غيره: مِنْ - في قوله من عباده - بيانية، وهي حال من المفعول قدمت.

مسند أسامة بن شريك رضي الله عنه[٦]

[٣٤] حديث: «أتيت النبيّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه عنده كأنما على رؤوسهم الطير»[٧].

قال ابو البقاء[٨]: يجوز أن تجعل (ما) كافة فترفع الطير بالابتداء، وعلى رؤوسهم

---

(١) المسند ٥/٢٠٤، والبخاري - المرض - باب عيادة الصبيان - ١٠/١١٨ برقم ٥٦٥٥. و- كتاب الجنائز - ٣/١٥١ برقم ١٢٨٤، ومسلم - الجنائز - باب البكاء على الميت ٣/١٩٣ رقم ٣١٢٥، والنسائي - الجنائز - باب الأمر بالاحتساب والصبر عند نزول المصيبة ٤/١٩، وابن ماجه - الجنائز - باب البكاء على الميت ١/٥٠٦ رقم ١٥٨٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ١٤.

(٣) سورة البقرة ١٧٣ (٤) سورة البقرة ١٧.

(٥) أورد هذه المسألة كتاب الذيل على طبقات الحنابلة ٢/١١٧ - ١٢٠، وأشار إليه العكبري في كتابه: إعراب الحديث النبوي: ١٤.

(٦) هو أسامة بن شريك الثعلبي، صحابي جليل، روى حديثه أصحاب السنن وأحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم. انظر ترجمته في الإصابة ١/٤٦، والاستيعاب ١/١٥٠، وتهذيب التهذيب ١/٢١٠.

(٧) المسند ٤/٢٧٨، ٢٨٧، والبخاري - الجهاد - باب فضل النفقة في سبيل الله ٦/٤٩ رقم ٢٨٤٢، وأبو داود - الطب - باب في الرجل يتداوى ٤/٣ رقم ٣٨٥٥، والنسائي - كتاب الجنائز - باب الوقوف للجنائز ٤/٦٤، وابن ماجه - الجنائز ١/٤٩٤ رقم ١٥٤٩.

(٨) إعراب الحديث النبوي: ١٥.

الخبر، وبطل عمل كأنّ بالكفّ، ويجوز أن تجعل ما زائدة وتنصب الطير بكأنّ، وعلى رؤوسهم خبرها.

قال وفيه: (فإنّ الله لم يضع داءً إلّا وضع له دواء غيرَ داءٍ واحدٍ الهرم)[1].

قال: لا يجوز في «غير» هنا إلّا النصب على الاستثناء من داء، وأما الهرم: فيجوز فيه الرفع على تقدير: وهو الهرم[2]، والجرّ على البدل من داء المجرور بغير، والنصب إضمار أعني.

وقوله: فكان أسامة يقول حين كبر[3]: ترون لي من دواء. يجوز في «ترون» فتح الراء وضمها والتقدير: أترون، ولكنه حذف همزة الاستفهام لظهور معناها، ولا بدّ من تقدير ما[4] لأمرين: أحدهما: أنه تحقق أنه قد يعرف له دواء[5]، والثاني: أنه زاد فيه مِنْ، ومِنْ لا تزاد في الواجب وإنّما تزاد في النفي والاستفهام والنهي[6]، قلت: وقوله: فقالوا يا رسول الله نتداوى[7]؟ قال نعم، على حذف همزة الاستفهام أي: أنتداوى؟ وقول: وسألوه عن أشياء علينا حرج في كذا وكذا؟ على حذف الهمزة أيضاً، أي: أعلينا؟ وقوله: عباد الله: على حذف حرف النداء، أي: يا عباد الله.

---

(١) المسند ٤/٢٧٨ أخرجه ابن ماجه ـ الطب ـ باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ٢/١١٣٧ رقم ٣٤٣٦، وأبو داود ـ الطب ـ باب في الرجل يتداوى ٢/٣٣١، والترمذي ـ الطب باب ما جاء في الدواء ٦/١٩٠ رقم ٢١٠٩.

(٢) في ب، حـ: سقطت كلمة: الهرم من هذا الموضع.

(٣) في ب، حـ: فيه كبر. وهو تحريف.

(٤) في ب، حـ: ولا بد من تقديرها، والمعنى واحد.

(٥) في ب، حـ: أنه تحقق أنهم لم يعرفوا له دواء.

(٦) زاد في ب، حـ: في هذا الموضع كلمة: انتهى.

(٧) رواية الحديث عند الترمذي بلفظ: ألا نتداوى، وعند أبي داود: أنتداوى، وعند ابن ماجه: هل علينا جناح أن لا نتداوى. انظر المراجع السابقة. وفي ب، جـ. وقوله تعالى: برسول الله نتداوى.

وقوله: (وضع اللهُ الحَرج إلاّ امرءاً اقترض مسلماً ظلماً فذلك الذي حرج فيه)[1]، حذف المستثنى منه أي عن عباده إلاّ امرأ، أو عنكم.

وقوله: قالوا ما خير ما أعطى الناس[2]؟ ما الأولى استفهامية لا غير، والثانية إما موصولة أو نكرة موصوفة، وجملة أعطى الناس[3] صلة أو صفة، وعائد الموصول أو الموصوف محذوف، والتقدير: أي شيء خير الذي أعطيه الناس أو خير شيء أعطيه الناس.

مسند أسامة بن عمير الهذلي بن المليح رضي الله عنه[4]

[٣٥] حديث: «فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديه أن الصلاة في الرحال»[5].

قال أبو البقاء[6]: يجوز في أن الفتح على تقدير: ينادي[7] بأن الصلاة في الرحال أي ينادي بذلك، والكسر على تقدير: فقال: إنّ الصلاة، لأن النداء قول، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ**﴾[8]، ثم قال: ﴿**أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ**﴾[9]، قرىء بالفتح والكسر[10]

---

(١) جزء من الحديث السابق، ولم يورد هذا الجزء الترمذي ولا أبو داود، وهو عند ابن ماجه بلفظ: «وضع الله الحرج إلا من اقترض من عرض أخيه شيئا فذاك الذي حَرِجَ».

(٢) عند ابن ماجه بلفظ: العبد بدلاً من الناس.

(٣) في ب، حـ: وأعطى الناس.

(٤) صحابي جليل، وهو والد أبي المليح، قيل لم يرو عنه إلاّ ولده، أخرج حديثه أصحاب السنن الأربعة وأحمد وأبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وهو في عداد من نزل البصرة من الصحابة. انظر ترجمته في: الإصابة ٤/٤٦، الاستيعاب ١/١٤١، طبقات ابن سعد ٧/٤٤، طبقات خليفة بن خياط ١٧٥، الكاشف ١/١٠٤، التقريب ١/٥٣، أسد الغابة ١/٩٠.
وفي ب، حـ: أي المليح بدلا من: ابن المليح.

(٥) المسند ٥/٢٢، ٧٤، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب الجمعة في اليوم المطير: ١/٢٨٧ رقم ١٠٥٧.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ١٦.

(٧) في ب، حـ: على تقدير منادى.

(٨) سورة آل عمران: ٣٩.

(٩) سورة آل عمران: ٣٩ أيضاً.

(١٠) انظر تفسير القرطبي ٤/٥٧، وانظر الفتوحات الالهية ١/٢٦٦ ـ ٢٦٧.

مسند أبي رافع مولى رسول الله ﷺ واسمه أسلم رضي الله عنه[1]

[٣٦] حديث: «**فقال أفّ لك**»[2]، وفي حديث ابن عباس: (فجاء ينفض ثوبه ويقول أُف وتُف)[3] قال الشيخ بهاء الدين[4] ابن النحاس في «التعليقة»: أف اسم أتضجر أو تضجرت، وفيه سبع لغات: ضم الفاء وفتحها وكسرها من غير تنوين وتنوين هذه ست، والسابعة: أفّى، بألف ممالة بعد الفاء[5]، وهي التي تخلصها العامة ياء، وعن ابن القطاع: إف بكسر الهمزة، وحكاها أيضاً ابن سيدة في «المحكم»، وهي مبنية على كلّ لغة لكونها اسم فعل، وحكى الأزهريّ وابن الأنباري[6]: أفّي لك بإضافته إلى ياء المتكلم فمن ضمّ فللإتباع، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن فتح فطلباً للخفة[7]، والتنوين في جميع الأحوال للتنكير.

قال الزمخشري: ويلحق به التاء منوناً، قال ابن يعيش: وأمّا أفّة بتاء التأنيث فلا أعرفها، وإن كانت وردت فما أقلّها وإن كان القياس لا يأباها.

وقال السخاوي: هي اسم للفعل، قال أبو علي: وهي في الأصل مصدر من

---

(١) اشتهر بكنيته أكثر من اسمه ولذلك اختلف في اسمه، والأرجح أنه: أسلم وبه جزم البخاري كما في الإصابة ٥٧/١، روى عن الرسول ﷺ أحاديث عدة توفي حوالي سنة ٣٥ للهجرة، انظر ترجمته في الإصابة ١٢٧/١١.

(٢) المسند ٣٩٢/٦ عن أبي رافع، والموطأ ـ الطهارة ـ رقم ٨٤، والدارمي ـ الطهارة ـ باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ١٩٥/١.

(٣) المسند ٣٣١/١ عن ابن عباس.

(٤) في ب: شهاب الدين، وفي حـ: الشهاب الدين، المعروف أنه بهاء الدين صاحب التعليقة.

(٥) وردت في القرآن الكريم بالكسر المنون: ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾: سورة الإسراء آية ١٣، وقد ذكر القرطبي أن فيها عشر لغات: الست الأول التي نقلها السيوطي عن الشيخ بهاء الدين بن النحاس، وأربع أخر هي: أفّه، إفْ (بكسر الهمزة وتسكين الفاء)، أُفْ (بضم وتسكين)، وأفا (مخففة الفاء) انتهى: تفسير القرطبي ٢٤٣/١٠.

(٦) في ب، حـ: وحكى الأزهري عن ابن عباس الأنباري.

(٧) في ب، حـ: للتخفيف.

قولهم: أفة وتفة أي نتناً، فلما صار اسماً للفعل الذي هو أتكره وأتضجّر بُنِيَ، ويخفف فيقال: أفْ بسكون الفاء، ومنهم من يفتحها مع التخفيف، قال الجوهري: ويقال أفّاً وتفّاً وهي إتباع له.

وقال ابن سيدة: الأف الوسخ الذي حول الظفر، والتّفّ لغة فيه، وقيل: الأف وسخ الأذن والتف وسخ الأظفار، ثم استعمل ذلك عند كل شيء يتضجر منه، وقيل: الأف العلة، والتف منسوق على أف ومعناه كمعناه. انتهى.

[٣٧] حديث «**إِنَّا آلَ محمدٍ لا تحلُّ لنا الصدقةُ**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: آل: منصوب بأعني[٣] أو أخصّ، وليس بمرفوع على أنه خبر إنّ، لأنّ ذلك معلوم لا يحتاج إلى ذكره، وخبر إنّ قوله: لا تحلّ لنا الصدقة ومنه قول الشاعر:

نحنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحاب الجَمَل[٤]

وهو كثير في الشعر، وقال ابن النحاس في «التعليقة»[٥]: وهذا المنصوب يشبه المنادى وليس بمنادى، وهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، كما لم يجز ظهوره مع المنادى، وموضع هذا الاسم مع الفعل الناصب نصب على الحال، لأنه لما كان في التقدير: أنا أخصّ أو أعني فكأنه قال: إنّا نفعل كذا مخصوصين من بين الناس

---

(١) المسند: ٦/٣٩٠، ومسلم ـ الزكاة ـ رقم ١٠٦٩، والترمذي ٣/٤٦ رقم ٦٥٧، والموطأ ـ الصَّدَقَة ٢/١٠٠٠.

(٢) إعراب الحديث.

(٣) في ب، حـ: باضمار أعني.

(٤) قائله رجل من بني ضبة يقال له الحارث، وعجز البيت: الموتُ أحلى عندنا من العَسَلْ. وهو من شواهد الأشموني: ٣/١٨٧.

(٥) في ب، حـ: انتهى. وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس.

أو معنيين، فالحال من فاعل نفعل لا من اسم إنّ لئلا يبقى الحال بلا عامل، وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان نحو: نحن بني ضبة أصحاب الجمل، ومعشر مضافة نحو: (إنّا معاشرَ الأنبياءِ لا نورّث)[1]، وإنا معاشر الصعاليك لا طاقة لنا بالمروءة، وأهل البيت نحو: رحمة الله وبركاته عليكم أهلَ البيت، وآل فلان نحو قولهم: نحن آلَ فلان كرماء. انتهى.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته في الألغاز[2]، باب الابتداء:ـ

نحنُ بناتِ طارقْ نمشي على النمارقْ[3]

بنات: بالنصب على الاختصاص، والخبر نمشي.

[٣٨] حديث: «أما أنك لو سكتَّ لناولتني ذراعاً ذراعاً ما سكتَّ»[4].

قال الطيبي في «شرح المشكاة»: الفاء فيه للتعاطف[5] كما في قوله: الأمثل فالأمثل، و«ما» في «ما سكت» للمُدّة[6].

[٣٩] حديث: «لا ألفينَّ أحدَكم متكئاً على أريكةٍ»[7].

قال القرطبي: أي لا يفعلنّ أحدكم ذلك فأجده على تلك الحالة، وهذا مثل قول

---

(١) حديث شريف، انظر المسند: ٢/٤٦٣ برواية (إنا معشرَ الأنبياءِ لا نورث).

(٢) في ب، حـ: من ألغاز باب الابتداء.

(٣) نسبة في الدرر ١/١٤٧ إلى هند بنت عتبة، وفي شرح شواهد المغني ٨٠٩ إلى هند بنت طارق.

(٤) المسند: ٦/٨، ٣٩٢، وهو في ب، حـ برواية: فناولتني، ورواية المسند باللام (لناولتني)، واعراب الحديث يقتضي رواية الفاء (فناولتني).

(٥) في ب، حـ: للتعاقب. (٦) في ب: وما سكت للمدة.

(٧) أبو داود ـ كتاب السنة ـ باب لزوم السنة ٢/٥٠٦، والترمذي ـ العلم ـ باب ما نهى عن أن يقال =

العرب: لا أرينّك ههنا، أي لا تكن هنا فأراك، وقد تكرر مثل هذا الحديث ومنه حديث أبي هريرة: (لا ألفينّ أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء)[1].

وقال زين العرب في «شرح المصابيح»: متكئاً مفعول ثان. وقال الطيبي في «شرح المشكاة»: نهى رسول الله ﷺ نفسه عن أن يجدهم على هذه الحالة، والمراد نهيهم عن أن يكونوا عليها، فإنهم إذا كانوا عليها وجدهم كذلك، فهو من باب إطلاق المسبب على السبب.

قوله: يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري.

وقال المظهري: مما أمرت به: بدل من أمري. وقال الطيبي: يجوز أن يراد بقوله (الأمر من أمري): الأمر الذي هو بمعنى الشأن، ويكون مما أمرت به أو نهيت عنه بياناً للأمر الذي هو الشأن، لأنه أعم من الأمر والنهي.

وقوله: فيقول لا أدري: مرتب على يأتيه، والجملة كما هي حال أخرى من المفعول، ويكون النهي منصباً على المجموع، أي: لا ألفينّ أحدكم وحاله أنه متكىء ويأتيه الأمر فيقول: لا أدري. انتهى.

مسند أُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ رضي الله عنه[2]

[٤٠] حديث: «بينما هو يقرأُ في الليلِ سورةَ البقرةِ وفرسُهُ مربوطةٌ إذْ جَالتْ الفرسُ

= عند الحديث ٧/٤٢٤ رقم ٢٨٠٠، وابن ماجه ـ المقدمة ـ باب تعظيم حديث الرسول ﷺ ١/٧ رقم ١٣، وجميع هذه الروايات من طريق أبي رافع. وروايته في ب، حـ بلفظ: أريكته في المفهم!

(١) المسند: ٢/٤٢٦، ومسلم ـ الاماره ـ باب غلظ تحريم الغلول ٣/١٤٦١ رقم ١٨٣١، وأبو داود ـ الإمارة ـ باب غلول الصدقة ـ ٢/١٢٢.

(٢) هو أسيد بن حُضَير بن سماك بن عتيك بن امرىء القيس، يكنى أبا يحيى وأبا عَتِيك، صحابي جليل من السابقين إلى الإسلام، وهو أحد النقباء ليلة العقبة، آخى الرسول ﷺ بينه وبين زيد بن حارثة، وله أحاديث في الصحيحين وغيرهما، توفي سنة ٢٠ للهجرة وقيل ٢١، انظر ترجمته في: =

فسكتَ فَسَكَنَتْ، . . . إلى: قال: فلما أصبحَ حدّث النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال: اقرأْ يا ابنَ حضير، اقرأْ يا ابنَ حضير، فقال: أشفقتُ يا رسول[1] الله أن تطأ يحيى»[2]

قوله: اقرأ، ليس أمراً له بالقراءة في الحال، وإنما هو تصوير لتلك الحالة، فهو لحكاية الأمر في الحال الماضية.

قال النووي: «اقرأ» معناه كان ينبغي أن تستمر على القراءة وتغتنم ما حصل لك من نزول السكينة والملائكة فتستكثر من القراءة التي هي سببه.

وقال الطيبي: يريد أن اقرأ[3] لفظة أمر طلب للقراءة في الحال ومعناه تحضيض وطلب الاستزادة في الزمان الماضي، أي هلّا زدت، كأنه ﷺ استحضر تلك الحالة العجيبة الشأن فأمره تحريضاً عليه، والدليل على أن المراد من الأمر استزادة وطلب دوام القراءة، والنهي عن قطعها، قوله في الجواب: أشفقت يا رسول الله، أي خفت إن دمت عليها أن تطأ الفرس ولدى يحيى. انتهى.

مسند أُسَيْدِ بن ظَهِير رضي الله عنه[4]

[٤١] حديث: «الصلاةُ في مسجدِ قُباء كعمْرة»[5].

= الإصابة ١/٧٦، والاستيعاب ١/١٧٥، وتهذيب التهذيب ١/٣٤٧.

(١) في ب، حـ: يرسول الله.

(٢) المسند ٣/٨١، والبخاري ـ فضائل القرآن ـ ٩/٦٣ رقم ٥٠١٨، ومسلم ـ المسافرين ـ ١/٥٤٨ رقم ٧٩٦.

(٣) في ب، حـ: قراءة.

(٤) هو أُسَيْدُ بنُ ظَهِير بن رافعٍ الأنصاري، يكنى أبا ثابت، أخرج له أصحاب السنن، قال الترمذي بعد أن أخرج حديثه في قباء: لا يصح لأسيد بن ظهير غيره، مات في خلافة عبد الملك بن مروان، انظر ترجمته في الإصابة ١/٧٦، الاستيعاب ١/١٨٠ وتهذيب التهذيب ١/٣٤٩.

(٥) انظر الترمذي ـ الصلاة ـ باب ما جاء في الصلاة في مسجد قباء ٢/١٤٥ رقم ٣٢٣، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ ١/٤٥٢ رقم ١٤١١، ١٤١٢.

قال أبو البقاء[1]: في قباء يصرف[2] ووزنه فعال، ومنهم من لا يصرفه، ويجعله اسماً للبقعة مؤنثاً.

مسند الأسود بن سريع رضي الله عنه[3]

[٤٢] حديث: «هاتِ ما امتدحْتَ به ربَّك»[4].

قال الـرضي: هاتِ من أسماء الأفعال، هاتِ بمعنى أعطِ، ويتصرف بحسب المأمور إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، تقول: هاتِ هاتِيَا هاتُوا هاتِي هاتيا هاتِنَ، وتصرفه دليل فعليته، تقول: هات لا هاتيت، وهات إن كان بك مهاتاة، وما أهاتيك أي ما أعاطيك.

قال الجوهري: لا يقال منه: هاتيت، ولا يبنى منه، فهو على ما قال ليس بتام التصرف.

وقال الخليل: أصل هاتِ آتِ من أتى يؤتي أتياً، فقلبت الهمزة هاء، ومن قال هو اسم فعل قال: لحوق الضمائر به لقوة مشابهته ـ لفظاً ـ للأفعال، وتقول في نحو: مهاتاة وهاتيت أنه مشتق من هاتِ كأحاشي من حاشا وبسمل من بسم الله. انتهى.

---

(١) إعراب الحديث النبوي: ١٨.

(٢) في ب، حـ: الجيد في قباء الصرف.

(٣) صحابي جليل من بني تميم، وشاعر مشهور، غزا مع النبي ﷺ وروى عنه ثمانية أحاديث، أخرج له البخاري وأحمد وابن حبان وغيرهم، وكان من الصحابة الذين نزلوا البصرة، فكان أول من قضى في مسجدها، توفي سنة ٤٢ للهجرة، انظر ترجمته في: الإصابة ١/٦٨، الاستيعاب ١/١٦٩، أسد الغابة ١/١١١، طبقات ابن سعد ٧/٤١، طبقات خليفة بن خياط ١٨٠، تقريب التهذيب ١/٧٦، الكاشف ١/١٣٠.

(٤) المسند ٤/٢٤، ٣/٤٣٥.

مسند الأشعث بن قيس الكِنْدِي رضي الله عنه[1]

[٤٣] حديث: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»[2].

قال أبو البقاء[3]: الرفع في يشكر في الموضعين لا يجوز غيره، لأنه خبر وليس بنهي[4] ولا شرط، ومَنْ بمعنى الذي. انتهى

وقال ابن الأثير في «النهاية»: معناه أن الله لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه إذا كان العبد لا يشكر الناس، أي إحسان الناس[5]، ويكفر معروفهم لاتصال أحد الأمرين بالآخر.

وقيل معناه: إن من كان من طبعه وعادته كفران نعمة الناس وترك الشكر لهم، كان من عادته وطبعه كفر نعمة الله وترك الشكر له.

وقيل معناه[6]: إن من لا يشكر الناس كمن لا يشكر الله وإنْ شكره، كما تقول: لا يحببني من لا يحبك، أي أن محبتك مقرونة بمحبتي، فمن أحبني يحبك ومن لا يحبك فكأنه لا يحبني، وهذه الأقوال مبنية على الرفع في اسم الله تعالى ونصبه. انتهى.

---

(١) هو الأشعث بن قيس بن معدي كَرِب الكِنْدي، يكنى أبا محمد، وكان من ملوك كِنْدة، وقدم إلى النبي ﷺ سنة ١٠ للهجرة مع سبعين من كِنْدَة فأسلموا، شهد اليرموك والقادسية، وروى عن النبي ﷺ أحاديث، وأخرج له البخاري ومسلم وغيرهما، توفي سنة ٤٢ للهجرة وقيل غير ذلك، انظر ترجمته في: الإصابة ١/٨٠، الاستيعاب ١/٢٤٧، تهذيب التهذيب ١/٣٥٩.

(٢) انظر المسند ٥/٢١١، والترمذي من طريق أبي هريرة وأبي سعيد ـ كتاب البر والصلة رقم ١٩٥٤، ١٩٥٥، وأبو داود من طريق أبي هريرة ـ كتاب الأدب ـ باب في شكر المعروف ٤/٢٥٥ رقم ٤٨١١.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٨.

(٤) في ب، حـ: وليس نهى. وهو خطأ.

(٥) في ب، حـ: لا يشكر إحسان الناس.

(٦) قبل هذا الموضع زاد في ب، حـ: وقيل معناه: إن كان من طبعه وعادته كفران نعمة الناس

وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في «أماليه»: المعروف المشهور في الرواية النصب في اسم الله تعالى وفي الناس، ويشهد لذلك حديث النعمان بن بشير (ومن لم يشكر للناس لم يشكر لله)[1]، رواه عبدالله بن أحمد في رواية المسند.

وقال[2] القاضي أبو بكر بن العربي: انه روي برفعهما ونصبهما، ورفع أحدهما ونصب الآخر، فهذه أربعة أوجه. انتهى.

[٤٤] حديث: «كانَ بيني وبينَ رجلٍ خصومةٌ في شيءٍ، فاختصمْنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»[3].

قال القاضي عياض: كذا في الرواية[4]، وارتفع شاهداك بفعل مضمر، قال سيبويه معناه ما قال شاهداك، قلت: أو على أن التقدير: لك إقامة شاهديك أو طلب يمينه، فحذف الإقامة والطلب وأقيم المضاف إليهما مقامه فارتفع، وحذف الخبر للعلم به.

وقال الكرماني: أي المثبت أو الحجة شاهداك، أو شاهداك هو المطلوب.

قوله: (لَفِيَّ والله نَزَلَتْ)[5]، قال ابن مالك: فيه شاهد على توسط القسم بين

= وترك الشكر لهم، كان من عادته كفر نعمة الله وترك الشكر له.

(١) جزء من الحديث السابق نفسه.

(٢) في ب، حـ: وذكر بدلاً من: قال.

(٣) المسند ٥/٢١١، والبخاري - الشهادات - باب اليمين على المدعى عليه ٥/٢٨٠، رقم ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ومسلم - الإيمان - باب وعيد من اقتطع حق مسلم ١/١٢٣ رقم ٢٢١.

(٤) في ب، حـ: كذا الرواية.

(٥) جملة من الحديث السابق، ولا القسم في رواية البخاري فقط، غير أن عنده أنزلت (بالهمزة) بدل نزلت، ويقصد بالآية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ . .﴾ آل عمران ٧٧.

جزأي الجواب، وعلته أن اللام يجب وصلها بمعمول الفعل الجزائي المقدم، وخلو الفعل منها ومن قبول قد إن كان ماضياً، كما يجب خلو المضارع منها ومن قبول نون التوكيد إذا قدم معموله كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[1].

[٤٥] حديث: «فقال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: بيِّنَتَكَ أنَّهَا بِئْرُكَ وإلاَّ فَيَمِينه»[2].

قال أبو البقاء[3]: بيِّنَتَك بالنصب على تقدير هاتِ أو أحضرْ، وأنها بالفتح لا غير والكسر خطأ فاحش، وقوله: وإلّا فيمينه: يجوز فيه النصّب على تقدير: وإلّا فاستوفِ يمينه، والرفع على تقدير: وإلّا فلك يمينه، على الابتداء والخبر، وقال الكرماني: يجوز في بينتك الرفع أي المطلوب بينتك.

مسند الأغر المزني رضي الله عنه[4]

[٤٦] حديث: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلى قَلْبِي»[5].

قال الطيبي: اسم إنّ ضمير الشأن، والجملة بعده خبر له ومفسّرة، والفعل مسند إلى الظرف، وموضعه رفع بالفاعلية.

---

(١) آل عمران ١٥٨.

(٢) المسند ٥/٢١٢، والبخاري - كتاب الأحكام - باب الحكم في البئر ١٣/١٧٧ رقم ٧١٨٤ وكتاب الأيمان ١١/٥٤٤ رقم ٦٦٥٩، ١١/٥٥٨ رقم ٦٦٧٧ واللفظ مختلف.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٩.

(٤) هو الأغرُّ بن يسار المُزَني ويقال الجُهَنِي، روى عن النبي ﷺ حديثه هذا فقط، وروى عن أبي بكر غيره، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١/٣٦٥.

(٥) المسند ٤/٢١١، ومسلم - الذكر والدعاء - باب استحباب الاستغفار ٤/٢٠٧٥ رقم ٢٧٠٢، وأبو داود - كتاب الصلاة - باب في الاستغفار ١/٣٤٨.

مسند أمية بن مَخْشِيٍّ الخُزَاعي رضي الله عنه(1)

[٤٧] حديث: «بِسْمِ اللهِ أولَهُ وآخرَهُ»(2).

قال أبو البقاء(3): الجيد النصب فيهما والتقدير: عند أوله وعند آخره، فحذف عند وأقام المضاف إليه مقامه، ويجوز أن يكون التقدير: ألاقي بالتسمية أوله وآخره، ويجوز الجر على تقدير: أي في أوله وآخره.

مسند أنس بن مالك رضي الله عنه(4)

[٤٨] حديث الشفاعة قوله: «يجمع المؤمنون يوم القيامة فيلهمون لذلك»(5).

قال أبو البقاء(6) ذلك: إشارة إلى المذكور بعده وهو حديث الشفاعة، ويجوز أن

---

(١) ويقال الأزدي، يكنى أبا عبدالله، صحب النبي ﷺ ثم سكن البصرة له حديث واحد في التسمية على الطعام، انظر ترجمته في: الإصابة ١/١٠٦، الاستيعاب ١/٢٠٢، أسد الغابة ١/١٣٥، طبقات ابن سعد ٧/٢١٢، الكاشف ١/١٣٩، التقريب ١/٨٤.

(٢) المسند ٤/٣٣٦، وأبو داود ـ الأطعمة ـ باب التسمية على الطعام ٢/٣١٢.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٩.

(٤) هو أبو حمزة خادم رسول الله ﷺ، أمه أم سليم بن ملحان الأنصارية، كانت إقامته بعد النبي ﷺ بالمدينة، ثم شهد الفتوح، ثم سكن البصرة ومات بها وكان آخر الصحابة موتاً بها سنة ٩٣ للهجرة على الأصح، وهو أحد المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، فقد روى عنه ٢٢٨٦ حديثا، انظر ترجمته في: الإصابة ١/١١٢ ـ ١١٤، الاستيعاب ١/٢٠٥ ـ٢٠٩، أسد الغابة ١/١٥٧، طبقات ابن سعد ٧/١٧ ـ ٢٧، طبقات خليفة بن خياط ١٨٦، الكاشف ١/١٤٠، تهذيب التهذيب ١/٣٧٦، تقريب التهذيب ١/٨٤.

(٥) المسند ٣/١١٦، ٢٤٤، والبخاري ـ التوحيد ـ باب قوله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ ٣/٣٩٢ رقم ٧٤١٠ مع اختلاف في اللفظ، ومسلم ـ كتاب الايمان ـ ١/١٨٠ رقم ٣٢٢، وهو بلفظ فيهتمون بدل يلهمون، ومسلم أيضا برقم ١٨٢/١٣٢٦، وابن ماجه ـ الزهد ـ ٢/١٤٤٢ رقم ٤٣١٢.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٢٠.

يكون قد جرى ذكره قبل فأشار بذلك إليه ثم ذكر بعد منه طائفة.

قوله[1]: (لـو استشفعنا على ربنا)[2]: عدّى استشفعنا بعلى، وهي في الأكثر تتعدى بإلى، ومعناها أيضاً استعنت، يقال: استشفعت إليه واستعنت عليه وتحملت عليه بمعنى واحد، ومن هذا قول الشاعر:ـ

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ[3]

فعدّاه بعلى، قال أبو عبيدة: إنّما ساغ ذلك لأن معناه أقبلت عليّ. انتهى.

قلت: في رواية للبخاري: (لو استشفعنا إلى ربنا) بإلى على الأصل.

قال الكرماني: وجواب لو محذوف أو هي للتمني.

وقال الطيبي[4]: لَوْ هي المتضمنة للتمني والطلب، وقوله: فيرحمنا منصوب بأن المقدرة جواباً للو[5]، وقوله: أنت آدم: من باب (أنا أبو النجم وشعري شعري)[6]، ثم قال أبـو البقـاء[7]: وقـولـه: لست هنـاكم[8]: هنا في الأصل ظرف مكان، وقد استعملت للزمـان، ومعنـاهـا ههنا عند، أي لست عند حاجتكم أنفعكم، والكاف والميم لخطاب الجماعة.

---

(١) في ب، حـ: وقوله: فيقولون.

(٢) جزء من الحديث السابق نفسه.

(٣) وعجزه: لعمر الله أعجبني رضاها، وهو للقحيف العجلي، انظر شواهد المغني ٩٥٤، وهمع الهوامع ٤/١٨٦، والخصائص ٢/٣١١، والخزانة ٤/٢٤٧.

(٤) في ب، حـ: قال أبو البقاء وقال الطيبي.

(٥) في ب، حـ: منصوب بأن المضمرة بعد الفاء الواقعة جوابا للو.

(٦) وتتمته: لله دري ما أجنّ صدري.

(٧) في ب، حـ: سقط قوله: ثم قال أبو البقاء.

(٨) جزء من الحديث السابق.

وقوله: (فيستحي ربّه من ذلك)[1]، الأصل فيستحي ربه أي من ربّه[2]، فحذف مِنْ للعلم بهـا كقـوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[3] أي من قومه، ويجوز أن لا يكون فيه حذف ويكون المعنى: يخشى ربه ويخاف[4] لأن الاستحياء والخشية بمعنى واحد.

وقوله: ولكن ائْتُوا موسى عبد [5] تقديره: هو عبد، ولو نصب جاز على البدل وعلى الحال [6]، والرفع أفخم.

قوله: ائتوا عيسى عبدالله [7]، والرفع فيه أجود كما رفع ما قبله على التعظيم، ويجوز النصب على الصفة.

وقوله: ائتوا محمداً ﷺ عبداً غفر الله له؟ [8]، فنصب ههنا على البدل والحال أو على إضمار أعني، ولو رفع (عبد كلمه الله) لجاز.

وقوله: أنتظر أمتي تعبر الصراط[9]، تقديره: أنتظر أمتي أَنْ تعبر الصراط، فأَنْ والفعل في تقدير مصدر موضعه نصب بدلاً من أمتي بدل اشتمال، ولما حذف أَنْ رفع الفعل، ونَصْبُهُ جائزٌ.

وقوله: فالخلق مُلْجَمُون في العَرَق[10]: يجوز أن يكون المعنى أنهم في الموت ملجمـون بغيره، ويكـون (في الموت) خبراً عن الخلق[11]، وملجمون: خبراً آخر،

---

(١) جزء من الحديث السابق أيضا.

(٢) في ب، حـ: الأصل فيستحي من ربّه.

(٣) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٤) في ب، حـ: أو يخاف.

(٥) الحديث السابق.

(٦) في ب، حـ: أو على الحال.

(٧) الحديث السابق نفسه.

(٨) الحديث السابق نفسه أيضا.

(٩) الحديث السابق نفسه.

(١٠) جزء من الحديث السابق.

(١١) في ب، حـ: أنهم في العرق ملجمون بغيره، ويكون في العرق خبراً عن الخلق وهو الصحيح.

ويجوز أن يكون «في» بمعنى الباء، ويكون العرق ألجمهم، وهذا كلام أبي البقاء[1].

وقوله: فأحمده بمحامد لا أقدر عليه الآن[2]: قال النووي: هكذا هو في الأصول (لا أقدر عليه) وهو صحيح، ويعود الضمير في «عليه» إلى الجملة[3].

وقوله في الرواية الأخرى: لست لها[4]: قال الطيبي: اللام متعلقة بمحذوف، واللام هي التي في قولك: أنت لهذا الأمر، أي كائن له، ومختصّ به، وعلى هذا قوله: أنا لها، وقوله: ليس ذلك لك.

[٤٩] حديث الغار، قوله: **«إنه كانَ لِي والدانِ فكنتُ أحلبُ لهما فِي إنائِهما فآتيهما فإذا وجدتُهما راقدَيْنِ قمتُ على رؤوُسِهما كراهيةَ أَنْ أُرُدَّ سِنَتَهُمَا في رؤوسهما حتَّى يستيقظان متى استيقظا»**[5].

قال أبو البقاء[6]: هكذا وقع في هذه الرواية (حتى يستيقظان) بالنون، وفيه عدة أوجه: أحدهما: أن يكون ذلك من سهو الرواة، وقد وقع ذلك منهم كثيراً، والوجه حذفها بحتى لأن معناها: إلى أنْ يستيقظا، ويتعلق بقمت. والثاني: أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر كقوله:

---

(١) إعراب الحديث النبوي: ٢٢، والنص في ب، حـ: هذا كله كلام أبي البقاء.

(٢) جزء من الحديث السابق نفسه.

(٣) في ب، حـ: الى الحمد. وهو الصحيح.

(٤) هي إحدى روايتي مسلم ١٨٢/١ رقم ٣٢٦، وأما باقي روايات المسند فهي بلفظ لست هناكم، ووردت عند البخاري بلفظ: لست هناك.

(٥) المسند ١٤٣/٣، والبخاري ـ البيوع ـ باب إذا اشترى شيئاً لغيره ٤٠٨/٤ رقم ٢٢١٥، وأيضا كتاب الإجارة ـ باب من استأجر أجيرا ٤٤٩٠/٤ رقم ٢٢٧٢، ومسلم الذكر والدعاء ٢٠٩٩/٤ رقم ٢٧٤٣.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٢٣.

أَنْ تَقْـرَآنِ على أسـمـاءَ ويْحَـكُـمَـا مِنّي السـلامَ وأَنْ لا تُخْبِـرَا أَحَـدَا[1]

والثالث: أن يكون على حذف مبتدأ أي هما يستيقظان[2]. قوله: متى استيقظا تقديره: سقيتهما، ويجوز أن يكون المعنى: أؤخر أو أنتظر أي وقت استيقظا. انتهى.

[٥٠] قلت[3] حديث الأوعية: «فالرصاص والقارورة، قال: ما بأس بهما»[4].

قال أبو البقاء[5]: جعل اسم ما نكرة، والخبر جار ومجرور، والأكثر في كلامهم أن يقدم ههنا الخبر فيقال: ما بهما بأس، وتقديم المبتدأ غير جائز لأن البأس مصدر، وتعريف المصدر وتنكيره متقاربان، وقد قالوا: لا رجل في الدار، فرفعوا بلا النكرة، «وما» قريب منها، ويجوز أن يجمل «ما» على «لا».

[٥١] حديث: «لا تزال جهنّمُ تقـولُ هلْ مِنْ مزيدٍ حتى يضعَ فيها ربُّ العزّةِ قدمه فتقولُ: قطْ قطْ وعزّتك»[6].

قال الأندلسي في «شرح المفصل»: قطْ المخففة معناها حسب، وهي مبنية على السكون لوقوعها موقع فعل الأمر، ويدخلها نون الوقاية حرصاً على إبقاء سكونها، قال:

---

(١) قائله مجهول، انظر مجالس ثعلب ٣٩٠، والإنصاف ٥٦٣، وشرح المفصل ١٥/٧، ١٤٣/٨، ومغني اللبيب ٤٦، ٩١٥، وشرح الأشموني ٢٨٧/٣، وخزانه الأدب ٥٥٩/٣.

(٢) في ب، حـ: أي: حتى هما يستيقظان.

(٣) كلمة (قلت) ساقطة من ب، حـ.

(٤) المسند ١١٢/٣.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٢٥.

(٦) المسند ١٣/٣، والبخاري ـ التوحيد ـ ٣٦٨/١٣ رقم ٧٣٨٣ ورقم ٧٤٤٩، ومسلم ـ الجنة وصفة نعيمها ـ ٢١٨٧/٤٠ رقم ٢٨٤٨، والترمذي ـ صفة الجنة ـ ٦٩١/٤، ٦٩٢.

امْتَلأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي[1]

وربما حذفت نون الوقاية منها مثله في عنّى وعَنِى، وإنّما لم تبن حسب وان كانت في معناها لأنها لم توضع في أول أحوالها وضع الفعل كما فعل بقط، لأنك تصرفها فتقول: احسبني الشيء إحساباً، وهذا حسبك أي كافيك، فلمّا تصرّف بهذه الوجوه دون قط أعرب ولم يُبْنَ، وتنوين قط هذه في التنكير لأنها بمنزلة صه ومه.

[٥٢] حديث: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ»[2].

قال أبو البقاء[3]: لم يقل بِكُم لأنه أراد من أجلكم لتقتدوا بي. انتهى.

وقال ابن مالك في «التوضيح»[4]: يروى قوله (فلأصل) بحذف الياء وبثبوتها مفتوحة وساكنة، واللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور، واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير: قوموا فقيامكم لأصليَ لكم.

ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا، واللام عند حذف الياء لام الأمر، ويجوز فتحها على لغة سُلَيْمٍ وتسكينها بعد الفاء والواو وثم على لغة قريش، وحذف الياء علامة الجزم، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[5].

---

(١) هذا رجز لا يعلم قائله، والشاهد في قوله: قطني، حيث استعمله بنون الوقاية انظر شرح الشواهد للعيني على شرح الأشموني ١/٨٨.

(٢) المسند ٣/٢١٧، والبخاري ـ الصلاة ـ ١/٤٨٨ رقم ٣٨٠ و ـ كتاب الأذان ـ ٢/٣٤٥ رقم ٨٦١ ومسلم ـ المساجد ـ ١/٤٥٧ رقم ٦٥٨، وأبو داود ـ الصلاة ـ ١/١٦٦ رقم ٦١٢، والنسائي ـ الإمامة ـ ٢/٨٦، والدرامي ـ الصلاة ـ ١/٢٩٥، والموطأ ـ قصر الصلاة ـ ١/١٥٣ رقم ٣١.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٢٦.

(٤) شواهد التوضيح: ١٨٦.

(٥) سورة العنكبوت: ١٢.

وأما في رواية من أثبت الياء ساكنة فيحتمل أن تكون اللام لام كي ، وسكنت الياء تخفيفاً، وهي لغة مشهورة، أعني تسكين الياء المفتوحة، ومنه قراءة الحسن: (وَذَرُوا مَا بَقِيْ مِنَ الرِّبَا)[1]، وقرىء: (فَنَسِيْ)[2] و(ثَانِيْ اثْنَيْنِ)[3] بالسكون.

ويحتمل أنْ تكون اللام لام الأمر، وتثبت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)[4].

وقال الزركشي: قال ابن السِّيد: يرويه كثير من الناس بالياء، ومنهم من يفتح اللام ويسكن الياء ويتوهمونه قَسَماً، وذلك غلط لأنه لا وجه للقسم، ولو كان لقال: لأصليَنَّ، بالنون، وإنما الرواية الصحيحة «فلأصل» على معنى الأمر إذا كان للمتكلم والغائب كان اللام أبداً، وإذا كان للمخاطب كان بلام وغير لام.

قوله: (وصففتُ أنا واليتيمُ وراء)[5]: قال الزركشي: بنصب اليتيم ورفعه، ويروى: وصففت واليتيم من غير توكيد والأول أفصح، إذْ لا يعطف غالباً على الضمير المرفوع إلا مع التأكيد[6]، كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[7].

[٥٣] حديث: «مرّ النبي صلى الله عليه وسلم بتمرة مسقوطة»[8].

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٨.
(٢) سورة طه: ١١٥.
(٣) سورة التوبة: ٤٠.
(٤) سورة يوسف ٩٠، وانظر حول هذه الآية: الكشف ٢/١٨. والنشر ٢/٢٨٥.
(٥) جزء من الحديث السابق نفسه.
(٦) انظر هذه المسألة في: كتاب سيبويه ٢/٣٧٧ وما بعدها، وشرح الكافية ١/٣١٩، وشرح المفصل ٣/٧٦، والإنصاف ٢/٤٧٤ مسألة ٦٦، وشواهد التوضيح ١١٤، ١١٥، وشرح الأشموني ٢/١١٥، ١١٦.
(٧) سورة البقرة ٣٥.
(٨) البخاري ـ البيوع ـ ٤/٢٩٣ رقم ٢٠٥٥ ومسلم ـ الزكاة ـ ٢/٧٥٢ رقم ١٠٧١، وليس عنده =

قال الكرماني: القياس أن يقال ساقطة، لكنه قد يجعل اللازم كالمتعدي بتأويل كقراءةِ مَنْ قرأ: (عُمُوا وصُمُّوا)[1] بلفظ المجهول.

التيمي: هي كلمة غريبة، لأن المشهور أن سقط لازم، على أن العرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول وبالعكس إذا كان المعنى مفهوماً، ويجوز أن يقال: جاء «سقط» متعدياً أيضاً بدليل قوله تعالى: ﴿سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[2] الخطاب يأتي للمفعول بمعنى الفاعل كقوله تعالى: ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً﴾[3] أي آتياً.

وقال ابن مالك[4]: مسقوطة بمعنى مسقطة ونظيره مرقوق بمعنى مرق أي مسترق عن ابن جِنِّي، ومثله أيضاً رجل مفؤود أي جبان، ولا فعل له، كقراءة النَّخَعِي: (عُمُوا وصُمُّوا)، ولم يجيء معمى ولا مصموم استغناء بأعمى وأصم.

[٥٤] حديث: «مَا صلّيتُ وراءَ إمامٍ قطّ أخف صلاةً..»[5].

قال الكرماني: أخف صفة للإمام، وصلاة تمييز له.

قوله: (وإنْ كان يسمعُ بكاءَ الصبي)[6]: أصله: وإنه كان، فخفف وفيه ضمير الشأن.

= هذه اللفظة، وأبو داود ـ الزكاة ـ ٢/١٢٣ رقم ١٦٥١، ١٦٥٢.

(١) سورة المائدة ٧١ بلفظ (فعمُوا).

(٢) سورة الأعراف ١٤٩.

(٣) سورة مريم ٦١.

(٤) شواهد التوضيح ١٩٧، ١٩٨.

(٥) المسند ٣/١٦٢، والبخاري ـ الأذان ـ ٢/٢٠١ رقم ٧٠٨، ومسلم ـ الصلاة ـ ١/٣٤٤ رقم ٤٧٣.

(٦) هذا الجزء مأخوذ من رواية البخاري للحديث السابق، غير أنها وردت بلفظ: ليسمع بدل يسمع، وهي ليست عند مسلم ولا أحمد.

[٥٥] حديث: «إنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم وأبا بكرٍ وعمرَ كانوا يفتتحونَ الصلاةَ بالحمد للهِ ربِّ العالمينَ»[١].

قال الزركشي والكرماني: بضم الدال على سبيل الحكاية.

[٥٦] حديث: «لقد رأيتُ لكم الآنَ منذُ صَلَّيْتُ الجنةَ والنّارَ»[٢].

قال الكرماني: فإن قلت الآن للحال ورأيت للماضي فكيف يجتمعان؟ قلت: دخول «قد» عليه قد قربه إلى الحال، فإن قلت: فما قولك في صليت؟ فإنه للماضي ألبتة، قلت: قال ابن الحاجب: كل مخبر أو منشىء قصده[٣] الحاضر، فمثل قولك: صليت[٤]، يكون للماضي اللاصق للحاضر أو أريد بالآن ما يقال عرفاً إنه الزمان الحاضر لا اللحظة الحاضرة الغير المنقسمة المسماة بالحال، فإن قلت: منذ: حرف أو اسم؟ قلت: جاز الأمران، فإن كان اسماً فهو مبتدأ وما بعده خبره، والزمان مقدر قبل، وقال الزجاج بعكس ذلك.

قولـه: (فلمْ أرَ كاليومِ في الخيرِ والشرِّ)[٥]: قال الطيبي: الكاف في موضع الحال، وذو الحال المفعول به وهو الجنة والنار، والمعنى: لم أر الجنة والنار في الخير والشر يوماً من الأيام مثل[٦] ما رأيت اليوم، أي رأيتهما رؤية جلية ظاهرة مثبتاً في مثل هذا الجدار ظاهراً خيرها وشرها، ونحوه قول الشاعر:-

حَتَّـى إِذَا الـكَـلَّابُ قَالَ لَهَـا كالـيومِ مطلوبـاً ولا طالـبَـا[٧]

---

(١) المسنـد ٣/١٦٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٢٣، ٢٧٣، ومسلم ـ الصلاة ـ ١/٢٩٩ رقم ٣٩٩، والنسائي ـ كتاب الافتتاح ـ باب البداءة بفاتحة الكتاب ٢/١٣٣.

(٢) المسند ٣/٢٥٩، والبخاري ـ الأذان ـ ٢/٢٣٢ رقم ٧٤٩، وأيضا كتاب الرقاق ١١/٢٩٥ رقم ٦٤٦٨.

(٣) في ب، حـ: فقصده.

(٤) في ب، حـ: فمثل صليت.

(٥) جزء من الحديث السابق.

(٦) في ب، حـ: منك ما رأيت.

(٧) قائله أوس بن حجر، ديوانه: ٣، وهو برواية (طلبا)

[٥٧] حديث: «يُؤْتَى بالرجلِ يومَ القيامةِ من أهلِ الجنةِ فيقول له: يا ابنَ آدمَ كيفَ وجدتَ منزلَكَ؟ فيقولُ: أي ربِّ خَيْرَ منزل»[١].

قال أبو البقاء[٢]: النصب هو الوجه، أي وجدته خير منزل.

[٥٨] حديث: «انّ رسول الله صلى الله عليه وسلم صعد أُحُداً فتبعه أبو بكر وعمر وعثمان فَرَجَفَ بهم فقال: اسكن، نبي وصدّيق وشهيدان»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: تقديره: عليك نبي[٥]، وقد جاء مفسّراً في حديث آخر.

[٥٩] حديث: «لا عَدْوَى ولا طِيَرَة»[٦].

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: أكثر ما يحذف الحجازيون خبر «لا» مع إلاّ نحو: لا إله إلاّ الله، ومن حذفه دون إلاّ قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[٧] وقوله ﷺ: (لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ)[٨] و: (لا عَدْوَى ولا طِيَرَة).

---

(١) المسند ٣/١٣١، ١٣٢، ٢٠٨، والنسائي ـ الجهاد ـ باب ما يتمنى أهل الجنة ٦/٣٦، الدارمي بمعناه ـ باب ما يتمنى الشهيد ٢/٢٠٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٣٢.

(٣) المسند ٣/١١٢، والبخاري ـ فضائل الصحابة ـ ٧/٥٣ رقم ٣٦٩٩، وأبو داود ـ السنة ـ ٤/٢١١ رقم ٤٦٤٨، والترمذي ـ المناقب ـ ٥/٦٢٤ رقم ٣٦٩٧.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ٣٢.

(٥) في ب، حـ: علا نبي.

(٦) المسند ٣/١٣٠، ١٧٣، والبخاري ـ الطب ١٠/١٥٨ رقم ٥٧٠٧، ومسلم ـ السلام ٤/١٧٤٦ رقم ٢٢٢٤، وأبو داود ـ الطب ـ ٤/١٧ رقم ٣٩١١، ٣٩١٢، والترمذي ـ السير ـ ٤/١٦١.

(٧) سورة الشعراء ٥٠.

(٨) المسند ١/٣١٣.

[٦٠] حديث: «إنه الإيمانُ حبُّ الأنصارِ وإنَّهُ النفاقُ بُغْضُهم»[١].

قال أبو البقاء[٢]: إنّ المؤكدة والهاء فيها ضمير الشأن مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[٣]، وليست ضميراً عائداً على مذكور قبله، إذْ ليس في الكلام ذلك.

الإيمانُ حبُّ الأنصارِ: مبتدأ وخبر، وهو خبر إنّ[٤] كأنه قال: إنّ الأمر والشأن الإيمانُ حبُّ الأنصار، ويروي: آية الايمان، وهو ظاهر. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر[٥]: آية: بهمزة ممدودة وياء تحتية مفتوحة وهاء تأنيث، والإيمان مجرور بالإضافة، هذا من المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد[٦]، والآية: العلامة، قال: وما ذكره أبو البقاء من أنه بهمزة مكسورة ونون مشدّدة وهاء، والإيمان بالرفع تصحيف فيه.

قلت: ويؤيد ذلك أن في رواية النسائي: (حُبُّ الأنصارِ آيةُ الإيمان)[٧]، والأنصار أصله جمع ناصر كأصحاب وصاحب، أو جمع نصير كأشراف وشريف صار عَلَماً عليهم بتسمية النبي ﷺ.

---

(١) المسند ٣/ ١٣٠، ١٣٤، والبخاري ـ مناقب الأنصار ـ ٧/ ١١٣ رقم ٣٧٨٣، ٣٧٨٤، و ـ كتاب الإيمان ـ ١/ ٦٢ رقم ١٧، ومسلم ـ الإيمان ـ ١/ ٥٨ رقم ١٢٨، ١٢٩، والترمذي ـ المناقب ـ ٥/ ٧١٢ رقم ٣٩٠٠، والنسائي ـ الإيمان ـ ٨/ ١١٦، وابن ماجه ـ المقدمة ـ ١/ ٥٧ رقم ١٦٣ وهو بالمعنى. وهو في ب، حـ برواية: آية الايمان، ولا اشكال في هذه الرواية، انظر كلام ابن حجر حول رواية الحديث في فتح الباري ١/ ٦٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٣٣.

(٣) سورة الحج ٤٦.

(٤) أي والجملة من المبتدأ وخبره خبر أنّ.

(٥) فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر ١/ ٦٣، وهو في ب، حـ: وقال الحافظ ابن حجر.

(٦) في ب، حـ: والثانية، وهو تصحيف.

(٧) النسائي ـ كتاب الايمان ـ باب علامة الايمان ٨/ ١١٦.

[٦١] حديث: «**إنِّي لأولُ الناسِ تنشقُّ الأرضُ عنه جمجمتي يومَ القيامةِ ولا فخر**»[١].

كان مقتضى اللفظ عن جمجمته، لكنه جاء على نسق الضمير في إنّي على حد قول الشاعر:

أَنَا الرِّجلُ الضَّرْبُ الذِي تَعْرِفُونَنِي[٢]

وقوله: ولا فخر: قال الطيبي: حال مؤكدة، أي أقول هذا ولا فخر.

[٦٢] حديث: «**إنّ الشيطانَ يَجْرِي مِن ابْنِ آدمَ مجرى الدم**»[٣].

قال الطيبي: عدّى يجري بمِنْ على تضمنه معنى التمكن، أي يتمكن من الإنسان في جريانه في عروقه مجرى الدم. وقوله: مجرى الدم: يجوز أن يكون مصدراً ميمّياً وأن يكون اسم مكان.

[٦٣] حديث: «**إنِ استطعتَ أنْ تصبحَ وليس في قلبِكَ غِشّ لأحدٍ من المسلمين فافعل**»[٤].

قال الطيبي: تصبح: أي تدخل في وقت الصبح، وليس: حال تنازع فيه الفعلان، والمراد بهما الديمومة، وقوله: فافعل: جزاء كناية عما سبق في الشرط من المعنى، أي إنْ فعلت ما نصحتك به فقد أتيت بأمر عظيم.

---

(١) المسند ٣/١٤٤، والدارمي ـ المقدمة ١/٢٧، ٢٨.

(٢) قائله: طرفة بن العبد في ديوانه ٣٨، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٩٥، والدرر ١/٦٣، وهو بلا نسبة في الهمع ١/٨٦، وهو في الديوان برواية: (تعرفونه)، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٣) المسند ٣/١٥٦، ٢٨٥، ٣٠٩ والبخاري ـ الأحكام ـ ١٣/١٥٩ رقم ٧١٧١، وـ كتاب بدء الخلق ٦/٣٣٩ رقم ٣٢٨١، وأبو داود ـ الصوم ـ ٢/٣٣٣ رقم ٢٤٧٠، وابن ماجه ـ الصيام ـ ١/٥٦٦ رقم ١٧٧٩، والدارمي ـ الرقاق ـ ٢/٣٢٠.

(٤) الترمذي ـ كتاب العلم ـ ٥/٤٦ رقم ٢٦٧٨.

[٦٤] حديث: «قَدِمَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَيٌّ مِنَ الْيَمَنِ، فقال صلى الله عليه وسلم: بما أهللت»(١).

قال ابن مالك في «توضيحه»(٢): سنة ثبوت الألف في (بما أهللت) **لأن ما** استفهامية مجرورة فحقها أن تحذف ألفها فرقاً بينها وبين الموصولة، هذا هو الكثير نحو: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ﴾(٣)، و﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾(٤)، و: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾(٥)، ونظير هذا الحديث قوله ﷺ: (ليأتينَّ على الناسِ زمانٌ لا يبالي المرءُ بما أخذ المال أمِنْ حلالٍ أم مِنْ حرام)(٦)، وقول سهل بن سعد: وقد امْتَرَوْا في المِنْبَرِ مِمَّ عُودُهُ، (أي لا أعرف مِمَّ عوده)(٧)، ونظير ثبوت الألف في الأحاديث المذكور ثبوتها في: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)(٨) في قراءة عكرمة وعيسى، ومن ثبوتها في الشعر قول حسان:-

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ(٩)

وقول عمر بن أبي ربيعة(١٠):-

عجباً ما عجِبْتُ مِمّا لو أبصرْ ... تَ خليليّ ما دونه لَعَجِبْتَا

---

(١) أخرجه البخاري في: ٣٤ ـ كتاب البيوع، ٢٣ ـ باب قول الله: ﴿**يا أيها الذين أمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون**﴾.

(٢) شواهدالتوضيح لابن مالك: ١٥٩.

(٣) سورة آل عمران: ٧١.

(٤) سورة النمل: ٣٥.

(٥) سورة النازعات: ٤٣.

(٦) أخرجه النسائي ـ كتاب البيوع ـ باب اجتناب الشبهات ٧/٢١٤.

(٧) النص في البخاري: (اني لأعرف مما هو)، انظر البخاري ـ ١١ ـ كتاب الجمعة، ٢٦ ـ باب الخطبة على المنبر.

(٨) سورة النبأ آية ١، وهي في ب، حـ: عمّا يتساءلون.

(٩) قائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه: ٨٨.

(١٠) مطلع قصيدة في ديوانه: ٤٤٩.

لِمــقــال الــصّــفـيّ فِيمَ التَّـجَـنّي ولِــمَــا قَدْ جفــوتــنِــي وهَــجَــرْتَــا

وفي عدول حسان عن (عَلامَ يقوم يشتمني) وعدول عمر عن (ولِمَ) مع إمكانهما، دليل على أنهما مختاران لا مضطران.

[٦٥] حديث: «ولا تنقشوا في خواتيمكم عربيٌّ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: إنما رفع (عربي) لأنه حكاية كقوله: محمد رسول الله، فهو على الحكاية، أي لا تنقشوا ما صورته عربي.

قلت: رواه النسائي بلفظ (عربياً) بالنصب، ويمكن أن يكون في رواية أحمد منصوباً كتب بغير ألف[٣] كما قررناه في موضع آخر من هذا الكتاب.

[٦٦] حديث: «وَأَيْمُنُ الذي نفسي بيده لو رأيتم ما رأيتُ لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»[٤].

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: أيمن الله: اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذ من اليُمْن والبركة، كأنهم يقسمون[٥] بيمن الله وبركته، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف للعلم به كما كان ذلك في: لعمر الله[٦]، وتقديره: أيمن الله قسمي أو يميني

(١) المسند ٣/٩٩، والنسائي ـ الزينة ـ ١/١٧٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٢٤.

(٣) في ب، حـ: ولكنه كتب بغير ألف. والمؤدى واحد.

(٤) المسند ٣/١٠٢، و١٥٤، والبخاري ـ التفسير ـ ٨/٢٨٠ رقم ٤٦٢١، وأيضاً ١١/٣١٩ رقم ٦٤٨٦، ومسلم ـ الصلاة ـ ١/٣٢٠ رقم ١١٢، والترمذي ـ الزهد ـ ٤/٥٥٦ رقم ٢٣١٢، وابن ماجه ـ الزهد ٢/١٤٠٢، والموطأ ١/١٨٦ رقم ١، والدارمي ـ باب لو تعلمون ما أعلم ٢/٣٠٦، وهو في ب، حـ: برواية: وأيم بغير نون.

(٥) في ب، حـ: أقسموا.

(٦) في ب، حـ: نعم الله، وهو تحريف.

ونحـوهما، وفتحت الهمزة منه لأنه غير متمكن، لا يستعمل إلّا في القسم وحده، فضارع الحرف بقلة تمكنه ففتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لام التعريف، وذلك فيه دون بناء الاسم لشبهه الحرف، ويؤيد حال هذا الاسم في مضارعته الحرف أنهم تلاعبوا به فقالوا مرة (أيمن الله) بالفتح، ومرة: إيمن الله، بالكسر أي الهمزة[1]، ومرة: أيم الله، بحـذف النون، ومرة: إيم الله بالكسر، ومرة: مِ الله، ومرة: مُ الله، ومرة من ربي، . ومرة: من ربي.

وقال في «النهاية»: أيم الله من ألفاظ القسم كقولك: لعمر الله وعهد الله، وفيها لغات كثيرة، وتفتح همزة أيم[2] وتكسر، وهمزتها همزة وصل وقد تقطع[3].

[٦٧] حديث: «إنّه أُنْزِلتْ عليَّ آنفاً سُورةٌ»[4]، وفي حديث جرير «ذكرك آنفاً»[5].

قال أبو البقاء[6]: آنفاً: منصوب على الظرف تقديره: ذكرك زماناً آنفاً أي قريباً من وقتنا، وحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل، أي ذكرك مستأنفاً لذكرك، ومنه قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ آنِفاً﴾[7]، ومثله حديث: (إلّا الذي سَارّني به جبريلُ آنِفاً)[8]. انتهى. وحديث: (هل قرأ أحدٌ منكم معي آنفاً)[9]،

---

(١) هذه الجملة ساقطة من ب، جـ. انظر النص في شرح المفصل ٩/٩٢.

(٢) في ب، حـ: وتفتح همزتها.

(٣) زاد في ب، حـ: بعد ذلك كلمة. انتهى.

(٤) المسنـد ٣/١٠٢، ومسلم ـ الصلاة ـ ١/٣٠٠ رقم ٤٠٠، وأبو داود ـ السنة ـ ٤/٢٣٧ رقم ٤٧٤٧، والنسائي ـ الافتتاح ٢/١٣٣، ٢١٣٤.

(٥) النسائي ـ الافتتاح ـ ٢/١٠٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٥٥.

(٧) سورة محمد ١٦، وزاد في ب، حـ بعد هذه الآية كلمة: انتهى.

(٨) لم يذكر في ب، حـ: كلمة انتهى بعد هذا الحديث.

(٩) النسائي ـ الافتتاح ٢/١٠٨.

وحديث: (عُرِضتْ عليَّ الجنةُ والنارُ آنفاً في عرض هذا الحائط)[1].

وقال أبو حيان: آنفاً: منصوب على الحال تقديره: مُؤْتنفاً مُبْتَدِئاً، قال: وأعربه الزمخشري ظرفاً، أي الساعةَ، ولا أعلم أحداً من النحويين عدّه من الظرف[2]. انتهى.

[٦٨] حديث: «تلك صلاةُ المنافقِ يجلسُ يرقبُ الشمسَ حتى اذا كَلِفَتْ قام فَنَقَرَ أربعاً لا يذكرُ اللهَ فِيها إلاّ قليلاً»[3].

قال الطيبي: تلك: إشارة إلى ما في الذهن[4]، ويجلس إلى آخره... جملة مستأنفة بيان للجملة السابقة، ويجوز أن تكون حالاً، والشمس: مفعول يرقب، وإذا: ظرف معمول بدل اشتمال من الشمس كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾[5]، يعني يرقب وقت اصفرار الشمس، وعلى هذا، قام: استئناف، ويجوز أن يكون إذا للشرط، وقام جزاؤه، والشرطية استئنافية.

وقال الشيخ ولي الدين العراقي: الإشارة بتلك إلى صلاة العصر التي تؤخر إلى اصفرار الشمس، وكأنه كان تقدم ذكرها من لفظ النبي ﷺ أو بحضرته قائماً[6] والإشارة إليه.

---

(١) المسند ٢/١٥٩، ١٨٨، ٥/١٣٧، والبخاري ـ الاعتصام بالكتاب والسنة ـ ١٣/٢٦٥، ومسلم ـ الفضائل ـ ٤/١٨٣٢.

(٢) في ب، حـ: من الظروف.

(٣) المسند ٣/١٤٩، ومسلم ـ المساجد ـ ١/٤٣٤ رقم ١٩٥، وأبو داود ـ الصلاة ـ ١/١١٢، ١١٣ رقم ٤١٣، والترمذي ١/١٠٣ رقم ١٦٠، والنسائي ـ المواقيت ـ باب التشديد في تأخير العصر ١/٢٥٤، وهو في ب، حـ برواية: حتى إذا اصفرت.

(٤) زاد في ب، حـ: من الصلاة المخصوصة والخبر بيان ما في الذهن، ويبدو أن هذا الكلام سقط من أ.

(٥) سورة مريم ١٦.

(٦) في ب، حـ: أو بحضرته، وسقطت كلمة (قائماً).

[٦٩] حديث: «يتبعُ الميتَ ثلاثٌ: أهلُه ومالُه وعملُه، فيرجعُ اثنانِ ويبقى واحدٌ»[1].

قال أبـو البقاء: الوجه أن يقال ثلاثة، لأن الأشياء المذكورة مذكرات[2] كلها، ولذلك قال: فيرجع اثنان ويبقى واحد، فذكّر، والأشبه أنه تغيير من الرواة[3] من هذا الطريق، ويحتمل أن يكون الوجه فيه: ثلاث علق، والواحدة علقة، لأن كُلًّا من هذه المذكرات علقة، ثم إنه ذكّر بعد ذلك حملاً على اللفظ بعد أن حمل الأول على المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وتَعْمَلْ صَالِحاً﴾[4]، بتأْنيث الأول وتذكير الثاني[5].

قلت: رواه البخـاري ومسلم والترمذي[6] بلفظ: ثلاثة، وكذا في النسخة التي عندي من المسند.

[٧٠] حديث: «لا يُؤْمِنُ أحدُكم حتى يُحِبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسِهِ»[7].

قال الحافظ ابن حجر: يحبّ بالنصب، لأن حتى جارّة، فأَن بعدها مضمرة، ولا يجوز الرفع على أن يكون حتى عاطفة[8] لأن المعنى غير صحيح، إذْ عدم الإيمان

(١) المسند ٣/١١٠، والبخاري ـ الرقاق ـ ١١/٣٦٢ رقم ٦٥١٤، ومسلم ـ الزهد ـ ٤/٢٣٧٣ رقم ٢٩٦، والترمذي ـ الزهد ـ ٥٨٩٤ رقم ٢٣٧٩، والنسائي ـ الجنائز ـ ٤/٥٣.

(٢) في ب، حـ: مذكورات. وهو تحريف.

(٣) في ب، حـ: أنه من تغيير الرواة.

(٤) سورة الأحزاب: ٣١.

(٥) الصحيح أن يقول بتذكير الأول وتأنيث الثاني ليطابق ما في الآية.

(٦) زاد في ب، حـ: والنسائي.

(٧) المسند ٣/١٧٦، ٢٠٦، ٢٥١، والبخاري ـ الإيمان ـ ١/٥٦ رقم ١٣، ومسلم ـ الإيمان ـ ١/٦٧ رقم ٧١، ٧٢، والترمذي ـ صفة القيامة ـ ٤/٦٦٧ رقم ٢٥١٥، والنسائي ـ الإيمان ـ ٨/١١٥، وابن ماجه ـ المقدمة ـ ١/٢٦ رقم ٦٦، والدارمي ـ الرقاق ـ ٢/٣٠٧.

(٨) في ب، حـ: على أن حتى عاطفة.

ليس سبباً للمحبة.

[٧١] حديث: «**سألتُ اللهَ عزَّ وجلَّ أيما إنسان هذا دعوت عليه أن يجعلها الله له مغفرة**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يجوز النصب على معنى سببته، وما بعده تفسير له، والرفع على الابتداء وما بعده الخبر.

[٧٢] حديث: «**كَانَ يَدْخُلُ الخَلَاء**»[٣].

قال ابن الحاجب وغيره: هو منصوب على الظرفية، لأن دخل من الأفعال اللازمة بدليل أن مصدره على فعول، وما كان مصدره على فعول فهو لازم، ولأنه نقيض خرج وهو لازم، فيكون هو أيضاً كذلك.

واختار قوم أنه مفعول به، وعن سيبويه أنه منصوب بإسقاط الخافض وجعله الجرميّ من الأفعال[٤] التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر.

وقال أبو حيان: دخل: يتعدى عند سيبويه كظرف الزمان المختص الحقيقي بغير واسطةِ في، فإنْ كان مجازياً تعدى إليه بواسطةِ في، نحو: دخلت في.

---

(١) المسند ٣/١٤١، ومسلم ـ البر ـ ٤/٢٠٠٩ رقم ٩٥، وهو في ب، حـ كما يلي: (سألت الله عز وجل أيما إنسان من أمتي دعوت الله عليه أن يجعلها له مغفرة).

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٢٧.

(٣) المسند ٣/١٧١، والبخاري ـ الوضوء ـ ١/٢٥٢ رقم ١٥٢، ومسلم ـ الطهارة ـ ١/٢٢٧ رقم ٧٠، والنسائي ـ الطهارة ـ ١/٤٢.

(٤) **مابعد كلمة الأفعال حتى آخر هذا الحديث ساقط من ب، حـ.**

[٧٣] حديث: «لَغَدْوَةٌ في سبيلِ اللهِ أو رَوْحَةٌ خَيْرٌ من الدنيا وما فِيها»[1].

قال الزركشي: الغَدوة بالفتح المرّة من غَدَا يغدو، والرَّوحة بالفتح المرّة من راح يروح أي الخَرْجة[2] الواحدة في هذا الوقت من أول النهار وآخره في الجهاد، أي ثواب ذلك في الجنة خير من الدنيا.

[٧٤] حديث: «مَنْ نَسِيَ صَلاَةً أَوْ نَامَ عَنْها»[3].

قال الطيبي: ضمّن نام معنى غفل، أي غفل عنها في حال نومه. قوله: (فكفّارتها): قال الطيبي: الكفارة عبارة عن الفعلة أو الخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة، وهي فعّالة للمبالغة كقتّالة وضرّابة، وهي من الصفات الغالبة في الاسمية.

[٧٥] حديث: «العِيَادَةُ فُوَاقُ نَاقَةٍ».

قال الطيبي: فواق: خبر المبتدأ، أي زمان العِيادة مقدار فُواق ناقة.

[٧٦] حديث: «لَبَّيْكَ عمْرةً وحجّاً»[4]. قال أبو البقاء[5]: النصب بفعل محذوف

---

(١) المسند ٣/١٣٢، والبخاري ـ الجهاد ـ ٦/١٣ رقم ٢٧٩٢، ومسلم ـ الامارة ـ ٣/١٤٩٩ رقم ١١٢/١٨٨٠، والترمذي ـ فضائل الجهاد ـ ٤/١٨٠ رقم ١٦٤٨، ١٦٤٩، والنسائي ـ الجهاد ـ ٦/١٥، وابن ماجه ـ الجهاد ـ ٢/٩٢١ رقم ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧.

(٢) في ب، حـ: اذ الخرجة.

(٣) المسند ٣/١٠٠، ٢٤٣، البخاري ـ المواقيت ـ ٢/٧٠ رقم ٥٩٧، ومسلم ـ المساجد ـ ١/٤٧١ رقم ٣١٤، ٣١٥، وأبو داود ـ الصلاة ـ ١/١١٨ رقم ٤٣٥، والترمذي ـ أبواب الصلاة ـ ١/٣٣٤ رقم ١٧٧، والنسائي ـ المواقيت ـ ١/٢٩٣، وابن ماجه ـ الصلاة ـ ١/٢٢٧، ٢٢٨ رقم ٦٩٦، ٦٩٧، والدارمي ـ الصلاة ـ ١/٢٨٠.

(٤) المسند ٣/٩٩، والبخاري ـ الحج ـ ٤/٤٢١ رقم ١٥٦١، ومسلم ـ الحج ـ ٢/٩٠٥ رقم ١٨٥، ٢١٥، والترمذي ـ الحج ـ ٣/١٨٤ رقم ٨٢١، والنسائي ـ المناسك ـ ٥/١٥٠، وابن ماجه ـ المناسك ـ ٢/٩٨٩ رقم ٢٩٦٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٢٧.

تقديره: أريد عمرة وحجّاً، أو نويت عمرة وحجّاً.

[٧٧] حديث: «**كَانَ النبيَّ ﷺ يُصلي في نَعْلَيْهِ**»[١].

قال ابن مالك[٢]: (في) هنا بمعنى باء المصاحبة[٣]، كقوله تعالى: ﴿**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**﴾[٤].

[٧٨] حديث: الإسراء قوله: «**قَالُوا مَرْحَباً بِهِ وَأَهْلاً**»[٥].

همـا منصوبان بفعل مضمر وجوباً، أي صادفت رُحْباً ـ بضم الراء ـ أي سعة، ووجدت أهلا فاستأنس.

وقال القاضي عياض والنووي: مرحباً: نصب على المصدر، وهو لفظ استعملته العرب وأكثرت منه، تريد البر وحسن اللقاء، ومعناه: صادفت رُحباً وسعة وبرّاً، قال الزركشي: هو منصوب بفعل لا يظهر، وقيل على المصدر. وقال الفراء: معناه رحب الله بك كأنه وضع موضع المرحب.

قولـه: (فَلَمّـا مرَّ جبـريلُ بالنبي ﷺ بإدريس)[٦]: قال الكـرماني: الباء الأولى

---

(١) المسند ٣/١٠٠، ١٦٦، ١٨٩، والبخاري ـ الصلاة ـ ١/٤٩٤ رقم ٣٨٦، وأيضاً: ـ اللباس ـ ١٠/٣٠٨ رقم ٥٨٥٠، ومسلم ـ المساجد ـ ١/٣٩١ رقم ٦٠، والترمذي ٢/٢٤٩ رقم ٤٠٠، والنسائي ـ باب الصلاة في النعلين ـ ٢/٧٤، والدارمي ـ الصلاة في النعلين ـ ١/٣٢٠.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩٥.

(٣) في ب، حـ: بمعنى المصاحبة حيث سقطت كلمة باء.

(٤) سورة القصص ٧٩.

(٥) المسند ٣/١٤٨، والبخاري ـ الأنبياء ـ ٦/٣٧٤ رقم ٣٣٤٢، وأيضا ـ بدء الخلق ـ ٦/٣٠٢ رقم ٣٢١٧، ومسلم ـ الايمان ـ ١/١٤٨ رقم ٢٦٣، ٢٦٤.

(٦) جزء من الحديث السابق نفسه، واللفظ عند مسلم فقط، وسقط من أ: مر جبريل، وفي ح: جبرئيل.

للمصاحبة، والثانية للإلصاق.

قولـه: (ونعم المجيء جاء)[1]: قال المظهري: المخصوص بالمدح محذوف وفيه تقديم وتأخير تقديره: جاء فنعم المجيء مجيئه.

قال ابن مالك في «توضيحه»[2]: فيه شاهد على الاستغناء بالصلة عن الموصول أو بالصفة عن الموصوف في باب نِعْم لأنها تحتاج إلى فاعل هو المجيء، وإلى مخصوص معناها وهو مبتدأ مخبر عنه بنِعْم وفاعلها، وهو في هذا الكلام وشبهه موصول أو موصوف بجاء والتقدير، ونِعْم المجيء الذي جاء، أو نِعْم مجيء جاء، وكونه موصولاً أجود لأنه مخبر عنه، وكون المخبر عنه معرفة أولى من كونه نكرة.

قوله: (أَصَبْتَ الفِطْرَةَ أَنْتَ وأُمَّتُكَ)[3]: قال الكرماني: فإن قلت: كيف يقدر[4] العامل هنا، إذْ لا يصلح أن يقال: أصبت أمتك، قلت: يقدّر على وجه ينصبُّ إلى صحة المعنى كما يقال في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[5].

قوله: (قَدْ واللهِ راودتُ بَنِي اسْرَائِيلَ)[6]: قال الكرماني: فإن قلت: «قد» حرف لازم دخوله على الفعل، قلت: هو داخل عليه، والقَسَم مقحم[7] بينهما لتأكيده.

قوله: (بيت المقدس)[8]: قال أبو علي الفارسي: لا يخلو إما أن يكون مصدراً أو مكاناً، فإن كان مصدراً كان كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[9] ونحوه من المصادر،

---

(١) جزء من الحديث السابق.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١١٠.

(٣) جزء من الحديث نفسه.

(٤) في ب، حـ: كيف تقدر بالتاء المثناة.

(٥) سورة البقرة ٣٥، وزاد بعد هذه الآية في ب، حـ: ان تقديره ولتسكن زوجك.

(٦) جزء من الحديث نفسه.

(٧) في ب، حـ: متمم، والصحيح ما في أ.

(٨) جزء من الحديث نفسه.

(٩) سورة يونس: ٤.

وإن كان مكاناً فمعناه بيت المكان الذي جعل فيه الطهارة أو بيت مكان الطهارة. وقال الزجاج: أي بيت المكان الذي يطهر فيه من الذنوب.

قوله: (فَإِذَا أَنَا بِابْنَي الخالةِ)[١]: قال الأزهري: قال ابن السكيت، يقال: هما ابنا عم، ولا يقال ابنا خال، ويقال هما ابنا خالة، ولا يقال ابنا عمة.

قوله: (إذا هو قد أُعطي شطر الحُسْنِ)[٢]: قال الطيبي: بدل من الأول في معنى بدل الاشتمال.

قوله: (مُسْنِداً ظَهْرَهُ)[٣] قال الطيبي: منصوب على الحال، وروي بالرفع على حذف المبتدأ.

قوله: (يدخله كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا منه لم يعودوا فيه آخر ما عليهم)[٤]: قال النووي: قال صاحب المطالع: آخر: برفع الراء ونصبها، فالنصب على الظرف[٥]، والرفع على تقدير: ذلك آخر ما عليهم من دخوله[٦]، قال: والرفع أوجه.

قوله: (كُتِبَتْ له حسنة)[٧]: قال الطيبي: كُتبت: مبني للمفعول، والضمير فيه راجع إلى قوله: حسنة، وحسنة وضعت موضع المصدر، أي كتبت الحسنة كتابة واحدة، وكذا(عشراً)، وكذا (شيئاً)[٨] منصوبان على المصدر.

قوله: (فشقّ من النحر إلى هراق البطن)[٩]: قال الجوهري: لا واحد لها، وقال

---

(١) جزء من الحديث نفسه، والمقصود بهما يحيى وعيسى عليهما السلام.

(٢) جزء من الحديث نفسه، والمقصود بالكلام يوسف عليه السلام.

(٣) جزء من الحديث نفسه. (٤) جزء من الحديث نفسه.

(٥) انظر حول هذه المسألة: إعراب الحديث النبوي ٦١، وعقود الزبرجد ٢/٢٥١.

(٦) في ب، حـ: ذلك آخر ما علم من دخوله.

(٧) جزء من الحديث نفسه.

(٨) سقطت كلمة (شيئاً) من النسخة ح. (٩) جزء من الحديث نفسه.

الواحدي: واحدها هرق.

[٧٩] حديث: «**قَوِّمُوا صُفوفَكم وقارِبُوا بينها وحَاذوا بالأعناق فوالّذي نفسي بِيَدِهِ إني لأرى الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ من خَلَلِ الصَّفِ كَأَنَّها الحَذَفُ**»[١].

قال المظهري في «شرح المصابيح»: الضمير في (كأنها) راجع إلى مقدر: أي جعل نفسه شاة أو ماعزة كأنها الحذف[٢].

قال الطيبي في «شرح المشكاة»: الضمير إذا وقع بين شيئين أحدهما مذكر والآخر مؤنث يجوز تذكيره وتأنيثه كما في قولهم: مَنْ كانت أمك ومَنْ كان أمك، وهنا (الحذف)[٣] مؤنث، والشيطان شبه بها، فيجوز تأنيث الضمير باعتبار الحذف وتذكيره باعتبار الشيطان.

[٨٠] حديث: «**ما مِنْ أحدٍ يومَ القيامةِ غنيٌّ أو فقيرٌ إلَّا وَدَّ أَنَّما أُوتِيَ مِنَ الدنيا قُوتاً**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: مِنْ: زائدة، وغنيّ: بالرفع صفة لأحد على الموضع، لأن الجار والمجرور في موضع رفع، ونظيرها[٦] قوله تعالى: ﴿**مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ**﴾[٧] بالرفع

---

(١) أبو داود ـ الصلاة ـ باب تسوية الصفوف ١/١٥٤، والنسائي ـ الإمامة ـ باب حث الإمام على رصّ الصفوف ٢/٧٢.

(٢) الحذف: «بالتحريك»: ضأن سود جرد صغار تكون باليمن، وهي غنم سود صغار تكون بالحجاز، واحدتها حذفة. انظر لسان العرب (حذف).

(٣) في ب، حـ: ومن الحذف.

(٤) المسند ٣/١١٧، ١٦٧، وابن ماجه ـ الزهد ٢/١٣٨٧ رقم ٤١٤٠، وهو في ب، حـ بلفظ: ولا فقير.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٢٨.

(٦) في ب، حـ: ونظيره.

(٧) سورة الأعراف ٨٥.

على الموضع وبالجر على اللفظ، ويجوز في الحديث: (غنيٍّ ولا فقيرٍ) بالجر على اللفظ أيضاً.

[٨١] حديث: «كَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّياً إِلَّا رَأَيْتَهُ»[١].

قال المظهري: «لا» بمعنى ليس أو بمعنى لم، أي لَسْتَ تشاء، أو لم تكن تشاء، أو تقديره: لا أن زمان تشاء[٢].

وقال الطيبي: لعل هذا التركيب من باب الاستثناء على البدل، وتقديره على الإثبات أن يقال: أَنْ تشاء رأيته[٣] متهجداً رأيته متهجداً، وإِنْ تَشَأْ رؤيته نائماً رأيته نائماً، ويعني كان أمره قَصْداً، لا إسراف[٤] ولا تقصير.

[٨٢] حديث: «الصلاةَ وما ملكتْ أيمانُكم»[٥]: هو منصوب على الإغراء، قال ابن مالك في شرح الكافية: معنى الإغراء إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى، والمحافظة على عهود المعاهدين ونحو ذلك كقولك لمن تغريه برعاية الخلّة وهي المودة: الخلّةَ الخلّةَ، أي الزم الخلّةَ، والثاني من الاسمين بدل من اللفظ بالفعل وكذا المعطوف كقولك لمن تغريه بالذبّ والحمية: الأهلَ والولدَ، أي الزم الذبَّ عنهم، وقد يجاء باسم المغرى به مع التكرار مرفوعاً، قال الشاعر[٦].

---

(١) المسند ٣/١٠٤، ١١٤.

(٢) في ب، حـ: لا زمان تشاء.

(٣) في ب، حـ: ان تشأ رؤيته.

(٤) في ب، حـ: للاشراف وهو تصحيف.

(٥) المسند ٣/١١٧، وابن ماجه ـ الوصايا ـ ٢/٩٠١ رقم ٢٦٩٨، وأيضا ـ الجنائز ـ ١/٥١٩ رقم ١٦٢٥.

(٦) القائل مجهول، والبيتان من شواهد الأشموني ٣/١٩٣، وهمع الهوامع ٣/٢٨، والدرر ١/١٤٦.

إنَّ قَوْمـاً مِنْـهُـمْ عُمَـيْرٌ وأَشْـ   بَاهُ عمـيرٍ ومـنـهـمُ الـسـفـاحُ
لَجَدِيـرونَ بالـوفـاءِ إذا قَا   لَ أَخُـو الـنجـدةِ الـسـلاحُ السـلاحُ

[٨٣] حديث: «اللهمَّ إنّي أشهدُ أنك لا إله إلاّ أنتَ أحداً صمداً»[1].

قال الطيبي: (أحداً صمداً) منصوبان على الاختصاص، كقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . . . قَائِماً بِالقِسْطِ﴾[2].

وروي مرفوعان معروفان صفتان لله.

[٨٤] حديث: «إنّ الحمدَ وسبحانَ اللهِ، ولا إلهَ إلاّ اللهُ، واللهُ أكبرُ، تُساقط ذنوبَ العبدِ كما يتساقطُ ورقُ الشجرِ»[3].

قال الطيبي: (تُساقِط ذنوب)[4] بضم التاء، وقوله: (كما يتساقط): إن جعل صفة مصدر محذوف لم تبق المطابقة بين المصدرين، وإن جعل حالاً من الذنوب استقام، ويكون تقديره: تساقط مُشْبِهاً تساقطها تساقط الذنوب[5].

[٨٥] حديث: «قلتُ يا رسولَ اللهِ: ولدت أم سليم، قال: الله أكبر ماولدت؟ قلت

---

(١) المسند ٤/١٠٣، واللفظ في ب، حـ: أنك أنت الله.
(٢) سورة آل عمران ١٨، والنصّ الكامل للآية الكريمة: ﴿شهد الله أنه لا إله الاّ هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾.
(٣) المسند ٣/١٥٢، والترمذي ـ الدعوات ـ ٤/٥٤٤ رقم ٣٥٣٣، واللفظ في ب، حـ: إن الحمد لله.
(٤) في ب، حـ: سقطت كلمة ذنوب.
(٥) في ب، حـ: بتساقط الورق.

غلاماً، قال الحمد لله هاته»[1].

سئل أبو محمد[2] بن السِّيد البَطَلْيُوسي عن قولهم: ما ولد لفلان؟ ولم يقولوا: مَنْ ولـد لفـلان؟ فأجاب بأن هذا توهم من السائل وأن مَنْ أكثرُ استعمالاً، وأَذْهَبُ في القياس. انتهى.

وقوله: غلاماً، بالنصب لأنه جواب ما المشار له بولدت، على حد قوله تعالى: **﴿ماذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾**[3].

وقوله: هاته: يحتمل أن يكون هاء السكت، وأن يكون هاء المفعول فيستدل به على أن هات فعل.

وقوله في الطريق الآخر: (لعلّ أم سليم ولدت): الظاهر أن (لعل) للاستفهام كقوله تعالى: **﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾**[4]، وقال النبي ﷺ لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً: (لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ)[5].

[٨٦] حديث: **«إنَّ رجلينِ من أصحابِ النبيّ صلى الله عليه وسلم خرجَا من عند**

---

(١) المسند ٣/١٨١.

(٢) في ب، حـ: سئل سيدي أبو محمد.

(٣) سورة النحل ٣٠.

(٤) سورة عبس ٣.

(٥) المسند ٣/٢١، ٢٦، فتح الباري - كتاب الوضوء - باب من لم ير الوضوء إلّا من المخرجين القبل والدبر ١/٢٨٤ رقم ١٨٠، ومسلم - كتاب الحيض باب أن الجماع كان في أول الاسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المني ٣/٣٧ رقم ٨٣، وابن ماجه - كتاب الطهارة - ج١ باب ١١٠.

رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلةٍ مظلمةٍ ومعهما مِثْلُ المصباحين يُضيئانِ بيْنَ أيديهِمَا»[1].

قال الكرماني: قال الزمخشري: أضاء إما متعدّ بمعنى نَوَّر، وإما غير متعدّ بمعنى لَمَعَ، قال: فقوله (بين أيديهما) مفعول فيه إن كان فعل الإضاءة لازماً، ومفعول به إن كان متعدياً.

[٨٧] حديث: «أَمَا ترضى أَنْ تكونَ لَهُم الدنيا ولكم الآخرةُ»[2].

ليست أَمَا هذه الاستفتاحية، وإنما[3] هي النافية عليها همزة الاستفهام، ولهذا قال عمر في الجواب: بلى، ومثله حديث: (أَمَا يَخْشَى أَحَدُكم إذا رَفَعَ رأسَه في الصلاةِ أَنْ لا يرجعَ إليه بعده)[4]، وحديث: (أَمَا يخشى الذي يرفعُ رأسَهُ قبلَ الإمامِ أن يحوِّلَ اللهُ رأسَهُ رأسَ حِمارٍ)[5]، وحديث: (إنه رأى رجلاً شعثاً فقال: أَمَا كَانَ يَجِدُ هذا ما يُسكنُ بِهِ رأسَهُ)[6].

قال ابن هشام في «المغني»: زاد المالقي[7] نحو: أما تقوم أما تقعد، وقد يدعى

---

(١) فتح الباري ٦/٦٣٢ ـ كتاب المناقب ـ باب فقط حديث ٣٦٣٩.

(٢) المسند ٣/٤٣٩، ١٤٠، والبخاري ـ كتاب التفسير ـ ٨/٦٥٨ رقم ٤٩١٣، وابن ماجه ـ باب ضجاع آل محمد ﷺ ـ ١/١٣٩١ رقم ٤١٥٣.

(٣) في ب، حـ: وأما، وهو تصحيف.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ـ باب تحريم سبق الامام ٤/١٥٢.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ـ باب اثم من رفع رأسه قبل الامام ٢/١٨٢ رقم ٦٩١، ومسلم ـ كتاب الصلاة ـ باب تحريم سبق الامام ٤/١٥١، وأبو داود ـ كتاب الصلاة ـ باب التشديد فيمن يرفع قبل الامام ١/١٦٩، والدارمي ـ كتاب الصلاة ـ باب النهي عن مبادرة الأئمة بالركوع والسجود ١/٣٠٢.

(٦) المسند ٣/٣٥٧، وأبو داود ـ كتاب اللباس ـ باب في غسل الثوب وفي الخلقات ٤/٥١ رقم ٤٠٦٢.

(٧) في ب، حـ بعد ذلك جملة ساقطة من أ هي: لِأَمَا معنى ثالث وهو أن يكون حرف عرض بمنزلة لولا فتختص بالفعل.

في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في أَلَم وأَلَا وأَنْ مَا نافيةً.

[٨٨] حديث: **«لما ثقل برسول الله صلى الله عليه وسلم جعل يتغشّاه الكرب، فقالت فاطمة: واكربَ أبتاه، فلما مات قالت: يَا بَاتَاه أجابَ ربًّا دعاه، وَا أَبَتَاه مِنْ رَبِّهِ مَا أَدْنَاه»**[١].

قال الزركشي: رواه مبارك بن فضالة عن ثابت بلفظ: واكرباه[٢]، وقال الطيبي: يا باتاه أصله يابي، فالتاء بدل من الياء لأنهما من حروف الزوائد، والألف[٣] للندبة لمد الصوت والهاء للسكت، قال: وقوله من جنة الفردوس وقع من موصولة، وفي بعض النسخ وقعت جارة، والأول أنسب لأنه من وادي قولهم: وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه.

[٨٩] حديث: **«لمّـا قَدِمَ رسـولُ الله صلى الله عليه وسلم المدينةَ أتاه المهاجرون فقالوا: يا رسول اللهِ ما رأينا قوماً أبذلَ من كثيرٍ ولا أحسنَ مواساةً من قليلٍ من قومٍ نَزَلْنَا بَيْنَ أَظْهُرِهِم»**[٤].

قال الطيبي: الجار والمجروران[٥] أعني: من كثير ومن قليل، متعلقان بالبذل والمواساة، وقوله: من قوم: صلة لأبذل وأحسن، على سبيل التنازع «وقوم» هو المفضل.

---

(١) المسند ٣/١٩٧ وفيه: (أن فاطمة بكت رسول الله ﷺ فقالت: يا أبتاه من ربه ما أدناه . .)، وفتح الباري ٨/١٤٩ رقم ٤٤٦٢ ـ المغازي ـ، وابن ماجه برواية المسند خلاف المخطوطة ١/٥٢١ رقم ١٦٢٩

وهو في ب، حـ برواية: يا أبتاه أجاب ربًّا دعاه.

(٢) في ب، حـ: فقال عن ثابت واكرباه.

(٣) في ب، حـ: سقطت كلمة (والألف).

(٤) المسند ٣/ ٢٠٠، ٢٠٤، والترمذي ـ كتاب صفة القيامة ـ ٧/١٨٨ رقم ٢٦٠٤.

(٥) في ب، حـ: الجاران.

[٩٠] حديث: «إِذَا تزوج العبد فقد استكمل نصف دينه فليتّقِ اللهَ في النصف الآخر»[١].

قال الطيبي: قوله (فقد استكمل) يحتمل أن يكون جواباً للشرط، و(فليتق الله) عطفاً عليه، ويجوز أن يكون الجواب الثاني والأول عطف على الشرط فعلى هذا، السبب مركب والمسبب مفرد، فالمعنى أنه معلوم أن التزوج نصف الدين، فمن فعل[٢] هذا فعليه بالنصف التالي، وهذا أبلغ لما يؤذن أنه مقرر ومعلوم أن التزوج بمعنى نصف الدين[٣]، وعلى الآخر إعلام بذلك، فلا يكون مقرراً، وعلى الأول[٤] مفرد والمسبب مركب، وفيه إعلام أن التزوج سبب لاستكمال نصف الدين المترتب عليه تقوى الله[٥].

[٩١] حديث: «اللَّهُمَ إنّك إنْ تَشَأْ لا تعبدْ بَعْدَ اليومِ»[٦].

قلت: الفصيح في مثل هذا جزم تعبد جواباً للشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر إنّ، ومثله قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا**..﴾[٧] وقد يرفع كقول الشاعر[٨]:

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك - كتاب النكاح - باب أي النساء خير ٢/١٦١، والرواية بالمعنى.

(٢) في ب، حـ: فمن حصّل.

(٣) في ب، حـ: أن التزوج يحصن.

(٤) سقطت كلمة (الأول) من أ، وهي مثبتة في ب، حـ.

(٥) في ب، حـ: تقوى الله تعالى.

(٦) المسند ٣/١٥٢، ٢٥٢، والبخاري - كتاب التفسير - باب قوله تعالى: ﴿**بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر**﴾ ٨/٦١٩، رقم ٤٨٧٧، مسلم - الجهاد - باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ١٢/٤٨ رقم ٢٣.

(٧) سورة نوح ٢٧.

(٨) البيتان لجرير بن عبدالله البجلي في سيبويه ٣/٦٧، وهما لعمرو بن خثارم البجلي في الخزانة =

يا أقـرعُ بنَ حابسٍ يا أقـرعُ   إنـك إنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ

وقال الكرماني: مفعول «إنْ تشأ» محذوف، وهو نحو: إنْ تشأ هلاك المؤمنين أو «لا تعبد» في حكم المفعول، والجزاء محذوف.

[٩٢] حديث: «**مَنْ يشتري العبدَ، فقال: يا رسول الله إذن واللهِ تجدني كاسداً**»[١].

فيه الفصل بين إذن والفعل بالقسم، وهو شائع مغتفر.

[٩٣] حديث: «**لَوْ خرجتم إلى ذَوْدٍ لنا فَشَرِبْتُمْ مِنْ ألبانِها**»[٢].

قلت: فيه حذف جواب لو، أي لنفعكم أو لشفيتم. قال ابن يعيش: قد يحذف جواب لو كثيراً، قال تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾[٣]، الجواب محذوف تقديره أي لرأيت سوء منقلبهم، ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ**﴾[٤]، أي لكان هذا القرآن، ومن ذلك: لو ذات سوار لَطَمَتْنِي، لم يأت بجواب، والمراد لاَنْتَصَفْتُ، وذلك كله للعلم بموضعه.

وقال أصحابنا: إنّ حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره،

= ٣٩٦/٣، والدرر ٤٧/٢، ولأحدهما في سائر كتب النحو، والشاهد فيه تقديم (تصرع) في النية مع تضمنها للجواب في المعنى، أي: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وذلك للضرورة، أما المبرر فقدره على حذف الفاء.

(١) المسند ١٦١/٣.

(٢) المسند ١٠٧/٣، ١٦١، ١٦٣، والبخاري ـ كتاب الزكاة ـ باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ٣٦٦/٣ رقم ١٥٠١، والنسائي ـ كتاب الطهارة ـ باب بول ما يؤكل لحمه ١٥٨/١، ومسلم ـ كتاب القسامة ـ باب حكم المحاربين والمرتدين ١٥٣/١١ ـ ١٥٤.

(٣) سورة الانعام ٢٧.

(٤) سورة الرعد ٣١.

لأن الإبهام أوقع في النفس.

[٩٤] حديث: «إنّه صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بالبراق، فاستصعب عليه، فقال له جبريل: أَلِمحمّد تفعلُ هذا؟ فوالله ما ركبك أحدٌ قطّ أكرمُ على الله منه، قال فَارْفَضَّ عَرَقاً»(١).

هو منصوب على التمييز المحول عن الفاعل.

[٩٥] حديث: «آتِي بابَ الجنةِ فَأَسْتَفْتِحُ فيقول الخازنُ: مَنْ؟ فأقولُ: محمد، فيقول: بِكَ أُمِرْتُ أَنْ لَا أفتحَ لأحدٍ قَبْلَكَ»(٢).

قال الطيبي: بِكَ متعلق بأُمرت، والباء للسببية قدمت للتخصيص، المعنى: بسببك أُمرت بأن لا أفتح لغيرك لا بشيء آخر(٣).

ويجوز أن يكون صلة للفعل، و (أن لا أفتح) بدلاً من الضمير المجرور أي: أمرت بأن لا أفتح لأحد غيرك.

[٩٦] حديث: «وإذَا صَلَّىٰ جَالِساً فصلُّوا جُلُوساً أَجْمَعِينَ»(٤).

قال الزركشي: أجمعين: هو تأكيد لضمير الفاعل في قوله (فصلوا)، ويروى

---

(١) المسند ٣/١٦٤، والترمذي - كتاب التفسير - باب من سورة بني اسرائيل ٨/٥٦٣ رقم ٥١٣٨.

(٢) المسند ٣/١٣٦، ومسلم - كتاب الإيمان - باب قول النبي ﷺ أنا أول الناس يشفع ٣/٧٣ رقم ٣٣٣.

(٣) كلمة آخر ساقطة من النسخة ح.

(٤) المسند ٣/١٦٢، والبخاري: كتاب الصلاة - باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ٢/١٧٣ رقم ٦٨٩، ومسلم - كتاب الصلاة - باب ائتمام المأموم بالإمام ٤/١٣٢ رقم ٨٦، وأبو داود - كتاب =

أجمعين، وفيه وجهان أحدهما: أن يكون حالاً أي مجتمعين أو تأكيداً لقوله: جلوساً، ويجيء عند البصريين لأن ألفاظ التأكيد معارف.

[٩٧] حديث: «مَنْ صَلَّىٰ الضُّحَىٰ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً بَنَىٰ اللهُ لَهُ قَصْراً فِي الجَنَّةِ»(١).

قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: يحتمل أن يكون «الضحى» مفعول «صلّى»، أي صلاة الضحى، و«ثنتي عشرة» تمييز، ويحتمل أن يكون مفعول صلى قوله (ثنتي عشرة)(٢)، وأن يكون الضحى ظرفاً أي من صلى وقت الضحى.

[٩٨] حديث: «إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ للهِ»(٣).

قال الطيبي: لله: مفعول لأخشاكم وأفعل لا يعمل في الظاهر إلاّ في الظرف، قال: وقوله (ولٰكِنّي أصومُ وأُفْطِرُ) المستدرك منه مقدر، أي أخشاكم لله فينبغي أن أقوم في العبادة إلى أقصى غايتها، لكني أقصد(٤) فأصوم وأفطر وأصلي وأنام.

= الصلاة ـ باب الإمام يصلي من قعود ١/١٦٤ رقم ٦٠١، والنسائي ـ كتاب الإمامة ـ باب الائتمام بالإمام يصلي قاعداً ٢/٩٨، والترمذي ـ باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعداً فصلُّوا قعوداً ٢/٣٤٨ رقم ٣٥٨، وابن ماجه ـ كتاب الصلاة ـ باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا ١/٢٧٦ رقم ٨٤٦، والموطأ ـ باب صلاة الإمام وهو جالس ١/١٣٥ رقم ١٦، والدارمي ـ كتاب الصلاة ـ باب فيمن يصلي خلف الإمام والإمام جالس ١/٢٨٦.

(١) أخرجه الترمذي ـ باب ما جاء في صلاة الضحى ٢/٥٨١ رقم ٤٧١ تحفة الأحوذي، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في صلاة الضحى ١/٤٣٩ رقم ١٣٨٠.

(٢) في ب، حـ: ثنتي عشرة ركعة.

(٣) المسند ٣/٢٤١، ٢٥٩، ٢٨٥، والبخاري ـ كتاب النكاح ـ باب الترغيب في النكاح ٩/١٠٤ رقم ٥٠٦٣، ومسلم ـ كتاب الصيام ٢/٧٧٩ رقم ٧٤، والنسائي ـ كتاب النكاح ـ باب النهي عن التبتل ٦/٥٩، ٦٠.

(٤) في ب، حـ: أقصد فيها.

وقـوله: فمن رغب عن سُنَّتِي: الفاء متعلقة بمحذوف، أي لكن[1] أفعل ذلك لأبين للناس الطريقة المثلى، والسنة العظمى، فمن رغب عنها فليس مني، ومِنْ في (منّي) اتصالية كما في قوله تعالى: ﴿والْمُنَافِقُونَ والمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾[2]، وقوله: (مَنْ لَمْ يُوْثِرْ فَلَيْسَ مِنَّا)[3]: أي: فليس بمتصل بنا وبهديناوطريقتنا، وقول الشاعر:

فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي[4]

[٩٩] حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم قال: يا معاذ بنَ جبل»[5].

هو بنصب «ابن» لا غير، ويجوز في معاذ الضمّ والفتح[6]، قال ابن مالك في شرح الكافية: يجوز في العلم المضموم في النداء الضم وهو عند المبرد أولى من الفتح[7].

وقال الأبذي في «شرح الجزولية»: الضم على أصله في النداء، ونصب الابن

---

(١) في ب، حـ: لكنّي.

(٢) سورة التوبة ٦٧.

(٣) المسند ١/٣٤٨.

(٤) عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩٩، وسيبويه والشَّنْتَمري ٢/٢٨٩ ـ ٢٩٠، وصدره اذا حاولت في أسد فجورا.

(٥) المسند ٣/٢٦٠، ٢٦١، والبخاري ـ كتاب اللباس ـ باب إرداف الرجل خلف الرجل ١٠/٣٩٧ رقم ٥٩٦٧، ومسلم ـ كتاب الايمان ـ باب حق الله على العباد ١/١٣١ رقم ٤٨، والترمذي ٥/٢٦ رقم ٢٦٤٣، وابن ماجه ـ كتاب الزهد ٢/١٤٣٥ رقم ٤٢٩٦.

(٦) سقطت العبارة السابقة من ب، حـ.

(٧) النص السابق في ب، حـ كما يلي: قال ابن مالك في شرح الكافية: يجوز في العلم المضموم في النداء أن يفتح اذا وصف بابن متصل مضافا الى علم نحو: يا زيد بن عمر، ولا يمتنع الضم وهو عند المبرد أولى من الفتح، انظر شرح الكافية: ١/١٤١.

على النعت، لأنه لا يستعمل في الخبر إلاّ نعتاً، فكذا يكون في النداء، والفتح على التركيب وجعلها اسماً واحداً، وكأن حرف الإعراب على هذا في آخر النعت.

وقوله: (مَا مِنْ أحدٍ يشهدُ أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسولُ الله صِدْقاً من قلبه إلاّ حرّمه الله على النار):

قال الكرماني: هواستثناء من أعم الصفات، أي ما أحد يشهد كائناً بصفة إلاّ بصفة التحريم[1].

وقوله: (أَفَلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا): هو منصوب في جواب العرض، وروي[2]: فيستبشرون بالرفع، أي فهم يستبشرون كقوله تعالى: ﴿وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[3].

[١٠٠] حديث: «من كذبَ عليَّ متعمداً فليتبوأْ مقعدَهُ مِنَ النَّارِ»[4].

قال في «النهاية»: تكررت هذه اللفظة في الحديث، ومعناها لينزل منزلته من النار[5]، يقال: بَوَّأَهُ الله منزلاً: أسكنه إيَّاه[6]، وتبوأت منزلاً اتّخذته.

---

(١) في ب، حـ: أي ما أحد يشهد كائنا بصفة الختام.

(٢) في ب، حـ: ويروى.

(٣) سورة المرسلات ٣٦.

(٤) المسند ٢/١٥٩، ١٧١، ٣/٤٧، ٩٨ والبخاري ـ كتاب الجنائز ـ باب ما يكره من النياحة على الميت ٣/١٦٠ رقم ١٢٩١، ومسلم ـ الزهد ـ باب التثبت في الحديث ١٨/١٢٩ رقم ٧٢ وفي المقدمة ٦٧، وأبو داود ـ العلم ـ باب التشديد في الكذب على الرسول ﷺ ٣/٣١٩، ٣٢٠ رقم ٣٦٥٩، والدارمي في المقدمة ـ باب إلقاء الحديث عن النبي ﷺ والتثبت فيه ١/٧٦، وابن ماجه في المقدمة ـ باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ ١/١٣، والترمذي ـ العلم ـ باب في تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ ٧/٤١٨ رقم ٢٧٩٦ والطيالسي في مسنده حديث رقم ٢٤٢١ صفحة ٣١٨.

(٥) في ب: منزله، وفي ح: منزله من في النار.

(٦) في ب، حـ: أي أسكنه إياه.

وقال الخطابي: لفظه أمر ومعناه الخبر، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[1]، يريد أن الله يُبَوِّئُهُ مقعده من النار.

وقال ابن بطَّال: هو بمعنى الدعاء أي بوأه الله، وقال الطيبي: الأمر بالتبوء تهكم وتغليظ، وقال الكرماني: يحتمل أنْ يكون الأمر على حقيقته بأن يكون معناه: ومن كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه، قال: فلقوله (فليتبوأ) توجيهات أربعة: قال الحافظ وأولها أولاها، قال الطيبي: فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجزائه، أي كما أنه قصد في الكذب التعمد، فليقصد في جزائه التبوء.

[١٠١] حديث: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أكونَ أحبَّ إليهِ من ولَدِهِ ووالدِهِ والناسِ أجمعينَ»[2].

قال الكرماني: أحب أفعل تفضيل[3] بمعنى المفعول، وهو مع كثرته على خلاف القياس، إذ القياس أن يكون بمعنى الفاعل، وفصل بينه وبين معموله بقوله (إليه)، لأن الممتنع، الفصل بأجنبي، مع أن الظرف يتوسع فيه.

[١٠٢] حديث: «سُئِلَ عن وقتِ صلاةِ الصبحِ ،قامَ بلال حينَ طلعَ الفجرُ فأقامَ الصلاةَ ثم أَسْفَرَ الغد»[4].

---

(١) سورة مريم ٧٥، وأولها: (قل من كان في الضّلالة . . .).

(٢) المسند ٣/١٧٧، ٢٧٥، والبخاري ـ كتاب الإيمان ـ باب حب الرسول ﷺ ١/١٠، ومسلم ـ الإيمان ـ باب وجوب محبة الرسول ﷺ ١/٦٧ رقم ٧٠، وابن ماجه في المقدمة ـ الإيمان ـ ١/٢٦ رقم ٦٧، والنسائي ـ الإيمان وشرائعه ـ باب علامة الإيمان ٨/١١٤.

(٣) في ب، حـ: أفعل التفضيل.

(٤) المسند ٣/١١٣، ١٢١، ومسلم بمعناه في ـ كتاب المساجد ـ ١/٤٢٩، والنسائي في ـ المواقيت ـ ١/٢٥٨، وابن ماجه ١/٢١٩ رقم ٦٦٧، ومالك ١/٥٠٤ رقم ٣ بلفظه.

قال أبو البقاء: [1]: هو منصوب على الظرف أي أسفرنا الصلاة في الغد[2].

[١٠٣] حديث: «بُعِثْتُ أَنَا والسَّاعةَ كَهَاتَيْنِ»[3].

قال أبو البقاء: [4]: لا يجوز فيه إلا النصب، والواو فيه بمعنى مع، والمراد به المقاربة، ولو رفع لفسد المعنى، إذ لا يقال بعثت الساعة ولا في الوقوع لأنها لم توجد بعد. انتهى.

وفي حديث آخر: (بُعِثْتُ والساعةَ كهاتين): قال ابن السيد في مسائله[5]، النصب والرفع جائزان في الساعة، النصب على تأويل مع، والرفع بالعطف على الضمير في بعثت، والنصب فيه أحسن لأن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد، ألا ترى أنه يقبح أن تقول: قمت أنا وزيد[6]، وهذا مشهور عند النحويين، تغني شهرته عن الإطالة فيه.

وقال القاضي عياض: في الحديث الأول الأحسن رفع الساعة على ما لم يسمّ فاعله[7] في بعثت، ويجوز على المفعول معه أي بعثت مع الساعة كقولهم: جاء البرد والطيالسة، أو على فعل مضمر يدل عليه الحال أي: فأعدوا الطيالسة، ويقدر هنا فانتظروا الساعة.

---

(١) إعراب الحديث النبوي: ٣٠.

(٢) في ب، حـ: أسفرنا بالصلاة في الغد.

(٣) المسند ٣/١٢٤، ١٣٠، ١٣١، وفتح الباري ١١/٣٤٧، ومسلم ٤/٢٢٦٨، وابن ماجه ٢/١٣٤١، والدارمي ٢/٣١٣، والترمذي ٦/٣٦٦ رقم ٢٢١٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ٣٠.

(٥) في ب، حـ: مسائل.

(٦) الصحيح أن يقول: قمت وزيد، انظر الإنصاف مسألة ٦٥.

(٧) في ب، حـ: عطفاً على ما لم يسمّ فاعله.

وقوله[1]: وقال القرطبي قد اختار بعضهم النصب بناء على التشبيه، أي أن التشبيه وقع بملاصقة الاصبعين واتصالهما، واختار آخرون الرفع بناء أن التشبيه وقع بالتفاوت الذي بين رؤوسهما، وكهاتين حال، أي مقترنين[2]، قال القرطبي: فعلى النصب يقع التشبيه بالضمير، وعلى الرفع يحتمل هذا، ويحتمل أن يقع بالتقارب الذي بينهما في الطول.

[١٠٤] حديث: «**فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ قَالُوا: محمدٌ والخميسُ**»[3].

قال في[4] محمد خبر مبتدأ محذوف، أي هذا محمد، وقال الكرماني: أي جاء محمد، وقال الزركشي: والخميس بالرفع عطفاً على محمد، وبالنصب على المفعول معه.

[١٠٥] حديث: «**جَاءَ أعرابي فَبَالَ في المسجدِ فقال الصحابةُ: مَهْ مَهْ**»[5].

قال الجوهري: هي كلمة مبنية على السكون، وهي اسم سمّي به الفعل والمعنى اكفف، يقال مهمهته إذا زجرته، فإن وصلت نونت فقلت مَهٍ، وقال الداودي: أصل هذه الكلمة ما هذا، كالإنكار، فطرحوا بعض اللفظ فقالوا: مه، فصيروا الكلمتين كلمة.

---

(١) سقط من أ قوله: كهاتين حال أي مقترنين.

(٢) سقط من ب، حـ: من قوله: وقال القرطبي، الى قوله: أي مقترنين.

(٣) المسند ٣/١١١، والبخاري ـ كتاب الأذان ـ ١/١٥٨، ١٥٩، ومسلم ـ كتاب الجهاد ـ باب غزوة خيبر ٣/١٤٢٦ رقم ١٢٠، ١٢١، والموطأ ـ كتاب الجهاد ـ ٢/٤٦٨ رقم ٤٨.

(٤) في ب، حـ: قال في النهاية، وهو الصحيح.

(٥) المسند ٣/١٩١، والبخاري ـ الوضوء ـ باب ترك النبي (ص) والناس الأعرابي ١/٦٥، ومسلم ١/٢٣٦، ٢٣٧ رقم ١٠٠ بلفظه، والموطأ ١/٦٤ رقم ١١١، والدارمي ـ باب البول في المسجد ـ ١/١٨٩، وابن ماجه ١/١٧٥، ١٧٦ رقم ٢٥٨، ٥٢٩، والترمذي ١/٢٧٥، ٢٧٦، وأبو داود =

[١٠٦] حديث: «**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ**»(١).

قال الكرماني: ثلاث مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن التنوين عوض عن(٢) المضاف إليه، فالتقدير: ثلاث خصال، أو لأنه صفة لموصوف محذوف وهو مبتدأ بالحقيقة، أي خصال ثلاث، أو لأن الجملة الشرطية صلة(٣)، والخبر على هذا التقدير هو (أن يكون)، إذ على التقديرين الأولين الشرطية خبر أو يكون هو بدلاً من ثلاث أو بياناً، فأما (مَنْ) فهو مبتدأ، والشرط والجزاء معاً خبره، أو الشرط فقط على اختلاف فيه، و(مِنْ) إمّا شرطية وإما موصولة متضمنة لمعنى الشرط، و(وجد) بمعنى أصاب، ولهذا عُدّي لمفعول واحد.

وقوله: كنّ: أي حصلن فهي تامة، وقوله: (أَنْ يكونَ اللهُ ورسولُهُ أحبَّ إليه): أحبَّ: منصوب خبر يكون(٤)، فإن قلت: لم يثنّ أحبّ حتى يطابق خبر يكون اسمها، قلت: «أَفْعَل» من أي فعل إذا استعمل بمن فهو مفرد مذكر، ولا تجوز المطابقة، وقوله: (وأن يحبَّ المرءَ) بنصب المرء لأنه مفعول به(٥)، وفاعله الضمير الراجع إلى من، و(لا يحبه)(٦) جملة حالية، تحتمل بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما.

وقوله: (أن يعود في الكفر)، فإن قلت: المشهور عاد إليه معدى بكلمة الانتهاء لا بآلة الظرف، قلت: قد ضمّن فيه معنى الاستقرار، كأنه قال: يعود مستقراً فيه. انتهى.

= ١٠٣/١، والنسائي ٤٧/١، ٤٨.

(١) المسند ١٧٤/٣، والبخاري ـ الإيمان ـ باب حلاوة الإيمان ـ ١٠/١، ومسلم ـ الإيمان ـ ٦٦/١، والنسائي ـ الإيمان ـ ٩٤/٨، وابن ماجه ـ الفتن ـ ١٣٣٨/٢.

(٢) في ب، حـ: عوض من.

(٣) في ب ز ح: صفة.

(٤) في ح: خبر ليكون.

(٥) في ب، حـ: مفعول، بغير به.

(٦) في ب، حـ: لا يحبه إلا لله.

[١٠٧] حديث: «إذا جاء أحدُكم الصلاةَ فليمضِ على هيئته فليصلِّ ما أدركَ وليقضِ ما سبقه»[1].

قال أبو البقاء[2]: هكذا ضبطوه على ما لم يسمّ فاعله، والوجه أنه أراد: سبق به، فحذف حرف الجر[3]، وعدّى الفعل بنفسه، وهو كثير في اللغة[4].

[١٠٨] حديث: «مَا مِنْ مسلمٍ يغرسُ غرساً أو يزرعُ زرعاً فيأكل منه إنسانٌ أو طيرٌ أو بهيمةٌ إلّا كانت له صدقةٌ»[5].

قال الطيبي: الرواية برفع (صدقة) على أنّ كان تامة.

[١٠٩] حديث: «ما أعددت لها من كبير عملٍ صلاةٍ ولا صومٍ»[6].

قال أبو البقاء[7]: يروونه بالجر عطفاً أي البدل من **عمل** أو كبير.

---

(١) المسند ٣/١٨٩، ٢٢٩، ٢٤٣، وأبو داود ١/٢٠٣ رقم ٧٦٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٣٠.

(٣) في ب، حـ: حرف الخبر، وهو تصحيف.

(٤) في ب، حـ: كرر هنا الفقرة الأخيرة من الحديث السابق.

(٥) المسند ٣/١٤٧، ١٩٢، ٢٢٩، وفتح الباري ١١/٤٣٨ ـ كتاب الأدب ـ رقم ٧٦٣، ومسلم كتاب المساقاة ٣/١١٨٨ رقم ٧، ٨، ٩، والدرامي ـ كتاب البيوع ـ باب فضل الفرس ٢/٢٦٨، ٢٦٩.

(٦) المسند ٣/١٠٤، ١٦٥، ٧٢، ٢٠٠، وفتح الباري ـ كتاب الأدب ـ باب علامة الحب في الله ١٠/٥٥٧ رقم ٦١٧١، ومسلم ـ كتاب البر والصلة ـ باب المرء مع من أحب ٤/٢٠٣٢ رقم ١٦٢، والترمذي ـ كتاب الزهد ـ باب ما جاء أن المرء مع من أحب ٤/٥٩٥ رقم ٢٣٨٥.

(٧) إعراب الحديث النبوي: ٣١.

[١١٠] حديث: «إِنَّ اللهَ لغنيٌّ أَنْ يُعَذِّبَ هٰذَا نِقْمَةً»[1].

قلت: هو على تقدير «عن».

[١١١] حديث: «يا أَنْجَشَةُ رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بالقَوارير»[2].

قال أبو البقاء[3]: الوجه النصب برويدك[4]، والتقدير أمهل سوقك، والكاف حرف للخطاب، وليست اسماً، ورويد يتعدى إلى مفعول واحد، وقال ابن مالك في توضيحه[5]: رويد هنا اسم فعل بمعنى أرود أي أمهل، والكاف المتصلة به حرف خطاب[6]، وفتحةُ دَالِهِ على هذا إعرابية.

وقال النووي: رويدك منصوب على الصفة لمقدر محذوف أي سوقاً رويداً ومعناه: الأمر بالرفق، وسوقك منصوب بإسقاط الجار، أي أرفق في سوقك بالقوارير.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: تلحق الكاف رويد إذا كان اسم فعل وإذا كان مصدراً، لما فيها من معنى الأمر في هذين الوجهين، والكاف في الأمرين[7] حرف خطاب بمنزلتهما في ذاك، وإنما دخلت لتبين مَنْ تعني إذا خفت اللبس بمعنى لا تعنيه، وتحذفها إذا لم تخف لبساً. وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الكاف في

---

(١) المسند ٣/٢٧١، مسلم ـ النذر ـ باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ٣/١٢٦٤ رقم ٩، ١٠، والترمذي ـ كتاب النذور والأيمان ـ باب ما جاء فيمن يحلف بالمشي ٤/١١١ رقم ١٥٣٧، والنسائي ـ الأيمان والنذور ـ ٧/٣٠، وأبو داود ـ الأيمان والنذور ـ ٣/٢٣٥ رقم ٣٣٠١.

(٢) المسند ٣/١٧٦، ١٨٦، والدارمي ـ الاستئذان ٢/٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٣١.

(٤) في ب، حـ: برويد.

(٥) شواهد التوضيح: ٢٠٥.

(٦) سقط من أ في هذا الموضع: وفتحة داله بنائية، ولك ان تجعل «رُوَيْد» مصدراً مضافاً الى الكاف، ناصبا «سَوْقَكَ». انظر شواهد التوضيح ٢٠٥.

(٧) في ب، حـ: في الامر.

موضع رفع، ومنهم من قال في موضع نصب، والقولان باطلان، أما الأول[1] فلأن الكاف لو كانت فاعلة لما جاز حذفها، وأيضاً فإن جميع هذه الأسماء التي في معنى الأمر لا يبرز فيها الفاعل نحو: حذارِ زيداً، وأماالثاني: فلأن «إرواد» الذي هو الأصل لا يتعدى إلاّ إلى واحد، ولو كانت الكاف منصوبة لكنت عديته إلى مفعولين، ثم الذي يدل على أن الكاف لا موضع لها من الإعراب أصلاً أنها لو كانت لها محل لكنت تؤكدها فتقول: رويدك نفسك، بالرفع إن كانت مرفوعة، وبالنصب إن كانت منصوبة، وبالجر إن كانت مجرورة، وحيث لم يجز ذلك، دلّ على أنها حرف. وإن كان «رويد» مصدراً وأضفته[2] إلى الكاف، فالكاف هنا اسم، لأنك تقيم الظاهر مقامه، فتقول: رويدك مثل رويد زيد، لأن المصدر يضاف، فعلى هذا تقول: رويدك نفسك، فتؤكد الكاف لأنه اسم، ويجوز أن ترفع التأكيد على أن تجعله للضمير المرفوع، وأما قول العرب: رويدك نفسك في الأمر، فإن الكاف كاف خطاب ونفسك مفعول. انتهى.

[١١٢] حديث: «مَا مِنْ مُسلمٍ يموتُ له ثلاثةٌ من وَلَدِهِ لم يبلغوا الحنثَ إلاَّ أدخله اللهُ الجنةَ بفضلِ رحمتهِ إيَّاهُم»[3].

قال أبـو البقـاء[4] مِنْ زائـدة، ورجل مبتدأ، إلى قوله (لم يبلغوا الحنث) صفة للمبتدأ، والخبر (إلا أدخله الله الجنة)[5]، فإن قيل: الخبر هنا جملة وليس فيها ضمير يعود منها إلى المبتدأ، فالجواب أن الرجل المسلم الذي هو المبتدأ هو أحد أبوي المولود، وهو المذكور في خبر المبتدأ، فقد وضع الظاهر موضع المضمر لغرض، وهو

---

(١) من هذا الموضع إلى آخر الحديث مثبت في النسخة ب في الهامش.

(٢) في ب، حـ: اذ أضفته.

(٣) المسند ٣/١٥٢ برواية (ما من رجل مسلم)، وفتح الباري ـ الجنائز ٣/١١٨ رقم ١٢٤٨ بلفظه، ومسلم في البر والصلة ٤/٢٠٢٨، وابن ماجه ١/٥١٢، والنسائي ٤/٢٤، والترمذي ٣/٣٧٤.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ٣١.

(٥) في ب، حـ: إلا أدخل الله أبويهم.

إضافة اللام إليه، فهو كقوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1].

وقال الحافظ ابن حجر: الضمير في (رحمته) راجع إلى الله، وفي (إياهم)إلى الأولاد، أي يدخل رحمة الله للأولاد[2].

وقال ابن القين: قيل إن الضمير في رحمته للأب في قوله (ما من رجل مسلم) لكونه كان يرحمهم في الدنيا، فيجازى بالرحمة في الآخرة، قال[3]: والأول أولى، ويؤيده أن في رواية ابن ماجه: (بفضل[4] رحمة الله إياهم).

وقال الكرماني: الظاهر أن المراد بقوله (إياهم) جنس[5] المسلم الذي مات أولاده، لا الأولاد، أي بفضل رحمة الله لمن مات لهم[6].

قال ابن حجر: وهذا الذي زعم أنه ظاهر ليس بظاهر، بل في غير هذه الطريق ما يدل على أن الضمير للأولاد؛ ففي حديث عمرو بن عنبة عن الطبراني (إلاّ أدخله الله الجنة برحمته هو إياهم الجنة)[7]، وفي حديث أبي ثعلبة الأشجعي عنده (أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهما)، قاله بعد قوله: (مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدَانِ) فوضح بذلك أن الضمير في قوله (إياهم) للأولاد لا للآباء.

---

(١) سورة يوسف ٩٠.

(٢) في ب، حـ: أي بفضل رحمة الله للأولاد.

(٣) في ب، حـ: قال ابن حجر.

(٤) سقطت كلمة (بفضل) من ب، حـ.

(٥) في ب، حـ: جنتي بدل جنس، وهو تحريف.

(٦) بعد هذا الموضع زاد في ب، حـ: قال: وانما جمع باعتبار أنه نكرة في سياق النفي يفيد العموم.

(٧) في ب، حـ: إلاّ أدخله الله برحمته هو وإياهم الجنة.

[١١٣] حديث: «أتانا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في دارِنا فاستسقى، فحلبْنا شاةً لنا، ثم شِبْتُهُ مِنْ مَاءِ بِئْرِنَا»[١].

قال الكرماني: فإن قلت استعمل هنا بمِنْ، وروى في موضع آخر بالباء، قلت المعنيان صحيحان، وقد يقوم حرف الجر مقام أخيه.

قولـه: (ثُمَّ قَالَ الأَيْمَنُونَ الأَيْمَنُونَ)[٢]: قال الزركشي: كذا بالرفع بتقدير مبتدأ مضمر أي المقدم.

[١١٤] حديث: «وَإِنْ وَجَدْتَ لَبَحْراً»[٣].

قال الخطابي: إنْ هنا نافية، واللام في (لبحراً) بمعنى إلاّ، أي ما وجدناه إلاّ بحراً، والعرب تقول: إنْ زيد لعاقل، أي: ما زيد إلاّ عاقل، والبحر من نعوت الخيل، قال الأصمعي: فرسٌ بحرٌ إذا كان واسع الجري.

قلت: هذا الذي أعربه الخطابي مذهب كوفي، وذلك لأنه أخذ عن ثعلب وهو من أئمة الكوفيين، والبصريون يقولون في هذا إنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء، دخلت لام الابتداء للفرق[٤] بين إنْ المخففة وإنْ النافية.

قال أبو حيان: الكوفيون يرون أنّ إنْ هي النافية، واللام بمعنى إلاّ، وهذا باطل،

---

(١) المسند ١٩٧/٣، ٢٣٩، ومسلم ١٦٠٤/٣ في كتاب الأشربة رقم ١٢٦، والدارمي - باب في سنة الشراب كيف هي ١١٨/٢.

(٢) المسند ٢٣٩/٣ برواية: الأيمنون مرة واحدة، ١٩٧/٣ برواية: الأيمن فالأيمن.

(٣) المسند ١٤٧/٣، ١٨٥، ٢٧١، والبخاري - الجهاد - باب الحمائل وتعليق السيف بالعنق، ج ٦ رقم ٨٢، وكتاب الأدب - باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل ج ١٠ في الفتح رقم ٣٩، ومسلم - الفضائل - باب شجاعته (ص) ٦٧/١٥ رقم ٤٨، والترمذي - الجهاد - باب ما جاء في الخروج عند الفزع ١٩٨/٤، وابن ماجه - الجهاد - رقم ٩.

(٤) في ب، حـ: دخلت للفرق.

لأن اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى إلّا .

وقال ابن مالك : قولهم إنّ اللام بمعنى إلّا دعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى إلّا لكان إستعمالها بعد غير إنْ من حروف النفي أولى ، لأنها أنصّ على النفي من إنْ ، فكان يقال : لم يقم لزيد ، ولن يقعد لعمرو بمعنى لم يقم إلّا زيد ، ولن يقعد إلّا عمرو ، وفي عدم استعمالها كذلك[1] دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب ، وإنما قصد بها التوكد ، كما قصد مع التشديد .

[١١٥] حديث : «إِذَا أقرضَ أحدُكم قرضاً فأهدى إليه أو حمله فلا يقبلها»[2] .

قال الطيبي : القرض اسم للمصدر ، والمصدر في الحقيقة الإقراض ، ويجوز أن يكون ههنا بمعنى المقروض ، فيكون مفعولاً ثانياً لأقرض ، والأول مقدر كقوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾[3] ، والضمير الفاعل في (فأهدى) عائد إلى المفعول المقدر ، والضمير في (لا يقبلها) راجع الى مصدر (أهدى) ، وقوله : فأهدى عطفاً على الشرط ، . وجوابه (فلا) .

[١١٦] حديث : «هٰذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»[4] .

قال الأندلسي : قال سيبويه : حدثنا يونس أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا ، لم يرد بقوله (هذا أنت) أن يعرف نفسه ، ولكنه أراد أن ينبهه ، كأنه قال : الحاضر عندنا أنت ، والحاضر القائل كذا وكذا .

---

(١) في ب ، حـ : استعمالها ذلك .

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصدقات ٢ / ٨١٣ رقم ٢٤٣٢ .

(٣) سورة الحديد ١٢ .

(٤) المسند ٣ / ١٤ ، والبخاري ـ الجهاد ـ باب فضل الصدقة في الغزو ٦ / ٨٨٣ ، ومسلم ـ الحج ـ ٢ / ٩٩٣ رقم ٤٦٢ ، وابن ماجه ـ كتاب المناسك ـ باب فضل المدينة ٢ / ١٠٤٠ رقم ٣١١٥ ، والموطأ ـ كتاب الجامع ـ باب ما جاء في تحريم المدينة ٢ / ٨٨٩ .

وقال السيرافي: وقولهم: هو زيد يفعل كذا، يفعل: في موضع الحال عند البصريين، هذا زيد فاعلاً، وعند الكوفيين هو منصوب على أنه خبر هذا. انتهى.

وفي حديث الشفاعة: (هٰذِهِ الأنبياءُ قَدْ جَاءَتْكَ يَسْأَلُونَ)، وحديث آخر: (هٰذَا يومٌ يشتهى فيه اللحمُ)[1].

وقوله: (اللّهُمَّ إنّي أحرم ما بين جبليها مثل ما حرّم به إبراهيم مكة)[2].

قال الكرماني: فان قلت لفظ (به) زائد، قلت: لا، بل (مثل) منصوب بنزع الخافض أي أحرم بمثل ما حرم به، أو معناه: أحرم بهذا اللفظ وهو أحرم مثل ما حرم به ابراهيم.

[١١٧] حديث: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ البكرَ أقامَ عندَها سَبْعاً»[3].

قال الطيبي: يجوز أن يكون قوله (من السنة) خبراً، وما بعده في تأويل المبتدأ، أي من السنة إقامة الرجل عند البكر إذا تزوجها سبعاً.

---

(١) المسند ٣/١١٣، ١١٧، والبخاري - كتاب الأضاحي - باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر ١٠/٦، والنسائي - كتاب الضحايا ٧/٢٢٢.

(٢) المسند ١/١١٩، ١٦٩، ١٨١، ١٨٥، ٣/٢٢، ١٤٩، ١٥٩، ٢٤٠، ٢٤٣، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٩٣، ٤/٢١، ٢٢، ٤٠، ٧٧، ١٤١، ٥/١٨١، ١٩٢، ٣٠٩، ٣١٨، ٣٢٩، وفتح الباري - كتاب الجهاد - باب من غزا بصبي للخدمة ٦/٨٧، و- كتاب البيوع - باب بركة النبي (ص) ٤/٣٤٦، و- كتاب فضائل المدينة - باب حرم المدينة ٤/٨١، و- كتاب الدعوات - باب التعوذ من غلبة الرجال ١١/١٧٣، وأخرجه مسلم - كتاب الحج - باب فضل المدينة ٩/١٤٩ رقم ٤٤٥، وأبو داود - كتاب المناسك - باب حرم المدينة ٢/٢١٦، والترمذي في التحفة - كتاب المناقب - باب ما جاء في فضل المدينة ١١/٤٤٢، والنسائي - كتاب المناسك ٥/٢٠٦، وابن ماجه - كتاب المناسك - ١٠٤، والموطأ - كتاب الدعاء للمدينة وأهلها حديث رقم ١٠.

(٣) فتح الباري - كتاب النكاح ٩/٣١٤ رقم ٥٢١٤، ومسلم - كتاب الرضاع - ٢/١٠٨٣، ١٠٨٤ رقم ٤٤، ٤٥، وأبو داود - كتاب النكاح - ٢/٢٤٠ رقم ٢١٢٤، والترمذي - ٣/٤٤٥ وابن ماجه ١/٦١٧، والموطأ ٢/٥٣٠ رقم ١٥، والدرامي ٢/١٤٤.

[١١٨] حديث: «قُومُوا إلى جنةٍ عرضُها السماوات والأرض»[١].

قال الطيبي: عدّاه بإلى لإرادة معنى المسارعة كما في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِن رَّبِّكُمْ﴾[٢].

[١١٩] حديث: «لم يصدق من الأنبياء ما صدقت»[٣].

قال الطيبي: (ما) فيه مصدرية.

[١٢٠] حديث: «قول أم حارثة لرسول الله صلّى الله عليه وسلم قد عرفت منزلة حارثة[٤]، فإنْ يكُ في الجنةِ أصبرْ وأحتسبْ، وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع»[٥].

قال ابن مالك: حقّ الفعل إذا دخلت عليه إنْ وكان ماضياً بالوضع أو بمقارنة لم أن ينصرف إلى الاستقبال نحو ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾[٦]، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا﴾[٧]، وإن كان قبل دخول إنْ صالحاً للحال والاستقبال تخلّص له بدخولها نحو ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سيّئاتكم﴾[٨]، وقد يراد المعنى بما إذا دخلت عليه إنْ فلا يتأثر بها، ويستوي في ذلك الماضي بالوضع نحو ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾[٩]، والمضارع نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[١٠]، ومنه:

---

(١) المسند ٣/١٣٦، ومسلم ـ كتاب الإمارة ـ ٣/١٥٠٩، ١٥١٠ رقم ١٤٥.

(٢) سورة آل عمران ١٣٣.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الايمان ـ باب الشفاعة ٣/٧٣ رقم ٣٢٢.

(٤) في ب، حـ: منزلة حارثة مني.

(٥) المسند ٣/١٢٤، ٢١٥، ٢٦٠، ٢٨٣.

(٦) سورة الإسراء ٧.

(٧) سورة البقرة ٢٧٩.

(٨) سورة النساء ٣١.

(٩) سورة يوسف ٢٦.

(١٠) سورة يوسف ٧٧.

«فَإِنْ يَكُ فِي الجنةِ أصبرْ واحتسبْ»[1]، والأصل يكون، ثم جزم فصار يكن، ثم حذف نونه لكثرة الاستعمال فصار يَكُ، وهذا الحذف جائز لا واجب، وكذلك جاء الوجهان في كتاب الله نحو: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[2]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ جَبَّاراً عَصِيّاً﴾[3]، ولو وَلِيَ الكاف ساكن عادت النون نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[4]، ولوجوب عود النون قبل الساكن لم يجيء الفعلان في الحديث المذكور بالحذف، بل حذفت نون الأول لعدم ساكن بعده، وثبتت نون الثاني لإيلائه ساكناً، ولا يستحب الحذف قبل ساكن إلا في ضرورة كقول الشاعر:

فإنْ لم تَكُ المـرآةُ أَبْـدَتْ وسـامـةً ... فقـد أبـدتِ الـمـرآةُ جبهـةَ ضَيْغَمِ[5]

و «ترى» من قول أم حارثة (وإنْ تكن الأخرى ترى ما أصنع: مضارع راء بمعنى رأى، والكلام عليه كالكلام على أبي جهل (حتّى يَرَاكَ النّاسُ)، وكما جوز رفع (يراك) لإهمال حتى وتشبيهها بإذا، وكذلك يجوز رفع (يرى) لأنه جواب، والجواب قد يرفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ كقراءة طلحة بن سليمان: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُم الْمَوْتُ)[6]، وكقول الراجز:

إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[7]

انتهى.

وقوله: (أصابه سهم عريب) يروى بالإضافة وعدمها على الصفة للسهم ونظيره

---

(1) شواهد التوضيح ١٧٥.
(2) سورة النحل ١٢٠.
(3) سورة مريم ١٤.
(4) سورة النساء ١٣٧.
(5) قائله: خنجر بن صخر الأسدي، انظر: العيني ٢/٦٣، وشرح التصريح ١/١٩٦، والدرر ١/٩٣، الخزانة ٤/٧٢، واللسان (كون) ١٧/٢٤٦، وهو بلا نسبة في الهمع ١/١٢٢، الأشموني ١/٢٤٥، وشواهد التوضيح ١٧٦.
(6) سورة النساء ٧٨.
(7) سبق ذكره في الحديث رقم ٩١.

في ذلك: غرة عبد أو أمة وبردة حبرة وصلة سبي، وقوله: أو هبلت أو جنة واحدة هي، قال الرافعي في تاريخ قزوين[1]: الواو فيها مفتوحة، وهي واو الابتداء، دخلت عليها ألف الاستفهام الأولى على التوبيخ والثانية على الإنكار.

قوله: إنها جنان، قال الطيبي: هو ضمير مبهم يفسّره ما بعده، ويجوز أن يكون الضمير للشأن.

[١٢١] حديث: «كتابُ الله القِصاصُ»[2].

قال الزركشي: مرفوعان على الابتداء والخبر، ويجوز فيهما على وجهين: أحدهما وضع[3] فيه المصدر موضع الفعل، أي كَتَبَ الله القصاصَ، كقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[4]، والثاني أنه إغراء ويكون القصاص بدلاً أو منصوباً بفعل، أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، ولا يجوز هذا الوجه في الآية، أعني يمتنع أن يكون كتاب[5] منصوباً بعليكم المتأخر عنه.

[١٢٢] حديث: «فكنّا نراهُ يمشي بين أظْهُرِنا رجلاً مِنْ أهلِ الجنّةِ»[6].

قال النووي: روي: رجلاً ورجل، وكلاهما صحيح، الأول على البدل من الهاء

---

(١) في ب، حـ: تاريخ مروان.

(٢) المسند ١٢٨/٣، ١٦٧، والبخاري ـ كتاب الصلح ـ باب الصلح في الدية ٣٠٦/٥ رقم ٢٧٠٣، ومسلم ـ كتاب القسامة ـ باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها ١٦٢/١١ ـ ١٦٣، وأبو داود ـ كتاب الديات ـ باب القصاص في السن ١٩٧/٤ رقم ٤٥٩٥، والنسائي ـ كتاب القسامة ـ باب القصاص في السن ٢٦/٨ ـ ٢٧، وباب القصاص من الثنية ٢٧/٨ ـ ٢٨.

(٣) في ب، حـ: أنه مما وضع.

(٤) سورة النساء ٢٤.

(٥) في ب: كتاب الله.

(٦) المسند ١٣٧/٣، ومسلم ـ كتاب الإيمان ج ٢ بشرح النووي رقم ١٨٨.

في (نراه)، والثاني على الاستئناف.

[١٢٣] حديث: «إنَّ حقّاً على الله أَنْ لا يرتفعَ شيءٌ من الدنيا إلاَّ وَضَعَهُ»[١].

قال الطيبي: (على الله) متعلق بحقّاً، و (أنْ لا يرتفع) خبر إنّ، وأَنْ مصدرية، فيكون معرفة، والاسم نكرة من باب التقليب[٢]، أي أن عدم الارتفاع حق على الله، ويمكن أن يقال: على الله صفة (حقّاً)، أي حقاً ثابتاً عليه تعالى[٣].

[١٢٤] حديث: «انطلقُوا باسمِ اللهِ وباللهِ على مِلّةِ رسولِ اللهِ»[٤].

قال الطيبي: ليس الجاران متعلقين بالفعل، بل هما حالان كأنه قال: انطلقوا متبركين باسم الله، مستعينين بالله، ثابتين على ملة رسول الله.

[١٢٥] حديث: «هؤلاءِ خطباءُ أمتكَ الذين يقولون»[٥].

قال الطيبي: (الذين)[٦] بدل من قوله (خطباء)، ويجوز أن يكون صفة له، لأنه لا توقيت فيه على عكس[٧] قوله: ولقد أمرُّ على اللئِيم يسبُّني. ويجوز أن يكون منصوباً على الذم، وهو الأوجه.

---

(١) المسند ٣/٢٥٣، وأبو داود ـ كتاب الأدب ـ باب في كراهة الرفعة في الأمور ٤/٢٥٣، والنسائي ـ كتاب الخيل ـ باب السبق ٦/٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٢) في ب، حـ: من باب القلب.

(٣) في ب، حـ: على الله تعالى.

(٤) المسند ٤/٢٤٠ بلفظ سيروا، وأبو داود ـ كتاب الجهاد ـ باب في دعاء المشركين ٣/٣٨.

(٥) المسند ٣/١٢٠، ٣٢١، ٢٣٩.

(٦) في ب، حـ: الذي، وهو تصحيف.

(٧) في ب، حـ: على تمكن، وهو خطأ.

[١٢٦] حديث: «إنَّ اللهَ لا يظلمُ مؤمناً حسنةً، يعطى بها في الدنيا، ويجزى بها في الآخرة»[١].

قال الطيبي: لا يظلم: أي لا ينقص، وهو يتعدى إلى مفعولين، أحدهما (مؤمناً)، والآخر (حسنة)، والباء في قوله: يعطى بها: إنْ حملت على السببية فتحتاج إلى مقدر، أي يعطى[٢] بسببها حسنة، وإن حملت على البدل فلا، وأما الباء في (يجزى بها) فهي للسببية.

قوله: (وأمَّا الكافر فيطعمُ بِحَسَنَاتِهِ): قال: اعلم أن إمّا التفصيلية تقتضي التعدد لفظاً وتقديراً[٣]، وقرينتها هنا الكلام السابق، والقرينتان واردتان على التقابل، فيقدر في كل من القرينتين ما يقابل الأخرى.

[١٢٧] حديث: «دخلَ رجلٌ والنبيُّ صلى الله عليه وسلم متكيءُ بينَ ظَهْرَانَيْهِم»[٤].

قال في الفائق: يقال قام فلان بين أَظْهُرِ قومه وبين ظهرانيهم، أي بينهم، وإقحام لفظ الظهر يدل[٥] على أن إقامته بينهم على سبيل الاستظهار بهم[٦] والاستناد إليهم، وكأن معنى التثنية فيه أنّ ظهراً منهم قدامه وآخر وراءه، فهو مكنون في جانبيه، هذا أصله، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً، وإن لم يكن مكنوناً، وأما

---

(١) المسند ٣/١٢٣، ١٢٥، ومسلم ـ كتاب صفة القيامة والجنة والنار ـ باب جزاء المؤمن بحسناته في الدنيا والآخرة، وتعجيل حسنات الكافر في الدنيا ١٧/١٤٩، والترمذي بمعناه ـ كتاب الإيمان ـ باب فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلاّ الله ٧/٣٩٥ ـ ٣٩٦.

(٢) في ب: عطى.

(٣) في ب، حـ: أو تقديراً وهو الصحيح.

(٤) المسند ٣/١٦٨، والبخاري ـ كتاب العلم ـ باب ما جاء في العلم ١/١٤٨ رقم ٦٣، والنسائي ـ كتاب الصوم ـ باب وجوب الصوم ٤/١٢٠ ـ ١٢٤.

(٥) في ب، حـ: ليدل.

(٦) في ب، حـ: بينهم.

زيادة الألف والنون بعد التثنية فإنما هي للتأكيد، كما يزاد في نفساني في النسبة إلى النفس ونحوه.

وقال القاضي عياض: قال الأصمعي: العرب تقول: نحن بين ظَهْرَيْكم، على لفظ الاثنين، وظَهْرَانَيْكُم، قال الخليل: أي بينكم، قال غيره: العرب تضع الاثنين موضع الجمع، وقال الكرماني: النون مفتوحة لا غير.

قوله: (قال اللّهم نَعَمْ)، قال الكرماني: الجواب هو نعم، وذكر لفظ (اللهم) للتبرك، وكأنه استشهد بالله في ذلك، تأكيداً لصدقه، وقال المطرزي في المعرب: قد يُؤتى بـ (اللهم) توكيداً للجواب، ودليلًا على الندرة.

وقال الطيبي: قد يُؤْتى بـ (اللهم) قبل (إلا) إذا كان المستثنى عزيزاً نادراً وكأن قولهم الاستظهار بمشيئة الله في إثبات كونه ووجوده، أي أنه أبلغ من الندرة حد الشذوذ، وقوله: أنشدك بالله، أي أسألك بالله.

[١٢٨] حديث: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أجورُ أمتي حتى القذاةُ يُخرجها الرجل مِنَ المسجدِ»[١].

قال الشيخ ولي الدين العراقي: القذاة بالرفع عطفاً على قوله: أجور أمتي، ويجوز فيه الجر[٢] بتقدير: حتى أجر القذاة[٣].

وقال الطيبي: لا بد هنا من تقدير مضاف، أي أجور أعمال أمتي وأجر القذاة،

---

(١) المسند ١٧٨/٥، ١٨٠، ومسلم ـ المساجد ـ باب النهي عن البصاق في المسجد ٤٢/٥ رقم ٥٧، والترمذي ـ فضائل القرآن ـ ٢٣٣/٨ رقم ٣٠٨٣، وأبو داود ـ كتاب الصلاة ـ باب في كنس المسجد ١٢٦/١ رقم ٤٦١.

(٢) في ب، حـ: ويجوز فيه الخبر، وهو تصحيف لأن المقصود غير ذلك.

(٣) زاد في ب، حـ: بعد ذلك: ثم حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه ويجوز فيه النصب بتقدير: حتى رأيت القذاة، ولا يصح المعنى بغيرها.

أو أجر إخراج القذاة، ويحتمل الجر، وحتى بمعنى إلى، والتقدير الى أجر القذاة[1]، ويخرجها من المسجد؛ جملة مستأنفة للبيان، والرفع عطفاً على أجور، والتقدير ما مر. ويحتمل أن تكون هي الداخلة على الجملة، فحينئذ التقدير: حتى آخر القذاة يخرجها، على الابتداء والخبر.

[١٢٩] حديث: «**شهدتُ وليمتين من نساءِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فما أطعمنا خبزاً ولا لحماً، قلت: فَمَهْ؟ قال الحيس**»[2].

قال أبو البقاء:[3]: أراد (فَمَا)، ولكنه حذف الألف وجعل الهاء بدلاً منها، كما قالوا: هُنَهْ في هُنَا، ولا يقال انه حذف الألف لكونه استفهاماً كما حذفها[4] في قوله تعالى: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾[5]، لأن ذلك إنما يجيء في المجرور، فأما المنصوب فلا، وكذا المرفوع[6].

[١٣٠] حديث: «**لقد أُخِفْت الله وما يخافُ أحداً**»[7].

قال الطيبي: أُخفت: ماض مجهول من أخاف بمعنى خوف، قوله: (أحداً) حال، أي خوفت في دين الله وحدي، وقوله (وليلة) أي عليه ثلاثون من بين ليلة ويوم، تأكيد للشمول، أي ثلاثون يوماً وليلة متواترات، لا ينقص منها الزمان.

---

(١) في ب، حـ: وجينئذ التقدير الى أجر إخراج القذاة.

(٢) المسند ٣/٩٩، ٢٦٦، والبخاري ـ النكاح ـ باب الوليمة ولو بشاة ٩/٢٣٢ رقم ٥١٦٩، وباب من أولم بأقل من شاة رقم ٥١٧٢.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٢٦.

(٤) في ب، حـ: كما حذفت.

(٥) سورة الطارق ٥.

(٦) في ب، حـ: فأما المنصوب والمرفوع فلا.

(٧) المسند ٣/١٢٠، ٢٨٦، والترمذي ـ صفة القيامة ـ ٧/١٧٠ رقم ٢٥٩٠.

[١٣١] حديث: «**أَمَا إنّ كلَّ بناءٍ وبالٌ على صاحبِه لا بدَّ إلّا مَالاً**»[1].

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: يعني إلّا ما لا بدّ منه.

[١٣٢] حديث الدجال: «**وإنَّ بين عينيه مكتوب كافر، وفي نسخة: مكتوباً كافر**»[2].

قال ابن مالك في توضيحه[3]: إذا رفع (مكتوب) جعل اسم إنّ محذوفاً، وما بعد ذلك جملة من مبتدأ وخبر، في موضع رفعٍ خبراً لإنّ، والاسم المحذوف إما ضمير الشأن، وإما ضمير عائد على الدجال.

ونظيره إنْ كان المحذوف ضمير الشأن قوله ﷺ في بعض الروايات: (وإنّ لنفسِك حقٌّ)[4]، وقوله ﷺ بنقل من يوثق بنقله: (إنّ مِنْ أشدّ الناسِ عذاباً يومَ القيامة المصوِّرُونَ)[5].

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ـ باب ما جاء في البناء ٤/ ٣٦٠ رقم ٥٢٣٧، وابن ماجه ـ كتاب الزهد ج ٢ رقم ١٣.

(٢) المسند ٣/١١٥، والبخاري ـ الفتن ـ باب ذكر الدجال ١٣/ ٩١ رقم ٧١٣١، ومسلم ـ الفتن ـ باب ذكر الدجال ١٨/ ٥٩ ـ ٦١، وأبو داود ـ كتاب الملاحم ـ باب خروج الدجال ٤/١١٦ رقم ٤٣١٦ ـ ٤٣١٨، والترمذي كتاب الفتن ـ باب ما جاء في الدجال ٦/٤٩٢ ـ ٤٩٣ رقم ٢٣٣٦.

(٣) شواهد التوضيح ١٤٨.

(٤) المسند ٦/٢٦٨، والبخاري ـ كتاب الصوم ـ باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ٤/٢٠٩ رقم ١٩٦٨، ومسلم ـ كتاب الصوم ـ باب النهي عن صوم الدهر ٨/٤٢ حديث ١٨٢ بلفظ: لجسدك، والدارمي ـ كتاب النكاح ـ باب النهي عن التبتل ٢/١٣٣.

(٥) سقط هذا الحديث من أ في هذا الموضع وأثبت في غير موضعه بعد ذلك. وهو في المسند ١/٣٧٥، ٤٢٦، ٢/٢٦، ٥٥، والبخاري ـ كتاب اللباس ـ باب عذاب المصورين ١٠/٣٨٢ حديث ٥٩٥٠، ومسلم ـ كتاب اللباس ـ باب تحريم تصوير صورة الحيوان ١٤/ ٨٨ ـ ٨٩، والنسائي ـ كتاب الزينة ـ باب أشد الناس عذاباً ٨/٢١٤.

وقول بعض العرب: إنّ بك زيد مأخوذ، رواه سيبويه عن الخليل. ومنه قوله ﷺ: (لَعَلَّ نَزَعَهَا عِرْقٌ)[1] أي لعلّها. ونظائره في الشعر كثيرة.

وان كان الضمير ضمير الدجال فنظيره رواية الأخفش: إنّ بك مأخوذ أخواك، والتقدير: إنّه بك مأخوذ أخوال. ونظيره من الشعر:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّيَ ساعةً ... فَبِتْنا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ[2]

أراد فليتك، ومثله قول الآخر:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِّيًّا عرفتَ قَرَابَتِي ... ولكنَّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المشافرِ[3]

أراد ولكنك زنجيّ، ويروى زنجيّاً على حذف الخبر، ومن روى «مكتوباً»، فيحتمل أن يكون اسم إنّ محذوفاً على ما تقرر في رواية الرفع، وكافر مبتدأ، وخبره بين عينيه ومكتوباً حال، أو يجعل مكتوباً اسم إنّ، وبين عينيه خبراً، وكافر خبر مبتدأ والتقدير: هو كافر، ويجوز رفع كافر، وجعله سادًّا مسدّ خبر إنّ كما يقال: إن قائماً الزيدان، وهذا مما انفرد به الأخفش. انتهى.

[١٣٣] حديث: «هَلْ مِنْ أحدٍ يَمْشِي عَلَى الماءِ إلّا ابتلتْ قَدَمَاهُ»[4].

قال الطيبي: استثناء هذا من عام الأحوال[5]، تقديره يمشي في حال من الأحوال إلّا في حال ابتلال قدميه.

---

(١) المسند ٢/٢٧٩، والترمذي ٦/٣٢٥-٣٢٦ حديث ٢٢١١، وابن ماجه كتاب النكاح رقم ٥٨.

(٢) لعدي بن زيد في ديوانه ١٦٢، ونوادر أبي زيد ٢٥، والدرر ١/١١٤، والإنصاف ١٠٧، والهمع ١/١٣٦.

(٣) قائله الفرزدق في سيبويه والشنتمري ١/٢٨٢، والجمهرة ٣/٤٩٠، والمحتسب ٢/١٨٢، والخزانه ٤/٣٧٨، والدرر ١/١١٤، ١٩١، واللسان (شفر) ٦/٨٨.

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) في ب، حـ: استثناء من أعم عام الأحوال.

[١٣٤] حديث: «مَنْ عَالَ جاريتينِ حتّى يَبْلُغَا جاءَ يومَ القيامةِ أَنَا وهُوَ كهاتين»[1].

قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: في الكلام تقديم وتأخير، فإمّا في جاء ضمير[2] يعود إلى مَنْ، وقوله (هو) تأكيد له، وقوله (أنا) معطوف عليه، وتقديره هو وأنا، ثم قدم (أنا) لكونه[3] ﷺ أصلاً في تلك الخصلة أو قدم في الذكر لشرفه.

قلت: ليس هذا الإعراب سديداً، لأن تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجـوز، والأولى أن يجعـل (أنا) مبتدأ، و (هو) معطوف عليه، و (كهاتين) الخبر، والجملة حالية بدون الواو، نحو: **﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾**[4].

[١٣٥] حديث: «إنّ رجـلاً قَالَ: يا رسـولَ اللهِ، أَيْنَ يحشرُ الكافرُ على وجهه يومَ القيامةِ؟ قال: أليس الذي أَمشاهُ على رجليه في الدنيا قادرٌ على أن يُمْشِيَهُ على وجهِهِ يومَ القيامةِ[5].

قال الطيبي: قادر: مرفوع على أنه خبر الذي، واسم ليس ضمير الشأن.

[١٣٦] حديث: «لكلّ نبيّ أمينٌ، وإنّ أميننا أيتها الأمة أبو عبيدة»[6].

---

(١) المسند ٣/١٤٧، ١٤٨، ومسلم ـ كتاب البر والصلة ـ باب فضل من يموت له ولد ١٦/١٨٠، والترمذي ـ كتاب البر والصلة ـ باب ما جاء في النفقات على البنات والأخوات ٦/٤٣ رقم ١٩٨١.

(٢) في ب، حـ: فإن في (جاء) ضميراً.

(٣) في ب، حـ: إما لكونه.

(٤) سورة البقرة ٣٦.

(٥) المسند ٣/٧١٦٧ ٢٢٩، والبخاري ـ كتاب التفسير ـ باب الذين يحشرون على وجوههم الى جهنم ٨/٤٩٢ رقم ٤٧٦٠.

(٦) البخاري ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب مناقب أبي عبيدة ٧/٩٢ ـ ٩٣ رقم ٣٧٤٤، ومسلم ـ فضائل الصحابة ـ باب فضائل أبي عبيدة ١٥/١٩١ ـ ١٩٢، والترمذي ـ كتاب المناقب ـ باب =

قال القاضي عياض: هو بالرفع على النداء، والأفصح أن يكون منصوباً على الاختصاص.

[١٣٧] حديث: «قول سراقة: يا نبيَّ اللهِ مُرْنِي بِمَ شِئْتَ»[١].

قال ابن مالك[٢]: فيه شاهد على أن[٣] إجراء ما الموصولة مجرى الاستفهامية في حذف ألفها إذا جرّت، لكن بشرط كون الصلة شاء وفاعلها.

[١٣٨] حديث: «لا تشدُّوا على أنفسِكم فيشدِّدَ اللهُ عليكم»[٤].

قال الطيبي: فيشدّد: نصب على جواب النهي، والفاء في قوله: فإن قوماً سبب الفعل المنهي المسبب عنه الشدة، والفاء في قوله: فتلك بقاياهم للتعقيب، وتلك: إشارة إلى ما في الذهن من تصور جماعة باقية من أولئك المشددين، والخبر بيان له كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وبَيْنِكَ﴾[٥].

[١٣٩] حديث: «أصبحَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَرُوساً»[٦].

مناقب أبي عبيدة ١٠/٢٦٠ ـ ٢٦١، وابن ماجه في المقدمة ـ فضل أبي عبيدة ١/٤٨ رقم ١٣٥.

(١) المسند ٣/٢١١، والبخاري ـ كتاب مناقب الأنصار ـ باب هجرة النبي (ص) وأصحابه إلى المدينة ٧/٢٤٩ ـ ٢٥٠ رقم ٣٩١١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩٥.

(٣) كلمة (أنّ) ليست في كتاب الشواهد لابن مالك، انظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٥.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ـ باب في الحسد ٤/٢٧٦، ٢٧٧ رقم ٤٩٠٤.

(٥) سورة الكهف ٧٨.

(٦) المسند ٣/١٠٢، ٢٢٦، والبخاري ـ كتاب النكاح ـ باب الهدية للعروس ٩/٢٢٦ ـ ٢٢٧ رقم ٥١٦٣، ومسلم ـ كتاب النكاح ـ باب فضيلة اعتاقه أمته ثم يتزوجها ٩/٢٢٢ رقم ٨٤.

قال الزركشي: العروس: نعت يستوي فيه المذكر والمؤنث[1]، تقع عليهما مدة بناء الرجل بها.

[١٤٠] حديث: «**قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر: مَنْ ينظرُ ما فعلَ أَبُو جهلٍ؟ فانطلق ابنُ مسعود، فوجده قد ضربه ابنَا عفراءَ حتّى بَردَ، فأخذَ بلحيتِهِ قال: أَنْتَ أبا جَهْلٍ**»[2].

قال الزركشي: كذا الرواية في البخاري من رواية زهير، وهو يصحّ على النداء أي أنت المقتول الذليل يا أبا جهل[3]، على جهة التقريع والتوبيخ. قال القاضي: أو لغة القصر في الأب، ويكون خبر المبتدأ.

وقال الداوودي: يحتمل معنيين: أحدهما: أن يكون استعمل اللحن ليغيظ أبا جهل كالمصغر له، أو يريد أعني أبا جهل، وردها السفاقسي لأن تغييظه في مثل هذه الحالة لا معنى له، ثم النصب بإضمار أعني إنما يكون إذا تكررت النعوت. قال الزركشي: ولا يُرَدَّانِ، أما الأول فإنه أبلغ في التهكم، وأما الثاني فليس التكرار شرطاً في القطع عند جمهور النحويين وإن أوهمته عبارة ابن مالك في كتبه. قال القاضي عياض: ورواه الحميدي: أنت أبو جهل، وكذا ذكره البخاري من رواية يونس.

[١٤١] حديث: «**مَنْ أجودُ جوداً؟**»[4].

قال الطيبي: مَنْ الاستفهامية مبتدأ، وأجود خبره، وجوداً: تمييز مزال عن

---

(١) في ب، حـ: يستوي فيه الرجل والمرأة.

(٢) المسند ٣/١١٥، والبخاري ـ كتاب المغازي ـ باب فقط ٧/٣٢١ رقم ٤٠٢٠، ومسلم كتاب الجهاد ـ باب استحقاق القاتل سلب القتيل ١٢/٦٢ ـ ٦٣ من رواية أخرى بمعناه.

(٣) في ب، حـ: أنت المقتول الذليل أبا جهل.

(٤) المسند ٤/١٤٦، ١٥٣.

الأصـل، وفيه وجهان: أحدهما أن أجود أفعل من الجودة، أي أحسن جوداً وأبلغه والثاني أنه من الجود والكرم أي: مَن الذي جوده أجود، فيكون إسناداً مجازياً كما في قولك: جدّ جدّه.

وقوله: (اللهُ أجودُ جوداً، ثم أنا أجودُ بني آدمَ، وأجودَهُ مِنْ بعدي رجلٌ عَلِمَ عِلْماً فَنَشَرَهُ): الضمير في أجوده راجع إلى بني آدم على تأويل الإنسان أو الجود.

[١٤٢] حديث أُحد، قوله: «لَا تُشْرِفْ يصيبك سَهْمٌ»[١].

قال الـزركشي: كذا السهم بالـرفـع، وهـو الصواب، وعند الأصيلي يصبْك، بالجزم، وخطّؤوه، وهو قلب للمعنى، إذ لا يستقيم أن تقول: إن لا تشرف يصبك، ولكن جوزه الكوفيون.

قوله: تنقزان القرب: بضم القاف، قال القاضي عياض: ضبطه الشيوخ بنصب الباء، وفيه بعد إلا على تقدير نزع الخافض، أي بالقرب، وقيل صوابه بالرفع على الابتـداء، كأنـه قال: والقرب على متونها، وروى (تنقزان) بضم التاء وكسر القاف ويستقيم على هذا نصب القرب، أي أنهما لسرعتهما في السير تتحرك القرب على ظهورهما[٢].

[١٤٣] حديث: «أَقْرِىءْ قومَك السلامَ فإنّهم ما علمتُ أعفةٌ صُبُرٌ»[٣].

قال أبـو البقـاء[٤]: أعفـة: مرفـوع خبر إنّ، وفي (ما) وجهان: أحدهما: هي

---

(١) المسند ٣/٢٦٥، ٢٨٦ ـ ٢٨٧، والبخاري ـ كتاب مناقب الأنصار ـ باب مناقب أبي طلحة ٧/١٢٨ رقم ٣٨١١، ومسلم ـ كتاب الجهاد ـ باب غزو النساء مع الرجال ١٢/١٨٩.

(٢) في ب، حـ: على ظهورهما وتضطرب.

(٣) المسند ٣/١٥٠، والترمذي ـ كتاب المناقب ـ باب في فضل الأنصار وقريش ١٠/٤٠٤ـ٤٠٥ رقم ٣٩٩٤.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٣٤.

مصدرية، والتقدير: إنهم في علمي أعفة، والثاني زمانية تقديره: إنهم مدة علمي فيهم أعفة، ولا يجوز النصب بعلمت لأنه لا يبقى لإنّ خبر.

[١٤٤] حديث: «هذا أولُ طعامٍ أكله أبوكِ مِنْ ثلاثةِ أيامٍ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هكذا في هذه الرواية، ودخول (من) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين، ومنعه أكثر البصريين، قال: والأقوى عندي مذهب الكوفيين[٣]. قال: وفي بعض الروايات (منذ ثلاث)، وهذا لا خلاف في جوازه. انتهى.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: هذا الحديث من الأدلة على استعمال مِنْ لابتداء غاية الزمان[٤]، وكذا قوله في حديث الاستسقاء: (فَمُطِرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إلى جمعةٍ)، وقول أنس: فَلَمْ أَزَلْ أحبّ الدُّبَاءَ مِنْ يومئذٍ، وقول عائشة: ولم يجلس عندي من يوم قيل فِيَّ ما قيل، وكلها في صحيح البخاري. انتهى.

[١٤٥] حديث نكاح زينب قوله: «فلمّا رأيتُها عَظُمت في صدري حتّى مَا أستطيع أنْ أنظرَ إليها، أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَظَرَهَا»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: أنّ: بالفتح وتقديره لأن النبي ﷺ نظرها[٧].

---

(١) المسند ٣/٢١٣.
(٢) إعراب الحديث النبوي ٣٥.
(٣) سقط من ب، حـ: ومنعه أكثر البصريين، قال: والأقوى عندي مذهب الكوفيين.
(٤) في ب، حـ: وقع اضطراب وتكرار بعد هذا الموضع، اذ أورد الكلام الذي سقط سابقاً، ثم عاد ثانية الى كلام ابن مالك.
(٥) المسند ٣/١٩٥، ومسلم ـ كتاب النكاح ـ باب زواج بنت جحش ونزول الحجاب ٩/٢٢٧ ـ ٢٢٨ رقم ٨٩.
(٦) إعراب الحديث النبوي: ٣٥.
(٧) في ب، حـ: سقط كلام أبي البقاء كاملاً.

[١٤٦] حديث[1]: **«أنّـه صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة ثم نحر البدن والحجام جالس، ثم حلق أحد شقيه الأيمن»**[2].

قال أبو البقاء[3]: (الأيمن) بالنصب بدل من أحد، أو على إضمار أعني، والرفع جائز على تقدير هو الأيمن.

[١٤٧] حديث الجمل، قوله: **«فلمّا نَظَرَ الجملُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبلَ نحوه حتى خَرَّ ساجداً بينَ يديهِ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بناصيته أذلّ ما كانت قطّ، حتى أدخلَ في العمل»**[4].

فيه استعمال قط غير مسبوقة بنفي، وقد كثر ذلك في الحديث، وقال ابن مالك في التوضيح في حديث حارثة بن وهب[5]: (صلى بِنَا النبيُّ ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط): فيه استعمال قط غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين، لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قط، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي، وله ونظائر في كلامهم[6]، وفي حديث جابر: (ما من صاحب إبل لا يفعل حقّها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط). وفي حديث سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ في صلاة الكسوف: (فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط، ثم ركع كأطول ما ركع بنا في صلاة قط، ثم سجد بنا كأطول ما سجد بِنَا في صلاة قط).

---

(١) في (أ) ورد هذا الحديث وقول أبي البقاء بعده في ثنايا الحديث التالي، لذا قدمته عليه كما ورد في ب، حـ.

(٢) المسند ٣/٢٠٨.

(٣) اعراب الحديث النبوي ٣٦، ولم ينسب هذا الكلام لأبي البقاء في ب، حـ.

(٤) المسند ٣/١٥٨، ٦/٧٦، والدارمي في المقدمة ـ باب ما أكرم الله به نبيه من إيمان الشجر والبهائم والجن ١/٩، ١٠، طبقات ابن سعد ١/١٢٤.

(٥) انظر شواهد التوضيح ١٩٠، والحديث أخرجه في ٢٥ ـ كتاب الحج، ٨٤ ـ باب الصلاة بمنى.

(٦) في ب، حـ: وله نظائر. انتهى قوله.

[١٤٨] حديث: «**أصابتِ الناسَ على عهدِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم. .**»[(١)].

قال الأُبِّيُّ في شرح الجزولية: إطلاق السنة على عام القحط من باب العلم بالغلبة، ومثله في حديث سعد: (وسألته أن لا يُهلكَ أمتي بالسنة فأعطانيها).

قولـه: (فـادعُ اللهَ يغيثنا)، قال الزركشي: بفتح الياء، والجزم على الجواب، ومنهم من ضم الياء ورفـع الفعل، والاغاثة والغوث هو الإجابة. وروى في الموطأ (يغيثنا) بفتح الياء وبالرفع، وعلى هذا فجواب الأمر محذوف أي يجبك ويجب الناس.

وقوله: (اللّهُمَّ اسْقِنا) يجوز فيه قطع الهمزة ووصلها، لأنه ورد في القرآن ثلاثياً ورباعياً[(٢)].

وقوله: (فَمُطِرْنَا يومنا ذلك ومن الغد)[(٣)]، قال الكرماني: هو مثل: أكلت السمكة حتى رأسها، في جواز الحركات الثلاث في مدخولها، وجاء عليها الروايات.

قوله: (وسال الوادي قناة): قال الكرماني: علم لبقعة غير منصرف، مرفوع بأنه بدل عن الـوادي، وفي بعض الـروايات (قناة) بالنصب والتنوين، فهو بمعنى البئر المحفورة، أي سال الوادي مثل القناة، وفي بعضها (وادي قناة) بإضافة الوادي إليها.

قولـه: (مـا ترى في السمـاءِ من سحاب ولا قَزَعَة): قال الزركشي: بالنصب

---

(١) المسند ٣/١٢٦، ١٨٧، والنسائي ـ الاستسقاء ـ باب حتى يستسقي الإمام ٣/١٥٤ ـ ١٥٥ وبـاب رفـع الإمام يديه ١٦٦، ١٦٧، وأبو داود ـ الاستسقاء ـ باب رفع اليدين ١/٣٠٤ رقم ١١٧٣، ١١٧٤.

(٢) في ب، حـ بعد ذلك: قوله: ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة، قال الزركشي بالنصب والجر.

(٣) يشير الى قوله في الحديث نفسه: (. . . فمطرنا يومنا ذلك ومن الغد وبعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى).

والجر[1] بإضافة الوادي إليها، وقال الرضى الشاطبي: الفقهاء يقولونه بالنصب والتنوين، يتوهمونه قناة من القنوات، وليس كذلك. وقال الطيبي: قناة نصب على الحال أو على المصدر، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي مثل القناة، أو سيلان القناة في الدوام والاستمرار والقوة والمقدار.

وقوله: (اللهم أغثنا): قال القرطبي: كذا رويناه بالهمزة، وهي للتعدية، ومعناه: هب لنا غيثاً، قال بعضهم: صوابه غثنا، لأنه من غاث، وأما أغثنا فإنه من باب الإغاثة، وليس من طلب الغيث، قال القرطبي: والصواب الأول[2].

قوله: (ولا علينا): قال الطيبي: عطف جملة على جملة، أي أمطر حوالينا، وفي إدخال الواو هنا لطيف معنى، وذلك أنه لو أسقطها كان مستسقياً للآكام وما معها فقط، ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الواو متخلصة للعطف ولكنها للتعليل، وهو كقولهم: (تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها)، فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه ولكن لكونه مانعاً من الرضاع بأجرة، إذ كانوا يكرهون ذلك.

قوله: (فأقلعت)[3]، قال الكرماني: فإن قلت: ما وجه تأنيث الفعل؟ قلت: تأنيثه باعتبار السحابة، أو باعتبار السحاب.

قوله: (ورسول الله ﷺ قائماً يخطب): قال الزركشي: كذا بنصب «قائماً» على الحال من يخطب، ويروى بالرفع على الخبر.

قوله: (اللهم حوالينا): قال الزركشي: هو ظرف متعلق بمحذوف، أي أمطر

---

(١) في أ ورد هذا الكلام في غير مكانه، وقد أشرنا إلى مكانه الصحيح في الهامش السابق.

(٢) في ب، حـ: من قوله: (وقال الرضي الشاطبي .. الى قوله: قال القرطبي والصواب الأول) وضع في مكان آخر على غير الترتيب الذي جاء في النسخة أ.

(٣) في ب، حـ: قوله قال فأقلعت.

حوالينا. وقال الكرماني: هو ظرف، أي أمطر في الأماكن التي في حوالينا ولا تمطر علينا. وقال الحافظ ابن حجر: فيه حذف تقديره اجعل أو أمطر. وقال الطيبي: حوله وحواليه بمعنى، وإنما آثر حوالينا لمراعاة الازدواج مع قوله علينا نحو: ﴿وجئتك من سبأ﴾[1].

قوله: (فادعُ اللهَ يحبسْها عَنَّا): قال ابن مالك: ويجوز في (يحبسها) الجزم على جعله جواباً[2]، لأن المعنى يحبسها عنه، وهو أجود، والرفع على الاستئناف، أي فهو يحبسها، والنصب على إضمار أنْ، كأنه قال: أنْ يحبسَها، ومنه قراءة الأعمش: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِر﴾[3]، وقول بعض العرب: خُذِ اللصَّ قبل يأخذَك.

وقال الطيبي: الضمير فيه للسحابة فإنها جمع سحاب[4].

[١٤٩] حديث: «**إنَّ رجلاً قالَ يا رسول الله: متى الساعة قائمة؟**»[5].

قال الزركشي: يجوز في قائمة الرفع والنصب.

[١٥٠] حديث: «**لا يتمنينَّ أحدُكم الموتَ لِضُرٍّ نزلَ به، فإنْ كان لا بدّ مُتَمَنِّياً. .**»[6].

---

(١) سورة النمل ٢٢.

(٢) في ب، حـ: جوابا للدعاء.

(٣) سورة المدثر ٦.

(٤) اتفقت النسختان ب، حـ: في ترتيب أجزاء هذا الحديث واختلفتا مع أ.

(٥) المسند ٣/١٠٤، ١١٠، والبخاري - كتاب الأحكام - باب القضاء والفتيا ١٣/١٣١ رقم ٧١٥٣، ومسلم - كتاب الفتن - باب قرب الساعة ١٨/٩٠.

(٦) المسند ٣/١٠٤، ١٩٥، والبخاري - كتاب المرضى - باب تمني المريض الموت - ١٠/١٢٧ رقم ٥٦٧١، ومسلم كتاب الذكر والدعاء - باب كراهية تمنى الموت ١٧/٧، وأبو داود - الجنائز - باب في كراهية تمنّي الموت ٣/١٨٨ رقم ٣١٠٩، والدارمي - كتاب الرقاق - باب لا يتمنى أحدكم الموت ٢/٣١٣، والنسائي - كتاب الجنائز - باب تمنى الموت - ٤/٣، وابن ماجه - =

قال الكرماني: قوله (لا بدّ) حال. وتقديره: إنْ كان أحدكم فاعلاً حالة كونه لا بدّ له من ذلك.

[١٥١] حديث: «**إذَا تقرَّبَ إليَّ العبدُ شبراً تقربتُ إليه ذراعاً، وإذَا تقرَّبَ منيَّ ذراعاً تقربت إليه باعاً**»[١].

قال الكرماني: فإن قلت استعمل التقرب أولاً بإلى وثانياً بمِنْ، فما الفرق؟ قلت الأصل مِنْ، واستعماله بإلى لقصد معنى الانتهاء، والصلات تختلف بحسب المقصود.

[١٥٢] حديث: «**لا تقومُ الساعةُ على أحدٍ يقولُ الله الله**»[٢].

قال النووي: هو برفع اسم الله تعالى، وقد يغلط فيه بعض الناس ولا يرفع.

وقال القرطبي: صوابه بالنصب، وكذلك قيدناه عن محققي من لقيناه، ووجهه أن مثل هذا قول العرب: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، إذا حذّروا من الأسد المفترس والجدار المائل، وهو منصوب بفعل مضمر تقديره احذر، وقد قيده بعضهم (الله الله) بالرفع على الابتداء، وحذف الخبر، وفيه بعد. انتهى.

[١٥٣] حديث: «**نَهَى عن بيعِ الثمارِ حتّى تزهى قيل وما تزهى؟**»[٣].

= الزهد ـ باب ذكر الموت ٢/١٤٢٥ رقم ٤٢٦٥.

(١) المسند ٣/١٢٢، ١٢٧، ١٣٠ (برواية منّي)، والبخاري ـ كتاب التوحيد ـ باب قوله تعالى: ﴿ويحذركم نفسه﴾ ١٣/٣٨٤ رقم ٧٤٠٥، ومسلم ـ كتاب الذكر ـ باب فضل الذكر ١٧/١١، وابن ماجه ـ كتاب الأدب ـ باب فضل العمل ٢/١٢٥٥ رقم ٣٨٢١.

(٢) المسند ٣/١٦٢، ومسلم ـ كتاب الإيمان ـ باب ذهاب الإيمان آخر الزمان ٢/١٧٨.

(٣) البخاري ـ البيوع ـ باب بيع الثمار ٤/٣٩٤ رقم ٢١٩٥، ومسلم ـ المساقاة ـ باب وضع الحوائج =

قال الطيبي: يجوز أن يكون (تزهى) حكاية قول الرسول ﷺ، أي ما معنى قولك حتى تزهى؟ أو وضع الفعل موضع المصدر، أي ما الزهو؟ ونحوه قول الشاعر:

وقالوا ما تشاءُ فقلتُ ألهو

[١٥٤] حديث: «**نَهَى عن بيعِ الحبِّ حتّى يفرك**»[١].

قال البيهقي في «سننه»: إن كان بخفض الراء على إضافة الإفراك إلى الحبِّ وافق رواية من قال (حتى يشتد)، وإن كان بفتح الراء ورفع الياء على إضافة الفرك إلى ما لم يسمّ فاعله خالف رواية من قال (حتى يشتد)، واقتضى تبقيته على السنبل حتى يجوز بيعه، قال: ولم أر أحداً من محدّثي زماننا ضبط ذلك، ولأشبه أن تكون يفرك، بخفض الراء، معنى من قال فيه (حتى يشتد).

[١٥٥] حديث[٢]: «**أرأيتَ أن منعَ اللهُ الثمرةَ بأخذِ أحدِكم مالَ أخيه**»[٣].

قال الكرماني: (أرأيت) في معنى أخبرني، وفيه نوعان من التصرف: إطلاق الرؤية، وإرادة الإخبار، واطلاق الاستفهام وإرادة الأمر.

وقال أبو حيان: كون (أرأيت) بمعنى أخبرني نصّ عليه سيبويه وغيره، وهو[٤]

= ٢١٧/١٠، والنسائي ـ البيوع ـ باب شراء الثمار ٢٦٤/٧، والموطأ البيوع ـ باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ٦١٨/٢ رقم ١١.

(١) المسند ١٦١/٣.

(٢) سقط من ب، حـ: كلمة (حديث) التي يصدر بها كل حديث جديد، وأثبت فيهما بدل ذلك كلمة (قوله).

(٣) فتح الباري ـ البيوع ـ باب إذا باع الثمار ٣٩٨/٤ رقم ٢١٩٨، ومسلم ـ المساقاة باب وضع الحوائج ٢١٧/١٠، والنسائي ـ البيوع ـ باب شراء الثمار ٢٦٤/٧، والموطأ البيوع ـ باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٦١٨/٢.

(٤) كلمة (وهو) ساقطة من أ، مثبته في ب، حـ. وهي لازمة لترابط الكلام.

تفسير معنى لا تفسير إعـراب، لأن أخبرني يتعدَّى بعن، و (أرأيت) بنفسه لمفعول صريح، وإلى جملة استفهـامية[1] في موضـع المفعـول الثـاني، ويقع بعده جملة الشرط، ويتنازع هو وفعل الشرط في ما بعده، فأعمل الثاني على رأي البصريين، وحـذف مفعـول (أرأيت) الأول، ومفعـوله الثاني هو جملة الاستفهام، ورابط هذه الجملة الاستفهامية بالمفعول المحذوف في (أرأيت) مقدر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، تقديره: فأخبروني. انتهى.

وقال الطبري: أرأيت: معناه أخبرني، من إطلاق السبب على المسبب، لأن مشـاهدة الأشياء طريق إلى الإخبار عنها، والهمزة فيه مقدرة[2]، أي قد رأيت ذلك فأخبرني به.

قوله: (بِمَ يأخذ أحدكم)، قال الطيبي: مثله فِيمَ وحتَّامَ[3] في حذف الألف عند دخول حرف الجر على ما الاستفهامية، ولما كانت ما الاستفهامية متضمنة للهمزة، ولها صدر الكلام، ينبغي أن يقدر أَبِمَ يأخذ، والهمزة للإنكار، فالمعنى ينبغي أن لا يأخذ[4] أحدكم مال أخيه عفواً.

[١٥٦] حديث: «**إنّ رجلاً جاء إلى الصلاةِ وقد حفزه السنُّ فقال: الله أكبر الحمدُ لله حمداً كثيراً طيّبا...**»[5].

قال البيضاوي: (حمداً) نصب بفعل مضمر دل عليه الحمد، ويحتمل أن يكون

---

(١) في ب، حـ: الى جملة. (٢) في ب: مقررة، وهو الصحيح.

(٣) في بّ، حـ: مثل قولهم فيم وحتام. (٤) في ب، حـ: لا ينبغي أن يأخذ.

(٥) المسند ١٦٧/٣، ومسلم ـ كتاب المساجد ـ باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة والنسائي ـ كتاب الافتتاح ـ باب نوع آخر من الذكر ١٣٢/٢.

وجميع الـروايات السـابقة جاءت بلفظة (حفزه النّفس)، ولم نعثر على رواية المخطوطة (حفزه السن).

بدلاً منه جارياً على محله، و (طيباً) وصف له.

وقوله: (لم يقل بأساً)، قال الطيبي: يجوز أن يكون مفعولاً به، أي لم يتفوه بما يؤخذ عليه، أو مفعولاً مطلقاً، أي يقله قولاً يشدد عليه، و (أيهم يرفعها) مبتدأ أو خبر في موضع نصب، أي يبتدرونها ويستعجلونها أيهم يرفعها.

[١٥٧] حديث: «**مـرّ النبيُّ صلى الله عليـه وسلم بجنـازةٍ فأَثنَوْا عليها خيراً، فقال وَجَبَتْ، ثم مرّ بأخرى فأثنَوْا عليها شَراً، فقال وَجَبَتْ، فقيل يا رسولَ الله: قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت، قال: شهادة القوم، المؤمنون شهداء اللهِ في الأرضِ**»[١].

قال الكرماني: (شهادة القوم) مبتدأ، وخبره محذوف أي موجبة شرعاً، أو معرفة لثبوتها، وروي بالنصب أي وجبت لشهادتهم.

وقال عياض ضبطه بعضهم (شهادةُ) بالرفع على خبر مبتدأ مضمر، أي هي، ثم استـأنف الكـلام فقال: (القومُ المؤمنون شهداءُ اللهِ في الأرض). وضبطه بعضهم (شهادة القوم) على الإضافة، فالمؤمنون رفع بالابتداء، وشهداء خبره والقوم خفض بالإضافة، وشهادة على هذا خبر مبتدأ محذوف، أي سبب قولي هذا شهادة القوم، ورواه بعضهم (المؤمنين) نعت للقوم، ويكون (شهداء) على هذا خبر مبتدأ محذوف، أي هم شهداء الله، ويصح نصب (شهادة) بمعنى من أجل شهادة القوم، ومن روى (القوم) مرفوعاً كان مبتدأ، والمؤمنون وصفهم. انتهى.

---

(١) المسند ٣/١٧٩، ١٨٦، ١٩٧، ٢١١، ١/٢٢، ٢٦، ٤٥، ومسلم ـ كتاب الجنائز ـ باب من صلى عليه أربعون ٧/١٨، وابن ماجه ـ كتاب جنائز ـ باب ما جاء في الثناء على الميت ١/٤٧٨ رقم ١٤٩١، ١٤٩٢، والنسائي ـ كتاب الجنائز ـ باب الثناء ٤/٥١٥٠، وأبو داود ـ كتاب الجنائز ـ باب الثناء على الميت ٣/٢١٨ رقم ٣٢٣٣.

وقال السهيلي: إن كانت الرواية بتنوين الشهادة، فهو على إضمار المبتدأ. أي هي شهادة، والقوم: رفع بالابتداء، والمؤمنون: نعت له أو بدل، وما بعده خبر، وفي هذا ضعف، لأن المعهود من كلام النبوة حذف المنعوت نحو: (المؤمنونَ تتكافأُ دماؤُهم)[1]، (والمؤمنون هَيِّنُونَ)[2]، (والمؤمنُ غِرٌّ كَرِيم)[3]، لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى للموصوف.

قال: ويحتمل وجهاً آخر، وهو أنه يرتفع القوم بالشهادة لأنها مصدر، ويرتفع المؤمنون بالابتداء، إذ قد أجازوا إعمال المصدر عمل الفعل، فلا بعد في عمله هنا في (القوم) منوناً كما تقول: يعجبني ضرب زيد عمْراً، ويحتمل وجهاً ثالثاً وهو أن يكون (القوم) فاعلاً بإضمار فعل كأنه قال: هذه شهادة، ثم قال: القوم أي شهد القوم. انتهى.

[١٥٨] حديث سؤال القبر، قوله: «إنّ العبدَ إذا وُضِعَ في قبره»[4].

قال الطيبي: شرط، «أتاه» جزاؤه، والجملة خبر (إنّ). و: (إنه يسمع قَرْعَ نِعَالِهم) إمّا حال بحذف الواو كأحد الوجهين في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ

---

(١) أبو داود ـ كتاب الديات ـ باب أَيُقَادُ المسلم بالكافر ٤/١٨١، والنسائي ـ كتاب القسامة ـ باب القَوَدِ بين الأحرار والمماليك في النفس ٨/١٨ ـ ١٩، وابن ماجه كتاب الديات ـ باب المسلمون تتكافأ دماؤهم ٢/٨٩٥ رقم ٢٦٨٣ ـ ٢٦٨٥.

(٢) المسند ١/٤١٥.

(٣) المسند ٢/٣٩٤.

(٤) المسند ٣/١٢٦، ٢٣٣، وفتح الباري ـ الجنائز ـ باب ما جاء في عذاب القبر ٣/٢٣٢ رقم ١٣٧٤، ومسلم ـ كتاب الجنة ـ باب عرض مقعد الميت ١٧/٢٠٣ رقم ٧٠، وأبو داود ـ الجنائز ـ باب المشي في النعل بين القبور ٣/٢١٧ رقم ٣٢٣١، والنسائي ـ الجنائز ـ باب المسألة في القبر ٤/٩٧ ـ ٩٨، وباب التسهيل ٩٦.

﴿كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[1]، ونحو: كلّمته فُوهُ إلى فِيَّ[2]، فيكون جواباً للشرط، أو يكون على إضمار الفاء، فيكون (أتاه) حالاً من فاعل يسمع، وقد مقدرة. ويحتمل أن يكون (إذا) ظرفاً مَحْضاً، وقوله: (إنّه) تأكيد لقوله (إنّ العبد)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ..﴾[3] في أحد الوجهين.

قوله: (فَيُقْعِدَانِهِ): قال التوربشتي: في حديث [البراء، فيجلسانه، وهو أولى اللفظين بالاختيار لأن الفصحاء][4] إنما يستعملون القعود في مقابلة القيام فتقول[5] القيام والقعود، ولا تسمعهم يقولون القيام والجلوس، يقال قعد عن قيامه، وجلس عن ضجعه واستلقائه، وحكي (أن)[6] النضر بن سهيل دخل على المأمون عند مقدمه مرو فمثل وسلم، فقال المأمون: اجلس، فقال: يا أمير المؤمنين أمضطجع فأجلس؟ قال: فكيف أقول؟ قال: قل اقعد، فعلى هذا المختار من الروايتين الإجلاس لما أشرنا إليه من دقيق المعنى، وفصيح الكلام، وهو الأحق والأجدر ببلاغة الرسول ﷺ، ولعل من روى (فيقعدانه) ظنّ أن اللفظين ينزلان من المعنى بمنزلة واحدة، ومن هذا الوجه أنكر كثير من السلف رواية الحديث بالمعنى، خشية أن يزلّ الألفاظ المشتركة، فيذهب عن المعنى المراد جانباً. انتهى.

قوله: (قد بدّلك الله به مقعداً في الجنّة): فيه دخول الباء على المتروك، وقد اشتهر[7] أنه المعروف لغة، قال أبو حيان في شرح التسهيل: هذه المسألة غلط فيها كثير من المصنفين في العلوم، ومن الشعراء، فيدخلون الباء على ما لا يصحّ دخولها عليه في لسان العرب، وينصبون ما تدخل عليه في لسان العرب، ففي المنهاج لأبي

---

(١) سورة الزمر ٦٠. وزاد في ب، حـ: أي وجوههم، والصحيح: ووجوههم.

(٢) زاد في ب، حـ بعد هذا الموضع: ذكره شارح اللباب.

(٣) سورة الكهف ٣٠.

(٤) ما بين الحاصرتين الكبيرتين ساقط من أ.

(٥) في ب، حـ: فيقولون.

(٦) كلمة (أن) ساقطة لا يستقيم الكلام بغيرها.

(٧) في ب، حـ: واشتهر، بدون (قد).

زكـرياء النووي: ولو أدخل ضاداً بظاء لم يصح في الأصح، يعني في قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾[1]، ولو قال وجرى على لسان العربي لقال: ولو أبدل ظاء بضاد، أي جعل بدل الضاد ظاء، فالمنصوب هو الذي يصير عِوَضاً، وما دخلت عليه الباء هو الذي يكون مُعَوَّضاً عنه، وهذا جار في هذه المادة من أبدل وبدّل وتبدل، المنصوب هو المعوض الحاصل، وما دخلت عليه الباء هو المعوض منه الذاهب، فإذا قلت: أبدلت دينـاراً بدرهم، فمعنـاه: اعتضت دينـاراً عوض درهم، فالـدينـار هو الحاصل لك المعوض، والدرهم هو الخارج عنك المعوض منه، وهذا عكس ما يفهم العامة، وكثير ممن يعاني العلوم، وعلى ما ذكرناه جاء لسان العرب، قال الشاعر[2]:

مِنْ أَيِّنَا تَضْحَكُ ذَاتُ الحِجْلَيْنْ

أَبْدَلَهَا اللهُ بِلَوْنٍ لَوْنَينْ

سوادَ وجهٍ وبياضَ عَيْنَينْ

ألا تراه كيف أدخل على المعوض منه الباء، وهو قوله (بِلَوْنٍ) ونصب لونين وهو المعوض، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الكُفْرَ بِالْإِيمانِ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ . .﴾[4]، وقال تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا﴾[6]. تقديره: أن يبدلنا بها خيراً منها، فحذف بها أي بالجنة التي طيف بها، وقال تعالى: ﴿فَأَرَدْنَا

---

(١) سورة الفاتحة ٧.

(٢) حماسة أبي تمام، المرزوقي، حماسية رقم ٨٣١، صفحة ١٨٤١، والحماسة بشرح التبريزي ٤/١٦٣ برواية: من أيّنا تضحك ذات الحجلين، وفي البيت الثاني: أبدلها الله.

(٣) سورة البقرة ١٠٨.

(٤) سورة سبأ ١٦.

(٥) سورة البقرة ٦١، وزاد في ب، حـ بعد هذه الآية آية أخرى هي: قال تعالى: ﴿وإن تتولوا يستبدلْ قوماً غيركم﴾ أي يستبدل قوماً غيركم: سورة محمد ٣٨.

(٦) سورة القلم ٣٢.

﴿أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِنْهُ زَكَاةً﴾[1] أي يبدلهما به، وعلى هذا نظم علماء الشعراء، قال أبو تمام[2]:

تَبَدَّلَ غَاشِيهِ بريمٍ مُسَلِّمٍ — تَرَدَّىٰ رِداءَ الحُسْنِ طَيْفاً مُسلَّمَا
وبالحَلْيِ أنْ قَامتْ تَرنَّمُ فَوْقَها — حَمامٌ إذا لاقى حَماماً تَرَنَّما
وبالخَذْلَةِ السَّاقِ المُخَدَّمَةِ الشَّوىٰ — قلائصُ يتبعْنَ العبنَّى المُخدَّمَا

وقد يجوز حذف حرف الجر لدلالة المعنى على العوض والمعوض منه، قال تعالى: ﴿فَأُولٰئِكَ الَّذِينَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ﴾[5]، أي بغير الأرض.

وقد يقع موقع الباء التي تدخل على المعوض منه (بعد)، وهي دالة على سبق المعوض منه وذهابه بالعوض، قال الشاعر[6]:

وَبُدِّلْتُ قرحاً دامياً بعد صحةٍ — لعلّ منايانا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

معناه: وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة، أي عوضت بدل الصحة قرحاً، وأصل أبدل وبدّل أن يتعدى لاثنين منصوبين والثالث بالباء، ألا ترى كيف صرح بذلك في قوله: (أبدلكِ اللهُ بِلَوْنٍ لونين)، وفي قوله: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾، وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا: بدّلنا[7] كذا بكذا، ولا يذكرون المفعول الأول[8]، وكثر حذفه في

---

(١) سورة الكهف ٨١.

(٢) ديوانه بشرح الخطيب التبريزي ـ تحقيق محمد عبده عزام ٣/١٥٤.

(٣) سورة الفرقان ٧٠، وزاد في ب، حـ: أي بسيئاتهم حسنات. والآية من دون لفظة (الذين).

(٤) سورة البقرة ٥٩، وهذه الآية لم ترد في ب، حـ.

(٥) سورة إبراهيم ٤٨.

(٦) قائله امرؤ القيس، ديوانه ١١٧، ومغني اللبيب ٣٨٠ برواية: فيالك من نعمى تحولن.

(٧) في ب، حـ: أبدلت.

(٨) زاد في ب، حـ هنا: وأيضا فليس المعنى عليه، لأنك اذا قلت أبدلت هذا الحرف بهذا الحرف =

اصطلاحهم حتى صار نسياً لا يراد معناه بوجه. انتهى.

وقد ألف في هذه المسألة الإمام أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطي رسالة حسنة، ولا بأس بإيرادها لتستفاد، قال:

الحمد لله الذي جعل العلوم الشرعية مناهل صافية تورد، ومصابيح نيرة توقد، وقيض لها حملةً مجالسها عليهم تعقد، وأحاديثها لديهم تنشد، وزيفها لديهم ينقد، وضالتها عليهم تنشد، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله أفضل صلاة تامة، وأزكى سلام سرمدي مؤبد، وبعد: فإني سئلت عن مسألةٍ تعيين محلّ دخول الباء من مفعول بدّل وأبدل، وما يرجع إليهما في المادة، وكان الذي حمل السائل على السؤال عن ذلك أنه سمع بعض علماء اللسان ينكر مثل قول القائل: فعمّا قريب يبدل الله العسرباليسر، (يزعم)[1] أنه لحن خارج عن كلام العرب، وأن صواب الكلام: يبدل الله اليسر بالعسر، أي يجعل اليسر بديل العسر وعوضه، قال: فإنما تدخل الباء بعد هذا الفعل أبداً على المتروك، ويجرد الحاصل منها، فهو الذي يقام مقام الفاعل على اللزوم، فصوبت للسائل ذلك المقال، وأنكرت عليه ذلك الإنكار[2]، فسألني المسألة ببسط وبيان، فقلت في الجواب ـ والله سبحانه المستعاذ ـ إن لأفعال هذه المادة في الاستعمال أربعة أوجه:

أحدها: أن يقصد بالتبديل أو الإبدال تغيير الشيء، بنقله وتحويله فيتعدى إلى اسمين، منقول ومنقول إليه، ومحلّ دخول الباء في هذا الوجه إنما هو العوض الحاصل، ويجرد المتروك لأنه المغيّر، فإنما تريد أخلفت هذا بذاك، وفسخته به وعلى هذا يصح ما أنكر المنكر. قال ثعلب: التبديل تغيير الصورة إلى غيرها، وقال

= لا يريدون أبدلتك هذا الحرف بهذا الحرف، على أنه لا يبعد أن يكون أصله هكذا ثم حذف المفعول الأول.

(١) سقطت هذه الكلمة من أ، وهي مثبتة في ب، حـ.

(٢) في ب، حـ: وأنكرت ذلك الإنكار.

الفراء: كل ما غيّر عن حاله فهو مبدل، ويجوز التخفيف. وقال ابن النحاس: بدّلت خاتمي أي غيرته. وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ﴾ التبديل هو التغيير كقولك: بدلتُ الحلقة خاتماً، إذا أذبتها وسويتها خاتماً، فنقلها من شكل إلى شكل، قال فهو تغيير في الصفات، قال وقد يكون في الذات، كقولك: بدلتُ الدارهم دنانير، وقال في قوله تعالى: ﴿بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللهِ كُفْراً﴾ كأنهم غيروا شكرها الواجب عليهم إلى الكفر لما وضعوا الكفر مكانه، ومما يدخل تحت ترجمة التغيير قوله تعالى: ﴿لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ﴾[1]، ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً﴾[2]، ﴿لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ﴾[3]، ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللهِ﴾[4]، ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هذا أَوْ بَدِّلْهُ﴾[5]، ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي﴾[6]، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾[7]، ﴿أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾[8]، ومما جاء في هذا مع دخول الباء على الحاصل قول حبيب:

بِسَيْبِ أَبِي العباسِ أبدل أزلنا ... بخفضٍ وصرنا بعدَ جزْرٍ إلَى مَدِّ[9]

فأدخل الباء على الحاصل حين رفع المتروك، ومنه قول أبي الطيب:

أَبْلَى الأجلّةَ مُهْرِي عندَ غَيْرِكُمُ ... وبدّل العُذْر بالفسطاطِ والرَّسَنِ[10]

يقول: طال مقامي عند غيركم، لأنه أكرمني ولم يسأم مثواي عنده، حتى بلى

---

(١) سورة الأنعام ٣٤، وهي في ب، حـ: (لا مبدل لكلماته).

(٢) سورة الأحزاب ٦٢، وسورة الفتح ٢٣.

(٣) سورة يونس ٦٤.

(٤) سورة الفتح ١٥.

(٥) سورة يونس ١٥.

(٦) سورة يونس ١٥.

(٧) سورة البقرة ١٨١.

(٨) سورة غافر ٢٦.

(٩) ديوانه ٢/٦٤ برواية (بدّل).

(١٠) ديوانه ٤/٤٦٨ ـ تحقيق عبد الرحمن البرقوقي.

جلّ مهري بطول مكثه على ظهره، وتعوض منزل الفسطاط من عذاره ورسنه، وقوله أيضا من قصيدة يمدح بها كافوراً وكان أسود:

مَنْ لبيضِ الملوكِ أن يبدلوا الـ ... لونَ بلونِ الأستاذِ والسَّحْنَاءِ

يقول: من للبيض من الملوك أن يبدلوا ألوانهم بلون هذا الممدوح وسحناته. ومنه قول المعري:

يقال إنّ زماناً يستقيدُ لهم ... حتى يبدّل من بؤس بنعماءِ[1]

أي حتى يعوض من هذه هذه، وقد يدخل هذا البيت في الوجه الثالث بعد هذا بتقدير: حتى يبدلهم، ومن هذا الوجه البيت الواقع في السير وقصيدة عدي بن زيد العبادي، وهو قوله[2]:

وبدّل الفيجُ بالزرافة والـ ... أيامُ خون جمّ عجائبُهَا

وذلك أن الفيج في البيت هو المنفرد في مشيه، والزرافة الجماعة، يعني بها الكتائب التي ذكر في القصيدة قبل هذا في قوله:

ساقتْ إليها الأسبابُ جندَ بني الـ ... أحرار فرسانها مواكبُهَا

حتى رآها الأقوال من طرف الـ ... منقد مخضرة كتائبُهَا

ويريد بالفيج سيف بن ذي يزن الحِمْيَرِيَّ، لأنه فرّ بنفسه حتى قدم علىَ قيصر، فشكا إليه حال أهل اليمن، فلم يشكه، فأتى النعمان، فذهب معه، فأدخله على كسرى، فشكا إليه، فأصحبه جيشاً ـ كما ذكر صاحب السير ـ فبدل الواحد بالجماعة. وإن أراد بالفيج معنى الرسول كما قال بعض اللغويين، فإن سيفاً كان رسول أهل اليمن.

---

(١) اللزوميات بتحقيق الخانجي ١/٥٧.

(٢) ديوانه ـ تحقيق وجمع محمد جبار المعيبد ـ بغداد ١٩٦٥. صفحة ٤٦، ٤٧.

ثم قد يأتي محل الباء مجرداً منصوباً، وهو كثير كقوله تعالى: ﴿**يومَ تبدلُ الأرضُ غيرَ الأرضِ**﴾، وكقوله: ﴿**بدّلوا نعمةَ اللهِ كُفْراً**﴾، وقوله: ﴿**فأولئك يبدلُ اللهُ سيئاتِهم حسناتٍ**﴾، قال الغزنوي: في الآية الأولى (غير) مفعول ثان أو يقدر بغير الأرض، وقد كثـر هذا في استعمال النحاة وكلام سيبويه وغيره، قال سيبويه[1]: صَويق ومَصَالِيقُ أبدلوا السين صاداً، وقال في لغة من يقول القصد القزد، إن تحركت الصاد لم يبدل، فهذا مثل الآية: ﴿**يومَ تبدّل الأرض**﴾ حذف المفعول الثاني اختصاراً، وقد يحذف كما قيل في قوله تعالى: ﴿**إنّي أخافُ أن يبدّل دينكم**﴾[2]، قال مكي: أن يبدل دينكم بما أتاكم به. وفي قوله تعالى: ﴿**وإذا بدّلنا آيةً مكانَ آيةٍ**﴾[3]، ﴿**وإذا شئنا بدّلنا أمثالهم تبديلا**﴾[4].

قال الغزنوي: أي أمثالهم ممن يكفر النعم بمن يشكرها، وهو أحد وجهي الآية، والوجه الثاني: أن يقصد بالتبديل أو الإبدال جعل شيء مكان شيء وبدلاً منه، فأصل الاستعمال في هذا الوجه تجريد الحاصل، ودخول الباء على المتروك، لأنك تريد: جعلت هذا بديل هذا أو عوضاً منه، فمن الأول قول امرىء القيس:

سَنُبْدِلُ إن أَبْدَلْتِ بالوُدِّ آخَرا[5]

وقول معن بن أوس:

وكـنـت إذا ما صاحـبٌ رَامَ ظِنَّـتِي	وبـدّل سوءًا بالـذي كنـت يفـعـلُ
قلبـتُ له ظهـرَ الـمِـجَنِّ ولـمْ أَدُمْ	على ذاكَ إلاّ ريثـمـا أتَـحَـوَّلُ[6]

(١) كتابة سيبويه ٤/٤٧٨.

(٢) سورة غافر ٢٦.

(٣) سورة النحل ١٠١، وهذه الآية لم تذكر في ب، حـ.

(٤) سورة الإنسان ٢٨.

(٥) ديوانه (دار المعارف) ٦١، وصدره: أأسماء أمسى قد تغيرا.

(٦) ديوانه ٩٤، صنعة د. نوري حمودي القيسي ورفيقه ـ بغداد ١٩٧٧.

والغالب على هذا الوجه في الاستعمال جرّ المتروك بمن، فتقول: أبدلت كذا من كذا، وعليه جرت عادة النحويين في باب البدل، أو يأتي بـ (مكان) أو(بعد) كقوله تعالى: ﴿وإذَا بدّلْنا آيةً مكانَ آيةٍ﴾[1]، وقوله: ﴿ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ﴾[2].

وقد تحذف اختصاراً كقوله تعالى: ﴿وإذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلاً﴾[3]، على أحد الوجهين فيها، أي أهلكناهم وجئنا بأمثالهم من الخلق[4]غير عاصين، فالتقدير: بدلنا منهم أمثالهم.

الوجه الثالث: أن ترد البنية مؤدية معنى أعطى شيئاً عوض شيء، وذلك المعطى هو محل تعاقب العوضين، فيطلب الفعل ثلاثة يتعدى إليها: إلى الأول المأخوذ منه بنفسه، وإلى المعطى المأخوذ كذلك، وإلى المتروك بالباء، كقوله تعالى: ﴿وبدلناهم بجنتيهم جنتين﴾ وكقول القائل:

أبدلكِ اللهُ بلونٍ لونينْ سوادَ وجهٍ وبياضَ عينينْ[5]

ويقوم مقام الباء في هذا ما يؤدي معناها كقوله تعالى: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً﴾[6]. ومنه قول القائل:

وبدّلت قرحاً دامياً بعد صحة[7]

وقد تحذف الباء مع محلها اختصاراً لفهم المعنى، كقوله تعالى: ﴿عسى ربّنا أَنْ يُبْدِلَنَا خيراً مِنْها﴾، أي أن يبدلنا بها خيراً منها[8].

---

(١) سورة النحل ١٠١، وقد سبق ذكرها.

(٢) سورة النمل ١١.

(٣) سورة الإنسان ٢٨، وقد سبق ذكرها. (٤) في ب، حـ: في الخلق.

(٥) حماسة أبي تمام، الحماسية رقم ٨٣٠ صفحة ١٨٤١.

(٦) سورة النور ٥٥.

(٧) سبق ذكره، وقائله امرؤ القيس، ديوانه ١١٧.

(٨) في ب، حـ: وقع تصحيف إذ خلط بين الآية والتعليق الذي عليها.

وقد يضمن الفعل في هذا الوجه معنى النقل والتحويل فيتعدى تعدية، ومنه قول حبيب بعد قوله (بِسَيْبِ أبي العباس) البيت المتقدم:

غنيت به عمّن سواه وبدلت   عجافاً ركابي عن سعيد إلى سعدِ[1]

أي نقلت عن هذا إلى هذا، ولا يمتنع في هذا الوجه أن يقول: بدلت من كذا بكذا[2]، فيدخل الباء على العوض الحاصل، أي جعلتك تتعوض كما سيأتي مثل تعوض بالحجارة من حجور. وقد تقدم الكلام في بيت المعري حتى تبدل من بؤس بنعماء.

الوجه الرابع: أن يقصد معنى التعوض أو الاستعاضة، فيكون المعنى: أخذت كذا عن كذا، أو اتخذته، فيتعدى الفعل في هذا الوجه إلى شيئين، ينصب أحدهما وهو الحاصل المأخوذ، ويجر المتروك بالباء، وهو المأخوذ عنه كقوله تعالى: **﴿ومن يتبدّل الكفر بالإيمان﴾** أي يتعوض، وكقوله تعالى: **﴿وَلاَ أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾**[3]، و (مِنْ) زائدة دخلت على المفعول[4]، وكقوله تعالى: **﴿أتستبدلونَ الّذي هو أدنى بالّذي هو خيرٌ﴾**[5]، أي تستعيضون، وقد يغني عن الباء ما يؤدي معناها كقوله تعالى: **﴿وإنْ أردتم استبدالَ زوجٍ مَكانَ زوجٍ﴾**[6]، وقد تحذف مع مجرورها كقوله تعالى: **﴿يستبدلْ قوماً غَيْركُمْ﴾**[7]، أي بكم، وربما جرّ الحاصل بالباء والمتروك بمن عند قصد التعويض، ومنه قول المعري:

إذا الفتى ذمَّ عيشاً في شَبِيَبتِهِ   فما يقولُ إذا عصرُ الشبابِ مَضَى
وقد تعوضتُ مِنْ كلٍّ بِمُشْبِهِهِ   فما وجدتُ لأيامِ الصِّبا عِوَضَا[8]

(١) ديوانه ٢/٦٤.
(٢) ب، حـ: بدلتك من كذا بكذا.
(٣) سورة الأحزاب ٥٢.
(٤) في ب، حـ: دخلت على المنصوب.
(٥) سورة البقرة ٦١.
(٦) سورة النساء ٢٠.
(٧) سورة محمد ٣٨.
(٨) سقط الزند.

ومنه قول القائل يرثي ابناً صغيراً:

تعـوّض بالـحـجـارةِ عن حجـورٍ وبـاتَ عن الـتـريبِ إلى الـتُّـراب[1]

ومن أبيات الحماسة:

وهـل هي إلّا مثـلُ عِرْسٍ تَبَـدَّلَتْ على زعمهـا مِنْ هاشمٍ في محاربِ[2]

يعني أنها نكحت في بني هاشم، وفارقتهم فنكحت في محارب، وجاء بفي في موضع الباء لمقاربة ما بينهما، والفعل في هذا الوجه مطاوع[3] الفعل في الوجه الذي قبله، تقول: أبدلت الشيء فتبدله.

فهذه[4] أربعة أوجه على أربعة مقاصد: يتعين الباء في المقصد الأول العوض الحاصل، ويجوز دخولها عليه في بعض المواضع في الثالث والرابع على ما ظهر من التفصيل، ثم قد يمكن ردّ ما ذكر من أمثلة الباء في الوجه الثاني إلى الوجه الثالث بحذف المفعول الأول كأنه قال في بيت امرىء القيس: سنبدل محلك من نفوسنا إن أبدلت موضعنا من نفسك، وكأنه قال في بيت معن بن أوس: وبدل سوءاً بالذي كان يفعل. ومما يحتمل التنزيل على الوجهين الأول والثاني قوله تعالى: **﴿فبدّل الذين ظلموا قولاً غيرَ الذي قيل لهم﴾**[5].

قال الزمخشري: أي وضعوا مكان (حِطَّة) قولاً غيرها، فأشار إلى معنى الوجه الثاني كما قال تعالى: **﴿وإذا بدلنا آية مكان آية﴾**[6].

وقال الغزنوي: (قولاً) مفعول ثان، أو قالوا قولاً، فأرشد بجعله مفعولاً ثانياً إلى كونه داخلاً في الوجه الأول بحذف أول المفعولين اختصاراً، ويكون هذا الثاني على

---

(١) لم نعثر على قائله.

(٢) قائله إسماعيل بن عمار، حماسة أبي تمام، حماسية رقم ٦٤١.

(٣) سقطت من ب، حـ كلمة (مطاوع).

(٤) في ب، حـ: فهنّ.

(٥) سورة البقرة: ٥٩.

(٦) سورة النحل: ١٠١.

إضمار الباء أو دونها، أي بدلوا القول الذي أمروا به بقول غيره، أو بدلوا القول قولاً غيره، كما قال تعالى: ﴿بدّلوا نعمةَ اللهِ كفراً﴾. وأرشد بجعله على إضمار فعل، والقول إلى أنهما كلامان بتفصيل بعد إجمال، أي بدلوا وغيروا وقالوا قولاً غير الذي قيل لهم، فإن اطّرد التأويل فيما يجدّ من أمثلة الباء في الوجه الثاني خرج ذلك من مداخل الباء.

ثم يتعلق بهذه الأوجه مسألة في الإبدال والتبديل، بالنظر إلى افتراقهما في المعنى، وقد فرق ثعلب بينهما فقال: الإبدال تنحية جوهرة واستئناف أخرى، وأنشد لأبي النجم:

عزْلَ الأميرِ للأميرِ المبدلِ[1]

قال: ألا تراه نحّى جسماً وجعل مكانه آخر.

والتبديل تغيير الصورة إلى غيرها، والجوهرة بغيرها، وهو نحو قول الفراء قال في التفسير: بدلت معناه غيرت، وكلما غير عن حاله فهو مبدّل بالتشديد وقد يجوز التخفيف وليس بالوجه، واذا جعلت الشيء مكان الشيء قلت أبدلته، كقولك: أَبْدِلْ هذا الدرهم، أي أعطني مكانه، وبدّل جائز فهما متقاربان.

قال الفارسي: بدّل وأبدل متقاربان كنزّل وأنزل، وقال في تفرقة من فرق: ليست بشيء، قال تعالى: ﴿وليبدّلنّهم من بعدِ خوفِهم أمْناً﴾[2] فالخوف ليس بقائم في حال الأمان، يريد على قراءة التثقيل، وقد تأولها الفراء على معنى: يجعل سبيل الخوف أمْناً.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿بدّلوا نعمةَ اللهِ كفراً﴾[3] أي شكر نعمة الله

(١) لسان العرب (بدل) ١٣/ ٥٠.

(٢) سورة النور ٥٥.

(٣) سورة إبراهيم ٢٨.

لما وضعوا الكفر مكان الشكر الذي وجب عليهم فكأنهم غيروا الشكر إلى الكفر، وبدلوه تبديلا، يعني: إنما يقوم مقام الشيء بأن يجعل محله كأنه هو بضرب من التغيير.

وذكر المطرزي عن ثعلب عن سلمة بن عاصم النحوي عن الفراء: أبدلت الخاتم بالحلقة، إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه، وبدلت الخاتم: إذا أذبته وسويته، وبدلت الحلقة بالخاتم: إذا أذبتها وجعلتها خاتماً. قال ثعلب: وحقيقته أن بدّلت إذا غيرت الصورة إلى صورة غيرها، والجوهرة بعينها، وأبدلت إذا نحيت الجوهرة، وجعلت مكانها جوهرة أخرى، ومنه قوله:

نحّى السديس وانتحى للمعدلِ   عزل الأمير للأمير المبدلِ[1]

قال: ألا ترى أنه قد نحّى جسما وجعل مكانه جسما غيره.

قال المطرزي: عرضت الكلام على المبرد فاستحسنه وقال: قد بقيت علة فاصلة أخرى على أحمد بن يحيى، قلت: وما هي أعزك الله؟ قال: هي أن العرب قد جعلت بدّلت بمعنى أبدلت، وهو قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَآتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾[2]، وقال: وأما شرط أحمد بن يحيى فهو معنى قوله تعالى: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَها﴾[3]، فهذه جوهرة بعينها، وتبدّلها تغيير صورتها إلى غيرها، لأنها كانت ناعمة فاسودّت بالعذاب فردت صورة جلودهم الأولى كلما نضجت تلك الصورة، فالجوهرة واحدة، والصورة مختلفة، وفي كلام الفراء في ما مثّل به دخول الباء على الحاصل، وتوجه الفعل على المتروك كما جعله أبو النجم مبدلاً. انتهى الكلام على أقسام المسألة الأولى[4]، والحمد لله وحده.

---

(١) سبق ذكره، انظر لسان العرب (بدل).

(٢) سورة الفرقان ٧٠.

(٣) سورة النساء ٥٦.

(٤) في ب، حـ: على المسألة الأولى.

وقد وقعت على فصل في هذا الغرض لأثير الدين أبي حيان، مجتلب من شرحه لتسهيل ابن مالك، رأيت تقييده هنا وبيان ما فيه، بحول الله وقوته، وبيان[1] كلام أبي حيان الذي قدمته أول الحديث برمته، ثم قال: وقد اجتمعت فيه أشياء جملة: التهجم بالتخطئة، وعدم اطراد العلة، والقصور في الاطلاع، وخلط الأقسام والاستدلال، والتناقض في المقال.

أما التخطئة بالتهجم فلأنه غلّط كثيراً من المصنفين في العلوم والشعراء، وهم في ذلك على صواب، وأما انكسار العلة فلأنه جعل علة دخول الباء كون المحل معوضاً منه ذاهباً، وعلة التجرد منها كونه عوضاً حاصلاً، وقد ظهر مما تقدم نقلاً من كلام الأئمة، وسماعاً من كلام العرب، أن التبديل يكون بمعنى التغيير وبمعنى القلب والتحويل، ومن المعلوم أن المغير والمحول إنما هو المعوض منه الذاهب، وقد سلفت شواهد ذلك، وكيف يطرد له ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿**يوم تبدل الأرض**﴾ الآية[2]، وإنما معناه تحول هذه الأرض إلى غيرها، أو تغيير حالها، ومثل ذلك قول جرير:

أَبُـدِّلَ الـليلُ لا تسـري كواكـبُـه ... أَمْ طالَ حتى حسبتَ الليلَ حَيْرَانَـا[3]

أي أبدّل الليل غير الليل، لأنه قد عاد له بقوله (أم طال)، أم بقي[4] لكنه طال.

وأما القصور في الاطلاع، فلأنه لم يقف على كلام الأئمة في معنى التغيير والقلب على شهرته وكثرة شواهده، وقد استشهد بطريقته بنظم بعض علماء الشعر، كأبيات حبيب، وغابت عنه شواهد القرآن، ومن شعر حبيب وأبي الطيب والمعري

---

(١) في ب، حـ: بحول الله تعالى، وساق . . .

(٢) في ب، حـ: (يوم تبدل الأرض غير الأرض).

(٣) شرح ديوان جرير ـ تأليف محمد إسماعيل عبدالله الصاوي ـ دار الأندلس ـ بيروت صفحة ٥٩٥ .

(٤) في ب، حـ: أم طال أي أم/بقي، والكلام من بعد بيت جرير الى قوله: (وهذا الوجه الذي) كان قد سقط من ح، واستدركه على هامش الصفحة العاشرة نفسها من المخطوطة.

وغيرهم ما هو كثير صريح في خلاف قوله.

وأما خلط الأقسام فلأنه جعل أبدل وبدّل وتبدّل واستبدل المتوجه على العوض خاصة، وعليها مع محلها الذي تعاقبا عليه، كل ذلك على سواء في التعدي الذي وصفه، وقد ظهر في التقييد بَوْن ما بين بدّل وأبدل وسائر الابنية سماعاً من العرب، ونقـلاً من كلام علمـاء اللسان، وكذلك البون الذي بين بدّل وأبدل متوجهين على العوض خاصة، أو عليهما مع محلهما وتأمل هنا كلام الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾[1]، قال: قيل هو أن يعطي رديئاً ويأخذ جيداً، وعن السدي: أن يجعل شاة مهزولة مكان سمينة، يعني الوصيّ في مال اليتيم، قال وهذا ليس بتبدّل وإنما تبديل، يقول إن المعنى على هذا القول: لا تبدلوا خبيثكم بطيب اليتـامى، والآية إنمـا فيهـا التبديل وهو يتضمن معنى الأخذ[2] لما يأخذ بما يترك، والوصي لم يأخذ الخبيث إنما أخذ الطيب، وفي هذا الكلام من الزمخشري تسليم دخول الباء مع التبديل على المأخوذ الحاصل، وإرادة الفرق بين التبديل والتبدل[3] في ذلك، ولم يتفق للمقيد مثال من السماع في محل النزاع إلا آية آخر كلامه، وهي حجة لخصومه.

وأما التناقض فلأنه ساق كلامه على التزام دخول الباء على العوض الذاهب، وتجريد الحاصل، ثم ختمه بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾، وقال أي بغير الأرض، جاعلاً الآية من القبيل الذي ذكر، وألزم فيها ما التزم[4]، وهي على العكس من قوله، وصريحة في مخالفة رأيه، وشاهدة على تقدير الباء لصحة مذهب من صرح بتخطئته، وليتأمل مأخذه في الآية: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾: حيث جعل المفعولين مذكورين على سقوط الباء من قول (قول) وهو المفعول

---

(١) سورة النساء ٢.

(٢) في ب، حـ: وقد يتضمن معنى الأخذ.

(٣) في ب، حـ: بين التبدل والتبديل.

(٤) في ب، حـ: وألزم فيها ما ألزم.

الثاني عنده، و(غير) هو الأول، فإنه مأخذ بعيد، وقد مرّ في كلام غيرها فيها ما هو جليّ ظاهـر، وهكـذا طريقتـه في تقـدير الآية: ﴿يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ أي بسيئاتهم، فإنه مع كونه على مخالفة مقتضى الآية الأخرى، (يوم تبدل. .) مخالف لكـلام الآية واستعمـالهم، ودعـوى وضـع الشيء غير موضعه، فليتأمل أيضاً عدم استبعاده في إبدال الحروف بعضها من بعض، أن يكون الأصل: أبدلتك هذا الحرف بهذا الحرف، وإنه لبعيد، والذي لا يبعد في ذلك الغرض أن تقدير: أبدلت الكلمة هذا الحرف، في هذا الآخر، لأن الكلمة هي محل التعاقب، وهذا الوجه الذي أشار إليه هو الـذي طرقت احتمـاله إلى ما جاء بدّل وأبدل مع الباء داخله على العوض الذاهب في الوجه الثاني كما سبق. وهنا انتهى القول في المسألة الأولى، والحمد لله وحده[1].

قوله: (فذكر لنا أنه يُفْسَح له في قبرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعاً):

قلت: كذا في الرواية (سبعون) بالواو، على أنه النائب عن الفاعل، قال الشيخ بهاء الدين في التعليقة: إذا اجتمع فضلات وليس فيها مفعول مرجح، اختلف النحاة فيها: فمنهم من قال يجوز إقامة أيها شئت على السواء، ومنهم من قال برجحان بعضها ثم اختلفوا فقالوا: أكثر المغاربة وبعض المشارقة: المصدر المختص أرجح، وعللوه بأن الفعل وصل إليه بنفسه، ولا كذلك المفعول المقيد.

وقال ابن معطي: المفعول المقيد أولى، ثم بعده المصدر، ثم لم يتعرضوا لها بعد ذلك. والذي ظهر لي أن الأَوْلى إقامة المفعول المقيد، ثم ظرف المكان ثم ظرف الـزمان ثم المصدر المختص، وذلك المفعول المقيد لا يحتاج إلى مجاز في كونه

---

(١) في ب، حـ: في المسـألـة والحمـدلله وحده، اذ سقطت كلمة (الأولى) وجاء بعد ذلك في النسختين ب، حـ حديث الغار، بينما زادت النسخة أ من قوله: قوله فذكر لنا أنه يفسح له في قبره سبعون ذراعاً . . الى أول الحديث التالي. وبعد هذا الحديث افترقت أ عن ب، حـ في ترتيب الأحاديث التالية.

مفعولاً به، وغيره يحتاج إلى التوسع فيه بجعله مفعولاً فكان المفعول المقيد أولى من غيره لذلك. انتهى.

وقال الطيبي: الأصل: (يفسح له في قبره مقدار سبعين ذراعاً) فجعل القبر ظرفاً للسبعين وأسند الفعل إلى سبعين مبالغة.

قوله: (فَيُقَالُ لَهُ لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ)، قال أبو البقاء[1]: (لَا دَرَيْتَ) بفتح الراء لا غير، من درى يدري مثل رمى يرمي. انتهى.

وقال الخطَّابي: قوله (لا تَلَيْتَ) هكذا يرويه المحدثون، وهو غلط، الصواب ولا ائْتَلَيْتَ على وزن افتعلت، من قولك: ما ألوته هذا الأمر، أي ما استطعته.

وقال صاحب «الفائق»: معناه ولا اتبعت الناس بأن تقول شيئاً يقولون، وقيل (تلوت) فقلبت الواو ياء للمزاوجة.

وقال ابن بطال: الكلمة من بنات الواو، لأنها من تلاوة القرآن، لكنها لمّا كانت مع دريت تكلم بها بالياء ليزاوج الكلام، ومعناه الدعاء عليه، أي لا كنت دارياً ولا تالياً.

وقال ابن بري: من روى تليت فأصله ائتليت بالهمزة، فحذفت تخفيفاً فذهبت همزة الوصل، وسهلت لمزاوجة (دريت).

قال الطيبي: يجوز أن يكون من قولهم: تلا فلان تلو غير عاقل إذا عمل عمل الجهال، أي لا علمت ولا جهلت، يعني هلكت فخرجت من القبيلين.

وقال الجوهري: أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، ومنه قولهم لا دريت ولا تليت، يدعو عليه بأن لا تتلى إبله، أي لا يكون لها أولاد.

وقال الأزهري: يروى (ولا ائتليت) يدعو عليه، وفي فتح الباري قال ثعلب: ولا

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٤٨.

تليت لعله تلوت، أي لا فهمت ولا قرأت القرآن، والمعنى لا دريت ولا اتبعت من يدري، وإنما قال بالياء لمؤاخاة دريت.

قال ابن السكيت: قولــه (ولا تليت) إتبـاع، ولا معنى له، وقيل صوابـه: ولا ائتليت، بزيادة همزة قبل المثناة بوزن افتعلت، وبه جزم الخطابي.

وقال الفراء: أي قصرت، كأنه قيل: لا دريت ولا قصرت في طلب الدراسة ثم أنت لا تدري.

قال الأزهري: الأكثر أن يكون بمعنى الجهد وبمعنى التقصير وبمعنى الاستطاعة.

وحكى ابن قتيبة أن صواب الرواية (ولا أتليت) بزيادة ألف وتسكين المثناة، كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له من يتبعه، وهو من الإتلاء، يقال: ما أَتَلَتْ أبداً، أي لم تلد أولاداً يتبعونها، وقال: قول الأصمعي أشبه بالمعنى، أي لا دريت ولا استطعت أن تدري.

قوله: (سَمِعَهُ مَنْ يُسَبِّحُ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ): قال الطيبي: غير منصوب على الاستثناء.

[١٥٩] حديث: «**اعتدلُوا في القعودِ ولا يبسطْ أحدكُم ذراعيهِ انبساطَ الكلبِ**»[١].

قال القرطبي: هو مصدر على غير صدره، وفعله ينبسط، لكن لما كان انبسط

---

(١) المسند ١/٣٥٢، والبخاري ـ كتاب مواقيت الصلاة وكتاب الأذان ـ باب المصلي يناجي ربه ٢/١٥، ٣٠١ رقم ٥٣٢، ٨٢٢، والـروايتـان بلفظ اعتدلوافي السجود، والترمذي في كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في الاعتدال في السجود ٢/١٥٠ ـ ١٥١ رقم ٢٧٤ ـ ٢٧٥، والنسائي ـ كتاب التطبيق ـ باب النهي عن بسط الذراعين في السجود ٢/٢١١، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة ـ باب الاعتدال في السجود ١/٢٨٨ حديث ٨٩١ ـ ٨٩٢. وكل ما سبق بلفظ السجود لا القعود، والدارمي كتاب الصلاة ـ باب النهي عن الافتراش ١/٣٠٣.

من بسط جاء المصدر عليه كقوله تعالى: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾[1].

[١٦٠] حديث: «جاءَ رجلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ إنّي أصبتُ حَدّاً فأقِمْهُ عَلَيَّ»[2].

قال الطيبي: فإن قلت: ما الفرق بين معنى (عليّ) في قوله (فأقمه عليّ) وفيَّ في قوله: (فأقم فيَّ كتاب الله)؟ قلت: الضمير في قوله (فأقمه) يرجع الى الحد، فحسن لذلك معنى الاستعلاء، وكتاب الله في قوله: «فأقم فيّ كتاب الله»[3] يراد به الحكم، فهو يوجب (في) بمعنى الاستقرار فيه، وكونه ظرفاً تتسق فيه أحكام الله.

[١٦١] حديث: «ليسَ فِي الخَضْرَوَاتِ صَدَقَة»[4].

قال ابن فلاح في «المغني»: فعلاء أفعل نحو حمراء وخضراء، لا يجمع بالألف والتاء، كما لم يجمع مذكرها بالواو والنون، لأن المؤنث تابع للمذكر في الجواز والمنع، ولأن الصفة ثقيلة لكونها مشتقة من الفعل، وهذا الجمع ثقيل، فجمعها يوجب زيادة في الثقل، فلذلك رفض جمعها.

قال: وأما الخضروات في هذا الحديث، فإنه كالاسم، إذْ كان صفة غالبة لا يذكر معها الموصوف. انتهى.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا

---

(١) سورة نوح ١٧.

(٢) المسند ٢٥١/٥، ٢٥٢، وفتح الباري ـ كتاب الحدود ـ باب إذا أقر بالحد ١٣٣/١٢ حديث ٦٨٢٣، ومسلم بشرح النووي في كتاب التوبة ـ باب قوله تعالى: (إن الحسنات يذهبن السيئات) ٨١/١٧ ـ ٨٢ حديث ٤٤، وأبو داود ـ كتاب الحدود ـ باب في الرجل يعترف بحد ١٣٥/٤ حديث ٤٣٨١.

(٣) في أ: فأقم كتاب الله، والصحيح ما ذكر.

(٤) أشار في مجمع الزوائد ٦٧/٣ ـ ٦٨ أنه قد رواه الطبراني في الأوسط.

يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة تقول العرب لهذه البقول الخضراء لا تريد لونها، قال: ومنه الحديث التالي.

[١٦٢] حديث: «**أتي بِقِدْرٍ فِيهِ خَضِرَات**»[1] بكسر الضاد أي بقول واحدها خَضِرَة.

قال الرضي: أجاز ابن كيسان جمع فعلاء أفعل، وفعلى فعلات بالألف والتاء، ومنعه الجمهور، فإن غلبت الاسمية على أحدهما جاز اتفاقاً، كقوله عليه السلام: (ليس في الخضروات صدقة).

[١٦٣] حديث: «**اطلبوا العلم ولو بالصين**»[2].

قال الرضي: قد تدخل الواو على إنْ المدلول على جوابها بما تقدم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضد الشرط المذكور أولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله: أكرمه وإن شتمني، فالشتم بعيد عن إكرامك الشاتم وضده وهو المدح أولى بالإكرام، وكذلك قوله: اطلبوا العلم، والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنىً مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات كقوله: فأنت طلاق والطلاق ألية، وقوله: ترى من فيها وحاشاك فانيا.

وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام: (أنا سيدُ ولدِ آدمَ ولا فخر)[3]،

---

(١) فتح الباري ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب الأحكام التي تعرف بالدلائل ١٣/ ٣٣٠ حديث ٧٣٥٩، ومسلم ـ كتاب المساجد ـ باب نهي آكل الثوم والبصل ٥/ ٥٠ حديث ٧٣، وأبو داود ـ كتاب الأطعمة ـ باب في أكل الثوم ٣/ ٣٦٠ حديث ٣٨٢٢.

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، وابن عدي في الكامل من حديث أبي عاتكة طريف بن سلمان والعقيلي في الضعفاء من حديث جعفر بن محمد الزعفراني، والسخاوي في المقاصد الحسنة، وابن الجوزي في الموضوعات. والحديث موضوع كما نص على ذلك ابن حبان وابن الجوزي.

(٣) المسند ١/ ٤، ٥، وأبو داود ـ كتاب السنة ـ باب في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام =

فتقول في الأول: زيد وإن كان غنياً بخيل، وفي الثاني: زيد بخيل وإن كان غنياً، فجواب الشرط في مثله مدلول الكلام، أي إن كان غنيّاً فهو بخيل فكيف إذا افتقر؟ والجملة كالعوض من الجواب المقدم كما تقدر، ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليس جملة اعتراضية.

وقال المنيري: هو واو العطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا إنه أولى بالجزاء المذكور، فالتقدير عنده: زيد إن لم يكن غنيّاً وإن كان غنيّاً فبخيل، وقد تقدر أنه يجوز حذف المعطوف عليه مع القرينة، لكن يلزم أن يأتي بالفاء في الاختيار، فتقول: زيد إن كان غنيّاً فبخيل، لأن الشرط لا يكفي بين المبتدأ والخبر فيتأثر، وأما على ما اخترنا من أن الواو اعتراضية فيجوز، لأن الاعتراضية تفصل بين جزأين من الكلام كَانَا بلا تفصيل، إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وعن الزمخشري أن الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملاً في الشرط نصباً على أنه حال كما عمل جواب حتى عند بعضهم في حتى النصب على أنه ظرفه، وعلى الحال والظرف متقاربان، ولا يصح اعتراض الجزأين عليه، فإن معنى الاستقبال الذي في إنْ يناقض معنى الحال الذي في الواو لأن حالية الحال باعتبار عامله، مستقبلاً كان العامل أو ماضياً، نحو: اضربه غداً مجرّداً، وضربته أمس مجرّداً، واستقبالية شرط إنْ باعتبار زمان المتكلم فلا تناقض بينهما. انتهى.

وقال أبو حيان: الذي يظهر لي أن الواو الداخلة على الشرط في مثل: أقوم وإنْ قمت، واضرب زيداً وإنْ أحسن إليك، للعطف، لكنها لعطف حال على حال محذوفة يتضمنها السابق تقديره: أقوم على كل حال، وإن قمت اضرب زيداً على كل حال وإن أحسن إليك، أي وفي هذه الحال، وكذلك حُكْمنا إذا دخلت «على» نحو:

= ٢١٨/٤ حديث ٤٦٧٣، وابن ماجه ـ كتاب الزهد ـ باب ذكر الشفاعة ١٤٤٠/٢ حديث ٤٣٠٨.

أعطوا السائل ولو جاء على فرس، ردوا السائل ولو بتكلف، أَوْلِمْ ولو بشاة. المعنى أعطوه كائناً من كان ولو جاء، أَوْلِمْ على كل حال ولو بشاة، ردوه بشيء ولو بتكلف.

ولا تجيء هذه الحال إلّا مبهمة على ما كان يتوهم أنه ليس مندرجاً تحت مفهوم الحال المحذوفة، فأدرج ثمت، ألا ترى أنه لا يحسن: أعط السائل ولو كان فقيراً، ولا: اضرب زيداً وإنْ مذنباً. انتهى.

ومن أمثال ذلك حديث: (لا تمنع المرأة زوجها وإن كانت على ظهر قَتَبٍ)[1]، وحديث: (إذا أراد أحدكم من امرأته حاجةً فَلْيَأْتِها وإن كانت على تَنُّور)[2] وحديث (إن اللهَ كَتَبَ السَّماحةَ ولو على تَمَرَات، ويحب الشجاعة ولو على قتل حية)[3] وحديث (بعها ولو بِضَفِيرٍ)[4] وحديث (... ولو أن تعرض عليه عوداً)[5] وحديث (تصدقن ولو من حليكن)[6]، قال الطيبي: لو في هذا الحديث للمبالغة. وحديث (إذا صلى أحدكم فليستتر لصلاته ولو بسهم)[7] وحديث (اذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولو

---

(١) المسند ٤/٣٨١، وابن ماجه ـ كتاب النكاح ـ باب حق الزواج ١/٥٩٥ رقم ١٨٥٣.

(٢) المسند ٤/٢٣، والترمذي ـ كتاب الرضاع ـ باب ما جاء في حق الزوج ٤/٣٢٤ رقم ١١٧٠.

(٣) موضوع.

(٤) المسند ٤/١١٦، ١١٧، والبخاري ـ كتاب الحدود ـ باب إذا زنت الأمة ١٢/١٦٢ رقم ٦٨٣٧، ٦٨٣٨، وأبو داود ـ الحدود ـ باب في الأمة تزني ٤/١٦٠ رقم ٤٤٦٩، وابن ماجه ـ الحدود ـ باب إقامة الحدود على الإماء ٢/٨٥٧ رقم ٢٥٦٥، ٢٥٦٦.

(٥) ابن ماجه ـ الأشربة ـ باب تخمير الإناء ٢/١١٢٩ حديث ٣٤١٠، ١١، ١٢، والترمذي الأشربة ـ باب ما جاء في السقاء ٥/٦١٥ حديث ١٩٣٣.

(٦) المسند ١/٢٢٠، ٣/٣٦، ٤٢، والبخاري ـ العيدين ـ باب الخطبة يوم العيد ٢/٤٥٣ حديث ٩٦٤، ومسلم ـ العيدين ـ باب ما يقرأ به ٦/١٨٠ ـ ١٨١، والنسائي ـ العيدين ـ باب موعظة الإمام ٣/١٩٢، ١٩٣، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب خروج النساء ١/٢٩٧، ٢٩٨ حديث ١١٤١ ـ ١١٤٤، والدارمي ـ كتاب الصلاة ١/٣٧٧، ٣٧٨، وابن ماجه ١/٤٠٩.

(٧) المسند ٣/٤٠٤، والبخاري ـ الصلاة ـ باب الصلاة في الثوب الأحمر ١/٤٨٥ حديث ٣٧٦، وباب سترة الإمام ص ٥٧٣ حديث ٤٩٤، والدارمي ـ كتاب الصلاة ـ باب الصلاة إلى سترة ١/٣٢٧، ٣٢٨ الحديث الأول.

بحجارة)[1] وحديث (لا تَبْتَعْهُ وان أعطاكه بدرهم)[2] وحديث (اغتسل يوم الجمعة ولو كأساً بدينار)[3] وحديث (التمس ولو خاتماً من حديد)[4]، قال التوربشتي هذا للمبالغة. وحديث (اعتزلوهم ولو تعضّ بأصل شجرة)[5]، وقال الطيبي: هذا شرط تعقب به الكلام تتميماً ومبالغة، أي اعتزل الناس اعتزالاً لا غاية بعده، ولو قنعت فيه بِعَضّ أصل الشجر، فإنه خير لك. وحديث (تسحروا ولو بجرعة من ماء)[6] وحديث (تعشوا ولو بكف من حَشَفٍ)[7]. وحديث (لا تحقرنَّ من المعروف شيئاً ولو أن تُعطيَ صلة الحبل ولو أن تُعطيَ شِسْعَ النَّعلِ، ولو أن تُفرِغَ من دَلوِك في إناء المستقي، ولو أن تُنَحِّيَ الشيءَ من طريق الناس يؤذيهم، ولو أن تلقى أخاك وجهك إليه منطلق، ولو أن تأتي أخاك فتُسلِّمَ عليه، ولو أن تؤنس الوحشان في الأرض)[8] وحديث (مَنْ بَنى

---

(١) ابن ماجه ـ كتاب النكاح ـ باب التستر عند الجماع ١/٦١٩ رقم ١٩٢١ بلفظ: (فليستتر) بدون لفظ (حجارة).

(٢) المسند ١/٤٠، والبخاري ـ كتاب الهبة ـ باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته ٥/٢٣٤ ٢٣٥ حديث ٢٦٢٣، والنسائي ـ كتاب الزكاة ـ باب شراء الصدقة ٥/١٠٨.

(٣) المسند ١/٢٦٥، ٣٣٠ من غير زيادة ولو كأس بدينار، والبخاري ـ كتاب الجمعة ـ باب الدهن للجمعة ٢/٣٧٠ حديث ٨٨٣، وكل الروايات بلفظ الجمع ومن غير الزيادة هذه، فلعلها غير محفوظة.

(٤) المسند ٥/٣٣٠، ٣٣٦، والبخاري ـ كتاب النكاح ـ باب تزويج المعسر ٩/١٣١ رقم ٥٠٨٧، وأبو داود ـ كتاب النكاح ـ باب في التزويج على العمل ٢/٢٣٦ رقم ١١١، وابن ماجه ـ كتاب النكاح ـ باب صداق النساء ١/٦٠٨ حديث ١٨٨٩.

(٥) المسند ٥/٣٨٧ بلفظ بجذل شجرة، البخاري ـ الفتن ـ باب كيف الأمر ١٣/٤٣٥ رقم ٧٠٨٤، ومسلم ـ الامارة ـ باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ١٢/٢٢٦، ٢٢٧، وابن ماجه ـ الفتن ـ باب العزلة ٢/١٣١٧ حديث ٣٩٧٩.

(٦) المسند ٣/١٢، ٤٤ بلفظ مختلف.

(٧) رواه الترمذي في كتاب الأطعمة ـ باب ما جاء في فضل العشاء ٥/٨٩ حديث ١٩١٧.

(٨) المسند ٣/٤٨٢، ٤٨٣ بنصه، ومسلم ـ البر والصلة ـ باب استحباب طلاقة الوجه ١٦/١٧٧ جزء من الحديث، وأبو داود ـ اللباس ـ باب ما جاء في إسبال الإزار ٤/٥٦ رقم ٤٠٨٤ مختصراً، والترمذي ـ الأطعمة ـ باب ما جاء في اكثار المرقة ٥/٥٦٢ رقم ١٨٩٣.

لله مسجداً ولو كمِفْحَص قَطَاةٍ بَنَىٰ الله له بيتاً في الجنة)[1] وحديث (بَلِّغُوا عنّي ولو آية)[2] وحديث (أفي الوضوء إسراف؟ قال: نعم وان كنت على نهر جارٍ)[3].

[١٦٤] حديث: «اتَّخَذَ خاتماً من فضةٍ نقشُه محمدٌ رسولُ الله»[4].

قال الكرماني: نقشه: مبتدأ، محمد رسول الله: جملة خبره، فإن قلت: أين العـائد في الجملة إلى المبتدأ؟ قلت: إذا كان الخبر عَيْنَ المبتدأ، فلا حاجة إلى العائد، هو في تقدير المفرد، أي الكلمة مثلاً، كأنه قال: نقشه هذه الكلمة. وإعراب أمثاله يكون بحسب المنقول، لا بحسب المنقول إليه.

وقال الحافظ زين الدين العراقي: قوله (رسول الله) صفة لقوله: (محمد)، لا خبر له، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، أي صاحبه أوْ مالكه رسول الله.

[١٦٥] حديث: «كان أبو طلحةَ أكثرَ أنصارِي بالمدينة مالاً»[5].

قال الزركشي: نصب (أكثر) خبر كان، و (مالاً) على التمييز.

---

(١) المسند ١/٥٣، ٦١، ٧٠ من غير (ولو كمفحص قطاة)، ومسلم ـ كتاب المساجد ـ باب فضل بنـاء المساجد ٥/١٤ من غير الزيادة، والنسائي ـ المساجد ـ باب الفضل في بناء المساجد ٢/٣١ من غير الزيادة أيضاً.

(٢) المسند ٢/٢٠٢، والبخاري ـ الأنبياء ـ باب ما ذكر عن بني اسرائيل ٦/٤٩٦ رقم ٣٤٦١، والترمذي ـ العلم ـ باب ما جاء في الحديث عن بني اسرائيل ٧/٤٣١ رقم ٢٨٠٦ والدارمي في المقدمة ـ باب البلاغ عن رسول الله (ص) ١/١٣٦.

(٣) ابن ماجه ـ كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في القصد في الوضوء ١/١٤٦ رقم ٤٢٥.

(٤) المسنـد ٣/١٦٩، والبخـاري ـ اللباس ـ باب نقش الخاتم ١٠/٣٢٣ رقم ٥٨٧٢، ومسلم اللباس ـ باب تحريم خاتم الذهب ١٤/٦٧ ـ ٦٩، والنسائي ـ الزينة ـ باب صفة خاتم النبي (ص) ٨/١٧٣، وابن ماجه ـ اللباس ـ باب نقش الخاتم ٢/١٢٠١.

(٥) المسند ٣/١٤١، والبخاري ـ الزكاة ـ باب الزكاة على الأقارب ٣/٣٢٥، وأبو داود ـ الزكاة ـ باب في صلة الرحم ٢/١٣١، والدارمي ـ الزكاة ١/٣٩٠.

وقال الكرماني: فإن قلت القياس يقتضي أن يقال: أكثر الأنصار، قلت: أراد التفضيل على التفضيل أي أكثر من كل واحد من الأنصار.

قوله: (وكان أحب أمواله إليه بئر حاء): قال التميمي: (بئر حاء) بالرفع اسم كان، و(أحبّ) بالنصب خبرها، ويجوز العكس. قال الزركشي: والأول أحسن، لأن المحدث عنه بئر حاء، فينبغي أن تكون هي الاسم، ثم قال التميمي: وجاء مقصوراً، كذا المحفوظ، ولا يظهر فيه إعراب.

قال الكرماني: أي فهو كلمة واحدة، لا مضاف ومضاف إليه، قال ويجوز أن يمدّ في اللغة. وقال عياض: رواية المغاربة بضم الراء في الرفع، وبفتحها في النصب، وبكسرها في الجر، مع الإضافة إلى «حاء» على حروف المعجم.

قوله: (بخ): قال الداودي: هي كلمة تقال عند المدح، وللرفق بالشيء، وتكرر للمبالغة. وقال النووي: قال أهل اللغة: يقال بخ بإسكان الخاء وتنوينها مكسورة. وحكى القاضي عياض الكسر بلا تنوين، وحكى الأحمر التشديد فيه. قال القاضي: وروى بالرفع، وإذا كررت فالاختيار تحريك الأول منوناً وتسكين الثاني.

وقال ابن دريد: معناه تعظيم الأمر وتفخيمه، وسكنت الخاء فيه كسكون اللام في هل وبل، ومن نَوَّنَهُ شَبَّهَهُ بالأصوات كصهٍ ومهٍ.

وقال ابن السكيت: بخٍ بخٍ وبهٍ بهٍ بمعنى واحد.

قوله: (ذلك قال رابح) معناه ذو ربح كلابنٍ وتامرٍ، وقيل هو فاعل بمعنى مفعول، أي مربوح فيه.

[١٦٦] حديث: «أنه رأى عبدَ الرحمنِ بنَ عوفٍ وعليه وَضَرٌ من صُفْرَةٍ فقال مَهْيَمْ. . . . .»(١).

---

(١) المسند ٣/ ١٩٠، والبخاري ـ كتاب النكاح ـ باب قول الرجل لأخيه: انظر أي زوجتيّ شئت =

قال أبـو البقـاء: هو اسم للفعـل، والمعنى ما يممت، أي ما قصدت، وقيل تقديره: ما وراءك. انتهى.

وقال ابن الجوزي: معناه مَا لَكَ؟ وقال ابن مالك في التوضيح: مهيم اسم فعل بمعنى أخبرني. وقيل هي كلمة يمانية. وفي حديث البخاري في قصة ابراهيم وسارة: فأتته وهو قائم يصلي، فأومأ بيده (مهيا)، وفي رواية ابني السِّكِّيت والفارسي (مهين) بالنون بدلا من الميم.

قال الزركشي: وكأنه لمّا سمعه منوناً ظن التنوين نوناً.

[١٦٧] حديث: «فرأيتُ الماءَ ينبعُ من تحتِ أصابعَهِ حتى توضأَ مِنْ عند آخرهم»[١].

قال العـلامة شمس الأئمة الكرماني في «شرح البخاري»: (حتى) للتدريج و (من) للبيان، أي توضـأ النـاس حتى توضـأ الذين هم عند آخرهم، وهو كناية عن جميعهم، وعند بمعنى في، لأن عند وان كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي ان يكون لمطلق الظرفية، فكأنه قال: الذين هم في آخرهم.

وقال النووي: (مِنْ) في (من عند آخرهم) بمعنى إلى، وهي لغة، قال الكرماني: وروده بمعنى إلى شاذ، لم يقع في فصيح الكلام، ثم (إلى) إنما لا يجوز ان تدخل على عند، ثم إن ما بعد إلى مخالف لما قبلها، فيلزم خروج (من عند آخرهم) عنه.

وقال الشعبي: المعنى توضأ كلهم حتى وصلت النوبة إلى الآخر.

= حتى.. ٩/١١٦ حديث رقم ٥٠٧٢.

(١) المسنـد ٣/١٣٢، ١٤٧، ١٧٠، ٢١٥، والبخـاري - كتاب المناقب - باب علامات النبوة ٦/٥٨٠ رقم ٣٥٧٣، ومسلم - الفضائل - باب معجزات النبي (ص) ١٥/٣٨ - ٣٩، والدارمي في المقدمة ١/١٤، ١٥، والترمذي - المناقب - باب ٣١ ج ١/٥٩٦ رقم ٣٧١٠، والنسائي - الطهارة - باب التسمية عند الوضوء ١/٦١.

وقال الحافظ ابن حجر: ما قاله الكرماني في تعقبه على النووي من أن (إلى) لا تدخل على (عند) لا يلزم مثله في (من) إذا وقعت بمعنى إلى، وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة.

وقال الكرماني في موضع آخر في الحديث: كلمة (مِنْ) هنا بمعنى إلى، وهي لغة، والكوفيون يجيزون مطلقاً وضع حروف الجر بعضها مقام بعض.

[١٦٨] حديث: «نَزَلَتْ على رسول الله صلى الله عليه وسلم: لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ما تقدمَ من ذَنْبِكَ وما تأخرَ مَرْجِعَهُ مِنَ الحُدَيْبِيَة»(١).

قال أبو البقاء(٢): بالنصب للمرجع، مصدر مثل الرجوع، والتقدير: نزلت عليه وقت رجوعه، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

[١٦٩] حديث: «إنّ الله تعالى وكَّلَ بالرَّحِمِ ملكاً يقولُ: أيْ ربِّ نطفه، أيْ ربِّ علقة، أيْ ربِّ مضغة»(٣).

قال الكرماني: بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي هذه نطفة، وبالنصب، أي جعلت أنا المني نطفة في الرحم، أو صار نطفة، أو خلقت أنت نطفة.

قوله: (فاذا أراد أن يقضيَ خَلْقه أذَكَر أم أنثى، شقيّ أم سعيد): فإن قلت: (ذكر) المبتدأ أو خبر، قلت: مبتدأ وقد تخصص بثبوت أحدهما، إذ السؤال فيه عن التعيين،

---

(١) المسند ٣/١٣٤، ١٩٧، ٢٥٢، والبخاري ـ التفسير ـ باب إنّا فتحنا لك ٨/٥٨٢ رقم ٤٨٣٣، والترمذي ـ التفسير ـ باب سورة الفتح ٩/١٤٨، ١٤٩ رقم ٣٣١٥ ـ ٣٣١٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٧، ٢٨.

(٣) المسند ٣/١١٦ ـ ١١٧، والبخاري ـ أحاديث الأنبياء ـ باب خلق أدم ٦/٣٦٣ رقم ٣٣٣٣، وكتاب القدر باب ١ ح ١١/٤٧٧ رقم ٦٥٩٥، ومسلم ـ كتاب القدر ـ باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه ١٦/١٩٥.

فصلح الابتداء به. وروي (أذكراً) بالنصب، أي أتريد أو تخلق، فإن قلت أم المتصلة ملزمة بهمزة الاستفهام فأين هي؟ قلت: مقدرة وجوباً، ووجودها في قرينتها يدل عليها.

[١٧٠] حديث: «عجبتُ للمؤمنِ، إنّ الله تعالى لم يقضِ قضاءً إلّا كانَ خيراً لَهُ»(١).

قال أبو البقاء(٢): الجيد (إنَّ) بالكسر على الاستئناف ويكون الفتح على معنى في أن الله، أو من أن الله.

[١٧١] حديث: «مُرَّ على النبي صلى الله عليه وسلم بِبَدَنَةٍ فقال: أركبها؟ قالوا: إنّها بَدَنَة، قال: وإنْ»(٣).

قال النووي: هكذا هو في جميع النسخ (وإنْ) فقط، أي وان كانت بدنة؟

[١٧٢] حديث: «قَدِمَ النبي صلى الله عليه وسلم المدينةَ وأنا ابنُ عَشْرٍ، وكُنَّ أُمهاتِي يَحْثُثْنني على خدمته»(٤).

قال أبو البقاء(٥): النون في (كُنَّ) حرف يدل على جمع المؤنث، وليست اسماً

---

(١) المسند ٣/١١٧، ١/١٧٣، ١٧٧، ٥/٢٤، ومسلم ـ الزهد ـ باب أحاديث متفرقة ١٨/١٢٥، والدارمي ـ الرقاق ـ باب المؤمن يؤجر في كل شيء ٢/٣١٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٨.

(٣) المسند ٣/١٠٦، ١٠٧، ١٨٣، والبخاري ـ الحج ـ باب ركوب البدن ٣/٥٣٦ رقم ١٦٨٩، ١٦٩٠، وأبو داود ـ المناسك ـ باب في ركوب البدن ٢/١٤٧ رقم ١٧٦٠، والدارمي المناسك ـ باب في ركوب البدن ٢/٦٦، والنسائي ـ الحج ـ باب في ركوب البدن ٥/١٧٦.

(٤) المسند ٣/١١٠، وأبو داود ـ الأدب ـ باب في الحلم .. ٤/٢٤٦، ٢٤٧ رقم ٤٧٧٣، ٤٧٧٤.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٢٨.

مضمراً، لأن أمهات هو اسم كان، فلا يكون لها اسمان، ونظير النون هنا الواو في قوله: أكلوني البراغيث، والنون في قول الشاعر:

ولكنْ دِيَافيٌّ أبُوهُ وأُمُّهُ   بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ[1]

وقوله في الحديث: (الأَيْمَنَ فالأَيْمَنَ) منصوب بفعل محذوف تقديره: قدّموا الأيمن فالأيمن. انتهى.

وقال ابن مالك في توضيحه[2]: اللغة المشهورة تجريد الفعل من علامة تثنية وجمع عند تقديمه على ما هو مستند إليه، استغناء بما في المسند إليه من العلامات نحو: حضر أخواك، وانطلق عبيدك وتبعهم إماؤك.

ومن العرب من يقول حَضَرَا أخواك، وانطلقُوا عبيدُك وتبعْنهم إماؤك، والسبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كمَنْ، فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد عن غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما، وجردوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد.

وعلى هذه اللغة قول من روى (وكنّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر) وقول أنس: (فكنّ أمهاتي يحثثني) وقوله ﷺ: (يَتَعاقَبُونَ فِيكُم ملائكةٌ)[3]، وقول الشاعر:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشيبَ لَاحَ بِعَارِضِي   فَأَعْرَضْنَ عَنّي بالخدودِ النَّوَاضِرِ[4]

---

(١) قائله الفرزدق، ديوانه ٥٠، وسيبويه ٢/٤٠، وإعراب الحديث النبوي ٢٩، ٤٠ وخزانة الأدب ٢/٣٨٦، وشرح المفصل ٧/٧، وهمع الهوامع ٢/٥٧، ودياف: من قرى حوران بالشام.

(٢) شواهد التوضيح ١٩١، ١٩٢.

(٣) ورد هذا الحديث قبل سابقيه في شواهد التوضيح ١٩٢.

(٤) قائله أبو عبد الرحمن محمد عبدالله العُتْبي، انظر شواهد التوضيح ١٩٣، وشرح الأشموني ١/٣٠٤.

وقال النووي: ضبط (الأيمنَ فالأيمنَ)[1] بالنصب على تقدير: أعطِ الأيمنَ وبالرفع على تقدير: الأيمنُ أحقُّ.

وقال الزركشي: يجوز رفعه على الابتداء، وخبره محذوف، أي أَوْلَىٰ، والنصب بتقدير اسْقُوا.

[١٧٣] حديث: «دَخَلَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم المسجدَ وصلّى وحَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ»[2] الحديث.

قال ابن مالك في «توضيحه»[3]: لا يمتنع الابتداء بنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة نحو: رجل تكلم، وغلام احتلم وامرأة حاضت.

فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يمنع لخلوه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من متكلم، ومن غلام يحتلم، ومن امرأة تحيض، فلو اقترن بالنكرة قرينه تتحصل بها الفائدة، جاز الابتداء بها.

ومن القرائن التي تتحصل بها الفائدة الاعتماد على واو الحال كقولك: انْطَلَقْتُ وسَبُعٌ في الطريق، وأتيت فلاناً ورجل يخاصمه، ومنه: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[4]، ومنه: (دخل رسول الله ﷺ وحَبْلٌ ممدود) وقول عائشة: (دخل رسول الله ﷺ وبُرْمَةٌ على النّارِ)[5] ومنه قول الشاعر:

---

(١) جزء من الحديث رقم ١٧٢ نفسه.

(٢) المسند ٣/١٠١، ١٨٤، ٢٠٤، والبخاري ـ التهجد ـ ما يكره من التشديد في العبادة ٣/٣٦ رقم ١١٥٠، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب النعاس في الصلاة ٢/٣٣، ٣٤ حديث ١٣١٢، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ باب ما جاء في المصلي إذا نعس ١/٤٣٦ حديث ١٣٧١، والنسائي ـ كتاب قيام الليل ـ باب الاختلاف على عائشة ٣/٢١٨، ٢١٩.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ٤٥، ٤٦.

(٤) سورة آل عمران ١٥٤.

(٥) أخرجه البخاري في ٦٧ ـ كتاب النكاح، ١٨ باب الحرة تحت العبد.

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاك أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ[1]

وكذا الاعتماد على إذا المفاجأة نحو: انطلقت فإذا سبع في الطريق ومنه قول بعض الصحابة: إذا رجل يصلي[2]. انتهى.

وقوله: (لِيُصَلِّ أحدُكم نشاطَه) أي مدةَ نشاطه، فحذف الظرف، وأقام المصدر مقامه.

وقال الأشرفي في «شرح المصابيح»: يجوز أن يكون «نشاطه» بمعنى الوقت، وأن يراد به الصلاة التي نشط لها.

وقال الطيبي: يجوز أن يكون نصبه على المصدر من حيث المعنى، يعني انشطوا في صلاتكم النشاط الذي يليق بحالكم.

[١٧٤] حديث: «**ذهبتُ بعبدِ اللهِ بنِ أبي طلحةَ إلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم... فيه فَلاَكَهُنّ.. ثم فَغَرَ الصَّبِيُّ فَاهُ فمجّه في فيهِ، فجعل الصبيُّ يَتَلَمَّظُ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حُبِّ الأنصار التمر**»[3].

قال النووي: روي بضم الحاء وكسرها بمعنى المحبوب، كالذِّبح بمعنى المذبوح وعلى هذا فالباء مرفوعة، أي محبوب الأنصار التمر، وأما من ضم الحاء فهو

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٧٦/١، الهمع ١٠١/١، وشرح ابن عقيل ١٩١/١، والعين ٥٤٦/١، وشواهد التوضيح ٤٦، والأشموني ٢٠٦/١.

(٢) نقل السيوطي كلام ابن مالك بتصرف، كما أنه قدّم وأخّر. انظر شواهد التوضيح ٤٥، ٤٦.

(٣) المسند ١٧٥/٣، ٢١٢، ٢٨٨، ومسلم ـ كتاب فضائل الأنصار ١٩٠٩/٤ ـ ١٩١٠ حديث رقم ١٠٧. ونصه في المسند كما يلي: (انطلقت بعبدالله بن أبي طلحة الى رسول الله (ص) حين ولد فأتيت النبي (ص) وهو في عباءة يهنؤ بعيراً له فقال لي: أمعك تمر؟ قلت نعم فتناول تمرات فألقاهنّ في فيه فَلاَكَهُنّ ثم حَنَّكَهُ ففغر الصبي فاه، فأوجره، فجعل الصبي يتلَمَّظُ فقال رسول الله (ص): أبت الأنصار إلاّ حب التمر. وسماه عبدالله).

مصدر، وفي الباء على هذا وجهان: النصب، وهو الأشهر، والرفع، فمن نصب فتقديره: انظر حبّ الأنصار التمر، فتنصب التمر أيضاً، ومن رفع قال فهو مبتدأ حذف خبره، أي حب الأنصار التمر لازم أو هكذا أو عادة من صغرهم.

[١٧٥] حديث: «لَبَّيْكَ حَقّاً تَعَبُّداً وَرِقّاً»[١].

قال في «النهاية»: حقّاً مصدر مؤكد لغيره، أي أنه أكد به معنى ألزم طاعتك الذي دل عليه لبيك، كما تقول: هذا عبدالله حقّاً، فتؤكده به، وتكريره لزيادة التأكيد، وتعبداً مفعول له.

[١٧٦] حديث: «أَمَا إنّكمْ في صَلاةٍ ما انْتَظَرْتُمُوهَا»[٢].

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: يجوز كسر إنّ بعد أَمَا مقصوداً بها معنى ألَا الاستفتاحية، وإن قصد بها معنى حقّاً فُتِحَتْ.

وقال في «شرح التسهيل»: روى سيبويه نحو: أَمَا إنك ذاهب، بالكسر على جعل أَمَا استفتاحية بمنزلة ألَا، والفتح على جعل أما بمعنى حقّاً، وتكون أَمَا مع الفتح على مرادفة الاستفتاح أيضاً، وما بعدها مبتدأ خبره محذوف، كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب، وقد يقع بين أما وانّ يمين، فيجوز الفتح على مرادفة أما حقّا، والكسر على مرادفتها ألا. ذكر ذلك سيبويه. انتهى.

[١٧٧] حديث: «حَسْبُك من نساءِ العالمين مريمُ بنت عمران..»[٣] الحديث.

قال الطيبي: (حسبك) مبتدأ، و (من نساء العالمين) متعلق به، و (مريم) خبره،

---

(١) مجمع الزوائد ـ كتاب الحج ـ باب التلبية ٣/٢٢٣.

(٢) المسند ٣/١٨٩ برواية: ولم تزالوا في صلاة ما انتظرتموها، والبخاري ـ مواقيت الصلاة ـ باب وقت الصلاة .. ٢/٥١ رقم ٥٧٢، والنسائي ـ المواقيت ـ باب آخر وقت العشاء ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٣) المسند ٣/١٥٣، والبخاري ـ فضائل الصحابة ـ باب فضل عائشة ٧/١٠٦ رقم ٣٧٦٩، وكتاب =

والخطاب إما علم أو لا نساء، أي كافيك معرفتك فضلهن بين معرفة سائر النساء.

[١٧٨] حديث: «ما رياضُ الجنّةِ؟ قَالَ: حِلَقُ الذِّكْرِ»[١].

قال في «النهـاية»: (حِلَق) بكسـر الحـاء وفتح اللام جمع حلقه، مثل قصعة وقِصَع. وقال الجوهري: جمع الحَلقة حلق بفتح الحاء على غير قياس، وحكي عن (ابن) عمرو[٢] أن الواحد حلقة بالتحريك، والجمع حلق بالفتح.

وقال ثعلب: كلهم يجيزه على ضعفه. وقال أبو عمرو الشيباني: ليس في الكلام حلقه بالتحريك إلا جمع حالق.

[١٧٩] حديث: «يقولُ اللهُ: لأهونُ أهلِ النارِ عذاباً يومَ القيامةِ لَوْ أنَّ مَا في الأرضِ من شيءٍ...»[٣].

قال الطيبي: أي أثبت، لأن لو تقتضي الفعل الماضي، واذا وقعت أنَّ المفتوحة بعد لَوْ كان حذف الفعل واجباً، لأن ما في أنّ من معنى التحقيق والثبات منزّل منزلة الفعل المحذوف.

= أحاديث الأنبياء ٦/٤٤٦ رقم ٣٤١١، ومسلم ـ فضائل الصحابة ـ باب فضل أم المؤمنين خديجة .. ١٥/١٩٨، ١٩٩، والترمذي ـ المناقب ـ باب فضل خديجة ١٠/٣٨٩ حديث ٣٩٨١.

(١) المسند ٣/١٥٠، والبخاري ـ الدعوات ـ باب فضل ذكر الله عز وجل ١١/٢٠٨ حديث ٦٤٠٨، ومسلم ـ كتاب الذكر والدعاء ـ باب فضل مجالس الذكر ١٧/١٤، ١٥، ٢١ بالمعنى، والترمذي ـ كتاب الدعوات ـ باب ١٢ حديث ٣٦٦٦ ج ١٠/٥٤، ٥٧ ـ ٥٨. وهو في البخاري ومسلم بالمعنى.

(٢) لعلّ الصحيح: عن أبي عمرو.

(٣) المسند ٣/١٢٧، ١٢٩، والبخاري ـ أحاديث الأنبياء ـ باب خلق آدم ٦/٣٦٣ رقم ٣٣٣٤، ومسلم ـ صفة القيامة ـ باب طلب الكافر الفداء بكل الأرض ذهباً ١٧/١٤٧.

وقوله: (فأبيتَ إلاّ أنْ تُشرِكَ بي) استثناء مفرغ، وإنما حذف المستثنى منه مع أنه كلام موجب، لأن في الإباء معنى الامتناع، فيكون نفياً معنىً، أي ما اخترت إلى الشرك.

[١٨٠] حديث: «مَرَّ على امْرَأةٍ وهي تبكي على قبرٍ فقال لها: اتَّقِي واصْبِرِي فقالتْ لَهُ: إليكَ عنّي فإنك لا تُبالي مُصِيبَتِي»[١].

(إليك) اسم فعل بمعنى تنحّ، وفي حديث المغيرة بن شعبة (أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أكلَ طعاماً، ثم أُقِيمت الصلاةُ وقد كان توضّأ قبلَ ذلك فأتيتُهُ بهِ ليتوضأ مِنْه، فانتهرني وقالَ: دَرَاكِ).

وفي حديث أبي هريرة (أُقيمتِ الصلاةُ وعُدِّلت الصفوفُ قياماً، فخرَج إلينا رسولُ الله ﷺ، فلما قامَ في مُصَلّاه ذكر أنه جُنُب، فقال لنا: مَكانَكُم، ثم رَجَعَ فاستقرَّ).

قال الزمخشري في «المفصل»: من أسماء الفعل دونك زيداً، أي خذه، وعندك عمراً، أي الزمه، ومكانك إذا قلت تأخر أو حذرته، وأمامك إذا حذرته من بين يديه شيئاً، أو أمرته أن يتقدم، دراكِ أي انظر إلى خلفك إذا أبصرته شيئاً.

وقال الأندلسي: موضع هذا الباب للمبالغة، لأن من شأن العرب إذا إرادت معنى زائداً على ما يعطيه اللفظ غيرته وأزالته من موضعه المعهود، كما تراهم يفعلون في ضارب وضراب وراحم ورحمان، وفيه أيضاً اختصار وإيجاز، إلا أنه لا يخلو من توسع وتجوز.

أما الاختصار فلأن الأصل في قولك: دونك زيداً، خذ من دونك زيداً، فحذف

---

(١) المسند ٣/١٣٤، والبخاري ـ الجنائز ـ باب زيارة القبور ٣/١٤٨ حديث ١٢٨٣ ومسلم ـ الجنائز ـ باب الصبر على المصيبة ٦/٢٢٧، وأبو داود ـ الجنائز باب الصبر عند الصدمة ٣/١٩٢ رقم ٣١٢٣، والنسائي ـ الجنائز ـ باب الأمر بالاحتساب ٤/٢٢.

حرف الجر والفعل، وضمن الظرف معناهما.

وأما التجوز فلأنهم حذفوا أحد اللفظين، وجعلوا الآخر نائباً منابه، وسادّا مسدّه، وإقامة شيء مقام غيره، وحلوله في غير محلّه تجوز وتوسع.

ثم الألفاظ المستعملة فيه ثلاثة: حروف: عليك وإليك، وظروف المكان نحو عندك ووراءك وأمامك، وباقي أسماء الجهات الست، ومصادر نحو حِذْرك وحذارك.

ثم قولك: أمامك يحتمل وجهين: أن يريد ادْنُ أو احْذَرْ، فإذا أردت ادْنُ فلا يتعدى، وإن أردت احذر تعدّى، فيكون اللفظ واحداً، والمراد به مختلف، والقرائن هي الفارقة المفهمة، ويقال في إعرابه إغراء، وفي المنصوب به منصوب بالإغراء.

واذا ارتفع ما بعد هذه الحروف والظروف خرجت عن الإغْراء، كقولك: عليك الدين، وأمامك الجزاء.

ومن أحكام هذا الأصل أن لا يغرى به غائب، فمن ذلك عليك أو وراءك انظر، وهو ظرف، ومكانك أي الزمه، وهو ظرف، وإليك بمعنى تنحّ، ووراءك انظر، وهذه المجرورات بمنزلة صه ومه، ولا تقع إلا في الأمر. أما ما روى أنه إذا قيل إليك فقال إليّ، فهذا شاذ مخالف لقياس العرب، ولا يجوز عليَّ زيداً، ولا دوني عمْراً، إلّا أن يريد بِعَلَيَّ أَوْلِنِي، فتقول عليٍّ زيداً، فتوقفت العرب في هذا، فعدَّتْه مرة إلى المتكلم بحرف الجر، ومرة إلى المخاطب ولم يقع توسع في دونك وعندك، فلا يقولون دوني ولا عندي.

وقال الرضي: من أسماء الأفعال الظروف وشبهها، فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ، والأصل عندك زيد فخذه، وكذلك لديك زيد ودونك زيد، برفع ما بعدها على الابتداء، فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف، فكثر استعمال، حتى صار بمعنى خذ، فعمل عمله.

وهـذه الظروف مبنية على الفتح، لأن الحركة التي استحقتها في الأصل حين

كانت ظروفاً، فوراءك أي تأخر، وأمامك أي تقدم أو احذر من جهة أمامك، ويجوز أن يقال هما باقيان على الظرفية، إذ هما لا ينصبان مفعولاً، كعندك ولديك، فيكون التقدير: استقر وراءك وأمامك، وكذا مكانك أي الزم مكانك.

ويقال عليك زيد أي خذه، فإن الأصل عليك أخذه، ويقال إليك عني، والأصل ضم عليك إليك وتنحّ عني، فاختصر كما ذكرنا.

مسند أوس الثقفي رضي الله عنه[1]

[١٨١] حديث: «**كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت**»[2].

قال المُزَنِيُّ: هكذا يروي المحدثون بسكون التاء لتأنيث العظام، أو رَمَّتْ أي صارت رميماً، قال والصواب تشديد التاء.

وقال غيره إنما هو أَرْمَتْ بوزن ضَرَبَتْ، وأصله أَرْمَمْتَ أي بَلِيتَ، فحذف إحدى الميمين، كما قالوا في حسست أحسست.

وقيل انما هو ارْمَتَّ بتشديد التاء على أنه أدغم إحدى الميمين في التاء.

قال ابن الأثير في النهاية: وهذا قول ساقط لأن الميم لا تدغم في التاء أبداً.

وقيل يجوز أن يكون أُرِمَت بضم الهمزة بوزن أُمِرَت من قولهم: أرمت الإِبل في رم، إذا تناولت العلف وقلعته من الأرض.

وقـال ابن الأثير: أصل هذه الكلمة من رمّ الميت وأرمّ إذا بلي، والرمة العظم

---

(١) أوس بن أبي أوس الثقفي، وهو أوس بن حذيفة رضي الله عنه، روى له أصحاب السنن الأربعة أحاديث صحيحة من رواية الشاميين، انظر مسند الإمام أحمد ٤/٨.

(٢) المسنـد ٤/٨، وابن ماجـه ـ إقـامة الصلاة ـ باب في فضل الجمعة ١/٣٤٥ رقم ١٠٨٥، والنسائي ـ كتاب الجمعة ـ باب إكثار الصلاة على النبي ﷺ ٣/٩١، ٩٢، والدارمي كتاب في الصلاة ـ باب في فضل الجمعة ١/٣٦٩، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب فضل يوم الجمعة ١/٢٧٥ حديث ١٠٤٧.

البالي، والفعل الماضي للمتكلم والمخاطب: أرممت وأرمت، بإظهار التضعيف، وكذا كل فعل مضعف فإنه يظهر فيه التضعيف معها، تقول في شدّ: شددت، وفي أعدّ أعددت، وإنّما ظهر التضعيف لأن تاء المتكلم والمخاطب متحركة ولا يكون ما قبلها إلّا ساكناً، فإذا كان ما قبلها ساكناً، وهي الميم الثانية، التقى ساكنان، فإن الميم الأولى سكنت لأجل الإدغام، ولا يمكن الجمع بين ساكنين، ولا يجوز تحريك الثاني لأنه وجب سكونه لأجل تاء المتكلم والمخاطب، فلم يبق إلا تحريك الأول، وحيث حرك ظهر التضعيف، والذي جاء في هذا الحديث بالإدغام، وحيث لم يظهر التضعيف فيه على ما في الرواية، احتاجوا أن يشددوا التاء، ليكون ما قبلها ساكناً، حيث تعذر تحريك الميم الثانية، أو يتركوا القياس في التزام سكون ما قبل تاء المتكلم والمخاطب.

فإن صحت الرواية ولم تكن محرفة فلا يمكن تحريكه إلا على لغة بعض العرب فإن الخليل زعم أن ناساً من بكْر بن وائِل يقولون: ردّتُ، وكذلك مع جماعة المؤنث يقولون: ردّن ومرّن، يريدون: رددتُ ورددتَ وردδن ومررن، قال كأنهم قدروا الادغام قبل دخول التاء والنون، فيكون لفظ الحديث: (أَرَمَّت) بتشديد الميم وفتح التاء.

قال وكذلك ما وقع في صحيح البخاري في حديث أُحد من رواية البراء: (رأيت النساء يشدّن في الخبر..) هكذا جاء فيه بدال واحدة، والذي في كتاب الحميدي يشددن بدالين، والذي جاء في غيرهما يسندن بالسين المهملة والنون، قال فإن في الكلمة على ما في البخاري. وكثيراً ما تجيء أمثالها في كتب الحديث، وهو قبيح في العربية، فيمكن تخريجه على اللغة المذكورة، فيكون لفظ الحديث يشتدّن. انتهى.

[١٨٢] حديث: «قراءةُ القرآنِ ألفُ درجةٍ»(١).

---

(١) المسند ٣/٤٤٠، ٢/١٩٢، ٣٤١، ٤٧١ بمعناه، ومسلم - كتاب الذكر - باب فضل التهليل =

قال الطيبي: (ألف درجة) خبر لقوله (قراءة القرآ ن) على تقدير المضاف، أي: ذات ألفِ درجةٍ، ليصحّ الحَمْلُ، كما في قوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَـاتٌ﴾[1] أي ذوو درجات.

مسند أيمن بن خُرَيْم رضي الله عنه[2]

[١٨٣] حديث: «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فقال: يا أيها الناسُ عدلتْ شهادةُ الزورِ إشراكاً باللهِ»[3].

قال ابن مالك في شرح الكافية: إذا قلت أيها الرجل، فأيها والرجل كاسم واحد، وأيّ مدعو، والرجل نعت له ملازم، لأن أيّا مبهم، لا يستعمل بغير صلة، إلا الجزاء والاستفهام، فلما لم يوصل ألزم لتبينه كما كان تبيين الصلة. وها حرف تنبيه، فإذا قلت: يا أيها الرجل: لم يصلح في الرجل إلا الرفع لأنه المنادى حقيقة، وأيّ يتوصل بها إليه. وإن قصدت مؤنثاً زيدت التاء، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾[4]. وأجاز المازنيُّ نصب صفة «أي» قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة.

١٧/ ٢٠ بمعناه أيضا، والدارمي ـ كتاب فضائل القرآن ـ باب فضل من قرأ القرآن ٢/ ٤٢٩ بلفظ مختلف أيضاً.

(١) سورة آل عمران ١٦٣.

(٢) هو أيمن بن خريم بن الأخرم بن شداد بن عمرو بن فاتك بن العليب بن عمرو بن أسد بن خزيمة ابن مدركة الأسدي، له صحبة، أنشد شعراً في مقتل عثمان رضي الله عنه، أخرج له الترمذي حديثاً عن النبي ﷺ. انظر الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٩٢.

(٣) المسند ٤/ ١٧٨، وابن ماجه ـ الأحكام ـ باب شهادة الزور ٢/ ٧٩٤ رقم ٢٣٧٢، وأبو داود ـ الأقضية ـ باب شهادة الزور ٣/ ٣٠٥، ٣٠٦ حديث ٣٥٩٩.

(٤) سورة الفجر ٢٧.

مسند البراء بن عازب رضي الله عنه[1]

[١٨٤] حديث: «إِنَّ الأُلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا»[2].

قال الكرماني: هو من الألفاظ الموصولات، لا من أسماء الإشارة.

وقال الزَّرْكَشِي: ليس يتزن هكذا، وإنما هو أن الأولى هم قد بغوا، هذا على روايته بالقصر، إما على إرادة مؤنث الأولى أي الجماعة السابقة، وإما على أنها موصولة بمعنى الذين، ويكون خبر إنّ محذوفاً تقديره: إنّ الذين بغوا علينا ظالمون.

وقد قيل إن صوابه أولاء ممدودة التي لإشارة الجماعة، وبه يصح المعنى والوزن. انتهى.

[١٨٥] حديث: «زَيِّنُوا القُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»[3].

قال البَيْضاوي: قيل إنه من المقلوب، ويدل عليه أنه رويَ أيضاً بلفظ: (زَيِّنوا

---

(١) البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي أبو عمارة قائد صحابي، غزا مع النبي (ص) خمس عشرة غزوة أولها الخندق، ولاه عثمان إمارة الري سنة ٢٤ هـ ففتح أَبْهَرَ وقزوين، روى له البخاري ومسلم ٣٠٥ أحاديث، توفي سنة ٧١ هـ أو ٧٢ ـ ٦٩٠ م. الأعلام ٢/١٤ ابن خياط ١/١٨٦، أسد الغابة رقم ٣٨٩، تهذيب ١/٤٢٦، ابن سعد ٤/ق٢: ٨٠.

(٢) المسند ٤/٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩١، ٣٠٢، والبخاري ـ الجهاد ـ باب حفر الخندق ٦/٤٦ رقم ٢٨٣٧، ومسلم ـ الجهاد والسير ـ باب غزوة الأحزاب ١٢/١٧١، والدارمي ـ السير باب في حفر الخندق ٢/٢٢١.

(٣) المسند ٤/٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٤، والبخاري ـ التوحيد ـ باب قول النبي ﷺ الماهر في القرآن مع السفرة ١٣/٥، ٥١٩ في الترجمة، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب استحباب الترتيل ٢/٧٤ حديث ١٤٦٨، والنسائي ـ الافتتاح ـ باب تزيين القرآن ٢/١٧٩، ١٨٠، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ باب حسن الصوت ١/٤٢٦ رقم ١٣٤٢، والدارمي ـ فضائل القرآن ـ باب التغني بالقرآن ٢/٤٧٤.

أصواتكم بالقرآن)، ونظيره في كلام العرب قولهم: عرضتُ الناقةَ على الحوضِ، والمفروض هو: الحوض على الناقة، ويجوز أن يجري على ظاهره.

[١٨٦] حديث: «رأيتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم على بغلةٍ، وإنَّ أبا سفيان آخذٌ بِزِمَامِهَا»[١].

قال ابن مالك في توضيحه: وقوع إنَّ بعد واو الحال، وهو أحد المواضع التي يستحق فيها كسر إنّ، ونظيره قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وإنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾[٢]. ومن نظائره الشعرية قول الشاعر:

سُئِلْتُ وإنّي موسرٌ غيرُ باخلٍ فجدْتُ بما أغنى الذي جَاءَ سَائِلاَ[٣]

[١٨٧] حديث: «حقّاً على المسلمينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ»[٤].

قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: إن قلت: لِمَ نصب (حقّاً) في أول الحديث؟ قلت: هو مصدر لفعل محذوف تقديره حُقَّ حَقًّا، كقوله ﷺ: عَمْداً فعلته.

وقال الطيبي: حقّاً مصدر مؤكد أي حق ذلك حقّاً، فحذف الفعل وأقيم المصدر

---

(١) المسند ٢٨١/٤، ٢٨٩، ٣٠٤، والبخاري ـ الجهاد ـ باب من قاد دابة غيره ٦٩/٦ رقم ٢٨٦٤، ومسلم ـ الجهاد ـ باب غزوة حنين ١١٣/١٢ ـ ١١٧.

(٢) سورة الأنفال ٥.

(٣) شواهد التوضيح ١٥١، ولم ينسبه إلى أحد.

(٤) المسند ٢٨٢/٤، ٢٨٣، والبخاري ـ الجمعة ـ باب فضل الغسل ٣٥٦/٢ رقم ٨٧٧، ٨٧٩ بالمعنى، ومسلم ـ الجمعة ١٣٠/٦ ـ ١٣٣، والنسائي ـ كتاب الجمعة ـ باب الأمر بالغسل، وباب إيجاب الغسل ٩٣/٣ الحديثان الأول والثاني، بالمعنى وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة ٢٤٦/١ حديث ١٠٨٨، ١٠٨٩.

مقامه، (وأن يغتسلوا) فاعل، وكان من حقه أن يؤخر بعد الكلام توكيداً له، فقدمه اهتماماً بشأنه.

قولـه: (وليمسّ) عطف على معنى الجملة السـابقـة إذْ فيه تتمة من الأمر أي ليغتلسوا وليمسّوا.

[١٨٨] حديث: «كانَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إذا أقبلَ مِـنْ سفر قال: آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدونَ»(١).

قولـه: (آيبون) خبر مبتدأ محذوف أي مقدر أي نحن. وقوله (لربنا) يجوز أن يتعلق بقـولـه عابـدون، لأن عمل اسم الفاعل ضعيف فيقوى، أو بحامدون ليفيد التخصيص، أي نحمده لا غيره، وهذا أولى لأنه كالخاتمة للدعاء.

[١٨٩] حديث الصوم: «قالتْ: خيبةً لَكَ»(٢).

قال الكرماني: هو مفعول مطلق يجب حذف عامله. وقال بعض النحاة إذا كان بدون اللام يجب نصبه، واذا كان مع اللام جاز نصبه.

[١٩٠] حديث: «المؤذنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَّ صَوْتِهِ»(٣).

---

(١) المسنـد ٤/٢٩٨، ٣٠٠، والبخاري ـ الجهاد ـ باب ما يقول إذا رجع ٦/١٩٢، ١٩٣ رقم ٣٠٨٤، ٣٠٨٦، ومسلم ـ الحج ـ باب ما يقال إذا رجع ٩/١١٢، ١١٣، ١١٤، وأبو داود ـ الجهاد باب ما يقول الرجل إذا سافر ٣/٣٣ رقم ٢٥٩٩، والدارمي ـ الاستئذان ٢/٢٩٠.

(٢) المسند ٤/٢٩٥، والبخاري ـ الصوم ـ باب ١٥ ح ٤/١٢٩ حديث ١٩١٥، وأبو داود الصوم ـ باب مبدأ فرض الصيام ٢/٢٩٥ حديث ٢٣١٤، والدارمي ـ الصوم ـ باب متى يمسك المتسحر ٢/٥.

(٣) المسند ٤/٢٨٤، ٢٩١، والبخاري ـ الأذان ـ باب رفع الصوت بالنداء ٢/٨٧، ٨٨ رقم ٢٠٩ =

قال أبو البقاء[1]: الجيد عند أهل اللغة مَدَىٰ صوته، وهو ظرف مكان، وأما (مدَّ صوته) فله وجه، وهو محتمل شيئين: أحدهما: أن يكون تقديره: مسافة مدّ صوته، والثاني: أن يكون المصدر بمعنى المكان، أي ممتد صوته، وهو منصوب لا غير.

وفي المعنى على هذا وجهان: أحدهما: معناه: لو كانت ذنوبه تملأ هذا المكان لغفرت له، وهو نظير قوله ﷺ، إخباراً عن الله تعالى: «لو جِئْتَنِي بِقُرَابِ الأرضِ خَطَايَا..» أي ما يملؤها من الذنوب. والثاني يغفر له من الذنوب ما فعله في زمان مقدر بهذه المسافة.

[١٩١] حديث: «فَمَا رَأَيْتُ أهلَ المدينةِ فَرِحوا بِشَيْءٍ قَطُّ فَرَحَهُمْ بِهِ»[2].

قال أبو البقاء[3]: هو منصوب لا غير، والتقدير: فرحوا فرحاً مثلَ فرحهم فحذف المصدر وصفته، وأقيم المضاف إليه مقامه.

[١٩٢] حديث سؤال القبر: «ولمّا يلحد»[4].

قال الطيبي: (لمّا) بمعنى لم، إلا أن فيها ضرباً من التوقع، فدل على نفي اللحد فيما مضى، وعلى توقعه فيما يستقبل.

وكتاب التوحيد باب ٥٢ حديث ٧٥٤٨، والنسائي - الأذان - باب رفع الصوت بالأذان ٢/١٢، ١٣، وأبو داود - الصلاة - باب رفع الصوت بالأذان ١/١٤٢ حديث ٥١٥، وابن ماجه - الأذان - باب فضل الأذان ١/٢٤٠ رقم ٧٢٤.

(١) إعراب الحديث النبوي ٣٧.

(٢) المسند ٢٨٤٩٤ - ٢٩١، والبخاري ٢/٢١٦ برواية: (فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم برسول الله ﷺ).

(٣) إعراب الحديث النبوي ٣٨.

(٤) لم نعثر عليه.

وقوله: (فيخرج كأطيب) صفة موصوف محذوف هو فاعل يخرج، أي يخرج منها رائحة كأطيب نفحة من نفحة مسك.

وقوله: (من أنت فوجهك الوجه يجيء بالخير) مثل قوله: أنا أبو النجم وشعري شعري، والجملة الفعلية بعده استئنافية، لما سرّه بتلك البشارة قال له: إني لا أعرفك من أنت حتى أجازيك بالثناء والمدح، فوجهك هو الكامل في الحسن والجمال، وحق لمثل هذا الوجه أن يجيء بالخير، ويبشر بمثل هذه البشارة، فعلى هذا (من أنت) مضمّن المدح مجملاً، والفاء لتعقيب البيان بالمجمل، وعلى عكس هذا قول الشقي: مَنْ أنت، فوجهك الوجه.

وقوله: (فينادي منادٍ من السماءِ أَنْ صَدَقَ عبدِي فأفرشوه من الجنةِ) قوله: (فينادي) لا يجوز أن تكون مفسرة لما في ينادي من معنى القول، وأن تكون مصدرية مجرورة لأن صدق والمنادى فأفرشوه والفاء مثلها في قوله تعالى: ﴿لإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[1] الى قوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾، وهي جواب شرط محذوف، فأفرشوا بألف القطع، أي فاجعلوا له فراشاً من فُرُشِ الجنة، ولم نجد الأفرش على هذا المعنى في المصادر، وإنما هو أفرش أي أقلع عنه وأقفل، فأفرش بهذا اللفظ إذن على ثلاثة من باب القياس الذي ألحق الألف بثلاثي، ولو كان من باب الثلاثي لكان من حقه أن يروى بألف الوصل، والمعنى ابسطوا له، ولم نجد الرواية إلّا بالقطع.

وقوله: (فيأتيه من رَوْحِها) أي فيأتيه روحها، على مذهب الأخفش، أو بعض روحها، أو شيء من روحها، فلم يُؤْتَ به إلا لقصد أنه مما لا يقادر قدره، ولا يوصف كنهه. هذا كلام الطيبي.

قوله: (فيقول هاتاه) قال في النهاية: هذه كلمة تقال في الابعاد، وقد تقال للتوجع، فتكون الهاء الأولى مبدلة من همزة آه، وهو الأليق بمعنى هذا الحديث.

---

(١) سورة قريش ١.

وقال القرطبي في «التذكرة»: هي حكاية صوت المبهور من تعب أو جَرْي أو حمل ثقيل. وقال الطيبي: هذه الكلمة يقولها الحائر في الكلام من الخوف والدهشة.

قوله: (المـزربـه) قال التوربشتي: المحدثون يشددون الباء منها، والصواب تخفيفه، وانما يشدد الباء اذا أبدلت الهمزة من الميم في الأزربه.

[١٩٣] حديث: «**لما تُوفي إبراهيمُ قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إنَّ لَهُ مرْضِعاً فِي الجنّةِ**»(١).

قال الخطابي: يُروى لفظ المرضع على وجهين: أحدهما بفتح الميم، مصدر، أي رضاعاً، والثاني: بضم الميم، أي من يتم رضاعه في الجنة، يقال امرأة مرضع بلا (هاء)، أو مرضعة إذا بنيت الاسم من الفعل، قال الكرماني: أي إذا كان بمعنى الحدوث فبالهاء، وإذا كان بمعنى الثبوت، أي من شأنه ذلك، فبدونه، كما يقال: حائض وحائضة، وقال تعالى: ﴿**تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ**﴾(٢).

[١٩٤] حديث: «**إذَا رفعَ رأسَهُ مِنَ الرُكُوع قاموُا قياماً حتى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ**»(٣).

قال ابن مالك فيه إشْكال، لأن حتى فيه بمعنى إلى أَنْ، والفعل مستقبل بالنسبة إلى القيام، فحقه أن يكون بلا نون، لاستحقاقه النصب، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد أَنْ، حملاً على (ما) أختها، كقراءة مجاهد: «أرادَ أَنْ يُتِمُّ الرّضَاعَةَ»(٤)

---

(١) المسند ٤/٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، وفتح الباري ـ كتاب الجنائز ـ باب ما قيل في أولاد المسلمين ٣/٢٢٤ حديث ١٣٨٢، وابن ماجه ـ كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله (ص) ١/٤٨٤ حديث رقم ١٥١١.

(٢) سورة الحج ٢.

(٣) المسند ٤/٢٨٥ ـ ٢٨٦، وفتح الباري ـ الأذان ـ باب مَنْ يسجد من خلف الامام ٢/١٨١ حديث ٢٩٠.

(٤) سورة البقرة ٢٣٣، بنصب (يُتِمَّ) بعد أن.

بضم الميم، واذا جاز ترك إعمالها ظاهرة، فترك إعمالها مضمرة أَوْلَى بالجواز.

[١٩٥] حديث: «من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك، ومن نسك قبل الصلاة فإنه قبل الصلاة ولا نسك له»(١).

قال الكرماني: فإنْ قلت: الجزاء نفس الشرط فما وجهه؟ قلت هو كقوله: (ومَنْ كانت هجرتُه إلى دنيا يصيبُها أو امرأةٍ يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر) إن مثل هذا التركيب يراد لازمه، فالمراد هنا عدم الاعتداء به، أي: مَنْ نسك قبل الصلاة فلا اعتداد بنسكه، ولفظ: (ولا نسك له)، كالتوضيح والبيان.

قوله: (وأحببت أن يكون شأني أول): قال الزركشي: (أول) بالرفع والنصب. وقال الكرماني: في بعض الروايات (أول) بدون اضافة مفتوحاً ومضموماً، أما الضم فلأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة نحو: قبلُ وبعدُ، وأما الفتح فلأنه من المضاف إلى الجملة، فيجوز أن يقال إنه مبنيّ على الفتح، أو إنه منصوب، وعلى التقديرين فهو خبر الكَوْن.

قوله: (شاة لحم) قال الطيبي: الإضافة للبيان، كخاتم فضة، لأن الشاة شاتان: شاة يأكل لحمَها الأهلُ، وشاة نسك يُتَصَدق بها لله تعالى.

[١٩٦] حديث: «كانَ أولَ ما قَدِمَ المدينةَ»(٢).

قال الزركشي وغيره: بنصب (أول) خبر كان، أي أول زمن قدومه، وما مصدرية.

---

(١) المسند ٤/٢٨١ ـ ٢٨٢، والبخاري ـ الأضاحي ـ باب الذبح بعد الصلاة ١٠/١٩ رقم ٥٥٦٠، والنسائي ـ الأضاحي ـ باب ذبح الضحية قبل الإمام ٧/٢٢٢ ـ ٢٢٣، وأبو داود ـ الأضاحي ـ باب ما يجوز من السنن في الضحايا ٣/٩٥ ـ ٩٦ حديث ٢٨٠.

(٢) المسند ٤/٢٩١، وفتح الباري ـ كتاب مناقب الأنصار ـ باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة ٧/٢٥٩ ـ ٢٦٠ حديث رقم ٣٩٢٤، ٣٩٢٥.

قوله: (وإنما أول صلاةٍ صلّاها صلاة العصر): قال الزركشي: بنصب أو بتقدير فعل، أي صلى، وقد ثبت ذلك في بعض الروايات. وصلاة العصر: بالنصب على البدلية.

وأعربه ابن مالك بالرفع، قال الزركشي: والضمير في قوله (صلاها) للقبلة، أي صلى إليها.

وقال ابن حجر: في الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه، أي أول صلاة صلاها متوجهاً إلى الكعبة صلاة العصر.

وقوله: (فداروا كما هم)، قال الكرماني: ما: موصولة، وهم: مبتدأ وخبره محذوف، نحو عليه، أي داروا مشبهين لحال الذي كان متقدماً على حال دورانهم، وداروا على الحال الذي هم عليه. ومثل هذه الكاف تسمّى بكاف المقارنة، أي دورانهم مقارناً لحالهم.

قوله: (وكانت اليهود قد أعجبهم إذ كان يصلي قِبَلَ بيتِ المقدس وأهل الكتاب): قال الكرماني: فاعل أعجب هو رسول الله ﷺ، وإذ: هو هنا للزمان المطلق، أي أعجبهم زمان كان رسول الله ﷺ يصلي نحو بيت المقدس، (وأهل الكتاب) بالرفع عطف على اليهود.

[١٩٧] حديث: «**دعاء القوم رغبة ورهبة إليك**»[1].

فإلى يمنع أي هو يتعلق بالأول، وأما الرهبة فإنما يتعدى بمن، والأصل رغبة

(١) المسند ٤/٣٠١ ـ ٣٠٢، وفتح الباري ـ الدعوات ـ باب إذا بات طاهراً ١١/١٠٩، رقم ٦٣١١، ومسلم ـ الذكر ـ باب الدعاء عند النوم ١٧/٣٢ ـ ٣٣ رقم ٥٦، ٥٧، وأبو داود ـ الأدب ـ باب ما يقال عند النوم ٤/٣١٠ ـ ٣١١ رقم ٥٠٤٦، وابن ماجه ـ الدعاء ـ باب ما يدعو به ٢/١٢٧٥ رقم ٣٨٧٦، والدارمي ـ الاستئذان ـ باب الدعاء عند النوم ٢/٢٩٠، والترمذي ـ الدعوات ـ باب ما جاء في الدعاء . . ٩/٣٣٨ ـ ٣٣٩ رقم ٣٤٥٤.

إليك، ورهبة منك.

وقال الكرماني: فإن قلت: الرهبة تستعجل بمن، يقال: رهبة منك، قلت: إليك متعلق، أي هو متعلق برغبة، وأعطى الرهبة حكمها، والعرب كثيراً تفعل ذلك كقوله:

ورأيت بَعْلَكِ في الوَغَىٰ متقلداً سيفاً وَرُمْحاً[1]

وقوله: عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِدَا[2].

وقوله: (لا ملجأ ولا منجى منكَ إلا اليكَ): فيه خمسة أوجه، مثل لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم إنْ كانا مصدرين، يتنازعان في (منك) وإن كانا مكانين فلا، إذ اسم المكان لا يعمل، وتقديره لا ملجأ منك إلى أحد، ولا ملجأ إلا إليك.

[١٩٨] حديث قَتْلِ أبي رافع، قوله: «مالك»[3].

قال الكرماني: ما للاستفهام مبتدأ، ولك خبره، قال: وقوله (لأِمِّكَ الويلُ) القياس أن يقال على أمك الويل.

قوله: (فما برحت حتى سمعت نعايا أبي رافع) قال الخطابي: هكذا روي، وانما حق الكلام أن يقال: نعاي أبا رافع، أي انعوا أبا رافع، يقال: نعاه فلان، أي انعه، كقولهم: دراكِ فلان، أدركوا، وكذا قال ابن بطال، جعل دلالة الأمر فيه علامة لجر آخره بغير تنوين كما قالت العرب من أدركها دراكها، ومن قطمت قطام.

---

(١) قائله عبدالله بن الزِّبَعْرىٰ في الكامل ١/١٩٦، وهو برواية: يا ليت بعلك.

(٢) قائله ذو الرّمه في ملحق ديوانه ٦٦٤، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٣١، ومعاني القرآن ١/١٤، والإنصاف ٣٢٢، والخزانة ١/٤٩٩، والأشموني ٢/١٤٠، والهمع ٢/١٣٠.

(٣) البخاري على فتح الباري ـ كتاب المغازي ـ باب قتل أبي رافع عبدالله بن أبي الحقيق ٧/٣٤٠ ـ ٣٤١ حديث ٤٠٣٨، ٤٠٣٩، ٤٠٤٠.

وذكر سيبويه أنه يطرد هذا في الأفعال الثلاثية كلها، وأنه يقال فيها فَعَالِ بمعنى افعل، نحو صَنَاعِ ونَزَالِ، أي اصنعْ وانزلْ.

قال الزركشي: وهذا إنما يصح لو قال: نعايا أبا رافع، بالنصب.

وقال الكرماني: إنّ (نعا) من أسماء الأفعال، وقد جمع على نحو خطايا شاذّا، ويحتمل أن يكون جمع نعيّ أو ناعية.

مسند بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْب الأَسْلَمي[1]

[١٩٩] حديث: «**حرمةُ نساءِ المجاهدين على القاعدين كحرمةِ أُمهاتِهِم**»[2].

سُئِل الإمام أبو محمد بن البَطَلْيُوسِي عن لفظة أمهات، جمع ما هي؟ فإن كانت جمع أم، فلأي شيء دخلت الهاء فيها؟ وإن كانت فيها لغة أخرى فجمعت هذا الجمع عليها، فبيّنها متطولاً، لأنَّ متوهماً توهم أن واحدتها أمهة مثل حُمّرة، ودخلها التقليل، فهل ذلك صحيح أم لا؟ وهل هذا الجمع في بني آدم والبهائم أو في أحدها؟ وكذلك أمّ، وإن قيل إن الهاء زائدة، فَلِمَ زيدت وقيل لها أُمَّت؟ بينّه موفقاً مأْجوراً.

فأجاب: الذي ذهب إليه جمهور النحويين والعلماء بالتصريف منهم أنّ الهاء في أمهات زائدة، ووزنها عندهم فعلّهات، وأما الواحدة منها فالمشهور أن يقال أمّ وأمّة، ولا يكادون يقولون أمهة، والغالب على أمة بالتأنيث، أن يستعمل في النداء كقولهم: يا أمة لا تفعلي، وتاء التأنيث فيها معاقبة يا الإضافة، لا تجتمع معها، وقد جاءت في الشعر مستقلة في غير النداء، أنشد الطوسي:

---

(١) ذكر ابن المبارك أن اسمه (عامر) وبريدة لقب. وذكر في الصحيحين أنه غزا مع رسول الله ست عشرة غزوة. توفي سنة ٦٣ للهجرة. الإصابة ١/١٤٦.

(٢) المسند ٥/٣٥٢، ومسلم ـ الإمارة ـ حرمة نساء المجاهدين ١٣/٤١، وأبو داود ـ الجهاد ـ باب في حرمة نساء المجاهدين ٣/٨ رقم ٢٤٩٦، والنسائي ـ الجهاد ـ باب حرمة نساء المجاهدين ٦/٥٠.

تَقَبَّلتها عن أمّةٍ لك طالما ... تُنوزِعَ في الأسواقِ عنها خِمارُهَا[1]

وقد حكى اللغويون أمهة بالهاء وأنشدوا:

أمّهتي خِنْدِفُ وإلياسُ أبي[2]

أي ووزنها عندهم فعلهة، وذهب بعضهم إلى أن الهاء في أمهات وأمهة أصلية، وذكر ابن جني أنه مذهب أبي بكر بن السراج، ووزنها عنده فعّله، بمنزلة ترّهة وأبّهة، ويقوى ذلك أن صاحب العين حكى: تأمهت أمّا ووزنه تفعّلت. وجمهور النحويين مخالفون لهذا الرأي، ومعتقدون أن أمّاً وأمّاتٍ الأصل وأنّ الهاء زيدت فرقاً بين مَنْ يعقل وما لا يعقل، فيقولون فيمن يعقل أمهات، وفي مالا يعقل أمّات، قال الله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[3]، وقال الراعي:

كانت نجائب مُنْذِرٍ ومحرِّق ... أماتهنّ وطَرْقُهُنَّ فَحِيلا[4]

هذا هو الأثر في الاستعمال، وقد جاء عكس ذلك، قال ذو الرمة:

سِوىَ ما أصابَ الذئبَ منه وسُرْبَةٌ ... أطافتْ بِهِ من أمهاتِ الجَوَازِلِ[5]

يعني القطا، وقال جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطلَ أمُّ سوءٍ ... مُقَلَّدَةٌ من الأُمَّاتِ عَاراَ[6]

وليس في حكاية صاحب العين (تأمهت أمّا) دليل على أن الهاء أصل من وجهين:

---

(١) ذكر صاحب اللسان أن البيت مما أنشده ابن كيسان. لسان العرب (أمم) ١٤/٢٩٥.

(٢) قائله قصيّ، انظر لسان العرب (أمم) ١٤/٢٩٥، وتمامه:

عند تناديهم بهالٍ وهبي ... أمّهَتي خِنْدِفُ والياسُ أبي.

(٣) سورة المجادلة ٢.

(٤) لسان العرب (أمه) ١٧/٣٦٤.

(٥) لسان العرب (أمم) ١٤/٢٩٤.

(٦) المرجع السابق نفسه.

أحدهما: أن كتاب العين مطعون عليه، معيب عند كبراء البصريين لا يرونه حجة فيما ينفرد به ولا يوجد في غيره، لأن فيه خطأً كثيراً الخ . . .

والوجه الثاني: أنه لو صح قولهم (تأمهت أمّا) لم يدلّ على أن الهاء أصلية، لأنّا قد وجدنا العرب ربّما صرّفوا من الكلمة المزيد فيها فعلا فحذفوا الزيادة كقولهم في تصريف الفعل من الشمال: شملت الريح، وربما تركوا الزيادة في الفعل على حالها، كقولهم في تصريف الفعل من القلنسوة: تقلنس الرجل، ومن المسكين تمسكن، فتركوا الميم والنون وهما زائدتان، فوزن تقلنس تفعنل، ووزن تمسكن تمفعل، فإذا كان هذا معلوماً من هذا منهم، لم ينل أن يكون تأمهت من هذا الباب، فتكون الهاء زائدة كزيادتها في أمهة، ويكون وزن تأمهت تفعلهت.

فإن قائل قال: أمهة: إن الهاء هي الأصل، ووزنها فعّلة، وتكون أمّ محذوفة منها، فتكون بمنزلة شفة وسعة وعضة.

فالجواب ان هذا يبطل من وجوه: منها أن هذا التوهم لو كان صحيحاً لكانت الميم في أمّ مخففة، ولم تكن مشددة، لأن تشديد الميم يوجب أن يكون وزن أمّ فُعْل، لام الفعل منها ميم، ولام الفعل من أمهة على هذا الرأي هاء، يدل هذا على أن أمّاً ليست محذوفة من أمهة، ويشهد بصحة ذلك قول أم بثينة الأشعرية: وما كنت أمّـاً، فهذا يدل على أن الميم من أم مضاعفة[1]، ومنها أن حروف الزوائد، والهاء أحدها، إنما سماها النحويون حروف الزوائد، ولم يُسمع أنها حروف الحذف، وإن كان منها ما يحذف في بعض المواضع، لأن الأغلب عليها أن تزاد، لا أن تحذف، فنسبت إلى حروف الزيادة التي هي أغلب عليها، وإذا جاء منها حرف يحتمل الزيادة والحذف، لزم أن يحكم عليه بالزيادة التي هي أمّ الباب فيه، حتى يقوم دليل على الحذف الذي هو أقلّ حَالَيْهِ. هذا هو محض القياس وطريقه.

---

(١) وقع شيء من الاضطراب في هذا الموضع، ولما كان هذا الحديث غير وارد في النسخ الأخرى فقد اجتهدت فيه ليستقيم النصّ.

ومنها أن الذين تكلموا في الاشتقاق، لا نعلم أحداً منهم جعل الأم مشتقة من أم، وإن قال بعضهم إنها مشتقة من أَمَّ يَؤُمّ، إذا قصد، سميت بذلك لأن ولدها يؤمها ويتبعها.

وقال بعضهم: سميت أمّا لأنها أصل الولد، وأم كل شيء أصله، كما قالوا لمكة أم القرى، وقالوا لفاتحة الكتاب أم القرآن، ويقال فلان أم القوم وأمير القوم، إذا كان مَفْزَعاً لهم، وأصلاً يرجعون إليه ويقسمون به، قال ابن مقبل يمدح عثمان بن عفان رضي الله عنه:

وملجإٍ مهروئين يُلفي به الحيا إذا جلّفت كحلٌ هو الأم والأبُ[1]

وقد سمّى الله تعالى النارَ أمّ الكافر، لأنها مجمع الكفار ومقرهم فقال: ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾[2] وقال العجاج:

مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْكِتَابِ أُمُّ[3]

أي أصل يرجعون إليه، فهذا كله يدل أن أصل هذه الكلمة عندهم الأم دون الأمهة.

وأما قولك هل لزيادتها نظير في كلام العرب، فإن الهاء المزيدة نوعان: نوع متفق على زيادته، ونوع مختلف فيه:

فمن المتفق عليه زيادة الهاء في الندبة كقولهم: وازيداه، وفي الإنكار كقولهم لزيدنيه، وفي الوقف كقوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾[4].

ومن المواضع المختلف فيها قولهم: هجرع للطويل، وهبلع للكثير الأكل وامرأة

---

(١) ديوان ابن مقبل ١٥.

(٢) سورة القارعة ٩.

(٣) ديوان العجاج ٤٢٧ برواية: ما فيهم من الكتاب أمّ.

(٤) سورة الحاقة ٢٨.

هوكولة للعظيمة الوركين، فإن الأخفش ذهب إلى أن هذه الهاءات زوائد، وجعل الهجرع مشتقّاً من الجرع، وهو مثل من قليل، وهبلع مشتقاً من البلع. والذي عليه أكثر الناس أن الهاء في هذه الألفاظ أصل، ويؤيد ذلك أن أبا العباس ثعلب حكى الهجرع أي هذا أهجرع من هذا، أي أطول.

وأما قولهم أهرقت الماء، فالهاء فيه زائدة عند جمهور أهل التصريف، وزعموا أنها زيدت عِوَضاً عن ذهاب حركة عين الفعل، لأن الأصل أُرِيقت أو أُرْوِقَتْ على الخلاف في ذلك.

وزعم بعض ضعفاء النحويين أنها أصل، وحملهم على ذلك قولهم في معناه هرقت، وكذلك قال ابن قتيبة في بعض كلامه، لأنه أدخل هذه الكلمة في باب فعلت وأفعلت، وهذا غلط، إنما الهاء في هرقت بدل من الهمزة في أرقت، ويدل على أنّ أهرقت ليس وزنه فعلت كما قال هؤلاء الجاهلون بالتصريف قولهم في اسم الفاعل منه مُهَرِيق بالياء، واسم المفعول مُهَرَاق بالألف، ولو كان وزنه افعلت لقالوا مُهْرِق ومُهْرَق كما تقول من أكرمت مُكْرِم ومُكْرَم، ولم يكن للياء والألف فيهما مدخل، فدل هذا على أن أصلها مريق، وهذا بَيِّنٌ جدّاً[1].

[٢٠٠] حديث: «جعلَ للجَدَّةِ السّدسَ إذا لم يكنْ دُونَها أمّ»[2].

قال الطيبي: دون هنا بمعنى قُدّام، لأن الحاجب كالحاجز بين الوارث والموروث، أنشد في الكشاف:

---

(١) ورد بعد ذلك في أ: قال العديل وقال آخر انتهى، ولعله سهو من الناسخ.

(٢) أبو داود ـ الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث الجدة ٣/١٢٢ حديث ٢٨٩٦، والترمذي ـ الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث الجدة ٦/٢٧٧ ـ ٢٧٨، وابن ماجه ـ الفرائض ـ باب ميراث الجدة ٢/٩٠٩ ـ ٩١٠ رقم ٢٧٢٤، ٢٧٢٥.

تُرِيكَ القَذَى مِنْ دُونِهَا وهو دُونَها[1]

أي قُدَّامَهَا.

[٢٠١] حديث: «من استعملْناهُ على عملٍ فرزقْناهُ فما أخَذَ بعدَ ذلك فهو غلُولٌ»[2].

قال الطيبي: قوله (فما أخذ) جزاء الشرط، وما موصولة، والعائد محذوف، وهو خبره، وجيء بالفاء لتضمنه معنى الشرط، ويجوز أن يكون نكرة موصوفة.

[٢٠٢] حديث: «إني فعلتُه عمداً يا عمر»[3].

قال الطيبي: الضمير المنصوب بمعنى اسم الإشارة، والمشار إليه المذكور من الصلوات الخمس بوضوء واحد، والمسح على الخفين.

و (عمداً) تمييز أو حال من الفاعل، قدم اهتماماً لمشروعية المسألتين في الدين.

[٢٠٣] حديث: «انه دخلَ المسجدَ فإذا صوت رجلٍ يقرأُ فقال: أتقوله مرائياً»[4].

قال الأندلسي في شرح المفصل: أي أتظنه، فأعمل القول عمل ظنّ لوجود شروطه.

---

(١) لسان العرب (دون) غير منسوب بلفظ (وهي دونه)، وعجزه: إذا ذاقها من ذاقها يتمطّق.

(٢) أبو داود ـ الإمارة ـ باب في أرزاق العمال ٣/١٣٤ حديث ٢٩٤٣.

(٣) المسند ٥/٣٥٨، ومسلم ـ الطهارة ـ باب جواز الصلوات كلها بوضوء ٣/١٧٦ ـ ١٧٧ وأبو داود ـ الطهارة ـ باب الرجل يصلي الصوات بوضوء ١/٤٤ حديث ١٧٢، والترمذي ـ الطهارة ـ باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء ١/١٩٤ رقم ٦١، والنسائي ـ الطهارة ـ باب الوضوء لكل صلاة ١/٨٥ ـ ٨٦.

(٤) المسند ٥/٣٤٩.

[٢٠٤] حديث: «السلامُ عليكمْ دارَ قومٍ مؤمنين وإنَّا إنْ شاءَ اللّهُ بِكُمْ لَاحِقُون»[١].

قال الكمال ابن الأنباري في كتاب الإنصاف: ذهب الكوفيون إلى أنَّ إنْ الشرطية تقع بمعنى إذْ، واستدلوا بهذا الحديث، أي إذْ شاء الله، لأنه لا يجوز الشك في اللحاق بهم.

ومنع البصريون ذلك وقالوا: الحديث جاء على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَداً إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٢].

وقال البَطَلْيُوسِي في مسائله: تقع إذا مكان إنْ، وإنْ مكان إذا، لِمَا بينهما من التداخل والمضارعة، والشيئان إذا تضارعا فقد يستعمل كل واحد منهما مكان الآخر، فمما استعملت فيه إذا مكان إنْ قول أوس بن حجر:

إِذَا أنتَ لَمْ تعرضْ عن الجَهلِ والخَنَا ... أَصَبْتَ حليماً أو أصابَكَ جَاهِلُ[٣]

وهذا من مواضع إنْ، لأنه يمكن أن يعرض ويمكن أنه لا يعرض. ومما استعملت فيه إنْ مكان إذا قوله ﷺ حين وقف على القبور: (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنّا إنْ شاء الله بكم لاحقون)، وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾[٤] ونحوه قول الشاعر:-

فإنْ لا يكنْ جسمي طويلاً فإنني ... له بالفِعَالِ الصالحاتِ وَصُولُ

---

(١) المسند ٢/٣٠٠، ٣٧٥، ٤٠٨، ٥/٣٥٣، ٣٦٠، ومسلم - الجنائز - باب ما يقال عند دخول القبور ٧/٤١، وأبو داود - الجنائز - باب ما يقول إذا زار القبور ٣/٢١٩ رقم ٣٢٣٧، والنسائي - الجنائز - باب الأمر بالاستغفار ٤/٩٣ - ٩٤، وابن ماجه - الجنائز - باب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ١/٤٩٣ - ٤٩٤ رقم ١٥٤٦ - ١٥٤٧.

(٢) سورة الكهف ٢٣.

(٣) ديوانه، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم - دار صادر - بيروت. صفحة ٩٩.

(٤) سورة الفتح ٢٧.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول الحارث لبنيه: (فوالله لَئِنْ قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً شديداً) إذا جعلت (قدر) من القُدرة لا من القَدْر الذي يراد به التضييق، ولا من القَدَر الذي يراد به القضاء، فيصبح حمله على القدرة بخلاف قول مَنْ أنكر ذلك. انتهى.

وقال النووي: (دار) منصوب على النداء، أي يا أهل دار، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وقيل منصوب على الاختصاص. قال صاحب المطالع: ويجوز جره على البدل من الضمير في (عليكم).

مسند بُسْر بن جَحَّاش القرشي رضي الله عنه[1]

[٢٠٥] حديث: «قال الله تعالى: يا ابن آدم أَنَّىٰ تُعْجِزُني وقد خلقْتك من مثل هذه حتى إذا سَوّيتك وعَدَلْتُك مشيتَ بين بُرْدَين وللأرض منك وَئِيد فجمعْتَ ومنعْتَ حتى إذا بَلَغَت التَّراقِيَ قُلْتَ أتصدقُ وأَنَّىٰ أوانُ الصدقةِ»[2].

(أَنَّى) قال في البسيط مشترك بين الاستفهام والشرط، وبنيت لتضمنها حرفيهما، تقول في الاستفهام أنَّى زيد؟ أي أين زيد، وفي التنزيل ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[3] أي من أين لك هذا؟ ودليل كونها بمعنى أين قول الشاعر:-

مِنْ أينَ عشرونَ لَنَا مِنْ أَنَّىٰ[4]

فمقابلتها لأين، تدل على أنّها بمعنى أين، وأما قول الكُمَيْت:

---

(١) نزل حمص، وذكر أنه من بني لُؤَي، قيل لم يرو عنه غير جُبير بن نُفير، قال ابن منده: عداده في الشاميين. مات بحمص. الإصابة ١/١٤٨.

(٢) المسند ٤/٢١٠.

(٣) سورة آل عمران ٣٧.

(٤) لم ينسبه في الخزانة ٣/١٨٧، وقال نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات إصلاح المنطق لمدرك ابن حصين، وهو بلا نسبة في نوادر أبي زيد ٥٠.

أَنَّـى ومِـنْ أينَ آبَـكَ الـطربُ   مِنْ حيثُ لا صبـوةٌ ولا رِيَبُ[1]

فيجوز أن تكون بمعنى كيف، ويجوز أن تكون بمعنى من أين، وكررت للتأكيد، ومنه اختلاف اللفظين. وأما قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[2] فقيل إنها بمعنى كيف شئتم. وقال بعضهم يحتمل أن أصلها «أينا» بألف كقوله: بمعشر ولوا اين أخينا ثم انها قلبت الياء نوناً وأدغمت في النون بعدها فصارت أنّى.

وقال الرضي: لها ثلاثة معان، استفهامية كانت أو شرطية، أحدها: أين إلاّ إذا أتى مع الاستفهام، أي مع مِنْ في الاستعمال إما ظاهرة كقوله: مِنْ أينَ عشرونَ لنا من أنّى، أو مقدرة نحو: (أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا) أريد: من أنّى أي من أين. ولا يقال أنى زيد، بمعنى أين زيد، وإنما جاز إضمار مِنْ لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف، أو يقل تصرفها نحو: مِنْ عند ومِنْ بعد ومِنْ أين ومِنْ قبله ومَنْ أمامه ومِنْ لَدُنْه، فصار مثل في، فجاز أن تضمر في الظروف إضمارها.

ويجيء «أَنَّىٰ» بمعنى «كيف» نحو ﴿أَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾[3]، ويجيء بمعنى متى، وقد أول قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ على الأوجه الثلاثة. ويجيء بمعنى متى وكيف إلا وبعده فعل.

وقوله: (حتى إذا سويتك) قال ابن مالك: انفردت إذا بدخول حتى الجارة عليها، قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾[4] إنّ إذا جرّ بحتى. وقال أبو حيان في «الارتشاف»: إذا دخلت حتى على إذا التي تقتضي جواباً فأجاز الزمخشري أن تكون حرف ابتداء وأن تكون جارة لإذا. وقال محب الدين الغزولي في كتاب البديع: من زعم أن محل إذا جر فزعمه باطل، لأن إذا ظرف محض لا ينجر ألبتة. وقال ابن

---

(١) الهاشميات ٣١، وشرح شواهد الشافيه ٣١٠، والمفصل ٨١ وشرح المفصل ٤/ ١٠٩.

(٢) البقرة ٢٢٣.

(٣) سورة الأنعام ٩٥، وسورة يونس ٣٤، وسورة فاطر ٣، وسورة غافر ٦٢، بلفظ (فأنّى).

(٤) سورة الزمر ٧١، ٧٣.

هشام في المغنى: الجهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية، وأن حتى في نحو ذلك حرف ابتداء، داخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له.

وقال أبو البقاء: ليس لحتّى هنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل.

وقال أبو حيان: كان بعض الأذكياء يستعمل مجيء هذه الجملة الشرطية بين إذا وجوابها بعد حتى، ويقول: كيف يكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط فقلت: الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط بالتقدير المعنوي الإعرابي، في آية الزمر مثل ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَراً﴾[1] إلى أنْ تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق.

قال ابن قاسم في «شرح التسهيل»: ويجوز أن يخرج على أن حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم: سرتُ حتّى أدخلُ المدينةَ، برفع «أدخل» وتقدير كونه قد وقع، والتقدير: سرت فدخلت.

قال في «البسيط»: كأنك قلت في: أجلس حتى اذا جاء زيد أعطيتك، أجلس فإذا جاء زيد. انتهى.

قوله: (وللأرض منك وئيد) جملة حالية بالواو، ووئيد: مبتدأ، وللأرض: خبر، ومنك في موضع نصب على الحالِ، وأصله لو تأخر صفة وئيد، فلما قدم نعت النكرة عليها صار حالاً.

مسند بلال رضي الله عنه[2]

[٢٠٦] حديث: «ومَن ابتدع بدعةَ ضلالةٍ»[3].

---

(١) سورة الزمر ٧١.

(٢) بلال بن رباح الحبشي أبو عبدالله، مؤذن رسول الله (ص) وخازنه على بيت ماله، من مولدي السّراة، توفي في دمشق سنة ٢٠ هـ-٦٤١م، روى له البخاري ومسلم ٤٤ حدّيثا. انظر الأعلام ٤٩/٢، وطبقات ابن خياط ٤١/١.

(٣) المسند ١٠٥/٤، وابن ماجه في المقدمة - باب من أحيا سنة قد أميتت ٧٦/١ حديث ٢٠٩ - =

قال الأشرفي في «شرح المصابيح»: يروى بالإضافة، ويجوز أن ينتصب نعتاً ومنعوتاً.

مسند تميم بن أوس رضي الله عنه[1]

[٢٠٧] حديث: «**من قال لا إله إلّا الله واحداً أحداً صمداً لم يتخذْ صاحبةً ولا ولداً، ولم يكنْ له كُفُواً أحد، عشر مرات، كتبت له أربعون حسنة**»[2].

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا مع إلّا نحو: لَا إِلَهَ إِلَّا الله.

وفي أمالي الشيخ عز الدين بن عبد السلام: قال سيبويه في كلمة الشهادة: الله خبر المبتدأ، والمبتدأ هو لا واسمها.

وقال أبو علي: (لا) يصح أن يكون فيه الثلاثة الأوجه: الأول: أنّ (لا) لا تعمل إلا في منفي، وهذا مثبت، فلو كان خبراً لعملت فيه، وهي لا تعمل فيه. الثاني: أنّ (لا) لا يعمل إلا في نكرة، وهذا معرفة، فلو كان خبراً لعملت فيه، وينبغي أن يحمل كلام سيبويه على أنه أشبه الخبر لحصول الفائدة عنده فسمّى خبراً، لا انه خبر في نفسه، وإلا لزم أن يخبر عن أفراد الجنس كلها بأنها واحد، وذلك محال، ويصح أن يكون بدلا من الضمير في كائن، الذي هو الخبر المحذوف، ويصح أن يكونْ بدلاً من اسم لا، فإذا أردت أن تحلّه محل المبدل تأخذ معنى الكلام وتقول: بطل إلا الله، فتقدر (لا) بمعنى بطل، لأن البطلان بمعنى النفي، إلا أن هذا استثناء مفرغ في

= ٢١٠، والدارمي في المقدمة ـ باب اتباع السنة ١/ ٤٤ ـ ٤٥ والترمذي ـ كتاب العلم ـ باب الأخذ بالسنة، اجتناب البدعة ـ ٧/٤٤٣، ٤٤٤ حديث رقم ٢٨١٧.

(١) تميم بن أوس بن حارثة، مشهور في الصحابة، كان نصرانياً وقدم المدينة فأسلم قال ابن إسحق: قدم المدينة وغزا مع الرسول. انظر الإصابة ١/١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) المسند ٤/١٠٣.

الموجب، وهو لا يجوز، فإذا أردت أن تنطق به على وجه جائز فتقول: ما وجد إله إلّا الله، لأن هذا هو معنى النفي، ثم تحـذف المبدل، وتقيم البدل مقامه فتقول: ما استحق العبادة إلّا الله.

ولك أن تجعله صفة لاسم (لا)، ويكون (إلّا) بمعنى غير، ويكون تقدير الكلام: لا إله باستحقاق في الوجود غير الله، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ..﴾[1]، والمراد بالإله هذا المعبود، فلا بدّ من أن تضمن الصفة وهي باستحقاق، وإلّا لا يصح النفي لتحقق من عبد في الوجود من الأصنام وغيرها. انتهى.

وقال أبو حَيَّان: إله مبني مع «لا» في موضع رفع على الابتداء، والخبر مقدر، قال: واعترض صاحب المنتخب على النحويين في تقديرهم الخبر في (لا اله الا الله) بقولهم: (لنا) أو (في الوجود) وقال نفي الحقيقة مطلقة أعم من نفيها مقيدة، فانها اذا نفيت مقيدة كان نفياً للحقيقة، واذا انتفت الحقيقة، انتفت مع كل قيد، أما اذ نفيت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر.

قال وأجاب أبو عبدالله محمد بن أبي الفضل المُرْسي في «ري الظمآن» فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإنّ إله في موضع المبتدأ على قول سيبويه وعند غيره اسم لا، وعلى التقديرين فلا بدّ من خبر للمبتدأ أو للا، فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد.

وأما قوله إذا لم يضمن كان نفياً للإلٰهية، فليس بيناً، لأن نفي الماهية هي نفي الوجود، لأنّ الماهية لا تتصور عندنا إلّا مع الوجود، فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود، وهذا مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة، فإنهم يثبتون الماهية عرية من الوجود وهو فاسد.

وقولهم في كلمة الشهادة «إلا هو» في موضع رفع بدلا من (لا إله) ولا يكون خبراً

---

(١) سورة الأنبياء ٢٢.

لِلَا، لأن (لا) لا تعمل في المعارف، ولو قلنا إن الخبر للمبتدأ وليس لِلَا فلا يصح أيضاً لِمَا يلزم عليه من تنكير المبتدأ وتعريف الخبر. انتهى.

واستشكل أبو حيان كون اسم الله بدلاً من إله، قال لا يمكن، أي لأنه لا يمكن فيه تكرار العامل لو قلت لا قوة لم يجز، واختار أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا، فإذا قلت لا رجل إلّا زيد، فالتقدير لا كائن أو موجود إلّا زيد، فزيد بدل من الضمير في الخبر، لا من الرجل، قال: ولولا تصريح النحويين أنه بدل الموضع من اسم لا لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم: بدل من اسم لا، أي بدل من الضمير العائد على اسم لا.

وقال بعضهم: لا يجوز فيه النصب هنا، لأن الرفع يدل على الاعتماد على الثاني والمعنى على ذلك، والنصب يدل على الاعتماد على الأول، وردّ بأنه لا فرق بين: ما قام القوم إلّا زيد، وإلّا زيداً، من حيث أنّ زيداً استثني من جهة المعنى وإنما الفرق من حيث الإعراب، فأعربوا الأول بدلاً، والثاني استثناء، والبدل أولى. انتهى.

وقال الرضي: وأما نحو قولك: لا إله إلّا الله، ولا فتى إلّا عليّ، ولا سيف إلّا ذو الفقار، فالنصب على الاستثناء في أضعف منه في نحو: لا أحد فيها إلّا زيداً، لأن العامل فيه ـ وهو خبر لا ـ محذوف، إمّا قبل الاستثناء وإمّا بعده، وفي نحو: لا أحد فيها إلّا زيداً ظاهر وهو خبر لا.

قال ابن فلاح في المغني: أهل الحجاز يحذفون خبر لا كثيراً، فيقولون: لا بأسَ، ولا أهلَ، ولا مالَ، ولا حولَ ولا قوةَ، ومنه كلمة التوحيد: لا إلٰهَ إلّا الله ولا سيفَ إلّا ذو الفقار، ولا فتى إلّا علي، وإنما حذف للعلم به وهو مراد، فهو في حكم المنطوق، أو أن عموم النفي أغنى عن ظهوره، ولا يصح أن يكون الاسم المستثنى في (لا إلٰهَ إلا الله) ونحوه خبراً، لثلاثة أوجه أحدها: أنه خاص والإخبار بالعام عن الخاص يجعل القضية كاذبة كقولك: الحيوان انسان. الثاني: أنه معرفة و (لا) لا تعمل في المعارف. والثالث: أنه مستثنى من مذكور، فلا يصح جعله خبراً عنه.

فإن قيل: فهل يصح أن يكون مبتدأ والخبر ما تقدم؟ قلنا: زعم بعضهم ذلك، وذكر أن الكلام مستقل بالإفادة من غير تقدير، فالله مبتدأ، ولا إله الخبر، وتقديره: الله إله، وفائدة الاستثناء إثبات الإلٰهية لله تعالى، ونفيها عمّا عداه، ونظيره عنده: لا منطلق إلاّ زيد، في إثبات الانطلاق لزيد ونفيه عما عداه، وهذا باطل لوجهين:

أحدهما: أنه مستثنى من مذكور، مخرج عنه، وإخراجه يدل على مغايرته له، والخبر صفة قائمة بالمخبر عنه، غير مغايرة له، لأنه أمر يخصّه وإنما الإخبار يصحّ في الاستثناء المفرغ، الذي ليس بمخرج من مذكور، وأما قياسه على: لا منطلق إلاّ زيد، قلنا زيد ليس بمستثنى من منطلق حتى يمتنع جعله خبراً عنه، بخلاف النزاع.

الوجه الثاني: أن (لا) تنصب الاسم، وترفع الخبر في أصل وضعها، فلا يخلو في صورة النـزاع إمـا أن يقدر لها خبر أو لا، لا جائز أن لا يقدر، لأن ذلك إبطال لوضعها، لأن من قال بحذف خبرها يقول بتقديره حملاً على الأعم الأغلب وإذا لزم تقديره بطل قول القائل بعدم التقدير، وذلك ما أردنا، ولأنه إذا لم يقدر يكون الخبر مفرداً، والخبر المفرد تجب مطابقته للمخبر عنه في الإعراب، وهو إما منصوب على قول بعضهم، وإمّا مبني على الفتح على قول بعضهم، وذلك يمنع كونه خبراً لعدم مطابقته للمبتدأ في الإعراب، فثبت امتناع كونه مبتدأ وإثبات تقدير الخبر. انتهى كلام ابن فلاح.

ومثل ذلك حديث: (لا حِمَى إلا لله ولرسوله)[1] وحديث: (لا حليمَ إلاّ ذو عَثْرَةٍ ولا حَكَم إلاّ ذو تَجْـرِبَةٍ)[2] وحديث: (لا صلاةَ إلاّ بفاتحة الكتاب، لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد)[3] وحديث: (لا نِكاحَ إلاّ بوليّ)[4] وحديث: (اللهم لا خيرَ

---

(١) المسند ٢٨/٤، ٧١، ٧٣، والبخاري ـ جهاد ١٤٦.

(٢) المسند ٨/٣، ٦٩، والترمذي ـ بر ٨٦.

(٣) الترمذي ـ مواقيت ٦٩، والدارمي ـ صلاة ٣٦.

(٤) المسند ٢٥٠/١.

إلا خيرك، ولا إلهَ غيرك)[1].

وقوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: فرّق سيبويه بين تقديم الظرف والمجرور وتأخيره، فاختار تقديمه إذا كان مستقراً نحو: ما كان فيها أحد خير منك، وتأخيره إذا كان لغواً نحو: ما كان أحد خيراً منك فيها. وعلى هذه القاعدة يستعمل إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[2] حيث كان (له) ليس مستقراً، لأن الخبر (كفواً)، فاضطرب إعراب الجماعة لهذه الجملة:

فقال الكوفيون: إنّ (له) خبر (يكن)، و (كفواً) حال من الضمير المستكن في (له) بناء على مذهبهم في أن الظرف الناقص إذا تمّ بالحال جاز أن يقع خبراً، وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتم إلّا بالصفة كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[4]، وغير ذلك من الآي ونحوها.

وفرّق البصريون فأجازوا الإخبار بما لا يتم إلّا بالصفة، ومنعوا الإخبار بما لا يتم إلا بالحال، لأن الصفة من تمام الموصوف، والحال فضلة، فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة.

وقال البصريون: إن خبر يكن إنما هو (كُفُواً) وليس (له) بخبر، فأورد عليهم تقديمه في أَفْصَحِ كلامٍ وَأَعْرَبِهِ مع كونه ليس بمستقر، وأجيب عن ذلك بأنه وإن كان ليس بمسقر فإنه جار مجرى المستقر لافتقار الكلام إليه ليكون عائداً من الخبر المعطوف على خبر (الله الصمد)، ولو خلا الكلام من لم يبق له تعليق بما قبله، فهو كالمستقر في الحاجة إليه.

قال الزمخشري: هذا الظرف وإن كان لغواً في الآية إلا انه لكونه أهم وأجدر

---

(١) الموطأ ـ صفة النبي ٣٤.

(٢) سورة الإخلاص ٤.

(٣) سورة النمل ٥٥.

(٤) سورة الشعراء ١٦٦.

بالعنـاية واجب التقـديم، من قبـل أن السورة في تنزيه الباريء سبحانه عن الثاني والكفؤ، فكان للظرف المتعلق بالضمير الراجع إلى الاسم من المكانة واعتماد الكلام عليه، ووجوب صرف العناية إليه شأن من الشأن.

وقال في «كشّافه»: فإن قلت، الكلام العربي الفصيح، أن يؤخر الظرف الذي هو غير مستقر، ولا يقدم، وقد نصّ سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقدّماً في أفصح الكلام وأعربه؟

قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن الباريء عزّ وجلّ، وهذا المعنى مصبّه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه، وأحقّه بالتقديم وأحراه. انتهى.

ولم يوافق المبرد سيبويه على استحسان تقديم المستقر، وتأخير اللغو، بل جوز تقديم اللغو كالمستقر، مستشهداً بهذه الآية الكريمة، وقد ذكرنا الجواب عن التقديم بما فيه كفاية، فلا دليل له في ذلك.

وأعربها بعضهم على أن (له) هو الخبر، و (كفواً) حال من «أحد» لتقدمه عليه، لأنه كان نعتاً له لو تأخر. وقيل بل كفواً حال من «أحد»، لا على كونه صفة فتقدم. وعلى كلا الوجهين يكون قولنا إنّ كفواً هو الخبر، فما العامل في (له)؟ قيل العامل فيه «يكن»، وقيل العامل كفواً، وقيل بل العامل فيه الاستقرار، لأنه كان صفة لـ «كفواً» لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال، فيحل فيه الاستقرار.

وقد أعربه بعض البغداديين على أن في (يَكُنْ) ضمير الشأن، وما بعده الخبر، و«كفواً» حال. وهذا من التعسف أظهر من أن يحتاج إلى الكلام عليه. انتهى ما في التعليقة.

وقال أبو حيان: اختار سيبويه أن يكون «كفواً» خبراً مقدماً، ولم يجعل المجرور في محل الخبر، واعترض عليه المبرد فقال سيبويه يختار أن يكون المجرور والظرف خبراً إذا تقدم، وقد تقدم هنا ولم يجعله خبراً، وأجاب مكي عن هذا الاعتراض بأن

قال: سيبـويه لم يمنع إلغاء الظرف، بل يصح أن يكون خبراً على اختيار سيبويه، ويكون (كفواً) حالاً من النكرة وهو (أحد) لتقدمه عليها، فلا يبقى للمبرد على سيبويه أدنى حجة، ووافقه على ذلك ابن عطية وأبو البقاء.

وقال الزمخشري أيضاً في الجواب عن سيبويه: الكلام العربي الفصيح يقتضي أن الظرف الذي هو لغو لا يكون إلّا مؤخراً، ولم يأت الظرف هنا لغواً، إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباريء سبحانه، وهذا المعنى محطّه ومركّزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه بالتقديم، وأحقه وأحراه[1].

قال أبو حيان: ويرتفع هذا السؤال من أصله، بأن الظرف المتقدم على النكرة إنما يختار أن يكون خبراً إذا صلح لذلك نحو: ليس فيها أحد خير منك، لأن (فيها) يصلح أن يكون خبراً على حدة، لأنه تام، و(له) لا يصلح أن يكون خبراً لكان، بل هو متعلق «بكفواً» أو تقدم على «كفواً» للاهتمام به، لأنه فيه ضمير الباريء تعالى، فالمجرور هنا ناقص لا يصلح أن يكون خبراً لكان، قال وعلى هذا يبطل سؤال المبرد، وإعراب مكي وابن عطية، وسؤال الزمخشري وجوابه، ويصح كلام سيبويه لأنه انما اختار الخبرية مع التقدم في الظرف التام لأنه مثل بقوله: ما كان فيها أحد خيراً منك، إذا جعلت (فيها) مستقراً، ولم يجعل على حدّ قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصفة ونصبت. فتقول، ما كان فيها أحد خيراً منك، لأنّك إذا أردت الإلغاء كان التأخير أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً كان تقديمه أحسن، والتقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عزيز جيد كثير، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ انتهى.

قوله: (واحداً واحداً) قال القرطبي: الأحد والواحد وإن رجعا إلى أصل واحد لغةً، فقد افترقا استعمالاً وعرفاً، وذلك أنّ الهمزة من (أحد) منقلبة عن الواو من (وحد) كما قال النابغة:

---

(١) كلام الزمخشري هنا سبق ذكره في هذا الحديث.

كَأَنَّ رَحْـلِي وَقَـدْ زَالَ الـنَّـهَـارُ بِنَـا   يَوْمَ الجليلِ على مستـأنسٍ وَحِـدِ[1]

(وحد) فيها من الوحدة، وهي راجعة إلى نفي التعدد والكثرة، غير أن استعمال العرب فيهما مختلف، فإن الواحد عندهم أصل العدد من غير تعرض لنفي ما عداه، والأحد يثبت مدلوله ويتعرض لنفي ما سواه، ولهذا أكثر ما استعملته العرب في النفي فقالوا: ما فيها أحد، (ولمْ يكنْ له كُفُواً أَحَد) ولم يقولوا هنا (واحد)، فإن أرادوا الإثبات قالوا: رأيت واحداً من الناس، ولم يقولوا هنا (أحدا)[2]. انتهى.

وفرق ثعلب بين واحد وأحد بأن (واحد) يدخله الإفراد والتثنية والجمع و (أحد) لا يدخله ذلك.

وفي «النهاية»: قال الأزهري: الفرق بين الواحد والأحد أن الأحد بني لنفي ما يذكر معه من العدد، تقول: ما جاءني من أحد، والواحد اسم بني لمفتتح العدد، تقول: جاءني واحد من الناس، ولا تقول: جاءني أحد، فالواحد منفرد بالذات في عدم المثل والنظير، والأحد منفرد بالمعنى.

مسند ثابت بن الضحاك رضي الله عنه[3]

[٢٠٨] حديث: «مَنْ حَلَفَ على يمينٍ بملةٍ غيرِ الإسلامِ كاذباً فَهُوَ كَمَا قَالَ»[4].

قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: غير الإسلام: بالجر صفة لملة،

---

(١) ديوانه ١٧.

(٢) هذه الكلمة سقطت من أ، ولا يستقيم الكلام إلا بها.

(٣) ثابت بن الضحاك بن خليفة الأنصاري الأشهلي، شهد بيعة الرضوان، وكان رديف رسول الله (ص) يوم الخندق، بايع تحت الشجرة، وتوفي سنة ٤٥ للهجرة. الإصابة ١/١٩٣.

(٤) المسند ٤/٣٣ - ٣٤، والبخاري - الأدب - باب ما ينهى عن السباب واللعن ١/٤٦٤ - ٤٦٥ حديث ٦٠٤٧، ومسلم - الايمان - باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ٢/١١٩، وابن ماجه - الكفارات - باب من حلف بملة سوى الاسلام ١/٦٧٨، حديث ٢٠٩٨، والنسائي - الأيمان والنذور - باب الحلف بملة غير الإسلام ٧/٥، ٧٦ والترمذي - الأيمان والنذور - باب ١٥ ح ٥/١٤٧ حديث ١٥٨٣.

وكاذباً: نصب على الحال من الضمير في حلف.

وقال القرطبي: هو حال لازمة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[1]، لأن من عظّم ملةً غير الإسلام كان كاذباً في تعظيمه ذلك، دائماً في كل حال وكل وقت، لا ينتقل عن ذلك.

ولا يصلح أن يقال إنه يعني بكونه كاذباً في المحلوف عليه، لأنه يستوي في ذمّة كونه صادقاً أو كاذباً إذا حلف بملة غير الإسلام، لأنه إنما ذمّ الشرع من حيث انه حلف بتلك الملة الباطلة معظماً لها على نحو ما يعظم به ملة الإسلام الحق، فلا فرق بين أن يكون صادقاً أو كاذباً في المحلوف عليه. انتهى.

قوله: (ومَنِ ادّعى دعوى كاذبة ليستكثر بها لم يزده الله إلاّ قلة، ومن حلف على يمين صبر فاجرة)[2].

قال القرطبي: كذا صحت الرواية في أصل مسلم، بهذا الكلام، مقتصراً على جملة الشرط، من غير ذكر جملة الجزاء، فيحتمل أنه عطف على من التي قبلها، فكأنه قال: ومن حلف يميناً فاجرة كان كذلك، أي لم يزده الله بها إلا قلة.

قال عياض: ويحتمل أن يكون الجزاء محذوفاً، ويكون تقديره: غضب الله عليه، أو عاقبه، أو نحو ذلك، كما في الحديث الآخر: (لقي الله وهو عليه غضبان) وذكر الصبر وقد أجراه صفة على اليمين، وهي مؤنثة لأنه قصد المصدر. انتهى.

مسند ثَوْبَان مولى رسول الله صلى عليه وسلم رضي الله عنه[3]

[٢٠٩] حديث: «استقيموا ولن تحصوا»[4].

---

(١) سورة البقرة ٩١.   (٢) مسلم ـ الأيمان ١٧٦.

(٣) صحابي مشهور، ويقال إنه من العرب، وقيل من السراة، اشتراه حكمي بن سعد وأعتقه رسول الله (ص) فخدمه إلى أن مات، ثم تحول إلى الرملة وحمص إلى أن مات بها سنة ٥٤هـ. الاصابة ١/٢٠٤.

(٤) المسند ٥/٢٨٢، وابن ماجه ـ الطهارة ـ باب المحافظة على الوضوء ١/١٠١ حديث ٢٧٧، =

قال القرطبي: ولن تحصوا: إخبار واعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، كما اعترض (ولن تفعلوا) بين الشرط والجزاء.

[٢١٠] حديث: «إنَّ اللهَ زوى لي الأرضَ فرأيتُ مشارقَها ومغاربَها، وسيبلغُ ملكُ أمتي ما زُوِي لي منها»[١].

قال الطيبي: توهم بعض الناس أنّ (مِنْ) في (مِنْها) للتبعيض، وليس كذلك، بل هي للتفصيل لا تناقض الجملة، ومعناه أن الأرض زويت لي جملتها مرة واحدة، ثم هي تفتح لأمتي جزءاً فجزءاً، حتى يصل ملك أمتي إلى كل أجزائها.

قوله: (وإني سألتُ ربي لأمتي أن لا يهلكوا بسنةٍ عامةٍ، ولا يسلطَ عليهم عدوّا من سوى أنفسِهم)[٢].

قال الطيبي: عدوّا من سوى: أي كائناً من سوى أنفسهم.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»: سوى: اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به بإضافته إليه، ويعرب هو تقديراً بما يعرب به لفظاً، خلافاً لأكثر البصريين في ادّعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف، وإنما اخترتُ خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:ـ

أحدهما: اجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا

= والدارمي ـ الصلاة والطهارة ـ باب ما جاء في الطهور ١/١٦٨.

(٤) المسند ٥/٢٧٨، ٢٨٤، ومسلم ـ الفتن وأشراط الساعة ١٨/١٣، ١٤ وأبو داود ـ الفتن والملاحم ـ باب في ذكر الفتن ودلائلها ٤/٩٧، ٤٢٥٢ وابن ماجه ـ الفتن ـ باب ما يكون من الفتن ٢/١٣٠٤ حديث ٣٩٥٢.

(١) المسند ٥/٢٧٨، ٢٨٤، ومسلم ـ الفتن وأشراط الساعة ١٨/١٣ ـ ١٥، وأبو داود ـ الفتن والملاحم ـ باب ذكر الفتن ودلائلها ٤/٩٨ حديث ٤٢٥٢، والنسائي ـ إحياء الليل ـ باب إحياء الليل ٣/٢١٦، ٢١٧.

غيرك، واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إنّ (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لم يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية.

والثاني: أنّ مَنْ حَكَمَ بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب شعراً ونثراً خلاف ذلك: فإنها قد أضيف إليها، وابتدىء بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية، فمن ذلك قول النبي ﷺ: (سألت ربّي أن لا يسلط على أمتي عدواً مِنْ سِوىَ أنفسهم)، وقول عليه السلام: (ما أنتم فِي سِوَاكم من الأمم إلّا كالشعرةِ البيضاء في جلد الثور الأسود)[1]. وقول الشاعر:

وكــلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المــوتَ مخــطِئُــهُ   معــلّلٌ بِســواءِ الــحــقّ مَكْــذُوبُ[2]

ومن الإسناد إليها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر:

وَإذَا تُبــاعُ كريمــة أَوْ تُشْــتَــرَىٰ   فسِــوَاكَ بائـعُهــا وأنتَ المُشْتَــري[3]

وقال آخر في رفعها بليس:

لَئِــنْ تَكُ لَيْلَى ليسَ بَيْنِــي وبــينَهــا   سِوَى ليلةٍ إنــي إذاً لَصَــبــورُ[4]

وقال آخر في نصبها بإنّ:

---

(١) المسند ٣/٣٣، والبخاري ـ في الأنبياء ـ باب قصة يأجوج ومأجوج ٦/٣٨٢ حديث ٣٣٤٨، وكتاب الرقاق ـ باب الحشر ١١/٣٧٨ حديث ٦٥٢٨، ٦٥٢٩، والترمذي صفة الجنة ـ باب ما جاء في صفــة أهل الجنة ٧/٢٥٦، ٢٥٧ حديث ٢٦٧١ وابن ماجه ـ الزهد ـ باب صفة أمة محمد ﷺ ٢/١٤٣٢ حديث ٤٢٨٣.

(٢) قائله أبو دُوَاد الإيادي، انظر ديوانه ٢٩٤، والإنصاف ١٦٧، وشرح المفصل ٢/٨٤، وهو غير منسوب في الأشموني ٢/١٥٩، والدرر ١/١٧١، والهمع ١/٢٠٢.

(٣) قائله محمد بن عبد الله بن سلمة، انظر العيني ٣/١٢٥، والدرر ١/١٧٠، والهمع ١/٢٠٢ وابن عقيل ٢/٥٨، والأغاني ١٠/٣٦٠٢، والأشموني ٢/١٥٩، والحيوان ٦/٥٠٩.

(٤) قائله مجنون ليلى، ديوانه ١٣٩، وهو لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٢٩، وهو لأحدهما في أمالي المرتضى ١/١١٨.

وجانِبْ بحال السّلمِ من شئتَ واعلمنْ   بِأَنَّ سِوَى سُؤْلَاكَ في الحربِ أَجْنَبُ[1]

وقال آخر في وقوعها فاعلة:

ولَــمْ يبــقَ سِوَى العُــدْوا   نِ دِنَّــاهُــمْ كَمَــا دَانُــوا[2]

وقال آخر في الإضافة إليها:

إنــنـي والــذي يَحُــجُّ له الـنَّــا   سُ بِجَــدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِــقِ[3]

وقال آخر:

يا سحــر لا يحــلى بعــينــي أبــداً   فؤادُ سِواك مُذْ سِواكَ بَدَا[4]

وقوله: (أعطيتك لأمتك) قال الطيبي: اللام فيه هي التي في قوله سابقاً: (سألت ربي لأمتي) أي أعطيت سُؤْلك لدعائك أمتك، والكاف هو المفعول الأول.

وقـوله: (أَنْ لا يهلكَهم) هو المفعول الثاني كما في قوله: (سألتُ رَبِّي أَن لا يُهْلِكَها) هو المفعول الثاني، وجواب لو ما يدل عليه قوله: (وأن لا أسلط)، وحتى: معنى كي، أي لكي يكون بعض أمتك يُهلك بعضاً.

وقال في «النهاية»: في الحديث: (سألتُ اللهَ أن لا يهلكَ أمتي بسنة عامة) أي بقحط عام، يعم جميعهم، والباء في (بعامة) زائدة زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[5]، ويجوز أن لا تكون زائدة وقد أبدل عامة من سنة بإعادة العامل، تقول: مررت بأخيك بعمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ

---

(١) لم أعثر على قائله.

(٢) قائله الفِنْدُ الزِّمَّانِيُّ، واسمه شهل بن سنان، انظر الدرر ١/ ١٧٠، وحماسة البحتري ٥٦، وشرح التصريح ١/٣٦٢، والهمع ١/٢٠٨، وابن عقيل ٢/ ٥٩.

(٣) مجهول القائل، انظر الأشموني ٢/ ١٥٩.

(٤) لم أعثر على قائله.

(٥) سورة الحج ٢٥.

لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[1]. انتهى.

وقوله: (ولن تحصوا)، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعِلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا. . .﴾[2]، وكأنه ﷺ أمرهم بالاستقامة لله، وهي شاقة جدًّا، تداركه بقوله: ولن تحصوا، رحمة ورأفة من الله تعالى على هذه الأمة.

[٢١١] حديث: «إِذَا أَصَابَ أَحَدَكُم الحمَّى فإنَّ الحُمَّى قطعةٌ من النَّارِ فَلْيُطْفِئها بالماءِ»[3].

قال الطيبي: قوله: (فالحمّى قطعة) جواب لقوله: (إذا أصاب) والفاء في (فليطفئها) مترتبة على الجواب، والتقدير: إذا أصاب أحدكم الحمى، فليعلم أن الحمّى قطعة من النار فليطفئها، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ. .﴾[4] الآية، أي فليعلم أنّ الله عدو له، ويجوز أن يكون الجزاء فليطفئها.

وقوله: (فإن الحمى) معترضة كما في قول الشاعر:-

لَيْسَ الجَمَالُ بِمِئْزَرٍ فاعلَمْ وإنْ رُدِّيتَ بُرْدَا[5]

وقوله: (فَلْيَسْتَنْقِعْ) في نهرٍ جارٍ الفاء فيه للتعقيب، لأن النقع هو الإطفاء، كما في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾[6].

---

(١) سورة الأعراف ٧٥.

(٢) سورة البقرة ٢٤.

(٣) المسند ٥/٢١٦، ٢٨١، ومسلم - الطب والمرضى - باب لكل داء دواء ١٤/١٩٥، والدارمي

(٤) سورة البقرة ٩٨.

(٥) قائله عمرو بن معد يكرب، حماسة أبي تمام، حماسية رقم ٣٤.

(٦) سورة البقرة ٥٤.

[٢١٢] حديث: «مَنْ يتكفل لي أن لا يسأَل الناسَ شيئاً»(١).

قال الطيبي: أَنْ: مصدرية، والفعل معها مفعول (يتكفّل) أي من يلتزم على نفسه عدم السؤال.

مسند جابر بن سَمُرَةَ رضي الله عنه(٢)

[٢١٣] حديث: «أَتَى النبيَّ ﷺ بفرسٍ مُعْرَوْرَى فركبه..»(٣)

قال أهل اللغة: اعروريتُ الفرسَ إذا ركبته عرياناً فهو معروري، قالوا: ولم يأت افعوعل يتعدى إلا قولهم: اعروريت الفرس، واحلوليت الشيء.

[٢١٤] حديث: «لا يزال الدينُ قائما حتى تقومَ الساعةُ أو يكونَ عليكم اثنا عشرَ خليفةً»(٤)

قال الرضي: قوله (أو يكون عليكم) قيدناه على من يوثق بتقييده بالنصب، ويكون (أو) بمعنى إلى أَنْ، كقوله:

فقلتُ له لا تبكِ عينُكَ إنّما نحاولُ ملكاً أو نموتَ فَنُعْذَرَا(٥)

(١) المسند ٥/٢٧٥، وأبو داود في الزكاة ـ باب كراهة المسألة ٢/١٢١ حديث ١٦٤٣.

(٢) أمه خالدة أخت سعد بن أبي وقاص، قيل إنه صلى وراء الرسول ﷺ حوالي ألفي مرة، نزل الكوفة وابتنى بها داراً، وتوفي في ولاية بِشْرٍ على العراق سنة ٧٤هـ. الإصابة ١/٢١٢.

(٣) المسند ٥/٩٠، ٩٥، ٩٩، ومسلم ـ الجنائز ـ باب اللحد ٧/٣٣، وأبو داود ـ الجنائز باب الركوب في الجنازة ٣/٢٠٥ حديث ٣١٧٨، والترمذي ـ الجنائز ٤/٩٣ حديث ١٠١٨.

(٤) المسند ٥/٨٧ ـ ٨٩، ومسلم ـ الإمارة ـ باب الخلافة في قريش ١٢/٢٠٢ ـ ٢٠٤ والترمذي ـ الفتن ـ باب ما جاء: لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون ٦/٤٦٥، حديث ٢٣١٥.

(٥) قائله امرؤ القيس، انظر ديوانه ٦٦، وسيبويه والشنتمري ١/٤٢٧، والمقتضب ٢/٢٨ وأمالي ابن الشجري ٢/٣١٩، والخزانة ٣/٦٠٩، والخصائص ١/٦٣، ومعاني القرآن ٢/١٧، وشرح المفصل ٧/٢٢.

قال: وقد دل على هذا قوله في الرواية الأخرى: (لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفةً)[1].

[٢١٥] حديث: «كَانِ للنبيّ ﷺ خطبتانِ يجلسُ بينهما يقرأُ القرآنَ ويذكّرُ الناسَ»[2]

قال البيضاوي: يقرأُ القرآن: صفة ثانية للخطبتين، والراجع محذوف والتقدير: يقرأ فيهما. (ويذكر الناس): عطف عليه داخل في حكمه.

مسند جابر بن عبدالله رضي الله عنه[3]

[٢١٦] حديث: «ذكاةُ الجنينِ ذكاةُ أُمِّهِ»[4]

قال في «النهـاية»: يُروى هذا الحديث بالرفع والنصب، فمن رفع جعله خبر المبتدأ الذي هو(ذكاة الجنين)، فيكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف، ومن نصب كان تقدير الكلام: ذكاة الجنين كذكاة أمه، فلما حذف الجار نصب، أو على تقدير: يذكي تذكية مثل ذكاة أمه، فلما حذف المصدر، أقام

---

(١) المسند ٨٧ ـ ٨٩، ومسلم ـ الإمارة ـ باب الخلافة في قريش ١٢/٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(٢) المسند ٨٨/٥، ٩٢ ـ ٩٤، ٩٨/٢، ومسلم ـ الجمعة ـ باب ذكر الخطبتين ١٤٩/٦، والترمذي ـ الجمعة ـ باب ما جاء في الجلوس بين الخطبتين ٢٣/٣ حديث ٥٠٤ والنسائي ـ الجمعة ـ باب الفصل بين الخطبتين ١٠٩/٣، وباب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها ١١٠، وابن ماجه ـ الإقامة وسنتها، باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ٣٥١/١ حديث ١١٠٣.

(٣) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السَّلَمي، من المكثرين في الحديث، روى له البخاري ومسلم ١٥٤٠ حديثاً، توفي سنة ٧٨هـ ـ ٦٩٧م وقيل غير ذلك، انظر الأعلام ٩٢/٢، وابن خياط ٢٢٤/١، أسد الغابة برقم ٦٤٧، تهذيب التهذيب ٤٢/٢.

(٤) المسند ٣٩/٣، والدارمي ـ الأضاحي ـ باب في ذكاة الجنين ٨٤/٢، وابن ماجه ـ الذبائح ـ باب ذكاة الجنين ١٠٦٧/٢ حديث ٣١٩٩، وأبو داود ـ الأضاحي ـ باب ما جاء في ذكاة الجنين ١٠٣/٣ حديث ٢٨٢٧.

المضاف إليه مقامه، فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً. ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين، أي ذكوا الجنين ذكاة أمه. انتهى.

وقد ألف ابن جنّي في إعراب هذا الحديث رسالة قال فيها:

قد تنوع القول في هذا الحديث، وأولاها بالصواب وأجراها على مقاييس العربية وصناعة الإعراب، ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن تقديره: ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب حينئذ إعرابه، ومثل ذلك في حذف المضاف كثير، وذلك أن قوله (ذكاة الجنين) مبتدأ محتاج إلى خبر، وخبره إذا كان مفرداً - أعني غير جملة - فلا بدّ أن يكون هو المبتدأ في المعنى بما ذكرنا، وذلك قولك للنائب عنك: قَبْضُكَ قَبْضِي، وعَقْدُكَ عَقْدِي، أي قَبْضِي قَبْضُك، وعقْدي عقْدك، أي قبْضك يقوم مقام قبضى، وعقْدك يقوم مقام عقْدي لو عقدت، فثبت قبض مخاطبك وعقده حقيقة، وقبضك وعقدك أي[1] مجازاً لا حقيقة، بل تكون منفية عنك.

فعلى هذا كان يجب أن يكون معنى قوله عليه السلام: (ذكاة الجنين ذكاة أمه) إثبات الذكاة للجنين ونفيها عن الأم، وليس الأمر عند أحد كذلك، إنما الأمر عند أبي حنيفة أنهما جميعاً واجبتان، وعند غيره أن ذكاة الأم قد أغنت عن ذكاة الجنين، وليس أحد يوجب بهذا الخبر الذكاة للجنين دون الأم، فعلمت أنه لو أُريد المعنى الذي ذهب إليه من خالف أبا حنيفة، لكان لفظ الخبر: ذكاة أم الجنين ذكاته، فقوله ﷺ: (ذكاة الجنين ذكاة أمه) لا يصرف له لما قدمناه وأخرناه، إلا انه الى أنّ معناه: ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه في الوجوب والاهلال، وهذا متناه في وضوحه.

وأما رواية من روى هذا الخبر (ذكاةُ الجنين ذكاةَ أمه)، فيضعف في القياس، وذلك أنه لا يخلو أن ينصب (ذكاةَ أمه) بشيء ملفوظ أو بشيء مقدر غير ملفوظ به،

(١) لعل كلمة (أي) زيادة من الناسخ.

وليس في اللفظ ما يصلح أن ينصب (ذكاةَ أمه) إلاّ المقدر الذي هو (ذكاةُ الجنين)، فإن علقت ذكاة أمه بنفس ذكاة الجنين، كان (ذكاة أمه) في صلتها أو من تمامها، وإذا كانت من تمامها بقي المبتدأ الذي هو (ذكاة الجنين) مبتدأ لا خبر له، لأنه يصير تقديره: ذكاة الجنين ذكاة مثل ذكاة أمه، فيحتاج إلى خبر، ولو زدت خبراً لوجب أن يقال: ذكاة الجنين ذكاة أمه واجبة، فتحذف الخبر لطول الكلام، ودلالته عليه، فيصير كقولك: ضربك زيداً ضرب عمرو جعفراً، أي ضربك زيداً مثل ضرب عمرو جعفراً كائن أو واقع، فتحذف المصدر، وتقيم صفته - وهي مثل مقامه، فيصير تقديره: ضربك زيداً ضرب عمرو جعفراً كائن، ثم تحذف الخبر لطول الكلام ودلالته عليه فيصير: ضربك زيدا ضرب عمرو جعفراً، فكذلك تقدير الخبر: ذكاة الجنين ذكاة مثل ذكاة أمه واجبه، ثم يصير: ذكاة الجنين ذكاة أمه، فهذا - أي إنْ ذهب إليه ذاهب - كان فيه بعض الضعف والصنعة لكثرة الحذف، ألا ترى أنه يُحذف مضاف بعد موصوف، ويُحذف معهما أيضاً الخبر، وليس كذلك قوله سبحانه: ﴿فشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾[1]، لأنه - وإن كان معناه: فشاربون شرباً مثل شرب الهيم - فإنه إنما حذف الاسمين - لعمري - إلا انه لم يحذف معهما خبر المبتدأ، وكلما كثر الحذف كان أقبح.

فإن قلت: فإنّ حذف الخبر قد كثر في القرآن والشعر، فهلاّ حملت هذا الموضع على ذلك ايضاً؟ قيل: : إذا انضم إلى حذف الخبر حذف شيئين مقدراً أحدهما بعد صاحبه، لم يكن كأن يحذف الخبر وحده، وعلى أنه إن ارتكب أحد هذا - آل هذا بمعناه إلى ما قدمناه من وجوب ذكاة الجنين كذكاة أمه، ألا ترى أن التقدير قد أصاره إلى أنه بمعنى: ذكاة الجنين كذكاة أمه واجبة أو لازمة، ولا بد إذا نصبت ذكاة أمه بنفس ذكاة الجنين من هذا التقدير، وإذا لم يكن منه بدّ علمت به صحة قول أبي حنيفة في وجوب ذكاة الجنين للتحليل لوجوب ذكاة أمه، فهذا إن كان الناصب لذكاة أمه ما

---

(١) سورة الواقعة ٥٥.

في ظاهر اللفظ من الوضوح بحيث تراه.

وأما إنْ كان الناصب لذكاة أمه ليس موجوداً في اللفظ، ولم يحمله على أنه في صلة المصدر الذي هو (ذكاة الجنين)، فإنه يصير تقديره: ذكاة الجنين وقت ذكاة أمه، ثم يحذف الوقت المضاف إلى الذكاة على ما تقدم، ويقيم مقامه فيقال: ذكاة الجنين ذكاة أمه، فيجرى مجرى قولك: لقاؤك زيداً مقدمَ الحاج، وزيارتك عبدالله خفوقَ النجم، أي لقاؤك إيّاه وقت الحاج، وزيارتك وقت خفوق النجم، فتحذف المضاف الذي هو الظرف، ويقام المضاف إليه ـ وهو المصدر ـ مقامه، ومثله في حذف الوقت مع المصدر وإرادته قول الشاعر:

وما هي إلّا في إزارٍ وعلقةٍ مُغارَ ابنِ همَّامٍ على حيٍّ خَثْعَمَا[1]

أي: وقت اغارة ابن همام على حَيٍّ خثعم، ولا بد من تقدير حذف المضاف هنا، لأنك إن لم تفعل ذلك ـ وجعلت مغار ابن همام وقتاً لا مصدراً ـ لم يستقم، لأنك قد عديت (مغار ابن همام) إلى الظرف الذي هو (على حيّ خثعم)، واسم الزمان والمكان لا يتعدى واحد منهما إلى شيء من الظروف ولا حروف الجر، انما ذلك للمصدر دونهما، وهذا جليّ. وكان هذا الوجه في نصب (ذكاة أمه) أقرب مأخذاً من الأول، وعلى أيهما حملت، فالأمر واحد في وجوب ذكاة الجنين، ألا ترى أنه لا بدّ للظرف الذي هو (وقت ذكاة أمه)، لجريه خبراً عن المبتدأ الذي هو: (ذكاة الجنين) ـ من شيء يتعلق به، والظرف متى جرى صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلق بالمحذوف، وتضمنه إن لم يكن بعده ظاهر يرتفع به ضميره، فيصير تقديره: ذكاة الجنين كائنة أو واجبة أو واقعة وقت ذكاة أمه، ثم يحذف اسم الفاعل ويقام الظرف

---

(١) قائله حُمَيْدُ بنُ ثَوْر، انظر: سيبويه والشنتمري ١/١٢٠، والاقتضاب ١٠٢ والكامل ١/١١٨، ونسب للطماح بن عامر العقيلي في فرحة الأديب ٢٦ أ، وكذلك فعل صاحب التاج، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/١٢١، والمخصص ٤/٣٥، والخصائص ٢/٢٠٨، والأغاني ٨/٢٩٢١ واللسان (لحس) ٨/٨٩.

مقامه، فيقال ذكاة الجنين وقت ذكاة أمه، كقولك: قيامك وقت قيام عمرو، أي كائن أو واقع وقت قيام عمرو، ثم يحذف اسم الفاعل ويقام الظرف مقامه، وإذا صار به التقدير إلى هذا، علمت وجوب ذكاته على حد وجوب ذكاة أمه، أي إذا ذَكّيت أمه أغنى ذلك عن ذكاته لأنها تقع وقت ذكاة الأم.

قيل: تقدم إفساد هذا المعنى في حالة الرفع بما يعرض فيه من التجوز وغيره فاكتفينا به عن إعادته.

وأما من تأوّله على أن تقديره: ذكاة الجنين كذكاة نأمه، فلما حذف حرف الجر انتصب، فلا وجه للاعتداد به لسقوطه لأول وهلة، ألا ترى أنه يجب من هذا أن يجوز: زيد عمراً، أي زيد كعمرو، فلما حذف حرف الجرّ انتصب (عمراً) وما هذه حاله، فلا وجه للتشاغل به، ولو لامس هذه المسألة من صناعته الإعراب لما أمكن ظهورها، وبدو معناها. هذا آخر كلام ابن جنى.

[٢١٧] حديث الغسل[١]

ألف الشيخ جمال الدين بن هشام في إعرابه رسالة قال فيها:

قول جابر: (كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْراً وَخَيْرٌ مِنْكَ)[١]الظاهر أن خيراً مرفوع عطفاً على أَوْفَى للخبرية عن هو، أي كان يكفي من هو أوفى وخير، كما تقول: أحبّ من هو عالم وعامل، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول، والموصول والصلة مفعول يكفي.

ويقع في النسخ ويجري على ألسنة الطلبة بنصب خير، وقد ذكر أنه خرج على سبعة أوجه:

(١) المسند ٣/٣١٩، والبخاري ـ الغسل ـ باب الغسل بالصاع ١/٣٦٥ حديث ٢٥٢، وابن ماجه ـ الطهارة ـ باب في الغسل من الجنابة ١/١٩١ حديث ٥٧٦، ٥٧٨، والنسائي ـ الطهارة ـ باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الغسل ١/١٢٧ ـ ١٢٨.

أحدها: أن يكون عطفاً على المفعول وهو (مَنْ).

الثاني: أن يكون بتقدير كان، مدلولاً عليها بكان المذكورة أولاً، د أي وكان خيراً.

الثالث: على تقدير يكفي، مدلولاً عليها بيكفي المذكورة.

الرابع: على إلغاء (من هو) فيكون (أوفى) مفعولاً، و (خيراً): معطوفاً عليه.

الخامس: على إلغاء (من هو أوفى).

السادس: على تقدير: وأكثر خير.

السابع: على العطف على (مَنْ)، فإنه يؤدي لمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه (من)، ويصير بمنزلة كان يكفي زيداً وعمراً، فيكون الذي هو أوفى غير الذي هو خير، وليس المراد ذلك.

وأما تقدير «كَانَ» فباطل من وجهين:

أحدهما: أن حذف كان مع اسمها، وبقاء خبرها لا يجوز بقياس إلاّ بعد إنْ ولَوْ وامّا، ثم قال سيبويه لا تقل: عبدالله المقتول، بتقدير: كن عبدالله المقتول، وخالف المحققون في تخريج الكسائي قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾[1] على تقدير: يكن الانتهاء خيراً لكم.

الثاني: أنّا إذا قدرنا كان مدلولاً عليها بالأُولى قدرنا مرفوعها الأول كما أنك إذا قلت: (عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً)[2] لا تقدر وسقاها غيري، بل وسقيتها وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه، فعلى هذا، إذا قدرت « كان» الأُولى قدرت فاعلها فيصير: وكان هو أي الصاع، وأما تقدير (يكفي) فإنه يؤذن أيضاً بالتغاير، كما أنك إذا قلت: كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد، أذن

---

(١) سورة النساء ١٧١.

(٢) قائله ذو الرّمة، انظر ملحق ديوانه ٦٦٤، ويليه: حتّى شتت همالة عيناها، وانظر: الخصائص ٢/٤٣١، والإنصاف ٣٢٢، واللسان (زجج).

بذلك، وسببه أن يكفي الثاني انما هو لمجرد التوكيد، فَذِكْره بمنزله لو لم يذكر، وهو لو لم يذكر أذن العطف بالتغاير، فكذلك إذا ذكر.

وأما إلغاء (من هو) أو إلغاء (من هو أوفَى) فباطلان من وجهين:

أحدهما: أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريين، وكذلك زيادة الجمل، ثم إنّ الكوفيين يجيزون ذلك، انما يجيزونه حيث يظهر أن المعنى مفتقر إلى دعوى الزيادة كما في قول لبيد:

إلَى الحولِ اسم ثمّ السلامِ عَلَيْكُمَا[1]

فإنهم قالوا: اسم: زائد، لأنه يقال: السلام على فلان، ولا يقال: اسم السلام عليك، فادّعوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهو مقصود فيما نحن بصدده.

وقد يقال إنّ أفسد هذين الوجهين الوجه المدّعى فيه زيادة (مَنْ هُوَ) خاصة، فإنّ ذلك لا يجيزه أحد، لأن المبتدأ يبقى بلا خبر، والموصول بلا صلة، ويجاب بأن دعوى زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة.

الثاني: أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر، والعطف عليه يقتضي الاعتداد به وتقدم جوابه فتناقضا.

وأما تقدير (أكثر) فباطل، لأن أفعل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقياً معموله، لضعفه في العمل، وجموده، لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

وأما عطفه على (شَعْراً) فإنه أقرب من جميع ما ذكر، لأن (أوفى) بمعنى أكثر، فكأنه قيل: أكثر منك شَعْراً وخَيْراً، إلا ان ذلك يأباه ذكره (منك) بعد (خيراً)، ألا ترى

---

(١) قائله لبيد، انظر ديوانه ٢١٤، وتمامه: ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر، وانظر الدرر ٢/٥٨، ٢٢٢، والخصائص ٣/٢٩، والمفصل ٤٨، ومعاني القرآن ١/٤٤٨، والمنصف ٣/١٣٥، ونهاية الأرب ٣/٦٨، ومشكل القرآن ١٩٨، وهو بلا نسبة في الأشموني ٢/٢٤٣، والهمع ٢/٤٩، ١٨٥.

أنك اذا قلت: كان يكفي من هو أكثر منك علما وعبادة لم يحتج إلى قولك (منك) ثانياً؟ وقد يتكلف جواز هذا الوجهه على أنه يجعل (منك) الثانية مؤكدة للأولى. هذا آخر كلام ابن هشام.

[٢١٨] حديث الاستخارة، قوله: (**اللهمّ إنّي أستخِيُركَ بعلمِكَ وأستقدِرُك بِقُدْرَتِكَ**)[١].

قال الطيبي: الباء فيهما يحتمل أن تكون للاستعانة كما في قوله: ﴿**بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا**﴾[٢]. أي أطلب خيرك مستعيناً بعلمك فإني لا أعلم فِيمَ خيّرتني، وأطلب منك القدرة، فإني لا حول ولا قوة لي إلا بك.

وان تكون للاستعطاف كما في قوله تعالى: ﴿**رَبِّ بِماَ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ**. .﴾[٣]، أي أطلب منك الخير بحقّ علمك وقدرتك الشاملين.

وقوله: (ويسمّي حاجته): يجوز أن يكون حالاً من فاعل (يَقُلْ)، أي فليقل هذا الكلام مسمياً حاجته، أو عطفاً على (ليقل) على التأويل لأنه بمعنى الآمر.

[٢١٩] حديث: «**ليس البرّ الصيام في السفر**»[٤].

---

(١) المسند ٣/٣٤٤، والبخاري - الدعوات - باب الدعاء عند الاستخارة ١١/١٨٣ حديث ٦٣٨٢، وابن ماجه - إقامة الصلاة - باب ما جاء في صلاة الاستخارة ١/٤٤٠ حديث ١٣٨٣، وأبو داود - الصلاة - باب في الاستخارة ٢/٨٩ حديث ١٥٣٨.

(٢) سورة هود ٤١.

(٣) سورة القصص ١٧ وتمامها: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾.

(٤) المسند ٣/٣١٩، والبخاري - الصوم - حديث ١٩٤٦، ومسلم - الصوم - باب جواز الصوم والفطر ٧/٢٣٣، والنسائي - الصوم ٤/١٧٤ حديث ١، وأبو داود - الصوم ٢/٣١٧، والدارمي - الصوم ٢/٩ حديث ٣، والترمذي - الصيام ٣/٣٩٦، ٣٩٧ حديث ٧٠٥، وابن ماجه - الصيام - باب ما جاء في الإفطار في السفر ١/٥٣٢، حديث ١٦٦٤.

قال القرطبي: (من)[1] هنا زائدة لتأكيد النفي، وقيل للتبعيض وليس بشيء.

وقال القاضي عياض: روى (ليس مِنَ البرِّ) (ليس البر أن تصوموا في السفر)، وكلاهما بمعنى واحد، و (مِنْ) هنا عند بعض أهل العربية زائدة، وأبى ذلك سيبويه، ورأى أن (مِنْ) في قوله: ما جاءني من أحد: تأكيد لاستغراق النفي إذْ يحتمل قوله: ما جاءني أحد، وانه جاء أكثر، وإذا قال (من أحد) لم يقع احتمال. انتهى.

[٢٢٠] حديث: «**إنَّ الموتَ فزعٌ**»[2]

قال البيضاوي: هو مصدر جرى مجرى الوصف للمبالغة، أو فيه تقدير، أي: الموت ذو فزع، ويؤيد الثاني رواية: (إنَّ للموتِ فزعاً)[3].

[٢٢١] حديث: «**قاتلَ اللهُ اليهودَ، إنّ اللهَ حَرَّمَ شحومهما، جَمَلُوهُ ثمّ باعْوهُ فأَكَلُوا ثَمَنَهُ**»[4]

قال الطيبي والكرماني: الضمير راجع إلى الشحوم على تأويل المذكور أو إلى الشحم الذي في ضمن الشحوم.

[٢٢٢] حديث: «**رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يرمي على راحلتِه يومَ النّحرِ ويقول: لتأخذوا**

---

(١) يقصد الرواية الأخرى: (ليس من البر).

(٢) المسند ٣/٣١٩، ٣٣٥، ٣٥٤، ومسلم ـ الجنائز ـ القيام للجنازة ٧/٢٨، والنسائي ـ الجنائز ـ ٤/٤٥، ٤٦، وأبو داود ـ الجنائز ـ باب القيام للجنازة ٣/٢٠٤ حديث ٣١٧٤.

(٣) المسند ٣/٣٥٤، والنسائي ـ الجنائز ـ باب القيام لجنازة أهل الشرك ٤/٤٥، ٤٦.

(٤) المسند ٣/٣٢٤، ٣٢٦، ٣٧٠، والبخاري ـ البيوع ـ باب لايذاب شحم الميتة ٤/٤١٤، حديث ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ومسلم ـ البيوع ـ ١١/٦، ٧، وابن ماجه ـ كتاب التجارات باب ما لايحل بيعه، ٢/٧٣٢ حديث ٢١٦٧.

مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أَحُجُّ بعد حجتي هذه»[1]

قال القرطبي: صح روايتنا فيه (لنا) بلام الجر المفتوحة، و (نا) ضمير الجمع[2] وهـو الأفصح، وروى (ليأخذوا) بكسر اللام للأمر بالياء المثناة من فوق، وهو لغة شاذة[3]، وقد قرأ بها رسول الله ﷺ (فبذلك فليفرحوا)[4]

[٢٢٣] حديث: «قلنا لا نَكْنِيكَ أبا القاسم ولا كرامة»[5]

قال الكرماني بالنصب، أي: ولا نكرمك كرامة.

[٢٢٤] حديث: «إنّ أخوفَ ما أخافُ على أمتي عملُ قومِ لوط»[6]

قال الطيبي: أضاف أفعل إلى ما، وهي نكرة موصوفة ليدل على انه اذا استقصى الأشياء للخوف شيئاً بعد شيء، لم يجد أخوف من فعل قوم لوط.

---

(١) المسند ٣/٣١٨، ٣٣٧، ومسلم ـ الحج ـ باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ٩/٤٤، والنسائي ـ مناسك الحج ـ باب الركوب الى الجمار واستظلال المحرم ٥/٢٦٩ ـ ٢٧٠ آخر حديث في الباب، وأبو داود ـ مناسك الحج ـ باب في رمي الجمار ٢/٢٠١، حديث ١٩٧٠.

(٢) يشير هنا إلى رواية أخرى هي: «يقول لنا خذوا» بدلا من: لتأخذوا.

(٣) اللغة الشاذة أن يقول: (ليأخذوا) بالياء، أي أمر الغائبين، لأن النحاة لا يجيزون أمر الغائب أو أمر المتكلم نفسه.

(٤) سورة يونس ٥٨.

(٥) المسند ٣/٣٠٧، ٣٧٠، والبخاري ـ الأدب ـ باب أحبّ الأسماء، الى الله عز وجل ١٠/٥٧٠ حديث ٦١٨٦.

(٦) المسند ٣/٣٨٢، ٧، ٢٠، ١/٤٤، وابن ماجه ـ الحدود ـ باب من عمل عَمَلَ قوم لوط ٢/٨٥٦ حديث ٢٥٦٣، والترمذي ـ الحدود ـ باب ما جاء في حد اللوطي ٥/٢٣ حديث ١٤٨٢.

[٢٢٥] حديث: «**يسألوني عن الساعة وانّما علمُها عندَ الله**»[١]

قال الطيبي: (وإنما علمها عند الله): حال مقررة لجهة الإشكال، أنكر عليهم سؤالهم، وأكده بقوله: وإنما علمها عند الله.

وقوله: (أقسم بالله)[٢]: مقرر له، يعني: يسألوني عن القيامة الكبرى، وعلمها عند الله، وما أعلمه هو القيامة الصغرى.

[٢٢٦] حديث: «**لقد جئتكم بها بيضاءَ نقيةً**»[٣]

قال الطيبي: حالان مترادفان من الضمير المفسر بالملة. وقوله لو كان موسى حياً ما وسعه إلاّ اتباعي)[٤]: حال متداخلة من الضمير في (بيضاء).

[٢٢٧] حديث: «**لا يموتنّ أحدُكم إلاّ وهو يحسنُ الظنَّ باللهِ**»[٥]

قال الطيبي: نهى أن يموتوا على غير حالة حسن الظنّ، وذلك ليس بمقدورهم، بل المراد الأمر بتحسين الظنّ، ليوافى الموت وهو عليه. انتهى.

ونظيره: ﴿**وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾[٦]

---

(١) المسند ٣/٣٢٢، ٣٢٦.

(٢) جزء من الحديث نفسه، انظر المسند ٣/٣٢٢.

(٣) المسند ٣/٣٣٨، ٣٨٧.

(٤) المسند ٣/٣٨٧.

(٥) المسند ٣/٣٣٠، ٣٣٤، ٣٩٠، ومسلم ـ صفة الجنة ـ باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت ٧/٢٠٩ اخر باب في الجزء السابع عشر، الحديث الأول، وأبو داود ـ كتاب الجنائز ـ باب ما يستحب من حسن الظنّ بالله عند الموت ٣/١٨٩ حديث ٣١١٣، وابن ماجه ـ كتاب الزهد ـ باب التوكل واليقين ٢/١٣٩٥ حديث ١٤٦٧.

(٦) سورة آل عمران ١٠٢.

[٢٢٨] حديث: «**لا تَدْعُوا على أنفسِكم ولا على أولادِكم لا تُوافقوا ساعةَ إجابة**»[١]

قال الطيبي: قوله: (لا توافقوا) نهى الداعي، وعلة النهي أي لا تدعوا أي لا توافقوا ساعة أجابة فتندموا.

قوله: فيستجيبَ: نصب على أنه جواب النهي، من قبيل: لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك، على مذهب الكسائي. ويحتمل أن يكون مرفوعاً أي: فهو يستجيب.

[٢٢٩] حديث: «**انّ عمرَ بن الخطاب جاءَ يومَ الخندقِ فقال يا رسولَ الله ما كدتُ أنْ أُصليَ العصرَ حتى كادتِ الشمسُ تغربُ**»[٢]

قال ابن مالك[٣]: تضمّن هذا الحديث وقوع خبر كاد مقرونا بأن، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه، إلا إنّ عدم[٤] وقوعه مقروناً بأَنْ أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً، ولذلك لم يقع في القرآن إلاّ غير مقرون بأن نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٥]، ﴿لاَ يَكَادون يَفْقَهُونَ﴾[٦]، ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾[٧].

ولا يمنـع عدم وقـوعه في القرآن مقروناً بأَنْ، من استعماله قياساً لو لم يرد به

---

(١) أبـو داود ـ كتـاب الصلاة ـ باب النهي عن أن يدعو الإنسان على أهله وماله ٢/٨٨ حديث ١٥٣٢، وأخرجه مسلم في الزهد.

(٢) المسند ١/١٥٢، والبخاري ـ مواقيت الصلاة ـ باب من صلى جماعة ٢/٨٨ حديث ٩٥٦، وكتاب الأذان ـ باب قول الرجل ما صلينا ١٢٣ حديث ٦٤١، والنسائي ـ كتاب السهو ـ باب إذا قيل للرجل هل صليت؟ هل يقول لا؟ ٣/٨٤، ٨٥.

(٣) شواهد التوضيح ٩٨ ـ ١٠٢.

(٤) سقطت كلمة (عدم) من النسخة أ، ولا يتم المعنى بغيرها والنص في شواهد التوضيح ٩٩ كما يلي: إلا أن وقوعه غير مقرون بأن . . . الخ، والمعنى واحد.

(٥) سورة البقرة ٧١.

(٦) سورة النساء ٧٨.

(٧) سورة النور ٤٣.

سماع. لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأَنْ في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع نحو طفق وجعل، فإنّ (أَنْ) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال، فتنافيا، وما لا يدل على الشروع كعسى وأوشك وكرب وكاد، فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بأَنْ يؤكده، فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، ومانعه مغلوب.

فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح، ونقل صحيح كما في الحديث المذكور، وفي قول أنس: (فما كِدْنا أَنْ نَصِلَ إلى رِحَالِنا)، وقول بعض الصحابة: (والبرمة بين الأثافي قد كادت أَنْ تَنْضَج)، وقول جبير بن مطعم: (كَادِ قَلْبي أَنْ يَطِيرَ)، تأكد الدليل ولم يوجد إلى مخالفته سبيل.

وقد اجتمع الوجهان في قول عمر: (ما كِدْتُ أَنْ أُصليَ العصر..) أي (حتى كادت الشمسُ تغربُ) وفي قول النبي ﷺ: (كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أَنْ يكونَ كُفْراً)[1]، ومن الشواهد الشعرية في هذه المسألة قول الشاعر:

أَبيْتُمْ قَبُولَ السّلمِ مِنّا فَكِدْتُمُ ... لدى الحربِ أَنْ تُغْنوا السيوفَ عن السَّلِّ[2]

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة، ليتمكن مستعمله من أن يقول: لدى الحرب تغنون السيوف عن السل.

وأنشد سيبويه:

فلمْ أرَ مثليها خُباسَةَ واحدٍ ... ونهنهتُ نَفْسِي بعدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[3]

---

(١) قال عنه في الجامع الصغير: في الحلية عن أنس، وهو ضعيف، والبيهقي في شعب الايمان، والطبراني في الكبير.

(٢) مجهول القائل، انظر شواهد التوضيح ١٠١، وشرح الأشموني ٢١٨/١، وشرح الشواهد للعيني على هامش الأشموني السابق ذكره.

(٣) قائله عامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٠٧/١، وشواهد التوضيح ١٠١، والإنصاف ٥٦١ برواية (واجد) بالجيم، وصدره في الاغاني ٩٥/٩. برواية: أردت بها =

وقال: أراد(بعد ما كدت أَنْ أفعلَهْ)، فحذف أَنْ، وأبقى عملها، وفي هذا إشعار بالمراد، أي اقتران كاد بأَن، لان العامل لا يحذف ويبقى عمله إلّا إذا اطرد ثبوته[1]. انتهى.

وقال الكمال بن الأنباري في كتاب «الإنصاف»: لا يستعمل (أَنْ) مع (كاد) في اختيار، ولذلك لم يأت في القرآن، ولا في كلام فصيح، فأما الحديث (كادَ الفقرُ أَنْ يكونَ كفراً)، فإنْ صحّ، فزيادة (أَنْ) من كلام الرواي، لا من كلامه ﷺ، لأنه أفصح من نطق بالضاد. انتهى.

وفي حديث مسلم في الذي قاتل قتالاً شديداً، وقال النبي ﷺ: (هو من أهلِ النارِ، فكاد بعضُ المسلمين أَنْ يرتابَ)[2]:

قال النووي: هكذا في الأصول، فأثبتت أَنْ مع كاد، وهو جائز لكنه قليل.

وفي حديث مسلم في بنيان الكعبة، قال النبي ﷺ: (فكان الرجلُ إذا هو أرادَ أن يدخلها يَدَعُونَه يرتقي حتى إذا كادَ أَنْ يدخلَها دفعوه فَسَقَط): قال النووي: هكذا في النسخ كلها: كاد الرجل أَنْ يدخلَ، ففيه حجة بجواز دخول أَنْ بعد كاد، وقد كثر ذلك، وهي لغة فصيحة، ومن الأشهر عدمه.

= فَتْكاً فلم أَرْتَمِضْ لَهُ، ومعه بيت آخر قالهما عامر بن جوين عندما كانت نفسه تحدثه أن يطرد امرأ القيس الشاعر من جواره ويأخذ إبله. ونسبه صاحب اللسان (خبس) إلى عمرو بن جُوَيْنٍ أو امرىء القيس، والبيت الذي قبله كما في الأغاني هو:

فكـم بالصعيد من هجـان مُؤَبَّلَهْ   تسير صحـاحـاً ذات قيد ومـرسَلَهْ

خباسة: غنيمة، نهنهت: كففت، أرتمض: أحزن، واجد: غاضب.

(١) ذهب الفَرَّاء والمُبَرِّدُ إلى أن مراد الشاعر أن يقول: بعدما كدت أفعلها، فحذف الألف، وألقى فتحة الهاء على ما قبلها. انظر الإنصاف ٥٦٧، ومغني اللبيب ٨٣٩.

(٢) المسند ٢/٣٠٩، ٤/١٣٥، والبخاري ـ الجهاد ـ باب أن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر ٦/١٧٩ حديث ٣٠٦٢.

[٢٣٠] حديث: «**لَوْ بِعْتَ من أخيك تمراً، فأصابتْهُ جائحةٌ فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً**»[١].

قال الطيبي: فلا يحل: وقع جواب لو، فإما أن يحمل فيقال: إنّ لَوْ بمعنى إنْ، وإما أن يقدر الجواب: تمراً فملكه لا تأخذ منه شيئاً فلا يحلّ لك.

[٢٣١] حديث: «**بَيْنَا أَنَا أمشِي إذْ سمعتُ صوتاً**»[٢].

قول زين العرب في «شرح المصابيح»: بَيْن: ظرف لمتوسط في زمان أو مكان حسب المضاف إليه، إذْ تضاف إلى ما يتوسط فيه منهما، وتقتضي تعدد المضاف إليه نحو: جئتاه بين العشاءين، وجلست بين القوم، وإذا عطف المتعدد بعضه على بعض. عطف بالواو دون الفاء، فيمتنع جلست بين زيد فعمرو، لأن الفاء تؤذن بالانتقال، فيصير: كجلست بين عمرو.

وإذا قصد أضافتها الى أوقات مضافة الى جملة، حذفوا الأوقات وعوضوا عنها الألف أو «ما»، وحكي ما كان يضاف إليه الأوقات بعدها، نحو بينا أو بينما نحن نفعل كذا إذْ طلع علينا فلان، وهي منصوبة بعامل من الجملة الواقع نسبتها فيه، كطلع في المثال. وقيل الجملة قائمة مقام الأوقات المحذوفة كما في: ﴿**وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ**﴾[٣] وزيادة الألف أو ما لتعيين أنّ (بَيْنَ) مضافة إلى الجملة.

وقال الجوهري: زيادة الألف من إشباع الفتحة، وفيه نظر. ولم ير الأصمعي

---

(١) المسند ١/٢٤٩، ٢/٥٩، ٧٧ بلفظ مختلف، ومسلم ـ المساقاة ـ باب وضع الحوائج ١٠/٢١٦ حديث ١٤، والنسائي ـ البيوع ـ باب شراء الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٧/٢٦٤.

(٢) المسند ٣/٣٠٦ ـ ٣٠٧، ٣٢٥، ٣٧٧، ٣٩٢، والبخاري ـ بدء الخلق ـ باب ـ ٧ ـ إذا قال أحدكم آمين ٦/٣١٤، ٢/٢٠٦، والترمذي ـ تفسير القرآن ـ باب ومن سورة المدثر ٩/٢٤٤ ـ ٢٤٥ حديث ٣٣٨١.

(٣) سورة يوسف ٨٢.

دخول إذْ وإذا في الفعل المتوسط فصيحاً نحو: بينا نحن نفعل كذا إذ طلع زيد، إذا يبقى الظرفان بلا عامل ظاهر، لأن إذْ وإذا مضافان إلى ما بعدهما، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله، فيجب تقدير إذْ وإذا بفَاجَأْتُ أو وجدتُ اتفاقاً طلوع فلان في الوقت الذي نفعل كذا، حتى ينتصب كِلاَ الظرفين به، كما يقدر فاجأت في نحو: خرجت فإذا السبع بالباب، وارتكاب شيء يلزم منه تقدير فعل من غير ضرورة ممتنع.

وردّ ابن الحاجب قول الأصمعي بأن المفاجأة معنى مقصود، يجب عند قصدها الإتيان بفعلها أو بما يدل عليها من إذْ وإذا، ولا يظهر فعلها معها، لأنهما إذا كانتا للمفاجأة يجب حذف فعلهما.

قال بعض الفضلاء من المعاصرين: وفيه نظر، لأن الإشكال إنما يرتفع إذا كان المقتضى بينما فاجأت دون طلع.

أقول: ويمكن أن يمنع أن المقتضى طلع، والمانع منه موجود، والصواب عندي أنه إذا لم يكن الفعل مقترناً بكلمة المفاجأة أن يحكم باقتضاء بينما، وإن اقترن بها حكم بأن المقتضى لها معنى المفاجأة.

وقال الزمخشري: إذا زيدت إذْ وإذا فهي في موضع رفع بالابتداء، وبيّنَ خبره بتقدير: استقر إلى طلوع فلان بين أوقات فعلنا. قيل: عليه يلزم أن لا يكون إذا المفاجأة مع كونها مقصودة منها هنا، وأن تقع إذ مبتدأة أو مصدرية ممتنع، وليس هذا مثل قولنا: نهار زيد صائم، في إثبات حكم زيد لظرفه المضاف إليه، لأنه يقع مبتدأ في الجملة.

ومال ابن مالك الى قول الأصمعي إذ قال: ويجيء إذا المفاجأة، وتركها بعد بين وبينما أقيس من ذكرها، لأن المعنى المستفاد معها بتركها، وكلاهما مروي عن العرب نثراً ونظماً، ومن أمثلة تركها قول الشاعر:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا[1]

---

(1) الشاهد لنصيب في ديوانه ١٠٤، وهو كما يلي:

=

ومن أمثلة ذكرها قول عمر رضي الله عنه: (بَيْنَا نحنُ عندَ رسولِ اللهِ ﷺ إذْ طلعَ علينا رجل)[1].

وحكى السِّيرافِيُّ أن بعضهم يجعلها ظرف مكان، وأن بعضهم يجعلها زائدة، قال: والمختار عندي الحكم بحرفيتها، أقول: يريد أنهما حرفان للمفاجأة، وجاز كونهما مشتركين بين الاسم والحرف كمنذ، وهذا الذي اختاره هو مذهب الأخفش أيضاً، وعلى هذا يكون العامل في (بينما) في حديث عمر: طلع، ثم العامل في (عند) خبر المبتدأ المقتضى وقد حدث ليبين إذا قيل فيها بينا أو بينما الاختصاص بالزمان والظرفية والإضافة إلى الجمل. ومعنى الحديث وتقديره: بين أوقات نحن جالسون فيها عنده عليه السلام، فاجأنا أو وجدنا اتفاقاً طلوع هذا الرجل. انتهى كلام زين العرب.

وقال القرطبي: (بَيْنَا) هذه هي بين الظرفية زيدت عليها الألف لتكفها عن عملها الذي هو الخفض، كما زيدت عليها أيضاً ما لذلك، وما بعدهما مرفوع بالابتداء في اللغة المشهورة، ومنهم من خفض ما بعد الألف على الأصل.

قال الشاعر:

بَيْنَا تُعانقُهُ الكُماةَ وروغه ... يوماً أُتيح له جريءٌ سَلْفَعُ[2]

روى بخفض (تعانقه) ورفعه، وعلى هذا فالألف والميم ليستا للكف، لكن

= بينا نحن نطلبه أتانا ... مُعَلَّقَ وَفْضَةٍ وزنادَ راعي

وهو بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/٨٦ ـ ٨٧، والمحتسب ٢/٧٨، وشرح المفصل ٤/٩٧.

(١) حديث جبريل، المسند ٢/١٠٧، ١٠٨، ومسلم ـ الإيمان ـ باب تعريف الاسلام ١/١٥٧، وأبو داود ـ السنة ـ باب في القدر ٤/٢٢٤، وابن ماجه باب ٩ ـ ١/٢٤ حديث ٦٣.

(٢) قائله أبو ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٣٧، والخصائص ٣/١٢٢، والخزانة ٣/١٨٣، والدرر ١/١٧٩، والأشباه والنظائر ١/١٦٢، وبلا نسبة في الهمع ١/٢١١.

لتمكّن النطق، وقد ذهب بعض النحويين إلى أنها للتأنيث في الوجهين، وهي عنده مثل (كثيرون).

وقال الكرماني: (بينا) أصله (بَيْنَ) فأشبعت الفتحة، فصارت ألفاً وهو من الجواب اذا كان مجرداً من كلمة المفاجأة، وإلا فمعنى المفاجأة المتضمنة هي إياها، ويحتاج إلى جواب يتم به المعنى، وقيل اقتضى جواباً لأنه ظرف يتضمن المجازاة، والأفصح في جوابه أن يكون فيه إذ وإذا خلافاً للأصمعي، والمعنى: انه في أوقات المشي فاجأني السماع، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي.

قال الزركشي في «التنقيح»: (جالس) بالرفع على الخبرية، ويجوز النصب على الحال والخبر محذوف، أي حاضر، أو نفس (إذا)، إذا قلنا إنها ظرف مكان. وقد أجازوا في: خرجت فإذا زيد جالس، الرفع والنصب، وقال النووي: في الأصول (جالساً) منصوب على الحال.

قوله: (حتى هويت إلى الأرض) قال النووي: هكذا هو في الرواية: هويت، وهو صحيح، يقال: هوى إلى الأرض وأهوى إليها، لغتان، أي سقط، وقد غلط وجهل من أنكر (هوى)، وزعم أنه لا يقال إلاّ (أهوى).

قوله: (فجئثت منه رُعباً)[1]، قال البيضاوي: (رعبا) نصب على المفعول لأجله.

[٢٣٢] حديث: **«قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتزوجت؟ قلت: نعم قال: أبكراً أم ثيباً؟ قلت: لا، بل ثيب»**[2].

---

(١) المسند ٣/٣٢٥ برواية: فجئثت منه فرقاً، وفي ٣/٣٧٧ برواية: فجئثت على الأرض، وفي ٣/٩٢، برواية: فجئثت منه، وفي ٣/٣٧٧ برواية المخطوط أ.

(٢) المسند ٣/٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٧٦، والبخاري ـ الجهاد ـ باب استئذان الرجل الإمام ١٢١/٦ حديث ٢٩٦٧، ومسلم ـ الرضاع ـ باب استحباب نكاح البكر ٥٢/١٠، وأبو داود ـ النكاح ـ باب في تزويج الأبكار ٢/٢٢٠ حديث ٢٠٤٨، والدارمي ـ النكاح ـ باب في تزويج الأبكار ١٤٦/٢، وابن ماجه ـ النكاح ـ باب تزويج الأبكار ٥٩٨/١ حديث ١٨٦٠.

قال أبو البقاء[1]: قوله: أبكراً؟ تقديره: أتزوجت بكراً؟، وقوله: (بل ثيب) يروونه بالرفع، ووجهه بل هي ثيب، أو بل زوجتي ثيب، ولو نصب لجازم وكان أحسن.

قلت: وكذا هو بالنصب في أكثر الطرق. ثم قال: وقوله: (وترك عليه جوارٍ): يقع في الرواية بالكسر والتنوين، والصحيح جواريَ بفتح الياء، كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾[2]، والمنقوص في النصب تفتح ياوءه[3].

قلت: وروى (قال: بكر أم ثيب) بالرفع، قال الزركشي: خبر مبتدأ محذوف، أي زوجتك.

وقوله: (لَا بَلْ ثيب) سقت (لا) في أكثر طرق الحديث، واقتضى على قوله: فقلت ثيباً، وهو الصواب، فإن الاستفهام بالهمزة وأمْ لا يجاب بلا، قال ابن هشام في المغنى: أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما يجاب بالتعيين، لأنها سؤال عنه، فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب زيد أو قيل عمرو؛ ولا يقال لا، ولا نعم.

وفي رواية البخاري: (هل تزوجت بكراً أم ثيباً؟) قال ابن مالك: فيه شاهد على أن هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين، فتكون أو بعدها متصلة غير منقطعة، لأن استفهام النبي ﷺ جابراً لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه إما بكراً وإما ثيباً، وطلب منه الإعلام بالتعيين كما كان يطلبه بأي، فالموضع موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل، وثبت بذلك أن أم المتصلة قد تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة.

وقوله: (فهلّا جاريةً): قال الزركشي: منصوب بفعل مضمر، أي هلّا تزوجت جاريةً، لأن هلّا من الأدوات المختصة بالأفعال.

وقوله: (فإذا قدمت فالكيسَ الكيسَ): قال الزركشي: بنصبها على الإغراء.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٣٨.

(٢) سورة النساء ٣٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٣٨، وزاد: وتسكينها من ضرورة الشعر.

[٢٣٣] حديث: «**إذا وُضِعَ الميتُ في قبرِه مثلتْ له الشمسُ عند غروبِها فيجلسُ عندَ يَمِينِهِ**»[١].

قال الطيبي: عند غروبها: حال من الشمس، لا ظرف لمثّلت، ويمسح: حال من الضمير في يجلس، أي يجلس ماسحاً.

[٢٣٤] حديث: «**بينما نحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم، إذْ أقبلت عِيرٌ تحملُ طعاماً، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي صلى الله عليه وسلم إلاّ اثني عشر رجلاً**»[٢].

قال الكرماني: فإن قلت: الاستثناء مفرغ فيجب رفعه، لأن إعرابه على حسب العامل؟ قلت: ليس مفرغاً، إذْ هو مستثنى من ضمير (بقي) العائد إلى المصلي، فيجوز فيه الرفع والنصب. قال: وقد جاء الرفع في بعض الروايات، أو يقال إنّ (اثني عشر) أعطي له حكم أخواته التي هي ثلاثة عشر، إذِ الأصل فيه البناء لتضمنه الحرف، قال في «المفصل»: الأصل في العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الأول فيقال: ثلاثة وعشرة، فمُزِج الاسمان وصُيّرا واحداً وبُنِيَا، ولم يتعرض لاستثناء الاثني عشر منه، والمستثنى منه محذوف، وتقديره ما بقي أحد إلا عدد كانوا اثني عشر رجلاً، أو إلا طائفة أعني اثني عشر.

[٢٣٥] حديث: «**اشتركنا مع النبيّ صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة كل سبعة في بَدَنَة**»[٣].

---

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد ـ باب ذكر القبر والبلى ٢/١٤٢٨ حديث ٤٢٧٢.

(٢) المسند ٣/٣٧٠، والبخاري ـ البيوع ـ باب قوله عز وجل: ﴿وإذا رأوا تجارة . .﴾ ٤/٢٩٦ حديث رقم ٢٠٥٨، وفي باب ١١ حديث ٢٠٦٤ في الجزء نفسه، ومسلم ـ الجمعة ـ باب قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً . .﴾ ٦/١٥٠ ـ ١٥٢.

(٣) المسند ١/١٥٢، ٣/٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٤، والترمذي ـ الأضاحي ـ باب في الاشتراك في =

قال القرطبي: (مع) هذه متعلقة بمحذوف تقديره: كائنين مع رسول الله ﷺ، ولا يصح أن يكون متعلقاً بـ (اشتراكنا)، لأنه يلزم أن يكون النبي ﷺ واحداً من سبعة يشتركون في بدنة، وأنهم شاركوه في هَدْيِهِ، والنقل الصحيح بخلاف قلك.

[٢٣٦] حديث: «**لا يؤمنُ عبدٌ حتى يؤمنَ بالقدرِ خيرِه وشرّه، حتى يعلمَ أنّ ما أصابه لم يكنْ لِيُخْطِئَهُ، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه**»[١].

(حتى) الأولى غاية (يؤمن) الأولى، و (حتى) الثانية اما بدل من حتى الأولى، وهو الظاهر، وإما غاية يؤمن الثانية.

وقوله: (لم يكن) قال الطيبي: قال بعض المغاربة: فائدة دخول كان المبالغة في نفي الفعل الداخلة هي عليه لتصله بوجهة نفيه عموماً باعتبار الكون، وخصوصاً باعتبار الخبر، فهو نفي مرتين.

[٢٣٧] حديث: «**إذَا سَمِعْتَ الأذانَ فَأَجِبْ وَلَوْ حَبْواً أَوْ زَحْفاً**»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: تقديره: ولو أتيت زحفاً حبواً، وهو مصدر في موضع الحال، أي حابياً أو زاحفاً.

= الأضحية ٥/٨٧ ـ ٨٨ حديث رقم ١٥٣٧، والنسائي ـ الأضاحي ـ باب ما تجزىء عنه البقرة في الضحايا ٧/٢٢، والدارمي ـ الأضاحي ـ باب البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ٢/٧٨.

(١) المسند ٢/١٨١، ٥/١٨٢ ـ ١٨٣، ١٨٥، ١٨٩، ومسلم ـ الإيمان ـ باب تعريف الاسلام ١/١٥٧، وأبــو داود ـ السنـة ـ باب القـدر ٤/٢٢٥ حديث ٤٦٩٩، ٤٧٠٠، وابن ماجـه ـ المقدمة ـ ١/٣٠.

(٢) المسند ٣/٣٦٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي: .

[٢٣٨] حديث: «كُلُوا لحمَ الصيدِ وأنتم حُرُمٌ ما لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَادَ لَكُمْ»[١].

قال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح سنن أبي داود»: هكذا الرواية أو يصاد، بالألف، وهي جائزة على لغةٍ، ومنه:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ[٢]

وقال الطيبي: قوله (أو يصطاد لكم) بعد قوله: (ما لم تصيدوه) فيه إشكال، لأن الظاهر يقتضي الجزم، وغاية ما يتكلف فيه أن يقال: إنه عطف على المعنى، فإنه لو قيل: ما لا تصيدونه أو يصاد لكم لكان ظاهراً، فيقدر هذا المعنى.

[٢٣٩] حديث قتل كعب بن الأشرف، قوله: «ما رأيت كاليوم ريحاً أطيب..»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: هذا الكلام فيه حذف تقديره: ما رأيت ريحاً كريح اليوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقيل الكاف هنا اسم تقديره: ما رأيت

---

(١) المسند ٣/٣٦٢، ٣٨٧، ٣٨٩، والترمذي ـ الصيد ـ صيد البزاة ٥/٣٩ حديث ١٤٩٣.

(٢) نسبه العيني الى رُؤْبَة، وهو في ديوانه فيما نسب إليه ١٧٩، وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٨٩، معلقاً على هذا الشاهد: فأثبت الألف أيضا في موضع الجزم تشبيها بالياء في (يأتيك) في الشاهد الذي يليه، على أن بعضهم رواه على الوجه الأعرف: ولا ترضها ولا تملق. وقال البغدادي في الخزانة ٣/٥٣٥ بولاق: لا دليل فيه على ما زعم، لأن قوله: (ولا ترضاها) مقطوع عن العطف، أي وأنت لا تَترضَّاها فيكون قوله (ولا تملق) هو المعطوف على قوله (فطلق)، وجملة (ولا ترضاها) حالية. وأخرجه ابن مالك في التوضيح ٢٠ على أن يكون أجري المعتل مجرى الصحيح، فأثبت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع وجعل نظيره قول: «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا»، وجعل الكلام خبراً بمعنى النهي.

(٣) البخاري ـ المغازي ـ باب قتل كعب بن الأشرف ٧/٣٣٦ ـ ٣٣٧ حديث ٤٠٣٧، ومسلم ـ الجهاد ـ باب قتل كعب بن الأشرف ١٢/١٦٠ ـ ١٦٦.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٤٤.

مثل ريح هذا اليوم ريحاً. و (ريحاً) هنا تمييز وأراد باليوم الوقت الذي هو فيه، وهو كثير في كلام العرب.

[٢٤٠] حديث: «**أَوِّلوها له يفقهْها**»[1].

قال أبو البقاء[2]: يفقه: مجزومة على جواب الأمر، فتدغم الهاء في الهاء.

[٢٤١] حديث الرؤيا، قوله: «**فقال أبو بكر فَلْأُعَبِّرْها**»[3].

قال أبو البقاء[4]: يجوز أن يروى بسكون اللام على أنها لام الأمر، ويكون قد أمر نفسه كقوله تعالى: ﴿**اتَبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ**﴾[5]، ويجوز ـ على هذا الأمر ـ أنْ تكسر اللام كأنك بدأت بها، لأن الفاء زائدة للعطف والجيد إسكانها، ويجوز أن تجعلها لام كي، فتكسرها ألبتة وتفتح الراء.

[٢٤٢] حديث: «**إِلَّي أيَّها الناسُ هلمَّ إِلَّي أنا رسولُ الله**»[6].

قال الرضي: مما جاء متعدياً ولازماً (هلمّ) بمعنى أقبل، فيتعدى بإلى، قال تعالى: ﴿**هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾[7]، وبمعنى أحضر، نحو قوله تعالى: ﴿**هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ**﴾[8]،

---

(١) البخاري ـ الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب الاقتداء بسنن الرسول ﷺ ١٣/٢٤٩ حديث ٧٢٨١، والدارمي ـ باب صفة النبي ﷺ في الكتب قبله ـ باب ٢ ج ١/٧،٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٤٤.

(٣) المسند ٣/٣٩٩، والدارمي ـ كتاب الرؤيا ـ باب في القص ١/١٣٠.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٤٥.

(٥) سورة العنكبوت ١٢.

(٦) المسند ٣/٣٧٥، ٣٧٧.

(٧) سورة الأحزاب ١٨. (٨) الأنعام ١٥٠.

وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معها لُمَّ، أمر من قولك: لَمَّ الله شعثه، أي جمع نفسك إلينا في اللازم، واجمع غيرك في المتعدي، فلما غيّر معناه عند التركيب لأنه جاء بمعنى أقبل أو احضر بعدما كان بمعنى اجمع، صار كسائر اسماء الأفعال المنقولة عن أصلها، فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصلها التصرف، لنقله عند التركيب قال تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ ولم يقل هلموا.

وقال الكوفيون: أصله أمّ وهلا، كلمة استعجال، فغيّر إلى هل لتخفيف التركيب، ونقل ضمة الهمزة إلى اللام، وحذفت كما هو القياس في نحو قد أفلح، إلا انه ألزم هذا التخفيف لثقل التركيب.

وبنو تميم يصرفونه نظراً إلى أصله ـ وليست بالفصيحة ـ فيقولون هلمّ هلمّا هلمّوا هلمّي هلممنَ، وقد يقال: هلمّ لك مبيناً باللام إجرء له ـ وان لم يكن في الأصل مصدراً ـ مجرى أخواته من أسماء الأفعال التي تبيّن بحرف الجر، نظراً إلى أصلها الذي هو المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1]، أي بعداً.

وفي «البسيط»: في تركيب هلمّ مذهبان: مذهب أهل البصرة أنها مركبة من ها التي للتنبيه ولمّ من لمّ الله شعثه أي أصلح وجمع ما تفرق من أموره، ومعناها: لمّ نفسك إلينا، أي قربها إلينا، وحذفت الألف إما لأن الأصل اللام السكون قبل الادغام، لأن أصل الفعل المم، فنقلت حركة الميم إلى اللام، وحذفت الهمزة، وأدغمت الميم في الميم، وإما انّه لما غير بالنقل من الفعل إلى جعله اسماً للفعل غير بالحرف إشعاراً بأنه حذف لأجل التركيب طلباً للتخفيف.

ومذهب أهل الكوفة أنها مركبة من (هلّ) التي هي: زجر وأمّ أي اقصد، ومعناها عجل ما قصدت، فنقلت ضمة الهمزة إلى اللام، وقد قلت ومن قدح في قولهم أن الاستفهام لا معنى له هنا فوهم، لأن (هل) ليست للاستفهام وإنما حركة آخرها لالقتاء

(١) المؤمنون ٣٦.

الساكنين، وخص بالفتح لثقل التضعيف مع التركيب، والاعتراض على المذهبين في دعوى التركيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن دعوى التركيب تحتاج إلى دليل، ولا دليل يدل عليه، بخلاف (حَيَّهَل) فإنهما لما استعملا اسمي فِعْلٍ في معناهما أمكن الحكم عليهما بالتركيب عند اجتماعهما.

الثاني: أن الكلمة الثانية على المذهبين فعل أمر، فدعوى نقل الفعل الذي يظهر فيه ضمير المأمور إلى كونه اسماً للفعل لا يظهر فيه ضمير المأمور على خلاف الأصل.

الثالث: أن ضمّ حرف التنبيه أي نقل أمر لا يوجب إخراجه عن حقيقته قياساً على دخوله على غيره لأنه يقتضي التنبيه على تحقق ما أخرجه عن بعده من غير نقل وضم (هـل) الدالة على الزجر والحث إلى فعل أمر لا معنى له، فالأولى أن يكون كلمة مفردة، وفيها لغتان.

الأولى: لأهل الحجاز أنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والجمع لأنها اسم للفعل فلا يبرز فيها ضمير الفاعل، وبهذه اللغة نزل القرآن.

والثانية: لغة بني تميم أنه فعل يتصرف تصرفّ الفعل، فيقال: هلمّ يا رجل، وهلمّا يا رجلان، وهلموا يا رجال، وهلمي يا امرأة، وهلممن يا نسوة.

وقال ابن يعيش[1]: إن بني تميم وإن أجروها مجرى الفعل في اتصال الضمائر بها فهي عندهم اسم للفعل بدليل إجماعهم على فتح الميم من هلمّ، واختلافهم في المضاعف نحو (ردّ) وفروعهنّ، فمنهم من يتبع الضّم الضّم والكسر الكسر والفتح الفتح ومنهم من يكسر على كل حال ومنهم من يفتح على كل حال، فلو كانت (هلمّ) فعلاً لسلكت بها مسلك المضاعف من الإتباع والكسر، والجواب عن هذا أن أهل

---

(١) شرح المفصل ٤/٤٢، ٤٣، وقد نقل السيوطي كلام ابن يعيش مختصراً.

البلدين حكموا عليها بالتركيب كما تقدم فلزمت الفتح لثقل التركيب. وبذلك فارقت المضاعف الذي لا تركيب فيه، ولغة بني تميم تقوي التركيب إذْ لا يكون فعلاً إلا بالتركيب. ويضعف كونه اسم فعل لمنافاة الفعل لاسم الفعل: إذْ لا يمكن الحكم عليه بكونه فعلاً واسم فعل، فيكون على لغة أهل الحجاز اسم فعل غير مركب، وعلى لغة بني تَميم فعلاً مركباً.

ويقال بأن ركب أي لما ركب حذفت له بالتركيب معنى غير هلم المفردين، فلذلك صار اسم فعل وبقي على اتصال ضمائر المرفوع البارز من خصائص الأفعال، فلذلك حكم عليه بالفعلية لوجود خصائصه فيه، وتأتي متعدية وغير متعدية، وفي التنزيل: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ أي أَحْضِرُوا، وهلمّوا إلينا أي أقبلوا إلينا وتعالوا.

وحكى الأصمعي: هلمّ إلى كذا، فيقال: لا أهلم اليه، وهلمّ كذا، فيقال: لا أهلمه، يتعدى بنفسه وبإلى. وفتحت همزة المتكلم في المضارع وإن كان لفظه رباعياً نظراً إلى أصله قبل التركيب وهو ثلاثي، وهو شاذ لأن الأصل بعد التركيب غير مراد فالقياس ضمة الهمزة، انتهى.

[٢٤٣] حديث: «إنّ جابراً قد صنعَ لكم سؤراً فحيّ هَلاَكُمْ»(١).

قال النووي: هو بتنوين (هلا)، وقيل بلا تنوين على وزن (على)، ويقال حيّ هل، ومعناها: عليكم بكذا، أو ادع بكذا.

قال أبو عبيدة وغيره: وقيل معناها أعجل به، وقال الهروي: معناه: هات، انتهى.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: مركب من حيّ وهل، وهما صوتان معناهما

(١) المسند ٣/٣٧٧ بالمعنى، والبخاري في كتاب الجهاد - باب من تكلم بالفارسية والرطانة ٦/١٨٣ حديث ٣٠٧٠ وكذا حديث رقم ٤١٠١، ٤١٠٢.

الحث والاستعجال، وجمع بينهما وسمى بهما للمبالغة، وكان الوجه أن لا ينصرف كحضرموت وبعلبك إلا أنه وقع موقع فعل الأمر فبنى كصه ومه، فيه[1] لغات، وتارة يستعمل (حيّ) وحده نحو: حي على الصلاة، وتارة (هلا) وحدها، واستعمال (حي) وحده أكثر من استعمال (هلا) قال في البسيط: فيه سبع لغات: حيَّهَل، بفتح الياء المشــددة والهــاء والــلام كخمســة عشــر، وحيهــلاً، بالتنـوين لإرادة التنكير، وحيهلا، بالألف من غير تنوين، وحيهلْ بسكون اللام، وحيهْلَ، بسكون الهاء وفتح اللام، وحيهلاْ، بسكون الهاء وألف من غير تنوين، وحيهْلاً بسكون الهاء والتنوين وإسكان الهاء كراهة اجتماع الحركات.

قال: وذهب أبو علي إلى أن كل واحد منهما ضمير، استصحاباً لحالة الافراد، واجتماعهما لا يقتضي خلع الضمير عنهما، وذهب غيره الى أن فيهما جميعاً ضميراً واحداً لأنهما صارا بمنزلة الكلمة الواحدة، وجاء متعدياً بنفسه كحيهل الثريد أي ائته واحضره، وبإلى والباء كحيهلا إلى كذا، أي سارع وبادر إليه، وبعلى كحيهلا على كذا أي أقبل إليه، انتهى.

[٢٤٤] حديث: **«قتل أبوهما معك يوم أحد»**[2].

قال الطيبي: لا يجوز أن يتعلق (معك) بقتل، قال في الكشاف في قوله **تعالى**: ﴿**وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ**﴾[3] مع تدل على معنى الصحبة واستحداثها، **تقول** خرجت مع الأمير، تريد مصاحباً له، فيجب أن يكون دخولهما السجن مصاحباً له **وفي**

---

(١) الصحيح أن يقال: وفيه إذ يبدو أن الواو سقطت من أ.

(٢) المسند ٣/٣٥٢، وأبو داود ـ الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث الصلب ٣/١٢٠ ـ ١٢١ حديث رقم ٢٨٩١، وابن ماجه ـ الفرائض ـ باب الصلب ٢/٩٠٨ حديث ٢٧٢٠ والترمذي ـ الفرائض ـ باب ما جاء في ميراث البنات ٦/٢٦٧ حديث ٢١٧٢.

(٣) سورة يوسف ٣٦.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[1] إلى الحد الذي يقدر فيه على السعي، قيل: (مع) من قبيل «مع» السبب، وكذلك التقدير هنا، فلما قتل يوم أحد قيل: مع من؟ قيل: معك. و (شهيداً) تمييز، ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة، لأن السابق في معنى الشهادة.

[٢٤٥] حديث: «**نهى عن بيع الحيوان نسيئةً اثنين بواحد، ولا بأس به يداً بيد**»[2].

قال أبو البقاء[3]: قوله: اثنين، فيه وجهان: أحدهما: هو بدل من الحيوان بدل اشتمال تقديره: نهى عن بيع اثنين من الحيوان بواحد، فيكون موضعه جرّاً، والثاني: موضعه نصب على الحال، أي نهى عن بيع الحيوان متفاضلاً. ويروى بالرفع على أنه مبتدأ و (بواحد): خبره كأنه قال: كل اثنين بواحد، وتكون الجملة حالاً، ونظيره: خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، ويداها أطولُ من رجليها، بالرفع والنصب انتهى.

وفي شرح المفصل لابن يعيش، الحيوان أصله: حَيَيَان، فأبدلوا من الياء الثانية واواً كراهية التضعيف، هذا مذهب سيبويه. وذهب أبو عثمان إلى أنه غير مبدل وأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعل.

وقال ابن مالك في شرح الكافية: يقتضي جمود الحال فيما دل على الفاعل كبعه يداً بيد، وكلمته فماً بفم أي متكافئين ومتشافهين.

---

(١) سورة الصافات ١٠٢.

(٢) المسند ٣/٣١٠، وأبو داود ـ البيوع ـ باب في الحيوان بالحيوان نسيئة ٣/٢٥٠ حديث ٣٣٥٦ وابن ماجه ـ التجارات ـ باب ٥٦ في الحيوان نسيئة ٢/٧٦٣ حديث ٢٢٧٠، ٢٢٧١، والدارمي ـ البيوع ـ باب في النهي عن بيع الحيوان بالحيوان ٢/٢٥٤، والترمذي ـ البيوع باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٤/٤٣٦ حديث ١٢٥٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤٥.

[٢٤٦] حديث: «**فجعلنَ ينزعنَ حُلِيَّهُنَّ وقلائدهن وقرطهـنَّ وخواتيمهنّ يقذفون في ثوب بلال يتصدقْنَ به**»[١].

قال أبـو البقـاء[٢]: هذه الـرواية (يقذفون) والصواب: يقذفن، قال وإنما ذكر الضمير في (به) لأنه أراد الحال، لان المذكور كله مال وحلى فحمل على المعنى، ويجوز أن يعود الهاء إلى معنى الشيء المذكور، ومثله: ﴿**نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ**﴾[٣] أي بطون المذكور، وقال الحطيئة:

لزغـبٍ كأولادِ الـقــطا راثَ خلفَهــا   على عاجزاتِ النَّهْضِ حُمْرٍ حَوَاصِلُه[٤]

أي حواصل المذكور، ولم يؤنثه حملاً على عاجزات وقال آخر:

مِثْل الفراخِ نُتِّفَتْ حَوَاصِلُه[٥]

[٢٤٧] حديث: «**من كان يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريض...**»[٦].

---

(١) المسند ٣١٨/٣، والبخاري ـ العيدين ـ باب الخطبة بعد العيد ٤٥٣/٢ حديث ٩٦٤ وباب ١٨ حديث رقم ٩٧٧، ومسلم ـ كتاب العيدين ـ باب صلاة العيدين ١٧٢/٦ ـ ١٧٣، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب خروج النساء في العيد ٢٩٧/١ حديث ١١٤١، والدارمي ـ صلاة العيدين ـ باب الحث على الصدقة يوم العيد ٣٧٧/١، وهو في المسند برواية: يقذفن به.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٤٥، ٤٦.

(٣) سورة النحل ٦٦.

(٤) البيت من قصيدة يمدح بها الوليد بن عقبة، وقيل: الصحيح أن يقال: (خلقها) بالقاف، انظر شروح الديوان ٢٤٣، وإملاء مامن به الرحمن ٤٦/٢.

(٥) الشاهد في قوله (حواصله) إذ عاد الضمير على الواحد، قال الفراء: ولم يقل حواصلها، وإنما ذكر لأن الفراخ جمع لم يبن على واحده، فجاز أن يذهب بالجمع إلى الواحد. انظر شروح ديوان الحطيئة ٢٤٥، ومعاني القرآن ١٣٠/١، ١٠٩/٢، ورسالة الغفران ٤٦٦، والمحتسب ١٥٣/٢.

(٦) لم نجده بهذا اللفظ، وذكر السيوطي أن الدارقطني رواه من حديث جابر بن عبدالله.

قال الطيبي: يوم الجمعة ظرف للجمعة على أن يقدر مضاف أي صلاة الجمعة وقوله: إلا مريض: رفع على الاستثناء من الكلام الموجب على التأويل، أي: من يؤمن بالله فلا يترك الجمعة إلا مريض، فهو بدل من الضمير المستكن في (يشرك) الراجع الى (من)، ونظيره حديث: «تُعرض أعمالُ الناسِ في كلّ جمعة فيغفر لكل عبد مؤمن إلّا عبد..»[1] تقديره: لا يحرك أحد من الغفران الا عبد ومنه: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلا﴾[2]، قال في الكشاف: أي فلم يطيقوه إلا قليل، انتهى.

قلت: قد وقع السؤال عن هذا من سنين، وكتبت فيه رسالة وهي هذه: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، وقع السؤال عن حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريض أو امرأة أو مسافر أو حميل أو مملوك» رواه الدارقطني من حديث جابر بن عبد الله، فإن هذا الاستثناء من كلام تام موجب، فيكون ما بعد إلا واجب النصب، فما وجه رفعه؟، وخاض الناس في توجيه ذلك، والذي عندي في الجواب أن هذه الكلمات الواقعة بعد إلا منصوبة ولكن كتبت بلا ألف، وهذا ذكره الأئمة في الأحاديث الكثيرة، قال النووي في «شرح مسلم» في حديث ابن عباس في الإسراء: (روى مالكاً خازن النار) وقع في أكثر الأصول (مالك بالرفع، وهذا قد ينكر فيقال: هذا لحن لا يجوز في العربية، ولكن عنه جواب حسن وهو أن لفظة «مالك» منصوبة ولكن أسقطت الألف في الكتابة، وهذا يفعله المحدّثون كثيراً فيثبتون (سمعت أنس) بغير ألف، ويقرءونه بالنصب، فكذلك ما قد كتبوه بغير ألف ويقرءونه بالنصب، فهذا إن شاء الله تعالى أحسن ما يقال فيه. هذا كلام النووي.

وقال أيضاً في الحج: قوله: وقّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحُلَيْفة، ولأهل

---

(١) مسلم في ـ البر والصلة ـ باب النهي عن الشحناء ١٢٢/١٦، ١٢٣، والموطأ ـ كتاب حسن الخلق ٩٠٩/٢ حديث ١٨.

(٢) سورة البقرة ٢٤٩.

الشام الجحفة، ولأهل نخلة قرن[1]، هكذا وقع في أكثر النسخ (قرن) بغير ألف بعد النون، وهو مصروف لأنه اسم جبل ويقرأ منوناً وإنما حذفوا الألف منه كما جرت عادة بعض المحدّثين يكتبون: سمعتُ أنس بغير ألف ويقرأ بالتنوين.

وقال القرطبي في شرح مسلم في كتاب النكاح في قول عائشة رضي الله عنها: (كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشّاً. . . .)[2] قوله: (ونش): هو معرب منون غير أنه وقع هنا نشّ على لغة من يقف على المنون بالسكون بغير ألف.

وقال الشيخ ولي الدين العراقي في سنن أبي داود قوله: (سمعت سعيد الخدري) كذا في أصلنا بغير ألف قد يتوهم أنه غير مصروف، وليس كذلك إذْ لا مانع له من الصرف وهو اصطلاح، ولبعضهم أن يستغني عن كتابة الألف بخط التخفيف فتحتين فوق آخر الكلمة، لكن قد يغفل الكاتبُ تلك الفتحتين فيقع في الإبهام.

وقال أيضاً في حديث عمر بن ميمون: (قدم علينا معاذ بن جبل اليمن فسمعت تكبيره مع الفجر، رجل أجش الصوت. . .)[3] يجوز في قوله: رجل أجش الصوت، النصب على الحال والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وقد ضبطنا في أصلنا بالوجهين قوله: أجش الصوت، وأما قوله: رجل، فهو مكتوب في أصلنا بغير ألف، فإما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، وكتبه بغير ألف، وكثير من النساخ يفعل ذلك.

[٢٤٨] حديث: «**من حلف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم في آخره فليوتر الليل**»[4].

قال الشيخ أكمل الدين: (مِنْ) في قوله: من آخر الليل، يجوز أن تكون للتبعيض

---

(١) في مختصر صحيح مسلم ١/١٧٣ ـ ١٧٤ برواية: قرن المنازل، ولا إشكال فيه.

(٢) المسند ١/٤٠ ـ ٤١، والترمذي ـ النكاح ـ باب ما جاء في مهور النساء ٤/٢٥٤ ـ ٢٥٥، ومختصر صحيح مسلم ١/٢١٢ حديث رقم ٨١٨.

(٣) المسند ٥/٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٢.

(٤) الترمذي ـ كتاب الوتر ـ باب ما جاء في كراهية النوم قبل الوتر ٢/٥٤٢ حديث ٤٥٤، قبل =

ويجوز أن تكون زائدة لأنه في غير الموجب وهو الظاهر بدليل سقوطها في قوله: ومن طمع أن يقوم آخره.

[٢٤٩] حديث: «**ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الفُرُشَ فقال: فراشٌ للرجل، وفراشٌ لامرأته، والثالث للضيف والرابع للشيطان**»[١].

وقع هنا الابتداء بالنكرة في قوله: فراش، وذلك لأنها وقعت في معرض التقسيم كقوله:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرْ[٢]

وقال الطيبي: فراش: مبتدأ مخصصة محذوف يدل عليه قوله: والثالث للضيف، أي فراش واحد كاف للرجل.

[٢٥٠] حديث: «**أَيَّ حِينٍ تُوتِرُ؟ قَالَ: أَوَّلَ**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: أيّ: بالنصب بتوتر وتقديره: أتوتر آخر الليل أم أوله؟ فقال: أول الليل، وانتصابه على الظرفية.

= الحديث الأخير، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ١/ ٣٧٥ حديث ١١٨٧.

(١) المسند ٣/٢٩٣، ومسلم ـ اللباس والزينة ـ باب كراهية ما زاد على الحاجة من الفراش واللباس ٤/٥٩، وأبو داود ـ اللباس ـ باب في الفرش ٤/ ٧٠ ـ ٧١ حديث ٤١٤٢، والنسائي ـ النكاح ـ باب الفرش ٦/١٣٥.

(٢) للنَّمِر بن تَوْلب، انظر كتاب سيبويه ١/٨٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠، وروايته في عقود الزبرجد: (فيوم لنا ويوم علينا) والصواب ما ذكرت. انظر الدرر ١/٧٦، وحماسة البحتري ١٢٣، ونهاية الأرب ٣/٦٧.

(٣) المسند ٣/ ٣٣٠، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في الوتر أول الليل ١/ ٣٧٩ حديث ١٢٠٢. وهو برواية (. . . أول الليل).

(٤) إعراب الحديث النبوي ٣٩.

[٢٥١] حديث: «قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعُمْرى أنها لمن وهبت له»[١].

قال أبو البقاء[٢]: أنَّ هنا مفتوحة، تقديره بأنها.

[٢٥٢] حديث: «من صام رمضانَ وستّاً من شوال فكأنما صام السنة كلها»[٣].

قال النووي: قوله: (ستاً) صحيح ولو قال: (ستة) بالهاء جاز أيضاً. قال أهل اللغـة: يقال خمساً وستاً، وخمسة وستة، وإنما يكتبون إثبات الهاء في المذكر إذا ذكروه بلفظه صريحاً فيقولون: خمسة وستة أيام ولا يجوز ست أيام فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان: حذف الهاء فيه من المذكر إذا لم يذكر بلفظه، قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[٤] أي عشرة أيام.

وقال أبو حيان: إذا كان المعدود مذكّراً وحذفته فلك فيه وجهان: أحدهما ـ وهو الأصـل ـ: أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود، فتقول صمت خمسة، تريد خمسة أيام وهو الفصيح، ويجوز أن تحذف منه تاء التأنيث.

حكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهور خمساً، ومعلوم أن الذي يصام من الشهر إنما هي الأيام وكذلك قوله:

وإلّا فَسِيري مثلَ ما سارَ راكبٌ   تَيَمَّمَ خمساً ليس في سيره أَمَمْ[٥]

---

(١) المسند ٣/٣٩٣، والبخاري في كتاب الهبة ـ باب ما قيل في العمرى والرقبى ٥/٢٣٨ حديث ٢٦٢٥، والنسائي ـ كتاب العمرى ـ باب الاختلاف على الزهري فيه ٦/٢٧٤ ـ ٢٧٧.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٣٩.

(٣) المسند ٣/٣٠٨، ٣٢٤، وأبو داود ـ الصوم ـ باب في صوم ستة أيام من شوال ٢/٣٢٤ حديث ٢٤٣٣، والترمذي ـ الصوم ـ باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال ٣/٤٦٥ حديث ٧٥٦.

(٤) سورة البقرة ٢٣٤.

(٥) القائل عمرو بن شاس، وفي اللسان ج/١٢، برواية: يَتَمْ بدلاً من: أَمَمْ.

يريد خمسة أيام، وعلى ذلك ما جاء في الحديث: ثم أتبعه ستّاً من شوال، وجاء عليه قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْراً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إلاّ عَشراً﴾[2] انتهى.

وقال في «الارتشاف»: قال بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه، وتظافر النقل: ثم أتبعه ستّاً من شوال، بحذف التاء يريد ستة أيام.

وقال الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب «إبراز الحكم»: الأقسام أربعة: أحدها: أن يكون المعدود مذكراً عاقلاً فلم يسمع فيه عند عدم الإضافة إليه إلاّ ثبوت التاء كحاله عند الإضافة، وما اقتضاه كلام ابن عصفور من ثبوت لغة فيه بحذف التاء عند عدم الإضافة بعيد، وهو لم يصرح به، ولا يجوز إثباته إلا بنقل صريح، واستعمال القرآن بخلافه. الثاني: أن يكون المعدود أياماً ولياليها جميعاً، فههنا المسموع حذف التاء عند حذف المعدود كحاله عند الإضافة إلى الليالي والأيام تابعة؛ ويجوز على ما قاله سيبويه في خمسة عشر إثبات التاء. الثالث: أن يكون المعدود الأيام مجردة عن الليالي، فيجوز حذف التاء فصيحاً كما حكاه الكسائي وصح به الحديث في ست من شوال، والظاهر أنه يجوز إثبات التاء أيضاً، وصرح به أبو حيان وقال: إنه فصيح، وقد يستشهد له بقوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[3] فأثبت التاء في هذين الموضعين والمعدود الأيام وهي محذوفة، ولا يقال إن تقدمها في الآية كذكرها مع المعدود. الرابع: أن يكون المعدود مذكراً غير عاقل من غير الأيام، فإن لم يعطف عليه مؤنث ولا عطف على مؤنث فحكمه حكم العاقل، فتدخل التاء، قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾[4] وإن عطف على غيره أو عطف عليه غيره كقولك: عندي ست عشرة من ناقة وجمل، أو بين جمل وناقة ـ قال ابن مالك: فيجعل الحكم لمؤنثها

(١) سورة البقرة ٢٣٤.

(٢) سورة طه ١٠٣.

(٣) سورة البقرة ١٩٦.

(٤) سورة البقرة ٢٦٠.

قدمته أو أخرته اذا انفصل المميز وكان مما لا يعقل، وهذا الحكم فيه نظر؛ لم غلب المؤنث هنا؟ ولعله بالقياس على الأيام لاشتراكها في عدم العقل وغلبت الليالي وهي مؤنثة على الأيام فكذلك هذا. ولنا أن نقول: الليالي إنما غلبت على الأيام لسبقها في التاريخ، فأطلق على اليوم بليلته ليلة، ولا كذلك ههنا.

وقال ابن السكيت: يقال: صمنا خمساً من الشهر، فيغلبون الليالي على الأيام إذا لم يذكروا الأيام، وكذلك أقمنا عنده عشراً وعشرة أيام، فإذا قالوا: أقمنا عنده عشراً بين يوم وليلة غلبوا التأنيث. وتقول: له خمس من الإبل وإنْ عنيت أجمالاً لأن الإبل مؤنثة، وكذلك له خمس من الغنم وإن عنيت أكبشاً لأن الغنم مؤنث.

وقد قال أبو حيان: لا فرق بين الأيام وغيرها، وهذا عجيب، انتهى ما أورده ابن السبكي.

[٢٥٣] حديث: **«معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي»**[١].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: كثرت نيابة المصدر عن الفعل في الدعاء لقوة دلالته عليه نحو: معاذ الله وغفرانك.

[٢٥٤] حديث: **«اللهم وليديه فاغفر»**[٢].

قال الرضي: تدخل الفاء على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو: إنْ لقيته فأكرمه، وبدونها نحو: زيد فاضل فأكرمه، وتعريفه بأن يصلح تقدير أداة الشرطية قبل

---

(١) المسند ٣/٣٥٣، ٣٥٤، والبخاري ـ الأدب ـ باب ما جاء في قول الرجل ويلك ١/٢٥٢ حديث ٦١٦٣.

(٢) المسند ٣/٣٧٠ ـ ٣٧١، ومسلم ـ الإيمان ـ باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر ٢/١٣٠ ـ ١٣١.

الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا فأكرمه، قال تعالى: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ قَالَ فَاخْرُجْ﴾[1] أي: إذا كان عندك هذا الكبر فاخرج، و﴿قَالَ رَبِّ فانظُرني نظرني﴾[2] أي: اذا كنت لعنتني فأنظرني، ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾[3]، أي إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين، قال فبعزتك، أي اذا أعطيتني هذا فبعزتك لأغوينهم، انتهى.
كذا هذا الحديث تقديره: اللهم إنْ كنت غفرت لسائر أعضائه فاغفر ليديه.

وفي «الارتشاف» قال في «التوشيح»: زيداً فاضرب: دخلت الفاء هنا لِمَا في الكلام من معنى الشرط ومعناه يَدِقّ، فإذا قلت: زيداً فاضرب، فكأن قائلاً قال لك: أنا لا أضرب زيداً ولكن أضرب عَمْراً، فقلت انت مجيباً له: فاضرب عمراً ثم قلت: زيداً فاضرب، جعلت تقديم الاسم بدلاً من اللفظ بالشرط كأنك قلت: فإن كان الأمر على ما صنعت فاضرب زيداً وكذلك على عمرو فانزل، انتهى.

[٢٥٥] حديث: «**مَنْ كُنَّ لَهُ ثلاثُ بناتٍ يمونهنّ ويرحمهنّ ويكلفهنّ وجبتْ له الجنةُ ألبتة**»[4].

قال أبو البقاء[5]: وقع في هذه الرواية (مَنْ كنّ) بالتشديد للنون، والوجه: مَنْ كَانَ لَهُ أو من كانت له، والوجه في الأولى أنت جعل النون علامة مجردة للجمع وليست اسماً مضمراً، وقيل هي اسم مضمر وهو فاعل وثلاث بدل منه، ومن هذا قولهم: أكلوني البراغيث.

---

(١) سورة ص ٧٧. ٧٨.

(٢) سورة ص ٧٩.

(٣) سورة ص ٨٠.

(٤) المسند ٣/٣٠٣، ومسلم ـ البر والصلة ـ باب فصل الإحسان إلى البنات ١٦/١٧٩ بالمعنى، والترمذي ـ البر والصلة ـ باب ما جاء في النفقات على البنات والأخوات ٦/٣٩ ـ ٤٠ حديث ١٩٧٧، ١٩٧٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٣٩.

[٢٥٦] حديث: «فأيُّما رجلٍ من أمتي أدركتْه الصلاةُ فَلْيُصَلِّ»[1].

قال في «التنقيح»: أي: مبتدأ في معنى الشرط، و (ما) زائدة لتوكيد الشرط، وجملة أدركته: في موضع خفض صفة لرجل، والفاء في فليصل جواب الشرط.

وقال الكرماني: زِيدَ لفظة (ما) على (أيّ) لزيادة التعميم وقوله: (وبعثتُ إلى الناسِ كافّةً)[2] قال الكرماني: أي جميعاً، وهو مما يلزم النصب على الحالية واستهجن إضافتها نحو: كافّتهم.

وقال الطيبي: كافة: يجوز أن تكون مصدراً، أيْ أرسلت رسالة عامة لهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج عنها أحد منهم، وأن يكون حالاً إما من الفاعل والتاء على هذا للمبالغة كتاء الرواية والعلّامة، وإما من المجرور أي مجموعتين، وفي رواية: وبعثت إلى الناس عامة، قال ابن فرحون في إعراب العمدة: يصح أن يكون حالاً من الناس أي معممين بها، ومن ضمير الفاعل أي: بعثت معمماً للناس، أو نعتاً لمصدر محذوف أي: بعثةً عامةً، أو مصدراً: إعماماً فيه، وعدّها بعضهم من ألفاظ التوكيد، قال ابن هشام: وهو غريب، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة يصلح مع الذكر والمؤنث، أو هي للمبالغة كعلّامة ونسّابة.

[٢٥٧] حديث: «يا معاذُ أفتّانٌ أنْتَ»[3].

قال الكرماني: هو صفة واقعة بعد الاستفهام رافعة لظاهر فيجوز أن يكون مبتدأ

(١) المسند ٣/٣٠٤، والبخاري ـ التيمم ـ باب قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ ١/٤٣٥ ـ ٤٣٦ حديث ٣٣٥، والنسائي ـ الغسل والتيمم ـ باب التيمم بالصعيد ١/٢٠٩ ـ ٢١١، والدارمي ـ السير ـ باب الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا ٢/٢٢٤.

(٢) المسند ٣/٤١٣، والنسائي الحديث السابق نفسه، ومسلم ـ المساجد ومواضع الصلاة ٥/٤١٣، والنسائي الحديث السابق نفسه.

(٣) المسند ٣/٣٠٨، والبخاري ـ الأدب ـ باب ٧ من لم ير إكفار من قال متأولاً أو جاهلاً ١٠/٥١٥ حديث ٦١٠٦، ومسلم ـ الصلاة ١/٣٣٩ حديث ١٧٨، والنسائي ـ الإقامة ـ باب خروج الرجل =

و (أنت) ساد مسد الخبر، وأن يكون أنت مبتدأ وهو خبره. وقوله: «فلولا صليت بسبّح اسم ربك الأعلى»[1] أي فهلّا.

[٢٥٨] حديث: «هو أيّ داءٍ أدوى من البخل»[2].

قال القاضي عياض: كذا يرويه المحدّثون غير مهموز، والصواب: أدوأ بالهمزة لأنه من الداء، والفعل منه داء يداء، ومثله نام ينام، فهو داء مثل جاء، وغير المهموز من دَوِيَ الرجل اذا كان به مرض باطن في جوفه مثل سَمِعَ فهو دوٍ.

[٢٥٩] حديث: «قول عمر: يا رسول الله أعليكُ أَغَار»[3].

قال الكرماني: فإن قلت: القياس أن يقال: أمِنْكَ أو بِكَ أغار عليها، قلت: لفظ عليك ليس متعلقاً بقوله أغار، بل معناه أمستعلياً عليك أغار عليها مع أن كون انقياس ذلك ممنوع ولا محذوف فيه.

[٢٦٠] حديث: «أما بعدُ فإنّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ وخيرَ الهدي هَدْي محمد صلى الله عليه وسلم، وشرّ الأمور مُحْدَثَاتُها»[4].

= من صلاة الإمام ٢/ ٩٧ ـ ٩٨، وأبو داود ـ الصلاة ١/ ٢١٠ حديث ٧٩٠.

(١) المسند ٣/ ٣٠٨، والبخاري ١٠/ ٥١٥ حديث ٦١٠٦، وهو جزء من الحديث السابق نفسه.

(٢) المسند ٣/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، والبخاري ـ المغازي ـ باب ٧٣ قصة عمان والبحرين ٨/ ٩٥ حديث ٤٣٨٣.

(٣) المسند ٣/ ٣٧٢، والبخاري ـ التعبير ـ باب القصر في المنام ١٢/ ٤١٥ حديث ٧٠٢٣، ومسلم ـ فضائل الصحابة ـ فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١٥/ ١٦٣، وابن ماجه في المقدمة ١/ ٤٠ حديث ١٠٧.

(٤) المسند ٣/ ٣١٠ ـ ٣١١، ٣١٩، ٣٧١، والبخاري ـ الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ١٣/ ٢٤٩ حديث ٧٢٧٧، ومسلم ـ الجمعة ـ باب خطبته ﷺ ٢/ ٥٩٢ حديث ٤٣، وابن ماجه في المقدمة ١/ ١٧ حديث ٤٥.

قال الطيبي: روي «شرَّ الأمور» بالنصب عطفاً على اسم إنّ وبالرفع عطفاً على محل إنّ مع اسمها.

[٢٦١] حديث: **«أَنَا وأَبِي وخَالِي من أصحابِ العَقَبَةِ»**[١].

قال . . . .[٢]: كذا وقع وكأنه نصب على الحال بواوِ «مع» مثل: استوى الماءُ والخشبةَ.

[٢٦٢] حديث: **«إنَّ رجلاً قالَ يا رسولَ اللهِ: إنِّي نذرتُ. . . إلى: . . . فتح الله عليك مكةَ أنْ أصليَ في بيتِ المقدسِ ركعتين قال: صلِّ ههنا. . . إلى قوله: شأنَك إذن»**[٣].

قال الطيبي: **شأنَك** منصوب على المفعول به، أي النذر **شأنك**، إذن: جواب وجزاء أي: إذا أبيت أن تصلي ههنا فافعل ما نذرت به.

[٢٦٣] حديث: **«فقلت النجاءَ فقد قَتَلَ اللهُ أَبَا رافعٍ»**[٤].

قال الكرماني: النجاءَ: منصوب على أنه مفعول مطلق، ومعناه الإسراع.

وقال الطيبي: النجاء بالمد مصدر نجا إذ أسرع، ونصبه على المصدر أي أنجو

---

(١) النسائي ـ البيعة ـ باب البيعة على السمع والطاعة ١٣٨/٧ بلفظ آخر، والمسند ٣١٤/٥، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٦ ـ أحاديث البيعة كلها بلفظ آخر، والشاهد ليس منها. وكذلك في سيرة ابن هشام وطبقات ابن سعد.

(٢) اسم القائل غير واضح هنا بسبب آثار الرطوبة، وأظنه الكرماني، والله أعلم.

(٣) ذكر في المعجم المفهرس أن الحديث أخرجه أبو داود في الأيمان والنذور ٢٣٦/٣، ولكن الحديث سقط من النُّسَخة.

(٤) البخاري ـ المغازي ـ باب قتل أبي رافع ٣٤٠/٧ ـ ٣٤٢ حديث ٤٠٣٩، ٤٠٤٠.

النجاء أو على الإغراء.

[٢٦٤] حديث: «حيّ على أهل الوضوءِ»(١).

قيل الصواب: حيّ على الوضوء، وهي كلمة استعجال نحو حيّ على الصلاة، وقيل المحفوظ في هذا على الوضوء فتحرف (اللفظ) ووجه القاضي عياض الرواية الأولى بأن يكون (أهل) منصوباً على حذف حرف النداء أي: حيّ على الوضوء يا أهلَ الوضوء.

[٢٦٥] حديث: «بَيْنَ العبدِ وبَيْنَ الكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاةِ»(٢).

قال الطيبي: ترك الصلاة مبتدأ والظرف خبره، ومتعلقه محذوف، وقدم ليفيد الاختصاص.

[٢٦٦] حديث: «إنَّ أحسنَ ما دخل الرجلُ على أهلِهِ إذا قَدِمَ مِنْ سفرٍ من أولِ الليل»(٣).

قال البيضاوي: (ما) موصولة والراجع إليه محذوف والمراد به الوقت الذي يدخل فيه الرجل على أهله، وأهله منصوب بنزع الخافض، وإيصال الفعل اليه على سبيل

(١) المسند ١/٤٠٢، والدارمي في المقدمة ١/١٥، والترمذي ـ المناقب ـ باب ٦ ج ٥/٥٩٧ حديث ٣٦٣٣.

(٢) المسند ٣/٣٧٠، ومسلم ـ الإيمان ـ باب في حكم تارك الصلاة ٢/٧٠ ـ ٧١، والترمذي ـ الإيمان ـ باب ما جاء في ترك الصلاة ٥/١٣ حديث ٢٦١٨، والنسائي ـ الصلاة ـ باب الحكم في ترك الصلاة ١/٢٣١ ـ ٢٣٢، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ـ باب ما جاء فيمن ترك الصلاة ١/٣٤٢ حديث ١٠٧٨.

(٣) أبو داود ـ الجهاد ـ باب في الطروق ٣/٩٠ حديث ٢٧٧٧.

الاتساع. ويحتمل أن تكون (ما) مصدرية على تقدير مضاف أيْ: إنّ أحسن دخول الرجل على أهله دخوله أول الليل.

قال الطيبي: والأحسن أن تكون موصوفة أيْ: إنّ أحسن أوقات دخول الرجل فيها أهله أول الليل، وإذا هنا مرفوعة محلاً خبراً لإنّ.

[٢٦٧] حديث: «ما كانَ عندَ هذا ما يُسَكِّنُ بِهِ رَأْسَهُ»(١).

قال الطيبي: ما: نافية، وهمزة الإنكار مقدرة.

[٢٦٨] حديث: «إبليس يجيءُ أحدَهم فيقولُ فعلت كذا وكذا فيقول ما صنعتَ شيئاً ويجيء أحدهم فيقول ما تركته فرقت بينه وبين أهله فيدنيه ويقول: نعم أنت»(٢).

قال أبو البقاء(٣): معناه: نعم أنت صنعت شيئاً وأنت مُقَدَّم عندي.

وقال الطيبي: أي: نِعْمَ العونُ أنت.

[٢٦٩] حديث: «إنَّ الشيطانَ قد يئس أن يَعْبُدَهُ المُصَلّون ولكن في التحريش بينهم»(٤).

---

(١) المسند ٥/٣٥٧، وأبو داود ـ اللباس ـ باب غسل الثوب ٤/٥١ حديث ٤٠٦٢.

(٢) المسند ٣/٣١٤، ومسلم ـ صفة الجنة ـ باب تحريش الشيطان ١٧/١٥٦، ١٥٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤١.

(٤) المسند ٣/٣١٣، ٣٦٦، ٣٥٤، ٣٨٤، ومسلم ـ صفة الجنة ـ باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس ١٧/١٥٦ ـ ١٥٧، والترمذي ـ كتاب البر والصلة ـ باب ما جاء في التباغض ٤/٣٣٠ حديث ١٩٣٧.

قال أبو البقاء[1]: تقديره: شغله في التحريش بينهم، أو همّه، والمعنى: أنه لا يزيّن لهم عبادته ولكن يرغبهم في التحريش بينهم.

[٢٧٠] حديث: «**كَانَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم في سفرٍ فهبّت ريحٌ شديدةٌ فقال: هذه لموتِ منافقٍ، فما قدمنا المدنية إذا هو قد ماتَ عظيمٌ من عظماء المنافقين**»[2].

قال أبو البقاء[3]: إذا: للمفاجأة، وهي ظرف مكان عند المحققين، و (هو): ضمير الشأن، إذْ لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه، وهو مبتدأ وما بعده الخبر[4].

[٢٧١] حديث: «**وَيْلٌ للأعقابِ من النّارِ**»[5].

قال الزَّرْكشي: جاز الابتداء بـ (ويل) وان كان نكرة لأنه دعاء، وللأعقاب: خبره، ومن النار: في موضع رفع صفة لويل بعد الخبر. ومنع أبو البقاء وغيره تعلقه بويل من أجل الفصل بينهما بالخبر.

وقال ابن فرحون: هو متعلق بمتعلق الخبر، قال وهو لا يتعلق بصفة الويل إذا جعلت الخبر للأعقاب لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ولا بالمصدر

(١) إعراب الحديث النبوي ٤١.

(٢) المسند ٣/٣١٥، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧، ومسلم ـ صفات المنافقين وأحكامهم ١٧/١٢٧ حديث ١٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤١.

(٤) للكوفيين رأي آخر في هذه المسألة وأمثالها، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الزنبورية ٢/٧٠٢، ومغني اللبيب ٨٨ ـ ٩٢.

(٥) المسند ٣/٣١٦، ٣٩٠، ٤٢٦، والبخاري ـ الوضوء ـ باب غسل الأعقاب ١/٢٦٧ حديث ١٦٥، والدارمي ـ الطهارة ـ باب ويل للأعقاب من النار ٣/١٧٩، وابن ماجه ـ الطهارة وسننها ـ باب غسل العراقيب ١/١٥٤ حديث ٤٥٠ ـ ٤٥٥.

نفسه، لأن المصدر لا يفصل بينه وبين متعلقه بالخبر، قال، ومن لابتداء الغاية أو بمعنى في، وعلى قول من فسر الويل بأنّه وادٍ في جهنــم تكون للتبعيض.

وقال الكرماني: المشهور أن اللام تستعمل في الخبر و«على» في الشرّ نحو: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[1] قلت هي هنا للاختصاص نحو: ﴿**وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا**﴾[2] ﴿**وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[3].

قال الرضي[4]: من أسماء الأصوات ما قام مقام المصادر فنصب نصب المفعول المـطلق عند قطع الفعل الناصب عنه نحو: آهاً منك أي توجعاً، وواهاً أي طيباً، وأفاًلك أي كراهة. قال والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصباً إلّا أن يكون على حرفين ثانيهما حرف مدّ نحو: ويحَ زيد وويلَه، وذلك أن آهاً وويهاً يجوز ابقاؤها على البناء الأصلي نحو: أفٍ لكما، والظاهر أن ويلك وويحك من هذا الباب وأصل كلها (وَيْ) على ما قل الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع الضمير نحو ويلك وويله ثم خلط اللام بوَيْ حتى صارت لام الكلمة كما خلطوا اللام بيا في قوله:

إِذَا الدَّاعِي المثوّبُ قَالَ يَا لَا[5]

فصــار معــربــاً بإتمــامه ثلاثياً فجاز أن تدخل بعدها لام أخرى نحو: ويلاً لك لصيرورة اللام لام الكلمة ثم نقل إلى باب المبتدأ فقيل: ويل له، انتهى.

وقال أبو حيان: ويل: مصدر لأفعل له، وقيل فعل وألولا.

---

(١) سورة البقرة ٢٨٦.

(٢) سورة الإسراء ٧.

(٣) سورة البقرة ١٠، وسور كثيرة غيرها.

(٤) انظر شرح الكافية في النحو ١/١١٨، وقد نقل السيوطي كلام الرضي مختصراً إياه.

(٥) قائله زهير بن مسعود الضبي، وصدره: فَخَيْرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ مِنْكُمْ، انظر نوادر أبي زيد ٢١، والخزانة ١/٢٢٨، والدرر ١/١٥٦، والعيني ١/٥٢٠، وهو للفرزدق في اللسان (لوم) وبلا نسبة من الخصائص ١/٢٧٦، وابن عقيل ١/١٦٨، والهمع ١/١٨١.

[٢٧٢] حديث: «**مَنْ قَالَ حينَ يسمعُ النداءَ: اللّهُمَّ ربَّ هذهِ الدعوةِ.. الحديث..**»[١].

قال ابن النحاس في «التعليقة»: اختلفت الناس أي النحاة في الميم من (اللهم) فذهب البصريون إلى أنها عوض من ياء في أوله كأن أصله (يا الله) فحذفنا ياءً وعوضنا عنها الميم ولذلك أثبتناها مشددة لما كانت عوضاً من حرفين، والدليل على أنها عوض عدم الجمع بينهما في اختيار الكلام. وقال الكوفيون: ليست عوضاً، وقال الفراء: الميم من (أمّنا بخير) كان أصله: يا الله أمنا بخير، فأبقينا اسم الله والميم وحذفنا الباقي، وهذا الذي ذكره دعوى لا دليل عليها[٢].

قوله: (ربّ هذه الدعوة التامة)[٣]: قال الشيخ أكمل الدين يجوز أن تكون التامة صفة موضحة، ويجوز أن تكون صفة مادحة، قال: وقوله: والصلاة القائمة: يجوز أن تكون بياناً للدعوة التامة بطريق العطف، وقوله: والفضيلة: يجوز أن تكون تفسيراً للوسيلة ويجوز أن تكون منزلة أخرى.

قوله: (وابعثْه مقاماً محموداً الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة)[٤] قال الشيخ أكمل الدين ثم قال الحافظ ابن حجر: مقاماً: نصب على الظرفية، أي ابعثه يوم القيامة فأقمه مقاماً، أو ضمّن ابعثه معنى أقمه، أو على أنه مفعول به ومعنى ابعثه

---

(١) المسند ٣/٣٣٧، والبخاري ـ الأذان ـ باب الدعاء عند النداء ٢/٩٤ حديث ٦١٤، والنسائي ـ الأذان ـ باب الدعاء عند الأذان ٢/٢٧، والترمذي ـ الأذان ـ باب ١٥٧ باب منه آخر ١/٦٢٢ حديث ٢١١، وابن ماجه ـ الأذان ـ باب ما يقال إذا أذن المؤذن ١/٢٣٩ حديث ٧٢٢.

(٢) انظر هذه المسألة في مسائل الخلاف: المسألة ٤٧/ج١/٣٤١، وشرح الكافية ١/١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨١، وهمع الهوامع ٣/٦٣ وفيه: من الأسماء الخاصة بالنداء سماعا اللهمّ، وشذّ استعماله في غيره. ثم أورد قول المطرزي في شرح المقامات: وقد تستعمل اللهمّ لغير النداء، تمكيناً للجواب، ومنه الحديث: (آلله أرسلك؟ قال: اللهمّ نعم)، ودليلاً على الندرة كقول العلماء: يجوز أكل الميتة اللهمّ إلاّ أن يضطرّ فيجوز.

(٣) جزء من الحديث نفسه.

(٤) جزء من الحديث نفسه.

أعطه، أو على الحالية أي ابعثه ذا مقام. والذي وعدته: بدل من (مقاماً) أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف، ولا يجوز كونه صفة للنكرة.

وفي رواية النسائي: (وابعثه المقامَ المحمودَ)[1] بالألف واللام فيصح وصفه بالموصول.

قلت: وفي روايتـه ورواية الترمذي: (إلاّ حلّت له. . .)[2] بزيادة (إلا)، وهي مشكلة، لأن مَنْ شرطية، و«قال»: فعل الشرط، و«حلّت»: جزاؤه، ولا يقترن بإلا، وتأويلها: أنه جملة على معنى: لا يقول ذلك أحد إلاّ حلّت.

قال الكرماني: ما وجه نصب (مقاماً) لامتناع أن يكون مفعولاً لأنه غير مبهم فلا يجـوز أن يقدّر فيه: في، قلت، يجوز أن يلاحظ في البعث معنى الإعطاء فيكون مفعولاً ثانياً له أو نيابة المبهم فله حكمه.

ثم ان النحـاة جوّزوا مثل: رميت مرمى زيد وقتلت مقتل زيد وهذا مثله. قال الزمخشري في الكشاف: هو منصوب على الظرف أي بمعنى أن يبعثك يوم القيامة فيقيمك مقاماً محموداً، أو ضمّن «يبعثك» معنى «يقيمك»، ويجوز أن يكون حالاً بمعنى: يبعثك ذا مقام محمود.

قوله: (الذي وعدته): إما صفة للمقام إنْ قلنا المقام المحمود صار عَلَماً لذلك المقام، أو نُصِب على المدح أو رُفع بتقدير: أعني، أو: هو.

[٢٧٣] حديث: «أنّه أخذَ بيدِ مجذومٍ فوَضَعَها في القَصْعَةِ وقال، كُلْ باسمِ اللهِ ثقةً باللهِ»[3].

---

(١) جزء من الحديث نفسه.

(٢) جزء من الحديث نفسه، انظر الترمذي ـ الأذان ـ باب ١٥٧ حديث ٢١١.

(٣) ابن ماجه ـ كتاب الطب ـ باب الجذام ٢/١١٧٢ حديث ٣٥٤٢.

قال الطيبي: عن بعضهم أن (ثقة منصوب) على الحال وصاحبها محذوف أي: كل معي واثقاً بالله، ويحتمل أن يكون من كلام الرواي حالاً من فاعل قال، وأنْ يكون مفعولاً مطلقاً أي: كُلْ، ثم استأنف بقوله: أَثِقُ ثِقَةً باللهِ.

[٢٧٤] حديث: الشجرتين: قوله: «**فإذَا شجرتين**»[١].

قال الطيبي: كذا في صحيح مسلم بالنصب، وروي بالرفع وهو معتبر، وتقدير النصب: فوجدت شجرتين نابتتين بشاطىء الوادي، وهو كمسألة: كنت أظنّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إيّاها[٢].

قال شارح «اللباب»: إنّما جوزوا الإتيان بالضمير المنصوب لأن إذا المفاجأة تدلّ على الوجدان.

قوله: على الظرف، قال الطيبي: على حال أي اجتمعتما مطلقين على.

[٢٧٥] حديث: «**إنَّ لِكُلّ نبيٍّ حَوَارِيّاً**»[٣].

قال الزركشي: قال الزجاج: هو منصرف لأنه منسوب الى حوارٍ وليس كبخاتي وكواسي لأن واحده بختي وكوسي.

---

(١) المسند ٣/١١٣، ٤/١٧٠ ـ ١٧١، والدارمي في المقدمة ١/١٠.

(٢) تسمى هذه المسألة في كتب النحو: المسألة الزنبورية، وهي تروي قصة المناظرة التي وقعت بين سيبويه شيخ نحاة البصرة والكسائي شيخ نحاة الكوفة، انظر المسألة التاسعة والتسعين في مسائل الخلاف ٢/٧٠٢، ومغني اللبيب ٨٨ ـ ٩٢.

(٣) المسند ٣/٣٠٧، ٣١٤، ٣٣٨، ٣٦٥، والبخاري ـ الجهاد ـ باب فضل الطليعة ٦/٥٢ حديث ٢٨٤٦، ومسلم ـ فضائل الصحابة ـ فضل طلحة والزبير رضي الله عنهما ١٥/١٨٨، وابن ماجه في المقدمة ١/٤٥ حديث ١٢٢.

[٢٧٦] حديث: «**فينزلُ عيسى فيقولُ أميرُهم: تعالَ صلِّ لَنا، فيقولُ لَا إنّ بعضَكم على بعضٍ أمراءُ تكرمةَ اللهِ هذه الأمة**»[١].

قال النووي: هو نصب تكرمة على المصدر أو على أنه مفعول.

وقال البيضاوي: هو نصب على المفعول لأجله، والعامل محذوف، والمعنى: شرع الله أن يكون إمام المسلمين منهم تكرمةً لهم وتفخيماً لشأنهم، أو على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله.

[٢٧٧] حديث الإعرابي الذي اخترط سيفه: قوله: «**فها هو ذا جالس**»[٢].

قال الزركشي: بالرفع عند الجهور على جعل ذا متّصلة فيكون جالس خبر المبتدأ.

وقال السهيلي: خبر بعد خبر، أو بدل، أو خبر مبتدأ مضمر، وذا: بدل من هو، وجالس: الخبر، وروي بالنصب على الحال على جعل ذا خبراً لمبتدأ كما تقول: هذا زيد قائماً.

[٢٧٨] حديث الكسوف: قوله: «**فانصرف وقد آضتِ الشّمسُ**»[٣].

قال القرطبي: أي عادت إلى حالتها الأولى، قال: واختلف النحويون في

---

(١) المسند ٣/٣٤٥، ٣٨٤، ومسلم ـ الإيمان ـ باب بيان نزول عيسى ابن مريم ﷺ ٢/١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) المسند ٣/٣١١، ٣٦٤، والبخاري ـ الجهاد ـ باب من علق سيفه بالشجرة في السفر عند القائلة ٦/٩٦ حديث ٢٩١٠، وباب تفرق الناس عن الإمام عند القائلة والاستظلال بالشجر ٩٦ حديث ٢٩١٣.

(٣) المسند ٣/٣١٨ برواية: (وقد طلعت الشمس). ومن لسان العرب (أيض) ٨/٣٨٤ قال: وفي حديث سمرة في الكسوف: أن الشمس اسودّت آضت كأنها تنومة.

(اضا)[1] هل هو من أخوات كان فيحتاج إلى اسم وخبر أو انما يتعدى إلى مفعولين واحد بحرف الجر على قولين، وهذا الحديث يدل على انها مما يتعدى إلى مفعول واحد بحرف جر غير أنه حذف هنا.

[٢٧٩] حديث: «كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ حتى يعربَ عنه لسانُهُ فاذا عبر عنه لسانه إمّا شاكراً وإمّا كفوراً»[2].

قال أبو البقاء[3]: شاكراً وكفوراً حالان والعامل فيهما محذوف، والتقدير: يبين إما شاكراً وإما كفوراً، أو يوجد، وتكون الحال دالة على المحذوف، والغرض منه أنه إذا بلغ وُوخِذَ بكفره وأثيب بشكره، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ويكون (شاكراً وكفوراً) معمولَ (عبّر عنه)، أي: إذا بلغ شاكراً أو كفوراً اعتُدَّ عليه بذلك، ويفيد أنه قبل البلوغ غير مكلف.

[٢٨٠] حديث: «الناسُ غاديانِ فمبتاعٌ نفسَهُ فمُعتِقْها وبائعُ نفسَهُ فَمُوبِقُها»[4].

قال أبو البقاء[5]: تقديره: أحدهما مبتاع والآخر بائع.

[٢٨١] حديث: «كلُّ دَمٍ يفوحَ مِسْكاً»[6].

---

(١) هكذا في أ، والصحيح: آض، من أخوات صار.

(٢) المسند ٣/٣٥٣، وأبو داود ـ السنة ـ باب في ذراري المشركين ٤/٢٣٠ حديث ٤٧١٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤٢.

(٤) المسند ٣/٣٢١، وابن ماجه ـ الطهارة ـ باب الوضوء شطر الإيمان ٢/١٠٢ ـ ١٠٣ حديث ٢٨٠، والدارمي ـ الصلاة والطهارة ـ باب ما جاء في الطهور ١/١٦٧، وأخرجه مسلم في الطهارة باب فضل الوضوء ٣/٩٩ ـ ١٠٠ بلفظ مختلف.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٤٢.

(٦) المسند ٣/٢٩٩ بلفظه.

قال أبو البقاء[1]: في نصبه وجهان: أحدهما: هو تمييز تقديره: يفوح مِسْكه كقوله الشاعر:

تَضَوَّعَ مِسْكاً بطنُ نَعْمانَ أَنْ مَشَتْ   بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ[2]

ومنه: ﴿طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾[3]، و ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً﴾[4]، والثاني: أن يكون حالاً ويكون التقدير: يفوح مثلَ مسكٍ، أو طيباً.

[٢٨٢] حديث: «قضى رسولُ اللهِ بالشُّفْعَةِ في كلّ شَرِكَةٍ لم تُقْسَم رَبْعَةٍ أو حائطٍ»[5].

قال أبو البقاء[6]: ربعة بالجر بدل من شركة، يراد بالشركة هنا المشترك فيه، ويجوز أن يكون التقدير: هي كل ذات شركة: قوله: فإذا وضعت الحدود وصرفت الطرق: قال ابن مالك: أي خلصت وبينت، واشتقاقه من الصِّرف، وهو الخالص من كل شيء.

[٢٨٣] حديث: «اقتتلَ غُلامانِ. . . الحديث»[7].

قولـه: فقال المهاجرون يا لَلمهاجرين وقال الأنصار يا لَلأنصاري: هذه لام

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٤٢.

(٢) القائل: عبدالله بن نُمير الثقفي، الأغاني ٦/١٩٢ طبعة دار الكتب، والحماسة البصرية ٢/٢٠٥.

(٣) سورة النساء ٤.

(٤) سورة هود ٧٧.

(٥) المسند ٣/٣٧٢ بلفظ مختلف، والبخاري ـ الشفعة ـ باب الشفعة فيما لم يقسم ٤/٤٣٦ حديث ٢٢٥٧، والنسائي ـ الشفعة وأحكامها ـ الشركة في الرباع ٧/٣٢٠، والدارمي ـ البيوع ـ باب في الشفعة ٢/٢٧٣ ـ ٢٧٤، وابن ماجه ٢/٨٣٤ والموطأ ـ الشفعة ٢/٧١٣ حديث ١.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٤٣.

(٧) المسند ٣/٣٢٣، ومسلم ـ البر والصلة ـ باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً ١٦/١٣٧ ـ ١٣٨.

الاستغاثة الداخلة على المستغاث، وهي مفتوحة.

قوله: فخرج رسول الله ﷺ فقال: دعوى الجاهلية: قال أبو البقاء[1]: هو مصدر لفعل محذوف تقديره: أتدعون دعوى الجاهلية؟ على وجه الاستفهام والتوبيخ، ولذلك قالوا في الجواب: لا، ولا يحسن أن يكون التقدير: هذه دعوى الجاهلية، لأنه لو كان كذلك لم يقولوا: لا.

وقوله: فقال: لا بأس: أي لا بأس في هذه الدعوى، ولينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً: تقديره ظالماً كان، وهو خبر كان.

[٢٨٤] حديث دين والدِ جابر، قوله: «فَكِلْتُ لَيْسَ العَجْوَةَ»[2].

قال أبو البقاء[3]: ليس: استثناء، واسمها مضمر فيها، والعجوة: خبرها والتقدير: ليس بعضُه العجوةَ.

قوله: وبقي التمر كما هو: قال الكرماني: ما: موصولة، و«هو» مبتدأ خبره محذوف، أو زائدة أي كمثله.

[٢٨٥] حديث: «دِيَارَكُمْ تُكْتَبْ آثَارُكُمْ»[4].

قال أبو البقاء[5]: نصب دياركم على تقدير: عليكم ديارَكم أو اسكنوا دياركم، وتكتبْ: مجزوم على الجواب.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٤٣.

(٢) المسند ٣/٣٩٨، وفيه: فكلت له من العجوة.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٤٧.

(٤) المسند ٣/٣٣٢ - ٣٣٣، ٣٧١، ومسلم - المساجد - ثواب المشي إلى الصلاة ٥/١٦٩.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٤٧.

[٢٨٦] حديث: «**ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ فيقولُ أميركم: تعالَ صلِّ لنا، فيقول: لا، إنَّ بعضَكم على بعض أميراً لتكرِمةِ الله هذه الأمة**»[1].

قال أبو البقاء[2]: أميراً: هنا حال، وعلى بعض: خبر إنّ وصاحب الحال الضمير في الجار، والعامل فيها الجار لنيابته عن الاستقرار وإن كان قد روى: أميرٌ: فهو خبر إنّ، ومثل الوجه الأول قوله تعالى: ﴿**طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾[3] والجملة مبتدأ وخبر.

[٢٨٧] حديث سؤال القبر، قوله: «**فيراهُما كِلاَهُمَا**»[4].

قال أبو البقاء[5]: في بعض الروايات: كلاهما، بالألف، وهو خطأ، والصواب: كليهما بالياء لأنه توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى الضمير فيكون بالياء في النصب والجر لا غير.

قال: قال ابن النحاس في «التعليقة»: للعرب في (كِلَا) ثلاث لغات: فمنهم من يجعلها بالألف في الرفع وبالياء في النصب والجر مع المظهر والمضمر أيضاً، ومنهم من يفرق بين حاليها في المظهر والمضمر فيجعلها مع المظهر بالألف على كل حال كاللغة الأولى، ويجعلها مع المضمر بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كاللغة الثانية، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى.

---

(١) المسند ٣/٣٤٥، ومسلم ـ الإيمان ـ باب بيان نزول عيسى ابن مريم ﷺ ٢/١٩٣ ـ ١٩٤، وقد سبق ذكره برواية أخرى، انظر ٢٧٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٤٧.

(٣) سورة النور ٥٨. والصحيح أن يقول «طوافين» على قراءة ابن أبي عَبْلَةَ: روح المعاني ١٨/٢١٥.

(٤) المسند ٣/٣٤٦، ومسلم ـ الجنة وصفة نعيمها وأهلها ١٧/٢٠٠ ـ ٢٠٥، ومسلم ٤/٢٢٠١ حديث ٧٠ برواية (فيراهما جميعا).

(٥) إعراب الحديث النبوي ٤٨.

[٢٨٨] حديث: قوله: «قُمْ فَصَلِّهْ»[١].

قال أبو البقاء: هذه الهاء تزاد في الوقت ساكنة وتسمّى هاء السكت وتزداد في كل فعل معتل اذا أردت الوقف.

[٢٨٩] حديث: «مَنْ أكلَ مِنْ هذهِ الشجرةِ فلا يَغْشَانَا فِي مَسْجِدِنَا»[٢].

قال الكرماني: فَإِنْ قلت: لِمَ أثبت الألف في (يغشانا)؟ قلت: إما لأنه أجرى المعتل مجرى الصحيح كما في قوله: ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ، وإما ان يكون الألف مولده من عن إشباع الفتحة بعد سقوط الألف الأصلية بالجزم، واما انه خبر بمعنى النهي وروى: «فلا يغشنا»[٣].

[٢٩٠] حديث: «أَيُّما امرىء مِنَ المسلمين حَلَفَ عند مِنبري هذا على يمينٍ كاذبةٍ يستحقُّ بها حقَّ مسلمٍ أدخَله اللهُ النارَ على سواكٍ أخضرَ»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: تقديره: وإنْ حلف على سواك فحذف لدلالة الأولى عليه، انتهى.

---

(١) المسند ٣/٣٣٠، والنسائي ـ المواقيت ـ باب آخر وقت العصر ١/٢٥٥ ـ ٢٥٦ بالمعنى، والترمذي ـ الصلاة ـ باب ما جاء في مواقيت الصلاة ١/٤٦٤ ـ ٤٧٤ حديث رقم ١٤٩ بالمعنى أيضا، واللفظ في المحفوظ للمسند.

(٢) المسند ٣/٣٧٤، ومسلم ـ المساجد ـ باب نهي آكل الثوم والبصل ونحوهما من حضور المسجد ٥/٤٩ ـ ٥١، وأبو داود ـ الأطعمة ـ باب آكل الثوم ٣/٣٦٠ ـ ٣٦١ حديث ٣٨٢٢، ٣٨٢٧، والدارمي ـ الصلاة ـ باب في آكل الثوم ١/٣٠٢ حديث ١، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة والسنة فيها ١/٣٢٤ حديث ١٠١٥.

(٣) مسلم ـ المساجد ـ باب نهي آكل الثوم والبصل ونحوهما من حضور المسجد ٥/٥٠.

(٤) المسند ٣/٣٤٤، وابن ماجه ـ الأحكام ـ باب اليمين عند مقاطع الحقوق ٢/٧٧٩ حديث ٢٣٢٥، ٢٣٢٦.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٤٩.

قلت: وقوله: (على يمين) على: زائدة، أي حلف يميناً.

[٢٩١] حديث: «انّ رجلاً من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزّنا فأعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات»[١].

قال أبو البقاء[٢]: أربع: منصوب نصب المصادر، وأصله مرات أربعاً، ثم أضيف العدد إلى المعدود نحو: ضربته ثلاث ضربات، أي ضربات ثلاثاً، فقدم وأضيف، وإذا أضيف صفة المصدر انتصب المصدر ومثله: صلى أربعاً أو أربع ركعات.

[٢٩٢] حديث: «مَنْ تركَ دَيْناً أو ضِيَاعاً فَإليَّ وعَلَيَّ»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: هو بفتح الضاد، وهو في الأصل ضاع يضيع، وليس للكسر هنا معنى، انتهى.

وقال في «النهاية»: الضياع: العيال، وأصله مصدر ضاع يضيع ضياعاً فسمى العيال بالمصدر كما تقول: من مات وترك فقراً، أي فقراء، وإن كسرت الضاد كان جمع ضائع كجائع وجياع.

مسند جابر بن عتيك رضي الله عنه[٥]

[٢٩٣] حديث: «ما تعدّون الشهادةَ؟ قالوا: قَتْلٌ في سبيلِ اللهِ»[٦].

---

(١) المسند ٣/٣٢٣، والدارمي ـ الحدود ـ باب الاعتراف بالزنا ٢/١٧٦، وأبو داود ـ الحدود ـ باب رجم ماعز بن مالك ٤/١٤٥ حديث ٤٤١٩، والترمذي ـ الحدود ـ باب ما جاء في درء الحدّ عن المعترف إذا رجع ٤/٦٩٣ ـ ٦٩٥ حديث ١٤٥٠، ١٤٥١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٤٩.

(٣) المسند ٣/٣١١، ٣٣٨، وابن ماجه في المقدمة ١/١٧ حديث ٤٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٤٩.

(٥) وقيل: جبر بن عتيك الأوسي الأنصاري أبو عبدالله، شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله (ص) وتوفي سنة ٦١هـ ـ ٦٨٠م. طبقات ابن خياط ١/٢٢٥، أسد الغابة رقم ٦٤٩، سير أعلام النبلاء ٢/٤٣، ابن سعد ٣/٤٦٩.

(٦) المسند ٥/٤٤٦، وأبو داود ـ الجنائز ـ باب في فضل من مات في الطاعون ـ ٣/١٨٨ حديث =

قلت: هو خبر مبتدأ محذوف مقدّر أي: هي قَتْل، لو جاء على طبق السؤال لقيل: قتلاً في سبيل الله، أي: نعدّها قتلاً، ونظير الأول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[1]، ونظير الثاني: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا: خَيْراً﴾[2]، أي أنزل خيراً.

وقوله: الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله، ليست سوى هنا استثناء، إذْ لا يحتاج إلى إخراج وإنما هي صفة فهي مرفوعة.

«والمرأة تموت بِجُمْع شهيدة»: قال في «النهاية»: هي التي تموت وفي بطنها ولد، وقيل التي تموت بِكراً، والجُمع: بالضمّ بمعنى المجموع كالذُّخْر بمعنى المذخور، وكسر الكسائي الجيم والمعنى أنها ماتت من شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة ومنه الحديث الآخر: «امرأة ماتت بجمع لم تطمث دخلت الجنة»[3] وهذا يريد به البكر، ومنه حديث امرأة العجاج[4]: إني منه بجمع أي عذراء لم تفتضّ، انتهى، فالباء للمصاحبة وهي ومجرورها في موضع الحال.

[٢٩٤] حديث: «كنتُ في الوفدِ من عبدِ القيس فنهاهم رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عن الشربِ في الأوعيةِ التي سمعتم: الدُّبَّاءِ والحَنْتَمِ والنَّقِيرِ والمُزَفَّتِ»[5].

قال أبو البقاء[6]: يجوز الجر على البدل من الأوعية، والرفع على تقدير: هي.

= ٣١١١، والنسائي ـ الجنائز ـ باب النهي عن البكاء على الميت ٤/١٣ ـ ١٤، والموطأ ـ الجنائز ١/٢٣٣ حديث ٣٦.

(١) سورة النحل ٢٤.

(٢) سورة النحل ٣٠.

(٣) المسند ٥/٣١٥.

(٤) انظر لسان العرب (جمع) ٩/٤٠٧ وفيه: إني منه بجمع أي عذراء لم يفتضَّني.

(٥) المسند ٥/٤٤٦، والبخاري ـ الأدب ـ باب قول الرجل مرحباً ١٠/٥٦٢ حديث ٦١٧٦، ومسلم ـ الإيمان ـ باب ذكر وفد عبد القيس ١/١٨١ ـ ١٨٣، وأبو داود ـ الأشربة ـ باب تحريم كل شراب أسكر ٨/٢٩٧ حديث أ.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٥٠.

[٢٩٥] حديث: «**دَعَا بأَنْ يُظهرَ عليهم من غيرهِم ولا يهلكهم بالسنين فأعطيها، ودعا بأن لا يجعلَ بأسهم بينهم فمنعنيها**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الظاهر أن يقول: فمنعها، كما قال فأعطيها، ويكون ذلك كلّه من الـرّاوي، والتقدير في قوله: قال: فمنعنيها، فأسند الكلام إلى الرسول وأضمر القول كما قال تعالى: ﴿والْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلاَمٌ﴾[٣] أي يقولون: سلام.

مسند جُبَيْرِ بنِ مُطْعِم رضي الله عنه[٤]

[٢٩٦] حديث: «**أنا محمد وأنا أحمد وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا الماحي الذي يمحى بي الكفر**»[٥].

أي بالضمير في قدمي وبي على نسق أنا، ولو جيء على نسق الذي لقيل: على قدمه وبه.

[٢٩٧] حديث: «**الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحانَ اللهِ بكرةً وأصيلاً**»[٦].

---

(١) المسند ٥/٤٤٥، ومسلم ـ الفتن ـ باب في الفتن وأشراط الساعة ١٨/١٣ ـ ١٤، وابن ماجه ـ الفتن ـ باب ما يكون من الفتن ٢/١٣٠٣ رقم ٣٩٥١، ٣٩٥٢، والموطأ ـ ١/٢١٦ حديث ٣٥.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٥٠.

(٣) سورة الرعد ٢٣، ٢٤.

(٤) كنيته أبو عدي، كان من علماء قريش وسادتهم توفي بالمدينة سنة ٥٩هـ ـ ٦٧٩م، أو ٥٧هـ ـ ٦٧٧م. الأعلام ٢/١٠٣ طبقات ابن خياط ١/٢٢، أسد الغابة رقم ٦٩٨ المعارف ٢٨٥، تهذيب التهذيب ٢/٦٣.

(٥) المسند ٤/٨٠ ـ ٨١، ٨٤، والبخاري ـ المناقب ـ باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ ٦/٥٥٤ حديث ٣٥٣٢، ومسلم ـ الفضائل ـ أسماؤه ﷺ ١٥/١٠٤ ـ ١٠٥، والموطأ ـ أسماء النبي (ص) حديث ١ ج ٢/١٠٠٤.

(٦) المسند ٤/٨٠، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ١/٢٠٣ وابن ماجه =

قال القاضي عياض: قيل: كبيراً على إضمار الفعل، أي كبرت كبيراً، حال مؤكدة نحو قولك: هو عبد الله شجاعاً، وزيد أبو محمد عطوفاً.

[٢٩٨] حديث: «وإنّما بَنُو هاشم وبَنُو المطلب شيئاً واحداً»(١)

قال أبو البقاء(٢): هكذا في الرواية بالنصب وهو خطأ من الراوي، والوجه الرفع على أنه خبر (بنو) وليس هنا خبر عنه، انتهى.

وقال ابن الأثير: الرواية المشهورة فيه (شيء واحد) بالشين المعجمة، ورواه يحيى بن معين: سِيّ واحد، بالسين المهملة أي مثل، يقال هما سِيَّان أي مِثْلان.

[٢٩٩] حديث: «فَعَلِقتِ الأعرابُ يسألونَه حينَ اضْطَرُّوه إلى سَمُرَة»(٣)

قال ابن مالك: فيه شاهد على موافقة عَلِقَ لطَفِقَ معنىً وحكماً كقوله:

أراكَ(٤) علقتَ تظلمُ مَنْ أَجَرْنَا   وظلمُ الجارِ إذلالُ المُجِيرِ(٥)

قوله: (لو كان لي عدد هذه العضاه نعما): قال الزركشي: منصوب خبر كان أو على التمييز، ورواه أبو داود بالرفع اسم كان وعدد: خبرها.

= ـ إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب الاستعاذة في الصلاة ١/٢٦٥ حديث ١٨٠٧.

(١) المسند ٤/٨١، والنسائي ـ قسم الفيء ٧/ ١٣١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٥١.

(٣) المسند ٤/٨٢، ٨٤، وفتح الباري ـ الجهاد ـ باب الشجاعة في الحرب والجبن ٦/٣٥ حديث ٢٨٢١، والنسائي ـ الهبة ـ باب هبة المشاع ٢٦٣، والموطأ ـ الجهاد ـ باب ما جاء في الغلول ٢/٤٥٧ حديث ٢٢.

(٤) سقطت كلمة (أراك) من أ.

(٥) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٨٠ والدرر ١/١٠٣، والهمع ١/١٢٨، والأشموني ١/٢٦٣، وشرح شذور الذهب ٢٧٦.

[٣٠٠] حديث: «إنْ كان لكم من الأمر شيء فلأعـرفنّ ما منعتم أحداً أن **يطوفَ** بهذا البيتِ أيّ ساعة شاء من ليل أو نهار»[١]

قال أبو البقاء[٢]: قوله: ما منعتم: ما: فيه مصدرية، أي فلأ عرفنّ منعكم أي ينتهي ذلك إلى يوم القيامة، فإن ذلك غير جائز لكم في الدنيا فيعاقبكم الله، والغرض من هذا الحديث إعلامكم أن ذلك لا ينطوي عنه ﷺ فخوفهم منه.

قلت: وفي نسخة: فلا أعرفني ما أجدكم ببعير على رقبته، وهو من باب نَهْي الإنسان نفسَه بتأويل.

وقوله: (أن يطوف) بدل من أحد بدل اشتمال، وأي ساعة نصب على الظرف، وفي رواية الترمذي: أيّة ساعة بتأنيث أيّ، و منْ: للبيان.

[٣٠١] حديث: «مَنْ يكلؤنا الليلةَ لا نرقدُ عن صلاةِ الفجرِ»[٣]

قال أبو البقاء[٤]: التقدير: لئلا نرقد، فلما حذف اللام وأنْ رفع الفعل، ويجوز أن يروى بالنصب على أن يكـون جواب الاستفهام كما قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَـهُ لَهُ﴾[٥] الا انه حذف الفاء كما قال الشاعر:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها[٦]

---

(١) المسند ٤/٨١، ٨٢، ٨٤، والنسائي ـ المناسك ـ باب إباحة الطواف في كل وقت ٥/٢٢٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٥١.

(٣) المسند ١/٤٦٤، ٣/٣٤٤، ٤/٨١، ٩٠، وأبو داود ـ الصلاة ـ باب من نام عن الصلاة ١/١١٨، ١١٩ حديث ٤٣٥، والنسائي ـ المواقيت ـ باب كيف يقضى الفائت ١/٢٩٨، والترمذي ـ تفسير سورة طه ٨/٦١١ حديث ٥١٧٤، وابن ماجه ـ الصلاة ـ باب من نام عن الصلاة ١/٢٢٧ حديث ٢٩٧.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٥٢.

(٥) سورة البقرة ٢٤٥.

(٦) نسب إلى حسان بن ثابت في سيبويه ١/٤٣٥، والدرر ٢/٧٦، وإلى عبد الرحمن بن حسان =

ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال، يكلؤنا غير راقدين، فيكون حالاً مقدرة، أي: يكلؤنا فيفضى الى تيقظنا وقت الفجر.

مسند جرير بن عبدالله البَجلِي رضي الله عنه[1]

[٣٠٢] حديث: «**لا تَرْجِعُوا بعدي كُفَّاراً يضرِبُ بعضُكم رِقابَ بعضٍ**»[2]

قال أبو البقاء[3]: هذا الحديث يرويه المحّدثون غير محقق وفيه كلام يحتاج إلى بسط، وذلك أن قوله: يضرب: اذا رفعته كان موضع الجملة نصبا ل (كفارا) فيكون النهي عن كفرهم وضرب بعضهم رقاب بعض فأيهما فعلوا فقد وجد النهي عنه، الا أنهما اذا اجتمعا كان النهي أشد. وقال بعض العلماء: النهي يكون عن الصفة الثانية، ونظيره قول الرجل لزوجته: إن كلمت رجلاً طويلاً فأنت طالق، فكلمت رجلا قصيراً لم تطلق فكذا إذا رجعوا كفاراً ولم يضرب بعضهم رقاب بعض، وهذا القول فيه بعد، وذلك أن الكفر قد عُلِم النهي عنه بدون أن يضرب بعضهم رقاب بعض ويجوز أن يروى: يضربْ، بالجزم على تقديرشرط مضمر، أي: إن ترجعوا كفاراً يضربْ بعضكم رقاب بعض، والنظير هذا الحديث قوله تعالى: ﴿**فَهِبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي**﴾[4] بالرفع والجزم، الاّ ان أكثر المحققين من النحويين لا يجيزون الجزم في مثل هذا الحديث لأنه يصير المعنى: ان لا ترجعوا كفاراً يضرب، وهذا ضد المعنى، بل لو

= في مغني اللبيب ١/٥٣، وهو بلا نسبة في الهمع ٤/٣٢٨، وتمامه: والشر بالشر عند الله مثلان.

(١) كان سيد قومه، سكن الكوفة وتحول إلى قرقيسيا ومات بها سنة ٥١ أو ٥٤هـ - ٦٧٣م طبقات ابن خياط ١/٢٥٧، أسد الغابة رقم ٧٣٠، سير أعلام النبلاء ٢/٣٨٠، ابن سعد ٦/٢٢.

(٢) المسند ١/٢٣٠، والبخاري - العلم - باب الإنصات للعلماء ١/١٧ حديث ١٢١، والدارمي ٢/٦٩ والترمذي ٦/٤٥٣، والنسائي ٧/١٢٦ - ١٢٨، وابن ماجه ٢/١٣٠٠.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٠٦.

(٤) سورة مريم ٥ - ٦.

قال: لا ترجعوا بعدي كفاراً تسلموا وتوادوا، كان الجزم مستقيماً، لأن التقدير: ان لا ترجعوا كفاراً تسلموا، ونظير ذلك قوله: لا تَدْنُ من الأسد تنج أي ان لا تدن، فجعل التباعد منه ليس سبباً في السلامة، فان قلت: فلم لا يقدر: ان تدن، بغير (لا) قيل: ينبغي أن يكون المقدر من جنس الملفوظ به، وقدذهب قوم الى جواز الجزم هنا على هذا التقدير، وعليه يجوز الجزم في هذا الحديث. وقيل ليس المراد من هذا الحديث النهي عن الكفر بل النهي عن الاختلاف المؤدي إلى القتل، فعلى هذا يكون يضرب: مرفوعاً، ويكون تفسيراً للكفر المرادبالحديث، انتهى.

وقال الكرماني: يضرب مرفوع على أنه جملة مستأنفة مبينة بقوله: لا ترجعوا، أو وصف كاشف، إذ الغالب من الكفار ذلك، وكونه مجزوماً بإن جواب النهي ظاهر على مذهب من يجوز: لا تكفر تدخل النار، ورجع هنا مستعمل استعمال صار معنىً وعملاً أي لا تصيروا بعدي كفاراً.

وقال ابن مالك في توضيحه[1]: مما خفي على أكثر النحويين استعمال رجع كصار معنى وعملا، ومنه الحديث: لا ترجعوا بعدي كفاراً، أي لا تصيروا، وقول الشاعر:

قَدْ يرجعُ المرءُ بعدَ المقْتِ ذَا مِقَةٍ ... بالحِلْمِ فادْرأْ بِهِ بغضاءَ ذِي إِحَنِ[2]

ويجوز في ضرب: الرفع والجزم. انتهى.

وقال مُغْلَطَاي: من جزم أول على الكفر، ومن رفع لا يجعله متعلقاً بما قبله بل حالاً أو مستأنفاً.

وقال القاضي عِياض: الرواية: يضربُ، بالرفع، كذا رواه المتقدمون

---

(١) شواهد التوضيح ١٣٩.

(٢) لم ينسبه ابن مالك في توضيحه إلى أحد، ولم نعثر على قائله، انظر شواهد التوضيح ١٣٩.

والمتأخرون، والصواب هو وبه يصحّ المقصود هنا، وضبطه بعض العلماء بالسكون وهو إحالة للمعنى، والصواب الضم.

وقال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: يضرب: بالرفع، وفيه وجوه: أحدها: أن تكون الجملة صفة ل (كفاراً) أي لا ترجعوا بعدي كفارا متّصفين بهذه الصفة يعني: ضرب بعضكم رقاب آخرين. الثاني: أن يكون حالاً من ضمير لا ترجعوا أي لا ترجعوا بعدي كفاراً حال ضرب بعضكم رقاب بعض. الثالث: أن يكون جملة استئنائية كأنه قيل: كيف يكون الرجوع كفاراً؟ فقال: يضرب بعضكم رقاب بعض. فعلى الوجه الأول يجوز أن يكون معناه لا ترجعوا عن الدين بعدي فتصيروا مرتدين مقاتلين يضرب بعضكم رقاب بعض بغير حقّ على وجه التحقيق، وأن يكون لا ترجعوا كالكفار المقاتل بعضاً على بعض على وجه التشبيه بحذف أداته، وعلى الثاني يجوز أن يكون معناه: لا تكفروا حال ضرب بعضكم رقاب بعض لأمر يعرض بينكم باستحلال القتل بغير حقّ، وأن يكون لا ترجعوا حال المقاتلة كذلك كالكفار في الانهماك في تهييج الشر وإثارة الفتن بغير إشفاق منكم على بعض في ضرب الرقاب. وعلى الثالث يجوز أن يكون معناه: لا يضرب بعضكم رقاب بعض بغير حقّ فإنه فعل الكفار، وأن لا يضرب بعضكم رقاب بعض كفعل الكفار.

وروي مجزوم الباء على أنه بدل من «لا ترجعوا» وأن يكون جزاء الشرط مقدماً على مذهب الكسائي، أي فإن رجعتم يضرب بعضكم رقاب بعض، قال: وقد ذكروا له في الشروح وجوهاً أعرضت عنها لبعد المناسبة. انتهى.

[٣٠٣] حديث: «انكم ترون ربّكم عياناً كما تَرَوْن هذا القمرَ لا تَضَامُّون في رؤيته»(١)

---

(١) المسند ٤/٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥، والبخاري ـ التوحيد ـ باب في قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ﴾ ٤١٩/١٣ حديث ٧٤٣٥، ومسلم ـ المساجد ـ باب فضل صلاتي الصبح والمحافظة عليها ٤٣٩/١ حديث ٢١١، وابن ماجه في المقدمة ٦٣/١ حديث ١٧٧، وأبو داود ـ السنة ـ باب =

قال الخطابي: يروى على وجهين: بفتح التاء وتشديد الميم من الضم[1] واصله تتضامون حذفت إحدى التاءين، وبضمّ التاء وتخفيف الميم من الضـم[2] زاد غيره: وأصله تضيمون فألقيت فتحة الياء على الضاد فصارت الباء ألفاً لانفتاح ما قبلها.

وقال الطيبي: عيانا: يجوز أن يكون مصدراً مؤكداً أو حالاً مؤكدة إمّا من المفعول أي معاينين أو معايَناً. وقال ابن الأثير: توهم بعضهم أن الكاف في قوله: كما ترون كاف التشبيه للمرئي، وانما كاف التشبيه للرؤية وهي فعل الرائي.

[٣٠٤] حديث: «مَنْ يُحْرَم الرّفقَ يُحْرَم الخَيْرَ»[3]

قال الشيخ أكمل الدين: الحرمان يتعدّى إلى مفعولين، يقال: حرمت الرجل العطية حرماناً، والمفعول الأول الضمير العائد إلى مَنْ، والثاني هو الرفق، والألف واللام لتعريف الحقيقة، وفي الخير للعهد الذهني والمعهود هو الخير المقابل للرفق وهو خير كثير.

[٣٠٥] حديث: «تصدقَ رجلٌ من دينارِهِ من دِرْهمِهِ من ثوبِهِ من صاعِ بُرِّهِ من صاعِ تَمْرِهِ... حتى قال ولَوْ بِشِقّ تَمْرةٍ»[4]

= في الرؤية ٤/٢٣٣ حديث ٤٧٢٩، ٤٧٣٠، والترمذي ـ صفة الجنة ـ باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى ٧/٢٦٥ ـ ٦٦ حديث ٢٦٧٥.

(١) أي تَضامُّون.

(٢) تُضامُون.

(٣) المسند ٤/٣٦٢، ٣٦٦، ومسلم ـ البر والصلة ـ باب فضل الرفق ١٦/١٤٥، ١٣٦، وابن ماجه ـ الأدب ـ باب الرفق ٢/١٢١٦ حديث ٣٦٨٧، وأبو داود ـ الأدب ـ باب الرفق ٤/٢٢٥ حديث ٤٨٠٩.

(٤) المسند ٤/٣٥٨، ٣٥٩، ومسلم ـ الزكاة ـ باب الحث على الصدقة وأنواعها وأنها حجاب من النار ٧/١٠٠ ـ ١٠١، والنسائي ـ الزكاة ـ باب التحريض على الصدقة ٥/٧٥ ـ ٧٦.

قال أبـو البقاء[1]: يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون أراد الشرط، أي: إنْ تصدق رجل ولو بشيء حقير من مالهٰ أثيب، وحذف حرف الشرط وجوابه للعلم به كما قال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾[2] تقديره: إن أقمت على الطاعة.

والوجه الثاني: أن يكون محمولاً على الدعاء فكأنه قال: رحم الله امرءاً تصدق كما قالوا: امرءاً اتّقى الله، أي: رحمَ اللهُ، وجعل الفاعل وهو قوله: وهو «رجل» مفسراً للمنصوب المحذوف.

ويحتمل وجها ثالثا: وهو أن يكون على الخبر، أي تصدق رجل من غيركم بكذا وكذا فأثيب، والغرض منه حثّهم على الصدقة وأن غيرهم تصدق بمثل ذلك فأثيب فحكمهم كحكمه. انتهى.

قال الـطيبي: قولـه تصـدق: لعـل الـظاهر ليتصدق رجل، ولام الأمر للغائب محذوف، ولو حمل تصدق على الفعل الماضي لم يساعد عليه قوله ولو بشق تمرة، ورجل، نكرة وضعت موضع الجمع المعرف فأفاد الاستغراق في إفراده وإن لم يكن في سياق النفي، ومن ثم لزم (مِنْ) في الحديث مراراً ولم يعطف، أي ليتصدق رجل من دينـاره ورجـل من درهمه وهلم جرا، ومِنْ: في ديناره يجوز أن تكون تبعيضية منصـوبـة المحـل، وديـناره ودرهمه تفسيراً، أي: ليتصدق ببعض ما عنده من هذا الجنس، وأن تكون ابتدائية متعلقة بالفعل فالإضافة في ديناره ودرهمه بمعنى اللام.

قال ابن مالك في شرح الكفاية: قد يقصد العطف مع حذف العاطف كقوله ﷺ: تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع تمره.

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: أكلت خبزاً لحماً تمراً، أراد: ولحماً وتمراً، ومثله قول الشاعر:

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٥٤.

(٢) سورة طه ١١٨. في أ هكذا: أن لا، من غير إدغام.

كيفَ أصبحتَ كيفَ أمسيتَ مِمَّا   يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ[1]

أراد قول: كيف أصبحت وكيف أمسيت فحذف المضاف وحذف العاطف.

وقوله: من سنّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها: قال التوربشتي: صوابه فله أجره والضمير يعود إلى مَنْ أي له أجر عمله وأجر من عمل بسنته، قال وظن بعضهم أن الضمير راجع إلى السنة ووهم فيه.

وقال الطيبي: ثبت في الرواية: أجرها، وجواب ما قال أن الإضافة يكفي في اشتقاقها أدنى ملابسة فإن السنة الحسنة لمّا كانت سبباً في ثبوت أجر عاملها أضيف الأجر إليها بهذه الملابسة كما إذا رأيت بناء رفيعاً فقلت: هذا بناء الأمير أولى، أو أن المضاف محذوف، أي: فله أجر عملها، فيكون من إضافة المصدر الى المفعول.

[٣٠٦] حديث: «**بينا هو يخطبُ إذْ عَرَضَ له في الخطبة فقال يدخل عليكم من هذا الباب أو من هذا الفجّ من خير ذي يمن**»[2]

قال أبو البقاء[3]: قوله: عرض له: تقديره: عرض له أن يقال كذا ثم حذفه وهذا كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ**﴾[4] أي بدا لهم رأي أو قول. وقوله: من خير ذى يمن: ذو: هنا بمعنى صاحب، وانما أفرد لأنه أراد من خير فريق صاحب يمن، وأراد بالصاحب الأهل الملازم والساكن كقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[5] ويجوز أن يكون «ذو» زائدة كما قال الكميت:

---

(١) قال ابن جنّي في الخصائص ١/ ٢٩٠: أنشده أبو الحسن، والشاهد أيضا بلا نسبة في الدرر ٢/ ١٩٣، والهمع ٢/ ١٤٠، وديوان المعاني ٢/ ٢٢٥، والأشموني ٣/ ١١٦.

(٢) المسند ٤/ ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٤.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٥٥.

(٤) سورة يوسف ٣٥.

(٥) سورة البقرة ٨٢.

إليكُمْ ذَوِي آل النّبي[1]

وقال الشمَّاخُ:

أطار بسالة عنه خِصَالاً وَأَدْمَجَ دمجَ ذِي شَطَنٍ بديعِ[2]

[٣٠٧] حديث: **«صيامُ ثلاثةِ أيامٍ مِنْ كلِّ شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة»**[3].

قال الطيبي: روينا اللفظ عن متقني مشايخنا برفع أيام وصبيحة على إضمار مبتدأ كأنه قال: هي أيام البيض عائداً على ثلاثة أيام، وصبيحة ترفع على البدل من أيام المتقدمة، هذا أولى ما يوجه في إعرابها.

[٣٠٨] حديث: **«الخيلُ معقودُ بِنَوَاصِيها الخيرُ الأجرُ والمغنمُ»**[4].

قال أبو البقاء[5]: «الأجر والمغنم» بدلان من الخير، أو خبر مبتدأ محذوف أي:

---

(١) الخصائص ٣/٢٧، والمفصل ٤٨، والخزانة ٢/٢٠٥، واللسان (ظمأ) ١/١١١، (ذو) ٢٠/٣٤٥، وهو بلا نسبة في المخصص ١٦/٤٥، والبيت بتمامه كما يلي:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وأَكْبُبُ.

(٢) لسان العرب (بدع) ٩/٣٥٣.

(٣) البخاري ـ الصوم ٤/٢٢٠ ـ ٢٢٢٤ حديث ١٩٧٥، والترمذي ـ الصوم ـ باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ٣/١٣٤ حديث ٧٦١، ٧٦٢ والنسائي ـ الصوم ـ كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ٤/٢٢١، وابن ماجه ـ الصيام ـ باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ١/٥٤٤ حديث ١٧٠٧، وأبو داود ـ الصوم ـ باب في صوم الثلاث من كل شهر ٢/٣٢٨ حديث ٢٤٤٩.

(٤) المسند ٤/١٠٤، ١٨٣، ٣٦١، والترمذي ـ الجهاد ـ باب ما جاء في فضل الخيل ٤/٢٠٢ حديث ١٦٩٤، والنسائي ـ الخيل ـ باب فتل ناصية الفرس ٦/٢٢١، وابن ماجه ـ الجهاد ـ باب ارتباط الخيل في سبيل الله ٢/٩٣٢ حديث ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، والدارمي ـ الجهاد ـ باب فضل الخيل في سبيل الله ٢/٢١١ ـ ٢١٢، والموطأ ـ الجهاد ٢/٤٦٧ حديث ٤٤.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٥٧.

هو الأجر والمغنم.

[٣٠٩] حديث: «**بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادة أن لا اله الا الله . . . . . . الحديث . .**»[١].

قال أبـو البقاء[٢]: يجوز شهادة بالجر وكذلك ما بعده على البدل من خمس، وبالرفع على تقدير هي، وبالنصب على إضمار أعني.

[٣١٠] حديث: «**قلت أبايعك على الإسلام، فشرط عليّ والنصح لكل مسلم**»[٣]

قال الكـرمـاني: والنصـح: بالجر عطفاً على الإسلام، ومثله يسمى بالعطف التلقيني، ويعني لقنـه رسول الله ﷺ أن يعطف والنصح على الإسلام وذلك كقوله تعـالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَتِي**﴾[٤]، ويجوز نصبه عطفاً على مقدر، أي شرط علي الإسلام والنصح.

[٣١١] حديث: «**بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة فلقنني فيما استطعت والنصح لكل مسلم**»[٥].

قال القرطبي: روينا قوله: فيما استطعت بفتح التاء على مخاطبته إيّاه وعلى هذا

---

(١) المسنـد ٤/٣٦٣، ٣٦٤، والبخـاري ـ الإيمان ١/٩، ومسلم ـ الإيمان ٢/١٧٦ ـ ١٧٨، والترمذي ـ الإيمان ٥/٥، والنسائي ـ الإيمان ـ باب على كم بني الإسلام ٨/١٠٧.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٥٧.

(٣) المسند ٤/٣٦١، ٣٦٤، والبخاري ـ الإيمان ـ باب النصيحة لله ولرسوله ١/٢٢.

(٤) سورة البقرة ١٢٤.

(٥) المسند ٤/٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٦، والبخاري ـ الإيمان ـ باب قول النبي (ص) الدين النصيحة لله ورسوله ١/٢٢، ومسلم في الإيمان ـ باب الدين النصيحة ٢/٣٩ ـ ٤١، والترمذي ـ البر والصلة ـ باب ما جاء في النصيحـة ٤/٣٢٤ حديث ١٩٢٥، والـدارمي ـ البيوع ـ باب في النصيحة ٢/٢٤٨ حديث ١، والنسائي ـ البيوع ـ باب البيعة على النصح لكل مسلم ٧/١٤٠.

فيكون من قول النبي ﷺ مخاطباً به فلا يحتاج جرير[1] إلى التلفظ بهذا القول. ورويناه بضم التاء للمتكلم، وعلى هذا فيكون النبي ﷺ أمره أن ينطبق بهذا اللفظ فكأنه قال له قل فيما استطعتُ، وعليه فيحتاج جرير إلى النطق بذلك امتثالاً للأمر.

مسند جَعْدَةَ بنِ خالد بن الصِّمَّة الجُشَمِي رضي الله عنه[2]

[٣١٢] حديث: «**أُتِيَ النبيُّ ﷺ برجلٍ، فقالوا هذا أراد أنْ يقتلك فقال له النبي ﷺ: لَمْ تَرَعْ ولو أردت ذلك لم يسلطك الله عليّ**»[3].

قال أبو البقاء[4]: حقيقة (لم) أنها تدخل على لفظ المستقبل فترد معناه إلى المضي كقولك: لم يقم زيد، معناه: ما قام، فعلى هذا قوله: لم تُرَعْ، أي روّعت، ومعلوم أنه قد ارتاع قبل ذلك، وإنما ذكر الماضي والمراد به المستقبل كما قال تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّموَاتِ**﴾[5]، أي فيفزع، وكذلك تقول: إنْ قمت قمت، أي إنْ تقم، ويجوز أن يكون الكلام على حقيقته ويكون المعنى: إنك لم تُفْزعْ فزعاً يتعقبه ضرر بك من جهتي لأني أعفو عنك، واعلم أنك لا تقدر على إنفاذ ما اردت.

مسند جُنْدُب بن عبدالله بن سفيان البَجَلِي رضي الله عنه[6]

[٣١٣] حديث: «**هل أنتِ إلاّ أصبع دَميتِ وفي سبيل الله ما لَقيتِ**»[7].

---

(١) هو جرير بن عبدالله البَجَلِي راوي الحديث هذا عن رسول الله ﷺ.

(٢) روى عن النبي ﷺ عند النسائي حديثاً واحداً سنده صحيح. طبقات ابن خياط ١/١٢٩، تهذيب ٢/٨١، أسد الغابة برقم ٧٥٠.

(٣) المسند ٣/٤٧١ بلفظه.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٥٧.

(٥) سورة النمل ٨٧.

(٦) له صحبة ليست بالقديمة، سكن الكوفة ثم البصرة، وقتل في فتنة ابن الزبير سنة ٦٤هـ - ٦٨٣م. طبقات ابن خياط ١/٢٥٨، أسد الغابة برقم ٨٠٤، تهذيب التهذيب ٢/١١٧، ابن سعد ٦/٣٥.

(٧) المسند ٤/٣١٢، والبخاري (فتح الباري) - الجهاد ٦/١٩ حديث ٢٨٠٢، ومسلم - الجهاد =

قال الكرماني: دميت: صفة للأصبع المستثنى من أعم عام الصفة، أي ما أنت بأصبع موصوفة بشيء إلا بأن دميت، كأنها لما توجعت خاطبها على سبيل الاستعارة أو الحقيقة معجزة مسليا لها، أي تثبّتي فإنك ما ابتليت بشيء من الهلاك والقطع سوى أنك دَمِيتِ ولم يكن ذلك هدْراً بل كان في سبيل الله ورضاه.

وقال الزركشي: ما: موصولة بمعنى الذي، أي الذي لقيته محسوب في سبيل الله.

وقال النووي: الرواية المعروفة بكسر التاء وبعضهم أسكنها.

[٣١٤] حديث: «**من صلّى الصبحَ فهو في ذمّةِ الله عزّ وجل فلا يطلبنكم الله من ذمته بشيء فإنه مَنْ يطلبه من ذمته بشيء يدركه ثم يكبّه على وجهه في نار جهنم**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يجوز في (يكبه) ثلاثة أوجه: أحدها: ضمّ الباء على أنه مستأنف أي هو يكبُّه، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنْصَرُونَ**﴾[٣]. والثاني: فتح الباء على أنه مجزوم معطوف على جواب الشرط. والثالث: كسر الباء جزماً أيضاً، وجاز فتح الباء وكسرها لالتقاء الساكنين كقولك: مدَّه ومدِّه، ودليل الجزم قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ**﴾[٤] انتهى.

= ـ باب ما لقي النبي ﷺ من أذى من المشركين والمنافقين ١٢/١٥٥.

(١) المسند ٤/٣١٢ ـ ٣١٣، ومسلم ـ المساجد ـ باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر ٥/١٥٨، والترمذي ـ الفتن ـ باب ما جاء من صلى الصبح فهو في ذمة الله ٤/٤٦٥ حديث ٢١٦٤، وابن ماجه ـ الفتن ـ باب: المسلمون في ذمة الله عز وجل ٢/١٣٠١ حديث ٣٩٤٥ ـ ٣٩٤٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٧٠.

(٣) سورة آل عمران ١١١.

(٤) سورة محمد ٣٨.

وقال غيره: يقال: كبّه إذا صرعه، وأكبّ هو على وجهه، ثلاثيّة متعدّ ورباعيّة لازم وهو من النوادر.

وقال الشيخ أكمل الدين: قوله: (فلا يطلبنّكم الله): ظاهره النهي عن مطالبة الله إياهم بشيء من عهده، لكن المعنى على نهيهم عما يوجب مطالبته تعالى إياهم بنقض عهده.

وقال الطيبي: الضمير في ذمته يجوز أن يعود إلى الله تعالى وإلى مَنْ.

مسند الحارث بن حسان البكري رضي الله عنه[1].

[٣١٥] حديث واقد، قوله: «فمرت به سحابتان سود فنودي منها»[2]

قال أبو البقاء[3]: المفرد يكون واحدا وجمعا ويذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً﴾[4] فجاء (ثقالا) على الجمع، ثم أعاد الضمير إليه على لفظ الواحد في قوله: (فَسُقْنَاهُ)، وقال تعالى: ﴿يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾[5] ف (بين) يقتضي الجمع ثم جعل الضمير مذكراً، ففي هذا الحديث ثنى السحاب، وقد استعمله على الإفراد، ويجوز أن يكون الواحد جمعاً ثم ثنّاه كما قالوا: إبلان لقيطتين من الإبل، فعلى هذا يكون قوله: سود: حمل على الجمع، وقد يقال سحابة وسحاب مثل تمرة وتمر، فيكون جنساً فيجيء الجمع على معناه.

مسند الحارث بن عبدالله بن أوس الثقفي

[٣١٦] حديث: أنّ عمر قال له: «أديت عن يديك سألتني عن شيء سألت عنه رسول

---

(١) صحابي، كان شريفاً مطاعاً، وكان مع الأحنف لما فتح خراسان، شهد يوم الجمل فقتل سنة ٣٦هـ - ٦٥٦م. الأعلام ٢/١٥٤، ابن خياط ١/١٥٢، تهذيب التهذيب ١/٢٧٦.

(٢) المسند ٣/٤٨٢ برواية: (فمرت سحابات سود).

(٣) إعراب الحديث النبوي ٧١.

(٤) سورة الأعراف ٥٧.

(٥) سورة النور ٤٣.

الله ﷺ لكني ما أخالف»[1].

قال ابن الجوزي: معنى (أديت عن يديك) ذهبتا.

مسند حَبَّة بن خالد الخُزَاعي رضي الله عنه

[٣١٧] حديث: «**لا تأيسا من الرزق ما تهززت رؤوسكما**»[2]

هو كقوله: قطعت رؤوس الكبشين، قال ابن مالك في شرح التسهيل: يختار في المضافين إلى متضمنهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الإفراد، وذلك أنهم استقلوا اثنتين في شيئين هما كشيء واحد لفظا ومعنى فعدلوا إلى غير لفظ التثنية فكان الجمع أولى لأنه شريكهما في الضم، ولذلك جاء القرآن نحو: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[3] و ﴿**فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾[4]، وفي الحديث: أزرةُ المؤمنِ إلى أنصافِ سَاقَيْهِ[5] وجاء لفظ الإفراد أيضا في الكلام الفصيح ومنه الحديث: (وَمَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا)[6]ولم يجيء لفظ التثنية إلا في الشعر.

---

(١) المسند ٣/٤١٦.

(٢) المسند ٣/٤٦٩، وابن ماجه ـ الزهد ـ باب التوكل واليقين ٢/١٣٩٤ حديث ٤١٦٥.

(٣) سورة التحريم ٤.

(٤) سورة المائدة ٣٨.

(٥) النسائي ـ الزينة ـ باب في موضع الإزار ٨/٢٠٦ ـ ٢٠٧، وأبو داود ـ اللباس ـ باب ما جاء في إسبال الإزار ٤/٥٦ حديث ٤٠٨٤، وابن ماجه ـ اللباس ـ باب موضع الإزار أين هو ٢/١١٨٢ حديث ٣٥٧٢.

(٦) ابن ماجه ـ الطهارة وسنتها ـ باب ما جاء في مسح الأذنين ١/١٥١ حديث ٤٤٠، وأبو داود ـ الطهارة ـ باب صفة وضوء النبي ﷺ ١/٢٦ ـ ٢٧ حديث ١٠٨.

مسند حارثة بن وهب الخُزَاعي رضي الله عنه [١] .

[٣١٨] حديث: «صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنّا قطّ وآمنه بمنى ركعتين»[٢]

قال ابن مالك[٣]: فيه استعمال قط غير مسبوقة بنفي، وهو ما خفي على كثير من النحويين، لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قط، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي وله نظائر انتهى.

وقال ابن هشام في المغني: من أعطى الشيء حكم المشبه له في لفظه دون معناه قول بعض الصحابة: قصرنا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية.

وقال الرضي: معنى قط الوقت الماضي عموماً وتختص بالنفي، وربما استعمل بدون النفي نحو: كنت أراه قط، أي: دائماً، وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو:

هل رأيت الذئب قطّ[٤]

وقال الكرماني: فإن قلت شرطه أن يستعمل بعد النفي قلت: ويختص بالنفي وربما استعمل بدون النفي نحو: كنت أراه قط، أي: دائماً، وقد استعمل بدونه لفظاً. قلت: أولا: لا يلزم ذلك وساق كلام ابن الحاجب، وثانيا: أنه بمعنى أبداً على سبيل المجاز وثالثاً: ما يقال إنه متعلق بمحذوف أي ماكُنَّا أكثر من ذلك قط، ويجوز أن تكون «ما» نافية خبر المبتدأ أو أكثر منصوباً على أنه خبر كان والتقدير: ونحن ما كنّا

---

(١) أخو عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه، من ساكني الكوفة، وله صحبة. أسد الغابة برقم ١٠٠٥، تهذيب التهذيب ٢/١٦٧، طبقات ابن خياط ١/٢٣٧، ابن سعد ٦/١٦.

(٢) المسند ٤/٣٠٦، ولا يوجد لفظ (قط) في أي من روايتي المسند.

(٣) شواهد التوضيح ١٩٣.

(٤) قيل هو لرؤبة أو العجاج ولكني لم أجد نسبه صراحة، انظر ابن عقيل ٢/٢٦٣، والمحتسب ٢/١٦٥، واللسان (مذق) ١٢/٢١٦، والمفصل ٥٥، والإنصاف ٦٩، والخزانة ١/٢٧٥، والهمع ٢/١١٧، والدرر ٢/١٤٨، والكامل ٢/٩٨، وتمامه: (جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط)، وفيه شاهد آخر على نعت مذق بجملة طلبية هي: هل رأيت الذئب قط ولذا قال النحاة إن نعت قط مضمر تقديره: مقول فيه، والجملة الطلبية في محل نصب مقول القول.

قط في وقت أكثر منا في ذلك الوقت ولا آمن منا فيه، وجاز إعمال ما بعد «ما» في ما قبلها إذْ كانت بمعنى ليس، كما جاز تقديم خبر ليس عليه.

وقوله: وآمنه: قال الكرماني: بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فعلاً ماضياً وفاعله الله، وضمير المفعول النبي ﷺ، والتقدير: وآمن الله نبيّه حينئذ. قال الحافظ ابن الحجر: ولا يخفي بُعْد هذا الإعراب.

قلت: هذا ذكره الأشرفي، وقال الطيبي: إنه مستضعف جدّا، وقال المظهري: ما: مصدرية ومعناه الجمع لأن ما أضيف إليه أفعل يكون جمعاً وآمنه: عطف على أكثر، والضمير فيه راجع إلى (ما)، والواو في قوله: ونحن: للحال، والمعنى صلى بنا والحال أنّا أكثر أكواننا في سائر الأوقات عدداً وأكثر أكواننا في سائر الأوقات أَمْناً، وإسناد الأمن إلى الأوقات مجاز.

[٣١٩] حديث: «**صليت مع النبي ﷺ الظهر والعصر بمِنى أكثر ما كان الناس وآمنه ركعتين**»[(١)].

قال أبو البقاء[(٢)]: أكثر وآمن: منصوبان نصب الظرف، والتقدير: زمن أكثر، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، أي أكثر كون الناس، وأما آمنه بالهاء فعائدة على آمن الناس، وهو مفرد، ويجوز أن يعود على الكون الذي أضيف أكثر إليه، وهو أوجه.

[٣٢٠] حديث: «**ألا أنبئكم بأهل الجنّة كلُّ ضعيف متضعَّف**»[(٣)]

---

(١) المسند ٤/٣٠٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٧٣، ٧٤.

(٣) المسند ٤/٣٠٦، ٣/١٤٥ بلفظ مختلف، والبخاري ـ الأيمان والنذور ١/٥٤١ حديث ٦٦٥٧، ومسلم ـ صفة الجنة ـ باب جهنم أعاذنا الله منها ١٧/١٨٦ ـ ١٨٧، وابن ماجه ـ الزهد =

قال أبو البقاء[1]: كلّ: مرفوع لا غير، أي هم كل ضعيف، وقال ابن الجوزي: متضعّف: بفتح العين، وهو الذي يستضعفه الناس.

مسند حِبَّان بن بُحٍّ الصّدائي رضي الله عنه[2].

[٣٢١] حديث: «**جعل أصابعه في الإناء فانفجر عيوناً**»[3].

قال أبو البقاء[4]: عيوناً: تمييز، وأصله: فانفجرت عيون الماء، وهو مثل قولهم: تصبب زيد عرقاً، ويجوز أن يكون المعنى: فصار الإناءُ عيوناً، مثل قوله: ﴿**وَفَجّرْنَا الأَرْضَ**﴾[5].

مسند حجّاج الأسلمي رضي الله عنه[6]

[٣٢٢] حديث: «**قلت يا رسول الله: مَا يُذْهِبُ عَنّي مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ قَالَ: غُرَّةُ عَبْدٍ أو أَمَةٍ**»[7].

قال أبو البقاء[8]: غرة: يرتفع بفعل محذوف تقديره يذهب ذلك عنك.

= - باب من لا يؤبه له ٢/١٣٧٨ حديث ٤١١٦، والترمذي - صفة جهنم باب ١٣ ج ٤/٧١٧ حديث ٢٦٠٥.

(١) إعراب الحديث النبوي ٧٤.

(٢) وفد على النبيﷺ وشهد فتح مصر. أسد الغابة برقم ١٠٢٦.

(٣) المسند ٤/١٦٨ - ١٦٩.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٧٤. (٥) سورة القمرة ١٢.

(٦) ابن مالك بن عويمر، مدني، كان ينزل العَرْج، له حديث واحد مختلف فيه، ذكره أبو البقاء في إعراب الحديث النبوي ٧٥. أسد الغابة برقم ١٠٨٧، تهذيب التهذيب ٢/١٩٩.

(٧) المسند ٣/٤٥٠، وأبو داود - النكاح ٢/٢٢٤ حديث ٢٠٦٤، والدارمي - النكاح ٢/١٥٧ والترمذي - الرضاع ٣/٤٥٩، والنسائي - النكاح ٦/١٠٨.

(٨) إعراب الحديث النبوي ٧٥.

مسند حذيفة بن أسيد رضي الله عنه(1)

[٣٢٣] حديث: «**لا تقومُ الساعةُ حتّى تَرَوْنَ عشرَ آياتٍ: طلوعَ الشمس من مغربها.... الى أن قال: وثلاثةَ خسوف: خسف بالمغرب... الحديث**»(2).

قال أبو البقاء(3): أمّا عشر وثلاثة فالنصب لا غير، وأما طلوع وخسف فيجوز فيه الرفع على تقدير «هي» والنصب على البدل من «عشر وثلاث». وفي هذا الحديث (حتى ترون) بالنون لا وجه له لأن حتى هنا بمعنى إلى أَنْ.

مسند حُذَيفة بن اليمان رضي الله عنهما(4)

[٣٢٤] حديث الدجال: «**إِنْمَا أَدْرَكَنّ واحدٌ مِنْكُمْ**»(5).

قال أبو البقاء(6): إمّا: مركب لأنها إنِ الشرطية زيدت عليها ما، وقوله: فمن أدرك

---

(١) أبو سريجة الغفاري، بايع تحت الشجرة، ونزل الكوفة وتوفي بها سنة ٤٢هـ - ٦٦٢م. طبقات ابن خياط ١/٧٢، أسد الغابة رقم ١١٠٨، ابن سعد ٦/١٥، تهذيب التهذيب ٢/٢١٩ وفيه أبو سريحة. بالحاء.

(٢) المسند ٤/٦ - ٧، ومسلم - الفتن وأشراط الساعة - باب ذكر الدجال ١٨/٦١ - ٦٢، وأبو داود في الملاحم - باب خروج الدجال ٤/١١٥ - ١١٦ حديث ٤٣١٥، وابن ماجه - الفتن - باب في الآيات ٢/١٣٤٧ حديث ٤٠٥٥، والترمذي - الفتن - باب ما جاء في الخسف ٤/٤٧٧ حديث ٢١٨٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٧٦.

(٤) من بني عَبْس، فتح هَمَذان والرَّيَّ والدِّينَوَر، توفي سنة ٣٦هـ - ٦٥٦م. الأعلام ٢/١٨٠ المعارف ٢٦٣، ابن خياط ١/١١٢، أسد الغابة برقم ١١١٣، تهذيب التهذيب ٢/٢١٩.

(٥) المسند ٥/٣٨٦ برواية (فإنْ أدركنّ واحداً منكم)، ومسلم - الفتن وأشراط الساعة ١٨/٦١ - ٦٢، وأبو داود - الملاحم والفتن - باب في خروج الدجال ٤/١١٥ - ١١٦ حديث ٤٣١٥. وهو في أ هكذا (إنما) من غير إدغام.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٨٠.

ذلك، والإشكال في إلحاق النون لفظ الماضي لأن حكمها أن تلحق المستقبل، فإن كانت هذه الرواية محفوظة فوجهها أنه لمّا أريد بالماضي المستقبل ألحق به نون التوكيد تنبيهاً على أصله، ولا يجوز أن يكون النون هذا ضمير جماعة المؤنث لأمرين:

أحدهما: أنه لم يتقدم في هذا الحديث جماعة مؤنث يرجع هذا الضمير إليه.

والثاني: أنه رفع ما بعده وهو قوله: واحدٌ منكم، وهذا مفرد مذكر.

وقوله (يقرؤه كلّ مؤمن كاتب وغير كاتب)[1] يجوز جر كاتب على الصفة لمؤمن، ورفعه صفة لكل أو بدلاً منه.

[٣٢٥] حديث: «**لا تقومُ الساعةُ حتى يكونَ أزهدُالناسِ بالدنيا لُكَع بن لكع**»[2].

قال الطيبي: هو غير منصرف للعدل والصفة.

قال الزمخشري في الفائق: هو معدول عن ألكع وأصله أن يكون للنداء كـ(فُسَق وغُدَر).

[٣٢٦] حديث: «**ما صليتَ ولو مِتَّ مِتَّ على غيرِ الفطرةِ التي فطرَ اللهُ عليها محمداً صلى الله عليه وسلم**»[3].

قال ابن مالك[4]: في قوله: ولو متّ متّ: شاهد على وقوع الجواب موافقاً للشرط

---

(١) المسند ٥/٣٨، ومسلم ـ الفتن وعلامات الساعة ـ باب ذكر الدجال ١٨/٦١، وأبو داود ـ الملاحم ـ باب في خروج الدجال ٤/١١٦ حديث ٤٣١٨.

(٢) المسند ٢/٣٢٦، ٣٥٨، ٣/٤٦٦، والترمذي ـ الفتن ـ باب ما جاء في أشراط الساعة ٦/٤٥٢ حديث ٢٣٠٥.

(٣) المسند ٥/٣٨٤ ـ ٣٩٦، والبخاري ـ الأذان ـ باب إذا لم يتم الركوع ـ ١/٢٠٠، السهو ـ باب تطفيف الصلاة ٣/٥٨ ـ ٥٩.

(٤) شواهد التوضيح ٢١٢.

لفظاً ومعنىً لتعلق ما بعده به وهو أحد المواضع التي يعرض فيها للفضلة توقف الفائدة عليها، فيكون لها بذلك من لزوم الذكر ما للعمدة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾[1]، فلولا (على إخلاء جواب لو المثبت من اللام، وهو مما يخفي على أكثر الناس مع أنه في مواضع من كتاب الله تعالى نحو: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِن قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾[2] و ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[3] و ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾[4].

قلت: قد يثبت اللام في رواية المسند، ثم قال ابن مالك: وفي قوله على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً ﷺ وجهان:

أحدهما: أن يكون الأصل على غير الفطرة التي فطرها، والضمير ضمير الفطرة وهو منصوب نصف المصدر ثم حذف لكونه منصوباً بفعل كما يقول عرفتُ العطيّة التي أعطيتها، أي أعطيت زيداً، والملامة التي لمت عمراً.

والثاني: أن يكون الأصل على غير الفطرة التي فطر الله عليها ثم حذفت (على) والمجرور بها لتقدم مثلها قبل الموصول، وفيه ضعف لعدم مباشرتها إياه وعدم تعلقها بمثل ما تعلقت به في الصلة، فلو باشرتها وتعلقت بمثل ما تعلقت به في الصلة زال الضعف كقولك: سلمت على الذي سلم زيد، ومثل هذا في الضعف قوله: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[5]فإن قلت: الجار الذي قبل ما مثل الذي بعدها مباشر لها ومتعلق بمثل ما تعلق به في الصلة قلت: قد ثبت لفظ (عليها) في رواية أحمد ولفظه: ولو متّ وهذه صلاتُك لمتّ على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً ﷺ.

---

(١) سورة الإسراء ٧.

(٢) سورة الأعراف ١٥٥.

(٣) سورة الأعراف ١٠٠.

(٤) سورة يس ٤٧.

(٥) سورة المؤمنون ٣٣.

[٣٢٧] حديث: «**لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها**»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: القياس التثنية في صحافها، قلت: الضمير عائد إلى الفضة ويلزم منه حكم الذهب بطريق الأولى كقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا**﴾(٢) وقوله: ما نالهم في الدنيا(٣) أي الكفار والممات يدل عليه.

[٣٢٨] حديث: «**انّ رجلاً حضره الموتُ فأوصى أهلَه إذا أنا متّ فاجمعوا حطباً ثم أوقدوا فيه ناراً حتى إذا أكلت لحمي وخلص إلى عظمي**»(٤)

قال أبو البقاء(٥): قوله: خلص بغير تاء يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون أراد الأكل لدلالة الفعل عليه، والثاني: أنه ذكّر النار لأن تأنيثها غير حقيقي أو أراد حَرْقَ النارِ أو عبّر بها عن العذاب.

وقوله: (قال: فَلِمَ فعلتَ؟ قال: خشيتك)(٦)، قال الكرماني: خشيتك: مرفوع بأنه مبتدأ محذوف الخبر أو بالقلب، وروى بالنصب على نزع الخافض أي لخشيتك.

وقال الزركشي: روي بالنصب والجرّ، والنصب أصلي عن ابن مالك، وكأن الكسر بتقدير مِنْ كما ثبت في رواية.

---

(١) المسند ٥/٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٧، والبخاري ـ الأطعمة ـ باب الأكل في إناء مفضض ٩/٥٥٤ حديث ٥٤٢٦، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٨٣٧.

(٢) سورة التوبة ٣٤.

(٣) هكذا في النسخة أ.

(٤) المسند ٥/٣٩٥، والبخاري ـ أحاديث الأنبياء ـ باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٦/٤٩٤ حديث ٣٤٥٢، ٦/٥١٤ حديث ٣٤٧٨، ٣٤٧٩، ١١/٣١٢ حديث ٦٤٨٠.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٨١.

(٦) المسند ٥/٣٩٥، والبخاري ـ أحاديث الأنبياء ـ باب ما ذكر عن بني إسرائيل ٦/٤٩٤ حديث ٣٤٥٢.

[٣٢٩] حديث: «إنّه صلى الله عليه وسلم أشركَ بين المسلمين: البقرةُ[1] عنْ سبعةٍ»[2].

قال أبو البقاء[3]: يجوز فيه رفع على معنى فقال: البقرة عن سبعة، والنصب على تقدير جعل البقرة عن سبعة.

[٣٣٠] حديث الشفاعة عنه وعن أبي هريرة رضي الله عنه «إنّما كنتُ خليلاً مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ»[4].

قال أبو البقاء[5]: الصواب «وراءُ» بالضم، لأن تقديره: من وراء ذلك أو من وراء آخر، فلما حذف المضاف إليه بناه على الضم كقبلُ وبعدُ، فإن كان الفتح محفوظاً احتمل أن تكون الكلمة مركبة مثل: شذرَ مذَر، وسقطوا بينَ بينَ. انتهى.

وقال الأندلسي في شرح المفصل: (وراءُ) كقبلُ وبعدُ إذا أريد بهاالغاية وأفردت عن الإضافة حتى صارت كبعض الكلمة بنيت وحركت بالضم قال الشاعر:

ولم يكن لقاؤك الاّ من وراء وراء[6]

---

(١) سقطت كلمة (البقرة) من أ ولا يصح الكلام بغيرها.

(٢) المسند ٥/٤٠٥، ١/١٥٢ بلفظ آخر، والدارمي ـ الأضاحي ـ باب البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ٢/٧٨، والنسائي ـ الأضاحي ـ باب ما تجزىء عنه البقرة من الضحايا ٧/٢٢٢، والترمذي ـ الأضاحي ـ باب في الاشتراك في الأضحية ٥/٨٧ ـ ٨٨ حديث ١٥٣٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٨١.

(٤) مسلم ـ كتاب الإيمان ١/١٨٦ ـ ١٨٧ حديث ٣٢٩.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٨٢.

(٦) الشاهد لعتي بن مالك العقيلي وتمامه:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلاّ من وراء وراء

وهو منسوب إليه في الكامل ١/٣٨، واللسان (ورى) ٢٠/٢٦٩، وهو بلا نسبة في الدرر ١/١٧٧، والهمع ١/٢١٠، وشرح شذور الذهب ١٠٣، وشرح التصريح ٢/٥٢، ومعاني القرآن ٢/٣٢٠.

وقال النووي: المشهور في قوله: من وراء وراء بالفتح بلا تنوين، ويجوز عند أهل العربية بناؤها على الضم، قال: وقد جرى هذا في كلام ابن الحافظ أي الخطاب بن صعبة والإمام الأديب أبي اليمن الكندي فرواهما ابن دحية بالفتح وادعى أنه الصواب فأنكره الكندي وادّعى أنّ الضم هو الصواب وكذا قاله أبو البقاء الصواب الضم لأن تقديره من وراء أو من ورائي آخر، قال فان صحّ الفتح قبل وقد أفادني هذا الطرف الشيخ الامام أبو عبدالله محمد بن أمية أدام الله نعمه عليه وقال الفتح صحيح وتكون الكلمة مؤكدة كشذر مذر وشغر بغروسقطوا بين بين فركبها وبناها على الفتح، قال: وان ورد منصوباً منوناً جاز جوازاً جيداً. انتهى.

وقال القرطبي: صحيح الرواية فيه بالمد والفتح في الهمزتين وكأنه مبني على الفتح لتضمنه الحرف كما قالت العرب: هو جاري بيت بيت أي بيتي الى بيته فكأنه قال في الحديث من وراء وراء ونحوه خمسة عشر وسائر الأعداد المركبة ومنه قولهم: هي همزة بين بين وآتيك صباح مساء ويوم يوم وتركوا البلاد حيث بيث نحو ذلك، وقد زعم بعض النحويين المتأخرين الصواب الضم فيهما واستدل على ذلك بما انشده الجوهري في الصحاح:

اذا أنا لم أوْمن عليك ولم يكن لقاؤك إلّا من وراءُ وراءُ[1]

قال القرطبي: ولا شك في أنّ السماع في هذا البيت بالضم فيهما، ووجهه ما نبه عليه الأخفش حيث قال: يقال: لقيته من وراءُ فترفعه على الغاية كقولك: من قبلُ ومن بعدُ فنبه على أن «وراءُ» الأولى إنمابنيت لقطعها عن الإضافة، وأما الثانية فيحتمل أن تكون كالأولى على تقدير حذف مِنْ لدلالة الأولى عليها، ويحتمل أن تكون الثانية تأكيداً لفظياً للأولى، ويجوز أن تكون بدلاً منها أو عطف بيان، وقد وجدت في أصل شيخنا أبي الصبر أيوب بن محمد النهري السبي من وراءَ وراءَ بتكرار من وفتح الهمزتين، وكان رحمه الله قد اعتنى بهذا الكتاب غاية الاعتناء، وقيده تقييداً حسناً،

---

(١) سبق ذكره في هذا الحديث.

ولا يصح أن يقال إن ذلك ينافي الوجه الأول لوجود مِنْ المضمنة في الوجه الأول وإنما محله على أن «وراء» قطعت عن الإضافة ولم يقصد مضاف بعينه فصارت كأنها اسم علم وهي مؤنثة فيجتمع فيها التعريف والتأنيث فتمنع الصرف.

وقال الجوهري: «وراء» مؤنثة لأنهم قالوا في تصغيرها: وريئة وعلى هذا فهمزتها ليست للتأنيث لأن همزة التأنيث لا تقع ثالثة، وقد وجدت في بعض المعلقات بخط معتبر قال الفراء: تقول العرب: فلان يكلمني من وراءَ وراءَ، بالنصب على الظرف، ومن وراءَ وراءُ: تجعل الأولى ظرفاً والثانية غاية، ومن وراءُ وراءُ: تجعلها غايتين، ومن وراء وراء: تضيف الأولى الى الثانية وتمنع الثانية من الجر ومن وراء وراء بالبناء.

وحكى ثعلب عن بعض الناس الضم، قالوا: من وراء وراء بالتنوين فيهما. انتهى.

قوله: تمرّ كمرّ الطير وشدِّ الرجال: قال أبو البقاء[1]: شد: هنا مجرورة معطوف على المجرور قبله والتقدير: وكشدِّ الرجالِ ثم استأنف فقال: تجري بهم أعمالهم أي: سرعتهم على قدر أعمالهم.

[٣٣١] حديث: «لا تكونوا إِمَّعَةً»[2].

قال في النهاية: هو بكسر الهمزة وتشديد الميم، والهاء للمبالغة وهمزته أصلية، ولا يستعمل ذلك في النساء فلا يقال: امرأة إمعة.

وقال الزمخشري في الفائق: وزنه فعَّلة ولا يجوز الحكم عليه بزيادة الهمزة لأنها ليست في الصفات افعله.

وقوله: يقولون إنْ أحسنَ الناسُ الخ، قال الطيبي: هو بيان وتفسير للإمّعة على

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٨٢.

(٢) الترمذي ـ كتاب البر والصلة ـ باب ما جاء في الإحسان والعفو ٤/٤٦٤ حديث ٢٠٠٧.

نحو قول الشاعر:

الألـمـعـيّ الـذي يظنّ بكَ الظْ ظَنَّ كَأَن قَدْ رأى وقـد سَمِـعَـا[1]

وقـولـه: وظنوا لأنفسكم أن تحسنوا، أي: أيها الناس ان تحسنوا متعلق بقوله وظّنوا، وجواب الشرط محذوف يدل عليه: إنْ تحسنوا وظّنوا على الإحسان أنفسكم إنْ أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا فلا تظلموا لأن عدم الظلم إحسان.

[٣٣٢] حديث: «**أخذَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بعضلةِ ساقي وقال هذا موضعُ الإزار فأسفلُ فإنْ أبيتَ فأسفلُ**»[2].

قال أبـو البقـاء[3]: قولـه: (فـأسفل) الأولى مرفوعة لأنها عطف على (موضع) تقديره: هذا موضع إزار فمكان أسفل ولا يجوز نصبه على الظرف إذْ ليس هنا ما يكون هذاظرفاً له، وإنما أراد نفس المكان، وكذلك أسفل الثانية مرفوعة والتقدير: فإن أبيت فهو أسفل.

[٣٣٣] حديث: «**ضرب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمثالاً واحدٌ وثلاثةٌ... الحديث**»[4].

قال أبو البقاء[5]: واحد وما بعده بالرفع وتقديره: هي واحدٌ، ولو نصب لجاز على تقدير أن يكون بدلاً من (أمثالاً).

---

(١) القائل أوس بن حجر.

(٢) المسند ٥/٣٩٦، ٤٠٠، وابن ماجه ـ اللباس ـ باب موضع الإزار أين هو ٢/١١٨٢ حديث ٣٥٧٢، والترمذي ـ اللباس ـ باب في مبلغ الإزار ٤/٢٤٧ حديث ١٧٨٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٧٦، ٧٧.

(٤) المسند ٥/٤٠٧.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٧٧.

[٣٣٤] حديث الساعة: «**ولكن أخبركُمْ بِشَرَائِطِها**»[١].

قال أبو البقاء:[٢]: هو جمع شروط وهو المعلق على الشرط كقولك: الطلاق مشروط الوقوع بالدخول مثلاً، وكذلك الساعة مشروطة بكذا وكذا أي إذا وجدت تلك الأشراط وجدت الساعة فقلبت الواو ياء في الجمع كعرقوب وعراقيب.

[٣٣٥] حديث الفتنة: «**قلت يا رسول الله الهدنةُ على دَخَن ما هي؟ قال: لا ترجعُ قلوبُ الناسِ على الذي كانت عليه**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: يرجع هنا مرفوع وفيه وجهان: أحدهما هو مستأنف لا موضع للجملة وهو تفسير للدخن على المعنى، والثاني: هو في موضع رفع أي هي لا ترجع، فأَنْ هنا مخففة من الثقيلة ونظير ذلك قوله: ﴿**أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعِ إِلَيْهِمْ قَوْلاً**﴾[٥].

[٣٣٦] حديث: «**تعرضُ الفتنُ على القلوبِ عَرْضَ الحصيرِ فأيُّ قلبٍ أنكرَهَا نَكَتَتْ في قلبه نكتةً بيضاءَ وأيّ قلبٍ أُشْرِبَهَا نَكَتَتْ فيه نكتةً سوداءَ حتى يصيرَ القلبُ على قلبين: أبيضَ مثل الصفا لا تضرُّه فتنةٌما دامتِ السمواتُ والأرضُ والآخر أسودَ مربدّاً مُخْجَياً**»[٦].

---

(١) المسند ٥/ ٣٨٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٧٧.

(٣) المسند ٥/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، ومسلم ـ الإيمان ـ باب أشراط الساعة ١/ ١٦٣، وأبو داود ـ الملاحم والفتن ـ باب ذكر الفتن ودلائلها ٤/ ٩٦ حديث ٤٢٤٦.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٧٨.

(٥) سورة طـه ٨٩ بلفظ (أَلَّا) بدل (أن لا).

(٦) المسند ٥/ ٣٨٦، ومسلم ـ الإيمان ـ باب ذكر الفتن التي تموج كموج البحر ٢/ ١٧١ ـ ١٧٣ ومخجياً: المشهور فيه الجيم قبل الخاء، وخجّى الكوز: أماله، انظر لسان العرب (خجا) ١٨/ ٢٤٥، والرواية في المسند: كالكوز مخجياً.

قال أبو البقاء[1]: قوله: (حتى يصير القلب) هنا جنس في معنى القلوب. وقوله: على قلبين: خبر يصير أي ينقسم قسمين. وقوله: أبيض منصوب كما نصب أسود مربدّاً مخجياً، ووجه النصب أن يكون بدلاً من قوله: على قلبين وكأنه قال: حتى تصير القلوب أبيض وأسود، ولو روى الجميع بالرفع جاز على تقدير: بعضها أبيض وبعضها أسود، ولو روى الجميع بالرفع جاز على تقدير: بعضها أبيض وبعضها أسود، ولو روى بالجر على البدل من قلبين جاز أي على قلب أبيض وقلب أسود مربدّاً. انتهى.

وقال القرطبي: قوله على قلبين أبيض: أي قلب أبيض فحذف الموصوف للعلم به وإقامة الصفة مقامه.

وقال النووي: مربدّاً: منصوب على الحال.

وقال القرطبي: قيد بثلاثة تقييدات: مربادّ مفعال من اربادّ مثل: مصفارّ من اصفارّ ومربدّ مثل: مسودّ ومحمرّ من اربدّ واسودّ واحمرّ، ومربئد بالهمز وكأنه من اربأد لغة، وقال بعض اللغويين: احمرّ الشيء فاذا قوي قيل: احمأرّ بالهمزة فعلى هذا تكون تلك الروايات صواباً كلّها.

وفي رواية: تعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً:

قال القرطبي: قيد بثلاثة تقييدات: بفتح العين المهملة والذال المعجمة وبضم العين ودال مهملة وفتح العين ودال مهملة فمعنى الأول: سؤال الإعادة كما يقال: غَفْراً غفراً أي: اللهمّ اغفر اللهمّ اغفر، ومعنى الثاني: أنّ الفتن تتوالى واحدة بعد أخرى كنسيج الحصير عوداً بازاء عودٍ أو كما تناول القضبان للناسج عوداً بعد عود، ومعنى الثالث قريب من هذا يعني أنّ الفتنة كلما مضت عادت كما يفعل ناسج الحصير كلما فرغ من موضع عود عاد إلى مثله، والمعنى الثاني أمكن وأنسق بما كتبته. انتهى.

(١) إعراب الحديث النبوي ٧٨.

وقوله: لا أبا لك: قال القربي: اللام فيه مقحمة وكذا في قولهم: لا يد لفلان بهذا الأمر، ولا تريد العرب بهذا الكلام نفي الأبوة حقيقة وانّما هو كلام جرى على ألسنتهم كالمثل، ولقد أبدع البديع حين قال في هذا المعنى:

يوحشني اللفظُ [ ] كلُّه ودُّ ويُكْرَهُ الشَّيْءُ ما مِنْ فِعْلِهِ بدُّ

هذه العرب تقول: «لا أبالك»، للشيء إذا أهمّ، و«قاتله الله»، ويريدون به الذم، و«ويل أمّه»، للأمر إذا أتمّ، والاعتبار في هذا أن تنظر إلى القول وقائله فإن كان وليّاً فهو الولاء وإن أخشن، وان كان عدوّاً فهو البلاء وإن أحسن.

وقال صاحب التجريد: هذه الكلمة تذكرها العرب للبحث على فعل الشيء ومعناها أن الانسان إذا كان له أب وحزبه أمر ووقع في شدة عاونه أبوه ورفع عنه الكَلّ فلا يحتاج من الجِدّ والاهتمام إلى ما يحتاج إليه حالة الانفراد وعدم الأب المعاون، فإذا قيل: لا أب لك فمعناه: جِدَّ في هذا الأمر وشمّرْ وتأهبْ تأهبَ مَنْ ليس له معاون.

وقال ابن فلاح في مغنيه: وأمّا قولهم: لا أب لك ففيه ثلاث لغات: لا أب لك، وعليه قول الشاعر:

أَبي الإِسْلامُ لَا أَبَ لي سِوَاهُ[1]

فيكون حذف الألف يدل على بناء النكرة معها على الفتح، و«لك»: يحتمل أن يكون خبراً أو صفة على اللفظ أو المحل أو بياناً لا خبراً ولا صفةً أي: أعني لك.

واللغة الثانية: لا أبالك، قال الشاعر:

---

(١) قائله: نهار بن تَوْسِعَة اليَشْكُري، وعجزه: إذا افتخروا بقيس أو تميم. انظر معجم شواهد النحو الشعرية ١٦١، ٦٣١ رقم ٢٦٨٤، وسيبويه والشنتمري ١/٣٤٨، والدرر ١/١٢٥، والكامل ٢/١١٦، وشرح المفصل ٢/١٠٤، وهو لعيسى بن عاتك الخطي في شعر الخوارج ١٣، وبلا نسبة في المفصل ٤١، والهمع ١/١٤٥.

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لَا أَبَا لَكُمُ[1]

وفيها ثلاثة أوجه: أحدها: أنها مثل الأولى والاسم مقصور نكرة مثل فتى، والفتحة مقدّرة على الألف، والثاني: أنك أضفت الاسم المنفي الى المجرور، واللام لتأكيد الاضافة، والاسم على هذا الوجه معرب لأنه مضاف إلى ما بعد اللام وهو مجرور بالإضافة لا باللام عند بعضهم لأنها زائدة، وعند بعضهم الجرّ باللام لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل وإن كان زائداً بدليل لست بزيد وسيفاً، وفي اللام مع الحكم بزيادتها تأكيد الإضافة وتهيئة دخول لا على المضاف لفصلها بين المضاف والمضاف إليه فكأنه نكرة، فثبوت الألف في المضاف يدل على أنه غير معتدّ بها وأنها مقحمة وتهيئتها لدخول (لا) على المضاف يدل على الاعتداد بها وإنما خصت اللام بتأكيد الإضافة دون غيرها من حروف الجر فلا يقال: لا أبا فيها، لأن الإضافة هنا بمعنى اللام فأباك بمعنى أبالك، فهي وان لم تكن موجودة بمنزلة الموجودة إذْ هي المؤكدة لمعنى الإضافة لإفادتها الملك والتخصيص في غير الإضافة.

وقدح ابن الحاجب على الإضافة وقال: لا يجوز أن يكون مضافاً لأنه لو كان مضافاً لكان معرفة، ولو كان معرفة لوجب رفعه وتكريره، وعنده أنه نكرة إلا أنه أعرب لأنه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل معناه، وهي نفي نسبة الأبوة أي المذكورة بعد اللام، ولا فرق عنده بين: لا أبَ لك، ولا أبَا لك في التنكير، والاعتراض عليه أنّا نقول: إنما يجب رفع المعرفة بعد لا وتكريرها إذا قصد تعريفها، فأمّا إذا كانت نكرة في المعنى فلا يلزم ذلك، ألا ترى إلى قوله: (لَا هَيْثَمَ اللّيلَةَ للمَطِيّ)[2] كيف

---

(١) قائله: جرير في ديوانه ٢١٢، وعجزه: لا يلقينكمُ في سوأة عمر. انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٩٧٨، وسيبويه والشنتمري ١/٢٢٦، ٣١٤، والكامل ٢/١٣٧، والأغاني ٨/٢٧٦٤، واللسان (أبي) ١٢/١٨ والدرر ٢/١٥٤، والمقتضب ٤/٢٢٩، ونوادر أبي زيد ١٣٩، والخزانة ١/٣٥٩، وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٣/٢١، والخصائص ١/٣٤٥، وابن عقيل ٣/١٧، والأشموني ٣/١٥٣، والهمع ٢/١٢٢.

(٢) الشاهد بلا نسبة في معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٣٧٤٥، وسيبويه والشنتمري ١/٣٥٤، =

عملت فيه «لا» لمّا كان في تقدير النكرة، فكذلك هنا إنما لم يرفع ولم يكرر لأنه في تقدير: لا مثلَ أبيك.

وأما تسويته بين: لا أبَ لك، ولا أبا لك فضعيف لأن الأول نكرة لعدم ما يدل على الإضافة، وأما الثاني فقد وجد فيه ما يدل على الإضافة، فلو سوينابينهما لكان الدال على الإضافة في تقدير العدم، والأصل صيانة الكلام عن الزيادة ما أمكن حمله على محمل صالح، فثبت أن ما صار إليه سيبويه ومن تابعه هو الحقّ.

اللغة الثالثة: لا أباك بغير لام قال:

.... وأيّ كريمٍ لا أباكِ يُخَلَّدِ[1]

وقال آخر:

أبالمَوتِ الّذي لا بدَّ أنّي ملاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفِيني[2]

وهذه أضعفها، وتوجهها أنها في تقدير التنكير كما تقدم، وأن اللام حذفت وهي مرادة، في حكم المنطوق به. انتهى.

= وأسرار العربية ٢٥٠، والمقتضب ٣٦٢/٤، والخزانة ٩٨/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، والأشموني ٤/٢، والهمع ١٤٥/١، وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١.

ونسب إلى رجل من بني دبير، وهيثم اسم رجل كان حسن الحداء، ويليه: ولا فتى مثل ابن خيبريّ، وابن خيبريّ هو جميل بن معمر صاحب بثينة نسبة الى جده الرابع.

(١) اللسان (أبي) ١٢/١٨، وصدره: وقد مات شمّاخ ومات مزرد. وذكر أنه من إنشاد أبي العباس المبرد في الكامل.

(٢) لأبي حَيَّة النميري، انظر همع الهوامع ١٩٧/٢، والدرر ١٢٥/١، واللسان (خعل) ٢٢٣/١٣، (أبي) ١٢/١٨، (فلا) ٢٢/٢٠، ومعجم شواهد النحورقم ٢٩٩٥، والشاهد ليس في ديوان الشاعر، ونسبة القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٤ لعنترة بن شداد وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٧٥/٤، وشرح المفصل ١٠٥/٢، والأشباه والنظائر ٦٢/٢، وشرح التصريح ٢٦/٢، والخصائص ٣٤٥/١، والكامل ٣٢٥/١.

[٣٣٧] حديث: «احصُوا لي كَمْ يَلْفِظ الإسلامَ»[١].

قال النووي: هو بفتح الياء المثناه من تحت، والإسلام منصوب مفعول«يلفظ» بإسقاط حرف الجرّ أي: يلفظ بالإسلام، وكم: هنا استفهامية، وتفسيرها محذوف تقديره: كم شخصاً يلفظ بالإسلام، وفي بعض الأصول تلفّظ بتاء مثناة من فوق وفتح اللام والفاء المشددة.

وقال القرطبي: عدّاه بنفسه لمّا حذف الباء في رواية، وفي أخرى بثبوت الباء لأنه محمول على «تكلم» المتعدي بحرف الجرّ فكأنه قال: عدد أي كم تكلم بالإسلام.

قوله: (ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة)[٢] قال النووي: كذا وقع في مسلم، وهو مشكل من جهة العربية، وله وجه وهو أن تكون مائة في الموضعين مجرورة على أن تكون الألف واللام زائدتين فلا اعتداد بدخولهما وفي رواية غيرمسلم: ستمائة إلى سبعمائة، وهذا ظاهر لا إشكال فيه من جهة العربية.

[٣٣٨] حديث الإسراء قوله: «ثمّ رَجَعَا عَوْدَهُمَا عَلَى بَدْئِهِمَا»[٣].

قال أبو حيان في «الارتشاف»: رجع عَوْدَه على بَدْئِه عند الكوفيين نصب على المصدر، أي عاد عوْدَه على بدئه، وأجاز بعضهم نصبه عل المفعول أي: ردّ عوده على بدئه، وأمّا عند أصحابنا فعلى الحال على التقديرات الثلاث في: (كلمته فاه إلى فيّ)[٤] على اختلاف قائليها، واذا انتصب على الحال لم يجز تقديم المجرور عليه

---

(١) المسند ٥/٣٨٤، ومسلم ـ الإيمان ـ باب ذهاب الإيمان آخر الزمان ٢/١٨٧، ١٧٩.

(٢) جزء من الحديث السابق نفسه، انظر المسند ٥/٣٨٤.

(٣) المسند ٥/٣٨٧.

(٤) وردت هذه العبارة بروايتين: الأولى(كلّمته فوه إلى فيّ) ولا إشكال فيها، والثانية (كلمته فاه إلى فيّ) وهي التي اختُلِف فيها: فسيبويه وجمهرة البصريين يعربون (فاه) حالاً وإن كان اسماً جامداً معرفاً بالاضافة لأنه بمنزلة اسم مشتق منكر، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه، =

لأنه من جملته، وانكان مفعولاً جاز، ويجوز رفع عوده فاعلاً برجع أو مبتدأ خبره (على بدئه) وعلى هذين يجوز تقديمه على عوده.

وقال الرضي: قولهم: على بدئه متعلق بعوده أو يرجع، والحال مؤكدة، والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول أي عائد على ما ابتدأه. ويجوز أن يكون عوده مفعولاً مطلقاً لرجع أي: رجع على بدئه عوده المعهود، كأنه عهد منه أن لا يستقر على ما ينتقل إليه بل يرجع إلى ما كان عليه قبل، فيكون نحو قوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فِعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾[1].

وقال أبو علي الفارسي: إن هذا المصدر منصوب على أنه مفعول مطلق للحال المقدر، أي: رجع عائداً عوده، وهو مضاف إلى الفاعل وقاله السخاوي في شرح المفصل.

[٣٣٩] حديث: «من سنّ خيراً فاستُنَّ به كان له أجرُه ومن أجورِ مَنْ يتبعُهُ غيرَ منتقَصٍ من أجورهم شيئاً»[2].

قال أبو البقاء[3]: شيئاً: منصوب وفيه وجهان: أحدهما: هو واقع موقع المصدر كقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾[4]، والثاني: أن يكون مفعولاً به، فعلى هذا يكون قوله: من أجورهم شيئاً: فيه وجهان: أحدهما: يتعلق بمنتقص، والثاني: يكون صفة لشيء قدمت فصارت حالاً.

= لأنه نكرة في التقدير، أي: فاه موجها إلى فيّ. أما الكوفيون فيعرفون (فاه) مفعولاً به لاسم فاعل محذوف يقع حالا، والتقدير عندهم: كلمته جاعلا فاه إلى فيّ. وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة: فمنعه الجمهور وأجازه ابن هشام.

(١) سورة الشعراء ١٩.

(٢) المسند ٥/٣٨٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٧٩.

(٤) سورة آل عمران ١٢٠.

[٣٤٠] حديث: «**إنّ حَوضي لأبعدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: وقع في هذه الرواية من عدن، وهو صحيح، لأنّ «أبعد» أفعل يحتاج إلى مِنْ، ومِنْ الأولى تتعلق بأبعدَ، ومن عدن يتعلق بأيلة، أي أبعد من أيلة بعيدة من عدن، فالجار والمجرور حال من أيلة.

وقوله فيه: (ليست لأحد غيركم): يجوز جرّ غير على الصفة لأحد أو على البدل منه، ونصبه على الاستثناء. انتهى.

وقال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: قوله: من عدن بدل من أيلة بتكرير العامل، ويجوز أن يكون تقديره: من أيلة إلى عدن ومن عدن إلى أيلة لبيان الطول والعرض حذف للاختصار، قلت: وما قاله أبو البقاء هو الصواب.

[٣٤١] حديث: «**مَنْ قالَ لا إلَهَ إلاّ الله ابتغاءَ وجهِ الله ختمَ له بها دخل الجنة، ومن صام يوماً ابتغاء وجه الله ختم له بها**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: إنّما أنّث الضمير لأنه أراد العبادة أوالخصلة أو النية الصالحة.

[٣٤٢] حديث: «**أما رأيت العارض الذي عرض له قُبيلُ**»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: هو تصغير قبل، ويراد به في مثل هذا قرب الزمان، وهو مبني على الضم كما أن مكبره كذلك لقطعه عن الإضافة.

---

(١) مسلم ـ الطهارة ـ باب استحباب إطالة الغرة ٣/١٣٦ ـ ١٣٧، وابن ماجه ـ الزهد ـ باب ذكر الحوض ٢/١٤٣٨ حديث ٤٣٠٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٧٩.

(٣) المسند ٥/٣٩١.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٨٠.

(٥) المسند ٥/٣٩١.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٨٠.

[٣٤٣] حديث: «فلما رآني قال: قُمْ يا نَوْمَان»[١].

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: خَصّوا بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره إلا في ضرورة، من ذلك يا نومان ويا ملأمان بمعنى يا عظيم اللؤم، ويا مكرمان بمعنى يا عظيم الكرم، ويا نَوْمان بمعنى يا كثير النوم، وهذه صفات مقصورات على السماع بإجماع.

[٣٤٤] حديث: «فأقول ربّ أُصَيْحَابي أُصَيْحَابي»[٢].

قال بعضهم: هذا تصغير الخير وهو التعطف.

فائدته: قال النووي: المشهور في استعمال حذيفة بن اليمان بالنون من غير ياء بعدها وهو لغة قليلة والصحيح اليماني بالياء.

مسند حسّان بن ثابت رضي الله عنه[٣]

[٣٤٥] حديث: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوّارات القبور»[٤].

قال الشيخ جلال الدين المحلي في «شرح المنهاج»: الدائر على ألسنة الناس ضم زاي زوارات جمع زوار جمع زائرة سماعاً لا قياساً.

---

(١) مسلم ـ الجهاد ـ ٣/١٤١٤، ١٤١٥ حديث ٩٩.

(٢) المسند ٥/٣٨٨، ٣٩٣، ومسلم ـ الفضائل ـ باب في حوض نبينا ﷺ ٥/٥٥ ـ ٦٦ بلفظ مختلف، وابن ماجه ـ الزهد ـ باب ذكر الحوض ٢/١٤٤٠ حديث ٤٣٠٦.

(٣) شاعر رسول الله ﷺ، عاش في الجاهلية ستين وفي الإسلام ستين.

(٤) المسند ٣/٤٤٢ ـ ٤٤٣، والترمذي ـ الجنائز ـ باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء ٣/٣٧١ حديث ١٠٥٦، وابن ماجه ـ الجنائز ـ باب ما جاء في النهي عن زيارة القبور ١/٥٠٢ حديث ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦.

مسند الحسن بن علي رضي الله عنه(1)

[٣٤٦] حديث: «**إنْ كان رسـولُ الله صلى الله عليـه وسلم لَيَبْعَثُهُ ويُعطِيه الرايةَ فلا ينصرفُ حتى يفتحَ له**»(2).

قال أبـو البقـاء(3): الصـواب فتـح اللام ورفع الفعل، وإنْ مخففة من الثقيلة والأصل: إنّه كان.

[٣٤٧] حديث القنوت قوله: «**وَلاَ يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ**»(4) رواه البيهقي هو بكسر العين، وغلط بعض أعلام العصر فقال: إنه بضمّها من باب نصر ينصُر وهو غلط صريح.

وعزّ لها ثلاثة استعمالات: يكون بمعنى ضد الذلّ، وهذه مضارعها بالكسر، وبمعنى الصعـوبـة وهـذه مضـارعهـا بالفتـح، وبمعنى المغـالبة نحو ﴿**وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**﴾(5) وهذه هي التي مضارعها بالضم، وقد ألفت في المسألة مؤلفاً وتكلمت فيها آنفاً وهي مودعة في الفتاوي(6).

---

(١) ولد في المدينة سنة ٣هـ، دخل أصبهان غازياً، سلم الأمر لمعاوية بعد مقتل أبيه، وتوفي سنة ٥٠هـ - ٦٧٠م. الأعلام ٢/٢١٤، أسد الغابة برقم ١١٦٥، سير أعلام النبلاء ٣/١٦٤، ابن خياط ١/١٢، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٥.

(٢) المسند ١/١٩٩.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٨٣.

(٤) المسند ١/١٩٩ - ٢٠٠، وابن ماجه - إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في القنوت في الوتر ١/٣٧٢ حديث ١١٧٨، وأبو داود - الصلاة - باب القنوت في الوتر ٢/٦٣ حديث ١٤٢٥، والدارمي - الصلاة - باب الدعاء في القنوت ١/٣٧٣ حديث ٢٢١، والترمذي - الصلاة - باب ما جاء في القنوت في الوتر ١/٣٢٨ حديث ٤٦٤.

(٥) سورة ص ٢٣.

(٦) فتاوي السيوطي.

مسند الحكم بن حزن رضي الله عنه(١)

[٣٤٨] حديث: «**قَدِمْتُ على رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم سابعَ سبعةٍ أو تاسعَ تسعةٍ**»(٢).

قال أبو البقاء(٣): الجيد النصب على الحال، والمعنى: أحد سبعة أو أحد تسعة كقوله تعالى: ﴿**إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ**﴾(٤) ويجوز الرفع على تقدير: وأنا سابعُ سبعةٍ فيكون خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال.

مسند حكيم بن حزام رضي الله عنه (٥)

[٣٤٩] حديث: «**أسلمت على مات سلف لك من خير**»(٦).

قال الكرماني: أي مع ما سلف لك أو مستعلياً.

مسند حنظلة بن الربيع الكاتب(٧)

[٣٥٠] حديث: «**يا حنظلةُ ساعةً وساعةً**»(٨).

---

(١) الحكم بن حَزْن الكُلَفِي من بني تميم، كانت له صحبة، وحدّث عن النبي ﷺ. أسد الغابة برقم ١٢٠٩، تهذيب التهذيب ٢/٤٢٥.

(٢) المسند ٤/٢١٢.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٨٣.

(٤) سورة التوبة ٤٠.

(٥) ابن أخي خديجة زوج النبي ﷺ، له أحاديث في الكتب الستة، ولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة، مات سنة ستين وهو ابن عشرين ومائة. الإصابة ١/٣٤٩.

(٦) المسند ٣/٤٠٢ برواية (أسلمت على ما أسلفت من خير)، ٣/٤٣٤ برواية: (أسلمت على ما سبق لك من خير) وفتح الباري ـ الأدب ١٠/٤٢٤ حديث ٥٩٩٢، ومسلم ـ الإيمان ١/١١٣، ١١٤ حديث ١٩٤، ١٩٥.

(٧) كان من كتاب النبي ﷺ، شهد القادسية، ومات في خلافة معاوية سنة ٤٥هـ. الأعلام ٢/٣٢٢، ابن خياط ١/٩٧، أسد الغابة ١٢٨٠، تهذيب التهذيب ٣/٦٠، ابن سعد ٦/٥٥.

(٨) المسند ٤/٣٤٦ بلفظه، ومسلم ـ التوبة ٤/٢١٠٦، ٢١٠٧، حديث ١٢، ١٣ والترمذي صفة القيامة ٤/٦٦٦، ٦٦٧ حديث ٢٥١٤.

قال أبو البقاء[1]: يجوز النصب على معنى تَذْكُرُ ساعةً وتَلْهُو ساعة، والرفع على تقدير: لنا ساعةٌ، ولله ساعةٌ. انتهى.

وقوله (رَأْيَ عَيْنٍ)[2]: قال الزمخشري في الفائق: منصوب بإضمار نرى، ومثله: حمداً لله.

وقوله (وفي الذكر): قال الطيبي: عطف على خبر كان الذي هو (عندي).

مسند خارجة بن حُذافة رضي الله عنه[3]

[٣٥١] حديث: «إنَّ اللهَ أمركم بصلاةٍ هي خيرٌ لكم من حُمُرِ النّعم الوتر»[4].

قال الطيبي: (الوتر) يحتمل أن يكون مجروراً بدلاً من صلاة، وأن يكون مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف.

مسند خالد بن الوليد رضي الله عنه[5]

[٣٥٢] حديث الضب، قوله: «فقالت امرأة [مِنَ] الحضور»[6].

قال الكرماني: فان قلت الحضور جمع الحاضر، فلا مطابقة بين الصفة

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٨٤.

(٢) جزء من حديث ٣٥٠ نفسه، ونصه: (فذكرنا الجنة والنار حتى كانا رأي عين).

(٣) هو خارجة بن حذافة بن غانم، من بني كعب بن لؤي، من الشجعان شهد فتح مصر، وتوفي سنة ٤٠ للهجرة. الإصابة ١/٣٩٩.

(٤) أبو داود - صلاة الوتر ٢/٦١ حديث ١٤١٨، والترمذي - أبواب الوتر ٢/٣١٤ حديث ٤٥٢، والدارمي - الصلاة - باب الوتر ١/٣٧٠، وابن ماجه - إقامة الصلاة - باب ما جاء في الوتر ١/٣٦٩.

(٥) سيف الله، الفاتح الكبير، أسلم قبل فتح مكة سنة ٧هـ، دعاه عمر ليوليه فأبى، توفي بحمص وقيل بالمدينة سنة ٢١هـ. الأعلام ٢/٤٢، طبقات ابن خياط ١/٤٢، أسد الغابة رقم ١٣٦٩!.

(٦) المسند ٤/٨٨ - ٨٩ بلفظ مختلف وهو (فقال بعض النسوة) بدون كلمة (الحضور) وفتح الباري - الأطعمة ٩/٥٣٤ حديث ٥٣٩١ بلفظ، (فقالت امرأة من النسوة الحضور).

والموصوف في التأنيث، قلت: بعد تسليم أنه جمع لفظ المذكر، المطابقة حاصلة؛ إنـه جمع الحاضر الذي هو بمعنى ذي الحضور، فهو مصدر بمعنى الحاضرات، ولوحظ صورة الجمع في اللفظين، إذ لا يلزم من الإسناد المذكور التأنيث.

قال الجـوهـري في «صحـاحـه»: قولـه تعـالى: ﴿إِنَّ رَحْمَـةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1] لم يقل قريبة، لأن ما لا يكون تأنيثه حقيقياً يجوز تذكيره.

قوله: (أحرام الضب؟)[2]: قال الكرماني: هو نحو أقائم زيد، يجوز فيه الأمران[3].

مسند خَبَّاب بن الأَرَتِّ رضي الله عنه[4]

[٣٥٣] حديث: «شكونا إلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم حرَّ الرمضاءِ فلم يشكنا»[5].

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في «التعليقة»: هو ماضي أشكيته اذا أزلت شكايته، والهمزة فيه للسلب، كأعربت معدته اذا أزلت فسادها وأعجمت الكتاب اذا أزلت عجمته بالنقط.

---

(١) سورة الأعراف٥٦.

(٢) جزء من الحديث ٣٥٢ نفسه، وهو في المسند بلفظ: (أحرام هو).

(٣) الأمـران هما: الأول: حرام: مبتدأ، والضب: فاعل سدّ مسدّ الخبر، والثاني: حرام: خبر مقدم، والضب: مبتدأ مؤخر.

(٤) أول من أظهر إسلامه وعذّب عذاباً شديداً، شهد بدراً وما بعدها، ونزل الكوفة ومات بها سنة ٣٧ للهجرة. انظر الإصابة ١/٤١٦.

(٥) المسند ٥/١٠٨ بدون كلمة (حر)، ومسلم ـ المساجد ـ مواضع الصلاة ١/٤٣٣ حديث ١٩٠، ١٨٩، والنسائي ١/٢٤٦، وابن ماجه ١/٢٢٢، وفي المسند ٥/١١٠ بلفظ (شكونا إلى النبي ﷺ شدة الرمضاء).

[٣٥٤] حديث: «ما أنفقَ المؤمنُ مِنْ نَفَقةٍ إلاّ أُجِرَ فِيهَا إلاّ نفقةً في هذا الشراب»[١].

قال الطيبي: (نفقة) منصوب على الاستثناء من الكلام الموجب، إذ المستثنى منه مستثنى من كلام منفي، فيكون موجباً، وهذا للتحقير.

[٣٥٥] حديث: «قُتِل مصعب بن عمير يومَ أحد، فلم يتركْ إلاّ نَمِرَةً، كنّا إذا غطينا بِهَا رأسَه خرجتْ رِجْلاه، وإذا غطّى رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ»[٢].

قال ابن مالك[٣]: المشهور واذا غطينا رجليه، ولا إشكال فيه. وفي بعض النسخ المعتمد عليها: (وإذَا غطّى رجليه) وفيه إشكال ظاهر، لأن غطّى يقتضي مرفوعاً، ولم يذكر بعده غير (رجليه) فكان حقّه الرفع، والوجه في نصبه أن يكون (غطى) مسنداً الى ضمير النمرة على تأويل كفن، وتضمين غطى معنى كسى، أو إلى ضمير الميت، وتقدير (على) جارة لرجليه، أو إلى ما دلّ عليه (غطى) من المصدر، فإن نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به جائز عندي وعند الأخفش والكوفيين، ولكن بشرط أن يلفظ به مخصصاً، أو ينوي ويدل على تخصيصه قرينة، وقرينة التخصيص هنا موجودة، وهي وصف الراوي النمرة بعدم الشمول والافتقار الى جذبها من علو وسفل، فحصل بذكر التغطية تخصيص.

[٣٥٦] حديث: «قد كان مَنْ قبلكم لَيُمْشَطَنَّ بمشاطِ الحديدِ ما دونَ عِظَامِهِ»[٤].

قال ابن مالك[٥]: فيه شاهد على وقوع الجملة القسمية خبراً، لأنّ التقدير: قد

---

(١) المسند ١٠٩/٥، ١١٠ بلفظ مختلف، وفتح الباري - كتاب المرضى ١٢٧/١٠ حديث ٥٦٧٢، والترمذي - صفة القيامة ٦٥١/٤ حديث ٢٤٨٣.

(٢) المسند ١٠٩/٥، ١١١، ١١٢، وفتح الباري - الجنائز ١٤٢/٣ حديث ١٢٧٦، والنسائي - الجنائز - باب القميص في الكفن ٣٨/٤، والترمذي ٦٩٢/٥.

(٣) شواهد التوضيح ١٦٩، ١٧٠.

(٤) المسند ١٠٩/٥ واللفظ مختلف، وفتح الباري - مناقب الأنصار ١٦٥/٧ حديث ٣٨٥٢ وأبو داود - الجهاد - باب الأسير يكره على الكفر ٤٧/٣ حديث ٢٦٤٩.

(٥) شواهد التوضيح ١٦٢ - ١٦٥.

كان من قبلكم والله ليمشطنّ، وهذا في خبر (كان) غريب، وإنما يكثر في خبر المبتدأ كقوله تعالى: ﴿والَّذينَ هاجَرُوا في اللهِ من بَعْد مَا ظُلِمُوا لَنُبوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيا حَسَنَةً﴾[1]، وقوله ﷺ: (ليهلكنّ ثم لا يكون قيصر)، وفي هذا حجّة على الفراء في منعه أن يقال: زيد ليفعلنّ.

وقال الزركشي: يقال مُشْطُ ومِشَاط كرمح ورماح، وخُفّ وخِفاف، وزُجّ وزِجاج.

قال الصغاني في «شوارد اللغات»: ولم يذكر الجوهري في الجمع الاّ أمشاط.

مسند دُكَيْن بن سعيد رضي الله عنه[2]

[٣٥٧] حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمرَ: قُمْ فَأَعْطِهِمْ، فقال عمرُ: يا رسولَ اللهِ سمعٌ وطاعةٌ»[3].

قال أبو البقاء[4]: في هذه الرواية بالرفع، ووجهه أنه حذف الخبر والتقدير عندي سمع وطاعة، أو أنا ذو سمع وطاعة.

قوله: (قال شأنَكم) بالنصب على الاغراء، أي افعلوا شأنكم.

مسند رافع بن خَدِيج رضي الله عنه[5]

[٣٥٨] حديث: «مـا أنهـر الدم وذُكِر اسمُ اللهِ عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ»[6]،

---

(١) سورة النحل ٤١.

(٢) دُكَيْنُ بن سعيد الخَثْعَمِيّ، ويقـال المُزَني، له صحبة، وعداده في أهل الكوفة. أسد الغابة ١٥١٥، ابن خياط ١/٢٨٨، تهذيب التهذيب ٣/٢١٢، ابن سعد ٦/٣٨.

(٣) المسند ٤/١٧٤ برواية: سمعاً وطاعةً.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٨٥.

(٥) عرض نفسه يوم بدر فرده النبي (ص) لصغره، شهد أحداً والخندق وغيرهما، توفي سنة ٧٤هـ ـ ٦٩٣م. الأعلام ٣/٣٥، ابن خياط ١/١٨٥، المعارف ٣٠٦.

(٦) المسند ٤/١٠٤، وفتح الباري ـ كتاب الشركة ـ باب قسمة الغنم ٥/١٣١ حديث ١٤٩١، =

وحـديث: «ما من الناس أحدٌ إلّا أخطأ أو همّ بخطأٍ ليس يحيىٰ بن زكريا»
وحديث: «يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانةَ والكذبَ».

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: من أدوات الاستثناء ليس، وهي على فعليتها وعملها، إلا ان المرفوع بها لا يكون إلّا مستتراً، لأنهم قصدوا أن لا يليها (إلّا) لأنها أصل الأدوات الاستثناء، والمستثنى بها واجب النصب لمقتضى الخبرية. ومن الاستثناء بها قوله ﷺ: (يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب)، أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه الإعراب، والتقدير المعنوي: يطبع على كل خلق إلّا الخيانة والكذب. انتهى.

وقد ذكروا أن هذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو، وذكل أنه جاء الى حماد بن سلمه يكاتب الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: (ليس من أصحابي أحد الاّ ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، انما هذا استثناء، فقال: والله لأطلبنّ علماً لا تلحنني معه، ثم مضى ولزم الأخفش[1] وغيره.

[٣٥٩] حديث: «نهى عن المزابنةِ التمر بالتمر»[2].

قال أبو البقاء[3]: يجوز فيه الجر على البدل، والنصب على إضمار أعني، والرفع على إضمار هي بيع التمر بالتمر.

= ومسلم ـ الأضاحي ٨١/٤، وأبو داود ـ الضحايا ١٠٢/٣، وابن ماجه ـ الذبائح ١٠٦١/٢، والنسائي ـ الضحايا ٢٢٦/٧.

(١) ذكر في المغني أن سيبويه لزم الخليل، انظر المغني ٣٨٧.

(٢) المسند ١٤٠/٤، وفتح الباري ـ المساقاة ٥٠/٥ حديث ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ومسلم تحريم بيع الرطب بالتمر حديث ٧٢ من كتاب البيوع، والنسائي ـ البيوع ـ باب بيع العرايا ٢٦٧/٧ ـ ٢٦٨، والترمذي ـ البيوع ـ ٥٩٦/٣ حديث ١٣٠٣، والموطأ ـ البيوع ـ ٦٢٤/٢.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٨٦.

[٣٦٠] حديث: «**الحُمَّى مِنْ فَوْرِ جهنم فَابْرِدُوها بالماءِ**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الصواب وصل الهمزة وضم الراء، والماضي برد، وهو متعدّ يقال: برد الماء حرارة جوفي، وقال الشاعر:

وعطّلْ قلوصي في الركابِ فإنّها ستُبْرِدُ أكباداً وتُبْكِي بَوَاكِيَا[٣]

انتهى.

وحكى القاضي عياض في «المشارق»: فتح الهمزة وكسر الراء والماضي أبرد وحكاها الجوهري، وهي لغة رديئة.

[٣٦١] حديث القسامة. قوله: «**اسْتَحِقُّوا صاحبَكم أو قتيلَكم بأَيْمانٍ خمسينَ مِنْكُم**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: (خمسين) بدل من (أيمان)، قال: وقوله (فتبرئكم يهود بخمسين يمين) الصواب (يميناً) بالنصب، لأنه تمييز للعدد، ولا وجه للجرّ، و(منكم) نعت لأَيْمان، وليس المراد بالأيمان خمسين على الإضافة، لأن المعتبر عدد الأيمان لا عدد الحالفين.

[٣٦٢] حديث: «**إن جبريلَ أو ملكٌ جاء إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال: ما**

---

(١) المسند ٤/١٤١، ومسلم ـ السلام ٤/١٧٣٣ حديث ٨٣، والترمذي ـ الطب ٤/٤٠٤ حديث ٢٠٧٣، والدارمي ـ الرقاق ـ باب الحمى من فيح جهنم ٢/٣١٦.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٨٦، ٨٧.

(٣) قائله: مالك بن الريب، وهو أحد أبيات قصيدة طويلة قالها حين حضرته المنية، انظر لسان العرب (برد) ٤/٤٩.

(٤) المسند ٤/١٤٢، والبخاري ـ الأدب ـ ١٠/٥٣٥، ٥٣٦ حديث ٦١٤٣، وأبو داود ـ الديات ـ ٤/١٧٧ ـ ١٧٨ حديث ٤٥٢٠، ٤٥٢١، والنسائي ـ القسامة ـ باب تبرئة أهل الدم من القسامة.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٨٧.

تَعُدُّون مَنْ شَهِدَ بدراً فِيكُم»[1]

قال أبو البقاء[2]: كذا وقع في هذه الرواية (ملكٌ) بالرفع، والجيد النصب عطفاً على اسم إنّ، وأمّا الرفع فله وجهان:

أحدها: أن يكون مبتدأ و«جاء» خبره، وخبر إنّ محذوف دل عليه (جاء)، أو ملك جاء.

والثاني: تخريجه على مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون العطف على موضع إنّ.

وقوله (ما تعدُّون من شهد بدراً): ما: هنا اسم استفهام، والتقدير: أيّ قوم تعدون أهل بدر فيكم.

وقـوله (خيارنا) بالنصب، لأنه جواب منصوب، والتقدير: نعدهم خيارنا وإنما استفهم بِمَا لأنه أراد صفة من يعقل، فهو كقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ﴾[3]، وقوله (خيارُنا) الثاني مرفوع البتة أي هم خيارنا.

مسند ربيعة بن كعب الأسلمي رضي الله عنه[4]

[٣٦٣] حديث: «كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاري أجمع حتى يصلي العشاء الآخرة، فأجلس ببابه وأقول: لعلّها أَنْ تحدثَ لرسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم حاجةٌ»[5].

---

(١) المسند ٣/٤٦٥. وفيه: (إن جبريل أو ملكاً).

(٢) إعراب الحديث النبوي ٨٧، ٨٨.

(٣) سورة النساء ٢٤.

(٤) هو ربيعة بن كعب بن مالك بن يعمر أبو فراس الأسلمي، يعدّ في أهل الحجاز كان من أهل الصفة يلزم النبي (ص) في السفر والحضر توفي سنة ٦٣هـ - ٦٨٢م انظر ابن خياط ١/٢٤٥، أسد الغابة برقم ١٦٦٠، تهذيب التهذيب ٣/٢٦٢، ابن سعد ٤/٣١٣.

(٥) المسند ٤/٥٩، والحديث طويل.

قال أبو البقاء[1]: (أن) هنا مع الفعل في تأويل المصدر، وخبر (لعلّ) محذوف تقديره: لعلّ القصة أو الخصلة ذات حدوث، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه، وإنما دعى إلى ذلك أن القصة ليست حدوثاً.

مسند رفاعة بن رافع الزُّرَقِي رضي الله عنه[2]

[٣٦٤] حديث: «جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً فقال: هَلْ فِيكُم مِنْ غيرِكم؟ قالوا: لا، إلّا ابنُ أختنا»[3].

قال أبو البقاء[4]: في (مِنْ) وجهان: أحدهما: هي زائدة، والتقدير: هل فيكم غيركم؟ والثاني: ليست زائدة، بل صفة لموصوف محذوف، أي أحد من غيركم، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾[5] أي قوم مردوا، وعلى كلا الوجهين الكلام تام.

وقولهم في الجواب: (الا ابن أختنا) يجوز الرفع فيه على البدل، والنصب على أصل الاستثناء.

[٣٦٥] حديث: «قال رجل وراءه: ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيّباً»[6].

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٨٨.

(٢) رفاعة بن رافع الزُّرَقِي الأنصاري، شهد بدراً، وصحب علياً فشهد معه الجمل وصِفِّينَ، توفي سنة ٤٢هـ ـ ٦٦٢م. انظر الأعلام ٣/٥٥، وابن خياط ١/٢٢٠، وتهذيب التهذيب ٣/٢٨١، وأسد الغابة ١٦٨٢ ـ ١٦٨٦.

(٣) المسند ٤/٣٤٠ بلفظه، والترمذي ـ المناقب ٥/٧١٢ ـ ٧١٣ حديث ٣٩٠١ بمعناه والنسائي ـ باب ابن أخت القوم منهم ٥/١٠٦.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٨٩.

(٥) سورة التوبة ١٠١.

(٦) المسند ٤/٣٤٠، والبخاري ـ الأذان ١/٢٠٢، وأبو داود ـ الصلاة ١/٣٠٣ حديث ٧٦٣، والنسائي ـ الافتتاح ـ باب قول المأموم إذا عطس خلف الإمام ٢/١٤٥ والموطأ ـ كتاب القرآن ١/٢١٢.

قال أبو البقاء[1]: في انتصاب (حمداً) وجهان:

أحدهما: هو حال موطئة، أي لك الحمد طيباً، والعامل في الحال الاستقراء في ذلك، أي في (لك)، ونظيره قوله: ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾[2].

الثاني: أن ينتصب على المصدر، أي نحمدك حمداً، ولك الحمد: دالة على الفعل المقدر. انتهى.

وقول: (مباركاً)[3] قال الطيبي: الضمير في (فيه) راجع إلى الحمد.

وقـوله: (لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيّهم يكتبها) قال الزركشي: أيهم: مبتدأ، ويبتدورنها: خبر، ويجوز في (أي) الاستفهامية والموصولية، كما في قولـه تعـالى: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾[4]، فعلى الأول في موضع نصب بيبتدرون، كما جوّز أبو البقاء نصبه في الآية بيبتغون وان لم تكن فعلاً قلبيّاً، وعلى الثاني أي: يبتدروا من يكتب منه، أي فيكون بدلاً من يبتدرون ومثله قوله: فبات الناس يدركون أيهم العظاما.

وقال في «فتح الباري»: أيهم: رويناه بالرفع، وهو مبتدأ خبره (يكتبها).

قال الطيبي وغيره تبعاً لأبي البقاء في إعراب قوله تعالى: ﴿يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[5] قال: وهو في موضع نصب، والعامل فيه ما دل عليه (يلقون)، و(أيّ) استفهامية والتقدير: يقول فيهم أيهم يكتبها، ويجوز في (أيهم) النصب، بأن يقدر المحذوف: ينظرون أيهم.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٨٩.

(٢) سورة يوسف ٢، وطه ١١٣، والزمر ٢٨، وفصلت ٣، والشورى ٧، والزخرف ٣.

(٣) جزء من الحديث نفسه (مباركاً فيه).

(٤) سورة الإسراء ٥٧.

(٥) سورة آل عمران ٤٤.

وعنـد سيبـويه (أي) موصولة، والتقدير: يبتدرون الذي هو يكتبها أولُ، وأنكر جماعة منهم البصريون ذلك.

وقال السهيلي: روى (أول) بالضم على البناء، لأنه ظرف قطع عن الإضافة، كقبلُ وبعدُ، أي يكتبها أول من غيره، وبالنصب على الحال.

وقـال الكـرماني: أول مبني على الضم بأن حذف منه المضاف إليه وتقديره: أولهم، يعني كل واحد منهم يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر، ويصعد بها إلى حضرة الله تعالى لِعِظَم قَدْرها. وفي بعضها (أولَ) بالفتح.

قال الجوهري: أصل أول (أوأل) على أفعل، مهموز الوسط، فقلبت الهمزة واواً وأدغم. وقيل أصله (ووّل) على وزن فوعل، قلبت الواو الأولى همزة. وإذا جعلته صفة لم تصرفه تقول: لقيته عاماً أول، واذا لم تجعله صفة صرفته نحو: رأيته عاماً أولاً.

وقال ابن السكيت: تقول: ما رأيته منذ عام أول، برفع أول على جعلـه صفة لعام كأنه قال: أول من عامنا، وبنصبه على جعله كالظرف، كأنه قال: قبل عامنا. واذا قلت أبدأ بهذا أول، ضممته على الغاية، وإن أظهرت المحذوف نصبته فقلت: ابدأ به أولَ فعلِك.

[٣٦٦] حديث: «ما تَعُدُّونَ أهلَ بدرٍ فِيكُم»[١].

قال ابن مالك: في هذا الحديث شاهد على أن (عدّ) قد يوافق (ظنّ) في المعنى والعمل، فـ(ما) من قوله (ما تعدون أهل بدر) استفهامية في موضع نصب مفعول ثان، و(أهل بدر) مفعول أول، وقدم المفعول الثاني لأنه مستفهم به، والاستفهام له صدر الكلام، وإجراء عدّ مجرى ظنّ معنىً وعملاً مما أغفله أكثر النحويين، وهو كثير في

---

(١) فتح الباري ـ كتاب المغازي ٧/٣١١ ـ ٣١٢ حديث ٣٩٩٢، وابن ماجه ـ المقدمة ١/٥٦ ـ ٥٧ حديث ١٦٠.

كلام العرب، ومن شواهده قول الشاعر:

فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى ... ولكنّما المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ[1]

ومثله:

لا أعدُّ الإقْتارَ عُدْماً ولكنْ ... فقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإعْدَامُ[2]

ومثله:

لا تعددِ المرءَ خِلاًّ قبلَ تَجْرِبَةٍ ... فَرُبَّ ذِي مَلَقٍ في قَلْبِهِ إحَنُ[3]

[٣٦٧] حديث: «اللهمّ لا قابضَ لِمَا بسطْتَ، ولا باسطَ لِمَا قبضْتَ، ولا هاديَ لِمَنْ أضللتَ، ولا مُضِلَّ لِمَنْ هديتَ، ولا معطيَ لِماَ مَنَعْتَ، ولا مانعَ لِمَا أعطيتَ، ولا مقرّبَ لِمَا باعدْتَ، ولا مُباعِدَ لِمَا قَرَّبْتَ»[4].

قال ابن فلاح في «المغني»: من أمثلة «لا» واسمها في التنزيل: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5]، ﴿لَا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾[6]، ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[7]، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[8]، ولا يجوز في جميع الصور أن يتعلق الجار والمجرور والظرف بالمنفي، لأنه كان يجب تنوينه، لأنه يصير اسم «لا» مطولاً، بل (فيه) و(من الله) متعلقان بمحذوف، إمّا خبراً أو صفة، والخبر محذوف، واليوم يتعلق بالخبر أو الصفة على تقدير حذف الخبر وهو (مِنْ أَمْرِ اللهِ) و(عليكم).

---

(١) قائله: النعمان بن بشير الصحابي، في ديوانه ١٥٩، وانظر معجم شواهد النحو ٢٧٤٩.

(٢) قائله: هو أبو داود واسمه جارية بن الحجاج، انظر شواهد التوضيح ١٢٢.

(٣) لم يذكر ابن مالك اسم قائله ولم نعثر عليه، انظر شواهد التوضيح ١٢٢.

(٤) المسند ٣/٤٢٤.

(٥) سورة البقرة ٢.

(٦) سورة التوبة ١١٨.

(٧) سورة هود ٤٣.

(٨) سورة يوسف ٩٢.

وأما ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾[1] فيحتمل أن يكون مبنياً مع (لا)، والظرف متعلق بالمجـرمين، ويحتمل أن يتعلق بـ(بشرى)، ولم ينون لأنها لا تنصرف. وما يحتمل الأمرين من قولك: لا مرورَ بزيدٍ، ولا نزول على عمرو، ولا أمر بالمعروف، إنْ تعلق حرف الجـر بالمنفي وجب تنـوينه، لأنه صار مطولاً والنفي خاص لتقييده بالمتعلق بعـده، وعدم تضمنه حرف تنوينه، لأنه صار مطولاً والنفي خاص لتقييده بالمتعلق بعده، وعدم تضمنه حرف الاستغراق، وان لم يتعلق بالمنفي، كان النفي عامّاً لتضمنه لحرف الاستغراق. انتهى.

وقال أبو حيان في «البحر»: في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[2]: جوزوا في قوله (فيه) أن يكون خبراً لـ (لا) على مذهب الأخفش، وخبر «لا» مع اسمهاعلى مذهب سيبويه، وأن يكون صفة والخبر محذوف، وأن يكون من صلة (ريب) يعني أن يُضْمَر عامل من لفظ ريب فيتعلق به، لا أن يكون متعلقاً بنفس (لا ريب) إذْ يلزم إذْ ذاك إعرابه لأنه يصير اسم لا مطولاً كقوله: لا ضارب زيداً عندنا. قال: والذي نختاره أن الخبر محذوف، لأن الخبر في باب (لا) العاملة عمل إنّ إذا علم لم يلفظ به بنو تميم، وكثير حذفه عند أهل الحجاز. انتهى.

مسند رِفَاعَةَ بنِ عَرَابَةَ الجُهَنِيِّ رضي الله عنه[3]

[٣٦٨] حديث: «مَنْ ذَا الّذِي يستغفرُني فأغفرُ له»[4].

قال أبو البقاء[5]: في (اغفر) وجهان: الرفع على تقدير فأنا أغفر له، والنصب

---

(١) سورة الفرقان ٢٢.

(٢) سورة البقرة ٢.

(٣) كنيته أبو خزامة من ساكني البصرة يعدّ في أهل الحجاز وله صحبة، انظر ابن خياط ١/٢٦٦، أسد الغابة ١٦٩٣، تهذيب التهذيب ٣/٢٨٢.

(٤) المسند ٤/١٦، وفي مسلم بالمعنى ١/٥٢٢.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٩٠.

على جواب الاستفهام، ونظيره: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ﴾[1] قرئ بالرفع والنصب.

وقوله: (فأستجيب له فأعطيه) مثله، وقال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: وري بنصب الأفعال الثلاثة ورفعها، قال وليست السين في قوله (فأستجيب له) للطلب، وإنما المعنى فأجيب، كقوله تعالى: ﴿أُجِيبَ دَعْوَةَ الدَّاعِي﴾[2].

مسند رويفع بن ثابت رضي الله عنه[3]

[٣٦٩] حديث: «لَعَلَّ الحياةَ ستطولُ بِكَ»[4].

قال الطيبي: السين للتأكيد في الاستقبل، والباء للإلصاق، والفاء في (فَأَخْبِر)[5] جزاء لشرط محذوف، والتقدير: لعل الحياة ستمتد ملتصقاً بك مشتهراً، فإذا طالت الحياة فأخبر.

مسند الزبير بن العوام رضي الله عنه[6]

[٣٧٠] حديث: «إِنَّا لَا نُوَرثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»[7].

قال أبـو البقاء[8]: (ما) بمعنى الذي، والفعل صلة، والعائد محذوف، أي ما

---

(١) سورة البقرة ٢٤٥. (٢) سورة البقرة ١٨٦.

(٣) نزل مصر، وولاه معاوية على طرابلس مات سنة ٥٦هـ، وهو أمير عليها من قبل مسلمة بن مخلد. الإصابة ٥٢٢/١.

(٤) المسند ١٠٨/٤.

(٥) جزء من الحديث نفسه، وتمام الجملة: (فأخبر الناس .....).

(٦) شهد بدراً وأحداً واليرموك، وقتل غيلة يوم الجمل سنة ٣٦هـ - ٦٥٦م. الأعلام ٧٤/٣، وتهذيب التهذيب ٣١٨/٣، وابن خياط ٣٠/١، وأسد الغابة ١٧٣٢.

(٧) المسند ١٦٤/١، وفتح الباري ٢٧٧/١٣ حديث ٧٣٠٥، ومسلم في الجهاد ١٣٧٩/٣ ١٣٨٠ حديث ٥١، والنَّسائي ١٣٦/٧.

(٨) إعراب الحديث النبوي ٩١.

تركناه، و(صدقة) مرفوع لا غير خبر الذي. انتهى.

وقال ابن مالك في «توضيحه»[1]: (ما) بمعنى الذي، و(تركنا) صلة، والعائد محذوف، و(صدقة) خبر، هذا على رواية من رفع، وهو الأجود لسلامته من التكلف، ولموافقته رواية من روى: (ما تركنا فهو صدقة). وأما النصب فالتقدير فيه: ما تركنا مبذول صدقة، فحذف الخبر وبقي الحال كالعوض منه، ونظيره: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[2] بالنصب.

وقال النووي: هو برفع (صدقة) و(ما) بمعنى الذي، أي الذي تركناه فهو صدقة. قال وانما نبهت على هذا لأن بعض جهلة الشيعة يُصحّفه.

وقال القرطبي: جميع الرواة لهذه اللفظة في الصحيحين وغيرهما يقولون (لا نورث) بالنون، وهي نون جماعة الأنبياء، و(صدقة) مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو (ما تركنا)، والكلام جملتان: الأولى فعلية والثانية اسمية، لاخلاف بين المحدثين في هذا، وقد صحّفه بعض الشيعة فقال (لا يورث) ـ بالياء ـ ما تركنا صدقة، بالنصب، وجعل الكلام جملة واحدة، على أن يجعل (ما) مفعولاً لَمْ يُسَمَّ فاعُله، و(صدقة) ينصب على الحال، ويكون معنى الكلام: إن يتركه صدقةً لا يورث ويورث سائر أمواله. انتهى.

وقال الباجي في «شرح الموطأ» وكان من أهل العلم بالحديث، الا انه لم يكن قرأ عربية، فناظر يوماً في هذه المسألة أبا عبدالله بن المعلم، وكان إمام الإمامية، وكان مع ذلك من أهل العلم بالعربية، فاستدل ابن شاذان على أنّ الأنبياء لا يورثون بهذا الحديث، فقال له ابن المعلم: أمّا ما ذكرت من هذا الحديث فإنما هو (صدقة) نصب على الحال، فيقتضي ذلك أن ما تركه النبي ﷺ على وجه الصدقة لا يورث عنه،

---

(١) شواهد التوضيح ١٥٤.

(٢) سورة يوسف ٨.

ونحن لا نمنع هذا، وإنما نمنع ذلك فيما تركه على غير هذا الوجه، واعتمد هذه الوجه، واعتمد هذه النكتة العربية لما علم أنّ ابن شاذان لا يعرف هذا الشأن، ولا يفرق بين الحال وغيره.

فلما عاد الكلام إلى ابن شاذان قال له: لا شك عندي وعندك أن فاطمة رضي الله عنها من أفصح العرب، وأعلمهم بالفرق بين قولنا: (ما تركنا صدقةٌ) و(ما تركنا صدقةً)، وكان كذا ابن عباس بن عبد المطلب ـ وهو ممن يستحق الميراث لو كان موروثاً، وكان عليّ بن أبي طالب من أفصح قريش وأعلمهم بذلك، وقد طلبت فاطمة ميراث أبيها، فأجابها أبو بكر الصديق رضي الله عنه بهذا اللفظ على وجه فَهِمَتْ منه أنه لا شيء لها، فانصرفت عن الطلب، وفهم العباس وعليّ وسائر الصحابة، ولم يعرض واحد منهم لهذا الاعتراض، وكذلك أبو بكر الصديق المحتج به، والمتعلق به، لا خلاف أنه من فصحاء العرب العالمين بذلك، لم يورد من هذا اللفظ إلاّ مايقتضي المنع، ولو كان اللفظ لا يقتضي المنع ما أورده، ولا تعلق به، فإن كان النصب يقتضي ما تقوله، فادعاؤك ما قلت باطل، وان كان الرفع الذي يقتضيه فهو المروى، وادعاء النصب فيه باطل.

[٣٧١] حديث: قال ابن الأثير في «النهاية» في حديث الزبير: **«فتلقّاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كَفّةَ كَفّةَ»**[١].

أي مواجهة، وهما مبنيان على الفتح.

[٣٧٢] حديثِ شراج الحرة قوله: **«أَنْ كَانَ ابنَ عمّتِك»**[٢].

---

(١) النهاية (كفف) ٤/١٩٢.

(٢) المسند ١/١٦٥، ١٦٦، والبخاري ـ الفضائل ـ ٤/١٨٢٩ حديث ١٢٩، والترمذي ـ الأحكام ـ ٣/٦٤٤ حديث ١٣٦٣، وابن ماجه ـ المقدمة ـ ١/٧. وانظر فتح الباري ـ الصلح ـ ٥/٣٠٩، ٣١٠ حديث ٢٧٠٨.

قال أبو البقاء[1]: (أَن) بفتح الهمزة، والتقدير لأن كان ابن عمتك تحكم له عليّ أو تقدمه، ولا يجوز الكسر إذ الشرط هنا لا معنى له. انتهى.

وذكر الكرماني أنه روي بالكسر أيضاً.

وقال الزركشي: (أن) بفتح الهمزة، أي قضيت له لأن كان كذلك، وقيل إنها تفسيرية مثلها في قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾[2]. و(ابن) منصوب لأنه خبر كان، واسمها ضمير مستتر.

مسند زياد بن نعيم الحضرمي رضي الله عنه[3]

[٣٧٣] حديث: «أربعاً فرضهنّ الله في الإسلام، فمن جاء بثلاثٍ لم يُغْنِينَ عنه شيئاً حتى يأتيَ بِهِنَّ جميعاً: الصلاةُ والزكاةُ وصيامُ رمضانَ وحجُّ البيتِ»[4].

قال أبو البقاء[5]: وقع في هذه الرواية (أربعاً) بالنصب، والتقدير: فرض الله أربعاً، فأضمر الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[6] على قراءة من نصب، ولو رفع على الابتداء لجاز على ضعف لأنه نكرة، وليس في الكلام ما يصح أن يقدر مبتدأ، ليكون (أربع) خبراً عنه. والجيد رفع (الصلاة)وما بعدها أي هنّ الصلاة، ولو نصب على إضمار أعني جاز، ولو جرّ على البدل من الضمير في (بهنّ) جاز.

مسند زيد بن خالد رضي الله عنه[7]

[٣٧٤] حديث: «صلّى بِنَا رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم صلاةَ الصبحِ على أثر سماء

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٩١. (٢) سورة القلم ١٤.

(٣) ذكر في الصحابة وهو تابعي، انظر أسد الغابة ١٨١١، وتهذيب التهذيب ٣/٣٦٥.

(٤) المسند ٤/٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٥) إعراب الحديث النبوي ٩١ ـ ٩٢. (٦) سورة يس ٣٩.

(٧) هو زيد بن خالد الجُهَني، مختلف في كنيته فقيل أبو زُرْعَة وأبو عبد الرحمن وأبو طلحة، شهد =

كانت من الليل»[1].

قال الطيبي: قوله (كانت من الليل) صفة سماء، وأنَّث الراجع باعتبار اللفظ.

وقوله (أصبح من عبادي مؤمن بي) في (أصبح) ضمير الشأن، و(من) للتبعيض، وهو مبتدأ وما بعده خبر له، والجملة خبر أصبح مبنية للضمير، ويحتمل أن يكون اسمه (مؤمن) و(من عبادي) خبره، و(من) فيه بيانية، وفيه قلب من حيث المعنى كقوله: عرضتُ الناقةَ على الحوضِ.

مسند زيد بن أرقم رضي الله عنه[2]

[٣٧٥] حديث: «**كيف أَنْعَمُ وصاحبُ القَرْنِ قد التقم القَرْنَ**» إلى أن قال: «**قولوا: حسبنا الله ونِعْمَ الوكيلُ**»[3].

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في «المطول»: قوله (ونعم الوكيل) إما عطف على الجملة الأولى والمخصوص محذوف، كما في قوله تعالى: ﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ**﴾[4] فيكون من عطف الجملة الانشائية على الاسمية الإخبارية، وإمّا على تضمين (حسبنا الله) معنى الفعل، وقال: الجيد في قوله تعالى: ﴿**وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل**﴾[5] أي قالوا ونعم الوكيل، فيحتمل أن يقدر مثله هذا.

= الحديبية، وكان معه لواء جُهَيْنَةَ، مات سنة ٧٨ بالمدينة، وقيل قبل ذلك.

(١) المسند ٤/١١٥، ١١٧، والموطأ كتاب الاستسقاء ١/١٩٢ رقم ٤، وأبو داود ـ الطب ٤/١٦ حديث ٣٩٠٦.

(٢) مختلف في كنيته: قيل أبو عمر، وقيل: أبو عامر، استصغر يوم أحد، وأول مشاهد الخندق، وقيل المريسيع، غزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، شهد صفين مع عليّ، ومات بالكوفة أيام المختار سنة ست وستين وقيل ثمان وستين.

(٣) المسند ٤/٣٧٤.

(٤) سورة ص ٣٠، ٤٤.

(٥) سورة آل عمران ١٧٣.

[٣٧٦] حديث الأضاحي: «بكل شعرة حسنة»[1].

قال الطيبي: الباء بمعنى في ليطابق قوله في السؤال: (ما لنا في هذه الأضاحي) فأجاب: في كل شعرة حسنة.

[٣٧٧] حديث: «تركت فيكم ما إنْ تمسَّكْتم به...»[2].

قال الطيبي: (ما) موصولة، والجملة الشرطية صلتها.

[٣٧٨] حديث: «لَوْلا أن لا تَدَافَنُوا لدعوتُ اللهَ أن يُسْمِعَكم من عذابِ القبر الذي أسمع»[3].

قال الطيبي: (أنْ يُسْمِعكم) مفعول ثان لقوله (دعوت) على تضمين سألت، و (الذي) مفعول (أن يسمعكم)، و (من عذاب القبر) بيان له، حال منه مقدم عليه.

ومعنىَ (لولا أن لا تدافنوا) أنهم لو سمعوا ذلك لتركوا التدافن حذراً من عذاب القبر. أو يشتغل كلّ بِخُوَ يصَتِهِ حتى يفضي بهم إلى ترك التدافن قاله التوربشتي. انتهى.

قلت: والذي يخطر لي أن (لا) زائدة، وأن معناه: لولا أن تموتوا من سماعه، فإن القلوب لا تطيق سماعه، فيصعق الإنسان لوقته، فكنّى عن الموت بالتدافن،

---

(١) المسند ٣٦٨/٤، والترمذي ـ الأضاحي ٨٣/٤ رقم ١٤٩٣، وابن ماجه ـ الأضاحي ١٠٤٥/٢ رقم ٣١٢٧. وفيه: (يا رسول الله ما هذه الأضاحي؟ قال سنّة أبيكم إبراهيم، قالوا: مالنا منها؟ قال: بكل شعرة حسنة، قال: يا رسول الله فالصوف؟ قال بكل شعرة من الصوف حسنة).

(٢) المسند ٢٦/٣، وأبو داود ـ المناسك ١٨٢/٢، ١٨٥، وابن ماجه ١٠٢٥/٢ حديث رقم ٣٠٧٤، والموطأ ٨٩٩/٢ حديث رقم ٣.

(٣) مسلم ـ صفة الجنة ٢٢٠/٤ رقم ٦٨ عن أنس، والنسائي ـ باب عذاب القبر ١٠٢/٤.

ويرشد إليه قوله في الحديث الآخر: (لَوْ سَمِعَه الإنسان لصَعِقَ)، أي مات، وفي مسند أحمد: (لولا أن تدافنوا) بإسقاط (لا)، وهو يدل على زيادتها في تلك الرواية.

مسند زيد بن ثابت رضي الله عنه[1]

[٣٧٩] حديث: «اللهمَّ فاطرَ السمواتِ والأرض، عالمَ الغيبِ والشهادة، ذَا الجلالِ والإكرام»[2].

قال ابن فلاح في «المغني»: أجاز المبرد وصف (اللهمّ) قياساً على وصفه لو كان معرباً، فكذا مع عوضها، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾[3]، و﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[4]، و﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا﴾[5]، ومنعه سيبويه لبعده بالتركيب عن التمكن المقتضي للوصف مع ضعف وصف المنادى وكذلك منعه الأصمعي، ويحمل مثل هذا على البدل أو على نداء ثان.

وقال الرضي: لا يوصف (اللهمّ) عند سيبويه، كما لا يوصف أخواته، أي الأسماء المختصة بالنداء نحو: يا هناه، ويا نومان، وفل، وقد أجاز المبرد وصفه لأنه بمنزلة يا الله، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وهو عند سيبويه على النداء المستأنف، ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف، بل السماع مفقود فيها. انتهى.

وقال في «الارتشاف»: ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا يجوز وصف (اللهمّ)،

---

(١) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي أبو سعيد، وقيل أبو ثابت، استصغر يوم بدر، وكانت معه راية بني النجار يوم تبوك، كتب الوحي للنبي ﷺ، ثم اشترك في جمع القرآن في عهد أبي بكر، وكذلك في جمع المصحف العثماني، ومات سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وأربعين.

(٢) المسند ٥/١٩١.

(٣) سورة آل عمران ٢٦.

(٤) سورة الزمر ٤٦.

(٥) سورة المائدة ١١٤.

وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه، وإذا وصف عندهما بمفرد جاز فيه الرفع والنصب.

وفي «النهاية»: تستعمل (اللهمّ) على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يراد به النداء المحض كقولهم: اللهمّ ارحمنا.

الثاني: أن يذكره المجيب تمكيناً للجواب في نفس السائل، يقول لك القائل: أزيد قائم؟ فتقول: اللهمّ نعم، أو اللهم لا.

الثالث: يستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك: أنا لا أزورك اللهمّ إذا لم تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل؟ انتهى.

[٣٨٠] حديث: **«أما بادىء بدء فإني أحمد الله»**(١).

قال صاحب «البسيط»: قولهم: أفعل هذا بادي بدا، وبادىء بدء، فالاسم الأول على وزن فاعل، وياؤه ساكنة في موضع النصب، والاسم الثاني جاء على وزن فعل، وعلى وزن فعيل، وفي أصله وجهان: أحدهما: أنه من بدا يبدو إذا ظهر، أي ظاهراً، وهذا ضعيف لأنه قد جاء مهموزاً في حديث ابن ثابت: (أما بادىء بدء فإني أحمد الله).

والوجه الثاني (وهو المشهور): أن أصله الهمز، إلا أن الاسم الأول خفف بتسكين الهمز وقلبها ياء، وأما الاسم الثاني ففي الذي على وزن فعل وجهان: أحدهما أن أصله (بداء) على وزن فعال، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وبقيت الألف الزائدة ووزنه (فعا) أو أنه قصر بحذف ألف المد، وخففت الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها، ووزنه فعل.

---

(١) المسند ٥/١٨١ ـ ١٩٢.

وفي الـذي على وزن فعيل وجهـان: أحدهما أنه قصر بحذف الياء، وخففت الهمزة بانكسار ما قبلها، والثاني أن الهمزة حذفت تخفيفاً، وبقيت الياء الزائدة، وفيه لغـات أخر: إحداها: بادىء بدء على وزن (فعل) كما في حديث زيد بن ثابت. والثانية: بادىء بدء، بهمز الثاني دون الأول. والثالث: بادي بدي على وزن (فعيل) على الأصل، وفيه وجهان: أحدهما: أنه معرب منصوب على الحال، لأن تخفيف الهمـز لا يوجب البنـاء، وأما سكون يائه في موضع النصب فلكثرة استعماله جرى مجرىٰ المثل كقولهم: أعطِ القوسَ باريها، وعلى هذا الوجه يكون الأول مضافاً إلى الثاني.

والثاني: أنه مبني مركب، وعِلّة بنائه تضمن حرف العطف، ولذلك أسكنت ياؤه كسكونها في قالى قلا، ومعديكرب، وهو في موضع النصب على الحال، أي أفعله متقدماً على فعله كل شيء.

[٣٨١] حديث: «**كانَ النّاسُ في عهدِ النبيّ صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثّمار، فإذا جذَّ النـاسُ، وحضـرَ تقاضيهم، قال المبتاعُ إنه أصاب الثمر الدمان أصابه مرض، أصابه قشام**»[1].

قال الكرماني: أصابه ثالثاً بدل من أصابه ثانياً، وهو بدل من الأول.

وقوله: (عاهات) خبر للمبتدأ المحذوف، أي مدة الأمور الثلاثة عاهات.

وقوله: (يحتجون بها)[2] جمع نظراً إلى أن لفظ المبتاع جنس صالح للقليل والكثير.

---

(١) رواه البخاري في فتح الباري - كتاب البيوع - ٣٩٣/٤ - ٣٩٤، حديث رقم ٢١٩٣، وأبو داود - كتاب البيوع - ٢٥٣/٣ حديث رقم ٣٣٧٢.

(٢) جزء من الحديث نفسه.

وقوله (فإمّا لا فلا تتبايعوا) أصله: فإن لا تتركوا هذه المبايعة، فزيد كلمة (ما) للتأكّد، فأدغم النون في الميم، وحذف الفعل، ويجوز إمالة (لا) لتضمنها الجملة، وإلا فالقياس أن لا تمال الحروف، أليس قد تكتب (لا) هذه بلام وياء، وتكون (لا) ممالة، ومنهم من يكتبها بالألف ويجعل عليها فتحة محرفة علامة الإمالة، فمن كتب بالياء اتبع لفظ الامالة، ومن كتب بالألف ابتع أصل الكلمة. انتهى.

وقال ابن مالك في توضيحه: في قوله (فإما لا) شاهد على أن حرف الشرط قد يحذف بعده مقروناً بما كان واسمها وخبرها المنفي بـ(لا) نافية. فان الأصل: فإن كنتم لا تفعلون فلا تبايعوا، ومثله قوله ﷺ: (إمّا لا فَأَعِنِّي على نفسِك بكثرةِ السّجود)[1]، أي إن كنت لا بدّ لك من ذلك فأعنّي، ومن ذلك قول الزاجر:

أمرعتِ الأرضُ لَوَ انَّ مَالاَ

لَوَ أنّ نوقاً لك أو جِمَالاَ

أو ثلّةً من غنمٍ إمَّالاَ[2]

أي ان كنت لا تملكين إبلاً. انتهى. وقال أبو حيان في شرح التسهيل: لا يحذف (لا) الفعل مع المكسورة معوضاً منه (ما) إلا في هذه.

مسند السائب بن خلَّاد رضي الله عنه[3]

[٣٨٢] حديث: «مَا مِنْ شيءٍ يُصِيبُ المؤمنَ حتّى الشوكة تصيبُه إلّا كُتِبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةٌ»[4].

---

(١) ذكر ابن مالك في شواهد التوضيح ١٧٧ أنه في جامع المسانيد.

(٢) الأبيات بلا نسبة في الدرر ١/٩٣، والهمع ١/١٢٢، وشواهد التوضيح ١٧٧، والأشموني ١/٢٤٥.

(٣) السائب بن خلاد بن سويد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي أبو سهلة، صحابي من الولاة، شهد بدراً، ولي اليمن لمعاوية، وله أحاديث، ذكر ابن الأثير أن وفاته كانت سنة ٩١هـ، وفي الأعلام سنة ٧١هـ. انظر الأعلام ٣/١١٠، ابن خياط ١/٢١١، تهذيب التهذيب ٣/٤٤٧، أسد الغابة ١٩٠٩.

(٤) المسند ٤/٥٦ بلفظه، وانظر صحيح مسلم ـ كتاب البر ـ باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض =

قال أبو البقاء[1]: يجوز (حتى الشوكة) بالجر بمعنى إلى، أي: لو انتهى ذلك إلى الشوكة. وبالنصب على تقدير يجد الشوكة، أو مع الشوكة. وبالرفع على جواز فيه، وفيه وجهان: أحدهما: هو معطوف على الضمير في يصيب، والثاني هو مبتدأ أي: حتى الشوكة تشوكه.

مسند السائب بن يزيد رضي الله عنه[2]

[٣٨٣] حديث: «كانَ الصاعُ على عهدِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم مدٌّ وثُلُث»[3].

قال ابن مالك[4]: الأجود فيه جعل اسم كان ضمير الشأن، ويكون الصاع مبتدأ، و(مد وثلث) خبره، والجملة خبر كان، ويجوز أن يكون (مدّ) خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر كان، والتقدير: كان الصاع قدره مدّ وثلث.

مسند سَبْرَة بن معبد الجُهَنِي رضي الله عنه[5]

[٣٨٤] حديث: «عَلِّمُوا الصبيَّ الصلاةَ ابن سبع، واضْرِبُوه عليها ابن عشر»[6].

قال أبو البقاء[7]: (ابن) بالنصب فيهما، وفيهما وجهان:

= أو حزن أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها.

(١) إعراب الحديث النبوي ٩٣.

(٢) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثُمَامة، له ولأبيه صحبة، قال مُصْعَبُ الزبيري: استعمله عمر على سوق المدينة، وقال أبو نُعَيْمٍ: مات سنة اثنتين وثمانين، وقيل غير ذلك: الإصابة ٢/١٢، ١٣.

(٣) البخاري في فتح الباري ١٣/٣٠٤ حديث رقم ٧٣٣٠ في كتاب الاعتصام، والنسائي ـ كتاب الزكاة ـ باب كم الصاع ٥/٥٤، ولم نجده في مسند الإمام أحمد.

(٤) شواهد التوضيح ١٣٩، ١٤٢.

(٥) كنيته أبو الربيع، روى أحاديث، وهو من ساكني الكوفة، وتوفي في خلافة معاوية، وله صحبة. انظر ابن خياط ١/٢٦٧، وأسد الغابة ١٩٣٦، وتهذيب التهذيب ٣/٤٥٣.

(٦) المسند ٣/٤٠٤، والترمذي ـ الصلاة ـ باب ما جاء في متى يؤمر الصبي بالصلاة ٢/١٢٦ برقم ٤٠٧ بلفظه، والدارمي ـ الصلاة ـ باب متى يؤمر الصبي بالصلاة ٢/٣٣٣، وأبو داود ـ الصلاة ١/١٣٣ برقم ٤٩٤، وانظر تيسير الوصول ٢/١٨٨. (٧) إعراب الحديث النبوي ٩٣.

أحدهما: هو حال من الصبي، والمعنى اذا كان ابن سبع، وإذا كان ابن عشر، أو علموه صغيراً واضربوه مراهقاً. والثاني: أن يكون بدلاً من الصبي ومن الهاء في (اضربوه).

مسند سُرَاقة رضي الله عنه[1]

[٣٨٥] حديث: «أَلَا أدلّك على أفضلِ الصدقة، ابنتك مردودة اليك، ليس لها كاسب غيرك»[2].

قال في «النهاية»: أراد ألا أدلك على أفضل أهل الصدقة، فحذف المضاف.

وقال الطيبي: يمكن أن تقدر صدقة تستحقها ابنتك في حال ردّها عليك وليس لها كاسب غيرك، وهما حالان اما هيئة مبينتان أو متداخلتان.

مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه[3]

[٣٨٦] حديث: «... أتصدقُ بمالِي؟ قال لا، الشّطر؟ قال لا، قال الثلث والثلث كثير»[4].

قال في «النهاية»: نصب الشطر والثلث بفعل مضمر، أي: أهب الشطر وكذا قال

---

(١) هو سراقة بن مالك بن جُعْشُم الكِنَاني المُدْلِجي، روى البخاري قصة إدراكه النبي ﷺ لمّا هاجر إلى المدينة، أسلم يوم الفتح، ووعد بسوارَيْ كسرى، وتحقق ذلك في عهد عمر، مات سنة ٢٤هـ وقيل بعد ذلك. الإصابة ٢/١٩.

(٢) المسند ٤/١٧٥ برواية: (ألا أدلك على أعظم الصدقة، أو من أعظم الصدقة)، وابن ماجه - الأدب ٢/١٢٠٩ برقم ٣٦٧٧.

(٣) الصحابي المعروف، فاتح العراق ومدائن كسرى، أحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة، توفي بالعقيق سنة ٥٥هـ - ٦٧٥م، انظر الأعلام ٣/١٣٧، أسد الغابة ٢٠٣٧، ابن خياط ١/٣٤، تهذيب التهذيب ٣/٤٨٢.

(٤) المسند ١/١٦٨، ١٧١، ١٧٢ بلفظ غير مطابق، وفتح الباري - الجنائز - ٣/١٦٤ برقم ١٢٩٥، ومسلم - الوصية - ٣/١٢٥٠ برقم ٥، وابن ماجه - الوصايا - ٢/٩٠٣ برقم ٢٧٠٨، =

الزمخشري في «الفائق».

وقال في «التسهيل»: الخفض أظهر من النصب، لأن النصب بإضمار فعل، والخفض مردود على قوله (بمالي).

وقوله: (الثلث والثلث كثير) جوز القاضي في الثلث الأول نصبه ورفعه، فالنصب على الإغراء أو بفعل مضمر أي: أَعْطِ الثلث واقتصر عليه، والرفع على أنه فاعلُ فعلٍ مقدر أي: يكفيك الثلث، أو على أنه مبتدأ حذف خبره أي: الثلث كافيك، أو خبر محذوف المبتدأ أي: المشروع الثلث.

وقال الكرماني: قوله: (فالشطر) بالجر أو بالرفع، وكذا فالثلث، وأما الثلث الآخر فبالنصب، وذكر مثل ما قال عياض.

قلت: رواه أبو داود بلفظ: (قال فبالشطر، قال فبالثلث) وهو يؤيد رواية الجر.

قوله: (إنك أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ) روي بفتح أن وكسرها. قال النووي: وكلاهما صحيح، وقال الزمخشري في الفائق (أن تذر) مرفوع المحل على الابتداء أي: تركك أولادك أغنياء خير، والجملة بأسرها خبر إنّ.

وقال الأشرفي: لا يجوز أن يجعل (انْ) حرفاً للشرط، لأنه يبقى الشرط بلا جزاء، فإنه لا يجوز جعل قوله (خير) جزاء له، وكثيراً ما يصحف فيه أهل الزمان.

وقال الطيبي: إذا صحت الرواية فلا التفات إلى من لم يجوز حذف الفاء إذا كانت الجملة اسمية بل هو دليل عليه.

[٣٨٧] حديث: «كانَ جدارُ المسجدِ عندَ المدينةِ ما كادتِ الشَّاةُ أَنْ تَجُوزَها»(١).

= والنسائي ـ الوصية ـ ٦/٢٤١، والترمذي ـ الجنائز ـ ٣/٣٠٥ برقم ٩٧٥، وأبو داود ـ الوصايا ـ ٣/١١٢ برقم ٢٨٦٤، والموطأ ـ الوصايا ـ ٢/٧٦٣ برقم ٤.

(١) أشار المعجم المفهرس الى خ صلاة ٩١، وهو في المسند ٤/٥٤ بلفظ آخر، أي بمعناه.

قال الكرماني: فإن قلت خبر كاد فعل مضارع بغير أنْ، فما قولك في قوله (أنْ تجوزها)؟ قلت: قد تدخل أنْ على خبرها كما تحذف من خبر عسى، إذ هما أخوان يتقارضان.

فإن قلت: ما معنى التركيب، إثبات جواز الشاة أو نفيه؟ قلت: اختلفوا في كاد إذا دخل عليه النفي، هل هو للنفي أو للاثبات، والموافق للحديث الإثبات، وهو قول سهل بن سعد: كان بين مصلى رسول الله ﷺ وبين الجدار ممرّ الشاةِ، وللقواعد النحوية لأنه كسائر الأفعال على الأصح.

[٣٨٨] حديث: «**ارْمُوا وأنَا مَعَكُم كلكم**»[١].

قال الزركشي: بالجر، تأكيد للضمير المجرور.

[٣٨٩] حديث: «**بايعتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم بيدي هذه، وأخرج لنا كَفَّهُ كفٌّ ضخمةٌ**»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: كذا وقع في هذه الرواية بالرفع، ووجهه أنه حذف المبتدأ أي: هي كَفٌّ ضخمةٌ، والنصب أوجه على البدل.

[٣٩٠] حديث: «**ألا أخبركم بأشدَّ حرّاً منهُ يومَ القيامةِ؟ هذينك الرجلين**»[٤].

---

(١) المسند ٤/ ٥٠ بلفظه، وفتح الباري ـ الجهاد ٦/ ٩١ برقم ٢٨٩٩.

(٢) المسند ٤/ ٥٤ ـ ٥٥، برواية: فأخرج لنا كفه كفاً ضخمة.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٩٩.

(٤) صحيح مسلم ٨/ ١٢٤ ـ كتاب صفات المنافقين وأحكامهم. والحديث عن إياس بن سلمة الأكوع (انظر أسد الغابة ترجمة رقم ٢١٥٤). والحديث: (قال: عدنا مع رسول الله ﷺ رجلاً =

قال أبـو البقاء[1]: أمّا (أشدّ) فهو هنا مفتوح لأنه لا ينصرف وليس بمضاف إنه نصب (حراً) بعده، وهو كقوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾[2] ﴿وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾[3] وهو منصوب على التمييز.

وأما قوله: (هذينك) ففيه وجهان: أحدهما: أنه بدل من قوله (بأشدّ)، والثاني: أنه منصوب بإضمار أعني. وأما الكاف في (ذينك) فحرف للخطاب كالتي في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾[4].

[٣٩١] حديث خيبر، قوله: «**فقال رجل: يا رسول الله أو أهريقها ونغسلها قال: أو ذاك**»[5].

قال القرطبي: بسكون الواو. وقوله: (إنّه مجاهد مجاهد) قال القرطبي: الرواية المشهـورة الصحيحـة بكسـر الهاء فيهما وضم الدال وتنوينها فيهما، وضم الميم. ورُوي: يجـاهد مجاهد، بفتحها كلها الا مجاهد فانها بالكسر على أن يكون فعلاً ماضياً، والثاني جمعاً لا نظير له في الآحاد فلم يصرفه، والصواب الأول.

قولـه: (أهـريقوها واكسروها) قال القرطبي: (ها) في (هريقوها) للّحوم، وفي (اكسروها) للقدور، وإنْ لم يجر لهما ذكر، لكنهما تدل عليهما الحال.

= موعوكا قال: فوضعت يدي عليه فقلت: والله ما رأيت كاليوم رجلاً أشدّ حرّاً، فقال نبي الله ﷺ: ألا أخبركم بأشدّ منه حرّاً يوم القيامة هذينك الرجلين الراكبين المقفيين. لرجلين حينئذ من أصحابه.

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠٠.

(٢) سورة البقرة ٢٠٠.

(٣) سورة غافر ٨٢.

(٤) سورة القصص ٣٢.

(٥) المسند ٤/٤٨، ٥٠ وفيه: (أنهريق ما فيها ونغسلها) وفي موضع آخر (ألا نهريق ما فيها)، ومسلم بالمعنى ٣/١٤٢٨ ـ ١٤٢٩.

قال النووي: قوله: (قلّ عربي نشأ بها مثله) بالنون والهمز في آخره أي: شبّ وكبر، و(بها) بمعنى فيها، والضمير للحرب أو الأرض أو بلاد العرب. انتهى.

وروي (عربيًا) بالنصب، قال السُّهَيْلي: و(مثله) فاعل (قلّ) و(عربيّاً) منصوب على التمييز لأنّ في الكلام معنى المدح نحو: عظم زيد رجلاً، وقلّ ذا أربا. و(قلّ) وزنها: (فعل) لقولهم في اسم الفاعل (قليل).

وروي (مشى) بميم مفتوحة، فعل ماض من المشي، قال القاضي: وأكثر رواة البخاري عليه، وعند بعضهم (مُشابِهاً بوزن (مقابلاً)) اسم فاعل من الشبه، أي: مشابهاً بصفات الكمال في القتال. وقد يكون منصوباً بفعل محذوف أي: رأيته مشابهاً، أو معناه: قلّ عربي يشبهه في هذه الصفات.

وقال القرطبي: يحتمل أن يعود الضمير في (بها) على الشهادة والحالة الحسنة التي مضى بها إلى الله تعالى، قال: وهذا يعضده المعنى ومساق الكلام.

[٣٩٢] حديث: «**أيُّما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاثُ ليالٍ فإن أحبّا أن يتزايدا أو يتتاركا تتاركا**»[١].

قال الكرماني: فإن قلت: ما وجه التركيب؟ قلت: بعض الجزاء محذوف، وفي مخرج أي لصح، فإن أحبّا أن يتناقضا تناقضا، وان أحبّا أن يتزايدا في الأجل تزايدا.

مسند سَلَمَةَ بن نُفَيلٍ السَّكُونِيِ رضي الله عنه[٢]

[٣٩٣] حديث: «**ولستم لابثونَ بعدِي إلاّ قليلاً**»[٣].

---

(١) فتح الباري ـ كتاب النكاح ـ ٩/١٦٧ برقم ٥١١٩، وفي المسند بالمعنى ٤/٥٥ قال أبو عبدالله: وقد بينه علي عن النبي أنه منسوخ.

(٢) له صحبة، وأصله من اليمن، وسكن حمص. أسد الغابة ٢١٨٨، ابن خياط ١/١٦٤، تهذيب التهذيب ٤/١٥٩.

(٣) المسند ٤/١٠٤.

قال أبو البقاء[1]: كذا وقع في هذه الرواية، وهو سهو لأنه خبر (ليس) ولا يمكن أن يجعل مبتدأ إذ لا خبر له. وقوله: (إلّا قليلاً) يجوز أن يكون التقدير إلّا زمناً قليلاً، وأن يكون لُبْثاً قليلاً.

[٣٩٤] حديث: «. . **الآنَ جاءَ القتالُ**»[2] وحديث: «**الآنَ نَغْزُوهُمْ ولا يَغْزُونَا**».

قال السيرافي: معنى (الآن) أنه الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وهو الزمان الذي هو آخر ما مضى وأول ما يأتي من الأزمنة.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: الفرق بين الزمن والآن: أنّ الزمان: ماله مقدار يقبل التجزئة، و(الآن) لا مقدار له، فالآن ما كان من الأزمنة متوسطاً بين الماضي والمستقبل، وهو اسم للوقت الحاضر.

وزعم الفرّاء أن أصله من قولك: آن الشيء يئين إذا أتى وقته كقولك: آن لك أن تفعل، فأدخلوا عليه الألف واللام، وأبقوه على ما كان عليه من الفتح كقولهم: (عن قيلَ وقالَ) أدخل الخافض عليهما وبقاؤهما على الفتح الذي كانا عليه. وله قول آخر: إن أصله (أوان) ثم حذفوا الواو فبقي (آن) كما قالوا (رياح وراح) للخمر، وردّ عليه القول الأول بأن الألف واللام ان كانت بمعنى الذي لم يصح دخولها على الفعل إلّا:
إلى ربه صوت الحمار اليجدع[3]. وان كانت للتعريف فقد خرج عن الفعلية إلى الأسمية، فوجب أن لا يعتبرهما كان عليه. ولا يجوز أن يكون نقل وفيه ضمير المصدر أو غيره لأنه يكون محكيّاً ولا يصحّ دخول اللام عليه. وأما تشبيهه له بـ (قال وقيل)

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠٠.

(٢) النسائي ـ باب الخيل ـ حديث ١.

(٣) عجز بيت قائله: ذو الخِرَق الطُّهَوِي، صدره: (يقول الخَنَا وأبغض العجم ناطقا) وانظر: نوادر أبي زيد ٦٧، والدرر ١/٦١، والخزانة ١/١٤، ٢/٤٨٨، والعيني ١/٤٦٧، وبلا نسبة في الهمع (دار البحوث) ١/٢٩٤، والإنصاف ١٧٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٥٨٦.

فلا يصحّ لأنه هناك محكيّ، فان كان (الآن) محكيّاً وجب أن لا يدخل عليه لام التعريف. وقوله: إن أصله (أوان) فذلك مما لا يدل ـ لو سلم له ـ على بنائه.

والصحيح أن يقال: إن (الآن) اسم بدليل دخول حرف الجر عليه، ووجود اللام فيه. وقيل إن أصله (أون) قلبت الواو ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وهذا بعيد لأن الواو التي في كنف الألف لا تقلب كما في الجواد والسواد.

وقد اتفق النحاة على بناء (الآن) واختلفوا في علته.

فقال المبِّرد وابن السّراج: إنه خالف نظائره لأنه نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه بلام التعريف، وأصل لام التعريف وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ثم يدخل عليها ما يعرفها من لام أو إضافة، فلما خالف سائر الأسماء بوقوعه معرفة في أول أحواله، ولزم موضعاً واحداً بنى، وهو اختيار الزمخشري.

وقال الزجاج: بني لتضمنه معنى حرف الإشارة.

وقال أبو علي: بني لتضمنه لام التعريف لأنه استعمل معرفة وليس عَلَماً، والألف واللام فيه زائدتان.

وقال السِّيرافي: لحقه شبه الحرف للزومه لهذا الموضع من الأسماء، لأن الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت فيها في أوليتها غير زائلة عنها، واختاروا الفتح لأنه أخف، وأشكل بالألف فأتبعوه الألف التي قبله كما أتبعوا ضمة الدال ضمة الميم في «مُنْذُ»، أو فتحة الهمزة ولم يعتدوا بحجز الألف، أو حملاً على أين وأيّان.

وقال الخوُارزمي: إنما بني لأنه لزمه النصب بلزوم الظرفية إياه، وصار بمنزلة اللام من رجل، والدال من زيد، والإعراب لا يكون كذلك، وبني على الفتح لأنه في الأصل ظرف، وحقّ الظرف أن يكون بهذه الصورة من قبل العامل وبالبناء ذهب منه كون هذه الصورة من قبل العامل فبقي له الصورة. انتهى.

وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»: مسمّى (الآن) الوقت الحاضر جميعه كوقت

فعل الإنسان حال النطق به أو الحاضر بعضه كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً﴾[1]، وكقوله: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ﴾[2]، وكقول النبي ﷺ: (تصدقوا فيوشك الرجل أن يمضي بصدقته فيقول الذي أعطيها: لو جئت بها بالأمس لأخذتها، وأما الآنَ فلا حاجة لي بها) ومثله قول علي رضي الله عنه: (كان ذلك والاسلام قليل، وأمّا الآن فقد اتسع نطاق الاسلام)، وظرفيته غالبة، وليست ظرفية لازمة بل وقوعه ظرفاً أكثر من وقوعه غير ظرف. ومن وقوعه غير ظرف قول النبي ﷺ وقد سمع: (هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفاً، فهو يهوي في النار، فالآن حين انتهى إلى قعرها) فالآن: هنا في موضع رفع بالابتداء و(حين انتهى) خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة مصدرة بفعل ماض. انتهى.

مسند سلمان الفارسي رضي الله عنه[3]

[٣٩٥] حديث: «رِبَاطُ يومٍ وليلةٍ أفضلُ من صيامِ شهرٍ وقيامِهِ صائماً لا يفطرُ، وقائماً لا يفترُ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (صائماً وقائماً) حالان، وصاحب الحال محذوف دالّ عليه قوله: (من صيام شهر وقيامه) والتقدير: أن يصوم الرجل شهراً، أو يقومه صائماً وقائماً.

---

(١) سورة الجن ٩.

(٢) سورة الأنفال ٦٦.

(٣) كنيته أبو عبدالله، أصله من مجوس أصبهان، قرأ كتب الفرس والروم واليهود، وقصد بلاد العرب، فلقيه ركب من بني كلب فاستعبدوه وباعوه، فاشتراه رجل من بني قُرَيْظَة فجاء به إلى المدينة. أعانه المسلمون على شراء نفسه من صاحبه فأظهر إسلامه، وهو الذي دلّ المسلمين على حفر الخندق في غزوة الأحزاب. جُعِل أميراً على المدائن وفيها توفي سنة ٣٦هـ. الأعلام ١٦٩/٣، ابن خياط ١٦/١، أسد الغابة ٢١٤٩، المعارف، سير أعلام النبلاء ٣٦٢/١، تهذيب التهذيب ١٣٧/٤.

(٤) المسند ٤٤٠/٥، ٤٤١. وروي بمعناه في مسلم ١٥٢٠/٣، والنسائي ٣٩/٦، ٩٢٤/٢.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٠٠.

[٣٩٦] حديث: «**ولا نكتفي بدون ثلاثة أحجار ليس فيها رجيع . . .**»[١].

قال الطيبي : (ليس فيها رجيع) صفة مؤكدة لأحجار.

مسند سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه[٢]

[٣٩٧] حديث المنام قوله : «**فانطلقتُ إلى ثقبٍ مثل التنور أعلاه ضيقٌ وأسفلُهُ واسعٌ يتوقدُ تحته ناراً**»[٣].

قال ابن مالك[٤]: نصب (ناراً) على التمييز، وأسند (يتوقد) إلى ضمير عائد على الثقب كما يقول: مررت بامرأة تتضوع من أردانها طِيباً. وعلامة انتصاب التمييز بفعل أن يصلح إسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً كقولك في (تتضوع من أردانها طِيباً): يتضوع طيبُها من أردانها، وكقولك في: طاب زيد نفساً: طابت نفسُ زيد، وهذا الاعتبار صحيح في (يتوقد تحته ناراً) بأن يقال: يتوقد نارُه تحته، فصحّ نصب (ناراً) على التمييز.

ويجوز أن يكون فاعل (يتوقد) موصلاً بـ(تحته) فحذف وبقيت الصلة دالة عليه لوضوح المعنى، والتقدير: يتوقد الذي تحته ناراً، أو: يتوقد ما تحته ناراً، و(ناراً) أيضاً تمييز.

ونظير هذا التقدير قول الأخفش في: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً﴾[٥]

---

(١) المسند ٥/٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، وابن ماجه ـ كتاب الطهارة ـ ١/١١٥ حديث رقم ٣١٦. ورواه أبو داود بالمعنى ١/١١ حديث رقم ٤١.

(٢) سمرة بن جندب بن هلال الفَزَاري، صحابي من الشجعان القادة، نشأ في المدينة، نزل البصرة فكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة، ولما مات زياد أقره معاوية عاماً أو نحوه ثم عزله، مات بالكوفة وقيل بالبصرة سنة ٦٠هـ. الأعلام ٣/٢٠٣، أسد الغابة ٢٢٤١، ابن خياط ١/١١٢، المعارف ٣٠٥، تهذيب التهذيب ٤/٢٣٦.

(٣) المسند ٥/١٤٩، وفتح الباري ـ كتاب التعبير ١٢/٤٣٨ برقم ٧٠٤٧.

(٤) شواهد التوضيح ٧٥ ـ ٧٧.

(٥) سورة الإنسان ٢٠.

إن أصله: واذا رأيت ما ثمّ. وحذف الموصول لدلالة صلته عليه مما انفرد به الكوفيون ووافقهم الأخفش، وهم في ذلك مصيبون، ومن دلائل إصابتهم قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾(١) والأصل: بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم، لأن الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا، ولذلك أعيدت (ما) بعد (ما) في قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ﴾(٢).

ومن حذف الموصول مستغنى عنه بصلته قول حسان رضي الله عنه:

أَمَنْ يَهْجُو رسولَ اللهِ مِنْكُمْ ... ويمدَحُهُ وينصُرُهُ سَوَاءُ(٣)

يريد: أمن يهجو رسول الله منكم أيها المشركون، ومن يمدحه منّا وينصره سواء. ومثله قول الآخر:

ما الذي دَأْبُهُ احتياطٌ وحزمٌ ... وهواه أطاع، يستويان(٤)

يريد: ما الذي دأبه احتياط وحزم، والذي هواه أطاع يستويان وأحسن ما يستدل به على الحكم قوله ﷺ: (مثل المهجّر كالذي يهدي بدنةً، ثم كالذي يهدي بقرةً، ثم كبشاً، ثم دجاجةً، ثم بيضةً)(٥). فإن فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات، لأن التقدير: ثم كالذي يهدي كبشاً، ثم كالذي يهدي دجاجة، ثم كالذي يهدي بيضة. واذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة، فأن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحقّ بالجواز الموصول وأكثر الصلة، فأن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحقّ بالجواز وأولى.

قوله: (كان مما يكثر أن يقول)(٦): قال الطيبي: (مما يكثر) خبر كان، و(ما)

---

(١) سورة العنكبوت ٤٦. (٢) سورة البقرة ١٣٦.

(٣) ديوانه (دار صادر): ٩، والمقتضب ٢/ ١٣٧، والأصول ٢/ ١٤٩.

(٤) مغني اللبيب لابن هشام وشرح شواهده للسيوطي ٦٢٥.

(٥) البخاري ـ كتاب الجمعة ـ باب الاستماع الى الخطبة.

(٦) جزء من حديث المنام نفسه. المسند ٥/ ٩، ١٤.

موصولة، و(يكثر) صلته، والضمير راجع إلى (ما) و(أن يقول) فاعل يكثر، و(هل رأي أحد منكم)[1] هو المقول.

وقوله: (فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر)[2]: قال ابن مالك[3]: تضمّن هذا الحديث وقوع خبر (جعل) الإنشائية جملة فعلية مصدرة بـ(كلما) وحقه أن يكون فعلاً مضارعاً كغيرها من أفعال المقاربة، فيقال: جعلت أفعل كذا، ولا يقال: جعلت كلما شئت فعلت كذا، ولا نحو ذلك قال الشاعر:

وَقَدْ جعلتُ إذَا ما قمتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فأنهضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ[4]

فما جاء هكذا فهو موافق للاستعمال المطرد، وما جاء بخلافه فهو منبه على أصلٍ متروك، وذلك أن أفعال الإنشاء، وسائر أفعال ياب المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر، فالأصل أن يكون خبرها مثل كان في وقوعه مفرداً[5]، وجملة فعلية وظرفاً، فترك الأصل والتزم الخبر فعلاً مضارعاً، ثم نبّه شذوذاً على الأصل المتروك بوقوعه مفرداً في: عسيت صائماً، وما كدت آئبا، وبوقوعه جملة اسمية في قوله:

وقدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ من الأكوارِ مرتعُها قريبُ[6]

وبوقوعه جملة من فعل ماض مقدم عليه (كلما) في: (جعل كلما جاء ليخرج)، وفي (إذا) في قول الصاحب في الحديث الآخر: (فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرج

---

(١) جزء من حديث المنام نفسه.

(٢) جزء من حديث نفسه، المسند ١٤/٥، والبخاري ـ كتاب الجنائز ـ باب ما قيل في أولاد المشركين.

(٣) شواهد التوضيح ٧٧ ـ ٧٨.

(٤) همع الهوامع رقم ٤٦٠، ٤٨٧ والتصريح ٢٠٤/١، ٢٠٦، والدرر ١٠٢/١ وهو لأبي حية النميري، ونسب في الخزانة ٩٣/٤ لعمرو بن أحمر الباهلي.

(٥) سقط هنا قوله: (وجملة اسمية). انظر شواهد التوضيح لابن مالك ٧٨.

(٦) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٧٩، والهمع ١٣٠/١، وشرح التصريح ٢٠٤/١. وهو رواية: بني زياد.

أرسـل رسولاً). وقول أنس في حديث الاستسقاء: (فما جعل يشير بيده إلى ناحية السماء إلا تعرضت) فيه غرابة، لأن أفعال الشروع إن صاحبها نفي كان مع خبرها نحو: جعلت لا ألهو. وقد ندر في هذا الحديث دخوله على جعل، وسهّل ذلك أن معنى (ما جعل يفعل) و(جعل لا يفعل) واحد.

قوله: (وإذَا حَوْلَ الرجلِ من أكثرِ وِلْدان رأيتهم قطّ)[١].

قال الكرماني: فإن قلت: قال ابن مالك[٢]: جاز استعماله في المثبت والنحاة غفلوا عن ذلك. قلت: شرط (قط) أن لا يستعمل إلاّ في الماضي، فما وجهه هنا؟ قال الكرماني: ويحتمل أنه اكتفى بالنفي الذي يلزم من التركيب، إذْ معناه: ما رأيتهم أكثر من ذلك، أو يقال إنّ النفي مقدّر.

وقال الطيبي: أصل التركيب: وإذا حول الرجل وِلْدان ما رأيت وِلْداناً قطّ أكثر منهم، يشهد له قوله: (لَمْ أَرَ رَوْضةً قطّ أعظمَ مِنْها) ولما أن كان التركيب يفهم بمعنى النفي جاز زيادة مِنْ وقط التي تختص بالماضي المنفي.

وقوله: (شطر) مبتدأ، و (كأحسن)[٣] خبره، والكاف زائدة، والجملة صفة أو حال.

قوله: (الذي يُشقُّ رأسه فكذّاب)[٤].

قال ابن مالك[٥]: فيه شاهد على أن الحكم قد يستحق لجر العلة، وذلك أن

---

(١) جزء من حديث المنام نفسه، انظر المسند ٥/٩.

(٢) شواهد التوضيح ١٩٣.

(٣) يشير هنا الى جزء من حديث المنام وهو: (فلقينا فيها رجالاً شطر من خلقهم كأحسن ما أنت راءٍ، وشطر كأقبح ما أنت راء ....) انظر المسند ٥/٩.

(٤) جزء من حديث المنام، وهو في المسند بلفظ آخر، انظر المسند ٥/٩، ١٤، وانظر البخاري ـ كتاب الأدب ـ ٦٩ باب قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنو اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾.

(٥) شواهد التوضيح ١٨٤ ـ ١٨٥.

المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا إذا كان[1]ابمن الشرطية أو ما أشبهها[2] في العموم واستقبال ما يتم به المعنى نحو: الذي يأتيني فمكرم، إذْ لم يقصد إتْياً مُعيّناً، فـ«الذي» على هذا التقدير بمنزلة (مَنْ) في العموم واستقبال ما بعدها، فجاز أن تدخل الفاء على خبرها لشبهه بجواب الشرط، فلو كان المقصود معيّنا زالت مشابهته (مَنْ) وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدءات المقصود بها التعيين نحو: زيد مكرم، فلو قلت: فمكرم، لم يجز. فكذلك يجوز: الذي يأتيني فمكرم إذا قصدت بـ(الذي يأتيني) مُعيّناً، لكن (الذي يأتيني) عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بـ(الذي يأتيني) عند قصد العموم، فيجوز دخول الفاء على خبره حملاً على الشبيه، وان لم تكن العلة موجودة فيه.

ويدل على أن العرب تعتبر مثل هذا، بناؤها (رَقَاشِ) وشبهه من أعلام الإناث المعدولة لشبهها بـ(نَزَالِ) وشبهه من أسماء الأفعال. فإجراء الموصول المعين مجرى العام في إدخال الفاء على خبره كإجراء (رَقَاشِ) مجرى (نَزَالِ) في البناء، فهذا سبب إجازة دخول الفاء في قوله: (الذي رأيته يشقّ رأسه فكذاب).

ونظيره قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ**﴾[3] فإنّ مدلول (ما) معيّن، ومدلول (أصابكم) ماض، إلا أنه روعي فيه الشبه اللفظي. فإنّ لفظ (ما أصابكم يوم التقى الجمعان) كلفظ ﴿**وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ**﴾[4]، فأجريا في مصاحبة الفاء مجرى واحداً.

[٣٩٨] حديث: «**لا يَتَعَاطَىٰ أحدُكم أسيرَ أخيهِ فيقتلَه**»[5].

قال أبوالبقاء[6]: الصواب (لا يتعاطَ) بغير ألف لأنه نهي. وقوله: (فيقتله)

---

(١) في شواهد التوضيح ١٨٤: إلا إذا كان شبيهاً بـ(من).

(٢) في شواهد التوضيح ١٨٤: أو (ما) أختها.

(٣) سورة آل عمران ١٦٦.

(٤) سورة الشورى ٣٠.

(٥) المسند ٥/١٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٠١.

منصوب في جواب النهي، ويجوز رفعه على معنى: فهو يقتله، وقد وقع في هذه الرواية (يتعاطى) بالألف، والأشبه أنه سهو، وإن وجد في كل الطرق هكذا فيؤول على وجهين: أحدهما: أن يكون نفياً في اللفظ وهو نهي في المعنى كقوله تعالى: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾[1]، والثاني: أن يكون أشبع فتحة الطاء، فنشأت منها الألف كقوله:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلْا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ[2]

[٣٩٩] حديث: «إِذَا توضأَ يومَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ...»[3].

اختُلف في مرجع الضمير في قوله: (فَبِها ونعمت) على أقوال: أحدها: ما قاله الأصمعي: معناه: فبالسنَّة أخذ ونعمت الخصلة أو الفعلة ونحو ذلك. والثاني: قال أبو موسى المديني وابن الأثير في النهاية: الباء في (فبها) متعلقة بفعل مضمر، أي فبهذه الخصلة أو الفعلة ـ يعني الوضوء ـ ينال الفضل ونعمت، أي ونعمت الخصلة أو الفعلة، فحذف المخصوص بالمدح. الثالث: قال المنذري: فبالرخصة أخذ. الرابع: قال الحافظ زين الدين العراقي: أي فبطهارة الوضوء حصل الواجب في التطهر للجمعة، وهذه التاء في (ونعمتْ) هي تاء التأنيث الساكنة. قال ابن العربي: ومن الغفلة من يرفع التاء، وهو لحن، فلا تلتفتوا إليه.

---

(١) سورة البقرة ٨٤.

(٢) الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، والدرر ١/٢٨، والخزانة ٣/٥٣٣، والعيني ١/٢٣٦، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ٢٠، والشاهد في قوله: (ترضاها) إذْ أثبت الألف، قال ابن مالك: أجرى المعتل مجرى الصحيح، فأثبت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع.

(٣) المسند ٥/٨، ١١، ١٥، ١٦، ٢٢، ٢٣، والنسائي ـ الجمعة ـ باب الرخصة في ترك الغسل ٣/٩٤، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ١/٣٤٧.

[٤٠٠] حديث: **«على اليد ما أخذت حتى تؤدي»**[1].

قال الطيبي: (ما) موصولة مبتدأ، و (على اليد) خبره، والراجع محذوف، أي ما أخذته، والإسناد إليها مجاز، والفعل لصاحبها.

[٤٠١] حديث: **«إذا أتى أحدكم على ماشية»**[2].

(أتى) متعدّ بنفسه، قال الطيبي: وعدّاه بـ (على) لتضمنه معنى (ترك).

[٤٠٢] حديث: **«أنَّهُ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ صَلَّىٰ على امرأةٍ ماتتْ في نِفَاسِهَا فَقَامَ وسطها»**[3].

ضبطه ابن السَّمين وغيره بسكونها، وبه جزم النووي. وقال أهل اللغة: كلّ ما كان يبين بعضه من بعض كوسط الصف، والقلادة. والسبحة، وحلقة الناس، ونحو ذاك فهو وسْط بالإسكان، وما كان مُصْمَتاً لا يبين بعضه من بعض كالدار، والساحة والراحة فهو وَسَط بفتح السين.

قال الأزهري: وقد أجازوا في المفتوح الإسكان، ولم يجيزوا في الساكن الفتح. انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: أمّا وسَط ووسْط بالتحريك وبالسكون فظرف المكان منه هو المتحرك الذي يقع فيه الفعل كقولك: حفرت وسَط الدار، تريد حفرت بئراً وسَط الدار، فالمكان المعبّر عنه بوسَط محفور فيه وليس المحفور، واذا

---

(١) المسند ٥/١٢، وابن ماجه ـ الصدقات ـ ٢/٨٠٢ برقم ٢٤٠٠، والترمذي ـ كتاب البيوع ـ ٣/٦٦ برقم ١٢٦٦.

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) المسند ٥/١٤، ١٩، وفتح الباري ـ الجنائز ـ ٣/٢٠١ رقم ١٣٣٢، ومسلم ـ الجنائز ـ ٢/٦٦٤ رقم ٨٧، ٨٨، وابن ماجه ـ الجنائز ١/٤٧٩ رقم ١٤٩٣، والترمذي ـ الجنائز ـ ٣/٣٥٢ رقم ١٠٣٤، وأبو داود ـ الجنائز ـ ٣/٢٠٩ رقم ٣١٩٥.

أردت أن تُوقع الحفر على جميع المكان الذي يتوسط طرفي صحن الدار، حتى كأنك قسمت الصحن ثلاثة أقسام متساوية، ثم أردت أن تخبر أنك أوقعت الحفر على جميع القسم المتوسط، لم يجز أن يُسكَّن بل يجب أن يستعمل المفتوح السين، لأنك إذا استغرقت المكان بالحفر فهو (مفعول به)، لا (فيه)، وقد شرطوا في (وسْط) ساكن الأوسط، أن لا يقع إلّا على مكان هو مفعول فيه، فلو قلت: زرعت وسط الدار، لم يجز الإسكان، لأن الزرع واقع من نفسه، ولم يقع بشيء آخر، فيكون للوسط طرفان، فالاسم منه ـ الذي هو بتحريك السين ـ لا ينصبه الفعل، ولا يصل إليه إلا بحرف الجرّ، تقول: جلست وَسَطَ الدار، أي: في موقع من الوسط، لأن (الوسْط) بالسكون، يقع على كل من في (الوَسَط) بالتحريك، وهو بالتحريك جزء لجميع ما ما يحويه حيطان الدار، فلا تقول حفرت وسط الدار، إلا أن تريد عموم ما يقع عليه الاسم.

قال في الحواشي: (وَسْط) بسكون السين ظرف، وبحركتها اسم، فلو قلت: ضربته وسط رأسه، ولو قلت: وسط رأسه، فضرب رأسه، لأن الوسَط بالتحريك: الحرم، والوسْط ـ بالسكون ـ في ذلك الحرم.

قال ابن كيسان: (الوسَط) في كلام العرب بالتحريك اسم للشيء الذي لا ينفك من الشيء المحيط به جوانبه، كوسط الرأس، ووسط الدار، وأما الشيء المحاط به فهو (وسْط) بالسكون، وهو الذي يصلح مكانه (بَيْنَ) تقول: دراهمك وسْط ثيابك، أي: بينها، وهو الظرف، فأقام مقامه (بَيْنَ). ولو قلت: احتجم وَسَط رأسه، لم يقع في موضعه (بين). ولو قلت: قعد وسْط القوم، وقع بموضعه (بين)، فهذا الفرق بينهما. وان شئت (وسْط) بالسكون مثل داخل الدائرة، وبالتحريك مثل مركز الدائرة. انتهى.

[٤٠٣] حديث: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ»(١).

---

(١) المسند ٤/١٥، ٢٠، وأبو داود ـ كتاب العتق ـ ٤/٢٦ حديث ٣٩٤٩، وابن ماجه ـ العتق ـ ٢/٨٤٣ حديث ٢٥٢٤، والترمذي ـ الأحكام ـ ٣/٦٤٦ حديث ١٣٦٥.

قال أبو البقاء[1]: عادة الفقهاء المولعين بالتدقيق، يوردون على هذا الحديث وأمثاله إشكالاً وهو أن (مَنْ) مبتدأ يحتاج إلى خبر وخبره (فهو حرّ) و(هو) لا يعود على (مَنْ) بل على المملوك، فتبقى (مَنْ) لا عائد عليها.

وهذا عند المحققين من النحويين ليس بشيء، وذلك أنّ خبر (مَنْ) هو (مَلَكَ)، وفي (مَلَكَ) ضمير يعود على (مَنْ)، وقوله: (فهو حرّ) جواب الشرط، وجواب الشرط يجوز أن يخلو من عائد على أداة الشرط، أو على الاسم الذي في حيز الشرط، مثاله: مَنْ يأتني أكرم زيداً، وكذلك قوله: زيد إنْ يَقُمْ أكرمْ. فزيد هنا بمنزلة (مَنْ) في مثاله الأول.

وأما حاجة الكلام إلى جواب الشرط فليس كحاجة المبتدأ إلى الخبر، بل هي حاجة ماله جواب إلى جواب، ألا ترى أن قولك: لولا زيد لأكرمتك، فلولا مفتقرة إلى جواب، وجوابها ليس بخبر لاسمها. وقد قيل: تقدير الحديث: مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ فهو حرٌّ بملْكِهِ. فحذف للعلم به. انتهى.

[٤٠٤] حديث: **«من حدّثَ عنّي بحديثٍ وهو يرى أنّه كَذِبٌ فهو أحدُ الكاذبين»**[2].

قال الشيخ أكمل الدين: (يرى) يجوز فيه فتح الياء وضمّها، ومعنى المضموم الظنّ، ومعنى المفتوح العلم. وقوله: (أنه كذب) سدّ مسدّ المفعولين.

وقيل: المضموم يستعمل بمعنى الوهم والتخييل نحو: أرى أنّ زيداً منطلق، ومثل هذا المعنى: أزيد هنا. وفيه نظر، لأنه لا يجوز لأحد أن يدّعي الرؤية بمجرد الوهم والتخييل، فالحق أن يكون مفتوحاً بمعنى العلم.

ويجوز أن يكون من الكاذبين لفظ تثنية ولفظ جمع.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) المسند ٥/ ١٩ ـ ٢٠، والترمذي ـ العلم ٥/ ٣٦ برقم ٢٦٦٢.

وقال الطيبي: قوله: (أحد الكاذبين) من باب قولك: العلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوين.

[٤٠٥] حديث: «كيفَ تقولُ في الضبِّ؟ فقال: أُمَّةٌ مُسِخَتْ من بَنِي إِسْرَائِيلَ، فلا أدري أيَّ الدوابِّ مُسِخَتْ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: قوله: (أمةٌ مُسِخَتْ) هو مبتدأ وما بعده الخبر، فإن قيل: فـ(أمة) نكرة، فكيف يُبتدأ بها؟ قيل: فيه جوابان أحدهما: أن (مسخت) نعت لـ(أمة) و(من بني) خبره، والنكرة اذا وصفت جاز الابتداء بها. والثاني ان (مسخت) الخبر، لأن (أمة) وإن كانت نكرة فقد أفاد الإخبار عنها فهو في المعنى كقوله: مسخت أمة.

وأما قوله: (أيّ الدواب) فهو منصوب لا (بأدرى) لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وفي انتصـابه وجهان: أحدهما: هو حال تقديره: مسخت الأمة على وصف كذا، كما تقول: كيف جئت؟ أي أماشياً أم راكباً. والثاني: أن يكون مفعولاً، ويكون (مسخت)[٣] بمعنى صيرت أي: لا أدري أصيرت ضباً أم غيره.

مسند سَوَادةَ بن الربيع[٤]

[٤٠٦] حديث: «مُرْ بَنِيكَ فَلْيُقَلّمُوا أَظَافِيرَهُمْ لا يعبطُوا بِهَا ضروعَ مَوَاشِيهم»[٥].

قال في «النهاية»: المراد: أن لا يعبطوا، فحذف أن وأعملها مضمرة، وهو قليل.

(١) المسند ٥/١٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٠٢.

(٣) سقط من أ قوله (ويكون مسخت) ولا يتم المعنى بغيره. انظر إعراب الحديث النبوي ١٠٢.

(٤) هو سوادة بن الربيع الجرمي، قال البخاري: له صحبة، يعدّ من البصريين، وحديثه هذا مروي بأكثر من وجه. الإصابة ٢/٩٧.

(٥) المسند ٣/٤٨٤ وفيه: (إذا رجعت إلى بيتك فمرهم فليحسنوا غذاء رباعهم، ومرهم فليقلموا أظافرهم ولا يعبطوا بها ضروع مواشيهم إذا حلبوا).

ويجوز أن تكون لا ناهية بعد أمر، فحذف النون للنهي.

مسند سهل بن الحَنْظَلِيَّة رضي الله عنه[1]

[٤٠٧] حديث هوازن قوله: «.. عَلَىٰ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ»[2].

قال البيضاوي: يقال: جاء القوم على بكرة أبيهم، أي جاءوا بأجمعهم، بحيث لم يبق منهم أحد، و«على» هنا بمعنى (مع).

مسند سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه[3]

[٤٠٨] حديث اللّعان، قوله: «وإنْ جاءتْ بِهِ أُحَيْمَرَ»[4].

قال الزركشي: كذا وقع غير منصرف، والصواب صرفه تصغير «أحمر».

قوله: (يا رسول الله: ظلمتها إن أمسكتها، هي الطلاق وهي الطلاق وهي الطلاق)[5] هو على حدّ قولهم: رجل عدل، فإمّا أن يكون أوقع المصدر موقع اسم الفاعل، أي: هي طالق، أو على حذف مضاف أي ذات الطلاق.

[٤٠٩] حديث: «نَهَىٰ عنْ بيعِ التّمرِ بالتّمرِ، إلا أنه رخّص في العرايا أن تُبَاعَ بخرصها تمراً يأكلها أهلها رُطَباً»[6].

---

(١) هو سهيل بن حنظلة ويقال ابن حنظلية العبشمي. انظر الإصابة ٢/٩٢.

(٢) أبو داود ـ باب الجهاد ـ ١٦.

(٣) هو سهل بن سعد مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة الأنصاري السّاعدي، من مشاهير الصحابة وهو آخر من مات بالمدينة منهم سنة ٩١هـ. انظر الإصابة ٢/٨٨.

(٤) المسند ٥/٣٣٤ برواية: فجاءت به أحمر، من غير تصغير، وفتح الباري ـ التفسير ٨/٤٤٨ حديث ٤٧٤٥، وابن ماجه ـ الطلاق ـ باب اللعان ١/٦٦٧.

(٥) المسند ٥/٣٣٤، وهو جزء من الحديث الذي يلي الحديث السابق.

(٦) فتح الباري ـ البيوع ٤/٣٨٧، وكتاب المساقاة ٥/٥٠ حديث ٢٣٨٠، ومسلم ـ البيوع ٣/١٧٠ =

قال الطيبي: (تمراً) يحتمل أن يكون حالاً مقدرة، ويؤيده قوله: (يأكلونها رُطَباً) فإن (رطباً) حال.

[٤١٠] حديث: «كنتُ أتسحّرُ في أهلي ثمّ تكونُ سُرْعَةَ بِي أَنْ أُدركَ صلاةَ الفجرِ مَعَ رسولِ اللهِ صلّى الله عليهِ وسلمَ»[1].

قال الزركشي: (سرعة)، بالنصب خبر مقدم، وبالرفع في لغة من جوز الإخبار - في باب كان - عن النكرة بالمعرفة. قال القاضي عياض: هي بضمّ السين ورفع آخره على اسم كان.

وقال الكرماني: (سرعة) بالرفع اسم كان، وهي إمّا تامة ولفظ (بي) متعلق بسرعة، أو ناقصة و(بي) خبره، أو (أن أدرك) خبره، التقدير: لأن أدرك، وبالنصب خبر كان والاسم ضمير يرجع إلى ما يدل عليه لفظ السرعة، أي: تكون السرعة سرعة حاصلة بي لأدرك الصلاة، أو يكون حالاً، أو صفة أو نصب على الاختصاص.

[٤١١] حديث: «كان الناسُ يُصَلُّونَ مَعَ النبيّ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ وَهُمْ عَاقِدِي أُزُرِهِمْ من العفر على رقابهم»[2].

قال ابن مالك[3]: ونظيره قوله صاحبة المزادتين: (عهدي بالماء أمس، هذه

= حديث ٦٨، والنسائي - البيوع - باب بيع العرايا بخرصها تمراً ٧/٢٦٧، وابن ماجه - تجارات ٢/٧٦٢ حديث ٢٢٦٩، وأبو داود (بالمعنى) ٣/٢٥١، ٢٥٢ حديث ٣٣٦٣.

(١) صحيح البخاري - المواقيت - باب وقت الفجر ١/١٥١، وفتح الباري - كتاب الصوم ٤/١٣٧ حديث ١٩٢٠.

(٢) المسند ٥/٣٣١، وليس فيه (من العفر)، وصحيح البخاري - الصلاة - باب إذا كان الثوب ضيقاً ١/١٠١، ومسلم - الصلاة - ١/٣٢٦ حديث ١٣٣، والنسائي - القبلة - باب الصلاة في الإزار ٢/٧٠.

(٣) شواهد التوضيح ١١٠ - ١١٢.

الساعة، ونَفْرُنَا خُلُوفاً)[1] قال: اعلموا وفقكم الله أن (عاقدي أزرهم) و(خلوفاً) منصوبان على الحال، وهما حالان سدتا مسدّ الخبرين المسندين الى (هم) و(نفْرنا).
وتقدير الحديث الأول: وهم مؤتزرون عاقدي أزرهم. وتقدير الثاني[2]: ونفْرنا متركون خلوفاً.

ونظير هذين الحديثين (وَنَحْنُ عُصْبَةً)[3] بالنصب، وهي قراءة تُعزى إلى علي بن أبي طالب، وتقديرها: ونحن معه عصبةً، أو: ونحن نحفظه عصبةً.

وهذا النوع من سدّ الحال مسدّ الخبر مع صلاحيتها لأن تجعل خبراً شاذّ لا يكاد يستعمل، ومنه قول الزَّبَّاء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[4]

فالوجه الجيد فيما كان من هذا القبيل الرفع بمقتضى الخبرية، والاستغناء عن تقدير خبر، وإنما يحسن سدّ الحال مسدّ الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبراً: ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي للسويق ملتوتاً، فلو جعل (قائماً) خبراً لـ(أضربي) و(ملتوتا) خبراً لـ(أكثر شربي) لم يصحّ فلذلك نصبا على الحال.

وأما الأمثلة التي تقدمت، فجعل ما نصب فيها على الحال خبراً صحيح لا ريب في صحته، فلذلك كان النصب ضعيفاً.

[٤١٢] حديث: «**كانتْ فينا المرأةُ تجعل على أَرْبعَاءَ في مَزْرَعَةٍ لها سِلْقاً**...»[5].

قول الزركشي: انتصب (سلقاً) على المفعولية، وعند الأصيلي بالرفع، ووجّهه

---

(١) البخاري ـ كتاب التيمم ـ باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء.
(٢) قوله: (وتقدير الثاني) ساقط من أ. انظر شواهد التوضيح لابن مالك ١١١.
(٣) سورة يوسف ١٤.
(٤) يرى الكوفيون أن (مشيها) بالرفع ـ فاعل مقدم لوئيد، وضمير الجمال مضاف إليه، و (وئيداً) حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة.
(٥) البخاري ـ كتاب الجمعة ـ باب قوله تعالى: ﴿**فاذا قُضيت الصّلاة**﴾ ٢/١٦ ـ ١٧ برواية (امرأة).

القاضي بأنه مفعول ما لم يسمّ فاعله بتُجْعل على أن تضم التاء منه، أو ليجعل على أربعاء في مزرعة، ثم استأنف فقال: لها سلق، أو يكون (سلق) مبتدأ وخبره لها ويكون.

[٤١٣] حديث: «**جاءتَ امرأةٌ ببردةٍ، فأخذها النبيُّ صلى اللهُ عليه وسلم محتاج اليها**»[١].

قال الكـرمـاني: (محتاجاً) بالنصب، وروي بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو، والجملة في موضع الحال، قال: ويمكن أنه كتب على اللغة الربيعية، وهي أنهم يكتبون المنصوب بدون الألف.

[٤١٤] حديث: «**يا أبا بكرٍ ما مَنَعَكَ حينَ أشيرُ إليكَ لَمْ تُصَلِّ**»[٢].

قال الكرماني: فإن قلت: هو مثل (ما منعك ألّا تسجد)[٣]، وثمة صح أن يقال: (لا) زائدة، فما قولك هنا؟ إذْ لِمَ لا تكونُ زائدة؟ قلت: (منعك) مجاز عن (دعاك) حملاً للنقيض على النقيض.

قال السكاكي: والتعليق بين الصارف عن فعل الشيء والداعي إلى تركه يحتمل أن يكون (منعك) مراداً به (دعاك).

---

(١) المسنـد ٥/٣٣٣، ٣٣٤ برواية (محتاجاً)، وفتح الباري ـ الجنائز ـ ٣/١٤٣ برقم ١٢٧٧، ١٠/٢٧٥ برقم ٥٨١٠، والنسائي ـ الزينة ـ باب لبس البرود ٨/٢٠٤ ـ ٢٠٥، وابن ماجه ـ كتاب اللباس ٢/١١٧٧ برقم ٣٥٥٥.

(٢) المسند ٥/٣٣١ بلفظ آخر، والبخاري ـ الصلح (فتح الباري) ٥/٢٩٧ برقم ٢٦٩٠ واللفظ له، ومسلم ـ الصلاة ١/٣١٦ برقم ١٠٢، والنسائي ـ الإمامة ـ باب إذا تقدم الرجل من الرعية ثم جاء الوالي هل يتأخر ٢/٧٨ ـ ٧٩، وأبو داود ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨ برقم ٩٤٠.

(٣) سورة الاعراف ١٢.

قوله: (وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة)[1]. قال ابن مالك[2]: ويدخل نافٍ على (كاد) لنفي خبرها، ونفي مقاربته نحو: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[3].

ويدخل لنفي شموله إيقاع الفعل نحو: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾[4]، ومنه: (وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة فالتفت).

[٤١٥] حديث: «**ليدخلنَّ الجنةَ مِنْ أُمّتي سبعونَ ألفاً في سكون آخذ بعضُهم بعضاً**»[5].

قال النووي: هكذا هو في معظم الأصول سكون بالواو، و(آخذ) بالرفع، ووقع في بعض الأصول (متماسكين) بالياء، و(آخذاً) بالألف، وكلاهما صحيح.

[٤١٦] حديث: «**أَمَا تَرْضَى أَنْ تكونَ مِنّي بمنزلةِ هٰرونَ مِنْ موسَىٰ**»[6].

قال الكرماني: أي: نازلاً مني منزلته، والباء زائدة.

---

(١) جزء من الحديث نفسه، انظر البخاري ـ الصلح ـ باب ما جاء في الإصلاح بين الناس، وشواهد التوضيح ٧٨.

(٢) شواهد التوضيح ٧٨ ـ ٨٠.

(٣) سورة النور ٤٠.

(٤) سورة النساء ٧٨، وفي شواهد التوضيح استدل بآية أخرى هي: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً﴾ الكهف ٩٣. وانظر شواهد التوضيح ٨٠.

(٥) المسند ٥/٣٣٥ بلفظ مختلف، ومسلم ـ الإيمان ١/١٩٨ برقم ٣٧١.

(٦) المسند ١/١٧٠، ٣/٣٢، ٦/٣٦٩، وفتح الباري ـ فضائل الصحابة ٧/٧١ حديث ٣٧٠٦، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٨٧١ حديث ٣١، وابن ماجه ـ المقدمة ١/٤٢ ـ ٤٣ حديث ١١٥.

[٤١٧] حديث: «حديث الحوض: «لَيَرِدُ عليَّ أقوامٌ أعرفُهم ويعرفوني ثُمَّ يُحالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ»[١].

قال ابن مالك[٢]: فيه شاهد على وقوع المضارع المثبت المستقل جواب قسم غير مؤكد بالنون، وفيه غرابة، وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلّا في الشعر، كقول الشاعر:

لَعَمْـرِي لَيُجْـزِى الفَـاعِلُونَ بِفِعْلِهِم ... فَإِيَّاكَ أَنْ تُعْـنَـى بِغَـيْرِ جَمِـيلِ[٣]

والصحيح أنه كثير في الشعر، قليل في النثر.

[٤١٨] حديث: «وفِي القومِ رجلٌ لا يدعُ شاذَّةً ولا فاذَّةً إلّا اتَّبَعَهَا»[٤].

قال عياض: أنّث الكلمة على معنى الغنمة، ويشبه الخارج بشاذة الغنم، ومعناه: أنه لا يدع أحداً، على طريق المبالغة.

قال ابن الأعرابي: يقال: فلان لا يدع شاذة ولا فاذة. إذا كان شجاعاً لا يلقاه أحداً إلا قتله.

وقال القرطبي: (الشاذة) الخارج عن الجماعة، و(الفاذة) المنفرد، وأنّث الكلمتين على جهة المبالغة كما قالوا: علّامة ونسّابة.

[٤١٩] حديث: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ»[٥].

---

(١) المسند ٥/٣٣٣، وفتح الباري ـ الفتن ١٣/٣ حديث ٧٠٥٠، ٧٠٥١، ومسلم في كتاب الفضائل ٤/١٧٩٣ حديث ٢٦.

(٢) شواهد التوضيح ١٦٣، ١٦٥.

(٣) لم نقف على قائله، والشاهد في قوله (ليجزى) إذ لم يؤكده بالنون، مع أنه جواب قسم مضارع مثبت مستقبل.

(٤) فتح الباري ـ الجهاد ٦/٨٩ ـ ٩٠ حديث رقم ٢٨٩٨.

(٥) المسند ٥/٣٣٠، ٣٣٦، وفتح الباري ٩/١٧٥ ٩/١٧٥، والترمذي ٣/٤٢١، وأبو داود =

قال القرطبي: (لو) فيه للتقليل، قال: وفي رواية: (ولو خاتم) بالرفع، أي ولو حضر خاتم.

قوله: (زوجتكها بما معك من القرآن): قال الكرماني: ظاهره أنّ الباء للتعويض، ومنعه الحنفية، وقالوا: الباء للسببية، أي زوجتكها بسبب ما معك من القرآن.

وقوله في الحديث: (إني قد وهبت من نفسي): قال النووي: هي من زيادات (مِنْ) في الموجب على رأي الأخفش والكوفيين.

مسند شدّاد بن أسامة الهادي رضي الله عنه[1]

[٤٢٠] حديث: «خَرَجَ علينا رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ في إحْدَى صلاتي العشيّ الظهر أو العصر»[2].

قال أبو البقاء[3]: بالجرّ على البدل من (إحدى)، ويجوز الرفع على تقدير: هي صلاة الظهر، والنصب على إضمار أعني.

مسند شدّاد بن أوس رضي الله عنه[4]

[٤٢١] حديث: «أَنَا خَيْرُ قسيمٍ لِمَنْ أَشْرَكَ بِي، مَنْ أشركَ بِي شيئاً فَإِنَّ عملَهُ قليلُه وكثيرُهُ لِشَرِيكِهِ الّذي أشركَ بِهِ»[5].

= ٢/٢٣٦، والنسائي ٦/١٢٣.

(١) كان سلفاً لرسول الله (ص) ولأبي بكر ولجعفر ولعليّ بن أبي طالب، كانت زوجه سلمى بنت عُمَيْسٍ أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي لأمها، سكن شداد المدينة ثم تحول إلى الكوفة. ابن خياط ١/٢٠، أسد الغابة ٢٣٩٩، المعارف ٢٨٢، تهذيب التهذيب ٤/٣١٨.

(٢) المسند ٣/٤٩٣، ٦/٤٦٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٠٣.

(٤) أبو يعلى النَّجاري الخزرجي، من فضلاء الصحابة وعلمائهم، نزل بيت المقدس مات سنة ٥٨هـ. ابن خياط ١/٢٠١، أسد الغابة ٢/٢٣، سير أعلام النبلاء ٢/٣٢٨ تهذيب التهذيب ٤/٣١٥.

(٥) المسند ٤/١٢٥ ـ ١٢٦.

قال أبو البقاء[1]: (قليله وكثيره) بالنصب على البدل من العمل وإن شئت على التوكد، ويجوز الرفع على الابتداء و(لشريكه) خبره، والجملة خبر إنَّ.

[٤٢٢] حديث: «**وَأَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا تَعْلَمُ**»[2].

قال الطيبي: (ما) موصولة أو موصوفة، والعائد محذوف، و (مِنْ) يجوز أن تكون زائدة عند من يزيدها في الإثبات، أو بيانية والمبيّن محذوف، أي أسألك شيئاً هو خير ما تعلم. أو تبعيضية.

[٤٢٣] حديث: «**إنَّ أخوفَ ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية**»[3].

قال عبد الغافر الفارسي في «مجمع الغرائب»: ذكر فيه الأزهري وجهاً لطيفاً وهو أنه انتصب (الشهوة) على أنه مفعول معه، والواو بمعنى مع، كأنه قال: أخوف ما أخاف عليكم الرياء مع الشهوة الخفية، ومعنى ذلك أنه يُري الناس أنه تارك للمعاصي والشهوة ويخفي الشهوة لما في قلبه، فإذا خلا بنفسه عملها في خفية.

مسند الشريد رضي الله عنه[4]

[٤٢٤] حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال له: «**هَلْ مَعَكَ مِنْ شِعْرِ أُمية شيءٌ؟ قَالَ: نَعَم، قَالَ: هِيهِ**»[5].

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠٣.

(٢) المسند ٤/١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، والترمذي ـ الدعوات ٥/٤٧٦ حديث رقم ٣٤٠٧، والنسائي ـ السهو ٣/٥٤ ـ ٥٥.

(٣) المسند ٤/١٢٥، ١٢٦.

(٤) هو الشريد بن سويد الثقفي، قال ابن السكن: له صحبة، حديثه في أهل الحجاز، سكن الطائف، والأكثر أنه الثقفي، ويقال إنه حضرمي حالف ثقيفاً. وفد على النبي ﷺ فسماه الشريد. وذكر الواقدي غير ذلك في تسميته. الإصابة ٢/١٤٨.

(٥) المسند ٤/٣٩٠، ومسلم ـ كتاب الشعر ٤/١٧٦٧ حديث رقم ١، وابن ماجه ـ الأدب ٢/١٢٣٦ برقم ٣٧٥٨.

قال الكرماني: (هيه) كلمة استزادة منوناً وغير منون مبنيّاً على الكسر. قال النووي: قال أهل اللغة: يقال في استزادة الشيء أي الحديث (إيه) إذا استزاده من حديث وعمل (إيه) بكسر الهمزة.

قال الجوهري: (إيهِ) سمّى به الفعل لأنّ معناه الأمر، تقول للرجل إذا استزدته من حديث وعمل (إيهِ) بكسر الهمزة.

قال ابن السكيت: هي لاستزادة من حديث أو عمل مقصود، وهي مبنية على الكسر، فان وصلت نونته فقلت: (إيهٍ) حديثاً، أي: زدنا من هذا الحديث فإن أردت الاستزداة من حديث غير مقصود نونت فقلت: (إيهٍ)، لأن التنوين للتنكير. وأما (إيها) بالنصب فمعناها الكفّ والأمر بالسكوت.

وقال ابن الشجري: إذا قلت (إيهِ) فإنما تأمره بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما كأنك قلت: هات الحديث. وإذا قلت: (إيهٍ) بالتنوين كأنك قلت: هات حديثاً ما، لأن التنوين تنكير، فأما إذا أسكتّه وكففته فإنك تقول (إيها) عنّا.

قال النووي[1]: رواه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين (جاهد) بكسر الهاء وتنوين الدال (مجاهد) بضم الميم وتنوين الدال.

قال القاضي: وجمع بين اللفظتين تأكيداً. قال ابن الأنباري: العرب اذا بالغت في التوكيد وأعربوه باعرابه فيقولون: جاد مجد، وليل لائل، وشعر شاعر ونحو ذلك.

قال القاضي: رواه بعضهم: (جاهد) بفتح الهاء والدال على أنه فعل ماض (مجاهد) بفتح الميم ونصب الدال بلا تنوين. قال النووي: والأول أصح.

---

(١) من هذا الموضع الى آخر ما يتعلق بهذا الحديث لا علاقة له بموضوع الحديث رقم ٤٢٤، ويبدو أن هذه الفقرة والتي تليها وضعتا هنا سهواً.

[٤٢٥] حديث: «يَا نَعَايَا العربِ» وفي رواية: «يا نُعْيَانَ العَرَبِ»(١).

قال الزمخشري: في نعايا ثلاثة أوجه: أحدهما: أن يكون جمع نعي وهو المصدر كصفيّ وصفايا. والثاني: أن يكون اسم جمع كما جاء في أخّيه وأخايا. والثالث: أن يكون جمع نعاء التي هي اسم الفعل، والمعنى: يا نعايا العرب جئن فهذا وقتكنّ وزمانكنّ، يريد أن العرب قد هلكت. والنّعيان مصدر بمعنى النعي، وقيل انه جمع ناعٍ كراعٍ ورعيان.

والمشهور في العربية أن العرب كانوا إذا مات منهم شريف أو قتل، بعثوا راكباً إلى القبائل لينعوه يقال: نعاءِ فلاناً أو يا نعاءِ العربَ، أي هلك فلان أو هلكت العرب بموت فلان، فنعاءِ من نعيت مثل نظارِ ودراكِ تقول: نعاءِ فلاناً معناه انعِ فلاناً كما تقول: دراكِ فلاناً أي أَدْرِكْ.

فأما قوله: يا نعاءِ العربَ مع حرف النداء، فالمنادى محذوف تقديره: يا هذا انعِ العربَ، أو يا هؤلاء انعوا العربَ بموت فلان كقوله تعالى: ﴿ألا يَا اسْجُدُوا﴾(٢) أي: يا هؤلاء اسجدوا.

مسند صفوان بن أُمَيَّة رضي الله عنه(٣)

[٤٢٦] حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم استعارَ منه يومَ حُنينٍ أدراعاً، فقال: أغصباً يا محمّدُ؟ قال: بَلْ عَارِيَةٌ مضمونةٌ»(٤).

---

(١) لسان العرب ٢٠/٢٠٧.

(٢) سورة النمل ٢٥، وهي في المصحف: (ألاّ يسجدوا) على أنّ (أنْ) ناصبة للمضارع، أدغمت نونها في لام (لا) و (يسجدوا) مضارع منصوب بعد أن وحذفت نونه للنصب. شرح الكافية ١/١٦٠، والتسهيل ١٧٩.

(٣) صفوان بن أمية بن خلف، أسلم بعد الفتح وحسن إسلامه، شهد اليرموك على كردوس وكان من كبراء قريش، قتل أبوه مع أبي جهل. توفي بمكة سنة ٤٢هـ. الأعلام ٣/٢٩٦، ابن خياط ١/٥٤، المعارف ٣٤٢، تهذيب التهذيب ٤/٤٢٤.

(٤) المسند ٣/٤٠١، ٦/٤٦٥، وأبو داود ـ البيوع ـ ٣/٢٩٦ برقم ٣٥٦٢.

قال أبو البقاء[1]: قوله: (أغضباً) هو منصوب على المصدر، ويجوز أن يكون حالاً أي: أتأخذها غاصباً، ويجوز أن يكون مفعولاً له أي: أتأخذها للغصب.

وقوله: (بل عاريَّة) مرفوع، أي: بل هي عارية، ولو نصب جاز أي: أخذتها عاريَّة، ويكون حالاً.

مسند صفوان بن عَسَّال رضي الله عنه[2]

[٤٢٧] حديث: «كانَ يأمُرنا إذا كُنَّا سَفْراً أن لا ننزعَ خِفَافَنَا ثلاثةَ أيامٍ ولياليهنَّ إلاّ مِنْ جنابةٍ، ولكنْ من بولٍ وغائطٍ ونَوْمٍ»[3].

قال القاضي أبو بكر بن العربي في «شرح الترمذي»: قوله: (إذا كنّا سَفْراً) يعني مسافرين، وهي كلمة تقال للواحد والجمع والذكر والأنثى كالعدل والرضى والزور ونحوه.

وقوله: (ولكن) حرف من حروف النسق، وهي تختص بالاستدراك بعد النفي غالباً، وربما يستدرك بها الإثبات فتختصّ بالجملة دون المفرد، وعلى هذا ففي لفظ الحديث إشكال، لأن قوله: (أمرنا أن لا ننزعَ خِفَافَنَا إلاّ من جنابة) نفي معقب باستثناء، فيصير إيجاباً، وقوله بعد ذلك: (لكنْ) استدراك من إيجاب بمفرد، وذلك خلاف ما تقدم، وفيه نظر، ومعناه بعد تأمل وتمكن مقر في رسالة: «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين»، وتقريبه: أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نمسك خِفافنا في

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٠٥.

(٢) من بني زاهر بن عامر، قال البغوي: سكن الكوفة، له صحبة، مشهورة، ذكر أنه غزا مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة، وحديثه في المسح على الخفين وفضل العلم والتوبة مشهور. الإصابة ١٨٩/٢.

(٣) المسند ٤/ ٢٣٩، ٢٣٠، والترمذي ـ الدعوات ـ باب في فضل التوبة والاستغفار ٥/ ٥٤٥ برقم ٣٥٣٥، والنسائي ـ الطهارة ـ باب التوقيت في المسح على الخفين ١/ ٨٣، وابن ماجه ـ الطهارة ١/ ١٦١ برقم ٤٧٨.

السفر مدّة ثلاثة أيام ولياليهنّ المرخص فيهنّ الإمساك عند الجنابة لكن عند البول والغائط والنوم. انتهى.

وقال الطيبي: (سَفْرا) جمع مسافر كـ(تَجْر) جمع تاجر، وصَحْب جمع صاحب. وحقّ (لٰكِنْ) أن تخالف ما بعدها لما قبلها نفياً وإثباتاً تحققّاً أو مآلاً، فالمعنى: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزع خفافنا في الجنابة لكن لا ننزع ثلاثة أيام وليالهنّ من بول أو غائط وغيرهما إذا كنّا سَفْراً. فعلى هذا يلزم رد هذه الرواية على ما ذهب إليه التوربشتي بأن هذا ميل إلى المعنى دون اللفظ.

قال ابن جني في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾[1] على قراءة عبد السلام بن شداد: هذا من أسدّ مذاهب العربية، وذلك أنه في موضع ملك فيه المعنى عنانات الكلام، فيأخذه إليه، ويصرفه بحسب مأثوره. انتهى.

قلت: لفظ رواية (ولكنْ) بالواو، وقال ابن الخباز: ذكر البصريون أن لكنْ تزول عن العطف اذا دخلت عليها كقوله تعالى: ﴿وَلٰكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[2].

[٤٢٨] حديث: «**قَالَ يهوديٌّ لِصَاحِبِهِ: اذهبْ بِنَا إلى هذا النبيّ**»[3].

قال الطيبي: الباء في (بنا) بمعنى المصاحبة.

قال: وقوله: (وَلَا تَمْشُوا بِبَرِيءٍ إلى ذِي سُلْطَانٍ)[4]: الباء في (ببريء) للتعدية.

وقوله: (خاصةً أن لا تعدوا في السبت)[5] (عليكم): خبر لـ(أن لا تعدوا)، وقيل:

---

(١) سورة البقرة ٩. (٢) سورة الأعراف ٣٨.

(٣) المسند ٤/٢٣٩، والنسائي ـ كتاب التحريم ـ باب السحر ٧/١١١، والترمذي في كتاب الاستئذان ـ باب ما جاء في قبلة اليد والرجل ٥/٧٧ برقم ٢٧٣٣.

(٤) جزء من الحديث نفسه، وفيه: (ولا تمشوا ببريء إلى ذي سلطان ليقتله) المسند ٤/٢٣٩.

(٥) جزء من الحديث نفسه وفيه: (وأنتم يا يهود عليكم خاصة أن لا تعتدوا، قال: يريد تعدوا في السبت . . . .).

كلمة إغراء، و(أن لا تعدوا) مفعول أي الزموا واحفظوا ترك الاعتداء. و(خاصةً) منون حال، و(اليهود) معمول لفعله أي: أخصّ اليهود خصوصاً.

وفي بعض طرق الحديث (يهود) مضموماً بلا لام على أنه منادى. انتهى.

مسند الصعب بن جَثَّامَة اللَّيْثِي رضي الله عنه[1]

[٤٢٩] حديث: «**إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إلاّ أنّا حُرُمٌ**»[2].

قال الزركشي: (إنّ) الأولى مكسورة الهمزة لأنها ابتدائية، والثانية مفتوحة لأنه حذف منها لام التعليل، والأصل: إلاّ لأنّا، و(حرم) بضم الحاء والراء أي محرمون.

والمشهور عند المحدثين فتح الدال من (نردّ)، وهو خلاف مذهب المحققين من النحاة وهو ضمّ الدال من كل مضعف مجزوم، أو موقوف اتصل به ضمير المذكر مراعاة للواو المتولده عن ضمّة الهاء، ولم يحفلوا بالهاء لخفائها، وكأنهم أرادوا كما فتحوها مع هاء التأنيث مراعاة للألف.

وقال ابن الأثير: لك في هذا النوع ثلاثة أوجه: فتح الدال. وردّه محققو شيوخنا من أهل العربية، وقالوا هذا غلط من الرواة، والصواب على مذهب سيبويه في مثل هذا من المضاعف إذا دخلت الهاء أن يضم ما قبلها من الأمر ونحوه من المجزوم مراعاة للواو التي توحيها ضمّة لخفاء الهاء، فكأن ما قبلها ولي الواو، ولا يكون ما قبلها أي قبل الواو إلاّ مضموماً، وهذا في المذكر، وأمّا المؤنث مثل: لم تردّها، فمفتوح الدال مراعاة للألف.

وقال النووي بعد حكايته: أما (ردّها) ونظائره من المؤنث ففتحة الهاء لازمة

---

(١) هو الصعب بن جَثَّامة بن قيس بن ربيعة اللَّيثي، حليف قريش، أمه أختُ أبي سفيان بن حرب واسمها فاختة. يقال توفي في خلافة أبي بكر، ويقال غير ذلك. الإصابة ٢/١٨٤، ١٨٥.

(٢) المسند ٤/٣٨ برواية: (انّا لم نردّ) بدون الهاء. وفتح الباري ٤/٣١، ومسلم ٢/٨٥٠، والترمذي ٣/٢٠٦، والنسائي ٥/١٨٣ ـ ١٨٤، والموطأ ١/٣٥٣، والدارمي ٢/٣٨ ـ ٣٩.

بالاتفاق. وأما «ردّه» ونحوه للمذكر ففيه ثلاثة أوجه: أفصحها وجوب الضمّ كما ذكر القاضي. والثاني: الكسر، وهو ضعيف. والثالث الفتح، وهو أضعف منه وممكن، ذكره ثعلب في الفصيح، لكن غلطوه، أي غلطوه لكونه أوهم فصاحته، ولم ينبّه على ضعفه.

[٤٣٠] حديث: «لا حِمَى إلاّ للهِ ولرسولِهِ»(١).

قال الكرماني: هو بدون التنوين، وروى بالتنوين على أنّ (لا) بمعنى ليس.

مسند طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه(٢)

[٤٣١] حديث: «رأيتُ فِيمَا يَرَى النائمُ كأنّي على بابِ الجنّةِ إذا أَنَابهما»(٣).

قال أبو البقاء(٤): (إذا) هنا للمفاجأة، وهي ظرف مكان، والتقدير: فاجأني رؤيتهما، والتقدير في الإعراب: فبالمكان هما، وأكثر ما تستعمل بالفاء كقولك: خرجت فإذا زيد، وقد جاءت بغير فاء في جواب الشرط كقوله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٥).

قوله: (فَلَمَا بينَهما أبعدُ): اللام هنا لام الابتداء، و(ما) بمعنى الذي وموضعها

---

(١) المسند ٤/٧١، ٤/٣٧ ـ ٣٨، وفتح الباري ـ كتاب الجهاد ٦/١٤٦ حديث رقم ٣٠١٢.

(٢) أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، كان ممن سبق إلى الإسلام، وكان من دهاة قريش ومن علمائهم. شهد أحداً، وثبت مع رسول الله وبايعه على الموت، وشهد الخندق وسائر المشاهد، كان جواداً كريماً، قتل يوم الجمل وهو بجانب عائشة أم المؤمنين ودفن بالبصرة. له ٣٨ حديثا، وكان مقتله سنة ٣٦هـ ـ ٦٥٦م. الأعلام ٣/٣٣١، سير أعلام النبلاء ١/١٥، أسد الغابة ٢٦٢٥، ابن خياط ١/٣٩، والمعارف ٢٢٨، تهذيب التهذيب ٥/٢٠.

(٣) المسند ١/١٦٣.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٠٧.

(٥) سورة الروم ٣٦.

رفع مبتدأ، و(أبعد) خبره.

[٤٣٢] حديث: «جاءَ رجلٌ مِنْ نَجْدٍ ثائرَ الرَّأْسِ»(١).

قال النووي: برفع (ثائر) صفة لرجل، وقيل يجوز نصبه على الحال.

قال: وقوله: (الّا أن تطوع): المشهور فيه تشديد الطاء على ادغام إحدى التاءين فيها.

وقال ابن الصلاح: هو محتمل التشديد والتخفيف على الحذف، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: هو استثناء منقطع، معناه: لكن يستحبّ لك أن تطوع. وجعله بعض العلماء استثناء متّصلاً.

قوله: (أفلح إنْ صدق): قال الزركشي: فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أنه أخبر بفلاحه، ثم أعقبه بالشرط المتأخر لينبّه على أنّ سبب فلاحه صدقه. الثاني: أنه فِعْل ماض أريد به مستقبل. والثالث: تقدمه على حرف الشرط والنية به التأخير، كما أنّ النيّة في قول: (إنْ صدق) التقديم، والتقدير إنْ صدق أفلح.

مسند طلق بن عليّ رضي الله عنه(٢)

[٤٣٣] حديث: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»(٣).

(١) فتح الباري ـ كتاب الإيمان ـ باب الزكاة من الاسلام ١٢/ ٣٣٠ برقم ٦٩٥٦، ومسلم ـ الإيمان ١/ ٤٠ حديث ٨، وأبو داود ـ الصلاة ١/ ١٠٦ برقم ٣٩١، والنسائي ـ الصلاة ـ باب كم فرضت الصلاة في اليوم والليلة ١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، والموطأ قصر الصلاة في السفر ـ باب جامع الترغيب في الصلاة ١/ ١٧٥ حديث ٩٤.

(٢) مشهور، وله صحبة ووفادة ورواية، ويقال: هو طلق بن ثمامة، حكاه ابن السكن، ومن حديثه في السنن أنه بنى معهم في المسجد، روى عنه ابنه قيس وابنته خلدة وغيرهما. الإصابة ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٣) المسند ٤/ ٢٣، والترمذي ـ باب: لا وتران في ليلة ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ حديث رقم ٤٧٠.

قلت: كذا ورد، وكان مقتضى القاعدة العربية: لا وِتْرَيْنِ في ليلةٍ، لأن اسم (لا) يبنى على ما ينصب به، فيبنى المفرد على الفتح نحو: لا رجلَ في الدار، والمثنى والجمع على الياء نحو: لا رجلَيْن عندك، ولا مسلمِين عندك.

وتخريج هذا الحديث على أنه على لغة من يجري المثنى بالألف في كل حال، ومنه قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1]، وقول الشاعر:ـ

قَدْ بلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا[2]

ونظير هذا الحديث حديث أبي سعيد: (لَا صَاعَا تَمْرٍ بصاعٍ، ولَا صَاعَا حنطةٍ بصاعٍ، ولا درهمانِ بدرهمٍ)[3] كذا في المسند.

مسند عامر بن ربيعة رضي الله عنه[4]

[٤٣٤] حديث: «رأيتُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ ما لا أُحصي يتسوّكُ وَهُوَ صَائِمٌ»[5].

قال الطيبي: (يتسوك) ثاني مفعولي (رأيت) لأنه فيه في الحقيقة، و(ما) موصوفة، و(لا أحصي) صفتها، وهي بحذف يتسوك، أي: رأيت النبي ﷺ متسوكاً مدة لا أقدر على عدّها.

---

(١) سورة طه ٦٣.

(٢) قائله رؤبة: ديوانه ١٦٧، وهو لأبي النجم أو رؤبة في الدرر ١/١٢، وشرح التصريح ١/٦٥، ولأبي النجم في العيني ١/١٣٣، ٣/٦٣٦.

(٣) المسند ٣/٤٩، والحديث في مواضع أخرى برواية: (لا صاعَيْ) انظر المسند ٣/٤٩، ٣/٥١.

(٤) هو عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك، كان أحد السابقين الأولين، وهاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سبع وثلاثين وقال الواقدي: كان موته بعد قتل عثمان بأيام. الإصابة ٢/٢٤٩.

(٥) المسند ٣/٤٤٥، وأبو داود ـ الصوم ـ باب السواك للصائم ٢/٣٠٧ حديث رقم ٢٣٦٤، والترمذي ـ كتاب الصوم ٣/١٠٤ حديث رقم ٧٢٥.

[٤٣٥] حديث[١]:

قال ابن مالك في «توضيحه»[٢]: قول عامر بن ربيعة: (إنْ كان رسول الله ﷺ يبعثنا وما لنا طعام إلا الكفّ من التمر)[٣] في غريب الحديث.

وقول عبد الله بن يسر: (إنْ كنّا فرغنا في هذه الساعة)[٤]، وقول رسول الله ﷺ: (وَايْمُ اللهِ إنْ كان لخليقاً للإمارة وإنْ كان من أحبِّ الناسِ إليَّ)[٥]، وقول معاوية: (إنْ كان من أصدق هؤلاءِ يعني كعب الأحبارِ)[٦]، وقول نافع: (كانَ ابنُ عمرَ يُعطِي عن الكبيرِ والصغيرِ، حتى إن كانَ يُعطي عن بنيّ)[٧]. وقوله عائشة: (إن كانَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ يُحِبُّ التَّيُّمَنَ)[٨] في جامع المسانيد.

تضمنت هذه الأحاديث استعمال (إنْ) المخففة المتروكة العمل عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها، وذلك لأنه إذا خُفِّفت (إنّ) صار لفظها كلفظ (إن) النافية، فيخاف اللبس، أي التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فألزموا تالي ما بعد المخففة اللام فرقاً بين النفي والإثبات نحو: إن علمتك لفاضلاً. فاللام هنا لازمة، إذْ لو حذفت مع كون العمل متروكاً، وصلاحية الموضع للنفي لم يتبيّن

---

(١) لم يذكر نص الحديث هنا لأن مجموعة من الأحاديث اشتركت في ظاهرة استعمال (إن) المخففة غير العاملة عاريا ما بعدها من اللام الفارقة.

(٢) شواهد التوضيح ٥١ ـ ٥٢.

(٣) المسند ٣/٤٤٦، وقال ابن مالك في توضيحه: وحديث عامر رضي الله عنه من غريب الحديث. انظر شواهد التوضيح ٥١.

(٤) شواهد التوضيح ٥١.

(٥) البخاري في ٨٣ ـ كتاب الأيمان والنذور، ٢ ـ باب قول النبي ﷺ: وأيم الله.

(٦) أخرجه البخاري في: ٩٦ ـ كتاب الاعتصام، ٢٥ ـ باب قول النبي (ص): لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء.

(٧) أخرجه البخاري في: ٢٤ ـ كتاب الزكاة، ٧٧ ـ باب صدقة الفطر على الحر والمملوك.

(٨) ذكر ابن مالك أنه في جامع المسانيد، وهو لابن الجوزي فُقِد معظمه.

الإثبات، فلو لم يصلح للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها كهذه الأحاديث، ومنه قول الشاعر:

أَنَـا ابنُ أُبـاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِـكٍ وإنْ مالـكٌ كانـتْ كرامَ الـمعـادِنِ[1]

وقول الآخر:

إنْ كنـتُ قاضـيَ نَحْبِـي يومَ بَيْنِكُـمُ لَوْ لَمْ تَمُـنُّـوا بِوَعْـدٍ غيرَ تَوْدِيعِ[2]

وقد أغفل النحويون جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي. وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الاطلاق ليجري الباب على سنن واحد. وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبيّنت إغفالهم، وأثبت الاحتجاج عليهم لا لهم.

وأزيد على ذلك أن اللام الفارقة، إذا كان بعد ما ولي (إن) نفي، واللبس مأمون، فحذفها واجب كقول الشاعر:

إنِ الـحـقُّ لا يَخْـفَى على ذِي بَصِيرةٍ وإنْ هو لَمْ يعـدمْ خلافَ مُعَـانِـدِ[3]

وقوله:

أَمَـا إنْ علمـتُ اللهَ ليسَ بغـافـلٍ لَهَـانَ اصْـطِبـارِي أَنْ بُلِيتُ بِظَالِمِ[4]

وقال الشيخ بها الدين بنْ النحاس في التعليقة: في حديث عامر بن ربيعة المبدأ

---

(١) قائله الطِّرمَّاح بن حكيم: ديوانه ٥١٢، والدرر ١/١١٨، والعيني ٢/٢٧٩، وشواهد التوضيح ٥١، ومعجم شواهد النحو الشعرية ١٧٩ برقم ٣٠٥٩.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: شواهد التوضيح ٥٢، والسيوطي ٢٠٦، ومعجم شواهد النحو برقم ١٦٧٣.

(٣) لم نقف على قائله. وهو بلا نسبة في: شواهد التوضيح ٥٢، والسيوطي ٢٠٦، والأشموني ١/٢٨٩، ومعجم الشواهد النحوية برقم ٨١٥.

(٤) شواهد التوضيح ٥٣. ولم نقف على قائله.

به لم يأت باللام الفارقة بعد (إن) المخففة الملغاة لمّا كان المعنى لا يُلْبِس، ومثله قول الشاعر:

إن وجـدت الـكـريمَ يمنـعُ أحيا   ناً ومـا إنْ بِذَا يُعَـدُّ بَخِـيلاً[1]

وأبيات أخر ترك في جميعها اللام لفهم المعنى. انتهى.

قلت: الحديث أخرجه أحمد بلفظ: (لقد كان رسول الله ﷺ يبعثنا في السرية ما لنا زاد الّا السلف من التمر)[2]: ان ذلك من تصرف الرواة.

وقال أبو حيَّان في «شرح التسهيل»: حذف اللام فيما روى: (ان كان النبي ﷺ يحب الحلو والعسل) والمعنى على الاثبات، ولا يحتمل النفي، لأنه قد علم من حالة النبي ﷺ.

مسند عُبَادة بن الصَّامت رضي الله عنه[3]

[٤٣٦] حديث: **«مَا عَلَى الأَرضِ من نفسٍ تموتُ ولها عندَ اللهِ خيرٌ، تحبُّ أَنْ تَرجِعَ إلّا القتيل في سبيل الله عزّ وجلّ، فإنّهُ يحبُّ أن يَرْجِعَ فيقتلَ مرّةً أُخْرَى»**[4].

قال أبو البقاء[5]: قوله: (من نفس) في موضع رفع بالابتداء، و(تموت) في موضع جرّ صفة لـ(نفس) على اللفظ، أو في موضع رفع على الموضع.

وقوله: (ولها عند الله) يجوز أن تكون (الواو)[6] للحال، وصاحب الحال الضمير

---

(١) شواهد التوضيح ٥٢. ولم نقف على قائله.

(٢) المسند ٣/٤٤٦.

(٣) من سادات الصحابة، شهد العقبة وكان أحد النقباء، وبدراً وسائر المشاهد، وحضر فتح مصر. أول من ولى القضاء بفلسطين، ومات بالرملة أو بيت المقدس سنة ٣٤هـ. الأعلام ٤/٣٠، أسد الغابة ٢٧٨٩، ابن خياط ١/٢٢٠، المعارف ٢٥٥، تهذيب التهذيب ٥/١١.

(٤) المسند ٥/٣١٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٠٨.

(٦) سقطت (الواو) من أ. انظر إعراب الحديث النبوي ص ١٠٨.

في (تموت)، ويجوز أن تكون الجملة صفة لنفس أيضاً كما قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[1].

وأما (تحبُّ) فهو في موضع خبر (ما)، إمّا نصباً على رأي أهل الحجاز، أو رفع على اللغة التميمية، وعلى هذا تكون الجملة قد تمت، فيكون قوله: (إلا القتيل) وارداً بعد تمام الكلام، فلك أن ترفعه على البدل من (نفس) وأن تنصبه على أصل باب الاستثناء.

وقوله: (أن يرجع فيقتل) كلاهما منصوب، لأن الثاني معطوف على الأول و(فيقتل) بالرفع ضعيف.

[٤٣٧] حديث: «لَقَدْ أَعْطَانِي اللهُ حتّى لَوْ أطعمْتُ أهلَ الجنّةِ ما نَقَصَ ما عندي شيئاً»[2].

قال أبو البقاء[3]: انتصاب (شيئاً) على المصدر كقوله تعالى: ﴿لا يضرّكم كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾[4] وهو كثير، وهو من وضع العام موضع الخاص.

[٤٣٨] حديث: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَ اللهُ لِقَاءَهُ»[5].

---

(١) سورة البقرة ٢١٦.

(٢) المسند ٥/٣٣٠، وفيه: (... لقد أعطاني الله عز وجل حتى لو أني أطعمت أهل الجنة ما نقص ذلك ما عندي شيئاً. قال: فكان رسول الله ﷺ إذا ذكره يرى السرور في وجهه).

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٠٩.

(٤) سورة آل عمران ١٢٠.

(٥) المسند ٥/٣٢١، وفتح الباري ـ الرقاق ١١/٣٥٧ حديث ٦٥٠٨، ومسلم ـ الذكر ٤/٢٠٦٦ حديث ١٥، ١٦، والترمذي ـ الزهد ٤/٥٥٤ حديث ٢٣٠٩، والنسائي ـ الجنائز ـ باب فمن أحب لقاء الله ٤/٩، وابن ماجه ـ الزهد ٢/١٤٢٥ حديث ٤٢٦٤، والدارمي ـ الرقاق ـ باب في حب لقاء الله ٢/٣١٢.

قال الكرماني: فإن قلت: الشرط ليس سبباً للجزاء، بل الأمر بالعكس قلت: مثله يؤول بالإخبار، أي: من أحبّ لقاء الله أخبره الله بأنّ الله أحب لقاءه، وكذلك الكراهة.

[٤٣٩] حديث: «لا صلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»(١).

[٤٤٠] وحديث أبي سعيد: «أمرنا نبيُّنا صلى الله عليه وسلم أن نقرأَ بفاتحةِ الكتابِ وما تَيَسَّرَ».

[٤٤١] وفي حديث تميم: «مَنْ قرأَ بمائةِ آيةٍ في ليلةٍ كُتِبَ له قنوتُ ليلةٍ».

قال الأندلسي في «شرح المفصل»: قولهم: قرأت السورة وقرأت بالسورة: من باب حذف الجار وإيصال الفعل، ومثله: سميته محمداً، وبمحمد.

وقيل: إنّ الباء زائدة والفعل من قسم المعتدي.

وقال أبو الحسن بن أبي الربيع في «شرح الإيضاح»: قولهم: قرأت بالسورة: الأصل فيه أن يصل بنفسه ويقال: قرأت السورةَ، فزيد حرف الجر لأنّ (قرأت) في معنى (تلوت)، و(تلوت) لا يتعدى إلّا بنفسه، فقياس (قرأت) أن لا يتعدى الّا بنفسه.

وقال أبو جعفر بن الزبيد في تعليقه على كتاب سيبويه: قال ابن الطراوة: إنّ للباء معنى في ذلك لا يكون بطرحها، لا تؤذن بالملازمة لماهيـة فيه. قال الشاعر:

سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ(٢)

---

(١) المسند ٥/٣١٦، ٣٢٢، والترمذي ٢/٢٥ حديث ٢٤٧، وابن ماجه ـ كتاب الإقامة (بمعناه) ١/٢٧٣ حديث ٨٣٧، والدارمي ـ الصلاة ١/٢٨٣.

(٢) قائله: الراعي النميري، ديوانه ٨٧، والبيت كاملا: =

أي لا يلزمن ذلك لزوم الحرائر لتبذلهنّ وما يتوكد من الكيد عليهنّ.

وقال أبو حيان: خرّج الشلوبين (قرأت بالسورة) على أنّ الباء للإلصاق، أي: التزمت قراءتي بالسورة.

وقال ابن القيم في «البدائع»: قولهم: قرأت الكتاب ونحوه يتعدى بنفسه، وأما (قرأت بأم القرآن)، وقرأت بسورة كذا، وحديث: (لا صلاةَ لِمَنْ لم يقرأْ بفاتحةِ الكتابِ) ففيه نكتة بديعة، قلّ من يتفطّن لها وهي أنّ الفعل إذا عدّى بنفسه فقلت: قرأت سورة كذا اقتضى اقتصارك عليها تخصيصها بالذكر وأمّا إذا عدّى بالباء فمعناه: لا صلاة لمن لم يأت بهذه السورة في قراءته أو في صلاته في جملة ما يقرأ به، وهذا لا يعطي الاقتصار عليها، بل يشعر بقراءة غيرها معها، وتأمل قوله في الحديث: (يقرأُ في الفجرِ بالمائةِ)، أي المائة، كيف تجد المعنى؟ أنه يقرأ فيما يقرأ به بعد الفاتحة بهذا العدد.

وكذا قوله: قرأ بالأعرافِ وسورةِ قاف ونحو هذا، وإنما هو تعدية الفاتحة، وتأمل كيف لم يأت بالباء في قوله: (قرأ سورةَ النجمِ فَسَجَدَ) الحديث، ولم يقل بسورة النجم، لأنه لم يكن في صلاة، فقرأها وحدها.

وكذا قوله: (قرأ على الجنّ سورة الرحمن، وعلى أبي سورة لم يكن) ولم يقل بسورة، ولم يأت بالباء إلّا في قراءةٍ في الصلاة.

قال: وان شئت قلت هو مضمّن معنى صلى بسورة كذا، وقام بسورة كذا، وعلى هذا فيصبح هذا الاطلاق، وإن أتى بها وحدها قال: وهذا أحسن من الأول، إلا أنه

= هنّ الحرائر لا ربّات أحمرة ... سود المحاجر لا يقرأن بالسّور

وانظر اللسان (سور) ٦/٥٢، والمعاني الكبير ١١٣٨، وشرح أدب الكاتب ٣٧٨، والاقتضاب ٢٦٠. وهو للقتال الكلابي في ديوانه ٥٣، وبلا نسبة في المرزوقي ٣٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠، والصحاح ٢/٦٩٠، والمخصص ١٤/٢٠١، والصاحبي ١٠٧، ومجالس ثعلب ٣٦٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية برقم ١٢٧٣.

لا يقال بالباء إذا قرأها خارج الصلاة. انتهى.

[٤٤٢] حديث: «انّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ قَالَ وحولَه عِصَابَةٌ»[١].

قال الطيبي: جملة حالية، (وحوله) بالنصب لأنه ظرف، وهو خبر (عصابة). والعصابة ـ بكسر العين ـ: الجماعة من العشرة إلى الأربعين، ولا واحد لها من لفظها، وجمعها عصائب.

وقوله: (ولا تأتوا ببهتان) هو مصدر بهت بمعنى كذب عليه كذبة أبهتته.

وقوله: (تفترون من بين أيديكم وأرجلكم) قال الهروي: أصل هذا كان بيعة النساء، وكنّى به عن نسبه المرأة الولد الذي تزنى به أو تلتقطه إلى زوجها، ثم لمّا استعمل في بيعة الرجال احتيج إلى حمله على غير ما ورد فيه أولا.

[٤٤٣] حديث: «مَنْ قَالَ أشهدُ أنْ لَا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأنّ محمداً عبدُه ورسولُه، وأن عيسى عبدُاللهِ ورسولُهُ وكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إلَى مَريمَ، وروحٌ مِنْهُ..»[٢].

قال الطيبي: الإضافة في (منه) للتشريف. روي أنّ عظيماً من النصارى سمع قارئاً يقرأ: ﴿وكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾[٣] قال لفقيه: هذا دين النصارى. يعني هذا يدل على أن عيسى بعض منه.

فأجاب علي بن الحسين بردّ أورده صاحب كتاب النظائر: ان الله تعالى يقول أيضاً: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمٰوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾[٤]، فلو أُريد بقوله:

---

(١) البخاري ـ الإيمان ـ باب ١١، وفتح الباري ـ مناقب الأنصار ٧/٢١٩ حديث ٣٨٩٢، وسنن النسائي ـ البيعة ـ البيعة على الجهاد ٧/١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) فتح الباري ـ كتاب الأنبياء ٦/٤٧٤ حديث ٣٤٣٥، ومسلم ـ كتاب الإيمان ١/٥٧ حديث ٤٦.

(٣) سورة النساء ١٧١.　　(٤) سورة الجاثية ١٣.

(وَرُوحٌ مِنْهُ) معناه: بعض منه، أو جزء منه، لكان قوله ههنا: (جميعاً منه) معناه: بعض منه، أو جزء منه، فَأَسْلَمَ النصراني.

ومعنى الآية أنه تعالى سخّر هذه الأشياء كائنة منه، وحاصلة من عنده يعني أنه مكونها وموجدها بقدرته وحكمته.

وقوله: (وإنّ الجنة وإن النارَ حق) أخبر عنهما بقوله: (حقّ) وهو مصدر، مبالغة في حقيقته، وأنهما عين الحق، كقولك: زيد عدل.

وقوله: (أَدْخَلَهُ اللهُ الجنةَ على ما كانَ عليهِ من العَمَلِ): التعريف في (العمل) للعهد، والإشارة به إلى الكبائر، والدليل عليه أمثال قوله: (وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ) في حديث أبي ذرّ. وقوله: (على ما كان) حل كما في قول الحماسي:

فواللهِ لا أنسَى قتيلاً رُزِئْتُهُ ... بجانبِ قُوسَى مَا بقيتُ عَلَى الأَرضِ
على أنّه تَعْفُو الكُلومُ وإنّما ... نُوكّل بالأدنى وإنْ جَلَّ مَا يَمْضِي[1]

قال أبو البقاء: (على) وما يتصل بها حال، أي: ما أنسى هذا الرزء في حال الكلوم، أي حال مخالفة لحال غيري في استدامة الحزن. فالمعنى: من شهد لا اله إلّا الله يدخل الجنة في حال استحقاقه العذاب بموجب أعماله من الكبائر، أي حال هذا مخالفة للقياس في دخول الجنّة. انتهى ما في شرح المشكاة.

[٤٤٤] حديث: «**الذهب بالذهب**»[2] الحديث.

قال الطيبي: انتصاب (مِثْلاً بِمِثْلٍ) و(يداً بيدٍ) على الحال والعامل متعلق الجار

---

(١) البيتان لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٣٠، والشعر والشعراء ٦٦٤، المقصور والممدود للقالي ١١٢، وابن ولاد ٨٩، ومعجم ما استعجم (الأول فقط) ١١٠٢، والخزانة ٢/٤٥٨، وبلا نسبة في الخصائص ١/٧١، ٢/١٧٠ وانظر شرح المفصل ٣/١١٧.

(٢) المسند ٥/٣١٤، ومعناه في فتح الباري ـ البيوع ٤/٣٧٨ ـ ٣٧٩ حديث ٢١٧٥، ٢١٧٦، =

الذي هو قوله (بالذهب) وصاحبها الضمير المستكن فيه، أي الذهب مباع بالذهب متماثلين مقبوضين يداً بيد، ونظيره، مررت بزيد وعمر راكبين.

[٤٤٥] حديث: «البِكْرُ بالبِكْرِ جلدُ مائةٍ»[1].

قال الطيبي: (البكر بالبكر) مبتدأ، و (جلد مائة) خبره، أي حدّنا البكر جلد مائة.

[٤٤٦] حديث: « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة»[2].

قال الطيبي: عدّى (بايعنا) بعلى لتضمنه معنى عاهده، وعلى في قوله (وعلى أَثَرَةٍ) ليست صلة المبايعة بل هي متعلقة بمقدر، أي بايعناه على أن نصبر على أثرة علينا.

وقوله: (لا يخاف في الله لومة لائم) حال، إما من فاعل نقول أي: غير خائفين، أو استئناف.

= ومسلم ـ المساقاة ٣/ ١٢١١ حديث ٨١، وابن ماجه ـ التجارات ٢/ ٧٥٧، حديث رقم ٢٢٥٤، والدارمي ـ البيوع ـ باب النهي عن الصرف ٢/ ٢٥٩، وبالمعنى في النسائي ـ بيع الذهب بالذهب ٧/ ٢٧٨.

(١) المسند ٥/ ٣١٧، ومسلم ـ كتاب الحدود ـ باب حدّ الزنى ٣/ ١٣١٦ حديث ١٢، وابن ماجه ـ الحدود ـ باب حد الزنى ٢/ ٨٥٢ حديث ٢٥٥٠، والدارمي ـ في كتاب الحدود ـ باب تفسير قوله تعالى: ﴿أو يجعل الله لهنّ سبيلا﴾ ٢/ ١٨١، والترمذي ـ باب ما جاء في الرجم على الثيب ٤/ ٤١ حديث ١٤٣٤.

(٢) المسند ٥/ ٣١٤، وفتح الباري ـ الأحكام ـ باب كيف يبايع الإمام الناس ١٣/ ١٩٢ حديث ٧١٩٩، ومسلم ـ الإمارة ٣/ ١٤٧٠ حديث ٤١، والنسائي في كتاب البيعة ـ باب البيعة على السمع والطاعة ٧/ ١٣٧ ـ ١٣٨، وابن ماجه في كتاب الجهاد ـ باب البيعة ٢/ ٩٥٧ حديث ٢٨٦٦، والموطأ ـ الجهاد ـ باب الترغيب في الجهاد ٢/ ٤٤٥ حديث ٥.

وقوله: (برهان) مبتدأ، و(عندكم) خبره، و(من الله) متعلق بالظرف أو حال أي: حاصل عندكم كائناً من الله، أي من دين الله.

[٤٤٧] حديث: «خمسُ صلواتٍ افترضهنَّ اللهُ»[1].

قال الطيبي: (خمس صلوات) مبتدأ، و(افترضهنّ) صفة، والجملة الشرطية بعده خبر، وهي قوله: (مَنْ أَحْسَنَ وُضُوءَهُنَ) الخ.

وقوله: (فإن له على الله عهداً أن يغفر له) قال الطيبي: (أن يغفر) على حذف الباء، فإنّ العهد في معنى الوعد كما يقال: وعد بكذا.

مسند عبدالله بن جعفر رضي الله عنه[2]

[٤٤٨] حديث: «رأيتُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ يأكلُ القثاءَ بالرطبِ»[3].

قال الكرماني: الباء للمصاحبة والملاصقة.

---

(١) المسند ٣١٧/٥، وابن ماجه ـ كتاب إقامة الصلاة ٤٤٨/١ حديث رقم ١٤٠١، ورواه مسلم بالمعنى ٥٠/١، وأبو داود بالمعنى أيضاً ١١٦/١، ١١٧ حديث ٤٢٩، ٤٣٠.

(٢) هو عبدالله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، كنيته أبو محمد وأبو جعفر وهي أشهر، ولد بأرض الحبشة لمّا هاجر والده، وهو أول من ولد بها من المسلمين، مات سنة ثمانين وقيل تسعين. الإصابة ٢٨٩/٢.

(٣) المسند ٢٠٣/١، وفتح الباري ـ الأطعمة ـ باب القثاء بالرطب ٥٦٤/٩ برقم ٥٤٤٠ ومسلم ـ الأشربة ـ باب أكل القثاء الرطب ١٦١٦/٣ برقم ١٤٧، وابن ماجه ـ الآطعمة ـ باب القثاء والرطب ١١٠٤/٢ برقم ٣٣٢٥، والترمذي ـ الأطعمة ـ باب القثاء ٢٨٠/٤ برقم ١٨٤٤، والدارمي ـ الأطعمة ١٠٣/٢.

مسند العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنه(١)

[٤٤٩] حديث حنينٍ، قوله: «**هذا حينَ**(٢) **حَمِيَ الوَطِيسُ**»(٣).

قال الطيبي: (هذا) مبتدأ والخبر محذوف، و (حين) مبني لإضافته إلى المبني، متعلق باسم الإشارة، أي هذا القتال حين اشتدّ الحرب.

وقوله: (حمي الوطيس) من فصيح الكَلِمِ، ولم يسمع من أحد قبل النبي ﷺ.

وقوله: (يا لبيك) المنادى محذوف، أي يا قوم.

وقوله: (ما هو الا أن رماهم) يعني ليس انهزامهم سوى رميهم بالحصيات، ويحتمل أن يكون الضمير عبارة عن الأمر والشأن، ويكون المستثنى هو منه، أي من الضمير.

مسند عبدالله بن الزبير رضي الله عنه(٤)

[٤٥٠] حديث، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**اسْقِ يا زبيرُ، ثُمَّ أرسلَ الماءَ. فقال الأنصاريُّ: أَنَّهُ ابنُ عَمَّتِكَ**»(٥).

---

(١) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، كان إليه في الجاهلية السقاية والعمارة، حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم، وشهد بدراً مع المشركين مكرهاً، مات بالمدينة سنة ٣٢هـ. الإصابة ٢/٢٧١.

(٢) سقطت كلمة (حين) من أ. انظر المسند ١/٢٠٧.

(٣) المسند ١/٢٠٧، ومسلم ـ الجهاد ـ باب في غزوة حنين ٣/١٣٩٨ حديث ٧٦.

(٤) أحد الأعلام، له صحبة ورواية وأحاديث، بويع له بالخلافة سنة ٦٤هـ، وجعل المدينة قاعدة ملكه، ودام حكمه تسع سنوات أمضاها في صراع مع الأمويين، وقضى عليه الحجاج وقتله في مكة سنة ٧٢هـ. انظر الأعلام ٤/٢١٨، وتهذيب التهذيب ٥/٢١٣، وأسد الغابة ٢٩٤٦، وابن خياط ١/٣١.

(٥) المسند ٤/٥، وفتح الباري ـ المساقاة ـ ٥/٣٤ حديث ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، وأبو داود ـ الأقضية ٣/٣١٥ حديث ٣٦٣٧، وابن ماجه في المقدمة ١/٧ حديث ١٥، والنسائي ـ آداب القضاة ـ =

قال ابن مالك[1]: يجوز في (أنّ) الكسر والفتح لأنها واقعة بعد كلام معلل بمضمون ما صدّر بها، وإذا كسرت قدّر قبلها الفاء، وإذا فتحت قدر قبلها اللام، والكسر أجود، وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾[2].

مسند عبدالله بن زيد رضي الله عنه[3]

[٤٥١] حديث: «رأيتُ النبيَّ صلّى اللهُ عليهِ وسلمَ في المسجدِ مُسْتَلْقِياً»[4].

قال ابن السيد: كذا رواه أهل الحديث (مستلقياً)، وأنكره بعض النحويين وقال: إنما استقلى إذا رقد على قفاه، ولا يقال استلقى، ومن قال استلقى فالوجه فيه أن يكون بمعنى ألقى، وجيء استفعل بمعنى أفعل قليل عزيز، ولم يرد إلّا في ألفاظ معدودة، كاستوقد ناراً، أي أوقد، واستجاب بمعنى أجاب.

[٤٥٢] حديث الوضوء، قوله: «فَمَسَحَ برأْسِهِ»[5].

= باب الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان ٢٣٨/٨، والترمذي ـ الأحكام ٣/٦٤٤ حديث ١٣٦٣.

(١) شواهد التوضيح ٦٣ ـ ٦٥.

(٢) سورة الطور ٢٨ ونصها: ﴿إنّا كنّا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم﴾.

(٣) هو عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمرو بن عوف الأنصاري المازني أبو محمد، روى عن النبي ﷺ حديث الوضوء، وعدة أحاديث، ويقال: قتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين. الإصابة ٣١٣/٢.

(٤) المسند ٣٩/٤، ٤٠، والبخاري (بلفظه) ـ كتاب الاستئذان ١١/ ٨٠ حديث رقم ٦٢٨٧، ومسلم ـ كتاب اللباس والزينة ١٦٦٢/٣ حديث رقم ٨٥، والنسائي ـ كتاب المساجد ـ باب الاستلقاء في المسجد ٢/ ٥٠، والترمذي ـ كتاب الأدب ٩٥/٥ ـ ٩٦ حديث ٢٧٦٥، والدارمي ـ كتاب الاستئذان ـ باب في وضع إحدى الرجلين على الأخرى ٢٨٢/٢، والموطأ ـ كتاب قصر الصلاة في السفر ١٧٢/١ حديث رقم ٨٧.

(٥) المسند ٣٩/٤ ـ ٤٠، والبخاري ٤٧/١، ٤٨، ومسلم ـ الطهارة ٢٠٥/١ حديث ٤، وأبو داود ـ الطهارة ٢٧/١ حديث ١٠٩، والترمذي ـ الطهارة ٤٨/١ حديث ٣٣، والنسائي ـ الطهارة =

قال القرطبي. الباء في (برأسه) للتعدية التي يجوز حذفها وإثباتها كقولك: مسح برأسِ اليتيم ومسح رأسَه، وسميت النبي بمحمد، ومحمداً، ولا يصح أن تكون للتبعيض خلافاً للشافعي، لأن المحققين من أئمة النحو البصريين، وأكثر الكوفيين أنكروا ذلك، ولأنها لو كانت للتبعيض لكان قولك: مسحت رأسه، كقولك: مسحت بعض رأسه، ولو كان كذلك لَمَا حَسُنَ أن يقول: مسحت ببعض رأسه ولا برأسه بعضه، لأنه كان يكون تكريراً، ولا مسحت رأسه كله، لأنه كان يكون مناقضاً له، ولو كانت للتبعيض لما جاز إسقاطها، فإنه يقال: مسحت برأسه، ومسحت رأسه، بمعنى واحد. انتهى.

وقال النووي في شرح المهذب: نقل أصحابنا عن بعض أهل العربية أن الباء في ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[1] للتبعيض.

وقال جماعة منهم: إذا دخلت الباء على فعل يتعدى بنفسه كانت للتبعيض كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، فإن لم يتعدّ فللإلصاق كقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[2].

وقال ابن الخباز في «شرح الدرة»: الباء تزاد مع المنصوب كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. وقال بعض الفقهاء هي للتبعيض وهو غير معروف.

وقال الفارسي في «التذكرة»: الباء في ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ معناها الإلصاق.

وقول بعض النحويين إنّها للتبعيض له وجه، وذلك أنه رأى هذه التي تستعمل كالقلم والقدّوم ونحوها إنما العمل في هذه الأسماء ببعضها لا بجميعها فقال: الباء للتبعيض.

= ١/٦٤، وابن ماجه ١/١٠٣ ـ ١٠٤ حديث ٢٨٢ والدارمي ـ باب الوضوء ثلاثا ١/١٧٦، والموطأ ـ الطهارة ١/٣١ حديث ٣٠.

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) سورة الحج ٢٩.

وقال المالقي في «رصف المباني»: الصحيح أن الباء في ذلك للإلصاق.

وقال صاحب البسيط: لم يذكر أحد من النحويين أنّ الباء للتبعيض، وقيل تكون له نحو: مسحت بالمنديل، ومسحت المنديل، وأخذت زمام الناقة وأخذت بزمامها. انتهى.

قلت: فتلخص أن في هذه الباء أربعة أوجه: للإلصاق وللتبعيض، وللتعدية، وزائدة.

مسند عبدالله بن عباس رضي الله عنه[1]

[٤٥٣] حديث: «نَزَلَتْ هٰذِهِ الآيةُ ورسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ متوارياً بمكةَ: وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ»[2].

قال أبو البقاء[3]: هكذا وقع في هذه الرواية، والوجه فيه أن قوله: (ورسول الله) مبتدأ، و(بمكة) خبره، و(متوارياً) حال من الضمير المقدّر في الجار، والعامل فيه الجار أو الاستقرار الذي دلّ عليه الجار أي: ورسول الله ﷺ مستقر بمكة متوارياً.

[٤٥٤] حديث: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ»[4].

---

(١) هو حبر الأمة الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ولد بمكة، ولازم الرسول (ص) وروى عنه الأحاديث الصحيحة وشهد مع عليّ الجمل وصفين، وكفّ بصره في أواخر عمره، فسكن الطائف وتوفي بها سنة ٦٨هـ. الأعلام ٤/٢٢٨، أسد الغابة ٣٠٣٥، ابن خياط ١/١٠، نكت الهميان ١٨٠، معرفة القراء الكبار ١/٤١، تهذيب التهذيب ٥/٢٧٦، وسير الأعلام النبلاء ٣/٢٢٤.

(٢) المسند ٤/٢٤٥ برواية (متوار) بالرفع، ولا إشكال فيها.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١١٠.

(٤) المسند ١/٢٧٩، ٣١٠، ٣٦١، وفتح الباري ـ الرقاق ـ باب من هم بحسنة ١١/٣٢٣، حديث ٦٤٩١، ومسلم ـ الإيمان ١/١١٧ ـ ١١٨، والدارمي ـ بنص المسند ـ في كتاب الرقاق ـ باب من هم بحسنة ٢/٣٢١. وهو في النسخة ب لوحة ٢٤٠ بلفظ مختلف.

قال أبو البقاء[1]: يجوز في (حسنة) وجهان: أحدهما: الرفع على أن يكون هو القائم مقام الفاعل أي: كتب له حسنة، وليس في هذا ذكر الحسنة المهتم بها، بل معناه إثابة الله على همّه بالحسنة بأن كتب له حسنة، وليس المعنى كتبها له.

والثاني: النصب على معنى كتبت الخصلة التي هم بها حسنة، وانتصابها على الحال أي: أثبتت له مُثاباً عليها. ويجوز أن يكون مفعولاً به، لأن المعنى كتب الله له حسنة أي أثبت له حسنة، أو صيرّها حسنة، وهذا هو القول في (عشر) و(واحدة).

[٤٥٥] حديث: «**اللهمّ اجعلْ فِي قَلْبِي نوراً، وَفِي بَصَرِي نُوراً، وفي سَمْعِي نُوراً، وعَنْ يَمِينِي نُوراً، وخَلْفِي نُوراً، وأعْظِمْ لِي نُوراً**»[2].

قال الطيبي: فإن قلت: كيف عدّى الفعل في الثلاثة الأول بفي، وفي الاثنين بعدها بِعَنْ، وفي الأربعة الباقية بنفسه؟

قلت: سألوا نحوه صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ**﴾[3] وأجاب: المفعول فيه الذي إليه الفعل نحو تعديته الى المفعول به، فلما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذه، وكانت لغة تؤخذ ولا تقاس، وإنما يفتّش عن صحة موقعها، يقولون: جلس عن يمينه، وعلى يمينه، وعن شماله وعلى شماله، قلنا معنى على يمينه: أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي على المستعلىٰ عليه، ومعنى عن يمينه: جلس

(١) إعراب الحديث النبوي ١١٠.

(٢) المسند ١/ ٢٨٤، ٣٤٣، ٣٥٢، ٣٧٣، وفيه روايات متعددة أقربها إلى نص المخطوط: (اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً، وعن يميني نوراً وعن يساري نوراً، وأمامي نوراً وخلفي نوراً، وفوقي نوراً، وتحتي نوراً، واجعلني نوراً، قال شعبة أو قال: اجعل لي نورا).
ورواه مسلم: ١/ ٥٢٥ ـ ٥٣٦ حديث رقم ١٨١. والنسائي في باب الدعاء في السجود ٢/ ٢١٨.

(٣) سورة الأعراف ١٧.

متجاوزاً عن صاحب اليمين، منحرفاً عنه، غير ملاصق له، وكذا ما نحن بصدده.

خصّ القلب والبصر والسمع بفي الظرفية، لأن القلب مقر الفكر في آلاء الله ونعمائها ومكانها معدنها. والبصر شارح آيات الله المنصوبة والمبثوثة في الآفاق والأنفس. والأسماع مرائي أنوار وحي الله ومحط آياته المنزلة على أنبياء الله. و(اليمين والشمال) خُصّا بعَنْ للإيذان بأنه تجاوز الأنوار عن قلبه وبصره وسمعه إلى عن يمينه وشماله من الخلق، وعزلت (فوق وتحت وأمام وخلف) من الجار لتشهد استنارته وإنارته من الله والخلق.

[٤٥٦] حديث التسبيح، قوله: «**عَشْر خِصَال**»[١].

قال التوربشتي: من نصبه فالمعنى: خُذْها، أو دونك عشر خصال، مفعول تنازعت عليه الأفعال قبله. ومعنى قوله: أفعل بك عشر خصال: أصيرك ذا عشر خصال، والمراد بها التسبيحات لأنها فيما سوى القيام عشر عشر.

وقال الطيبي: معنى قوله: (ألا أفعل بك) ألا أقول، بما ان فعلته تصير ذا عشر خصالٍ، والعشر سبب لمغفرة الذنوب بأسرها.

قوله: (أوله وآخره، قديمه وحديثه) إلى آخره: بدل من قوله: (ذنبك). وقوله: (أن تصلي) خبر مبتدأ محذوف، أي: المأمور به هو أن تصلي.

[٤٥٧] حديث: «**مَاتَتْ شاةٌ لِسَوْدَةَ فقالتْ: يا رسولَ اللهِ: ماتَتْ فُلانَة، تَعْنِي الشَّاةَ**»[٢]

---

(١) ابن ماجه ـ إقامة الصلاة ١/ ٤٤٢ حديث ١٣٨٦، وأبو داود ـ الصلاة ١/ ٢٩ ـ ٣٠ حديث ١٢٩٧ وهو طويل جدّا وفيه: (ألا أفعل لك عشر خصال، إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره، وقديمه وحديثه، وخطأه وعمده . . . . عشر خصال أن تصلي أربع ركعات . . .).

(٢) المسند ٦/ ٤٢٩ برواية: (قالت: ماتت شاة لنا) وليس فيه موضع الشاهد وفتح الباري ـ الأيمان والنذور ١١/ ٥٦٩ حديث ٦٦٨٦ (بالمعنى)، والترمذي (بالمعنى) ٤/ ٢٢١.

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: فلان وفلانة يكنى بها عن أعلام أولي العلم، ودعتهم الحاجة إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة، فكنوا عن مذكرها بالفلان، وعن مؤنثها بالفلانة، فزادوا الألف واللام فرقاً بين الكنايتين. وذكر الجوهري مثله.

قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: وقد ورد في هذا الحديث (فلانة) تعني الشاة، بغير ألف ولام، هكذا في النسخ المعتمدة وهذا تصريح بجوازه. فيهما لغتان.

[٤٥٨] حديث: «**مَنْ لَعَنَ شَيْئاً ليس لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَت اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ**»(١).

قال الطيبي: (ليس له): صفة (شيئاً) واسمه ضمير راجع إليه، والضمير في (له) راجع إلى مصدر (لعن). وفي (عليه) أي في (على) تضمين (رجعت) معنى اشتملت.

[٤٥٩] حديث «**كانَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أجودَ الناسِ بالخيرِ، وكانَ أجودُ. . .**»(٢).

بالرفع على المشهور، إمّا على أنه اسم كان وخبرها محذوف، وهو نحو: أخطب ما يكون الأمير في يوم الجمعة، أو هو مبتدأ مضاف إلى المصدر، وهو (ما يكون) و(ما) مصدرية، وخبره (في رمضان) تقديره: أجود أكوانه في رمضان، والجملة بكمالها خبر كان، واسمها ضمير عائد على رسول الله ﷺ.

---

(١) أبو داود ـ كتاب الأدب ٤/٢٧٨ حديث ٤٩٠٨، ولم نعثر عليه في المسند.

(٢) المسند ١/٢٨٨، البخاري ـ كتاب بدء الوحي ١/٥، ومسلم ـ كتاب الفضائل ٤/١٨٠٣ حديث ٥٠، والنسائي ـ كتاب الصيام ـ باب الفضل والجود في شهر رمضان ٤/١٢٥. وفيه: (وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله أجود بالخير من الريح المرسلة).

وروي بالنصب على أنه خبر كان، وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها. وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي، وأجود: خبرها، ولا يضاف إلى (ما) بل تجعل (ما) مصدرية نائبة عن ظرف الزمان، والتقدير: وكان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره.

وقال ابن الحاجب في «أماليه»: الرفع في (أجود) الثاني هو الوجه، لأنك ان جعلت في (كان) ضميراً يعود إلى رسول الله ﷺ لم يكن (أجود) بمجرده خبراً، لأنه مضاف إلى (ما يكون)، فهو كون، ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس بكون، ألا ترى أنك لا تقول: زيد أجود ما يكون. فيجوز أن يكون إما مبتدأ خبره قوله: (في رمضان) من قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً،

وإن نصبت جعلت (في رمضان) هو الخبر كقولهم: جرى في الدار، لأن المعنى الكون الذي هو أجود الأكوان حاصل في هذا الوقت، فلا يتعين أن يكون من باب: أخطب ما يكون الأمير قائماً. انتهى.

وقال النووي: الرفع أشهر، والنصب جائز، وذكر أنه سأل شيخه ابن مالك، فخرج الرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من وجهين، ثم وقفت على كلام ابن مالك في ذلك فقال: (أجود) المسؤول عنه في رفعه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون اسم كان مضافاً إلى (ما) المصدرية الموصولة بـ(يكون)، وتكون هنا تامة رافعة فاعلٍ مستكنّ عائد على رسول الله ﷺ. و(في رمضان) خبر كان، والتقدير: وكان أجود كون رسول الله ﷺ في رمضان. وفي هذا إيجاز بليغ تستعمل العرب أمثاله كثيراً عند قصد المبالغة، وذلك أن (أجود) أفعل التفضيل مضاف إلى الكون، فهو إذن كون، لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلّا إلى ما هو بعضه، ويلزم كون يكون أكوانه ﷺ كلها متّصفة بالجود، وأجودها كونه رمضان، كما لزم ذلك في قول بعض العرب: أخطب ما يكون الأمير قائماً. وهو من باب وصف المعاني بما يوصف به الأعيان كقولهم: شِعْرٌ شَاعِرٌ، وجِهادٌ جَاهِدٌ، وموْتٌ مَائِتٌ، وآيةٌ مُبْصِرَةٌ،

وجودُك أجودُ من جودِه.

والثاني: أن يكون اسم (كان) ضميراً عائداً على رسول الله ﷺ، و(أجود) مضاف إلى (ما يكون) على ما تقدم، وهو مبتدأ خبره (في رمضان) والجملة خبر كان، وهو أيضاً من وصف المعاني بما يوصف به الأعيان.

والثالث: أن يجعل اسم كان ضميراً راجعاً إلى الجود الذي تضمنه الأول، كما رجع الضمير إلى الصفة في قول الشاعر:

إذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إلَيْهِ ... وَخَالَفَ والسَّفِيهُ إلَى خِلَافِ[1]

والتقدير على هذا: وكان جود أجود كونه في رمضان، وأجود: مبتدأ، وفي رضمان: خبره، والجملة خبر كان.

ويجوز أن ينصب (أجود)، وفي نصبه وجهان:

إمّا أن يجعل اسم كان ضمير النبي ﷺ، ويجعل (أجود) خبرها، ولا يضاف إلى (ما)، بل يجعل (ما) مصدرية نائبة عن ظرف الزمان، ويكون التقدير: وكان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غير رمضان. وفي هذا الوجه استعمال أفعل التفضيل منكّراً غير مصاحب ل(مِنْ) وهو قليل الوقوع.

والثاني من وجهي النصب: أن يجعل اسم كان ضميراً عائداً على الجود الذي تضمنه (أجود) الأول، ويجعل (أجود) الثاني خبر كان مضافاً إلى (ما)، وهي نكرة موصوفة، و(في رمضان) يتعلق بكان، والتقدير: وكان جوده في رمضان أجود شيء كائن. انتهى.

---

(١) قائله: أبو قيس الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٩٠٢، وهو بلا نسبة في الدرر ١/٤٤ والهمع ١/٦٥، ومعاني القرآن ١/١٠٤، ومجالس ثعلب ١/٧٥، والمحتسب ١/١٧٠، ٢/٣٧٠، والخصائص ٣/٤٩ وأمالي المرتضى ١/٢٠٣، والخزانة ٢/٢٢٩، ٣٨٣، والانصاف ٨١، والمرزوقي ٢٤٤ وأمالي ابن الشجري ١/٦٨، وانظر معجم شواهد النحو برقم ١٧٤٣.

قال الشيخ ولي الـدين العراقي فيما وجد بخطه: لا يتعين على هذا الوجه أن يجعل اسم كان ضميراً عائداً على الجود، بل يمكن أن يكون عائداً على النبي ﷺ، وتقديره: وكان رسول الله ﷺ في رمضان أجود شيء كائن.

فإن قلت: يلزم على ذلك أن لا يكون في غير رمضان كذلك، قلت: وكذا التقدير يلزم على التقدير الذي قدره الشيخ.

وقال ابن الربيع في «شرح الإيضاح» (في أواخر باب الابتداء): مسألة تقول: زيد أحسن ما يكون يوم الجمعة: فيوم الجمعة خبر لأحسن، والجملة خبر لزيد. وإذا رفعت (يوم الجمعة؛ فيكون التقدير: أحسن أكوانه يوم الجمعة، كأنه قال: أحسن أيامه يوم الجمعة، كما قالوا: نهاره صائم.

فإذا قلت: أحسن ما يكـون في يوم الجمعـة، فيكـون المجرور خبراً لأحسن والجملة خبر لزيد، وعلى هذا جاء الحديث: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجـود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان)، فقوله: (في رمضان) خبر لأجود، والجملة خبر لكان، واسم كان مضمر يعود إليه عليه السلام.

قال شيخنا سراج الدين البُلْقِينِي: ويجتمع من كلام ابن الحاجب وابن مالك في وجه الرفع أوجه. انتهى.

وقال الكرماني: (أجود) بالرفع لأنه اسم كان، وخبره محذوف حذفاً واجباً، إذ هو نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً. ولفظة (ما) مصدرية، أي: أجود أكوان الرسول، (في رمضان) في محل الحال، واقع موقع الخبر الذي هو حاصل. و(حين يلقاه): حال من الضمير الموجود في (حاصل) المقدر، فهو حال عن حال، ومثلها يسمّى بالحالين المتداخلتين، ومعناه: كان أجود أوانه حاصل في رمضان عند الملاقاة.

ويحتمل في (كان) ضمير الشأن، فيكون المعنى: كان الشأن أجود أكوانه حاصل في رمضان عند الملاقاة.

وقيل الوقت مقدر كما في: مَقْدَم الحاج، أي: كان أجود أوقات أكوانه وقت كونه في رمضان، وإسناد الجود إلى أوقاته ﷺ على سبيل المبالغة كإسناد الصوم إلى النهار في نحو: نهاره صائم.

قال: وقوله: (حين يلقاه) يحتمل كون الضمير المرفوع لجبريل والمنصوب للرسول، وبالعكس.

قوله: (فيدارسه القرآن) بالنصب للقرآن لأنه المفعول الثاني للمدارسة، إذ الفعل المتعدي إذا نقل إلى باب المفاعلة يصير متعديّاً إلى اثنين نحو: جاذبته الثوب، ومعناه: أنهما يتناويان في قراءة القرآن كما هو عادة القراء بأن يقرأ هذا عشر والآخر عشر، أو أنهما يتشاركان في القراءة حتى يقرآ معاً.

قوله: (فَلَرسولُ الله صلى الله عليه وسلم) قال الزركشي: اللام جواب قسم مقدر.

وقال الحافظ ابن حجر: الفاء للسببية، واللام للابتداء زيدت على المبتدأ تأكيداً، أو هي جواب قسم مقدّر.

[٤٦٠] حديث: «**يَا بَنِيَّ لَا تَرْمُوا الجَمْرَةَ حتّى تَطْلُعَ الشمسُ**»[١].

قال ابن فلاح في المغني: مما ألحق بصيغة الجمع قوله عليه السلام لأغلمة بني عبد المطلب: (يا بنّي لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس)، وقول الشاعر:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أُمُتْ   يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي[٢]

(١) المسند ١/٢٧٧ برواية: (يا بنيّ أفيضوا لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس).

(٢) الشاهد لسلمى بنت ربيعة في الدرر ٢/٧٩، واللسان (خلل) ١٣/٢٢٨ وأمالي ابن الشجري ١/٤٣، ٢/٦٩، ونوادر أبي زيد ١٢١، والخزانة ٣/٤٠٠، والمرزوقي ٥٤٧. وهو لعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ١٦١، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/٩، ٤١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية برقم ٤٢٠.

ومذهب البصريين أنه تصغير أَبْنَى على وزن أفعل كأضحى، وهو اسم للجمع، ومذهب الكوفيين أنه تصغير ابْن مثل أدْل، ووزنه فعْل. ومذهب أبي عبدالله أنه تصغير بَنِين.

وقال صاحب «النهاية»: قد اختلف في هذه اللفظة: فقيل هي تصغير أبْنَى كأعمى وأعيمى، وهو اسم مفرد يدل على الجمع، وقيل إنّ ابناً يجمع على أبناء مقصوراً وممدوداً، وقيل هي تصغير ابن وفيه نظر.

وقال أبو عبيد: هي تصغير بنيّ جمع ابن مضافاً إلى النفس، فهذا يوجب أن يكون صيغة اللفظة في الحديث أُبَيْنِيّ بوزن سُرَيْجِيّ.

وقال ابن الحاجب في «أماليه»: الأولى أن يقال إنه تصغير بنيّ مجموعاً، وكان أصله بنين، لأنه يكون أضفته إلى ياء المتكلم فصار بنوى في الرفع، وبنيّ في النصب والجرّ، فوجب أن يقلب الواو ياء ويدغم على ما هو قياسها في مثل قولك: ضاربيّ، وكذلك النصب والجر، ولذكل كان لفظ ضاربيّ في الأحوال الثلاث سواء؛ كرهوا اجتماع الياءات والكسرة فقلبوا اللام إلى موضع الفاء أبينيّ، وليس في هذا الوجه إلا قلب اللام إلى موضع الفاء. وهو قريب لما ذكرناه من الاستثقال، وقلب الواو المضمومة همزة، وهو جائز قياساً، وهذا أولى من قول من يقول إنه تصغير أبناء ردّاً إلى الواحد وروعي مشاكلة الهمزة لأنه لو كان تصغيراً لقيل أبينائي، ولم يردّ إلى الواحد، لأن (أفعالاً) من جمع القلة فيصغر من غير ردّ كقولك: أحيمال، وهو أيضاً أولى من قول من قال: إنه جمع للأبناء صغّر وجمع بالواو والنون لأنه لا يعرف ذلك مفرداً، فلا ينبغي أن يحمل الجمع عليه، ولأنه لا يجمع أفعل اسماً جمع التصحيح. انتهى.

[٤٦١] حديث: «سُبْحَانَ اللهِ عددَ خَلْقِهِ، وسبحانَ اللهِ رِضَىٰ نَفْسِهِ، وسبحانَ اللهِ زِنَةَ

عَرْشِهِ، وسبحانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ»[1].

سُئِلتُ قديماً عن وجه نصب (زِنَةَ عرشه) فأجبتُ بأنه نصب على الظرف، فاستغربه جاهلون، وخلطوا فيما ليس لهم به علم، فألفت في ذلك تأليفاً سميته: رفع السِّنَةِ في نَصْبِ الزِّنَة، وها هوذا:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا تأخذه سِنَة ولا نوْم، ولا يقدر لعرشه زنة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي نزل عليه أفصح الحديث وأحسنه وبعد، فقد سئلت عن وجه النصب في قوله ﷺ: (سبحانَ اللهِ وبحمده، زنةَ عرشه ورِضَىٰ نفسه وعددَ خلْقه ومدادَ كلماته)، والجواب عندي أن هذه الكلمات الأربع منصوبات على تقدير الظرف، والتقدير: قَدرَ زِنَةِ عرشه، وكذا البواقي، فلما حذف الظرف قام المضاف إليه مقامه في إعرابه، فهذا الإعراب هو المتجه المطرد السالم من الانتقاض.

وقد ذكر السائل أنه هل يصحّ أن يكون منصوباً على الحال أو المصدر أو على حذف الخافض؟

وأقوال: أمّا النصب على المصدر فقد ذكره المظهري في «شرح المصابيح» قال: (عددَ خلْقه) منصوب على المصدر، أي: أعدّ تسبيحه وتحميده بعدد خلقه، وبمقدار ما يرضاه خالصاً، وبثقل عرشه ومقداره بمقدار كلماته.

وسبقه إلى ذلك الأشرفي في شرحه قال: (عددَ خلقه) وكذلك ما بعده منصوب على المصدر أي: سبحته تسبيحاً يساوي خلقَه عند التعداد، وزنة عرشه ومداد كلماته في المقدار يوجب رضَىٰ نفسه. انتهى.

---

(١) المسند ١/٣٥٥ مسلم ـ كتاب الذكر والدعاء والاستغفار ـ باب الدعوات ٤/٢٠٩٠ حديث رقم ٧٩، والترمذي ـ كتاب الدعوات ٥/٥٥٦ حديث رقم ٣٥٥٥، والنسائي ـ باب نوع آخر من عدد التسبيح ٣/٧٧، وابن ماجه ـ الأدب ٢/١٢٥١ حديث ٣٨٠٨.

فإن أراد بذلك أنه نفسه مصدر، وأنه منصوب على أنه مفعول مطلق فلا يخفى ما فيه، فإنه لا يكون مصدراً للتسبيح كما هو واضح، بل يكون مصدراً لفعل من الزنة، ويكون التقدير: سبحان الله أَزِنُهُ زِنَةَ عَرْشِهِ، ولا يخفي فساد هذا التقدير، لأنه ليس المراد إنشاء وزن التسبيح، بل المراد إنشاء قول التسبيح، والمعنى: أقول سبحان الله قولاً كثيراً مقدار زنة عرشه في الكثرة والعظم. وعلى تقدير فعل الزنة يكون المعنى: أزن التسبيح زنة عرشه، وهو ظاهر الفساد.

ثم إذا قدّر في الأخرى: أعدّه عدد خلقه، كما أفصح به المظهري، أدّى إلى أن المعنى: أنشأ عدّ التسبيح، وليس مراداً، بل المراد: قوله قولاً عدد خلقه. ثم لا يمكنه ذلك في رِضَىٰ نفسه، فإن قيل يف : أُرْضِيهِ رِضَىٰ نفسه، قلنا حينئذ يعود الضمير على غير التسبيح، وهو في أزنه وأعدّه عائد على التسبيح، فيختل التناسق في الكلمات، ثم لا يمكن ذلك في (مداد كلماته) بلا مرية.

ويبقى على كلام المظهري تعقّبان: أحدهما: أنّ عدداً لو كان مصدراً لم يجيء بالفك لأنه مصدر عدّ بالتشديد كردّ وسدّ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدّاً﴾[1]. والثاني: أنه قال منصوب على المصدر، ثم قال: أي أعدّ تسبيحه بعدد خلقه، فأدخل الباء، وليس هذا شأن المصدر الذي هو مفعول مطلق. لا يقال: ضربت زيداً بضرب في موضع ضربته ضرباً. ثم قال: وبمقدار ما يرضاه، وبثقل عرشه ومقداره بمقدار كلماته، وهذا كله يبطل القول بأنه منصوب على المصدر، ويؤول إلى نزع الخافض أو الظرفية، فإن النصب على الظرفية ونزع الخافض متقاربان، فإن الظرف منصوب على إسقاط الخافض الذي هو (في)، غير أنه باب مطرد، والنصب بنزع الخافض في غير الظرف غير مطرد، فاتجه بذلك أنه منصوب على الظرف بتقدير (قدر) وقد صرّح بذلك الخطابي في «معالم السنن» فقال: وقوله: (وِمدَادَ كَلِمَاتِهِ) أي قدر ما يوازنها في العدد والكثرة.

---

(١) سورة مريم ٨٤.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: (ومداد كلماته) أي مثل عددها، وقيل قدر ما يوازنها في الكثرة عِيَارَ كَيْل أو وَزْن أو ما أشبهه، وهذا تمثيل يراد به التقريب. انتهى.

فأشار بقوله: (مِثْل) إلى المصدر أو الوصف، وبقوله: (وقيل قدر) إلى الظرف.

وقال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: قوله: (عدد خلقه) أي: عدد العدد خلقه، وزنة عرشه: أي بمقدار عرشه، ورضَىٰ نفسه: أي غير منقطع. فأشار إلى أن لكل واحدة إعراباً على حدة: الأولى مصدر، والثانية ظرف، والثالثة حال، ولا شك أن تساوي الكل في الإعراب حيث أمكن أولى، وتقدير (قدر) في كل منها صحيح، فاتِجه نصب الكل على الظرف بتقدير (قدر).

فإن قيل: لم يصرح أحد بأن قدراً ينصب على الظرف قلت: ذلك لعدم اطلاعك في أمهات الكتب، وقد صرّح الخطيب التبريزي والمرزوقي كلاهما في شرح الحماسة في قول الشاعر:

فَسَايَرْتُهُ مِقْدَارَ مِيلٍ وَلَيْتَنِي[1]

وقوله:

هَلِ الوجْدُ إلَّا أنَّ قَلْبيَ لَوْ دَنَا ... مِنَ الجمرِ قِيدَ الرُّمحِ لا حترقَ الجَمْرُ[2]

بأنّ نصب (مقدارَ) و (قِيدَ)، كلاهما على الظرف. و (قيد) بمعنى قدر.

وقال ابن يسعون في «شرح شواهد الإيضاح» في قول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... فَسَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[3]

---

(١) قائله: عبدالله بن الدمينة الخثعمي، شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٦٣.

(٢) قائله: عبدالله بن عجلان النهدي، حماسة أبي تمام ٢/٢٩ الحماسية رقم ٤٨٥.

(٣) ديوان الفرزدق ١/٣٠٥، والعين ٣/٣٢١، والسيرافي ٢/٢٩، وشواهد الكشاف ٤/٤١٣، وشرح المفصل ٦/٣٣، والدرر ١/١٨٥ ومعجم شواهد النحو الشعرية برقم ١٢٠٨ برواية: ودنا فأدرك.

يجوز نصب (خمسة الأشبار) نصب الظرف بـ(سما) بتقدير مضاف أي: فسما مقدار خمسة الأشبار.

وقال جماعة في حديث (إنّ موسى سأل ربَّه أنْ يُدْنِيهِ من الأرضِ المقدسةِ رَمْيَةَ الحَجَرِ)[1] إنّ (رميةَ) نصب على الظرف بتقدير (قدر) أي: قدر رمية الحجر.

وقال الطيبي في «شرح المشكاة»، في حديث (فضْلُ الصلاةِ التي يُسْتاكُ لها على الصلاةِ الّتي لا يُسْتاكُ لها سَبْعِينَ ضِعْفاً): قوله: (سبعين) مفعول مطلق أو ظرف، أي يفضل مقدار سبعين.

وقال أبو البقاء[2] في حديث (من فارق الجماعة شِبْراً)[3]: منصوب، أي: هو منصوب على الظرف، والتقدير: قدر شبر.

وقال الطيبي في حديث (من تقربَ إليَّ شبراً تقربتُ منهُ ذِراعاً ومن تقرب إليَّ ذراعاً تقربتُ منه باعاً)[4]، (شبراً وذراعاً وباعاً) منصوبات في الشرط والجزاء على الظرفية، أي: من تقرب إليّ بمقدار شبر.

وقال أيضاً في حديث: (من ظلم شبراً من أرض)[5]: المفعول به محذوف و(شبراً) يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً، أي ظُلْمَ شبرٍ، أو مفعولاً فيه أي: مقدار شبر.

وقال أيضاً في حديث: (انه صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حُضْرَ فرسه)[6] نصب (حَضْر) على حذف مضاف، أيّ قدر ما يعدو عدوة واحدة. ثم ان المسألة منصوصة في كتب النحو؟ قال ابن مالك في «التسهيل»: الصالح للظرفية القياسية ما

(١) البخاري ـ الجنائز ١٢١، الأنبياء ٣١، ومسلم ـ الفضائل ١٥٨، والنسائي ـ الجنائز ١٢١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٦٤.

(٣) المسند ٢/١٣٢، ٢٩٦، ٣/٤٤٥، ٥/١٨٠.

(٤) المسند ٢/٤١٣، ٣/٤٠، ٥/١٥٣.

(٥) المسند ٤/١٧٣، ٦/٦٤، والبخاري ـ المظالم ١٣.

(٦) أبو داود الإمارة ٣/١٧٧، رقم ٣٠٧٢.

دلّ على مقدار. وقال في «ألفيته»:

وَقَـدْ يَنُـوبُ عَنْ مَكَـانٍ مَصْـدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الـزَّمَـانِ يَكْـثُـرُ[1]

وقال ابن هشام في «توضيحه»[2]: ينوب المصدر عن الظرف إذا كان معيناً لمقدار نحو: انتظرتك حَلْبَ ناقةٍ.

وقال أبو حيان في «شرح التسهيل»: قال الصفار في شرح الكتاب: اعلم أن المصدر إذا استعمل في معنى الظرف جاز أن يضاف إلى الفعل، تقول: آتيك رَيْثَ قام زيد، أي: قدر بطء قيامه، فلما خرجت إلى الظرف جاز فيها ما جاز في الظرف.

ثم انّ نصب (زِنَة) بخصوصها على الظرفية منصوص عليه من سيبويه وأئمة النحو، قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: من الجاري مجرى ظرف المكان باطراد مصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم: هو قربَ الدار، ووزنَ الجبل وزنته، والمراد بالاطراد أن لا تختص ظرفيته بعامل كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه. انتهى.

وقال في «الارتشاف»: فرق سيبويه بين وزن الجبل وزنة الجبل، فمعنى وزن الجبل ناحية توازنه أي يتقابله، أي قريبة منه كانت أو بعيدة. وزنة الجبل حذاءه، أي متصلة به، وكلاهما مبهم يصل إليهما الفعل، وينتصب ظرفاً. انتهى.

وقد قال التوربشتي شارح المصابيح: في هذا الحديث (زنةَ عرشه) ما يوازيه في التقدير، يقال: هو زنة الجبل حذاءه في الثقل والوزانة. انتهى.

وهذا منه إيماء إلى تخريج الحديث على الظرفية، وقد خرجوا على الظرفية ما

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٢٠٠.

(٢) يعني كتابه: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ص ١٨٤، وقد ذكر السيوطي فيما سبق: قال ابن مالك في توضيحه: وهو يعني كتاب ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

هو أبلغ من ذلك: روي أن معاوية استعمل ابن أخيه عمرو بن عتبة بدل أبي سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، فقال ابن العدّاء الكلبي:

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَداً فكيفَ لَوْ قد سَعَى عَمْروٌ عِقَالَيْنِ[1]

قال ابن الأثير في «النهاية»: نصب (عقالا) على الظرف، أراد مدة عقال، والعقال صدقة عام.

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل»: من المنصوب على الظرف قولهم: سِيَر عليه ترويحتين، وانشطر به نَحْرَ جزورين، والمراد مدة ذلك، والترويحتين تثنية، الترويحة واحد التراويح في الصلاة.

وقال أبو البقاء[2]: قوله ﷺ: (لِيُصَلِّ أحدُكم نشاطَهَ)[3] إنه منصوب على تقدير الظرف، أي: مدة نشاطه، فحذف المضاف وأقام المصدر مقامه.

وقال الأشرفي في «شرح المصابيح»: يجوز أن يكون (نشاطه) بمعنى الوقت، وأن يراد به الصلاة التي نشط لها. فإن قلت: فما تقول في نصبه على الصفة للمصدر؟ قلت: هذا ذكره طائفة، وأقول لا يخلو إمّا أن يجعل صفة للمصدر المذكور وهو (سبحان؛ أو لمقدر. فأمّا الأول فيعكر عليه الفصل بينه وبين موصوفه بقوله: (وبحمده) وذلك ضعيف أو ممنوع، مع أن عندي في جواز وصف (سبحان) وقفة، فإنه غير منصرف، ولم يستعمل إلّا علماً للتسبيح منصوباً، ولم يتصرف فيه بشيء.

وأما الثاني وهو أن يجعل التقدير: سبحان الله تسبيحاً زنة عرشه، ففيه وقفة من وجوه:

---

(١) انظر شرح المفصل ٤/١٥٤ وفيه: إن عقالاً وعقالين منصوبان على الظرف، وانظر النهاية لابن الأثير ٣/١٨١ (عقل)، ولسان العرب (عقل) ١٣/٤٩١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٩.

(٣) المسند ٣/١٠١.

الأول: أنه تقدير ما لا حاجة إليه، لأن المصدر مصرح به في اللفظ، فأي حاجة إلى تقدير مصدر آخر؟

الثاني: المصدر المذكور منصوب بفعل مقدر، فإذا قدر منصوب آخر، لزم منه تقدير ثلاثة: فعل المصدر الظاهر، والمصدر المقدر، وفعل آخر له، لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك.

الثالث: أن الكلام لا يصحّ إلّا بتقدير شيء آخر، لأنّ التسبيح ليس نفس الزنة، فيكون التقدير: مثل زنة عرشه، وإذا آل الأمر إلى تقدير «مِثْل» فالمراد المثلية في المقدار، فرجع إلى ما قلناه من الظرفية، وخصوصاً أن قوله: (رِضَىٰ نفسه) لا يصح فيه تقدير المِثْلية، ولهذا قال الأشرفي: يساوي خلقه عند التعداد، وزنة عرشه في المقدار، ويوجب رضَىٰ نفسه، فأخرجه عن حيِّز المساواة. وتقدير (قدر) صحّ فيه، أي قدراً يبلغ رضى نفسه.

فإن قلت بقي وجه إبطال الحال، قلت: إذا قدر أسبح أو أقول سبحان الله موازناً لعرشه، فإن جعل حالاً من الفاعل نافره كون «زنة عرشه» وما بعده جارياً على (سبحان) لا على قائله. أو من المفعول نافره أن المفعول هنا مطلق، والمعهود مجيء الحال من المفعول به. ولا يمكن كونه من المضاف إليه، كما لا يخفي ولا يطرد التقدير بالمشتق في (مداد كلماته) كما هو ظاهر. فبطل الحال، وبقي من الوجوه الممكنة في إعرابه أربعة:ـ

أحدها: أن يجعل مفعولاً به لفعل أو وصف مقدر، أي: يبلغ زنة عرشه، أو: بالغاً زنة عرشه.

الثاني: أن يكون القول مقدّراً، و(سبحان الله) مفعول أول، و(زنة عرشه) مفعول ثان على لغة مَنْ يجري القول مجرى الظنّ بلا شرط.

الثالث: أن يكون خبراً لكان مقدرة هي واسمها ضمير راجع إلى التسبيح.

وتقدر اما بصيغة مفعول له على جعل الرضى بمعنى الإرضاء كقولك: سبّحت ابتغاء وجه الله. وكلها لا يعول عليها، والعمدة على الأول، والله أعلم.

[٤٦٢] حديث[١]: «إِنَّكَ يَا سَعْدُ أَنْ تَدَعَ»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: الهمزة مفتوحة، وهي (أن) الناصبة للفعل، وموضع المصدر على وجهين: أحدهما: هو بدل الاشتمال أي: إنّ تركك. والثاني: أن يكون في موضع رفع بالابتداء، و(خير) خبره.

وفي رواية: (إنّك إنْ تركتَ وَلَدَكَ أغنياءَ خير. . .)[٤]:

قال ابن مالك[٥]: وفيه حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط، فإن الأصل: إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير. وهو مما يزعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقلّ في غيره، ومنه قراءة طاووس: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ أصلح لهم خَيْرٌ» أي أصلح لهم فهو خير[٦].

---

(١) متن هذا الحديث ساقط من النسخة أ، ولكنّ إعرابه مثبت، والنصّ المذكور من إعراب الحديث النبوي ٩٤.

(٢) المسند ١/١٧٦، وأخرجه البخاري في (٨٥) كتاب الفرائض - (٦) باب ميراث البنات، ونصه: (إنك يا سعد أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس. انك يا سعد لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلاّ أُجِرْتَ عليها حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك . . . . الخ) المسند ١/١٧٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٩٤.

(٤) هذه رواية البخاري في كتاب الفرائض - باب ميراث البنات.

(٥) شواهد التوضيح ١٣٣ - ١٣٥، ولم ينقل السيوطي كلام ابن مالك بحذافيره، بل نقله مختصراً، وأحياناً بتصرف.

(٦) سورة البقرة ٢٢٠، وهي في أ بنصّ: (قُلْ إِصْلَاحٌ) وهي القراءة المشهورة، ولا شاهد فيها على ذلك. وقراءة طاووس: (قل أُصْلِحْ).

وهذا، وان لم يصرح فيه بأداة الشرط، فإنّ الأمر مضمّن معناها فكأنّ ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية. ومن شواهده الشعرية قول الشاعر:

أَأُبَيُّ لاَ تَبْعَدْ وَلَيْسَ بِخَالِدٍ حَيٌّ، وَمَنْ تُصِبِ الْمَنُونُ بَعِيدُ[1]

ومثل حذف المبتدأ مقروناً بفاء الجواب حذفه مقروناً بواو الحال في قول عمر بن أبي سلمة: (رأيتُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ يصلي في ثوبٍ واحدٍ[2] مشتملٌ به في بيتِ أمِّ سَلَمَةَ)[3] ثبت برفع (مشتمل).

وقوله في الرواية الأخرى: (أن تذر ورثتك أغنياء فخيرٌ): قال الطيبي: إمّا خبر بعد خبر، أو صفة أغنياء، أي: ملتبسون بخير.

وقوله: (إنك لن تنفقَ نفقةً تبتغي بها وجهَ اللهِ إلاّ أُجِرْتَ عَلَيْها) قال الكرماني: فإن قلت الفعل كيف وقع استثناء؟ والاستثناء هل هو متّصل أو منفصل؟ قلت: تقديره: إلاّ في حالة أجرت عليها، أي لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله في حال من الأحوال إلاّ وأنت في حال مأجوريتك عليها، أو تقديره: إلاّ نفقة أُجِرْتَ عليها. فالمستثنى اسم، والاستثناء متصل.

(حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك) قال أبو البقاء[4]: الوجه النصب في اللقمة عطفاً على نفقة، ولو رفع جاز على أنه مبتدأ و(تجعلها) الخبر.

وقال الطيبي: يجوز في (اللقمة) النصب عطفاً على نفقة، وأظهر من ذلك أن

---

(١) قائله :عبدالله بن عنمة الضبي في الخزانة ٣/٦٤١، والمرزوقي ١٠٤١، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٣٤. والشاهد في قوله: ومَنْ تصب المنون بعيد، إذ جزم بمَنْ، ولم يأت للشرط بجواب، والتقدير على حذف الفاء والمبتدأ كأنه قال: ومن تصب المنون فهو بعيد.

(٢) كلمة (واحد) سقطت من أ. انظر شواهد التوضيح ١٣٥.

(٣) أخرجه البخاري في (٨) كتاب الصلاة، (٤) باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٩٤.

تنصبها على إضمار فعل، لأن الفعل قد اشتغل بضميره وهذا كقولهم: أكلت السمكة حتى رأسِها أكلته. وقد أجازوا في (رأسها) الرفع والنصب والجر، وأوضح هذه النصب لا غير.

وقال القاضي عياض: رُوِيَ (فِي فَمِ) وهي لغة قليلة، وحذف الميم في الإضافة أصوب. ورُوي (حتى ما تجعل) قال الزركشي والكرماني: (يجعل) بالرفع، و(ما) كافة، كفت حتى عن عملها.

[٤٦٣] حديث: **«مالك عن فلان»**(١).

قال الكرماني: أي: أيّ شيء حصل لك أعرضك عن فلان، أو عداك عن فلان.

قوله: (فوالله إني لأراه مؤمناً) روي بفتح الهمزة بمعنى أعلمه وبضمّها بمعنى أظنّه.

قوله: (قال أو مسلماً) قال النووي وغيره: هو بسكون الواو، لا بفتحها، فقيل هي للتنويع، وقيل للتشريك، وأنه أمره أن يقولهما معاً لأنه أحوط. ويرد هذا رواية ابن الأعرابي في معجمه في هذا الحديث: (فقال: لا تقل مؤمن، قل مسلم) فوضح أنهما للاضراب، وليس معناه الإنكار، بل المعنى أن إطلاق (المسلم) على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أولى من إطلاق (المؤمن)، لأن الإسلام معلوم بحكم الظاهر، قاله

(١) المسند ١/١٨٢، ونص المخطوط من البخاري ـ كتاب الإيمان ـ باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ١/١٣. وفيه: (عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله (ص) أعطى رهطاً وسعد جالس، فترك رسول الله (ص) رجلا هو أعجبهم إليّ، فقلت: يا رسول الله مالك عن فلان، فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال أو مسلماً، فَسَكَتُّ قليلا ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي فقلت: مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً فقال: أو مسلماً، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي وعاد رسول الله (ص) ثم قال: يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه، خشية أن يكبه الله في النار).

ولم تذكر عبارة (ما لك عن فلان) في رواية المسند ١/١٨٢. والرواية في المسند: قال سعد: فقلت يا رسول الله أعطيتهم وتركت فلانا، فالله اني لأراه مؤمنا . . . الخ.

النووي ملخصاً. وروي لكسر الهمزة وفتح الباء على أنها همزة وصل له فعل أمر من القبول[1] وبفتح الهمزة وقطعها وكسر الباء من الاقبال. وروي (قبالاً) بالنصب على المصدر، أي اقبالاً قتالاً.

وقال الزركشي: أو سكون الواو على الاضراب كأنه قال: بل مسلماً.

قوله (أقبل) أي: سعد.

قوله: (اني لأعطي الرجل وغيره أحبّ اليّ) قال الكرماني: (غيره) مبتدأ، و(أحبّ)[2]. (قتالاً) أي أشار مني فيما أقول مرة بعد مرة كأنك تقاتل.

وقال القرطبي: قد غلط من فتحها[3] وأقال المعنى، لأنه ﷺ لم يرد استفهامه، وإنما أشار له إلى القسم الآخر المختص بالظاهر، الذي يمكن أن يدركه، فجاء بـ(أو) للتنويع.

(أحبّ) خبره والجملة حالية[4]. و (خشية) منصوب بأنه مفعول لأعطي سواء فيه رواية التنوين مع تنكيره، وتقدير لفظه (مِنْ)، أي: خشيةً مِنْ أن يكبّه الله، ورواية الإضافة مع تعريفه، لأنه مضاف إلى (أن) مع الفعل. ويجوز في المفعول له التعريف والتنكير، والمفعول الثاني لأعطي محذوف، أي: أعطيه أيّ شيء كأنه. وعلى جعل المتعدي إلى اثنين كالمتعدي إلى واحد، أي: أوجد هذه الحقيقة.

---

(١) يبدو أنه يشير الى جزء من الحديث في غير رواية المسند والبخاري، وهذا الجزء فيه كلمة (أقبل) وفي رواية أخرى (إقبالا). ولم نعثر على هذه الرواية. والكلام حولها من أ فيه اضطراب وتداخل مع الكلام عن قوله: (أو مسلما).

(٢) هذا أحد مواضع الاضطراب التي أشرت إليها سابقاً، فهو هنا ذكر الكلمة ولم يذكر إعرابها، ثم عاد فذكره في ثنايا كلام آخر. انظر هامش (٢) من الصفحة التالية.

(٣) لعله يقصد واو (أو) من قوله: (أو مسلماً).

(٤) هذه الجملة كان يجب أن تذكر في الموضع الذي سبق ذكره في هامش (١) في الصفحة السابقة.

وقوله: (مخافة أن يكبّه الله)، قال النووي وغيره: بفتح أوله وضمّ الكاف، وهو شاذ من النوادر على عكس القاعدة المشهور، فإن المعروف أن يكون الفعل اللازم بغير الهمزة، والمتعدي بالهمزة، وههنا عكسه؟ فإنّ (أكبّ) لازم، و(كبّ) متعدّ. قال النووي: والضمير في (يكبه) لا يعود على المعطى.

وقال القرطبي: الرواية: (تكبّه) بفتح الباء وضم الكاف، مركب ثلاثي، ولا يجوز فيه غيره، لأنّ رباعيّه لازم، ولم يأت في لسان العرب إلّا كلمات قليلة يقال: أكبّ الرجلُ، وكببتُه، وأقشع الغيمُ، وقشعتْهُ الريحُ، وأنسل الشيء الطائر، ونسلتُه أنا، وأنزفتِ البئرُ: قلّ ماؤها. ونزفْتُها أنا.

[٤٦٤] حديث: «مَنِ ادَّعَىٰ غَيْرَ أَبيهِ، وهو يعلمُ أنّه غيرُ أبيهِ فالجنةُ عليهِ حرامٌ»(١).

قال الشيخ أكمل الدين: عدّى (ادّعى) بـ (إلى) لتضمنه معنى انتسب(٢).

وقال النووي: (محمداً) نصب على البدل من الضمير في (سمعته). وقال القرطبي: الضمير في (سمعته) ضمير المصدر الذي دلّ عليه (سمعته)، أي: سمعت سمعاً، كما تقول العرب: ظننته زيداً قائماً، وهذا الوجه أحسن ما يقال فيه. ويجوز أن يكون الضمير عائداً على معهود متصوّر في نفوسهم، و(محمد) بدل منه. انتهى.

[٤٦٥] حديث: «إنَّها أَيَّامُ أَكْلٍ وَشرْبٍ»(٣).

---

(١) المسند ٥/٣٨ بلفظ المخطوط، لكنه يبدو أن رواية المخطوطة سقط منها كلمة (إلى) في قوله: (من ادّعى إلى غير أبيه) وهي موضع الشاهد، والحديث في المسند ٥/٤٦ برواية أخرى هي: (من ادعى أبا في الاسلام غير أبيه .... الخ). وانظر فتح الباري ـ كتاب المناقب ٦/٥٣٩ برقم ٣٥٠٨، ومسلم ـ كتاب الإيمان ١/٨٠ حديث ١١٥، وابن ماجه ـ الحدود ٢/٨٧٠.

(٢) يشير إلى رواية المسند ٥/٣٨: (من ادّعى إلى غير أبيه).

(٣) المسند ١/١٦٩، ومسلم ٢/٨٠٠ برقم ١٤٤ في كتاب الصيام، وأبو داود ـ كتاب الأضاحي =

قال أبو البقاء[1]: الأفصح الأقيس فتح الشين، وهو مصدر مثل الأكْل، وأما ضمّ الشين وكسرها ففيه لغتان في المصدر أيضاً، والمحققون على أنّ الضمّ والكسر اسمان للمصدر لا مصدر، وقد قرىء في قوله تعالى: ﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾[2] بالأوجه الثلاثة، وتوجيهها ما ذكرنا.

[٤٦٦] حديث: «**رأيتُ عَنْ يمينِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وعَنْ شمالِهِ يومَ أُحُد رجلينِ يُقاتلانِ كأشدِّ القتال**»[3].

قال الطيبي: الكاف فيه زائدة تأكيداً[4].

[٤٦٧] حديث: «**مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يومٍ سَبْعَ تمرات عجوة، لم يضرّه في ذلكَ اليومِ سُمٌّ ولا سحرٌ**»[5].

قال ابن مالك: يجوز في (تمرات عجوة) الإضافة وتركها، فمن أضاف فلا إشكال، لأن تمرات مبهمة، يحتمل كونها من العجوة ومن غيرها، فإضافتها إلى العجوة إضافة عام إلى خاص، وهو مقتضى القياس، ونظيره: ثياب خزّ، وحبّات برّ.

= ٣/١٠٠ حديث ٢٨١٣، والترمذي ـ كتاب الصوم ٣/١٤٣، ١١٦ حديث ٧٧٣، والنسائي ـ كتاب الحج ـ باب النهي عن صوم يوم عرفة ٥/٢٥٢، وابن ماجه ـ الصيام ١/٥٤٨ حديث ١٧١٩، ١٧٢٠.

(١) إعراب الحديث النبوي ٩٤.

(٢) سورة الواقعة ٥٥. انظر حول قراءة (شرب): إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد الدمياطي ٥٠٢ والنشر ٢/٣٦٦، والبيان في إعراب القرآن ٢/٤١٧، والسبعة في القراءات ٦٢٣.

(٣) المسند ١/١٧١ بلفظ مختلف لكنّ فيه موضع الشاهد.

(٤) يعني الكاف في قوله: (كأشدّ).

(٥) المسند ١/١٧٧، ١٨١، ١٦٨ بلفظ فيه اختلاف، وفتح الباري ـ كتاب الأطعمة ٩/٥٦٩ حديث ٥٤٤٥، ومسلم بلفظ المخطوط في كتاب الأشربة ٣/١٦١٨ حديث رقم ١٥٥.

ومن لم يُضِفْ (تمرات) نوّن، . وجاء بـ(عجوة) أيضاً مجروراً على أنه عطف بيان، ويجوز نصبه على التمييز.

قوله: (لَمْ يَضُرَّهُ) قال الكرماني: يرفع الراء فيها.

وقال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: (تصبّح) تفعّل، أي شرب الصبوح، والأصل فيه شرب الغداة، وقد يستعمل في الأكل لأن شرب اللبن عند العرب بمنزلة الأكل.

[٤٦٨] حديث: «**المدينةُ خيرٌ لهم لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**»(١).

قال الطيبي: (لو) إنْ كانت امتناعية فجوابها محذوف، دلّ عليه ما قبله، هذا إذا كان يجري (يعلمون) مجرى اللازم، أي: لو كانوا من أهل العلم والمعرفة لعرفوا ذلك، وما فارقوا المدينة. وإذا قدّر مفعوله كان المعنى: لو علموا ذلك لما فارقوا المدينة. وإنْ كانت بمعنى (ليت) فلا جواب لها.

[٤٦٩] حديث: «**لَوْ أَنَّ مَا يُقِلُّ ظُفُرٌ مِمَّا في الجنةِ بَدَا لتزخرفتْ له ما بين خوافقِ السمواتِ والأرض**»(٢).

قال الطيبي: (ما) موصولة، والعائد محذوف، أي: ما يقله، و(ما بين خوانق) فاعل لـ(تزخرفت)، وانما أنث باعتبار الأماكن، كما في قوله تعالى: ﴿**أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ**﴾(٣) في وجه.

---

(١) المسند ٢/٣٠٢ عن أبي هريرة. وعن سفيان بن زهير في: فتح الباري كتاب فضائل المدينة ٤/٩٠ حديث ١٨٧٥، ومسلم ـ كتاب الحج ـ باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار ٢/١٠٠٩ حديث ٤٩٧، والموطأ ـ كتاب الجامع ٢/٨٨٧ ـ ٨٨٨ حديث ٧.

(٢) المسند ١/١٦٩، ١٧١، ورواه الترمذي في كتاب صفة الجنّة ـ باب ما جاء في صفة أهل الجنة ٤/٦٧٨ حديث ٢٥٣٨.

(٣) سورة البقرة ١٧.

[٤٧٠] حديث: «استـأذنَ عمرُ بنُ الخطابِ على رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلّمَ وعنْدَهُ نِسْوةٌ من قريش يكلّمْنَهُ ويستكْثِرْنَهُ، عالية أصواتهنّ»[١].

قال الزركشي: بنصب (عالية) ورفعه. قوله: (فقلن: نعم أنت أفظّ وأغلظ من رسول الله ﷺ) قال الزركشي: أفعل التفضيل قد يجيء لا للمشاركة في أصل الفعل كقولهم: أمّا العسل أحلى من الخل.

وقال الكرماني: الأفظّ: إما بمعنى الفظّ، وإمّا باعتبار القدر الذي في النبي ﷺ من إغلاظه على الكفار وعلى المنتهكين لحرمات الله.

قولـه: (فقـال رسـول الله صلى الله عليه وسلم: إِيهِ يا ابنَ الخطّابِ) قال السفاقسي: ضبط بكسرة واحدة، أي: كفّ عن لومهنّ، وذلك أنه بالكسر والتنوين: لا تبتدئنا، وبغير تنوين: كفّ عن حديث عهدناه.

وقال الكرماني: (إيه) بكسر الهمزة كلمة استزادة، وهي اسم فعل، تقول لرجل اذا استزدته من حديث أو عمل: إيه، بكسر الهاء، أي: هاتِ، وان وصلت نونت، فرسول الله ﷺ استزاد منه توقير جانبه ﷺ.

مسند سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه[٢]

[٤٧١] حديث: «اثْبُتْ حراءُ أو أحدُ، فإنّما عليكَ نبيٌّ أو صِدّيقٌ أو شهيدٌ»[٣].

---

(١) المسند ١/١٧١، ١٨٢. وفتح الباري ـ فضائل الصحابة ٧/٤١ حديث ٣٦٨٣ بلفظه، ومسلم ـ كتاب فضائل الصحابة ٤/١٨٦٣ حديث ٢٢ بلفظه أيضاً.

(٢) أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، أسلم قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم، وهاجر، وشهد أحدا والمشاهد بعدها إلا بدراً لأنه لم يكن بالمدينة، توفي سنة خمسين وقيلِ غير ذلك. الإصابة ٢/٤٦.

(٣) المسند ١/١٨٨، وفتح الباري ـ فضائل الصحابة ٧/٤٢ حديث ٣٦٨٦ بالمعنى، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٨٨٠ حديث ٥٠، والترمذي ـ المناقب ٥/٦٢٤ حديث ٣٦٩٧، وأبو داود ـ كتاب السنة ٤/٢١١.

قال ابن مالك في «توضيحه»[1]: استعملت (أو) بمعنى الواو. فإنّ معناه: فما عليك الّا نبيّ وصِدّيق وشهيد. وكذا قوله في حديث ابن عباس: (كُلْ مَا شِئْتَ واشربْ ما شِئْتَ ما أخطأتك اثنتان: سرفٌ أو مخيلةٌ)[2]، ونظائرهما عند أمن اللبس قول امرىء القيس:

فَظَلَّ طُهَـاةُ الـلَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِـجٍ ... صَفِـيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَـجَّـلِ[3]

وقوله الآخر:

فَقَـالُـوا لَنَـا: ثِنْتَـانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَـا ... صُدُورُ رِمَـاحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلاَسِـلُ[3]

وقوله الآخر:

قومٌ إِذَا سَمِـعُـوا الـصَّـرِيخَ رَأَيْتَـهُـم ... من بينِ مُلْجِـمِ مُهْـرِهِ أَوْ سافِـعِ[5]

[٤٧٢] حديث: «أشهدُ لسمعتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يقول: مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِنَ الأرضِ . . . .»[6].

---

(١) شواهد التوضيح ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) أخرجه البخاري في ـ ٧٧ ـ كتاب اللباس ـ أ ـ باب قوله تعالى: ﴿**قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده**﴾.

(٣) قائله :امرؤ القيس في ديوانه ٢٢ برواية: (وظلّ) بالواو، وانظر شواهد التوضيح ١١٥، والدرر ١٩٥/٢، والعين ١٤٦/٤، والهمع ١٤١/٢ بلا نسبة. وقال الوزير أبو بكر بن أيوب: في خفض (قدير) وجهان: أحدهما أنه خفض على الجوار على (شواء)، والوجه الآخر أنه أراد: بين منضج صفيف شواء، وعطف (أو قدير) على نية الإضافة في صفيف.

(٤)قائله :جعفر بن علبة الحارثي، وهو من أبيات حماسة المرزوقي ٩/١.

(٥)قائله: حميد بن ثور في ديوانه ١١١، وشواهد التوضيح ١١٦، وشرح التصريح ١٤٦/٢، قال ابن الدماميني: (من) فيه للابتداء.

(٦) المسند ١٨٧/١، ١٨٨، ١٩٠، وفتح الباري ٢٩٣/٦ حديث ٣١٩٨، ومسلم ـ المساقاة ١٢٣٠/٣ ـ ١٢٣١ حديث ١٣٧ ـ ١٤٠، والترمذي ـ ديات (بمعناه) ٢٨/٤ ـ ٢٩.

قال ابن مالك[1]: العرب تُقْسِمُ بفعل الشهادة، فتجعل له جواباً كجواب القَسَم الصريح. مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ﴾[2] ثم قال: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾[3] فسمّى ذلك القول يميناً، ومثله قول سعيد بن زيد: (أشهد لسمعت) فأجرى (أشهد) مجرى (أحلف) وجعل جوابه فعلاً ماضياً مقروناً باللام دون (قد).

ومن النحويين من يزعم أن هذا الاستعمال مخصوص بالشعر ويستشهد بقول امرىء القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ[4]

والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام.

ونظيره استعماله في هذا الحديث قوله تعالى: ﴿**ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوّا من بعده يكفرون**﴾[5].

ونظيره أيضاً: (فوالله لَتَرَكَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الصبح فأناخ)[6].

قوله: (ظلماً)[7] قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: نصبه على أنه مفعول له، أو حال من الفاعل، أي: من أخذ حال كونه ظالماً أو صفة لمصدر محذوف أي: أخذاً ظلماً، والضمير المستتر في (طوّقه) القائم مقام الفاعل يعود إلى (من) والبارز إلى السير.

---

(١) شواهد التوضيح ١٦٨.

(٢) سورة المنافقون ١.

(٣) سورة المنافقون ٢.

(٤) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ٣٢، والأصول ١/١٨٢، والدرر ١/٩٦، والخزانة ٤/٢٢١، وشرح المفصل ٩/٢٠، وتهذيب الأزهري ٥/٦٦، وشواهد التوضيح ١٦٨.

(٥) سورة الروم ٥١.

(٦) قال في شواهد التوضيح: ذكره أبو الفرج في الجامع: شواهد التوضيح ١٦٩.

(٧) جزء من الحديث نفسه في رواية البخاري: (من أخذ شبراً من الأرض ظلماً).

قوله: (طُوِّقة من سبع أرَضِين)[1]: سئل أبو القاسم الزجاجي: ما العلّة في تحريك (أَرَضين) ولم يحركوا (خَمْسين) في العدد؟ فأجاب: العلة في ذلك أن الأرض مؤنثة بلا خلاف، ويقال في تصغيرها: أُرَيْضَة، وما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء المؤنثة ساكن الوسط مفتوح الأول نحو: صفحة وجفنة وضربة، فاذا جمع السلامة فتح الأوسط منه فقيل: صفحات وجفنات وضربات وأرضات، ثم لمّا قالوا: أَرَضون. فجمعوها بالواو والنون تشبيهاً لها بمائة، وثبة، وعزة وبابها، لأنها مؤنثة، تلا أنها مؤنثة وإن لم تكن مثلها في النقصان، لأنهم قد يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع أحواله، حركوا وسطها بالفتح كما يحركونه مع الألف والتاء، لأنه هو الأصل، فقالوا: أَرَضون، ففتحوا كما قالوا: أَرَضات، ففتحوا، لأن ذلك هو الأصل، وهذا داخل عليه.

فأمّا (خمسون) فليس مثل (أرضين) في شيء، لأنه اسم مبني للجمع من لفظ خمسة، ولا واحد له من لفظه ينطق به، وانما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة، وأربعين من أربعة، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات، ثم يدخل الواو والنون عليها، كما قيل في أرض أرضات، ثم أدخل الواو والنون عليها، فدلت على حركتها.

قال سيبويه: قلت للخليل: لِمَ قالوا: الأهْلون، فأسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا أَرضين؟ فقال: لأن لأهل مذكر، فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه، ولم يُحْتَجْ إلى تحريكه إذ ليس بمؤنث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء، فيحرك لذلك.

قال سيبويه: فقلت له: فَلِمَ قالوا: أَهَلات، فحركوا حين جمعوا بالألف والتاء، قال المُخَبَّلُ السَّعْدِيُّ:

وَهُـم أَهَــلاتٌ حولَ قيسِ بنِ عاصمٍ　　إذَا أَدْلَجُــوا باللّيلِ يَدْعُــونَ كَوْثَـرا[2]

---

(١) جزء من الحديث نفسه. المسند ١/ ١٨٧.

(٢) ديوان المخبل السعدي ١٢٥، وسيبويه والشنتمري ٢/ ١٩١، والخزانة ٣/ ٤٢٧، واللسان =

فقال سيبويه: كأرضات، ففتحوا لذلك، قال سيبويه: ومنهم من يقول: أهلات، فتسكن الهاء، وهو أقيس، والتحريك في كلامهم أكثر، وهذا من الشواذ، والذي يحكي حكاية ولا يجعل أصلاً، أعني جمع أهل أهلات. انتهى.

[٤٧٣] حديث: «الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ»[١].

قال الخطابي: هو مهموز، العامة لا تهمزه.

وقال ابن بري: حكى ثعلب: (كَمْأَة) بإلقاء حركة الهمزة على الميم.

وقال عبد اللطيف البغدادي: فيها من العربية أمر غريب: كمء مفرد كمأة جنس بخلاف ما عليه جمهور الكلام مثل: تمرة وتمر، وشجرة وشجر، فإن الهاء للمفرد. وحذفها للجنس.

مسند سفيان بن أَسِيد الحضرمي رضي الله عنه[٢]

[٤٧٤] حديث: «كَبُرَتْ خِيَانَةً أن تُحَدِّثَ أَخاكَ حديثاً هو لَكَ مُصَدِّقٌ وأنتَ لهُ كاذبٌ»[٣].

قال الطيبي: (أن تحدث) فاعل (كبرت)، وأنّث الفعل له باعتبار المعنى، لأنه نفس الخيانة، وفيه معنى التعجب كما في قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ﴾[٤].

= (أهل) ١٣/٢٩. وهو بلا نسبة في الصاحبي ٨١، والمرزوقي ٨١١، وانظر شواهد النحو الشعرية برقم ١١٧٥.

(١) المسند ١/١٨٨، ٢/٣٠٥، والترمذي ـ الطب ٤/٤٠٠ ـ ٤٠١ حديث ٢٠٦٦.

(٢) هو سفيان بن أسد أو أَسِيد بوزن «عظيم» الحضرمي، وحديثه المذكور في الإصابة برواية: (هو لك به مصدق). أي بزيادة (به)، انظر الإصابة ٢/٥٣، ٥٤.

(٣) المسند ٤/١٨٣، وأبو داود ـ كتاب الأدب ٤/٢٩٣، حديث رقم ٤٩٧١.

(٤) سورة غافر ٣٥.

قال في «الكشاف»: هذا من أفصح الكلام وأبلغه في معناه قصد في كبر التعجب من غير لفظه، ومعنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين، لأن التعجب لا يكون إلّا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله.

مسند سلمة بن سلامة بن وقش الأنصاري رضي الله عنه[1]

[٤٧٥] حديث البعث، قوله: «**لا يَرَوْنَ أَنَّ بَعْثاً كَائِناً بَعْدَ المَوْتِ**»[2].

قال أبو البقاء[3]: وقع في هذه الرواية (كائناً) بالنصب، ووجهه أن يجعل صفة لـ(بعث و(بعد الموت) الخبر، ويجوز أن يكون التقدير: أنّ بعثا بعد الموت كائناً، فيكون (كائناً) حالاً من الضمير في الظرف وقد قدّمه، ولو روى بالرفع جاز.

مسند سلمة بن الأكوع رضي الله عنه[4]

[٤٧٦] حديث: «**كُنَّا نُصَلِّي المغربَ مَعَ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ إذَا تَوَارَتْ بِالحِجَابِ**»[5].

قال سيد الناس في «شرح الترمذي»: أعاد الضمير في (توارت) إلى الشمس، ولم يَجْرِ لها ذكر، إحالة على فهم السامع، وما تعطيه قوة الكلام، كما قال تعالى: ﴿**حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**﴾[6] أيضاً وان لم يجر للشمس ذكر.

---

(١) شهد العقبتين وبدراً وأحداً والمشاهد. توفي سنة ٣٤هـ، وقيل سنة ٤٥هـ، ابن خياط ١/١٧٦، أسد الغابة ٢١٧٠، أعلام النبلاء ٢/٢٥٦.

(٢) المسند ٣/٤٦٧ وفيه: (أن بعثاً كائن بعد الموت) ولا إشكال فيه.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٩٨.

(٤) من الذين بايعوا تحت الشجرة، غزا مع النبي ﷺ سبع غزوات، وكان شجاعاً رامياً عداءً، وهو ممن غزا إفْرِيقِيَّةَ زمن عثمان. له ٧٧ حديثا. توفي في المدينة سنة ٧٤هـ. الأعلام ٣/١٧٢، أسد الغابة ٢١٥٤، ابن خياط ١/٢٤٣، المعارف ٣٢٣، تهذيب التهذيب ٤/١٥٠.

(٥) المسند ٤/٥٤، وصحيح البخاري ١٤٧، ومسلم ١/٤٤١، والترمذي ١/٣٠٤.

(٦) سورة ص ٣٢.

ووقع في رواية الترمذي: (اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب) وهما كلمتان إحداهما تفسير الأخرى.

[٤٧٧] حديث: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»[١].

قال الطيبي: (علينا) يجوز أن يتعلق بالفعل، و (السلاح) نصب على نزع الخافض، يقال: حمل عليه في الحرب حملة. ويجوز أن يكون حالاً و(السلاح) مفعول، بقال: حملت الشيء أحمله حملاً أي: حمل السلاح علينا لا لنا.

والأول أوجه، لأن قوله: (فليس منّا) جزاء الشرط، وعلى الثاني لا فائدة فيه، لأنه يعلم كل أحد أنّ عدوّ المسلمين ليس منهم.

[٤٧٨] حديث الحديبية، قوله: «فَبَايَعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه حال، أي: بايعته متقدماً. والثاني: أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره: مبايعة أول مبايعة الناس. والثالث: أن يكون ظرفاً، أي: قبل الناس.

قوله: (بَايِعْ يا سلمةُ، قلتُ: قد بايعتُك يا رسولَ اللهِ في أولِ النّاسِ). قوله: (واليومُ يومُ الرضع): قال السهيلي: بالرفع فيهما وبنصب الأول ورفع الثاني، حكى سيبويه: اليوم يومك، على جعل (اليوم) ظرفاً في موضع خبر الثاني، لأن ظروف

(١) المسند ٢/٣، ٥٣، ١٨٤، ١٨٥، وفتح الباري - الفتن ١٣/٢٣ حديث ٧٠٧٠، ومسلم الإيمان ١/٩٨ حديث ١٦١، ١٦٣، والترمذي - الحدود ٤/٥٩ - ٦٠ حديث ١٤٥٩، والنسائي ٧/١١٧ - ١١٨.

(٢) المسند ٤/٤٩، وشرح ثلاثيات مسند أحمد ٢/٧٣٢ برقم ٢٨٠، وصحيح مسلم ٥/١٩٠ - باب غزوة ذي قَرَد. وانظر المسند ٤/٥٢ - ٥٤.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٩٨.

الزمان يخبر بها عن زمان مثلها اذا كان الظرف متّسعاً ولا يضيق عن الثاني .

قوله : (يا صباحاه) : قال الكرماني : هو منادى مستغاث والألف للاستغاثة ، والهاء للسكت ، كأنه نادى الناس استغاثة بهم في وقت الصباح أي وقت الغارة، وحاصله أنها كلمة يقولها المستغيث .

وقال القرطبي : هاؤه ساكنة ، وهو شبيه المنادى المندوب وليس به ، ومعناه الإعلام بهذا الأمر المبهم الذي دهمهم في الصباح .

قوله : (إِلَى شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ ذَا قَرَدٍ) : قال أبو البقاء[1] : وقع في هذه الرواية (ذا؛ بالألف، والوجه الرفع كما قال تعالى : ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[2]، ويبعد أن يجعل (له) في موضع رفع قائماً مقام الفاعل، ويكون (ذا) مفعولاً ، لأنّ (ذا) مفعول صحيح فلا يقام مقام الفاعل غيره . فإن كانت الروايات كلها كذا جاز أن يكون سمّاه (ذا قرد) في كلّ حال . انتهى .

وقال النووي : في أكثر النسخ المعتمدة (ذا قرد) بالألف، وفي بعض (ذو قرد) بالواو، وهو ا لوجه .

قوله : (فالحق رجلاً منهم وأصكه بسهم في نغض كتفه)[3] قال القرطبي : (ألحق وأصك) مضارعان ومعناهما المضي .

قوله : (يا ثكلته أمه) : قال القرطبي : (يا) للنداء ، والمنادى محذوف ، ويشبه أن يكون (مَنْ) الموصولة متعلقة بـ(ثكلته أمه) كأنه قال : يا مَنْ ثكلته أنه ، فحذفها للعلم بها، ويحتمل غير هذا ، وهذا أشبه .

---

(١) إعراب الحديث النبوي ٩٩ .

(٢) سورة الأنبياء ٦٠ .

(٣) جزء من الحديث نفسه . المسند ٤ / ٥٤ برواية : (حتى ألحقه فأصك بين كتفيه) .

قوله: (أكوعُه بُكرةَ؟ قلت: نعم يا عدوَّ نفسِه أكوعُك بكرةَ)[1] قال النووي: هو برفع العين أي: أنت الأكوع الذي كنت بكرة هذا النهار، ولهذا قال: نعم. و(بكرة) منصوب غير منون، قال أهل العربية: يقال أتيته بكرةً بالتنوين اذا أردت باكراً في غير معيّن، فإذا أردت بكرة في يوم بعينه قلت: أتينه بكرةَ، غير منصرف، لأنه من الظروف غير المتمكنة.

وقال القرطبي: الضمير في (أكوعه) يعود على المتكلم على تقدير الغيبة كأنه قال: أكوع الرجل المتكلم، وقد فهم هذا سلمة حيث أجابه بقوله: (أكوعُك بكرةَ) فخاطبه بذلك. و(بكرة) منصوب غير منون، على الظرف، لأنه لا ينصرف للتعريف والتأنيث، لأنه أريد بها بكرة معينة، وكذلك (غدوة)، وليس ذلك بشيء من ظروف الأزمنة سواهما فيما علمت. انتهى.

وقال: (أَلَا سابقَ للمدينة) قال القرطبي: قيدناه مفتوحاً بغير تنوين لأنها (لا) التبرئة زيدت عليها همزة الاستفهام وأشربت معنى التمني كقوله:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَة[2]

ويجوز الرفع على أن تكون (ألا) استفتاحاً، ويكون (سابق) مبتدأ خبره مخذوف تقدير: ألا منّا سابق أو نحوه.

قولـه: (إِنَّ الأُلىٰ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا): قال القرطبي: كذا سمعت الرواية (الأُولى) بالقصر، مؤنث الأول، ويكون معناه أي اعادة المبايعة بالرجعة علينا.

ويحتمل أن يكون (الألى) هي الموصولة بمعنى (الذين) ويكون خبر (إنّ)

---

(١) المسند ٤/٥٣ برواية: (أكوع بكرة؟ قلت: نعم أي عدو نفسه).

(٢) قائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه ١٧٦ وتمامه:

ألا طعانَ ألا فرسانَ عادية إلّا تَجَشُّؤُكُم عندَ التنانير

وانظر سيبويه والشنتمري ١/٣٥٨، والعيني ٢/٣٦٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٢٢٧.

محذوفاً تقديره: انّ الذين بغوا علينا ظالمون. وقيل هذا تصحيف من بعض الرواة، وأن صوابه (أولاء) ممدودة، التي لإشارة الجماعة، وهذا أصحّ من جهة المعنى والوزن. انتهى.

قوله: (فقال عمر يا نبي الله لولا متّعتنا به) قال القرطبي: أي: هلاّ دعوت أن تمتّعنا ببقائه. قلت: يشير إلى أن (لولا) حرف تحضيض بمعنى (هلاّ).

فقال علي :-

أَنَـا الَّـذِي سَمَّتنِـي أُمِّـي حَيْدَرَهْ كَلَيْثِ غَابَـاتٍ كَرِيهِ الـمَـنْـظَرَهْ[1]

قال ابن الجوزي: (المنظرة) بمعنى المنظر، والهاء زائدة. وقال القرطبي: الهاء في (حيدره) و(المنظره) زائدة للاستراحة.

[٤٧٩] حديث: «**فَمَا اشْتَكَيْتُها حتّى السَّاعةِ**»[2].

قال الزركشي: بالجر، وقال الكرماني: فإن قلت (حتى) للغاية، حكم ما بعدها خلاف ما قبلها، فيلزم الاشتكاء زمان الحكاية.

قلت: (الساعة) بالنصب، وهي للعطف، والمعطوف داخل في المعطوف عليه وتقديره: فما اشتكيتها زماناً حتى الساعة، نحو: (أكلت السمكة حتى رأسَها) بالنصب.

---

(١) لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه، انظر المسند ٥٢/٤ بلفظه، وفي ديوانه ٣٠ بلفظ مختلف هو: ضرغام آجام وليث قسورة. وانظر الدرر ٦٢/١، والخزانة ٥٢٣/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٢/٢. وبلا نسبة في المرزوقي ١٠٧٨، وانظر معجم شواهد النحو رقم ٣٣٦٤.

(٢) فتح الباري ـ المغازي ٤٧٥/٧ حديث رقم ٤٢٠٦، وأبو داود ـ كتاب الطب ١٢/٤ حديث رقم ٣٨٩٤.

[٤٨٠] حديث أسلم: «يَا لَهَا اللهُ وعَنْكَ عفوُ اللهِ لها أَمَا واللهِ ما قُلْتُهُ ولكنّ اللهَ قَالَهُ»(١).

قال الشيخ بهاء الدين السُّبْكِي في «عروس الأفراح»: إذا ولي المسندُ إليه حرفَ النفي نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أنه مقول لغير، فإنه يفيد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك، فلا تقول ذلك إلّا في شيء ثبت أنه مقول، وتريد نفي كونك قائلاً له، ومنه اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِ الْعُمْيِ﴾(٢)، وفي الفعل قوله ﷺ: (ما أنا حملتكم ولكنّ الله حملكم)(٣)، وقال المتنبي:-

وما أنا أسقمت جسمي به ... ولا أنا أضرمت في القلب نار(٤)

أنه ليس هو الجالب للسقم بل غيره جلبه، ولذلك لا يصحّ: ما أنا فعلت ولا أحد غيري، لمناقضة منطوق النافي مفهوم الأول، ولا يقال: ما أنا رأيت أحداً من الناس، ولا ما أنا ضربت إلّا زيداً، بل يقال: ما رأيت أنا أحداً من الناس، و: ما ضربت أنا إلا زيداً، لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة على كل أحد، وفي الثاني الضرب الواقع على سوى زيد، وسبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور، فيكون الأول مقتضياً، لأن انساناً غير المتكلم ضرب غير زيد وكلاهما محال.

[٤٨١] حديث «مَنِ اسْتَمَعَ إِلَى حديثِ قومٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الآنُك»(٥).

قال الشيخ أكمل الدين: الواو في قوله (وهم) للحال، وذو الحال فاعل استمع، والذي سوّغ ذلك تضمنها ضميره، ويجوز أن يكون صفة للقوم، والواو لتأكيد لصوق

(١) لم نعثر عليه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

(٢) سورة الروم ٥٣، وسورة النمل ٨١.

(٣) البخاري ـ الإيمان ١، ٤، ١٨، ومسلم ـ الإيمان ٧.

(٤) ديوانه: ٣٦٥.

(٥) المسند ١/٢٤٦، ٢/٥٠٤. والآنك الأسرب، وهو الرصاص القلعيّ. انظر اللسان (أنك).

الصفة بالموصوف، فإن الكراهة خاصة لهم لا محالة، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(١). والآنك وزنه أفعل، ولم يجيء فعل على البناء الا هذا اللفظ واسد، وقيل وزن الآنك فاعل لا أفعل، وهو أيضاً شاذ. انتهى.

[٤٨٢] حديث: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا فَلْيَقُصَّها أَعْبُرْهَا لهُ»(٢).

قال الشيخ أكمل الدين: فليقصّها: يجوز فيه فتح الصاد وضمها، وقوله أَعْبُرْهَا: بسكون الرّاء جواب الأمر، ويجوز فيه الرّفع على الاستئناف أيضاً كما في قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي﴾(٣) قرىء بالسّكون والرّفع.

[٤٨٣] حديث: «قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ بِغُرَّةٍ عبْدٍ أَوْ أَمَةٍ»(٤).

رواه الجمهور بتنوين «غرّة» وما بعده بدل منه، وروي بالإضافة. قوله: كيف أغرم من لا أكل ولا شرب، قال ابن جني: لا: بمعنى لم، أي لم يأكل ولم يشرب.

[٤٨٤] حديث: «الحَجُّ مَرَّةٌ».

قال الطيبي: مرّة خبر المبتدأ، أي واحدة، فإن زاد فهو تطوّع.

[٤٨٥] حديث: «مَنْ تعلّمَ كتابَ اللهِ ثمَّ اتّبعَ ما فيهِ هداهُ اللهُ من الضَّلالةِ».

قال الطيبي: ضمّن «هدى» معنى «أمن»، فعدّاه بمِنْ الى المفعول الثاني، أي

(١) سورة الكهف ٢٢.

(٢) المسند ٢/١٤٦ ـ سنن الدارمي: باب الرؤيا ١٣.

(٣) سورة مريم ٥ ـ ٦.

(٤) المسند ٢/٥٣٥، بلفظ مختلف.

أمنه الله من ارتكاب المعاصي والانحراف عن الطريق المستقيم.

[٤٨٦] حديث: «**اتَّقُوا الحديثَ إلّا ما علَّمْتُكُم**»(١).

قال الطيبي: يجوز أن يراد بالحديث الإثم، فالمضاف محذوف أي احذروا رواية الحديث عنّي، وأن يكون فعيلاً بمعنى مفعول، وعنّي متعلق به، والاستثناء منقطع، المعنى: احذورا من الحديث عنّي، لكن لا تحذروا مما تعلمون، وقوله: من كذب علي متعمداً، حال من المستثنى في كذب الراجع إلى مَنْ.

[٤٨٧] حديث وفد عبد القيْس، قوله: «**مرحباً بالوفدِ غيرَ خَزَايَا ولا نَدَامَى**»(٢).

غير بالنّصب على الحال، وروي بالكسر على الصفة للقوم، قال النووي: والمعروف الأول، وخزايا جمع خزيان، وندامى قال الخطابي: كان أصله نادمين جمع نادم، لأن ندامى إنما هو جمع ندمان، أي النادم في اللهو، فكأنه خرج على الإتباع، كما قالوا: العشايا والغدايا، والغداة جمعها الغدات، لكنه أتبع، وقال القاضي عياض: ندامى جمع نادم على غير قياس إتباعاً لخزايا، قال ابن قتيبة: وعادة العرب إذا ضمّت حرفاً إلى حروف، فربّما أجروه على بنيته، ولو أفرد لتركوه على جهته الأولى، ومن ذلك قولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة غدايا لمّا ضمّت إلى العشايا.

قال الفرّاء: وأرى قوله في الحديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»، من هذا، ولو أفرد لقيل مَوْزُورَات، قال غيره: يقال في النّادم ندمان، فعلى هذا يكون

---

(١) الترمذي - تفسير - ١، المسند ١/٢٩٣، ٣٢٣، ٣٢٧.

(٢) المسند ١/٢٢٨، ٣/٤٢٤، ٤/٢٠٦ - صحيح البخاري: باب الإيمان ٤٠: باب العلم ٢٥: باب الأدب ٩٨: باب الآحاد ٩٨ - صحيح مسلم: باب الإيمان ٢٤ - سنن النسائي: باب الأشربة ٤٨.

الجمع جارياً على الأصل لا على جملة الاتباع، وقوله: ان هذا الحيّ، قال ابن الصلاح: الذي يختر نصبه على الاختصاص، ومن ربيعة: خبر أنّ، ومعناه انّ هذا الحي من ربيعة، ووافقه النووي.

قوله: ولا نخلص إليك في شهر الحرام، قال النووي: كذا هو في الأصول كلها، بإضافة شهر إلى الحرام، والقول فيه كالقول في نظائره، من قولهم: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، ومنه قوله تعالى: ﴿بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾[1] ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾[2]، فعلى هذا مذهب الكوفيين، هو من إضافة الموصوف إلى صفته، وهو جائز عندهم، وعلى مذهب البصريين لا تجوز هذه الإضافة، فهو على حذف في الكلام للعلم به، تقديره: شهر الوقت الحرام، وكذا رواية الشهر الحرام، أي أشهر الأوقات الحرم، قوله: «فمرنا بأمرٍ فعلٍ» بالتنوين فيهما بلا إضافة، قاله النووي، وقوله: «فنخبرْ بِهِ مَنْ وراءنا» بفتح مَنْ مفعول ونصب وراءنا على الظرف، ونخبر بالجزم جواباً للأمر، وبالرّفع على أنه صفة ثانية لأمر، وقوله: «ندخل به الجنّة»، روي بالوجهين أيضاً، وروي بحذف الواو على أنّه بدل بعد جواب.

وقوله: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمّداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وتعطوا الخمس، قال الزركشي: نصب تعطوا بتقدير أَنْ، وكأنّه عَطْفُ مصدرٍ على مصدر، وقال الكرماني: الواو العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسماً، تقدّر أَنْ الناصبة بعدها، قوله: لا تشربوا في الدُّباء والنقير، قال الكرماني: فان قلت لا يستعمل الشرب بفي، قلت: معناه لا تشربوا منهما منتبذين، قوله: وأخبروا بهنّ مَنْ وراءكم، قال الحافظ ابن حجر: بفتح مَنْ وهو الموصول، وقال الزركشي: بفتح مَنْ في رواية البخاري، وبكسرها في رواية ابن قتيبة، قال النووي: وهما يرجعان إلى معنى واحد.

---

(١) سورة القصص ٤٤.

(٢) سورة النّحل ٣٠.

[٤٨٨] حديث: «**الطوافُ بِالبَيْتِ مثلُ الصلاةِ، إلّا ان الله أباح فيه الكلام**»[١].

قال الطيبي: يجوز أن يكون الاستثناء متصلاً، أي الطواف كالصلاة في الشرائط وفي الطهارة وغيرها، إلا في التكلّم، ويجوز أن يكون منقطعاً أي الطواف مثل الصّلاة، لكن رخص لكم في التكلم فيه.

[٤٨٩] حديث: **حديث**: ؟«**ائْتُونِي بِكِتَابٍ**»[٢].

قال الكرماني: هو من باب الحذف، أي بأدوات الكتاب، نحو: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[٣]، وقوله: أَكْتُبْ لكم كتاباً: مجزوم جواباً للأمر، ويجوز الرّفع بالاستئناف، وقوله: لا تَضِلّو بعده، نفي وحذف منه النون، لأنه بدل من جواب الأمر، وقد جوّز بعضهم تعدد جواب الأمر من غير حرف عطف.

وقوله: قوموا عنّي: أي قوموا مبتعدين عنّي، وهو يستعمل باللام أيضاً، نحو: ﴿**قُومُوا للهِ قَانِتِينَ**﴾[٤]، وبإلى نحو: ﴿**إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ**﴾[٥] وبالباء نحو: قام بأمر كذا، وبغير صلة: قام زيد، وتختلف المعاني بحسب الصّلات، لتضمّن كل صلة معنى يناسبها.

[٤٩٠] حديث: **مرّ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ بحائطٍ مِنْ حيطانِ المدينةِ، فَسَمِعَ**

---

(١) المسند ٣/٤١٤، ٤/٦٤، ٥/٢٧٧، والنسائي ـ المناسك ١٣٦، والدارمي ـ المناسك ٣٢.

(٢) المسند ١/٢٢٢، ٢٩٣، ٣٢٤، ٣٥٥، والبخاري ـ العلم ـ ٣٩، الجهاد ١٧٦، الجزية ٦، والمغازي ٨٣، الاعتصام ٢٦، مسلم ـ الوصية ٢٠ ـ ٢٣.

(٣) سورة يوسف ٨٢.

(٤) سورة البقرة ٢٣٨.

(٥) سورة المائدة ٦.

صوتَ إنسانَيْنِ يعذَّبانِ فِي قُبُورِهِمَا»[1].

قال ابن مالك في «توضيحه»[2]: فيه شاهد على جواز إفراد المثّنى معنى، إذا كان جزء ما أضيف إليه اثنين، نحو أكلت رأس شاتين، وجمعه أجود نحو: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[3] والتثنية مع أصالتها قليلة الاستعمال، وقد اجتمعت التثنية والجمع في قول الرّاجز:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُرْسَيْن[4]

فإن لم يكن المضاف جزءَ ما أضيف إليه، فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية، نحو: استلّ الزيد ان سيفهما، وان أُمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع، وفي: «يعذّبان في قبورهما» شاهد على ذلك، وكذا قوله ﷺ لعليّ: إذا أخذتما مضاجعكما، وقوله: انهما يعذبان وما يعذبان في كبير، قال ابن مالك: فيه استعمال في دالة على التعليل، وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن والحديث والشعر القديم، فمن الوارد في القرآن قوله تعالى: ﴿**لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ في ما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[6]، ومن الوارد في الحديث: عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا، وقوله: ومن مات في الطّاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد، فإن «في» في كل ذلك بمعنى الباء الدّالة على السببيّة، ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل:-

---

(1) المسند ١/٢٢٥ ـ صحيح البخاري: باب الوضوء ٥٥: باب الأدب ٤٩ ـ سنن النسائي: باب الجنائز ١١٦.

(2) شواهد التوضيح ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(3) سورة التحريم ٤.

(4) قائله خطام: المجاشعي، أو لهيمان بن قحافة: سيبويه والشَّنْتَمري ١/٢٤١، ٢/٢٠٢، وبلا نسبة في: المخصص ٩/٧، والبيان في إعراب القرآن ٢/٤٤٦.

(5) سورة الأنفال ٦٨.

(6) سورة النور ١٤.

فليتَ رجـالاً فيكِ قَدْ نَذَرُوا دَمِـي وهـمُّـوا بِقَـتْلِي يَا بُثَيْنَ لَقُـونِـي[1]

وقول أبي خِراشٍ :

لَوَى رَأْسَـهُ عَنِّـي وَمَـالَ بِوُدِّهِ أَغَـانِـيجُ خُودٍ كَانَ فِينَـا يَزُورُهَـا[2]

قوله ثم دعا بعسيب، قال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح أبي داود»: الأقرب في إعرابه أن الباء للسببية، والمفعول محذوف، أي دعا رجلاً بسبب إحضار عسيب، ويحتمل أنه مثل دعا يزيداً، أي دعا عسيباً على طريق التوسع، ثم أدخلت عليه الباء.

قوله: فشقه باثنين، قال النووي: الباء زائدة لتوكيد، والنّصب على الحال.

قوله: لعله أن يخفف عنهما، قال في «التنقيح»: لعله: مثل «كاد» في أن الغالب يجرد خبرها من أَنْ، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[3]، وقال الكرماني شبه لعلّ بعسى، فأتى بأَنْ في خبره، قلت: نظيره حديث: ثمّ لَعَلَّهُ أَنْ ينبتَ فيثمرَ فِي لَيْلَتِهِ، وقال ابن مالك في توضيحه: يجوز في لعله أن يخفف عنهما إعادة الضميرين إلى الميت، باعتبار كونه إنساناً، وباعتبار كونه نفساً، ونظيره في جعل أمرين متضادين لشيء واحد، قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ﴾[4]، فأفرد اسم كان باعتبار لفظة مَنْ، وجمع الخبر باعتبار المعنى، ويجوز كون الهاء من لعلّه ضمير الشأن وكون الضمير من: «يخفف عنهما» ضمير النفس، وجاز كون الهاء أن تفسير ضمير الشأن بأن ومثلها مع أَنْ في تقدير مصدر لأنها في حكم جملة لاشتمالها على مسند ومسند إليه، ولذلك سدّت مسد مطلوبي حسب وعسى في نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾[5] و ﴿عَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾[6] ويجوز في قول الأخفش أن تكون زائدة مع كونها ناصبة، نظيرها بزيادة الباء من كونها جارّة، ومن

---

(١) قائله: جميل بثينة، وهو من أبيات الحماسة ١/١١٨.

(٢) قائله: أبو ذؤيب، ديوان الهذليين ١/١٥٧.

(٣) سورة البقرة ١٨٩، سورة آل عمران ١٣٠.

(٤) سورة البقرة ١١١.

(٥) سورة آل عمران ١٤٢.

(٦) سورة البقرة ٢١٦.

تفسيرها ضمير الشأن بأن وصلتها، قول عمر: فما هو إلا أن سمعت أبو بكرٍ تلاها مصعرت حتى ما تقلّني رجلاي، انتهى.

وقال الطيبي: الظاهر أن يكون الضمير فيهما يفسّره مابعده، ولا يكون ضمير الشأن، كقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[1]، قال صاحب «الكشاف»: هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلاّ بما نقلوه من بيانه وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدّنيا، ثم وضع «هي» موضع الحياة، لأن الخبر يدلّ عليها، ومنه: (هي النّفس ما حمَّلتها تتحمل). والرواية بتثنية الضمير لا يستدعي إلا هذا التأويل.

[٤٩١] حديث: «أَعُوذُ بِكلماتِ اللهِ التَّامات مِنْ شَرِّ كلِّ شيطانٍ وهامَّة ومن كل عين لامّة»[2].

قال في «النهاية»: أراد ذات لمم، ولذلك لم يقل: ملمة من ألممت بالشيء، وقيل «لامة» للازدواج.

[٤٩٢] حديث: «ما رأيتُ النبيَّ صلّى اللهُ عليه وسلم يتحرّى صيامَ يومٍ فَضّله على غيره إلا هذا اليوم»[3].

قال المظهري: فضله: بدل من قوله صيام يوم، والتقدير يتحرّى فضل صيام يوم على غيره، قال الطيبي: هذا المبدل هنا ليس في حكم المتنحي لاستدعاء الضمير ما يرجع إليه نحو قولك: زيداً رأيت غلامه رجلاً صالحاً، ويروي فضّله بتشديد الضاد، وقيل هو بدل من يتحرّى والحمل على الصفة أولى، لأن قوله هذا اليوم مستثنى ولا بد من مستثنى منه وليس ههنا إلا قوله «يوم» وهو نكرة في سياق النفي يفيد العموم، فالمعنى ما رأيته يتحرّى صيام يوم من الأيام صفته أنّه مفضّل على غيره إلاّ صيام هذا

---

(١) سورة الأنعام ٢٩.

(٢) المسند ٢/١٨١، ٣/٤١٩، ٤/٥٧، والبخاري ـ الأنبياء ١٠.

(٣) المسند ١/٢٢٢، ٣١٣، ٢٦٧ ـ صحيح البخاري: باب الصوم/٦٩ ـ سنن النسائي باب الصيام/٧٠.

اليوم، ومنه قوله: ما من يوم أحب إلى الله أن يتعبّد له فيها من عشر ذي الحجّة، وقوله: هذا الشهر عطف على قوله: هذا اليوم، ولا يستقيم إلّا بالتأويل، إما أن يقدّر في المستثنى «منه» وصيام شهر فضّله على غيره، وهو الكف التقدير، وإما أن يقدر في الشهر أيامه يوماً فيوماً موصوفاً بهذا الوصف.

[٤٩٣] حديث: «رَحِمَ اللهُ أمَّ إسماعيلَ، لَوْ تركتْ زَمْزَمَ لَكَانَتْ عَيْناً مَعِيناً»[١].

قال الزركشي: بفتح الميم، وفي وزنه وجهان: أحدهما مفعل من عانه يعينه إذا رآه بعينه، وأصله معيون، حذفت الواو فبقي مثل مبيع ومسبّي، والثاني فعيل من المعن وهو المبالغة، ومنه أمعنا في الشيء، وسمى الماعون ماعوناً.

[٤٩٤] حديث: «قَدِمَ النبيَّ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ المدينةَ وهم يُسْلِفُون في الثّمارِ السنةَ والسنتين»[٢].

قال الطيبي: السنة منصوب إمّا على نزع الخافض، أي إلى السنة، وإما على المصدر، أي إسلاف السّنة.

[٤٩٥] حديث: «صُومِي عَنْ أُمِّكِ»[٣].

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»، «عن» فيه بمعنى البدل.

[٤٩٦] حديث: «قَالَ لِبَرِيرَةَ: لَوْ رَاجَعْتيهِ»[٤].

---

(١) المسند ١/٢٤٧، ٣٦٠، ٥/١٢١، والبخاري ـ المساقاة ١٥.

(٢) المسند ١/٢١٧، ٢٢٢، ٢٨٢، ٣٥٨ ـ صحيح البخاري: باب السلم ١، ٢، ٧: باب المساقاة ١٢٧، ١٢٨.
سنن أبي داود: باب البيوع ٥٥ ـ سنن النسائي: باب البيوع ٧٢ ـ سنن ابن ماجه: باب التجارات ٥٩ ـ سنن الدارمي: باب البيوع ٤٥.

(٣) المسند ١/٢١٦، ومسلم ـ الصيام ١٥٦، ١٥٧. والترمذي ـ الزكاة ٣١.

(٤) ابن ماجه ـ الطلاق ٢٩، والنسائي ـ القضاة ٣٨، والدارمي ـ الطلاق ١٥.

قال الطيبي: لو: إمّا امتناعية على معنى: لو راجعتيه لكان خيراً لك، أو بمعنى التمنّي أي: أودّ رجوعك، والرواية في راجعتيه بإثبات الياء لإشباع الكسرة.

[٤٩٧] حديث: «لَوْ كَانَ لابنِ آدمَ واديانِ مِنْ مالٍ، لاَبْتَغَىٰ لَهُمَا ثَالِثاً»(١).

قال الكرماني: فإن قلت الابتغاء لا يستعمل باللام، قلت هذا متعلّق بقوله ثالثاً أي: ثالثاً لهما، أي مثلثهما، وقال الرّضي: لو: موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزأيه، وقد يستعمل في المستقبل بمعنى أنْ، وقد يكون للاستمرار كقوله ﷺ: لو أن لابن آدم واديين لابتغى لهما ثالثاً.

[٤٩٨] حديث: «لا يخلونّ رجلٌ بأمرأةٍ إلاّ ومعها ذُو مَحْرَمٍ»(٢).

قال النووي: هذا استثناء منقطع، لأنه متى كان معهما محرم، لم يبق خلوة، فتقدير الحديث: لا يقعدنّ رجل مع امرأة إلا ومعهما محرم.

[٤٩٩] حديث: «بُعِثَ النبي صلى الله عليه وسلم بِسَحَرَ من جَمْع»(٣).

قال القرطبي: هو بغير صرفه وهو الصواب، لأنه سحر معين.

[٥٠٠] حديث: «ما مِنْ عبدٍ مؤمنٍ إلاّ وله ذنبٌ يَقْتَادُهُ الفينةَ بَعْدَ الفينةِ»(٤).

قال في «النهـاية»: أي الحين بعد الحين، والساعة بعد الساعة، يقال: لقيته

---

(١) المسند ١١٧/٥ ـ صحيح مسلم: باب الزكاة ١١٦، ١١٩ ـ سنن الترمذي باب المناقب ٣٢.

(٢) المسند ٢٢٢/١، ٢٢٩/٣، ٤٤٦ ـ صحيح البخاري: باب النكاح ١١١، ١١٢ ـ صحيح مسلم: باب الحج ٤٢٤ ـ سنن الترمذي: باب الرضاع ١٦: باب الفتن ٧.

(٣) صحيح مسلم ـ حج ٣٠٣، وهو برواية: (بعث بي نبيّ الله ﷺ بسحر من جمع. . . .).

(٤) ابن ماجه ـ الزهد ١٩.

فينـةً، والفنِيةَ، وهـو ممـا تعـاقب عليه التعـريفان، يقال العَلَمِيُّ واللاَّمِيُّ كشَعوب والشَّعوب، وسَحَر والسَّحَر.

[٥٠١] حديث: «كـانَ رسـولُ اللهِ صلّى اللهُ عليـه وسلّمَ يجمعُ بين صلاتي الظهرِ والعصرِ إذا كان على ظَهْرِ سَيْر»[١].

قال الكرماني: لفظ «ظهر» مقحم كما في الحديث: خير الصدقة ما كان عن ظهر غِنى، والظهر قد يزاد في مثله إشباعاً للكلام وتوكيداً كأنْ مسيرة النبي ﷺ مستنداً إلى ظهر قوي من الرّاحله ونحوها، وقال الخطابي في حديث خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، لفظ الظهر يزاد في مثل هذا إشباعاً للكلام.

[٥٠٢] حديث: «كُلْ مَا شِئْتَ والْبَسْ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأَكَ اثنتانِ: سَرَفٌ أو مَخِيلَة»[٢].

قال الطيبي: «ما» للدوام، أي لك من المباحات ما شئت مدة تجاوز الخصلتين عنك.

[٥٠٣] حديث: «أنه صلى الله عليه وسلم اتَّخذ خاتَماً فَلَبِسَهُ، فقال: شَغَلَنِي هٰذَا عنكم، منذُ اليوم، إليه نظرةٌ وإليكم نظرةٌ، ثُمَّ أَلْقَاه»[٣].

قال الـطيبي: إليه يتعلق بنـظرة، والخبـر محذوف أي له نظرة إليه، ولي نظرة إليكم، والجملتان مبينتان، لقوله «شغلني»، وقوله: «منذ اليوم» هو ظرف شغلني، مضاف إلى جملة حذف صدرها تقديره: منذ كان اليوم هكذا، هكذا قاله الدار قطني،

---

(١) البخاري ـ التقصير ١٣.

(٢) المسند ٢/١٨١، ١٨٢ ـ صحيح البخاري: باب اللباس ١ ـ سنن ابن ماجه: باب اللباس ٢٣.

(٣) المسند ١/٣٢٢.

والمشهور أن «منذ» مبتدأ وما بعده خبره، لأن معنى قولك منذ يوم الجمعة، ومنذ يومان: أول المدّة يوم الجمعة، وجميع المدّة يومان، فعلى هذا الجملة مستأنفة على طريق السؤال والجواب.

[٥٠٤] حديث: «**أنّه قالَ في المُعتكفِ، هُوَ يعتكفُ الذُّنوب**»[١].

قال الطيبي: الذنوب نصب على نزع الخافض، أي يحتبس عن الذنوب.

[٥٠٥] حديث: «**اغتسلوا يومَ الجمعةِ، واغسلوا رؤوسَكُمْ وإنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُباً**»[٢].

قال الكرماني: فإن قلت لِمَ لَمْ يطابق بين خبر كانوا واسمها، قلت: يستوي في لفظ الجنب المفرد والمثنى والجمع، قال تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَأَطَّهَّرُوا**﴾[٣] وقال الحافظ بن حجر: معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنبا للجنابة، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة، وقوله: واغسلوا رؤوسكم: من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام يوم الجمعة لئلا يظن أنه إفاضة الماء دون خلّ الشعر مثلاً يجزىء في غسل يوم الجمعة. قوله: فأصيبوا من الطيب، قال الكرماني: مِنْ: للتبعيض قائم مقام المفعول، أي استعملوا بعض الطيب.

[٥٠٦] حديث: «**مَا العملُ في أيامٍ أفضلُ مِنْها فِي هذه**»[٤].

قال الزركشي: العمل مبتدأ، وفي أيام متعلق به، وأفضل خبر المبتدأ ومنها متعلق بأفضل، والضمير عائد إلى العمل بتقدير الأعمال كقوله تعالى: ﴿**أوِ الطِّفْلِ**

---

(١) ابن ماجه ـ الصيام ٦٧ برواية: هو يعكف الذنوب.

(٢) المسند ١/٢٥٦، ٣٣٠ ـ صحيح البخاري ٢/٤.

(٣) سورة المائدة ٦.

(٤) البخاري ـ العيدين ١١ برواية: (ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه).

﴿الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾[1]، قوله: ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه، قال الزركشي: فيه وجهان: أحدهما أن الاستثناء متصل: أي عمل رجل، لاستثناء من العمل، والثاني أنه منقطع، أي لكل رجل يخرج مخاطراً بنفسه فلم يرجع بشيء، أفضل من غيره. وقال ابن مالك في «توضيحه»[2]: في هذا الحديث إشكال من وجهين: أحدهما عود ضمير مؤنث في (منها) إلى العمل وهو مذكر، والثاني استثناء رجل من الجهاد وإبدال منه مع تباين جنسهما، فأما الأول: فوجهه أن الألف واللام في العمل لاستغراق الجنس، فصار بهما فيه عموم مصحح لتأوله بجمع كغيره من أسماء الحنس المقرونة بالألف واللام الجنسية، ولذلك يستثنى منه: نحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[3] ويوصف بما يوصف به الجمع كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾[4]، وكقول بعض العرب: أهلك الناس الدّرهم البيض والدينار الحمر، فلما جاز أن يوصف بما يوصف به الجمع، لما حدث فيه من العموم، كذلك يجوز أن يعاد إليه ضمير، كضمير الجمع، فيقال: الدينار بها هلك كثير من الناس لا به في تأويل الدنانير، وما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام، لأنه في تأويل الأعمال، ويجوز أن يكون أنّث ضمير العمل لتأويله بحَسَنَةٍ كما أوّل الكتاب بصحيفة من قال: أتته كتابي، وأما الثاني فالوجه فيه أنه على تقدير: ولا الجهاد إلّا جهاد رجل، ثمّ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والأصل: أَوَلَا الجِهادُ؟، لأن قائل ذلك مستفهم لا مخبر، وظهور المعنى يسوّغ الهمزة، كما سوغه في قوله ﷺ: وإِنْ زَنَىٰ وإِنْ سَرَقَ، فإن الأصل فيه أو إِنْ زَنَى أَوَ إِنْ سَرَقَ؟ انتهى.

قوله في الرواية الأخرى: (مَا مِنْ أيامٍ العملُ الصالحُ فِيهِنَّ أحبُ إلى اللهِ تعالى مِنْ هذِهِ الأيامِ العَشْرِ)[5]، قال الطيبي: العمل مبتدأ، وفيهن متعلّق به، والخبر أحبّ،

---

(١) سورة النور ٣١.

(٢) شواهد التوضيح ١١٧ ـ ١١٨.

(٣) سورة العصر ١.

(٤) سورة النور ٣١.

(٥) الترمذي ـ الصوم ٥٢، وابن ماجه ـ الصيام ٣٩، والمسند ٢/١٣١، ١٦١.

والجملة خبر ما، ومِن الأولى زائدة، والثانية متعلقة بأفضل.

[٥٠٧] حديث: «**المسألة أَنْ ترفعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ**»[1].

قال الطيبي: المسألة مصدر بمعنى السؤال، والمضاف محذوف ليصح الحمل أي أحب السؤال وطريقة رفع اليدين.

[٥٠٨] حديث: «**خمسُ دعواتٍ يُستجابُ لَهُنّ: دعوة المظلوم حتى ينتصر، ودعوة الحاج حتى يصدر، ودعوة المجاهد حتى يفرغ، ودعوة المريض حتى يصح**»[2].

قال الطيبي: «حتى» في القرائن الأربع، بمعنى قولك سرت حتى مغيب الشمس، لأن ما بعدها غير داخل فيما قبلها، فدعوة المظلوم مستجابة إلى أن ينتصر، وكذا الباقي، فإن قلت هذا يوهم أن دعاء هؤلاء الأربع لا يستجاب بعد ذلك، وكذا دعاء الغائب إلى أن يحضر، قلت نعم، لكن الأسباب مختلفة فيكون سبب الإجابة حينئذ أمر آخر غير المذكور.

[٥٠٩] حديث: «**أعوذُ بعزَّتِكَ الذي لا إلهَ إلاّ أنتَ الّذِي لاَ تَمُوت**»[3].

قال الكرماني: يروى بلفظ الغائب وبلفظ الخطاب، فإن قلت: فما العائد للموصول؟، قلت: إذا كان المخاطب نفس المرجوع إليه، يحصل الارتباط، وكذلك

(١) المسند ٤/١٢٥ ـ سنن ابي داود: الوتر ٢٣ ـ سنن النسائي: السهو ١ ـ ٣، ١٩، ٢١، ٨٦، ٩٧ ـ سنن ابن ماجه: الإقامة ١٥ ـ موطأ مالك: النداء ١٦، ٢١.

(٢) المسند ٢/٢٥٨، ٣٦٧، وابن ماجه ـ الدعاء ١١، وأبو داود ـ الوتر ٢٩، والترمذي البر ٧، الدعوات ٤٧، وهو برواية: ثلاث دعوات يستجاب لهنّ.

(٣) المسند ١/٣٠٢ ـ صحيح البخاري: باب الإيمان ١٢ التوحيد ٧ ـ صحيح مسلم: الذكر ٦٨.

المتكلم نحو: أَنَا الّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ.

[٥١٠] حديث: **«مَنْ أصبحَ مُطِيعاً للهِ فِي وَالِدَيْهِ، أصبحَ لَهُ بابانِ مَفْتُوحَانِ مِنَ الْجَنَّةِ»**[١].

قال القرطبي: قوله: من الجنّة: يجوز أن يكون صفة أخرى لقوله (بابان) وأن يكون حالاً من الضمير في (مفتوحان).

[٥١١] حديث: **«إنّ اللهَ خلقَ إسرافيل منذُ يوم خلقه صافاً قدميه»**[٢].

قال الطيبي: منذ: هنا حرف جر بمعنى في، وقال المظهري: صافاً: حال من إسرافيل لا من ضميره المنصوب، ومنذ يوم: ظرف لـ«صافاً» وليس بمعنى في، والمعنى أن الله خلق إسرافيل صافاً قدمه من أول مدة خلقه، قال الدار الحديثي: اتفقوا على أن منذ ومذ إنما يدخلان اسماء الزمان، ثم قالوا: إنْ أُريد ابتداء الزمان الماضي الذي انتهاؤه ما أنت فيه يكونان للابتداء، نحو ما رأيته منذ يومين أو مذ سنة كذا، أي انتفى الرؤية من ابتداء يومين أنا في آخرهما، وليس المعنى «في» وإن قال به بعض، لأن المفهوم منهما نفي الرؤية في مدّة معينة أنت في آخرها، مقصوداً به ابتداؤها وانتهاؤها.

[٥١٢] حديث: **«أُمِرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أنْ يسجدَ على سبعةِ أعضاء ولا يَكْفِتَ شعراً ولا ثوباً»**[٣].

قال الكرماني: فإن قلت قوله ولا يَكْفِتَ أهو منصوب عطفاً على يسجد، أو

---

(١) لم نعثر عليه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) صحيح البخاري: باب الأذان ١٣٣، ١٣٧ ـ صحيح مسلم: باب الصلاة ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩ ـ سنن النسائي: باب التطبيق ٤٠، ٤٣ ـ ٤٥، ٥٦، ٥٨.

مرفوع؟ قلت: أكثر الروايات النصب فهو أيضاً مأمور به.

[٥١٣] حديث: «أُمِرْتُ أَنْ أسجدَ على سبعةِ أعظمٍ: على الجبهة...»[١].

قال الكرماني: فإن قلت: ثبت في الدّفاتر النحوية، أنه لا يجوز جعل حرف جر واحد بمعنى واحد صلة لفعل واحد مكرراً، وهنا قد جاءت مكررة، قلت: الثّانية بدل من الأولى التي في حكم الطّرح، أو الأولى متعلق بنحو «حاصلًا»، أي أسجد على الجبهة حال كون السجود على سبعة أعضاء.

[٥١٤] حديث: «أنّه عَقَّ عَنِ الحَسَنِ والحُسَيْنِ كَبْشاً كَبْشاً»[٢].

قال الطيبي: إذا لم يكن الفعل متعدّياً، كان «كبشاً» منصوب بنزع الخافض والتكرير باعتبار الولدين، أي عقّ عن كل واحد بكبش.

[٥١٥] حديث: «لا هجرةَ ولكنْ جهادٌ»[٣].

قال الطيبي: هو عطف على محل مدخول «لا».

---

(١) صحيح البخاري: باب الأذان ١٣٣، ١٣٤.

(٢) المسند ٥/٣٥٥، ٣٦١ - سنن أبي داود: باب الأضاحي ٢ - سنن الترمذي باب الأضاحي ١٦، ١٩ - سنن النسائي: باب العقيقة ١، ٤ - موطأ مالك: باب العقيقة ٦.

(٣) المسند ١/٢٢٦، ٣١٦، ٢٢/٣/٣٥٥، ٦/١٨٧/٥/٤٠١ - صحيح البخاري: باب الجهاد ١/٢٧، والإيمان ٤١: الصيد ١٠: المغازي ٥٣ - صحيح مسلم: الامارة، ٨٥، ٨٦ - سنن أبي داود: الجهاد ٢ - سنن الترمذي: السير ٣٢ - سنن النسائي: البيعة ١٥ - سنن الدارمي: السير ٦٨.

[٥١٦] حديث: «أَنَا مِمَّنْ قَدِمِ النبي صلى الله عليه وسلم المُزْدَلِفَة في ضَعَفَةِ أَهْلِهِ»[1].

قال ابن مالك في «توضيحه»[2]: جمع ضعيف على ضَعَفَة غريب، ومثله خبيث على خَبَثَة.

[٥١٧] حديث: «إنك مقدم على أقوام أهل كتاب، فليكنْ أولَ ما تدعوهم إليه عبادةُ الله»[3].

قال الكرماني والزركشي: (أوّل) بالنصب خبر كان، و«عبادة الله» مرفوع اسمها.

قوله: فإن هم أطاعوا لك بذلك، قال الشيخ أكمل الدّين في شرح المشارق: أصله فإن أطاعوا لك، أطاعوا لك، حذف الفعل الأول وجوباً لوجود المفسّر، فصار الضمير المتّصل منفصلاً، وعدّى أطاعوا باللام وإن كان متعدياً بنفسه لتضمنه معنى انقادوا لك.

قوله: فإياك وكرائم أموالهم، قال ابن قُتَيْبَةَ: منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، ولا يجوز حذف الواو. قوله: واتّق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب، قال القرطبي: الرواية الصحيحة فإنه بضمير المذكر، على أن يكون ضمير الأمر والشأن ويحتمل أن يعود على مذكر الدعوة، فإنّ الدّعوة دعاء، وروي (فإنها) بالتأنيث وهو عائد على لفظ الدّعوة، وقال أكمل الدين: قوله: واتّق: معطوف على عامل إياك المحذوف وجوباً، لأن تقديره: اتّق نفسك أن تتعرّض لكرائم أموالهم.

---

(١) المسند ١/٢٢١، ٢٢٢، والبخاري ـ الحج ٩٨.

(٢) انظر: شواهد التوضيح.

(٣) المسند ١/٢٣٣ بلفظ غير مطابق، والبخاري ـ الزكاة ٤١، ٦٣، ومسلم ـ الإيمان ٢٩، ٣١، وأبو داود الزكاة ٥.

[٥١٨] حديث: «ولَمْ يمنعْه أن يأمَرهم أن يَرْمَلُوا الأشواطَ كلَّها»(١).

قال الزركشي: أن يرملوا: في موضع مفعول (يأمرهم) الأشواط: نصب على الظرف، و«كلّها» تأكيد له، والتقدير: ولم يمنعه من أمرهم بالرَّمَل، وقوله: إلاّ الإبْقاء عليهم: بالرفع فاعل يمنعه، ويجوز النصب على أنه مفعول لأجله، ويكون في «يمنعه» ضمير عائد إلى النبي ﷺ، هو فاعله.

[٥١٩] حديث: «العائدُ فِي هِبَتِهِ كالعَائِدِ فِي قَيْئِه»(٢).

قال الكرماني: فإنْ قلت: القياس أن يقال العائد إليها، قلت معناه العايد إلى الموهوب في هبته، كما يقال: تعاود القوم في الحرب وغيره، أي عاد كل فريق إلى صاحبه فيها، قال تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾(٣) أي لتعودنّ إلينا في الملّة.

[٥٢٠] حديث: «قول أبي بكر: حَسْبُك كذاك مناشدتَك ربّك»(٤).

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «أماليه»: ما نصب المناشدة هنا؟ إنْ قلت على المصدر لا يستقيم لك المعنى ويصير الكلام منسجماً، قال: والجواب أنه انتصب على المفعول، وكذلك تستعمل في اللغة بمعنى دع وأنشدوا عليه:

تقولُ وقد تزاحمتِ المَطَايَا كذاكَ القولُ إنَّ عليك عَيْنَا(٥)

(١) المسند ١/٢٤٧، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢/٧٥، ١١٤، والبخاري ـ الحج ٥٥، المغازي ٤٣، ومسلم ـ الحج ٢٤٠، وأبو داود ـ المناسك ٥٠.

(٢) المسند ١/٢١٧، ٢٥٠، ٢٨٠، ٢٩١، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٥، ٢/١٨٢، ٢٠٨، ٤٣٠، ٤٩٢ صحيح البخاري: باب الهبة/١٤، ٣٠ وباب الحيل/١٤ ـ صحيح مسلم: باب الهبات/٧، ٨ ـ سنن أبي داود: البيوع/١٨ ـ سنن النسائي: الهبة/٢ ـ ٤.

(٣) سورة الأعراف ٨٨.

(٤) مسلم ـ الجهاد ٥٨، والترمذي ـ التفسير ٣، وهو برواية: (كفاك مناشدتك ربك).

(٥) قائله: جرير: ديوانه ٣٥٣ برواية: يقلن وقد تلاحقت، وانظر شرح ديوانه: ٥٧٩.

وهـذا من المجاز الغالب لا بالوضع الأصلي، كما غلب على جملة (أرأيت) معنى أخبرني، كذلك غلب على «كذلك» معنى دع، وقال القاضي عياض والنووي: ضبطوا مناشدتك بالرّفع والنصب وهو الأشهر، فمن رفعه جعله فاعلاً بحسبك، ومن نصبه فعلى المفعول بما في حسبك من معنى الفعل من اكْتَفِ. وقال ابن الأثير في النّهاية: حديث: كذاك لا تدع علينا، أي حسبكم، وتقديره: دع فعلك وأمرك كذاك، والكاف الأولى والثانية زائدتان للتشبيه والخطاب، والاسم «ذا»، واستعملوا الكلمة كلهـا استعمال الاسم الواحد في غير هذا المعنى، يقال رجل كذاك، أي خسيس واشتر لي غلاماً، ولا تشتره كذاك: أي دنئياً وقيل حقيقة «كذاك» أي: مثل ذاك، ومعناه الزم ما أنت عليه ولا تتجاوزه، والكاف الأولى منصوبة الموضع بالفعل المضمر، ومنه حديث أبي بكر يوم بدر: يا نبيّ الله كذاك، أي حسبك الدّعاء، انتهى.

[٥٢١] حديث: **«أَلْحِقُوا الفرائضَ بِأَهْلِها، فما بَقِيَ فهو لأَوْلَى رجل ذكر»**(١).

قال السهيلي: (ذكر) صفة لأولى لا لرجل.

[٥٢٢] حديث: **«لا يَخْلُوَنَّ رجلٌ بامرأةٍ، ولا تُسافرنَّ امرأة إلّا ومعها مَحْرَمٌ»**(٢).

قال الكـرماني: هذا استثناء من الجملتين لا من الجملة الأخيرة، قال: وهذا الاستثناء منقطع، لأنه متى كان معها مَحْرم لم تبق خلوة، فتقديره: لا يقعدنّ رجل مع امرأة إلا ومعهما محرم، فإن قلت الواو تقتضي معطوفاً عليه، قلت: الواو للحال، أي لا يخلون في حال إلا في مثل هذه الحال.

---

(١) المسند ١/٣١٣ ـ صحيح البخاري: باب الفرائض ١٥ ـ صحيح مسلم باب الفرائض ٣، ٤ ـ سنن ابن ماجه: باب الفرائض ١٠.

(٢) المسند ١/٢٢٢، ٣/٣٣٩، ٤٤٦، ومسلم ـ الحجّ ٤٢٤، والترمذي ـ الرضاع ١٦، الفتن ٧.

[٥٢٣] حديث: «لَا تمارِ أَخَاكَ ولا تمازحْهُ ولا تَعِدْهُ مَوْعِداً فَتُخْلِفُهُ»[١].

قال الطيبي: قوله: فتخلفه، إن روي منصوباً كان جواباً للنهي على تقدير أن يكون سبباً عما قبله، وإنْ روي مرفوعاً كان المنهي الوعد المستعقب للإخلاف، أي لا تعده موعداً فأنت تخلفه، على أنه جملة خبرية معطوفة على إنشائية.

[٥٢٤] حديث: «البقرة سبعةً»[٢].

قال الطيبي: سبعة منصوب بتقدير، أعني بياناً لضمير الجمع.

[٥٢٥] حديث: «مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعلينِ فَلْيَلْبِسِ الخُفَّيْنِ، ومَنْ لَنْ يجدِ إزاراً فَلْيَلْبِسْ سَرَاوِيلَ المحرم»[٣].

قال الكرماني: فإن قلت ما وجه وقوع المحرم هنا، قلت هو مرفوع فاعل (فليلبس)، وروي (المحرم) باللام الجارة التي للبيان، أي هذا الحكم للمحرم كاللام التي في وهبت لك.

[٥٢٦] حديث: «أن النبيَّ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ لَمّا قَدِمَ مَكَّةَ، استقبله أُغَيْلِمَةُ بَنِي هَاشِمَ»[٤].

---

(١) الترمذي ـ البر ٥٨.

(٢) المسند ١/٩٥، ١٠٥، ١٢٥، ٤/٤٠٩، ٥/٤٠٥، ٤٠٦، ومسلم الحج ٣٥٥، ٣٥٠، ٣٥٢ وأبو داود ـ الأضاحي ٦، والترمذي الحج ٦٦، الأضاحي ٨. برواية: (فنذبح البقرة عن سبعة).

(٣) المسند ١/٢١٥، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢/٢/٣٢٧، ٤، ٨، ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٤١، ٤٧، ٥٠، ٥٤، ٦٦، ٧٣، ٧٤، ٨١، ١١١، ١١٩/٣/٢٢٣، ٢٩٥ ـ صحيح البخاري: العلم ٥٣: الصلاة ٩: الحج ٢١: صحيح مسلم: الحج ١ ـ ٥ ـ سنن الترمذي الحج ١٩ ـ سنن النسائي: الحج ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٧ ـ ٥٩، ٦١ ـ ٦٣: الزينة ١٠٠ ـ سنن ابن ماجه: المناسك ١٩.

(٤) البخاري ـ عمرة ١٣، اللباس ٩٩، والنسائي ـ المناسك ١٢١.

قال الخطابي: هو تصغير غلمة، وكان القياس غليمة، لكنهم ردّوه إلى أفعلة، فقالوا أغليمة كما قالوا أصيبية في تصغير صبية، وقال الجوهري الغلام جمعه غلمة وتصغيرها أغيلمة على غير مُكَبَّرِه، وكأنهم صغّروا أغلمة وإن كانوا لم يقولوا.

[٥٢٧] حديث: «مَنْ سَمِعَ المناديَ فلم يمنعْهُ مِن اتّباعه عذرٌ ـ قالوا: وما العذرُ، قال: خوفٌ أو مرضٌ ـ لم تقبل منه الصلاةُ التي صلّى»(١).

قال الأشرفي: لم تقبل خبر للمبتدأ، وهو قوله من سمع المنادي، وما توسط بينهما من السؤال والجواب اعتراض من الرّاوي.

[٥٢٨] حديث: «التَمِسُوها في العشر الأواخرِ من رمضانَ، ليلة القدر في تاسعةٍ تَبْقَى، في سابعةٍ تَبْقَى، في خامسةٍ تَبْقَى، . . . .»(٢).

قال الكرماني: الضمير في التمسوها مهم، يفسّره ليلة القدر، كقوله تعالى: ﴿فقضاهُنَّ سَبْعَ سَماوَاتٍ﴾(٣)، وهو تمييز ضمير الشأن، ومفسّره لا بد أن يكون جملة، وهذا مفرد، فإن قلت لِمَ وصف العشر بلفظ الجمع وهو الأواخر. قلت: لعله أراد الأعشار كما يقال الدّرهم البيض، أو أيام العشر الأواخر، فوصف به باعتبار الأيام، وقوله في تاسعة بدل من العشر وتبقى صفة لتاسعة.

وقال ابن مالك: هي ليلة احدى وعشرين، وقوله في سابعة تبقى: هي ليلة ثلاث وعشرين، وفي خامسة تبقى: هي ليلة خمس وعشرين، على طريقة العرب في التاريخ إذا جاوزوا نصف الشهر، فإنّما يؤرخون بالباقي منه لا بالماضي.

---

(١) أبو داود ـ الصلاة ٤٦.

(٢) المسند ١/٢٣١، صحيح البخاري: ليلة القدر ٣ واللفظ له سنن أبي داود: رمضان ٢، ٣.

(٣) سورة فصلت ١٢.

[٥٢٩] حديث: «**كانَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم إذا نزل جبريل بالوحي، فكان مما يحرّك به لسانه وشفتيه، وفي لفظ كان يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرّك شفتيه**»[١].

قال ثابت السَّرَقُسْطِي: المراد كان كثيراً ما يفعل ذلك، قال وورودهما في هذا كثير، ومنه حديث الرؤيا: (كان **مما** يقول لأصحابه: مَنْ رأى منكم رؤيا) ومنه قول الشاعر:

وَإِنَّـا لَمِـمَّـا نَضْـرِبُ الـلَّيْثَ ضَرْبَـةً عَلَى وَجْهِـهِ تُلْقِي اللِّسَـانَ مِنَ الْفَمِ [٢]

وقال غيره: إنّ «من» اذا وقع بعدها «ما»، كانت بمعنى ربّما، وهي تطلق على القليل والكثير، وفي كلام سيبويه مواضع من هذا، منها قوله: والحكم أنّهم مما يحذفون كذا.

ومنه حديث البَرَاء: كنّا إذا صلّينا خلف رسول الله ﷺ مما يحب أن يكون عن يمينه، وقال ابن عصفور: من أقسام «ما» التي تتّصل بمن الجارّة فتصير بمعنى ربّ، نحو:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ اللَّيْثَ ضَرْبَةً....

وقال ابن هشام في «المغني»: ذكر ابن الشجري أن ما الكافة تتصل بمن كقول أبي حيّة:

وانّا لمما نضرب الليث ضربة....

والظّاهر أن ما مصدرية، وأن المعنى مثله في ﴿**خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ**﴾[٣].

---

(١) البخاري ـ تفسير سورة ٧٥.

(٢) قائله: أبو حية النميري في سيبويه والشنتمري ١/٤٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤٤ والخزانة ٤/٢٨٢، والدرر ٢/٣٥، ٤١، وهو بلا نسبة في الهمع ٢/٣٥، ٣٨، والمقتضب ٤/١٧٤، وهو برواية: نضرب الكبش.

(٣) سورة الأنبياء ٣٧.

وقوله:

وَضَنَّتْ عَلَيْنَا والضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ [1]

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العَجَل والبُخْل مبالغةً.

[٥٣٠] حديث: «رأيتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كاليومِ منظراً، ورأيتُ أكثرَ أهلِها النساءُ»[2].

سئل الإمام أبو محمد بن السيد البَطَلْيُوسِي عن هذا الحديث فأجاب: هذه بمنزلة قول العرب ما رأيت كاليوم رجلًا، وهو كلام فيه لبس وإشكال، ويفتح فيه للسائل سؤال، لأن الرجل والمنظر لا يصحّ تشبيههما باليوم، ولكنه خرج مخرج كلام العرب في محاوراتها، وجرى مجرى ما تستعمله العرب في مجازاتها، والنحويون يقولون: معناه ما رأيت كرجل أراه اليوم رجلًا، ولم أَرَ كمنظر رأيته اليوم منظراً، وتلخيصه ما رأيت كرجل اليوم رجلًا، ولم أر كمنظر اليوم منظراً، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، بمنزلة قوله تعالى: ﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْكُمْ﴾[3]، أي على لسان رجل، وقوله: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[4]، أي أشهر الحج، ولا بد من تقدير هذه المحذوفات لأن الذكر لم يجيء على الرجل وإنما جاء على لسانه، ولأن الحج ليس بالأشهر، جاز إضافة الرجل والمنظر إلى اليوم لوجودها فيه، كما يضاف الشيء إلى ما يلتبس به ويتّصل ونظيره قول جرير:

يَا صَاحِبَيَّ دَنَا الرَّحِيلُ فَسِيرَا ... لَا كالعَشِيَّةِ زَائِراً وَمَزُورَا [5]

(١) قائله: البعيث (خداش بن بشر) في اللسان (ضنن) ١٧/ ١٣٠، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١/ ٧٢، والمحتسب ٢/ ٤٦، والخصائص ٢/ ٢٠٢، ٣/ ٢٥٩.

(٢) المسند ١/ ٣٥٩ البخاري ـ الصلاة ٥١، الكسوف ٩، برواية: (أُرِيتُ النار فلم أرَ منظراً كاليوم).

(٣) سورة الأعراف ٦٣.

(٤) سورة البقرة ١٩٧.

(٥) قائله جرير: ديوانه ٢٢٨، سيبويه والشنتمري ١/ ٣٥٣، والخزانة ٢/ ١١٤، وشرح المفصل ٢/ ١١٤، الأصول لابن السراج ١/ ٣٢٢، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٢١.

أو في المنظر وجهان: أحدهما أن يريد المكان المنظور إليه، لأن المنظر يكون المكان ويكون مصدر نظر، كقوله:

نظرت فلم تنظر بعينك منظرا.

أي نظراً ينفعك،

والوجه الثاني: أن يريد بالمنظر الشيء المنظور إليه، فيكون من المصادر الموضوعة موضع المفعولات كقولهم: درهم ضرب الأمير، وثوب نسج اليمن، أما قوله: فرأيت أكثر أهلها النساء: قد تنازع[1] في معناه قديماً، ذهب قوم إلى أن الرؤية ههنا رؤية عِلْم، واحتجّوا بأنها قد تعدّت إلى مفعولين، ورؤية العين إنّما تتعدّى إلى مفعول واحد. وأنكر ذلك أهل السنّة، وقالوا إنما هي رؤية عين، قالوا: وسياق الكلام على ذلك، لأنه قال: ورأيت النّار فلم أر كاليوم منظراً، فعدّى الرؤية إلى مفعول واحد، وكان ذلك في صلاة الكسوف، وفي الحديث عندنا ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون الرؤية لمعنى الظن، وذلك لائق بمعنى هذا الحديث جداً، كأنه قال: أبصرت فظننت أكثر أهلها النساء لكثرة من رأيت فيها منهنّ، والعرب تستعمل الرؤية بمعنى الظن وبمعنى العِلْم، والثانية عِلْمية كأنه قال: إنهم يظنّونه بعيداً ونعلمه قريباً، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾[2]. فالرؤية الأولى هي رؤية العين، كما ظن من أنكر ذلك من أصحابنا، ويكون المعنى أنه لما رأى النّار بعينه، علم حينئذٍ وتحقق أن أكثر أهلها النساء، وهذا كالرّجل تقع عينه على الشيء، فيكون بذلك سبباً لأن يعلم حقيقته، فهذا تأويل صحيح «بعيد» عمّا توهمه من ظنّ أنّه إذا جعلها رؤية عِلْم فقد وافق المعتزلة. والوجه الثالث: أن تكون رؤية عين ويجعلها، أي يجعل النساء بدلاً من أكثر، فيكون بمنزلة قول القائل: رأيت الرّجل زيداً، لأنّ البدل يحتاج المبدل منه، كاحتياج أحد المفعولين في باب العلم أي المفعول الثاني كأنه قال: فرأيت

---

(١) لعلّها: تُنُوزِعَ بالبناء للمجهول.

(٢) سورة المعارج ٦، ٧.

النساء اللواتي من أكثر أهل النّار. . . انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: قد يفهم النفي من ألفاظ كثيرة في كلامهم: نحو: لله درّه فارساً، ومررت برجل أي رجل، وسبحان الله، واعجبوا لزيد، وويل امه رجلًا، ويا منه رجلًا، ولم أر كاليوم منظراً، ويالك فارساً، وغير ذلك، وفي رواية البخاري: فلم أر منظراً كاليوم قطّ أفظع، قال الحافظ ابن حجر: أي لم أر منظراً مثل منظر رأيته اليوم، فحذف المرئيّ وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه وبعده عن المنظر المألوف، وقيل الكاف هنا اسم، وتقديره ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظراً، ومنظر تمييز. وقال الزّركشي: روي برفع أفظع ونصبه، وجوّز الخَطّابي وجهين: أن يكون بمعنى فظيع كأكبر كبير، وأن يكون أفعل التفضيل على بابه، أي منه ثم حذف.

[٥٣١] حديث: «**أُرِيتُ النَّارَ، أكثر أهلها النساء يَكْفُرْنَ**. . .»(١).

قال الكرماني: أُرِيتُ بضم الهمزة وضم التاء، وهو بمعنى التبصر، والضمير هو القائم مقام المفعول الأول، والنّار التي أكثرها النساء هو المفعول الثاني، والموصول بصلته صفة لازمة للنار، لا صفة محضة، إذ ليس المراد تخصيص نار بهنّ، و«يَكْفُرْنَ» استئناف كلام، كأنه جواب سؤال سائل، لِمَ يا رسول الله: وفي بعض الروايات: أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء بزيادة (فرأيت) وفي بعضها رأيت النار أكثر أهلها النساء بدون فرأيت، وهو بفتح أكثر والنساء، فيكون أكثر بدلاً من النّار، والنساء هو المفعول الثالث، وأرأيت بمعنى أعلمت بضمها، فيكون أكثر مبتدأ والنساء خبره، والجملة الاسمية حال بدون الواو، نحو قوله تعالى: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾(٢). وفي بعضها «بكفرهن» والباء للسببيّة وهي متعلقة بأكثر أو بفعل الرؤية

(١) البخاري - الإيمان ٢١ والمسند ١/ ٣٥٩.

(٢) سورة البقرة ١٣٦.

المقيدة، قال وقوله: قيل: أيكفرن بالله، قال: يكفرن العشير لم يُعَدّ كفر العشير بالباء، كما عدّى الكفر به لأنه ليس لمتضمّن المعنى الاعتراف بخلافه.

وقوله: وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، كأنه بيان لقوله: يكفر العشير، إذ المراد كُفْرَان إحسانِ العشير لا كُفْران ذاته، واللام في العشير إما للعهد وإمّا للجنس وإمّا للاستغراق. قال وقوله: إن أحسنت، وفي بعضها: لو أحسنت، فإن قلت «لو» لامتناع الشيء لامتناع غيره، فكيف صح هنا هذا المعنى؛ قلت: هو بمعنى إنْ، أي لمجرد الشرطية، ومثله كثير، ويحتمل أن يكون من قبيل: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْب لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعصِهِ»، بأن يكون الحكم ثابتاً على النقيض والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور. والدّهر منصوب على الظرفية، وهو بمعنى الأبد، والمراد عمر الرجل أي مدّة عمره، ويحتمل أيضاً مدّة بقاء الدّهر مطلقاً على سبيل الفرض مبالغة في كفرهن وسوء مزاجهنّ.

[٥٣٢] حديث: «كَأَنِّي بِهِ أَسْودَ أَفْحَجَ يَقْلَعُهَا حَجَراً حَجَراً»[١].

قال الكرماني: كأني به أي ملتبسين به، والضمير للبيت، و«أسود» مبتدأ ويقلعها: خبر، والجملة حال بدون الواو، والضمير لقالع البيت، وسياق الكلام يدّل عليه، وأسود خبر مبتدأ محذوف، وروى أسود منصوباً على الذّم والاختصاص، فإن قلت شرط النصب على الاختصاص أن لا يكون نكرة، قلت، قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾[٢] إنه منصوب على الاختصاص، وهو عبارة عن «الأسود» فهو مجرور، وجاز إبدال المظهر من المضمر الغائب، نحو ضربته زيدا، انتهى.

وقال الطيبي: حكى التوربشتي أنهما حالان من خبر كان، وإن لم يكن فهو مشبه به، واذا قيّد منصوبه أو مرفوعه بالحال كان تقييداً باعتبار معناه الذي أشبه الفعل، قال

---

(١) البخاري ـ الحجّ ٤٩.

(٢) سورة آل عمران ١٨.

الطيبي: وفيه نظر لأنهما إذا كانا حالين من خبر كان وذو الحال إمّا المستقر المرفوع أو المجرور، ولا يجوز الأول لأن المعنى يأباه كل الإباء، فتعيّن الحمل على الثّاني، فالعامل هو متعلق الخبر.

وقال المظهري: هما بدلان من الضمير المجرور، وفتحا لأنهما غير منصرفين، وعلى التقدير يلزم إضمار قبل الذّكر، والأولى أن يقال إنه ضمير مبهم تفسيره ما بعده على أنهما كقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[1] وهو تمييز.

وقال الشيخ ولي الدين السبكي في كتابه: (نيل العلا في العطف بلا): قد استعملت في كلامي: وكأني بك، لأن الناس يستعملونه، ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا، الاّ أنّ في الحديث: «كأني به» فإن صح فهو دليل الجواز، وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه، وقال أبو علي الفارسي في «القصيريات» في قولهم: كأنك بالدّنيا، ولم تكن: إنّ الكاف للخطاب والباء زائدة، والمعنى كأن الدنيا لم تكن، وكذلك صنع في كأني بكذا لم يكن، انتهى ما ذكره السّبكي.

وقد ألف الإمام جمال الدين بن هشام في إعراب هذا الحديث رسالة وها أنا أسوقها هنا للاستفادة، قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافىء مزيده، اختلف في: (كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل) في مواضع، أحدها: في تعيين دليله. والثاني: في معنى كأنّ. والثالث: في توجيه الإعراب، فأمّا قائله فاختلف فيه على قولين: أحدهما: أنه ﷺ، والثاني: أنه الحسن البصري، وقد خبر بهذا جماعة منهم الشيخ أبو عبدالله محمد بن عمرون الحلس في «شرح المفصّل»، وأبو حيّان في «شرح التسهيل».

وأمّا معنى كأنّ، فاختلف فيه أيضاً على قولين، أحدهما للكوفيين: زعموا أنها

---

(١) سورة فصلت ١٢.

حرف تقريب، وليس فيها معنى التشبيه إذ المعنى على تقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة، وجعلوا من ذلك كأنك بالشتاء مقبل، وكأنّك بالفرج آت، وهذا يستعمله الناس في محاوراتهم، ويقصدونه كثيراً ويقولون كأنك بفلان قد جاء، والثاني للبصريين: زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في: كأن زيداً أسد، ولم يثبت مَجيئُها للتقريب أصلاً، والمعنى كأنّ حالتك في الدّنيا حالة لم تكن فيها، وكأنّ حالتك في الدّنيا حال من لم يزل بها، فالمشبّه والمشبه به الحالتان لا الشخص، والفعل الذي هو الجنس، وإيضاح هذا أنّ الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحلال وزوال، وكان وجود الشخص بها كلا وجود، وأن الآخرة لما كانت إلى بقاء ودوام، كان الشخص كأنه لم يزل فيها، ولا شكّ أن المعنى المشهور لكأنّ هو التشبيه، فمهما أمكن الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن على وجه ظاهر فابتغى المصير إليه.

وأمّا توجيه الإعراب، وهو الذي يسأل عنه، فاضطربت أقوال النحويين اضطراباً كثيراً، والذي يحضرني الآن من ذلك أقوال: أحدها للإمام أبي علي الفارسي، زعم أن الأصل كأنَّ الدّنيا لم تكن، والآخرة لم تزل، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرد الخطاب لا موضع لها من الإعراب، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك، وكذلك هي في قول: أبصرك زيدا: أي: أبصر زيداً فالكاف حرف لا مفعول، لأن أبصر إنما يتعدى إلى واحد، وجيء بالياء زائدة في اسم كأن، كما زيدت في أصل المبتدأ، وهذا القول اشتمل أمرين مخالفين للظاهر، وهما: إخراج الكاف عن الاسمية إلى الحرفية، وإخراج الباء عن التعدية إلى الزيادة.

والقول الثاني لأبي الحسن بن عصفور، وهو قول قبسه من قول الفارسي زعم أن الكاف حرف خطاب، اتصلت بكأن فأبطلت إعمالها وأزالت اختصاصها، ولهذا أدخلت على الجملة الفعلية، والباء في بالدنيا وبالآخرة زائدة، كما زيدت في المبتدأ الذي لم يدخل عليه كأنّ، وقد مثلنا، والذي حمله على زعمه زوال إعمالها وأنه لم تثبت زيادة الباء في اسم كأنّ، ويثبت زيادتها في المبتدأ، وقد اشتمل قوله على أربعة

أقـوال منها: الأمران اللذان استلزمهما إلغاء كأنّ وقد شرحناهما، ومنها دعواه إلغاء كأنّ، ولم يثبت ذلـك إلا إذا اقتـرنت بمـا الـزائـدة، كمـا في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾(١) ودعواه أن الباء حرف تكلم، كما أن الكاف حرف خطاب، وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لأنه لا يمكنه أن يدعي أنه اسمها لأنه قد ادّعى إلغاءها، ولا يمكنه أن يدّعي أنه مبتدأ لأمرين: أحدها: أن الياء ليست من ضمائر الرّفع، وإنما هي من ضمائر النصب والجر كما في قولك: أكرمني غلامي، والثاني: أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً لها، ولو قيل مكان: كأني بك تفعل، أنا تفعل، لم ترتبط الجملة بالضمير، وقد استقر أن الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها، ومنها أنه صرح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم: كأني بك تفعل، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جر، ويدعي أن الباء متعلقة بتفعل، فإن ادّعى الأول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله إنها دخلت على الجملة الفعلية وإن ادّعى الثاني فلا يجوز في العربية أن تقول: عجبت مني ولا عجبت منك، ولا يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل، والمفعول ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل، وقد تعدى إليه الفعل بالجر، ولهذا زعم أبو الحسين في قوله:

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمُـورَ بِكـفِّ الإلٰـهِ مَقَـادِيرُهَـا(٢)

أن «على» اسم منصوب بهوّن، لا حرف متعلق بهوّن، لأن الكاف على التقدير الأول مخفوضة بإضافة على ولا عمل فيها البتّة، وعلى التقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل، ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وينبغي له أن يقول بذلك مثل قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾(٣) وفي هذا الموضع مباحث

---

(١) سورة الأنفال ٦.

(٢) قائله: الأعور الشَّنِّي في سيبويه والشَّنْتَمري ١/٣١، والخزانة ٢/١٣١ والدرر ١/١٠٢، ٢/٢٣، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/١٢، والهمع ١/١٢٨، ٢/٢٩. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٠٨٥.

(٣) سورة الأحزاب ٣٧.

ليس هذا موضعها لأن فيها خروجاً عن المقصود.

والقول الثالث لجماعة من النحويين أن الكاف اسم كأن (ولم يكن) الخبر، والباء ظرفية متعلقة بيكن إن قدّرت تامة، وبمحذوف هو الخبر إن قدّرت ناقصة، وعلى هذا القول فالتاء في تكن للخطاب لا للتأنيث، وضميرها للمخاطب لا للدنيا، وكذا البحث في لم تزل، وعلى القولين الأولين الأمر بالعكس، التاء للتأنيث والضميران للدنيا والآخرة، وهذا القول خير من القولين قبله، والمعنى كأنك لم تكن في الدنيا وكأنك لم تزل في الآخرة.

والقول الرابع لابن عمرون: إن الكاف اسم كأن، وبالدنيا وبالآخرة خبران، وكل من جملتي لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال، وإنما تمت الفائدة بهذا الحال، والفضلات كثيراً ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام، كقولهم ما زلت بزيد حتى فعل ذلك في الحال، وكقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[1] فما: مبتدأ، ولهم: الخبر والتقدير: أي شيء يستقر لهم، ومعرضين حال من الضمير المجرور باللام ولا يستغني الكلام عنه، لأن الاستفهام في المعنى عنه لا عن غيره، وخطر لي وجه ظننت أنه أجود الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن، ولم تكن الخبر، وبالدنيا في موضع الحال من اسم كأنّ، والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو كأن، كما عملت في رطباً ويابساً من قوله:

كأنَّ قلوبَ الطّيرِ رَطْباً ويابساً ... لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي[2]

المعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن: أي بها، وكأنك في حالةكونك في الآخرة لم تزل: أي بها، وهذا عكس قول ابن عمرون، فإن قلت يدل على صحّة ما قاله من أن جملة لم يكن ولم يزل حالية أنه قد روي كأنك بالدّنيا ولم تكن،

---

(١) سورة المدثر ٤٩.

(٢) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ٣٨، وشرح التصريح ١/٣٨٢، وشواهد العيني ٣/٢١٦.

وبالآخرة ولم تزل، والجملة الحالية تقترن بالواو، بخلاف الجملة الخبرية، وما في كأنّك بالشمس وقد طلعت، قلت إن سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة، كما قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصدُّون عَنْ سَبيلِ اللهِ والمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً العَاكِفُ فِيهِ والبادِ**﴾[1] يصدُّون: هو الخبر والواو زائدة، وكما قال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى**﴾[2] أي وجاءته البشرى جواب لما، والواو زائدة وفي قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾[3] أن فتحت جواب إذا والواو زائدة، إلى غير ذلك، وأما (كأنك بالشمس وقد طلعت) فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولي وقوله، إذ لا يصح على قوله أن تكون الشمس خبراً عن اسم كأنّ والتقدير: كأنّك مستقر بالشمس، لا يصح على قولي أن تكون «قد طلعت» خبراً عن اسم كان لعدم الضمير، فإذا كان لا يخرج على قولي ولا على قوله، فما وجه إيراده على ما قلته، فإن قلت فلِمَ عدلت عمّا قاله من أن الظرف خبر والجملة حال إلى عكس ذلك، قلت لوجهين: أحدهما: أن على ما قلته يكون الخبر محط فائدة، وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدّم شرحه، ولا شك أن كون الخبـر محط الفائدة أولى. والثاني: أن العرب قالت: كأنّك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آتٍ، فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعاً لا منصوباً، نعم قول ابن عمرون متجه في قول الحريري: كأني بك تنحط إلى القبر وتنفط، فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريجه، فيكون الظرف خبراً وينحط حالاً عن ياء المتكلم لعدم الرابط، على أن المطرزي خرجه على أن الأصل: كأني أبصرك، ثم حذف الفعل لدلالـة المعنى عليه، فانفصل الضمير وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلفاً من وجهين: إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك، ثم يكون قوله: «تنحط» حالاً من الكاف لا خبراً والفائدة متوقفة عليه، إذ لو صرح بالمحذوف فقيل كأني أبصرك لم يتم المراد، فما قاله ابن عمرون أولى لسلامته من هذا التكلف،

---

(١) سورة الحج ٢٥.

(٢) سورة هود ٧٤. (٣) سورة الزمر ٧٣.

ولا يلزم من نفي قول ابن عمرون في هذا الموضع أنه يحمل عليه: كأنك بالدّنيا لم تكن، لأن ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب، ومثل قول الحريري قولهم: كأني بك تفعل كذا، انتهى ما أورده ابن هشام.

[٥٣٣] حديث: «**خَطَبَنَا ابنُ عباس في يوم زرع**»[1].

قال الكرماني: فإن قلت: اليوم أهو بالإضافة إلى الزرع، أو بالتنوين على أنه موصوف، قلت: الإضافة الظاهرة، ويحتمل الوصف بأن يكون معناه يوم ذي زرع، أو يقال الزرع صفة مشبهة كصلاة في قوله: قل الصلاة في الرحال، قال الكرماني: بالنصب أي صلوا الصلاة وأدوها في الرحال، وبالرفع أي الصلاة رخصة في الرحال.

قوله: كرهت أن أؤثمكم فتجيئون تدوسون الطين، قال الزركشي: كذا بالرفع، ثبات النون وهو تقدير مبتدأ، أي فأنتم تجيئون، ويجوز أن يكون معطوفاً على «أؤثمكم»، ونصبه على لغة من يرفع الفعل بعد أن حملا على «ما» أختها، كقراءة مجاهد: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[2] بضم الميم، وفي لفظ: كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين، قال ابن مالك: على تقدير فأنتم تمشون، ويجوز أن يكون معطوفاً على «أن أخرجكم» وترك نصبه على لغة من يرفع الفعل بعد أن حملا على ما أختها فيكون الجمع بين اللغتين في كلام واحد، بمنزلة قولك: ما زيد قائماً ولا عمرو منطلق، فيجتمع في كلام واحد بين اللغتين: الحجازية واللغة التميمية، ومثله قول سعد: لقد اصطلح أهل اليمن على أن يتوجوه فيعصبونه، والكلام على (فيعصبونه) كالكلام على فتشمون.

---

(١) البخاري ـ كتاب الجمعة ـ باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر ١٤.

(٢) سورة البقرة ٢٣٣، وقراءة مجاهد برفع (يتمّ).

[٥٣٤] حديث: «صليتُ مَعَ النبيِّ صلّى الله عليه وسلم ذاتَ ليلةٍ»[١].

قال الكرماني: أي في ليلة ولفظ ذات: مقحم، وقال الزمخشري: هو من باب إضافة المسمى إلى اسمه، وقال الطيبي: «ذات يوم» ظرف بمعنى الاستقرار في الخبر، وذات يجوز أن يكون صلة، وذات يوم يفيد من التوكيد ما لا يفيده لو لم يذكر لئلا يوهم التجوز أي مطلق الزمان، نحو قولك: رأيت نفس زيد، وقولك رأيت زيداً نفسه، فذات من ظروف الزمان التي لا تتمكن، تقول: لقيته ذات ليلة وذات غداة وذات عشاء وذات مرّة، وحمل التأنيث فيها على الحالة، انتهى. وفي حديث إبراهيم: ثنتين منهن في ذات الله، قال الزركشي أي في الله وكذا قول خُبَيْبٍ:

وذلـك في ذات الإلـهِ وإن يَشَـأْ يُبَـارِكْ على أوصـالِ شِلْوٍ مُمَـزَّعِ

[٥٣٥] حديث: «أن هلالَ بن أمية قَذَفَ امرأتَهِ بشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم البيّنَةَ أو حدّاً في ظَهْرِكَ»[٢].

قال الزركشي والكرماني: بنصب البيّنة على اضمار فعل أحضر البيّنة، ويروى برفعهما. وقال التوربشتي: أي اقم البينة وقوله: أو حدّاً، وفي رواية وإلّا حدّ، والتقدير إن لم تقم البينة فيثبت حدّ في ظهرك، وقال ابن مالك[٣]: تضمّن هذا الحديث حذف فعل ناصب البيّنة وحذف فعل الشرط بعد (إنْ لا)، وحذف الجواب والمبتدأ معاً، والأصل أحضر البينة وإنْ لا تحضرها فجزاؤك حدّ في ظهرك. والنحويون لا يعترفون

---

(١) البخاري ـ أذان ٧٧، ومسلم ـ المسافرين ٢٠٣، ٢٠٤، والترمذي ـ المواقيت ٥٧، والنسائي ـ الغسل ٢٩، التطبيق ٧٤، والمسند ١/٢٦٤.

(٢) المسند ١/٢٧٣/٣/١٤٢ ـ صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ـ سورة النور. صحيح مسلم: اللعان ١١ ـ سنن أبي داود: الطلاق ٢٧ ـ سنن النسائي: الطلاق ٣٧/٣٨ ـ سنن ابن ماجه: الطلاق ٢٧.

(٣) شواهد التوضيح ١٣٣ ـ ١٣٦.

بمثل هذا الحذف في غير الشعر، أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية وقد ثبت في ذلك هذا الحديث فبطل تخصيصه بالشعر لكن الشعر به أولى، وقال الكرماني: فإن قلت ما معنى «في»؟ قلت: هو كقوله تعالى: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾(١) أي حيث أنها بمعنى كلمة الاستعلاء.

[٥٣٦] حديث: «**لَيَنْتَهِيَنَّ أَقوامٌ عَنْ وَدْعِهِم الجماعات**»(٢).

قال عياض والقرطبي قال: ثم زعمت النحاة أن العرب أماتوا مصدر «وَدَعَ» وماضيه، والنبي ﷺ أفصح، قال القرطبي وقد قرأ ابن أبي عبيدة: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ**﴾(٣) مخفّفاً أي ما تركك، والأكثر في الكلام ما أثر عن النحويين، انتهى، وقال القاضي عياض في موضع آخر: النحاة ينكرون أن يأتي منه ماض أو مصدر، قالوا وإنما جاء منه المستقبل والأمر لا غير، وقد جاء الماضي في قوله: «وكانَ ما قدّموا لأنفسِهم أكثرَ نفعاً من الّذي وَدَعُوا»(٤)، وقوله:

ليت شعري عن خَلِيلي ما الذي غاله في الحبّ حتى وَدَعَه(٥)

وقال ابن الأثير في «النهاية»: النحاةِ يقولون إن العرب أماتوا ماضي «يدع» ومصدره واستغنوا عنه بترك، والنبي ﷺ أفصح، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس، وقال التوربشتي: لا عبرة فيما

---

(١) سورة طه ٧١.

(٢) المسند ١/٢٣٩، ٢٥٤، ١٠٨/٨٤/٢/٣٣٥ ـ صحيح مسلم: الجمعة ٤٠ سنن النسائي: الجمعة ٢ ـ سنن ابن ماجه: المساجد ١٧ ـ سنن الدارمي: الصلاة ٢٠٥. وفي رواية: (الجمعات) جمع جمعة بدلاً من (الجماعات).

(٣) سورة الضحى ٣.

(٤) مجهول القائل، انظر اللسان (ودع) ١٠/٢٦٣.

(٥) قائله: أنس بن زنيم الليثي في اللسان (ودع) ١٠/٢٦٣، وأبو الأسود الدؤلي أيضاً، وسويد بن أبي كاهل في المصدر السابق نفسه، وهو بلا نسبة في شرح الشافية ٥٠، والمحتسب ٢/٣٦٤.

قاله النّحاة، فإن قول النبي ﷺ هو الحّجة القاضية على كلّ ذي فصاحة.

[٥٣٧] حديث: «**دِيَةُ أصابعِ اليدين والرجلين سواءٌ عشرة من الإبلِ لكلّ أصبع**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: وقع في هذه الرواية عشرة بالتاء وهو خطأ، والصواب عشر لأن الإبل مؤنثة، والتاء لا تثبت في العدد مع المؤنث.

[٥٣٨] حديث: «**الاّ أن الله أعانني عليهِ فأَسْلَمَ**»[٣].

قال أبو البقاء: يروى بالفتح على أنه فعل ماض، قال فأسلم شيطاني أي: انقاد لأمر الله، ويروى بالرّفع أي: فأنا أسلم منه، وهو فعل مستقبل ويحكى به الحال.

[٥٣٩] حديث: «**إنّ أولَ ما خلق اللهُ القلم، فقال: له اكتبْ، قال ما أَكْتُبُ؟ قال: اكتب القدر**»[٤].

سئل أبو محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسِي: هذا الحديث، وهل القلم فيه مرفوع أم منصوب فأجاب: الوجه فيه الرّفع، وما أعلم أحداً رواه منصوباً، وقد رأيت قوماً ينصبونه ويجعلونه مفعولاً بخلق، وذلك خطأ لأن المراد بالأحاديث الواردة في القلم. . .[٥] فمن ذلك حديث القطان، عن سفيان الثوري، عن هشام، عن مجاهد قال: ذكرت لابن عباس قوماً يقولون بالقدر فقال: إن الله تعالى كان عرشه على الماء قبل أن يخلق سماء، ثم خلق، فكان أول شيء خلقه القلم، فانها يجري الناس على أمر مفروغ

(١) الترمذي ـ ديات ٤، ٥/٧٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١١١.

(٣) المسند ١/٣٨٥.

(٤) المسند ٥/٢١٧ ـ سنن أبي داود: السنة ١٦ ـ سنن الترمذي: القدر ١٧، تفسير سورة ٦٨.

(٥) هكذا في الأصل.

معـــه، ومن ذلـــك حديث أبي الضحى في تفسير قولـه تعـالى: ﴿ن والقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[1] قال أول شيء خلق الله القلم، فقال له اكتب، فقال وما أكتبُ، قال القدر، فجرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، فقد صرح في هذين الحديثين بأن القلم أول مخلوق وأن الغرض من ذلك تقديمه على سائر المخلوقات، ولا يسوغ في هذين الحـديثين أن يجعل القلم مفعولاً، كما توهم المتوهم في الحديث المذكور فينبغي أن يرفع فيكون خبر إنّ وتستقيم الأحاديث، فإن قال قائل: من أين زعمت أن من نصب القلم واعتقد أنه مفعول بخلق، لزم على قوله أن يضم اسم أنّ وهو الضمير الذي يسمّيه الكوفيون المجهول، ووجب أن يكون ظرفاً لا منصوباً، ويلزم على قوله أن تسقط الفاء من قوله تعالى: «فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ» كأنه قال: أول ما خلق الله القلم قال له اكتب، فيفسر الحديث من وجهين:

أحدهما: دخول الفاء في قوله: فقال له اكتب، لأنه لا مدخل للفاء ههنا على مذهب.

والثاني: أنه لا يكون في الحديث إخبار بأن القلم أول المخلوقات، وإنما فيه إخبار بأن الله تعالى قال له اكتب حين خلقه، فيصير الحديث فاسد الإعراب لسائر الأحاديث الواردة في القلم، ولا يصح نصب القلم في هذا الحديث إن ثبتت به رواية مصححة، إلّا على أن تنصب خبر إنّ وأخواتها، وهي لغة لبعض العرب، يقولون: إن زيداً قائماً، وليت عمراً مقبلاً، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

إِذَا اسـودَّ جُنْـحُ اللّيلِ فَلْتَـأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفـافـاً إنَّ حُرَّاسَنَـا أُسْـدا[2]

فإن صحت روايته بنصب القلم فينبغي أن تحمل على هذه اللغة، وأمّا على أنه مفعول بخلق ففاسد في المعنى والإعراب، انتهى.

---

(١) سورة القلم ١.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة في الدرر ١/١١، وهو نسبة في الخزنة ٤/٢٩٤، والأشموني ١/٢٦٩. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٦٢٢.

وقال زين العرب في «شرح المصابيح»: القلم مرفوع، وإن صحّت رواية النصب كان على لغة من ينصب خبر إنّ، ذكرها ابن السيد وعلى أنه خبر «كان» مقدّرة، أي أول ما خلق الله كان القلم، وهو رأي الكسائي، نقله عنهما ابن مالك ومفعول خلق ضمير محذوف، والقدر نصب بفعل مقدّر دل عليه ما قبله، انتهى.

وقال الطيبي زاد على ابن السيد، لوصحّت الرّواية بالنصب لم تمنع الفاء من تنزيل الحديث على ذلك المعنى، وذلك أن يقدر قبل فقال (أمره بالكتابة) فقال اكتب، فيكون هو العامل في الظرف والجملة مفسّرة للضمير.

[٥٤٠] حديث: «**خمس كلّهن فاسقة**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: كذا وقع في هذه الرواية بالتاء، ووجهه أنه محمول على المعنى، لأن المعنى كل منهن فاسقة الحية والعقرب، ويجوز أن يكون ألحق التاء للمبالغة، كقولهم رجل نسّابة وراوية وخليفة، ولو حمل على اللفظ لقال كلهن فاسق كما قال تعالى: ﴿**وكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً**﴾[٣].

[٥٤١] حديث غسل النبي صلى الله عليه وسلم: «**نَشَدْتُكَ الله وحظّنا من رسول الله**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: في هذه الرواية: «وحظنا» بالواو والأشبه أن يكون منصوباً، ويكون التقدير: وأعطنا حظًّنا ونحو ذلك، وهو كقولهم رأسَك والجدارَ.

---

(١) المسند: ١/٢٥٧ ـ صحيح البخاري: الصيد ٧، بدء الخلق ١ ـ صحيح مسلم: الحج ٧١، ٧٣ ـ سنن الترمذي: الحج ٢١.

(٢) اعراب الحديث النبوي ١١٢.

(٣) سورة مريم ٩٥.

(٤) المسند ١/٢٦٠.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١١٢.

[٥٤٢] حديث: «صلّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صلاةَ الخوفِ بِذِي قَرَد صفّاً خَلْفَه»[١].

قال أبو البقاء[٢]: صفاً بالنصب على تقدير جعل صفاً، فيكون مفعولاً به ويجوز أن يكون حالاً، والتقدير صفّهم صفّاً خلفه.

[٥٤٣] حديث: «التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله»[٣].

قال الأندلسي في «شرح المفصل»: حمل الشافعي هذا على حذف الواو العاطفة وهي مرادة في المعنى، كقول الشاعر:

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنّ   في الطرح طرفاً شمالاً يَمِينَا

أراد شمالاً ويميناً، وروى أبو زيد: أكلت سمكاً لحماً تمراً، وقال البيضاوي: رواية ابن مسعود: التحياتُ للهِ والصلواتُ الطيباتُ بحرف العطف، فيحتمل أن يكونا معطوفين على التحيات، وأن يكون التحيات مبتدأ وخبره محذوف، يدل عليه عليك والطيبات معطوف عليها، والواو الأولى لعطف الجملة على الجملة، والثانية لعطف المفرد على المفرد. وفي حديث ابن عباس لم يذكر العاطف أصلاً وزاد المباركات وأخر فيه، فتكون صفات، قال: واختاره الشافعي لأنه أفقه.

قوله: السلام عليك أيها النبي، قال الطيبي: التعريف إما للعهد والتقدير: أي ذلك السلام الذي وجّه إلى الأنبياء المتقدمة موجّه إليك أيها النبي، والسلام الذي وجه إلى الأمم السالفة من الصلحاء علينا وعلى إخواننا، وإما للجنس: أي حقيقة السلام الذي يعرفه كل أحد، أنه ما هو وعمّن يصدر وعلى من ينزل عليك وعلينا، وإمّا للعهد الخارجي إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾[٤] قال: وأما

---

(١) المسند ١/٣٥٧ برواية: (بذي قَرَد) بلا ألف.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١١٢.

(٣) المسند ١/٢٩٢.   (٤) سورة النمل ٥٩.

رواية سلام عليك بالتنكير فالأصل سلمت سلاماً عليك، ثم حُذِف الفعل وأُقِيم المصدر مقامه، وعُدِل عن النّصب الى الرفع على الابتداء، للدّلالة على ثبوت المعنى واستقراره.

[٥٤٤] حديث: «أَمَّنِي جبريلُ عندَ البيتِ مرّتين، فصلّى بي الظهرَ حينَ زالتِ الشمسُ»[١].

قال الشيخ وليُّ الدين العراقي، تقديره: فصلى بي الظهر، قال ويحتمل أن يكون الظهر منصوباً على الظرف، ويكون المراد به الوقت المخصوص لا الصلاة المعروفة ولا يكون فيه مضاف محذوف، ويكون قوله حين زالت الشمس بدلاً منه، والأول أقرب إلى الفهم، قال: وقوله صلى به الفجر فأسفر، الظاهر عود الضمير إلى جبريل، ومعنى أسفر دخل في السَّفَر بفتح السين والفاء، وهو بياض النهار ويحتمل عود الضمير إلى الصبح أي أسفر الصبح في وقت صلاته، أو على الموضع أي أسفر الموضع في وقت صلاته، ويوافقه رواية الترمذي ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض، انتهى.

[٥٤٥] حديث: «نُعِيَتْ إليَّ نَفْسِي»[٢].

قال الطيبي: ضمن نعي معنى الانتهاء وعدّى بإلى أي: أنهى إليَّ نعي نفسي كما نقول: أحْمَدُ إليكَ فلاناً.

---

(١) ١/٣٣٣، ٣٥٤، ٣/٣٠، والبخاري ـ بدء الخلق ٦ ومسلم ـ المساجد ١٦٦، وأبو داود ـ الصلاة ٢، والترمذي ـ الصلاة ١، وابن ماجه ـ الصلاة ١.

(٢) المسند ١/٢١٧، ٣٤٤، ٣٥٦، ٤٤٩، والبخاري ـ التفسير ١١٠، ٣، والدارمي المقدمة ١٤.

[٥٤٦] حديث: «أَلَمْ أَلْقَاكُمْ عَلَى تلكَ الحالِ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: بألف في هذه الرواية، والصواب أَلَمْ أَلْقَكُمْ، بغير ألف مجزوماً بِلَمْ.

[٥٤٧] حديث: «قام رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يوماً يُصلي فَخَطَرَ خَطْرَة»[٣].

قال أبو البقاء: كذا في هذه الرواية، والأشبه أن الأصل فخطرت له خطرة الّا أن حذف التاء سهّل لأنّ التأنيثَ غيرُ حقيقي.

[٥٤٨] حديث: «وَأَنَا أَخْشَى أَنْ يكونَ بِي جُنُنٌ»[٤].

قال أبو البقاء: أصله جنون بالواو فحذفت تخفيفاً لدلالة الضمّة عليها، قال الشاعر يصف ناقة:

مِثْلَ النَّعَامَةِ كانتْ وهي سالمةٌ   أذناءَ حتّى زَهَاهَا الحَيْنُ والجُنُنُ[٥]

وأذناء: ذات أذن، وزهاها: استخفّها.

[٥٤٩] حديث: «مَنْ فارقَ الجماعةَ شبراً فماتَ إلاّ ماتَ ميتةً جاهليةً»[٦].

---

(١) المسند ١/٢٦٧، وروايته: ألم أَلْقَكُم على تلك الحال، ولا إشكال فيها.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١١٣.

(٣) المسند ١/٢٦٨ ـ سنن النسائي: تفسير سورة ٣٣، وإعراب الحديث النبوي ١١٣.

(٤) المسند ١/٣١٢، وانظر إعراب الحديث النبوي ١١٣.

(٥) أنشده سلمة عن الفراء في معجم مقاييس اللغة (أذن).

(٦) المسند ٢/١٣٣، ٣/٤٤٥، ٥/١٨٠، والبخاري ـ الفتن ٢، ومسلم ـ الامارة ٥٣، ٥٤، ٥٥، وأبو داود ـ السنة ٢٧، والترمذي ـ الأدب ٢٨، والنسائي ـ التحريم ٦، ٢٨.

قال الكرماني: إلاّ مات: مستثنى من الاستفهام الإنكاري، أي ما فارق أحد الجماعة وما قعد، قال ابن مالك: جاز ذلك كقول الشاعر:

فوالله ما نلتم وما نِيلَ منكم بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقاربِ[1]

وإلاّ زائدة، قال الأصمعي: تقع إلاّ زائدة كقوله:

حراجيجُ ما تنفكُّ إلاّ مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْراَ[2]

و «ميتة» بالكسر للحالة والهيئة.

تم الجزء الأول من كتاب عقود الزبرجد، ويليه إن شاء الله الجزء الثاني وأوله حديث خير نساء ركبن الابل. . . .

---

(١) قائله :عبدالله بن رواحة في الدرر ١/٦٨، ٢/٤٩، وهو بلا نسبة في الهمع ١/٨٨، ٢/٤٢.

(٢) قائله: ذو الرّمة في ديوانه ١٧٣، وسيبويه والشنتمري ١/٤٨١، والمفصل ١٤٢، والخزانة ٤/٤٩، ومعاني القرآن ٣/٢٨١، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٩١، والأشموني ١/٢٤٦، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١١٧٠.

فهرس المسانيد